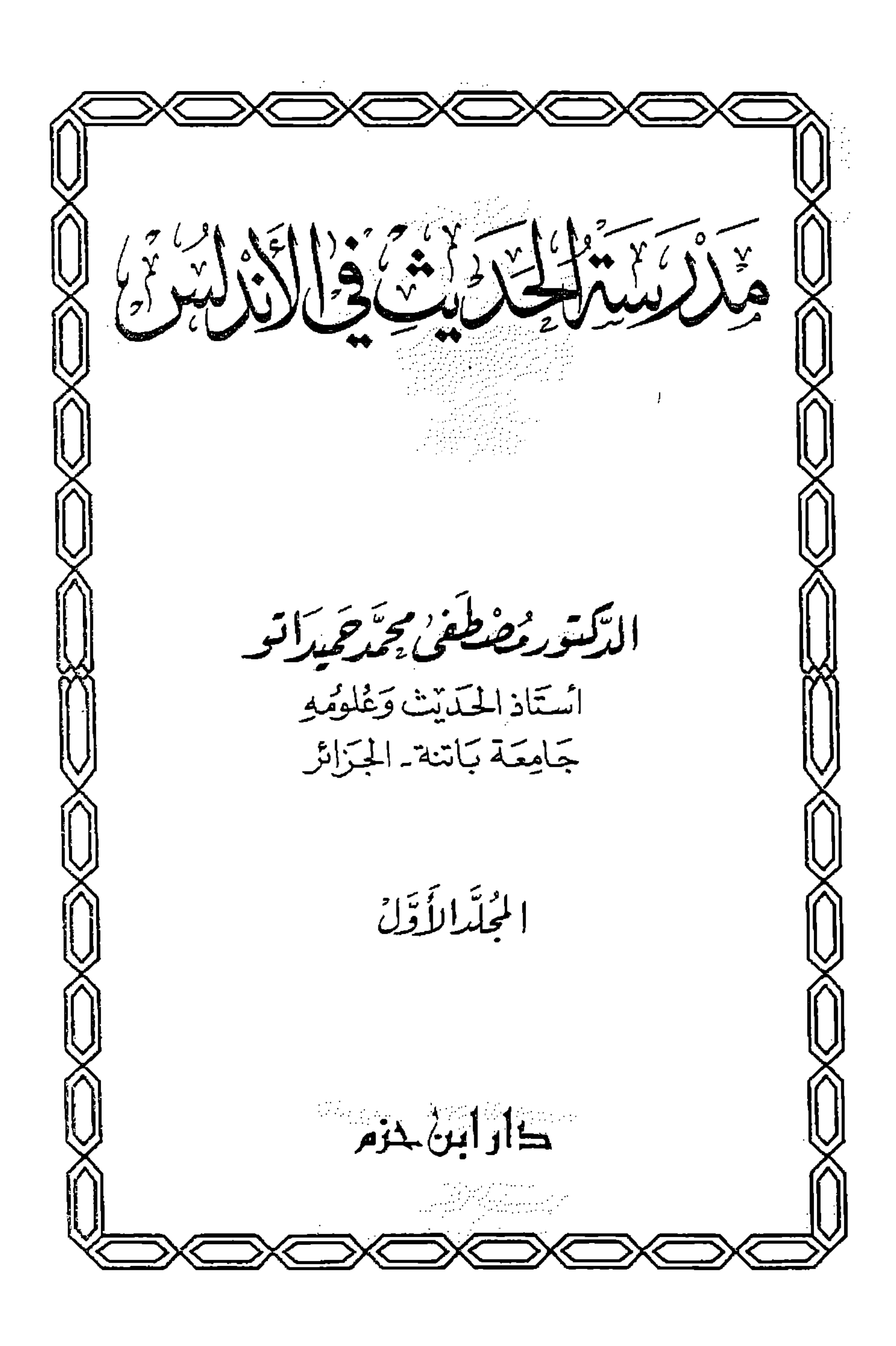


مدرسة الحديث في الأندلس

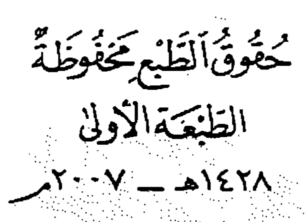
الدكتور مصطفى محمد حميداتو

أستاذ الحديث وعلومه

جامعة باتنة - الجزائر

المجلد الأول

دار ابن حزم

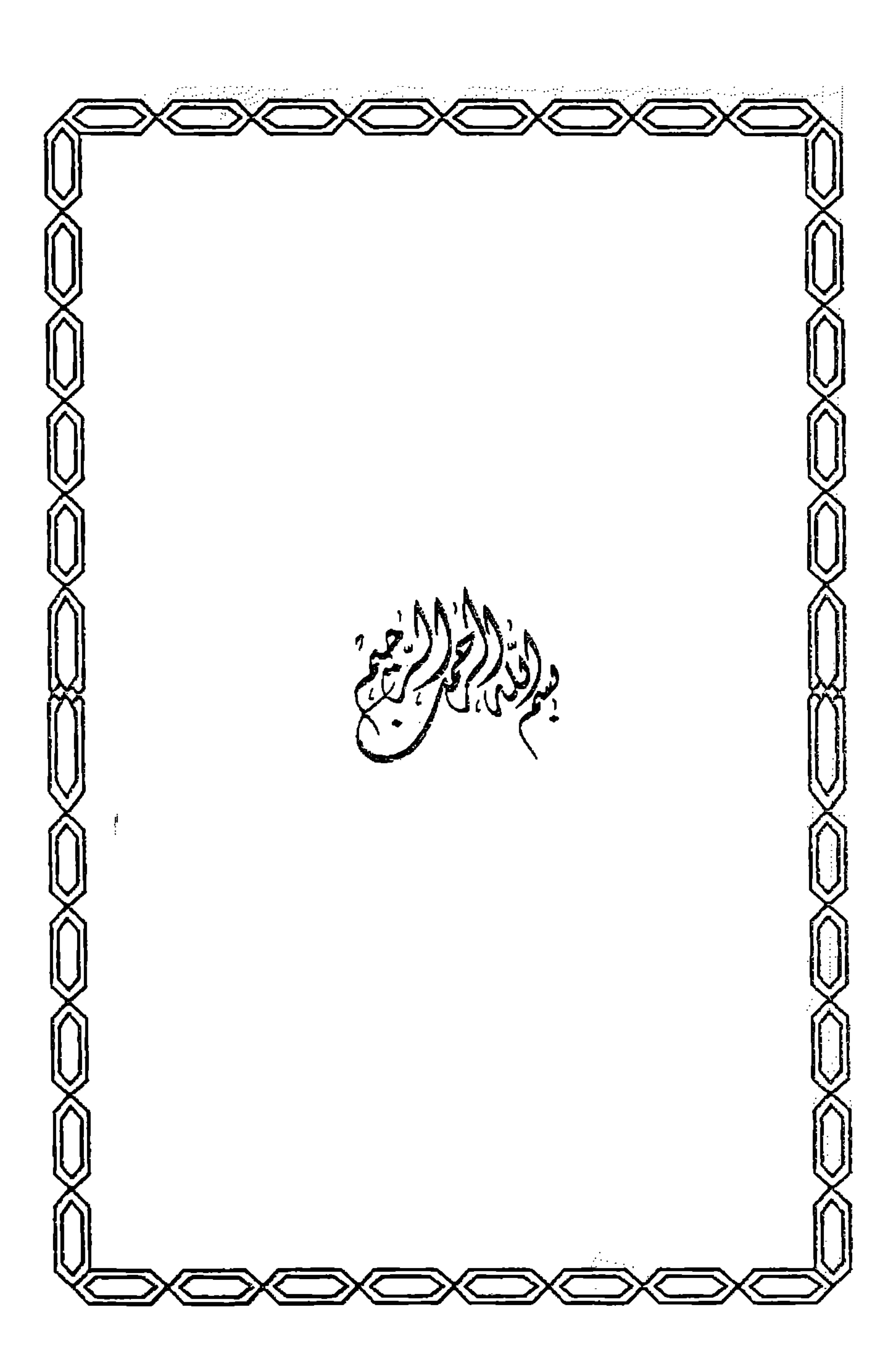


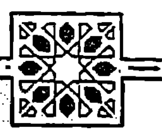


ISBN 978-9953-81-525-1

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت ـ لبنان ـ ص.ب: 14/6366
هاتف وفاكس: 701974 ـ 300227 (009611)
بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb


بسم الله الرحمن الرحيم



المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله...

أما بعد:

فإن أشرف ما صرف الإنسان فيه عمره وأضاء به قبله، وزيّن به وقته، دراسة القرآن الكريم وسنّة خاتم الأنبياء والمرسلين - ﷺ -.

أما القرآن الكريم الذي بلّغه النبي ﷺ لأمّته كما تلقاه وسمعه، فقد تعهّد الله بحفظه، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾[1]. وأمر رسوله ﷺ ببيانه، فقال تعالى ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ۝٤٤﴾[2].

وبعد انتقاله ﷺ إلى جوار ربّه، بذل الصحابة - رضوان الله عليهم - كل غال ونفيس لحفظ السنّة وصيانتها والذود عن حياضها، ونشرها في البلاد التي فتحوها.

وقد تفاوت الناس بعدهم في حفظ السنّة وروايتها بين مكثر ومقل،

---

(١) سورة الحجر، آية: ٩.

(٢) سورة النحل، آية: ٤٤.

وضابط ومخل. ومع تقدم الزمن وظهور الفرق المنحرفة، تعرضت السنّة لفتنة عمياء، وظهر الوضع في الحديث. لكن الله سبحانه وتعالى ما كان ليذر حديث رسوله ﷺ - وهو المبيّن للقرآن الكريم - فريسة للأكاذيب والأوهام، فقيّض له من فطاحل العلماء، ما ضمن به بقاءه ونقاءه.

فانبرى للحديث جهابذة ينخلونه: تمحيصاً لمتونه، ونقداً لرجاله، حتى وصلتنا السنّة صافية نقية.

وكانت لمحدثي الأندلس جهود متميزة في خدمة السنّة المطهرة، رواية ودراية.

وقد كانت فترة دراستي بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد، من أزكى سنوات عمري وأوفرها تحصيلاً للحديث وعلومه، حيث فتح لي موضوع رسالتي للماجستير - وهو بعنوان: «**منهج نقد الحديث عند الحافظ ابن عبدالبر من خلال كتابه التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**» - الوقوف على كمٍّ هائل من المؤلفات الأندلسية في هذا الفنّ، فاكتشفتُ جذور مدرسة لم أكن أعرف عنها الكثير، ولم تنل حقها من البحث والتحقيق، مدرسة غرس بذورها الأولى صفوة ممن اختارهم الله لصحبة نبيّه ﷺ. فكانوا بحق خير من أدّاها، وقيّض الله لها بعد ذلك جيلاً من التابعين، كانوا خير خلف لخير سلف.

ثم انبرى لحمل المشعل بعدهم جيل طيب الأعراف يكمل اللاحق فيه ما بدأه السابق في سلسلة لم يعكر صفوها وتماسك نظمها إلا حين أسدل الستار عن الوجود الإسلامي في تلك الديار.

فحملت لنا تلك الحقبة خيرة المحدثين أمثال بقي بن مخلد ومحمد بن وضاح وابن عبدالبر وابن حزم الظاهري وغيرهم، ممن كانت لهم جهود متميزة في خدمة السنّة النبويّة المطهرة.

وقد كُتبت بحوث كثيرة حول محدثي الأندلس، إلا أنها متفرقة، ولا تعطي صورة شاملة ومتكاملة لمدرسة الحديث بالأندلس، ناهيك عن العدد

الكبير من المخطوطات الأندلسية في الحديث وعلومه، التي لم تر النور، ولم تطالها يد التحقيق.

هذه الأسباب وغيرها قوّت عزمي على اختيار «مدرسة الحديث في الأندلس» عنواناً لأطروحتي في الدكتوراه، والتي سأتناولها وفق المنهج الآتي:

قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وستة أبواب وخاتمة.

تشتمل المقدمة التي نحن بصددها على بيان أهمية الموضوع ودواعي اختياري له، إضافة إلى بيان منهجي في البحث.

ـ التمهيد: في فتح الأندلس، والحياة الدينية والبيئة الاجتماعية والأدوار السياسية التي مرت بها، إضافة إلى بيان النهضة العلمية التي ازدهرت فيها وأهم مراكزها.

ـ الباب الأول: في الحديث عن بداية تعليم الحديث النبوي الشريف في الأندلس والأسباب التي ساعدت على ذلك، وهو في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: وهو بمثابة مدخل لا بدَّ منه للبحث في بيان السنَّة وأهميتها ومكانتها في التشريع والأطوار التي مرت بها، موضحاً آراء علماء الأندلس في ذلك.

الفصل الثاني: في الصحابة والتابعين الذين دخلوا الأندلس من حيث تراجمهم ومروياتهم ومبلغهم من العلم والرواية عنهم ومبلغها من الصحة.

الفصل الثالث: في العوامل التي ساعدت على انتقال علم الحديث إلى الأندلس خاصة الرحلة في طلب العلم، والمذاهب الفقهية إضافة إلى الرحلة إلى الحج.

ـ الباب الثاني: في التعريف بالمؤسّسين الأوائل لمدرسة الحديث بالأندلس، والكتب الحديثية الأولى التي دخلتها، إضافة إلى عناية الأندلسيين بالكتب ونسخها وتكوين المكتبات، وذلك ضمن ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في التعريف بمؤسسي مدرسة الحديث بالأندلس خاصة بقي بن مخلد ومحمد بن وضاح ويحيى بن يحيى الليثي. وإظهار جهودهم الحديثية وأسانيدهم ومبلغهم من العلم.

الفصل الثاني: في الكتب الحديثية التي دخلت الأندلس كالموطأ والصحيحين والسنن والمسانيد، وإظهار الأسانيد التي وصلت بها إلى تلك الديار.

الفصل الثالث: في بيان عناية الأندلسيين بالكتب ونسخها وتكوين المكتبات باعتبار ذلك من العناصر المهمة في ازدهار مدرسة الحديث بالأندلس.

- الباب الثالث: في جهود محدثي الأندلس في مجال الرواية وهو في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: حول جهودهم في التصنيف على المسانيد والمصنفات، ودراسة منهج بقي بن مخلد في مسنده وأقوال العلماء فيه، إضافة إلى مقارنة عددية بينه وبين كل من مسند الإمام أحمد بن حنبل ومسند أبي يعلى الموصلي.

الفصل الثاني: في جهودهم في التصنيف على المجاميع والزوائد والمستخرجات، والتعريف ببعض المطبوع منها والتنبيه على المفقود مع الإشارة إلى أماكن وجود المخطوط منها.

الفصل الثالث: في جهود محدثي الأندلس في التصنيف على الأجزاء، ودراسة مناهج كل من:

- محمد بن وضاح القرطبي في كتابه البدع والنهي عنها.
- ابن عبدالبر في كتابه جامع بيان العلم وفضله.
- إبراهيم بن موسى الشاطبي في كتابه الاعتصام.

ـ الباب الرابع: في دراسة جهود محدثي الأندلس في شرح كتب السنَّة، وذلك ضمن ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في جهودهم في شرح موطأ الإمام مالك ـ رحمه الله ـ. ونظراً لكثرة المؤلفات الأندلسية في هذا الموضوع اقتصرت على دراسة مناهج كل من:

ـ ابن عبدالبر في كتابيه التمهيد والاستذكار.

ـ أبي الوليد الباجي في كتابه المنتقى.

ـ ابن العربي في كتابه القبس.

مع ذكر ما أمكنني حصره من المؤلفات الأندلسية في هذا المجال والتنبيه على المطبوع والمفقود، مع الإشارة إلى مكان وجود المخطوط منها.

الفصل الثاني: في الشروح الأندلسية للصحيحين.

أ ـ ذكر أهم الشروح الأندلسية لصحيح البخاري مع التنبيه على المطبوع والمفقود وأرشدت إلى أماكن المخطوط منها ثم دراسة ثلاثة نماذج من ذلك وهي:

ـ شرح المهلب ابن أبي صفرة لصحيح البخاري.

ـ شرح صحيح البخاري لأبي الحسن علي بن خلف بن بطال.

ـ كتاب مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض.

ب ـ والشيء نفسه بالنسبة للشروح الأندلسية لصحيح مسلم من حيث التنبيه على المطبوع والمفقود والإرشاد إلى أماكن وجود المخطوط منها.

ثم دراسة مناهج ثلاثة نماذج من ذلك هي:

ـ كتاب إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم للقاضي عياض.

ـ تلخيص صحيح مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي.

ـ كتاب المفهم في شرح ما أشكل من تلخيص كتاب الإمام مسلم للقرطبي أيضاً.

ثم مقارنة بين كتاب المفهم للقرطبي وشرح النووي في صحيح مسلم.

الفصل الثالث: في الشروح الأندلسية لكتب السنَّة الأخرى:

ـ دراسة منهج ابن العربي المالكي في كتابه عارضة الأحوذي في شرح صحيح الترمذي.

ـ **الباب الخامس:** في دراسة المصنفات الأندلسية في الرجال وعلوم الحديث وذلك ضمن ثلاثة فصول:

الفصل الأول: دراسة المصنفات الأندلسية في الصحابة:

أ ـ المؤلفات في المغازي والسير والشمائل، ودراسة مناهج نماذج من المطبوع منها:

ـ منهج ابن حزم في كتابه جوامع السير.

ـ منهج ابن عبدالبر في كتابه الدرر في اختصار المغازي والسير.

ـ منهج القاضي عياض في كتابه الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ.

ب ـ في المصنفات الأندلسية في الصحابة، ودراسة نماذج منها وهي:

ـ منهج ابن عبدالبر في كتابه الاستيعاب.

ـ منهج ابن الأمين (إبراهيم بن يحيى) في استدراكه على الاستيعاب.

الفصل الثاني: في دراسة المصنفات الأندلسية في رجال كتب مخصوصة وبلدان معينة وفي المشيخات وذلك ضمن مباحث عديدة:

أ ـ ذكر المصنفات الأندلسية في رجال الموطأ والبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي مع دراسة منهج أبي علي الغساني في كتابه تقييد المهمل.

ب ـ ذكر المصنفات الأندلسية حول رجال الأندلس خاصة ودراسة مناهج ثمانية كتب مطبوعة في هذا الفنّ.

جـ ـ ذكر كتب المشيخات والفهارس أو البرامج، ودراسة مناهج النماذج التالية:

ـ فهرسة ابن خير الإشبيلي.

ـ برنامج ابن جابر الوادي آشي.

د ـ ذكر المصنفات الأندلسية في الأنساب والرجال عموماً.

ودراسة منهج ابن حزم في كتابه «جمهرة أنساب العرب».

الفصل الثالث: خصصته لدراسة المؤلفات الأندلسية في علوم الحديث والجرح والتعديل.

أ ـ تعريف بالمؤلفات الأندلسية في علوم الحديث ودراسة منهج القاضي عياض في كتابه «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع».

ب ـ ذكر المؤلفات الأندلسية في الجرح والتعديل، ودراسة منهج أبي الوليد الباجي في كتابه التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح.

ـ الباب السادس: وهو أكبر أبواب البحث على الإطلاق، مخّضته لدراسة منهج نقد الحديث عند محدثيْ الأندلس وذلك ضمن ثلاثة فصول مهدت لها بتعريف علم نقد الحديث والأدوار التي مرّ بها وأشهر النقاد الأندلسيين، والمصنّفات في هذا الفن.

الفصل الأول: في منهج نقد الحديث سنداً وهو في عدة مباحث:

أ ـ في حدّ الحديث الصحيح والحسن عند محدثي الأندلس.

ب ـ في نقد الحديث باعتبار الاتصال والانقطاع وإبراز مواقف محدثي الأندلس من الحديث المعنعن والمؤنّن ومعنى التدليس، ثم مواقفهم من

الحديث المنقطع والمتصل والمسند، ومناهجهم في التعامل مع الأحاديث المرسلة.

جـ ـ في طرق تحمّل الحديث عند محدثي الأندلس.

الفصل الثاني: في منهج نقد الحديث متناً عند محدثي الأندلس وهو ضمن أربعة مباحث:

أ ـ في اختلاف رواية الحديث وبيان مواقفهم من الحديث الشاذ والمنكر والمضطرب والمقلوب والإدراج والتصحيف إضافة إلى الحديث المعلل والموضوع.

ب ـ في شرح غريب الحديث عند الأندلسيين.

جـ ـ منهجهم في الكشف عن الناسخ المنسوخ من الحديث.

د ـ مناهجهم في التعامل مع مختلف الحديث أو مشكل الحديث.

الفصل الثالث: في اتجاهات الجرح والتعديل عند محدثي الأندلس، وهو في خمسة مباحث:

أ ـ مواقفهم من عدالة الصحابة وطبقاتهم وأوجه الاتفاق والاختلاف في ذلك.

ب ـ مواقفهم من عدالة الرواة، ومعنى العدالة عند الباجي وابن حزم ـ ثم مناقشة منهج ابن عبدالبر في تعديل الرواة.

جـ ـ في الجهالة بالراوي ومذاهب محدثي الأندلس في تحديد الجهالة وأنواعها وبما ترفع.

د ـ في مناقشة مواقف محدثي الأندلس من ضبط الرواة وحفظهم، وإبراز طبقات الرواة بالنسبة للضبط والحفظ عند كل من ابن حزم وابن عبدالبر.

هـ ـ وهو أكبر مباحث هذا الفصل، وخصصته لمراتب الجرح والتعديل عند محدثي الأندلس، وذكر المتكلمين في الرجال منهم، وتمييز

المقلّين عن المكثرين مع عرض نماذج من أقوالهم في ذلك.

وبيان جواز الجرح وأوجه تجريح الرواة، وكلام العلماء بعضهم في بعض، ومواقفهم عند تعارض الجرح والتعديل، ثم بيان مراتب الجرح والتعديل عند كل من ابن حزم وابن عبدالبر.

الخاتمة: وقد ضمّنتها بعض الملاحظات وجملة من النتائج التي استخلصتها من البحث.

وإني لأرجو الله الكريم أن أكون قد وفقت لتغطية جوانب هذا الموضوع المترامي الأطراف، وإظهار عظمة ما قام به علماء الأندلس في سبيل خدمة وصيانة السنّة المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

هذا وقد قمت بتخريج الأحاديث من مصادرها إلا ما لم أجده، وعرّفت بالأعلام المذكورين في البحث تعريفاً موجزاً. كما ضمنت البحث جملة فهارس هي بمثابة الدليل عليه، واتبعت في ترتيبها الألف باء المغربية الأندلسية[1]، إلا فيما يتعلق بالأعلام فإني افتتحت حرف الألف بمن اسمه أحمد، وحرف الميم بمن اسمه محمداً، تيمناً باسم الرسول الأعظم ﷺ.

وأخيراً أبرأ من حولي وقوتي إلى حول الله وقوته، فما كان في هذه الرسالة من صواب فمن الله وتوفيقه، وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان، ورحم الله امرءاً أهدى لي عيوبي وبيّن لي أخطائي.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أتوجه بخالص شكري وعظيم امتناني لأستاذي الجليل الدكتور خالد علوي المشرف على هذه الرسالة، لما قدّمه لي من نصح وتوجيه وإرشاد، فشكر الله له وجازاه عنّي وعن خدماته الجليلة لسنّة رسول الله ﷺ خير المثوبة وجميل الجزاء.

كما أشكر فضيلة الأستاذة الدكتورة جميلة شوكت عميدة كلية

---

(١) انظر ص: ٢٥٩، هامش ١.

الدراسات الشرقية بجامعة البنجاب على ما لقيته منها من مساعدة أثناء كتابتي للبحث.

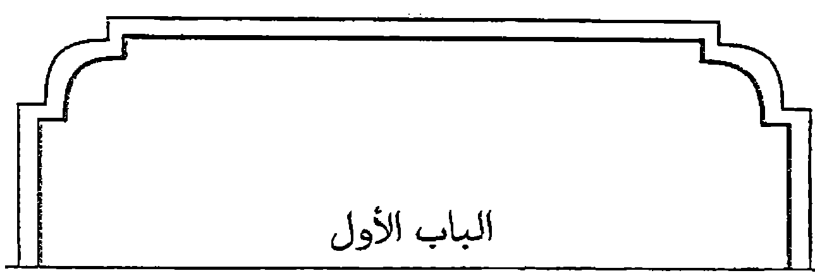
كما أتوجه بالشكر أيضاً إلى قسم الدراسات الإسلامية بجامعة البنجاب والقائمين عليه على ما لقيته منهم من تعاون وتسهيل لمهمتي.

وأخيراً أسأل الله التوفيق والسداد، وأن يجعل جهدي هذا خالصاً لوجهه الكريم إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

مصطفى محمد حميداتو





الباب الأول

بداية تعليم الحديث النبوي الشريف بالأندلس

التمهيد:

فتح الأندلس، الحياة السياسية والاجتماعية والدينية والنهضة العلمية التي مرّت بها الأندلس.

الفصل الأول: السنّة ومكانتها في التشريع، والأطوار التي مرّت بها.

الفصل الثاني: الصحابة والتابعون الذين دخلوا الأندلس.

الفصل الثالث: العوامل التي ساعدت على انتقال علم الحديث النبوي الشريف إلى الأندلس.

التمهيد

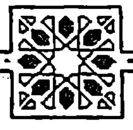
١ ـ فتح الأندلس.

٢ ـ الحياة السياسية في الأندلس والأدوار التي مرّت بها.

٣ ـ البيئة الاجتماعية والتركيبة العرقية في الأندلس.

٤ ـ الحياة الدينية في الأندلس.

٥ ـ النهضة العلمية في الأندلس وأهم مراكزها.



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

التمهيد

١ ـ فتح الأندلس:

ترجع تسمية الأندلس إلى قبائل الوندال التي حكمت إسبانيا في القرن الخامس الميلادي، فسمّيت البلاد منذ ذلك الزمن باسم «فاندلوسيا» أي: بلاد الفندال، وأطلق عليها العرب فيما بعد بلاد الأندلس[١]. لما ولي عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ أمر عبدالله بن نافع بن الحصين، وعبدالله بن نافع بن عبد القيس[٢] أن يسيرا إلى الأندلس، وكتب عثمان إلى من انتدب معهما:

«. . . أما بعد: فإن القسطنطينية إنما تفتح من قبل الأندلس، وإنكم إن فتحتموها كنتم شركاء من يفتحها في الأجر والسلام». فخرجوا ومعهم البربر فأتوها من برّها وبحرها، ففتح الله على المسلمين. وزاد في سلطان

---

(١) نفح الطيب للمقري التلمساني ١/٢٢٨. (دار صادر بيروت ـ لبنان).

(٢) عبدالله بن نافع بن عبد القيس أَمَّرَهُ عثمان بن عفان بأن يسير مع رفيقه عبدالله بن نافع بن الحصين إلى الأندلس. وكان على إفريقيا حينئذ عبدالله بن سعد بن سرح، ولما عزل عثمان عبدالله بن سعد عن إفريقيا، ترك في عمله عبدالله بن نافع بن عبد القيس فكان عليها. ولم تشر كتب التاريخ إلى مصير رفيقه ابن الحصين (الكامل في التاريخ لابن الأثير ص: ١/٧٢).

المسلمين مثل إفريقيا[1]. وكان ذلك في سنة ٢٧ للهجرة. إلا أن الفتح الحقيقي للأندلس وانضمامها إلى الدولة الإسلامية كان على يد طارق بن زياد البربري[2]، وموسى بن نصير اللخمي[3] في زمن الوليد بن عبدالملك بن مروان[4].

٢ ـ الأدوار السياسية التي مرّت بها الأندلس:

بعد الفتح المبارك الذي منّ به الله على المسلمين، دخلت الأندلس تحت ظل الحكم الإسلامي الذي استمر طيلة ثمانية قرون، مرت خلاله بمراحل سياسية مختلفة نوجزها فيما يلي:

أ ـ عهد الولاة (٩٢ ـ ١٣٨هـ):

تبدأ هذه الفترة من الفتح الإسلامي للأندلس على يد طارق بن زياد وموسى بن نصير، وتنتهي بدخول عبدالرحمٰن بن معاوية بن هشام بن

---

(١) الكامل في التاريخ لابن الأثير: ٧٢/١ (أحوال سنة ٢٧هـ) مطبعة محمد أفندي. و(ص: ٤٧/٣ دار الفكر ١٩٧٨).

(٢) هو طارق بن زياد بن عبدالله بن رَفْهو بن ورفجوم بن ينزغاسن بن ولهاص بن نطّوفت بن نفزاو ولد سنة ٥٠هـ/٦٧٠م، وتوفي سنة ١٠٢هـ/٧٢٠م، أسلم على يد موسى بن نصير. كان والياً على طنجة بالمغرب الأقصى. (البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب لابن عذارى المراكشي ٥/٢ تحقيق أ. ليفي برفنسال ـ طبعة ليدن ١٩٥١). ـ (تاريخ الأندلس المسمى: المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبدالواحد المراكشي طبعة السعادة ـ مصر).

(٣) هو موسى بن نصير اللخمي يكنى: أبا عبدالرحمٰن، ولد سنة ١٩هـ في خلافة عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه، كان أبوه نصير على حرس معاوية ـ رضي الله عنه. روى عن تميم الداري، وروى عنه يزيد بن مسروق اليحصبي، توفي رحمه الله سنة ٩٧هـ بوادي القرى (تاريخ ابن الفرضي ص: ١٤٦ رقم: ٤٥٦). (الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦).

(٤) الوليد بن عبدالملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي ثم الدمشقي ولي الخلافة سنة ٨٦هـ بعد وفاة والده، مات سنة ٩٥هـ (أخبار مجموعة ص: ١٩ مكتبة المثنى - بغداد).

عبدالملك بن مروان، الملقب بالداخل، إلى الأندلس. فبعد اغتيال عبدالعزيز بن موسى بن نصير[١] سنة (٩٧هـ)، الذي كان عيّنه والده على إشبيليا، شهدت المنطقة عهداً جديداً هو عهد الولاة الذي دام أكثر من أربعين عاماً، تعاقب على الحكم خلاله ما يربو على العشرين رجلاً كان آخرهم يوسف بن عبدالرحمٰن بن أبي عبده بن عقبة بن نافع الفهري وتميّزت هذه الفترة بعدم الاستقرار السياسي.

ب ـ عهد الإمارة الأموية:

بدأ هذا العهد بدخول عبدالرحمٰن الداخل[٢] الأندلس واستيلائه على الملك واتخاذه قرطبة عاصمة للإمارة الأموية في المغرب بعد زوالها من المشرق.

وصلت الدولة الأموية في الأندلس أوجّها في عهد عبدالرحمٰن الثالث[٣] (الناصر) حيث أعاد لها وحدتها الداخلية، ووطّد أركان الإدارة بها، فعاشت ذروة مجدها أيامه ثم أيام الحكم بن عبدالرحمٰن[٤] الذي

(١) عبدالعزيز بن موسى بن نصير مولى لخم كان والده قد استخلفه على الأندلس عند خروجه منها سنة ٩٥هـ فأقام واليها إلى أن قتله الجند سنة ٩٧ وقيل: سنة ٩٩هـ (بغية الملتمس ص: ٣٧٣ رقم: ١٠٩٨). مطبعة روخس مجريط ١٨٨٤.

(٢) هو عبدالرحمٰن بن معاوية بن هشام بن عبدالملك بن مروان بن الحكم ـ دخل الأندلس سنة ثمان وثلاثين ومائة (١٣٨هـ) واسترلى على الملك ودخل القصر واتخذ قرطبة عاصمة له. توفي ـ رحمه الله ـ في سنة اثنتين وسبعين ومائة (تاريخ ابن الفرضي ص: ٣ وبغية الملتمس ص: ١٥).

(٣) عبدالرحمٰن بن محمد بن عبدالله الناصر لدين الله، ولي الأمر سنة (٣٠٠هـ) وتوفي رحمه الله سنة خمسين وثلاثمائة، وكانت مدة ولايته نصف قرن من الزمن، ومولده فيما ذكر ابن الفرض سنة سبع وسبعين ومائتين (تاريخ ابن الفرضي ص: ١٤ بغية الملتمس ص: ١٨).

(٤) الحكم بن عبدالرحمٰن بن محمد بن عبدالله (المستنصر بالله)، ولي الأمر سنة خمسين وثلاثمائة توفي (رحمه الله) سنة ست وستين وثلاثمائة وكان مولده سنة (٣٠٢هـ) فكانت مدة خلافته خمسة عشر سنة وخمسة أشهر (نفس المصدر السابق ص: ١٨)، انظر كذلك: المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص: ١٦.

كان مغرماً بالعلم مجلاً للعلماء، ناشراً للعلم بين عامة الناس وخاصتهم.

وانتهى عهد الإمارة الأموية بنهاية هشام الثالث[1]، آخر خليفة أموي، وكان ذلك سنة ٤٢٢هـ.

جـ ـ عهد العامريين:

بعد وفاة الحكم بن عبدالرحمٰن الملقب بالمستنصر بالله سنة ٣٦٦هـ، ورثه ابنه هشام المؤيد[2] وسنّه آنذاك عشرة أعوام وأشهر، فتسلّم الحاجب المنصور محمد بن عبدالله بن أبي عامر[3] مقاليد الأمور ودانت له أقطار الأندلس كلها وأمنت، ولم يضطرب عليه شيء منها أيام حياته، ثم تقلّد الوزارة والحجابة ابنه أبو مروان عبدالملك بن أبي عامر[4]، الذي حافظ على نهج أبيه في الغزو والسياسة، ثم أتى بعده أخوه عبدالرحمٰن[5] الذي لم يستتب له الأمر إلى أن قام عليه محمد بن هشام بن عبدالجبّار بن

---

(١) هشام بن محمد بن عبدالملك بن عبدالرحمٰن الناصر ـ بُويع في سنة ٤١٨هـ ولد سنة ٣٦٤هـ خلع سنة ٤٢٢هـ توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٤٢٧هـ وهو آخر ملوك بني أمية بالأندلس، وبخلعه انقطعت الدعوة لبني أمية في جميع أقطار الأندلس (المعجب في تلخيص أخبار المغرب ـ ص: ٣٨ ـ ٣٩) وبغية الملتمس ص: ٢٣.

(٢) هشام بن الحكم يكنى: أبا الوليد ويلقب بالمؤيد كان له إذ ولي ١٠ أعوام وأشهر ـ قتل سنة ٤٠٣هـ وكان طول مدته متغلباً عليه ولا ينفذ له أمراً (بغية الملتمس ص: ١٩).

(٣) محمد بن أبي عامر ـ أبو عامر أمير الأندلس في دولة هشام المؤيد ـ أصله من الجزيرة الخضراء قدم شاباً إلى قرطبة فطلب العلم والأدب وسمع الحديث وتميّز في ذلك ـ كان ذا همّة في الجهاد، مواصلا لغزو الروم ـ توفي في طريق الغزو سنة ٣٩٣هـ (بغية الملتمس ص: ١٠٥ رقم: ٢٤٢).

(٤) أبو مروان عبدالملك بن محمد بن أبي عامر الملقب بالمظفّر أمير الأندلس بعد أبيه توفي في صفر سنة ٣٩٩هـ (بغية الملتمس ص: ٣٦١ رقم: ١٠٥٣).

(٥) عبدالرحمٰن بن محمد بن أبي عامر الملقب بالناصر الأمير بعد أخيه عبدالملك. توفي مقتولاً في رجب سنة ٣٩٩هـ (بغية الملتبس ص: ٣٤٣ رقم: ٩٧٨).

عبدالرحمن الناصر سنة ٣٩٩هـ، وخلع هشام المؤيد. وبعد مقتل هشام المؤيد سنة ٤٠٣هـ، تعاقب خلفاء ضعاف على كرسي الحكم. انتهى عصرهم بخلع هشام الثالث (المعتد بالله) سنة ٤٢٢هـ، الأمر الذي أدى إلى اشتعال الثورات في عدة أماكن من أقطار الأندلس، التي فقدت وحدتها السياسية، واستقلت كل ولاية بحكمها.

د ـ عهد ملوك الطوائف:

بعد انهيار الخلافة الأموية، استقلّ كل أمير بما تحت سلطانه من المناطق، وظهرت في كل مدينة دويلة وتقاسموا ألقاب الخلافة فمنهم من تسمّى بالمعتضد، وبعضهم تسمى بالمأمون، وآخرين تسموا بالمستعين والمقتدر والمعتصم والمعتد إلى غير ذلك من الألقاب، التي قال فيها أبو علي الحسن بن رشيق:

مـمّا يـزهـدني فـي أرض أنـدلـس ... سـماع مقتـدر فـيها ومعـتضـد
ألقاب مملكة في غير موضعها ... كالهرّ يحكي انتفاخاً صولة الأسد[1]

ومن الدويلات الكثيرة التي ظهرت في الأندلس خلال تلك الفترة نذكر الآتي:

١ ـ دولة بني هود في طرطوش وسرقسطة ولاردة.

٢ ـ الدولة العامرية في بلنسية.

٣ ـ دولة بني جهور في قرطبة.

٤ ـ دولة بني عبّاد في إشبيليا.

٥ ـ دولة بني برزال في غرناطة ومالقة.

---

(١) المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص: ٤٧.

٦ ـ دولة بني ذي النون في طليطلة.

٧ ـ دولة بني الأفطس في بطليوس[١].

هـ ـ عهد المرابطين:

في عام ٤٧٧هـ استولى الأسبان على طليطلة وشرعوا في محاصرة إشبيليا، فاستنجد أميرها المعتمد بن عباد بيوسف بن تاشفين[٢] أمير دولة المرابطين، الذي جذبت شهرته وقوة جنده ودولته، أهل الأندلس للاستنجاد به ضدّ الإفرنجة، وكانت معركة الزلاقة سنة ٤٨٠هـ[٣]، التي انتصر فيها جيش المرابطين على الإسبان، منعطفاً حاسماً في إنهاء دول الطوائف وإلحاق الأندلس بدولة المرابطين في المغرب.

و ـ عهد الموحدين:

بعد وفاة يوسف بن تاشفين تدهورت دولة المرابطين في الأندلس وطمع فيها ملوك النصارى الذين تحالفوا للقضاء عليها. في هذه الآونة برزت قوة دولة الموحّدين الفتية التي سارعت لصدهم، وتوسيع رقعتها وبسطت نفوذها على الأندلس، وحكمتها من (٥٥٨ ـ ٦٢٩هـ)[٤]، انتهت بتغلب ملوك النصارى على معظم أرض الأندلس.

---

(١) نفس المصدر ص: ٤٧ ـ ٤٨.

(٢) هو يوسف بن تاشفين بن إبراهيم المصالي الصنهاجي اللمتوني الحميري، أبو يعقوب أمير المسلمين ولد بصحراء المغرب سنة ٤١٠هـ ـ شمل سلطانه المغربين الأقصى والأوسط وجزيرة الأندلس ـ توفي بمراكش سنة ٥٠٠هـ (الأعلام ٢٢٢/٨ ـ والبيان المغرب ٢٠/٤ ـ ٢٤، ٢٤٣/٣).

(٣) المعجب ص: ٨٤.

(٤) تاريخ العرب والإسلام ص:٤٩٢ دار الفكر ١٩٨٢. الوثائق السياسية والإدارية في الأندلس لمحمد ماهر حمادة ص: ٤٣٩ ـ ٤٤٥ مؤسسة الرسالة ط٢ ـ ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

ز ـ دولة بني الأحمر في غرناطة:

بعد نهاية حكم الموحّدين في الأندلس، استطاع محمد بن هود[1] أن يحافظ على بعض المناطق الأندلسية ويبسط سلطاته عليها مثل قرطبة واشبيليا، لكنه لم يستطع الصمود أمام هجمات النصارى المتتالية. وبعد سقوط قرطبة صمدت قبيلة عربية من بني نصر أو بني الأحمر[2]، متخذة من غرناطة عاصمة لملكها الذي دام قرنين ونصفا من الزمن.

إن سقوط قرطبة ومرسية واشبيليا حدا بالمسلمين إلى تأليف جبهة قوية لمقاومة النصارى، فكانت غرناطة ملتقاهم وحصنهم المنيع للدفاع عن الوجود الإسلامي في الأندلس، الذي انتهى بهجوم الملكين الكاثوليكيين (فرديناند وإيزابيلا) على غرناطة وسقوطها عام ٨٩٨هـ/١٤٩٢م. فأسدل الستار على الحكم الإسلامي للأندلس الذي دام حوالي ثمانية قرون.

٣ ـ البيئة الاجتماعية في الأندلس:

تنوّعت وتعدّدت العناصر البشرية التي ضمتها بلاد الأندلس، بحكم اختلاف الأصول التي انحدرت منها. فإضافة إلى العرب والبربر، ضمّت شبه الجزيرة الإيبيرية كل من المسالمة والمولدين والصقالبة وأهل الذمة.

أ ـ العرب:

تذكر كتب التاريخ أن معظم جيش موسى بن نصير كان من العرب[3]،

---

(١) أبو عبدالله محمد بن يوسف بن هود الجذامي، من سرقسطة، بدأ حركته من مرسية سنة ٤٢٥هـ فأطاعته أغلب المدن، ولم يعش ابن هود بعد سقوط قرطبة طويلاً، توفي في ثغر المرية سنة ٦٣٥هـ (الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب ص: ١٢٨/٢ ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٣٧٥هـ).

(٢) قامت دولة بني الأحمر في غرناطة بزعامة محمد بن يوسف بن نصر بن أحمد، من مدينة أرغونة ولد سنة ٥٩٥هـ وتوفي سنة ٦٧١هـ، وخلفه ابنه محمد، وكان آخر ملوك غرناطة أبو عبدالله محمد الريشيكو (انظر انبعاث الإسلام في الأندلس- علي منتصر الكتاني ـ ص: ٦٥ وما بعدها ـ طبعة مجمع البحوث الإسلامية ـ إسلام آباد ١٩٩٢).

(٣) المعجب في تلخيص أخبار المغرب المراكشي ص: ٨.

وأنهم ساهموا في تأليف نسيج المجتمع الجديد بالأندلس. ولما استقرت قدم الإسلام في شبه الجزيرة الإيبيرية وتوسع فتحها، تعاقبت عليها أفواج العرب من الشام وغيرها.

وقد مزجت السنون دماء الفاتحين العرب بالأسبان عن طريق المصاهرة، فتولدت أجيال ساهمت في ازدهار الحضارة الإسلامية في تلك الربوع. تميّزت أيام العرب الأولى في الأندلس بسلسة من النزاعات القبلية التي لم تهدأ إلا عند ظهور الإمارة الأموية. ورغم أن نفوذ القبائل العربية كان متميّزاً إلا أنها كانت تمثل أقلية في المجتمع الأندلسي.

ب ـ البربر[1]:

كان البربر أسبق العناصر البشرية دخولاً إلى الأندلس حيث تذكر كتب التاريخ أن جيش طارق بن زياد كان جلّه منهم، كما كانت هجرة القبائل البربرية إلى شبه الجزيرة الإيبيرية أوسع وأشد كثافة من هجرة العرب[2].

وقد شارك البربر في الحياة السياسية بالأندلس مشاركة متميّزة وتقلد زعماؤهم مناصب حسّاسة في الدولة.

جـ ـ المسالمة:

وهم الذين دخلوا الإسلام من الأسبان وآثروا التمتّع بالعدل والحرية في ظل الحكم الإسلامي، ويمثل هؤلاء أكثرية المسلمين في الأندلس.

---

(١) البربر شعوب متعددة القبائل تنتهي في رأي النسّابة إلى جذمين عظيمين (البرانس ـ والبتر) اللذين ينتهيان إلى مازيغ بن كنعان من نسل سام بن نوح عليه السلام، ويذكر ابن خلدون أنهم من بني برّ ابن قيس بن عيلان (جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص: ٤٩٥) ـ (تاريخ ابن خلدون ١٧٦/٦ ـ مؤسسة جمال ـ بيروت ـ ١٩٧٩).

(٢) انظر دولة الإسلام في الأندلس لمحمد عبدالله عنان ص: ٢٠٥ طبعة ١ القاهرة ١٩٦٩.

د ـ المولدون:

الذين ولدوا من آباء مسلمين ونشئوا على الإسلام وامتزجت دماؤهم بدماء زملائهم العرب والبربر عن طريق المصاهرة، فتكوّنت منهم جماهير الأندلسيين. ولعل محدّث الأندلس وحافظها بقي بن محمد يرجع أصله إلى مسالمة الأندلس[1]: والمحدّث الفقيه أبو محمد الأصيلي (عبدالله بن إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن جعفر) المتوفى سنة ٣٩٢هـ، أصله من شذونة وكان جده من مسالمة أهل الذمة[2].

هـ الصقالبة:

الذين كان يؤتى بهم من مختلف البلاد الأوروبية صغار فتتعهّد الدولة برعايتهم وتنشئتهم نشأة إسلامية. فلفظة صقالبة «كان يطلقها العرب على الأرقاء الذين كانوا يشترونهم من أوروبا ... وكانوا يخدمون في الشرطة أو في الجند أو في قصر الخلافة»، وقد علا شأنهم في المجتمع الأندلسي وتقلدوا المناصب القيادية في الدولة[3].

و ـ أهل الذمّة:

منهم نصارى الأسبان الذين عاشروا العرب وتعرّبوا وعاشوا في ظل الإسلام الذي كفل لهم حرية العقيدة. ويعرف هؤلاء بالمستعربين (LES MOZARABES)، وقد كفلت لهم الدولة الإسلامية جميع حقوقهم، فكانت لهم كنائس يؤدون فيها شعائر دينهم. ومنهم اليهود الذين اندمجوا في المجتمع الأندلسي، وساهموا في الحياة العامة مع النصارى والمسلمين، وكانت منهم أقليات في أغلب المدن المفتوحة[4].

---

(١) تاريخ الأدب العربي ـ كارل بروكلمان ـ ٢٠١/٣ ـ دار المعارف ط٢ القاهرة ١٩٦٩ ونفح الطيب للمقري التلمساني ٤٧/٢، ٥١٨/٢، ١٦٨/٣.

(٢) بغية الملتمس ص: ٣٢٧ رقم: ٩٠٦ وتاريخ ابن الفرضي ص: ٢٤٩ رقم: ٧٦٠.

(٣) الحلل السندسية للأمير شكيب أرسلان ج ١ ص: ٤٦ طبعة ١٩٣٦.

(٤) نفح الطيب ٢٠٢/١.

وملخص القول أن المجتمع الأندلسي ضمّ مزيجاً من العناصر البشرية المختلفة، ساهمت جميعها في تكوين البيئة الثقافية والنهضة العلمية التي عرفتها بلاد الأندلس طيلة القرون الثمانية للحكم الإسلامي في شبه الجزيرة الإيبيرية.

٤ ـ الحياة الدينية في الأندلس:

بدأت المذاهب الفقهية تعرف طريقها إلى الأندلس في منتصف القرن الثاني الهجري، ويذكر صاحب نفح الطيب «أن أهل الأندلس كانوا في القديم على مذهب الأوزاعي[١] وأهل الشام منذ أول الفتح، ففي دولة الحكم بن هشام بن عبدالرحمٰن الداخل ـ وهو ثالث الولاة بالأندلس من الأمويين ـ انتقلت الفتوى إلى رأي الإمام مالك بن أنس»[٢].

وكان صعصعة بن سلام[٣] الشامي أول من أدخل الأندلس مذهب الأوزاعي[٤]. وفي أواسط القرن الثاني رحل كثير من طلبة العلم الأندلسيين إلى المشرق وخاصة إلى الحجاز للتفقّه على إمام دار الهجرة مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ وكان الغازي بن قيس وزياد بن عبدالرحمٰن اللخمي ويحيى بن يحيى الليثي من أوائل الأندلسيين الذين أدخلوا مذهب مالك الأندلس[٥].

ووجد في الأندلس من أخذ بالفقه الشافعي، فالأمير عبدالله بن

---

(١) الإمام عبدالرحمٰن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي ـ أبو عمرو ـ إمام أهل الشام في وقته نزيل بيروت روى عن عطاء وابن سيرين وخلق وعنه أبو حنيفة وقتادة وشعبة وآخرين ـ كان ثقة مأموناً فاضلاً كثير الحديث ولد سنة ٨٨هـ وتوفي سنة ١٥٧هـ (طبقات الحفاظ ص: ٨٥ رقم: ١٦٨، والتقريب ص: ٣٤٧ رقم: ٣٩٦٧).

(٢) نفح الطيب ٣/٢٣٠.

(٣) هو صعصعة بن سلام الشامي يكنى: أبا عبدالله يروي عن الأوزاعي وسعيد بن عبدالعزيز ونظرائهما من الشاميين ـ توفي بالأندلس سنة ١٩٢هـ (تاريخ ابن الفرضي ١/٢٠٣ رقم: ٦١٠) (وبغية الملتمس ص: ٣١١ رقم: ٨٥٣).

(٤) جذوة المقتبس للحميدي ص: ٢٤٤ (الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦).

(٥) قال المقري في النفح ٢/٤٥ «زياد بن عبدالرحمٰن اللخمي المعروف بشبطون، أول من أدخل مذهب مالك الأندلس».

عبدالرحمٰن الناصر كان فقيهاً شافعياً[1].

وممن كان يميل إلى مذهب الإمام الشافعي من الأندلسيين:

القاسم بن محمد بن قاسم بن محمد بن سيّار مولى هشام بن عبدالملك[2] يقال له: البياني، أبو محمد الأندلسي القرطبي الذي أخذ الفقه عن أبي إبراهيم المزني. توفي سنة ٢٧٨هـ[3].

والإمام أحمد بن فرج بن أحمد اللخمي الإشبيلي المتوفى سنة ٦٩٩هـ[4].

وأما المذهب الظاهري فكان يمثّله الإمام ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد) القرطبي[5] وتلميذه الحميدي (أبو عبدالله محمد بن أبي نصر فتوح) الميورقي المتوفى سنة ٤٨٨هـ، وغيرهما ممن تأثر بالمدرسة الظاهرية. إلا أن المذهب المالكي كان أكثر رسوخاً وانتشاراً من غيره. نقل صاحب البغية[6] عن ابن حزم قوله: «مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان، مذهب أبي حنيفة فإنه لما ولي قضاء القضاة أبو يوسف كانت القضاة من قبله، فكان لا يولي قضاء البلاد من أقصى الشرق إلى أقصى أعمال إفريقيا

---

(١) بغية الملتمس ص: ٣٣٣ وجامع بيان العلم وفضله ص: ٢/١٦٠. (دار الكتب العلمية بيروت). والأمير عبدالله قتله والده لمنافسته أخاه الحكم ولي عهده سنة ٣٣٨هـ (الحلة السيراء لابن الأبار ١/٢٠٨ ط١ القاهرة ١٩٦٣).

(٢) قال ابن الفرضي: مولى الوليد بن عبدالملك انظر (تاريخ ابن الفرضي ص: ١/٣٦٨ رقم: ١٠٧٣).

(٣) طبقات الشافعية للسبكي ٢/٣٤٤ رقم: ٧٣ ط١ ـ القاهرة ١٩٦٤. وبغية الملتمس ص: ٤٣١ رقم: ١٢٩٣.

(٤) طبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٥١٨ رقم: ١١٣٦ (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

(٥) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب ولد سنة ٣٨٤هـ وتوفي سنة ٤٥٦هـ، انظر (ترجمته في بغية الملتمس ص: ٤٠٣ رقم: ١٢٠٤ ـ طبعة مجريط ١٨٨٤هـ).

(٦) بغية الملتمس ص: ٤٩٧.

إلا أصحابه والمنتمين إلى مذهبه. ومذهب مالك بالأندلس، فإن يحيى (بن يحيى) كان مكيناً عند السلطان مقبول القول في القضاء، فكان لا يلي قاض في أقطار بلاد الأندلس إلا بمشورته واختياره، ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه»[1].

٥ ـ النهضة العلمية في الأندلس وأهم مراكزها:

كان الفتح الإسلامي لبلاد الأندلس تحريراً لشعوبها من الاستعباد، وإنقاذاً لها من التخلف وإيذاناً بطلوع فجر جديد أضاء تلك الأرجاء الفسيحة علماً وعدلاً. أنشأ المسلمون بها دولة قويّة، عظيمة الشأن، وشيّدوا فيها حضارة راقية طالت مختلف المجالات الفكرية والثقافية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية. أنجبت بلاد الأندلس أجيالاً من العلماء المبدعين في كل فنّ من الفنون، وبرزت مدن: قرطبة وإشبيليا وغرناطة كمراكز علمية قدّمت للحضارة الإسلامية والإنسانية إسهامات سنية لازدهار ورخاء البشرية.

ولئن كانت النهضة العلمية قد طالت جميع مدن وقرى الأندلس بدون استثناء إلا أن عواصم الأقاليم والمقاطعات كان لها النصيب الأوفر في ذلك. وفيما يلي نلقي الضوء على أهمها:

أ ـ قرطبة:

أخذت قرطبة مكانتها المرموقة كعاصمة لدولة الإسلام في الأندلس، عندما اتخذها الأمير عبدالرحمٰن بن معاوية (الداخل) حاضرة له، وبما اشتملت عليه من أسباب الحضارة والرقي، واحتضانها لأشهر العلماء والمفكرين الذين ساهموا بنتاجهم في ترعرع وازدهار الحركة العلمية بها. ثم

---

(١) أقول: وكذلك فعل أبو يوسف يعقوب بن يوسف بن عبدالمؤمن الذي تولى سنة ٥٨٠هـ، فقد عمم العمل بالمذهب الظاهري في بلاد المغرب والأندلس، وحرق كتب الفقه المالكي (المعجب المراكشي ص: ١٨٤ مطبعة السعادة مصر).

بلغت قرطبة أوجّ قمّتها العلمية في عهد الحكم المستنصر[1] الذي اشتهر بحبّه للعلم وتكريمه لأهله وجمعه للكتب واستقطابه للعلماء وإنشائه للمكتبة العامة بقرطبة.

هذا وقد نبغ في قرطبة علماء أفذاذ تركوا بصماتهم في مختلف العلوم والفنون:

ـ فكان أبو القاسم خلف بن عباس الزهراوي[2] القرطبي من الجراحين والأطباء الكبار في عصره، وكتابه «التصريف لمن عجز عن التأليف» شاهد على تبحّره، توفي بالأندلس بعد الأربعمائة.

ـ وكان ابن رشد أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد من أعظم فلاسفة عصره.

وأما العلوم الشرعية وخاصة ما يتعلق بالحديث الشريف وعلومه فلقرطبة كانت الرحلة في الرواية، إذ هي مركز الكرماء ومعدن العلماء وهي من الأندلس بمنزلة الرأس من الجسد[3]، وفي ذلك يقول أبو محمد بن عطية المحاربي[4]:

بأربعة فاقت الأمصار قرطبة ... منهنّ قنطرة الوادي وجامعها
هاتان ثنتان والزهراء ثالثة ... والعلم أعظم شيء وهو رابعها[5]

---

(١) هو الحكم بن عبدالرحمٰن بن محمد بن عبدالله الملقب بالمستنصر بالله توفي سنة ٣٦٦هـ، وكانت مدة ولايته ست عشرة سنة وأشهر (المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص: ١٦).

(٢) بغية الملتمس ص: ٢٧١ رقم: ٧١٥.

(٣) الديباج المذهب لابن فرحون ص: ٢٨٤ (دار الكتب العلمية بيروت).

(٤) نفح الطيب ١/١٥٣.

(٥) هو القاسم بن تمام بن عطية المحاربي من أهل ألبيرة، توفي سنة ٣١٨هـ (البغية ص: ٤٣٤ رقم: ١٢٩٩) انظر تاريخ ابن الفرضي ص: ١/٣٦٢ رقم: ١٠٦٤.

ومن أعلام المحدِّثين بقرطبة نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس الليثي المتوفى سنة ٢٣٤هـ[(١)]: عاقل الأندلس وإمامها في الحديث والفقه. وروايته للموطأ من أشهر الروايات وأحسنها، وعليها اعتمد الحافظ ابن عبدالبر في كتابه التمهيد.

- بقي بن مخلد، أبو عبدالرحمٰن (المتوفى سنة ٢٧٦هـ)[(٢)]، شيخ المحدِّثين بالأندلس وصاحب المسند الكبير والتفسير الجليل الذي ملأ الأندلس علماً وديناً.

- أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي، حافظ المغرب من غير منازع، وصاحب التمهيد والاستذكار والاستيعاب وغيرها من التصانيف الفريدة، المتوفى سنة ٤٦٣هـ[(٣)].

- عبدالرحمٰن بن محمد بن عتّاب بن محسن أبو محمد (المتوفى سنة ٥٢٠هـ)[(٤)]، وهو من الشيوخ الجلة الأكابر بالأندلس في علو الإسناد وسعة الرواية. هذا وللحديث والمحدِّثين مزيد دراسة في الفصول القادمة إن شاء الله. وقد بدأت قرطبة تفقد أهميّتها العلمية عند ظهور ملوك الطوائف وتعدّد عواصمهم، فانتقلت بذلك إلى منطقة الظل، إلى أن استولى عليها الكفار، وفي ذلك يقول صاحب النفح: «ولم تزل قرطبة في الزيادة منذ الفتح الإسلامي إلى سنة أربعمائة فانحطّت واستولى عليها الخراب بكثرة الفتن، إلى أن كانت الطامة الكبرى عليها بأخذ الكفار لها ثالث عشري شوال سنة ستمائة وثلاث وثلاثين»[(٥)].

---

(١) تاريخ ابن الفرضي ص: ١٧٩/٢ رقم: ١٥٥٦ ـ وبغية الملتمس ص: ٤٩٥ رقم: ١٤٩٧.

(٢) تاريخ ابن الفرضي ٩١/١ رقم: ٢٨٣ ـ والبغية ص: ٢٢٩ رقم: ٥٨٤.

(٣) بغية الملتمس ص: ٤٧٤ رقم: ١٤٤٢.

(٤) بغية الملتمس ص: ٣٤٥ رقم: ٩٨٦.

(٥) نفح الطيب ٤٥٨/١.

ب ـ غرناطة:

يقال لها: غرناطة، ويقال: إغرناطة وكلاهما أعجمي ومعناها باللاتينية: الرّمانة. كان لها من الشهرة والعمارة ولأهلها من الثروة والعدّة، وبها من الفقهاء ما هو مشهور[(1)].

يرتبط اسم غرناطة بعصر بني الأحمر في الأندلس، الذين لم يألوا جهداً في سبيل نشر العلم والثقافة في ربوعها، فشجعوا العلماء والأدباء والكتّاب وعملوا على تشييد المدارس والمكتبات، وكانوا يتفانون في أن تخلف غرناطة قرطبة في إحياء دورس العلوم والمعارف.

إن المناخ العلمي والثقافي المتميّز الذي أوجده أمراء غرناطة شجّع على ظهور نخبة من العلماء والفقهاء نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر:

ـ أحمد بن محمد الكرني، شيخ الأطباء بغرناطة، الذي يعد من أشهر أطباء القرن السابع الهجري[(2)].

ـ أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري أبو جعفر (المتوفى سنة ٥٤٠هـ)، العلامة المتبحر في القراءات وعلوم القرآن، صاحب كتاب الإقناع في القراءات[(3)].

وأما في الحديث وعلومه فإن غرناطة تعتبر أحد أركان مدرسة الحديث بالأندلس، ومرتع المحدّثين بما احتضنت وأنجبت من أئمة في هذا الفنّ نذكر منهم:

ـ أحمد بن محمد بن أبي خليل مفرج الأموي (أبو العباس) المتوفى سنة ٦٣٧هـ، المعروف بابن الرومية صاحب التصانيف الشهيرة مثل «رجّالة

---

(١) الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب ـ ٩٩/١ ـ دار المعارف (القاهرة ١٣٧٥هـ).

(٢) الإحاطة ٢١٣/١.

(٣) الإحاطة ٢٠١/١ ـ ٢٠٣.

المعلم بزوائد البخاري على مسلم» و«نظم الدراري فيما تفرّد به مسلم عن البخاري» وغيرها كثير.

- أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم الثقفي صاحب «صلة الصلة لابن بشكوال». المتوفى سنة ٧٠٨هـ[١].

ولا يفوتني في هذا المقام أن أذكر ذا الوزارتين الأديب المؤرّخ والسياسي المحنّك لسان الدين بن الخطيب الغرناطي السلماني، صاحب التصانيف المتميزة في شتى نواحي المعرفة، في التاريخ والأدب والفلسفة والتصوّف والطب والفلك والسياسة وغير ذلك. وصدق المقري التلمساني حين قال في نفح الطيب: «وكفاها شرفاً ولادة لسان الدين بها»[٢].

جـ - إشبيليا:

وهي من أشهر المدن الأندلسية مشاركة في تطوّر الحركة العلمية حيث كانت عاصمة لدولة بني عبّاد التي اشتهر أمراؤها بالعلم والأدب، كمحمد بن إسماعيل بن عبّاد القاضي[٣]. ذو الوزارتين الذي كان له في العلم والأدب باع. والمعتضد عباد بن محمد[٤]، وابنه المعتمد على الله[٥] محمد بن عباد.

وممن اشتهر بالحديث وعلومه من أهل إشبيليا نذكر:

- أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن العربي الإشبيلي[٦] القاضي

---

(١) الإحاطة في أخبار غرناطة ١/١٩٥.

(٢) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ١/١٤٧. (ستأتي ترجمته في ص: ٤٦٥).

(٣) محمد بن إسماعيل بن عباد القاضي أبو القاسم ذو الوزارتين صاحب إشبيلية. كان له في العلم باع - كان يشارك الشعراء والبلغاء في الشعر وحوك البلاغة - توفي قريباً من الثلاثين وأربعمائة. (بغية الملتمس ص: ١٠٧ رقم: ٢٤٧).

(٤) بغية الملتمس ص: ٣٨٢ رقم: ١١١٨.

(٥) بغية الملتمس ص: ١٠٨ رقم: ٢٤٨.

(٦) بغية الملتمس ص: ٨٢ رقم: ١٧٩.

الفقيه الحافظ المجتهد صاحب «القبس في شرح موطأ مالك بن أنس» و«عارضة الأحوذي» وغيرها (المتوفى سنة ٥٤٣هـ).

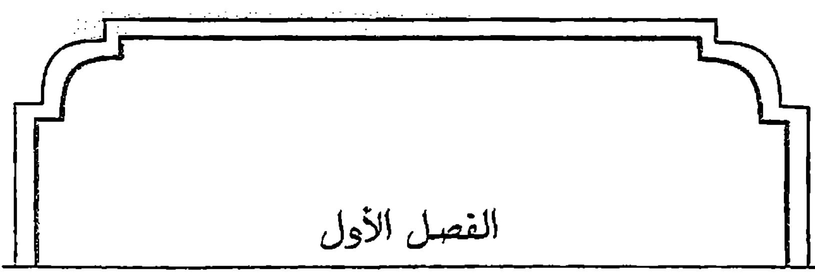
- أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي الفقيه المحدّث، من أهل الإتقان وجودة الضبط[1].

وإضافة إلى ما ذكرنا فإن الحركة العلمية طالت أغلب مدن الأندلس كسرقسطة وبلنسية وشاطبة وغيرها، وأدلت كل منها بدلوها في تشييد وإثراء النهضة العلمية بها.

ورغم تقلب الأحوال السياسية والاجتماعية التي شهدتها شبه الجزيرة الإيبيرية، فإن الحركة العلمية استمرت في عطائها ووفرة إنتاجها.



(١) بغية الملتمس ص: ٦٥ رقم: ١١٢.



الفصل الأول

السنّة ومكانتها في التشريع

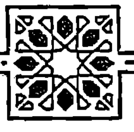
المبحث الأول: السنة: لغةً واصطلاحاً.

المبحث الثاني: مكانة السنة في التشريع.

المبحث الثالث: استقلالية السنة بالتشريع.

المبحث الرابع: النسخ بين القرآن والسنة.

المبحث الخامس: الأطوار التي مرّت بها السنة.



السنَّة ومكانتها في التشريع

تمهيد:

حرص المسلمون واعتنوا بالسنَّة المطهرة حرصهم على القرآن الكريم، وكانت هذه العناية الفائقة ثمرة معرفة راسخة وعميقة بأهمية السنّة ومعناها والحاجة إليها.

إن الصحابة الكرام - رضي الله عنهم أجمعين - الذين سمعوا أقوال النبي ﷺ وشهدوا أفعاله، كانوا إذا أشكل عليهم فهم آية من القرآن واختلفوا في مدلولها أو حكم من أحكامها، رجعوا في ذلك إلى النبي ﷺ، لاستيضاحها والكشف عن أسرارها، يقول المولى عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾[1].

فموقع السنّة النبويّة الشريفة من القرآن هو موضع المبيِّن من المبيَّن، وعليه كانت السنّة المصدر الثاني للتشريع كما سنبينه.

فالسنَّة: إما مؤكدة ومقررة حكماً جاء في القرآن الكريم

- وإما مفصلة ومفسّرة لما جاء في القرآن مجملاً، أو مقيّدة ما جاء فيه مطلقاً أو مخصصة ما جاء فيه عاماً.

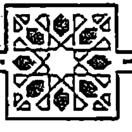
- وإما مثبتة ومنشئة حكماً سكت عنه القرآن الكريم.

(١) سورة النحل، آية رقم: ٤٤.

ومن خلال هذه المرتبة المتميّزة للسنّة في التشريع الإسلامي حرص المسلمون عليها، فحفظوها في الصدور، ووضعوا لروايتها شروطاً ودوّنوها في الكتب، وتناقلتها الأمّة جيلاً بعد جيل إلى أن وصلتنا محفوظة مدونة نقية من الشوائب. والحقيقة أن موضوع السنّة قد أُشْبِعَ بحثاً من قبل الكثير إلا أن طبيعة البحث وموضوعه يستدعيان التذكير به، خاصة آراء علماء الأندلس في الموضوع كالإمام الشاطبي وغيره.

وحتى تتضح عناصر هذا الموضوع أكثر لا بدَّ لنا من توضيح معنى السنّة في اللغة والاصطلاح، ومكانتها في التشريع الإسلامي والأطوار التي مرت بها، وهو ما سنتناوله في هذا الفصل إن شاء الله.





المبحث الأول: السنّة لغة واصطلاحاً

١ ـ السنّة في اللغة:

أصلها من مادة (سن).

(فالسّنن) الطريقة، يقال: استقام فلان على سَنَنٍ واحد. ويقال: امض على (سُنَنِك) و(سَنَنِكَ) أي على وجهك وسَنَّ السكين أحده، وبابه رده[١].

وسَنَّ للقوم سُنَّةً وسَنَناً. وسَنَّ الإبل يسنها سناً إذا أحسن رعيتها. حتى كأنه صقلها.

قال في اللسان[٢]:

سنة الله: أحكامه وأمره ونهيه، وسنها الله للناس: بيّنها. وسنّ الله سنّة أي: بيَّنَ طريقاً قويماً. قال تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُۚ﴾[٣].

والسنّة: السيرة، حسنة كانت أو قبيحة.

وفي الحديث: «من سنّ في الإسلام سنّة حسنة فَعُمل بها بعده كتب له مثل أجر من عمل بها ولا ينقص من أجورهم شيء، ومن سنّ في الإسلام سنّة سيئة فعمل بها بعده كتب عليه مثل وزر من عمل بها ولا ينقص من

---

(١) مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي ص: ٣١٧ (دار القلم بيروت لبنان).

(٢) لسان العرب لابن منظور المجلد ١٣ صفحة: ٢٢٥ (دار صادر بيروت).

(٣) سورة الأحزاب، آية: ٣٨.

أوزارهم شيء»[1]. وكل من ابتدأ أمراً عمل به قوم بعده قيل هو سنّة.

وإذا أطلقت في الشرع فإنما يراد بها ما أمر به النبي ﷺ ونهى عنه وندب إليه قولاً وفعلاً ممّا لم ينطق به الكتاب العزيز، ولذا يقال في أدلة الشرع الكتاب والسنّة، أي: القرآن والحديث. وفي الحديث: «إني لأنسى أو أُنَسَّى لأسنّ»[2]، أي: إنّما أُدفع إلى النسيان لأسوق الناس بالهداية إلى الطريق المستقيم وأبيّن لهم ما يحتاجون أن يفعلوا إذا عرض لهم النسيان.

٢ ـ السنّة في الاصطلاح:

يختلف معنى السنّة ومدلولها في اصطلاح المتشرّعين حسب اختلاف أبحاثهم وأغراضهم. فهي عند المحدّثين غيرها عند الأصوليين والفقهاء.

١ ـ السنّة عند المحدّثين: ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خِلْقية أو خُلُقيّة أو سيرة، سواء كان ذلك قبل البعثة أو بعدها. أي أن المحدّثين عدُّوا صفته ﷺ من السنّة، فهي بهذا التعريف مرادفة للحديث[3].

٢ ـ وهي عند الأصوليين: ما نقل عن النبي ﷺ (غير القرآن) من قول أو فعل أو تقرير مما يصلح أن يكون دليلاً على حكم شرعي، ولا يذكرون فيها (الوصف) لأنهم ينظرون إلى السنّة كمصدر للتشريع، فهي

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب العلم ـ باب من سنّ سنّة حسنة أو سيّئة ـ كتاب الزكاة ـ باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة ـ حديث رقم: ١٠١٧ ص: ٢/٧٠٥ ـ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ـ دار إحياء التراث العربي بيروت.

(٢) الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي ـ كتاب السهو ـ باب العمل في السهو ص: ١٠٠ حديث رقم: ٢ (دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٥ بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي). وانظر التمهيد لابن عبدالبر ٢٤/٣٧٥ (مطبعة فضالة ـ المغرب ١٩٩٠م).

(٣) قواعد التحديث لجمال الدين القاسمي ص: ٦٤ ـ دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ـ بيروت ـ ١٩٧٩.

بمعنى الحديث عندهم[1]، وقد يطلقون السنّة على ما اجتهد فيه الصحابة كجمع المصحف في عهد الخليفة أبي بكر الصدّيق ـ رضي الله عنه ـ، وحمل الناس على القراءة بحرف واحد كما فعل سيدنا عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ مستدلين في ذلك بقوله ﷺ: «عليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ»[2].

٣ ـ وهي عند الفقهاء: ما ثبت عن النبي ﷺ من غير الفرض والواجب. وقد تطلق السنّة عند الفقهاء في مقابلة البدعة. ومن ذلك قولهم: (فلان على سنّة) إذا عمل على وفق ما عمل النبي ﷺ وأصحابه، وقولهم: (فلان على بدعة) إذا عمل على خلاف ما كان عليه ﷺ وأصحابه، أو أحدث في الدين ما ليس منه[3].

ـ معنى الحديث والخبر والأثر:

١ ـ لغة:

الحديث: الجديد، وهو ضد القديم، ويستعمل في اللغة أيضاً، بمعنى الخبر، قليله وكثيره، وجمعه أحاديث، على غير قياس. قال الفرّاء[4]: نرى أن واحد الأحاديث (أُحدوثة) بضم الهمزة والدال، ثم جعلوه جمعاً للحديث[5].

---

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري ص: ٢ (ط١ ـ ١٣٢٨هـ/١٩١٥م ـ مصر).

(٢) التمهيد ٦٦/٨ ـ سنن البيهقي ١١٤/١٠ (دار الفكر ط١ بيروت ١٣٥٥هـ) مسند الإمام أحمد ١٢٦/٤ (دار الفكر ـ الطبعة الثالثة ـ بيروت ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م).

(٣) الموافقات للشاطبي ص: ٤ دار المعرفة بيروت ـ والمكتبة التجارية الكبرى مصر.

(٤) أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبدالله بن منصور الديلمي الفراء، المتوفى سنة ٢٠٧هـ عن ٦٧ سنة (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ٣٣٣/٢ المكتبة العصرية بيروت).

(٥) مختار الصحاح للرازي ص: ١٢٥.

الخبر: النبأ، والجمع أخبار وأخابير جمع الجمع، وخبّره بكذا وأخبره: نبّأه[1].

الأثر: بقية الشيء، والجمع آثار وأثور، والأثر: الخبر، وقوله عزّ وجلّ: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾[2] أي نكتب ما سلف من أعمالهم[3].

٢ ـ اصطلاحاً:

ـ الحديث هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خُلقية، والجمهور على أن الحديث يشمل المرفوع والموقوف والمقطوع[4].

ـ والخبر والأثر عند المحدّثين مرادفان للحديث يراد بهما المرفوع أو المرفوع والموقوف معاً. وبعضهم يطلقها على الموقوف. وقيل: الخبر هو المرفوع والأثر هو الموقوف.

قال ابن حجر في شرح النخبة[5]: «الخبر عند علماء هذا الفنّ مرادف للحديث. وقيل الحديث ما جاء من النبي ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره، ومن ثم قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها (الإخباري). ولمن يشتغل بالسنّة النبويّة (المحدّث). وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلقاً، فكل حديث خبر من غير عكس».

وعند فقهاء خراسان تسمية الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر[6].

---

(١) لسان العرب لابن منظور ص: ٢٢٧/٤ (دار صادر بيروت).

(٢) سورة يس، آية: ١٢.

(٣) نفس المصدر السابق ص: ٥/٤.

(٤) منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر ص: ٢٧، دار الفكر، ط٣ ـ ١٩٨١.

(٥) نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر ص: ٧ (مكتبة الغزالي ط٢ ـ دمشق ـ ١٤١٠هـ/١٩٩٠).

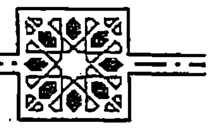
(٦) تدريب الراوي ص: ١٨٤/١ (دار الكتب العلمية ـ ط٢ ـ بيروت ١٩٧٩).

وعند المحدّثين كل هذا يسمى أثراً[1]. وقيل: الحديث يختص بالمرفوع عند الإطلاق ولا يراد به الموقوف إلا بقرينة[2].

والحديث أعمّ من السنّة، لأنه يتناول كلّ ما صدر عن النبي ﷺ حتى لو كان منسوخاً ليس عليه العمل. وعليه فكلّ سنّة حديث وليس كل حديث سنّة.

(١) نفس المصدر السابق ص: ١/١٨٥.

(٢) توجيه النظر إلى أصول الأثر ص: ٣.



المبحث الثاني: مكانة السنّة في التشريع

كما أشرنا في بداية الفصل فإن القرآن الكريم الذي أنزله الله عزَّ وجلَّ على رسوله الكريم ﷺ يعتبر المصدر الأول للتشريع في الإسلام.

فالقرآن مقطوع بصحته إجمالاً وتفصيلاً، وقد بلّغه رسول الله ﷺ إلى صحابته مشافهة، ثم نقله المسلمون جيلاً عن جيل متواتراً إلى يومنا هذا وإلى يوم الدين محفوظاً من التبديل والتغيير والتحريف.

يقول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾[1].

وقد أمر الله سبحانه وتعالى رسوله ﷺ بتبيين آيات القرآن وأحكامه للمسلمين فقال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾[2].

وعليه كان الناس بحاجة إلى هذا البيان لمعرفة مراد الله عزَّ وجلَّ في كثير من الأحكام، فكانت السنّة هي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم وذلك للآتي:

١ ـ القرآن الكريم قطعي الثبوت، وأما السنّة فمنها قطعي الثبوت مثل الأحاديث المتواترة وهو قليل، وأغلبها ظني الثبوت وهو أحاديث الآحاد.

والمقطوع به مقدّم على المظنون، فلزم من ذلك تقديم الكتاب على السنّة.

---

(١) سورة الحجر، آية: ٩.

(٢) سورة النحل، آية: ٤٤.

٢ ـ السنّة إما بيان للكتاب أو زيادة على ذلك، فإن كان بياناً فهو ثان على المبين في الاعتبار إذ يلزم من سقوط المبيّن سقوط البيان من غير عكس، وعليه كان الكتاب أولى في التقدم، وإن كان زيادة فلا يعتبر إلا بعد أن لا يوجد في الكتاب[1].

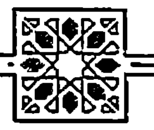
٣ ـ الأخبار والآثار الدالة على تقدّم الكتاب على السنّة من ذلك: أن رسول الله ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فقال: «كيف تقضي؟» قال: أقضي بما في كتاب الله، قال: «فإن لم يكن في كتاب الله»، قال فبسنّة رسول الله ﷺ، قال: «فإن لم يكن في سنّة رسول الله ﷺ»، قال: أجتهد رأيي، قال: «الحمد لله الذي وفّق رسول رسول الله ﷺ»[2].

وذهب بعض العلماء إلى أن السنّة مقدمة على الكتاب أو مساوية له في المرتبة، إذ هي مبيّنة له ومقيدة لمطلقه ومخصصة لعامه[3]. والحقيقة أن السنّة تبيّن مراد الله عزّ وجلّ في كتابه، لا أنها مقدمة عليه لما قدمناه.

(١) الموافقات للشاطبي ٧/٤ (دار المعرفة بيروت).

(٢) عارضة الأحوذي لابن العربي ٦٨/٦ ـ ٦٩. قال ابن العربي: إن حديث معاذ هذا صحيح وأنّه مشهور ص: ٧٢/٦. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١١٤/١٠ (دار المعرفة الطبعة الأولى ـ بيروت ١٣٥٥هـ).

(٣) الموافقات ٧/٤ ـ ٨.



المبحث الثالث: استقلال السنّة بالتشريع

كما أسلفنا في بداية الفصل فإن نصوص السنّة على ثلاثة أقسام:

إما مؤيّدة لأحكام القرآن موافقة لها، أو مبيّنة وموضّحة لها، أو دالّة على حكم سكت عليه الكتاب.

- فمن الأول: الآثار التي تفيد وجوب الصلاة والزكاة والحج وغيرها من العبادات على وجه الإجمال، فهي موافقة للآيات التي وردت في ذلك كقول الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[2]. والآيات في هذا المعنى كثيرة.

- ومن الثاني: الأحاديث التي فصّلت أحكام العبادات والمعاملات فبيّنت مجملها، وخصّصت عامها، وقيّدت مطلقها.

فقد فرض الله تعالى الصلاة على المسلمين من غير بيان لأوقاتها وعدد ركعاتها وهيآتها، فبيّنت السنة ذلك وفصّلته، قال ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي»[3]، وكذلك فرض الله الحج، من غير أن يبين مناسكه،

---

(١) سورة البقرة، آية: ٨٣.

(٢) سورة آل عمران، آية: ٩٧.

(٣) التمهيد: ١١٧/٥، ٢١٣/٩ وأخرجه البخاري في كتاب أخبار الآحاد حديث رقم: ٧٢٤٦ وفي كتاب الأدب باب رحمة الناس والبهائم حديث رقم: ٦٠٠٨. (مكتبة الغزالي - دمشق - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي).

فبيّن الرسول الكريم ﷺ ذلك، وقال: «خذوا عني مناسككم»[1]، ومن العام الذي خصصته السنّة قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾﴾[2]، خُصّص بقوله ﷺ: «المسلم فيه اسم الله وإن لم يذكر التسمية»[3]. وغير ذلك من السنن التي بيّنت المراد من مجمل القرآن ومطلقه وعامه.

ـ ومن الثالث: الآثار التي أثبتت حرمة الجمع بين المرأة وخالتها أو عمّتها وغير ذلك من الأحاديث الدالة على أحكام سكت عنها القرآن الكريم.

والجمهور على أن السنّة استقلت بإثبات أحكام جديدة لما ذكرنا، وقال آخرون[4]: بأن السنّة راجعة في معناها إلى الكتاب، فلا تجد في السنّة أمراً إلا والقرآن دل على معناه دلالة إجمالية أو تفصيلية.

ويبدو أن الفريقين متفقان على وجود أحكام جديدة في السنّة لم يُنص عليها صراحة في الكتاب كما قدمنا، إلا أن الجمهور يسمي ذلك استقلالاً في التشريع، والآخرون يرون أنها داخلة تحت نصوصه[5].



---

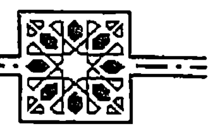
(١) التمهيد ٦٩/٢ ـ ٩١ ـ ٩٨، ٣٣٣/٤، ١١٧/٥، ٢٧٢/٧، وفتح الباري: ٢١٧/١ ـ ٤٩٩. وأحمد عن جابر بن عبدالله ص: ٥٩/٥ حديث رقم: ١٤٤٢٦.

(٢) سورة الأنعام، آية: ١٢١.

(٣) فتح الباري ٦٢٤/٩. (الحديث عن عكرمة عن ابن عباس فيمن ذبح ونسي التسمية) قال ابن حجر: سنده صحيح.

(٤) وهو قول الإمام الشاطبي (إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي اللخمي) انظر الموافقات ١٢/٤.

(٥) انظر السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي للسباعي ص: ٢٨٥.



المبحث الرابع: النسخ بين القرآن والسنّة

لا خلاف بين العلماء في نسخ الكتاب بالكتاب، والسنّة بالسنّة، واختلفوا في مسألتين:

ـ الأولى: في نسخ الكتاب بالسنّة حيث ذهب الحنفية إلى جواز نسخ الكتاب بالسنّة المتواترة والمشهورة لتساويهما في قطعية الثبوت فجاز النسخ[١]، واستدلوا بأمثلة منها قول الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[٢]، فنُسخ الميراث بقول النبي ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»[٣].

وذهب الجمهور إلى أنه لا ينسخ القرآن إلا القرآن وهو قول الإمام أحمد[٤]، واستدلّ الشافعي رحمه الله بقول الله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[٥]. والسنّة ليست مثل القرآن ولا خير منه.

---

(١) انظر الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي (أبي بكر محمد بن موسى) ص: ١٧ و ١٨ ـ (إدارة الطباعة المنيرية ط١ ـ ١٣٤٦هـ).

(٢) سورة النساء، آية: ١١.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الفرائض باب لا يرث المسلم الكافر حديث رقم: ٦٧٦٤ والتمهيد ٥٩/٢، ٦٩/٣، ١٦٠/٩ ـ ١٧٠.

(٤) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ص: ١٨.

(٥) سورة البقرة، آية: ١٠٦.

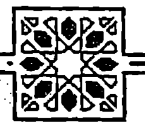
ـ الثاني: نسخ السنّة بالكتاب، وهو جائز عند الجمهور واستدلوا لذلك بتحويل القبلة، فإن المسلمين صلوا بعد الهجرة عدة أشهر تجاه بيت المقدس، وليس في ذلك نصّ من القرآن، ثم نسخ ذلك بقول الله تبارك وتعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[1].

وقال الشافعي ـ رحمه الله ـ: لا تُنسخ السنّة بالقرآن[2].

---

(1) سورة البقرة، آية: ١٤٤.

(2) الرسالة للإمام الشافعي ص: ١٠٨ (طبعة دار الفكر ـ ١٣٠٩) انظر كذلك: أصول الفقه الإسلامي لوهبي الزحيلي ص: ٢/٩٦٤ ـ ٩٧١ دار الفكر، ط١ ـ ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.



المبحث الخامس: الأطوار التي مرّت بها السنّة

مرّت السنّة منذ عهد رسول الله ﷺ إلى أن دوّنت وحفظت في الكتب بمراحل عديدة نوجزها فيما يلي:

١ ـ السنّة في عهد الرسول ﷺ:

كان المجتمع العربي في عهد الرسول ﷺ تغلب عليه الأميّة، فكان الناس يعتمدون في نقل العلوم والمعارف على الذاكرة والحفظ.

يقول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٢﴾[١].

وقد كان اهتمام المسلمين في عهده ﷺ منصباً على حفظ كتاب الله العزيز وصيانته ودراسته، وفهم آياته، ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة للحديث الشريف، حيث وردت عن النبي ﷺ أحاديث تفيد كراهة كتابته وأخرى في إباحتها.

ـ فمن الأول: ما أخرجه الإمام مسلم وابن عبدالبر عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: **«لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»**[٢].

---

(١) سورة الجمعة، آية: ٢.

(٢) صحيح مسلم حديث رقم: ٣٠٠٤ (كتاب الزهد باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم) وجامع بيان العلم ٦٣/١.

ـ ومن الثاني: قول عبدالله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنهما: «كنت أكتب كل شيء اسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه فنهتني قريش وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه، ورسول الله ﷺ يتكلم في الرضا والغضب؟ فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ بأصبعه إلى فيه وقال: «**أكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق**»[1].

وقال أبو هريرة رضي الله عنه: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبدالله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب»[2]، وثبت عن رسول الله ﷺ قوله: «**اكتبوا لأبي شاه**»[3] كما كانت لبعض الصحابة صحف يدوّنون فيها ما سمعوه منه ﷺ كالصحيفة الصادقة لعبدالله بن عمرو.

والراجح من أقوال العلماء والمحقّقين أن كراهة الكتابة إنما كانت في أول أيام الإسلام مخافة اختلاط الحديث بالقرآن الكريم وانشغال المسلمين عنه.

فلما حفظ المسلمون القرآن وميّزوه عن غيره أذن لهم بالكتابة، جاء في صحيح البخاري عن ابن عباس أنه لما اشتد بالنبي ﷺ وجعه قال: «**إيتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده**»[4]، وهو ما يدل على أن آخر الأمرين كان الإذن بكتابة الحديث.

٣ ـ السنّة في عهد الصحابة رضوان الله عليهم:

بعد وفاة رسول الله ﷺ قام الصحابة رضوان الله عليهم، بتبليغ السنّة

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ٧١/١. والحاكم في المستدرك ١٠٤/١ (دائرة المعارف العثمانية ١٣٣٤هـ) ووافقه الذهبي.

(٢) البخاري كتاب العلم ـ باب كتابة العلم حديث رقم: ١١٣.

(٣) البخاري كتاب الديات ـ باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ـ حديث ٦٨٨٠ ـ وجامع بيان العلم: ٧/١.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب العلم ـ باب كتابة العلم حديث رقم: ١١٤، وانظر فتح الباري ٢٠٨/١.

إلى من ورائهم من جماهير المسلمين. وقد تميّز عصر الخلافة الراشدة بعدم التشجيع على كتابة الحديث. ولئن كانت الرغبة في تدوين السنّة موجودة عند كثير من الصحابة، إلا أن حرصهم على سلامة كتاب الله من الاختلاط بغيره، جعلهم يحجمون عن الكتابة.

ذكر الذهبي في تذكرته[1]: أن عائشة رضي الله عنها قالت: جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ وكانت خمسمائة حديث، فبات ليلة يتقلب كثيراً... فلما أصبح قال: أي بنية هلمي الأحاديث التي عندك فجئته بها، فدعا بنار فحرقها.

وعن الزهري عن عروة بن الزبير: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد أن يكتب السّنن فاستفتى أصحاب النبي ﷺ في ذلك فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله عنها شهراً، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له، فقال: إني كنت أريد أن أكتب السّنن، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبداً[2].

وعلى هذا سار كثير من الصحابة في عدم كتابة الحديث الشريف خوفاً من أن يهمل الناس كتاب الله تعالى، وينكبّوا على دراسة غيره.

وهذا لا يعني عدم وجود محاولات من بعض الصحابة لكتابة بعض الحديث عن رسول الله ﷺ فقد أورد ابن عبدالبر[3] عن أبي جحيفة قال: «قلت لعلي بن أبي طالب: هل عندكم من رسول الله ﷺ شيء سوى القرآن؟ قال: لا، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إلا أن يعطي الله عبداً فهماً في كتابه، وما في هذه الصحيفة، قلت وما في الصحيفة؟ قال: العقل وفكاك الأسير، وألا يقتل مسلم بكافر».

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ٥/١ (ط٤ الهند ١٣٨٨هـ/١٩٧٧).

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص: ٦٤/١ باب ذكر كراهية كتاب العلم وتخليده في الصحف.

(٣) البخاري-كتاب العلم ـ باب كتابة العلم حديث رقم: ١١١، وجامع بيان العلم ٧١/١.

وهكذا كان بعض الصحابة لا يرون بأساً في كتابة الحديث وعليه يمكن القول بأن عصر الصحابة انقضى، والسنّة لم تدّون، إلا ما ذكرناه من محاولات فردية.

٣ ـ السنّة في عصر التابعين:

شهدت هذه المرحلة كسالفتها تبايناً في آراء التابعين حول مسألة كتابة الحديث.

فذهبت طائفة منهم إلى عدم كتابته خوف اختلاطه بالقرآن أو بآراء وفتاوى المجتهدين، منهم:

إبراهيم النخعي (المتوفى سنة ٩٦هـ) الذي كان يكره أن يكتب الحديث في الكراريس[١]، وعامر الشعبي (المتوفى سنة ١٠٣هـ). الذي قال: ما كتبت سوداء في بياض قط[٢].

وحرصت طائفة على كتابة الحديث لقناعتهم بجواز ذلك، فقد سئل قتادة[٣]: «نكتب ما نسمع منك؟ قال: وما يمنعك أن تكتب وقد أخبرك اللطيف الخبير أنه يكتب، قال: ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ۝٥٢﴾»[٤]، وعن عبدالله بن محمد بن عقيل قال: كنت أختلف إلى جابر بن عبدالله، أنا وأبو جعفر، معنا ألواح نكتب فيها[٥]. وكان الشعبي يقول: «الكتاب قيد العلم»[٦]. ولا غرابة إن وجد رأيان في المسألة لتابعي واحد، فقد يعدل عن رأيه الأول إذا زالت الأسباب الموجبة إليه كالشعبي مثلاً. وهكذا انتشرت كتابة الحديث بين التابعين واتسع نطاقها إلى أن اتخذ

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ٦٧/١ باب ما جاء في كتابة العلم.
(٢) نفس المصدر السابق.
(٣) تقييد العلم ـ للخطيب البغدادي ص: ١٠٣ (ط٢ دار إحياء السنّة المحمدية ١٩٧٤).
(٤) سورة طه، آية: ٥٢.
(٥) تقييد العلم ص: ١٠٤.
(٦) المصدر السابق ص: ٩٩.

الخليفة عمر بن عبدالعزيز[١] ـ رضي الله عنه ـ قراره الحازم وكتب إلى عامله في المدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يأمره: «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ، أو سنّة ماضية، أو حديث عمرة[٢]، فاكتبه. فإني قد خفت دروس العلم وذهاب أهله»[٣]. فدوّن هذا الأخير شيئاً من السنّة، وكتب الإمام محمد بن شهاب الزهري ما سمعه من الصحابة من أحاديث رسول الله ﷺ غير مبوّب على أبواب العلم، مختلطاً بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين.

قال ابن شهاب: «أمرنا عمر بن عبدالعزيز بجمع السنن فكتبناها دفتراً دفتراً فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً»[٤].

ويعتبر العمل الذي قام به عمر بن عبدالعزيز ـ رضي الله عنه ـ بمثابة أول تدوين رسمي للسنّة، وشرارة الانطلاقة الكبرى لكتابة الحديث النبوي الشريف.

٤ ـ السنّة في عصر التدوين:

شهد القرن الثاني نشاطا علمياً متميّزاً في مجال كتابة الحديث وجمعه على الأبواب وضمها إلى بعضها في مصنّفات حوت إلى جانب الحديث، فتاوى الصحابة والتابعين. فقد جمع عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج بمكة مصنفاً، وكتب الإمام مالك بالمدينة موطأه، كذا فعل محمد بن إسحاق[٥].

---

(١) عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، أمير المؤمنين، أمه أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب ولي إمرة المدينة للوليد، ثم ولي الخلافة، فعُدّ من الخلفاء الراشدين ـ مات في رجب سنة ١٠١هـ، وله أربعون سنة ومدة خلافته سنتان ونصف (تقريب التهذيب ص: ٤١٥ رقم: ٤٩٤٠).

(٢) هي عمرة بنت عبدالرحمٰن بن سعد بن زرارة الأنصارية ـ أكثرت عن عائشة ـ ثقة ماتت سنة ٩٨هـ (التقريب ص: ٧٥٠ رقم: ٨٦٤٣).

(٣) تقييد العلم ص: ١٠٥.

(٤) جامع بيان العلم وفضله ص: ٧٦/١.

(٥) محمد بن إسحاق بن يسار صاحب المغازي وثقه ابن معين مرة وضعفه أخرى، عيب عليه التدليس مات سنة ١٥٠ أو ١٥١هـ (طبقات الحفاظ ص ٨٢ رقم: ١٦٠).

ومحمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ذئب[1]، وكتب سفيان الثوري بالكوفة والإمام عبدالرحمٰن بن عمرو الأوزعي بالشام وعبدالله بن المبارك في خراسان[2].

وبوصول القرن الثالث، الذي يعدّ بحقّ العصر الذهبي للسنّة، اتجهت همم المحدّثين إلى إفراد حديث رسول الله ﷺ في مؤلفات، فظهرت المسانيد وهي الكتب الحديثية المصنّفة على مسانيد أسماء الصحابة، بحيث تجمع مرويات كل صحابي على حدة، وتحتوي المسانيد على الصحيح والضعيف من الحديث.

فألّف أبو داود سليمان بن الجارود الطيالسي (المتوفى سنة ٢٠٤هـ) مسنده ثم تبعه غير واحد، منهم مسدّد البصري (المتوفى سنة ٢٢٨هـ)، وعثمان بن أبي شيبة (المتوفى سنة ٢٣٩هـ)، ونسج على منوالهم بعض الأئمة كأحمد بن حنبل (المتوفى سنة ٢٤١هـ)، وبقي بن مخلد الأندلسي (المتوفى سنة ٢٧٦هـ)، الذي رتّب مسنده على أسماء الصحبة، ثم رتّب حديث كل صاحب على أسماء الفقه وأبواب الأحكام، فهو مصنّف ومسند، قال فيه علي بن أحمد بن حزم: «وما أعلم هذه الرتبة لأحد قبله مع ثقته وضبطه وإتقانه»[3].

٥ ـ إفراد الحديث الصحيح بالتأليف:

نشطت حركة الجمع والنقد في أواسط القرن الثالث، فانبرت نخبة من المحدّثين، قامت بجمع الأحاديث والتثبّت في صحتها، فجردت الصحيح من حديث رسول الله ﷺ وجمعته، فظهرت الكتب الستة. وكان أولهم الإمام

---

(١) محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ذئب العامري المدني ثقة كان لا يبالي عمن يحدث، مات بالكوفة سنة ١٥٩هـ (طبقات الحفاظ ص: ٨٩ رقم: ١٧٥).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١٨٦/٢ (طبعة مكتبة المعارف الرياض ١٩٨٣).

(٣) بغية الملتمس ص: ٢٤٥ رقم: الترجمة: ٥٨٤.

محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦هـ). الذي ألّف جامعه الصحيح المسند من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، ثم اقتفى أثره تلميذه الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفى سنة ٢٦١هـ) فكتب جامعه الصحيح. والجامع هو الكتاب الذي تشتمل أبوابه على كل أمور الدين من عقائد وأحكام وآداب وغيرها.

ثم أعقب ذلك، الكتب الأربعة التي ألّفها الأئمة:

أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (المتوفى سنة ٢٧٥هـ) وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩هـ) وأحمد بن شعيب النسائي (المتوفى سنة ٣٠٣هـ)، وعبدالله بن يزيد بن عبيدالله بن ماجه القزويني (المتوفى سنة ٢٧٣هـ).

بعد هذه الحقبة المباركة التي ظهرت فيها الكتب الستّة، جاء علماء عمدوا إلى جمع ما أمكنهم من حديث رسول الله ﷺ .. فألّف الإمام الطبراني[(١)] معاجمه، وكتب الإمام الدارقطني[(٢)] سننه وجمع ابن حبان[(٣)] وابن خزيمة[(٤)] صحيحيهما، وغيرهم ممّن سار على نهجهم.

---

(١) الحافظ سليمان بن أحمد بن أيوب ولد سنة ٢٦٠هـ ـ ألف المعاجم وغيرها توفي رحمه الله سنة ٣٦٠هـ، طبقات الحفاظ ص: ٣٧٢ رقم: ٨٤٤ ـ وميزان الاعتدال ١٩٥/٢.

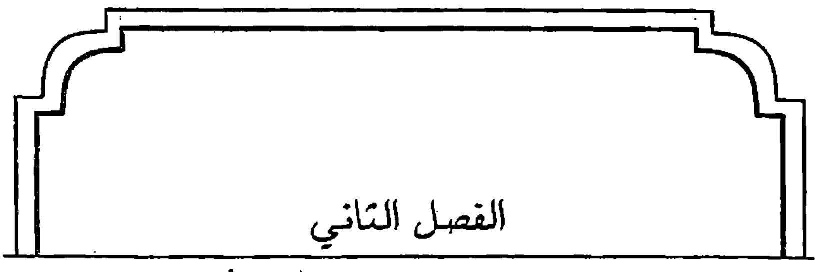
(٢) الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي ـ صاحب السنن ـ والعلل ـ والأفراد. ولد سنة ٣٠٦هـ حدث عنه الحاكم والبرقاني وأبو نعيم ـ توفي رحمه الله سنة ٣٨٥هـ (طبقات الحفاظ ص: ٣٩٣ رقم: ٨٩٣).

(٣) الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البستي ـ صاحب التصانيف ـ سمع النسائي وأبا يعلى ـ كان ثقة نبيلاً فهماً توفي رحمه الله سنة ٣٥٤هـ (الرسالة المستطرفة ص: ١٦ ـ وطبقات الحفاظ ص: ٣٧٥ رقم: ٨٤٧).

(٤) ابن خزيمة: محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو بكر النيسابوري ـ الإمام الحافظ، صاحب التصانيف التي زادت على المائة وأربعين كتاباً، توفي رحمه الله سنة ٣١١هـ (انظر تذكرة الحفاظ ٧٢٠/٢).

ثم عكف بعد ذلك كثير من العلماء، على تلك الكتب بالشرح والتهذيب والاختصار والاستخراج والاستدراك والجمع. وقد كان لعلماء الأندلس حظاً وافراً من تلك الخدمات، التي ستناولها بالبحث والدراسة فيما يستقبل من أبواب إن شاء الله.



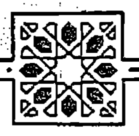


الفصل الثاني

الصحابة والتابعون الذين دخلوا الأندلس وأثرهم في نقل الحديث إليها

المبحث الأول: الصحابة الذين دخلوا الأندلس.

المبحث الثاني: التابعون الذين دخلوا الأندلس وأثرهم في نقل الحديث إليها.



المبحث الأول:
الصحابة الذين دخلوا الأندلس
(المنيذر اليماني) رضي الله عنه

تمهيد:

الصحابة والأصحاب: لغةً مشتقة من الصحبة وتطلق على كل من صحب غيره قليلاً أو كثيراً. والصحابي عند المحدّثين: هو من رأى رسول الله ﷺ في حال إسلام الراوي وإن لم تطل صحبته له، وإن لم يرو عنه شيئاً[1]. ونصّ البخاري على أن من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين، فهو من أصحابه[2]. وقال آخرون: لا بدّ في إطلاق الصحبة مع الرؤية أن يروي حديثاً أو حديثين[3].

وعند أصحاب الأصول: أن الصحابي من طالت مجالسته للرسول ﷺ على طريق التبع[4] قال ابن حجر: وأصحّ ما وقفت عليه من ذلك: «أن الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام فيدخل فيمن لقيه، من طالت مجالسته أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو

---

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص: ١٣٣، بيروت، ط٣ ـ ١٤٠٨.

(٢) فتح الباري كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ ترجمة باب فضائل أصحاب النبي ﷺ.

(٣) الباعث الحثيث ص: ١٣٣.

(٤) تدريب الراوي ٢/٢١٠ دار الكتب العلمية ـ بيروت ط٢ ـ ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

لم يغز ومن رآه رؤية ولم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى»[1]. وبذلك يخرج من هذا الحد من لقيه ﷺ من الكفار ولم يؤمن به، وغير المميّز ممّن حنّكهم ﷺ من أبناء الصحابة، ومن رآه في المنام ومن رأى جسده الشريف بعد وفاته وقبل دفنه.

وعدد من رأى النبي ﷺ وسمع منه كثير. قال أبو زرعة الرازي[2]: «قبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه»[3]، وقيل أكثر من ذلك[4]، والله أعلم بعددهم.

والصحابة كلهم عدول ثبتت عدالة جميعهم بثناء الله عزَّ وجلَّ عليهم وثناء رسول الله ﷺ، ولا أعدل ممن ارتضاه الله لصحبة نبيّه ﷺ ونصرته ولا تزكية أفضل من ذلك ولا تعديل أكمل منها[5].

قال الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ﴾[6]، وقال ﷺ: «لا تسبوا أحداً من أصحابي فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه»[7].

وقد أخذ الصحابة الكرام سنن النبي ﷺ، وتفرقوا في البلدان والبوادي

---

(١) فتح الباري ٧/ ـ ٤ ـ ٥ و(الإصابة ص: ١/١٠ ـ ١١ ـ ١٢).

(٢) أبو زرعة: عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد الرازي. أحد الأعلام وحفاظ الإسلام، وكان من الصلاح والعبادة والخشية بمحل عظيم ـ توفي رحمه الله سنة ٢٦٤هـ. (تذكرة الحفاظ ص: ٢/٥٥٧).

(٣) تدريب الراوي ٢/٢٢٠، والباعث الحثيث ص: ١٣٧. والاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبدالبر/٧ ـ ٨.

(٤) ذيل على كتاب الاستيعاب ـ لابن فتحون، انظر الإصابة ١/٥.

(٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (بهامش الإصابة).

(٦) سورة الفتح، آية: ٢٩.

(٧) صحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة باب تحريم سبّ الصحابة (رقم: ٢٥٤١ ص٤/١٩٦٧).

والقرى من جنوب آسيا شرقاً إلى بلاد الأندلس غرباً، لتبليغها للناس كافة ناصحين محتسبين.

ولتأخّر فتح الأندلس إلى العقد الأخير من القرن الأول، لم تشهد هذه الأخيرة تدفّق أفواج الصحابة، مثلما هو الحال بالنسبة إلى الشام ومصر والعراق، إلا أن الله سبحانه وتعالى أبى أن يحرمها ذلك الفضل، فحلّ بها الصحابي الجليل المنيذر اليماني ـ رضي الله عنه.

المنيذر اليماني ـ رضي الله عنه ـ:

١ ـ ترجمته:

هو المنيذر اليماني الأسلمي، يقال: المنيذر بصيغة التصغير، وقيل بوزن المنتشر، الشمالي، ذكره ابن يونس[١]، وقال: رجل من أصحاب النبي ﷺ[٢].

ويقال المنيذر الإفريقي[٣]. قال ابن السكن المنيذر الشمالي من مدحج، ويقال من كندة[٤].

قال ابن الأبار في التكملة[٥]: المنيذر الإفريقي: له صحبة كان يسكن إفريقيا، ودخل الأندلس فيما ذكر عبدالملك بن حبيب، قال أبو محمد الرشاطي: ولم يذكره أحد غيره.

---

(١) عبدالرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصدفي المصري صاحب تاريخ مصر ـ ولد سنة ٢٨١هـ سمع النسائي ولم يرحل من مصر توفي سنة ٣٤٧هـ (طبقات الحفاظ ص ٣٦٧ رقم: ٨٣٤).

(٢) الإصابة ٤٦٥/٣ (مطبعة مصطفى محمد ـ مصر ١٣٥٨هـ /١٩٣٩م).

(٣) الاستيعاب ٥٢٨/٣ (بحاشية الإصابة).

(٤) الإصابة ٤٦٥/٣.

(٥) التكملة لكتاب الصلة ٧٣١/٢ رقم: الترجمة ١٨٤٧ مطبعة الخانجي ١٩٥٦م /١٣٧٥هـ

قال ابن بشكوال[1]: «يقال فيه المنيذر لكونه من أحداث الصحابة ـ رضي الله عنهم». وسماه البخاري في تاريخه «أبو المنيذر» بالكنية.

٢ ـ مروياته:

لم يؤثر عن المنيذر اليماني ـ رضي الله عنه ـ سوى حديث واحد عن رسول الله ﷺ، ذكره المحدّثون بألفاظ متقاربة من طريق عبدالرحمٰن الحبلي.

قال البخاري في تاريخه: أبو المنيذر صاحب النبي ﷺ وكان يكون بإفريقيا عن رسول الله ﷺ، قال: من قال: «**رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً فأنا الزعيم لآخذنّ بيده فأدخله الجنة**»، قاله رشدين بن سعد عن حي بن عبدالله عن أبي عبدالرحمٰن الحبلي عن أبي المنيذر[2].

وذكره ابن عبدالبر بنفس السند بلفظ: «**من قال: رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً فأنا الزعيم له فلآخذنّ بيده ولأدخلنه الجنة**»[3].

وأورده ابن حجر في الإصابة بنفس السند بلفظ: «**من قال إذا أصبح: رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً فأنا الزعيم لآخذن بيده فلأدخلنه الجنة**»[4].

ووصله الطبراني في الكبير إلى رشدين، قال: حدثنا عبدان بن أحمد ثنا الجراح بن مخلد ثنا أحمد بن سليمان ثنا رشدين بن سعد عن حي بن عبدالله المعافري عن أبي عبدالرحمٰن الحبلي عن المنيذر صاحب رسول الله ﷺ، وكان يكون بإفريقيا قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من قال: إذا أصبح رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً فأنا الزعيم**

---

(١) نفح الطيب: ٦/٥.

(٢) التاريخ الكبير للبخاري المجلد ٨ صفحة ٧٥ رقم: الترجمة ٢٢٢١ (طبعة دار الفكر ـ بدون تاريخ).

(٣) الاستيعاب ٥٢٨/٣ (مطبوعة بهامش الإصابة).

(٤) الإصابة ٤٦٥/٣.

لآخذن بيده حتى أدخله الجنة»[1]، وتابعه ابن وهب عن حي لكنه لم يسمه قال عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد وقال: إسناده حسن[2]، وقال ابن حجر فيه رشدين وهو ضعيف[3]. والراجح عندي أن هذا الحديث حسن كما قال الهيثمي لأن رشدين مختلف في توثيقه[4]، وكل من تكلم فيه فمن ناحية الاختلاط ولم يتهمه أحد. ولهذا الحديث شواهد كثيرة تدعم ما ذهبنا إليه[5].

٣ ـ مبلغه من العلم:

كان الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ على درجات متفاوتة من العلم بسنّة رسول الله ﷺ، فمنهم الملازم له ومنهم من لم يصحبه إلا يسيرا. فكان منهم السابقون الأولون في الإسلام، الذين صحبوا رسول الله ﷺ منذ فجر الإسلام، ومنهم الأحداث الذين صحبوه ﷺ في آخر حياته.

ولئن لم يكن للصحابي الجليل المنيذر اليماني رضي الله عنه من شيء

---

(١) المعجم الكبير للطبراني ٣٥٥/٢٠ رقم: الترجمة ٨٣٨ ـ مطبعة الأمة بغداد.

(٢) مجمع الزوائد ١١٦/١٠ (باب ما يقول إذا أصبح وإذا أمسى) دار الكتاب العربي بيروت (الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ/١٩٨٢م).

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) هو رشدين بن سعد بن مفلح بن هلال المهري أبو الحجاج، المصري. قال الميموني: سمعت أبا عبدالله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ يقول: رشدين بن سعد ليس يبالي عن من روى لكنه رجل صالح، فوثقه ابن خارجة وكان في المجلس، فتبسم أبو عبدالله ثم قال: ليس به بأس في أحاديث الرقاق (تهذيب الكمال ١٩١/٩ رقم: الترجمة ١٩١١) قال ابن عدي سمعت عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز يقول: سئل أحمد بن حنبل عن رشدين بن سعد فقال: أرجو أنه صالح الحديث (الكامل في الضعفاء ١٤٩/٣ رقم: الترجمة ٦٦٩/١٩ ـ دار الفكر الطبعة الثالثة ١٩٨٨).

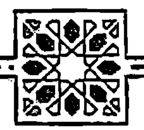
وكذلك قال ابن شاهين في الثقات (تهذيب التهذيب ٢٧٧/٣ .رقم: الترجمة ٥٢٦).

(٥) انظر: الترغيب ٤٥٣/١، تاريخ بغداد للخطيب ٣٤١/٨، اتحاف السادة المتقين للزبيدي ١٩/٥، سنن أبي داود حديث رقم: ١٥٢٩، مسند أحمد ٣٣٧/٤، مستدرك الحاكم ١، عن أبي سعيد الخدري ص: ٥١٨/١ ووافقه الذهبي.

نقله عن رسول ﷺ بعد الحديث الذي ذكرناه سوى جهاده بنفسه وماله في سبيل الله، لكفاه، فضلاً على أنه نقل إلى من بعده ما تعلمه من أفعال رسول الله ﷺ وتصرفاته في سفره وحضره وظعنه وإقامته وسائر أحواله.

والمنيذر اليماني - رضي الله عنه - يعتبر من أحداث الصحابة كما ذكر ابن بشكوال[1]، لذلك لم يؤثر عليه كثير رواية.

(١) نفح الطيب للمقري التلمساني ٦/٥.



المبحث الثاني: التابعون الذين دخلوا الأندلس

- تمهيد:

التابعون واحدهم تابعي وتابع، قيل هو من صحب الصحابي، وقيل من لقيه وهو الأظهر. قال السيوطي ولا يُكتفى فيه بمجرّد اللقي، بخلاف الصحابي مع النبي ﷺ لشرف منزلة النبي ﷺ، فالاجتماع به يؤثر في النور القلبي أضعاف ما يؤثر الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره من الأخيار، والأكثرون من أهل العلم على أن التابعي من لقي الصحابي[1].

والتابعون طبقات أولها من أدرك العشرة[2].

قال ابن حبيب في تاريخه[3]: دخل الأندلس من التابعين سوى من لا يعرف نحو من عشرين رجلًا، بهؤلاء وغيرهم أقبل موسى بن نصير إلى إفريقيا.

وبعث عمر بن عبدالعزيز - رضي الله عنه - عشرة من فقهاء التابعين ليفقهوا أهل إفريقيا، فواصل بعضهم طريقه إلى الأندلس[4]. وفي هذا المبحث سوف نلقي الضوء على من اشتهر بالرواية منهم.

---

(١) تدريب الراوي ٢/٢٣٤.

(٢) تدريب الراوي ٢/٢٣٥.

(٣) تاريخ عبدالملك بن حبيب ص: ١٣٨ (طبعة مجريط ١٩٩١).

(٤) رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقيا لأبي عبدالله بن أبي عبدالله المالكي ص: ١/٦٤ (مكتبة النهضة المصرية - الطبعة الأولى ١٩٥١).

حنش الصنعاني:

١ ـ ترجمته:

هو حنش بن عبدالله بن عمرو بن حنظلة أبو رشيد الصنعاني السبائي، من صنعاء الشام.

قال ابن بشكوال[١]: قال ابن وضاح: حنش لقب له. وفي رياض النفوس[٢]: أبو رشيد حنش بن عبدالله السبائي الصنعاني، من أهل الفضل والدين، كان مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وغزا المغرب مع رفيقه رويفع بن ثابت[٣]، وغزا الأندلس مع موسى بن نصير، وكان فيمن ثار مع ابن الزبير على عبدالملك بن مروان، وكان أول من ولي عشور إفريقيا في الإسلام. توفي ـ رحمه الله ـ بإفريقيا سنة مائة. قال ابن حبيب[٤]: دخل الأندلس من التابعين حنش بن عبدالله الصنعاني. وذكر ابن الفرضي[٥]، أن حنشاً كان بسرقسطة، وأنه الذي أسّس جامعها وبها مات، وقبره بها معروف بغربي المدينة[٦].

٢ ـ مكانته في الحديث:

كان حنش بن عبدالله الصنعاني ـ رحمه الله ـ تابعياً كبيراً على مبلغ عظيم من العلم. روى عن جماعة من الصحابة منهم:

علي بن أبي طالب، وعبدالله بن عمر وعبدالله بن عمرو، وعبدالله بن

---

(١) تهذيب تاريخ ابن عساكر ١٠/٥ (دار المسيرة ـ ط٢ ـ بيروت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، نفح الطيب ٧/٣.

(٢) رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقيا ـ ص: ٧٨/١.

(٣) رويفع بن ثابت بن السكن الأنصاري صحابي سكن مصر مات سنة ٥٦هـ (التقريب ص: ٢١١ رقم: ١٩٧١).

(٤) تاريخ عبدالملك بن حبيب ص: ١٤٢. وانظر كذلك نفح الطيب ٧/٣.

(٥) تاريخ ابن الفرضي ١٢٥/١ رقم: الترجمة: ٣٩١.

(٦) بغية الملتمس ص: ٢٦٣ رقم: الترجمة: ٦٨٧.

عباس، ورويفع بن ثابت وفضالة بن عبيد، وأبي الدرداء. روى عنه الحارث بن يزيد وابن أنعم، وقيس بن الحجّاج، وعامر بن يحيى المعافري[1]، وخالد بن أبي عمران والجلاح أبو كثير. روى له الجماعة إلا البخاري.

قال ابن أبي حاتم[2]، حدثنا عبدالرحمٰن قال: سئل أبو زرعة عن حنش بن عبدالله الصنعاني؟ فقال: ثقة، سئل أبي عن حنش الصنعاني فقال: صالح.

قال ابن الفرضي: تابعي كبير ثقة[3]. وذكره ابن حبان في الثقات[4]، وقال العجلي: مصري تابعي ثقة[5].

٣ ـ نماذج من مروياته:

١ ـ من صحيح مسلم:

حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن أبي شجاع سعيد بن يزيد[6]، عن خالد بن أبي عمران[7]، عن حنش الصنعاني عن فضالة بن عبيد قال:

---

(١) جذوة المقتبس للحميدي ص: ١٨٩ ترجمة رقم: ٤٠٣ (مكتبة نشر الثقافة الإسلامية مصر)، ورياض النفوس ٧٨/١.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ٢٩١/٣ رقم الترجمة ص: ١٢٩٨ (الطبعة الأولى، حيدر آباد الدكن ـ ١٣٧١هـ/١٩٥٢م).

(٣) تاريخ ابن الفرضي ١٢٥/١ رقم: الترجمة ٣٩١، وانظر بغية الملتمس ص: ٢٦٣ رقم: الترجمة: ٦٨٧.

(٤) كتاب الثقات لابن حبان ١٨٤/٤ (ط١ ـ حيدر آباد الدكن ١٣٩٨هـ/١٩٧٨).

(٥) تاريخ الثقات لأحمد بن عبدالله العجلي ص: ١٣٦ رقم: الترجمة ٣٦٨. (دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٩١).
وانظر كذلك: التقريب لابن حجر ص: ١٨٣ رقم: الترجمة ١٥٧٦ (دار الرشيد سوريا، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ/١٩٤١).

(٦) سعيد بن يزيد الحميري أبو شجاع الإسكندراني ثقة عابد مات سنة ١٥٤هـ (التقريب ص: ٢٤٣ رقم: ٢٤٢٢).

(٧) خالد بن أبي عمران التجيبي أبو عمر قاضي إفريقيا فقيه صدوق مات سنة ١٢٩هـ (التقريب ص: ١٨٩ رقم: ١٦٦٢).

اشتريت يوم خيبر قلادة باثني عشر ديناراً فيها «ذهب» و«خرز» ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «لا تباع حتى تُفَصَّلَ»[1].

وأخرج له الإمام مسلم في البيوع أربعة أحاديث كلها من طريق فضالة بن عبيد رضي الله عنه.

٤ ـ من مسند الإمام أحمد بن حنبل:

عن عبدالله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا يحيى بن إسحاق[2]، قال: أنا ابن لهيعة[3]، (ح) وقتيبة بن سعيد[4]، قال: ثنا ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد[5]، عن حنش الصنعاني عن رويفع بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل لأحد»، وقال قتيبة لرجل، أن يسقي ماءه ولد غيره: «ولا يقع على أمة حتى تحيض أو يبين حملها»[6].

وفي رواية بنفس السند قال: «نهى رسول الله ﷺ أن توطأ الأمة حتى تحيض، وعن الحبالى حتى يضعن ما في بطونهن».

---

(١) صحيح مسلم كتاب المساقات ـ باب بيع القلادة فيها خرز وذهب. حديث رقم: ١٥٩١ ص: ١٢١٣/٣.

(٢) هو يحيى بن إسحاق السيلحيني ـ صدوق مات سنة ٢١٠هـ (التقريب ص: ٥٨٧ رقم: الترجمة ٧٤٩٩).

(٣) عبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبدالرحمن المصري ـ القاضي صدوق خلط بعد احتراق كتبه. له في مسلم بعض شيء مقرون، مات سنة ١٧٤هـ، التقريب ص: ٣١٩ رقم: الترجمة ٣٥٦٣.

(٤) هو قتيبة بن سعيد بن جميل ثقة ثبت، توفي سنة ٢٤٠هـ، التقريب ص: ٤٥٤ رقم: الترجمة ٥٥٢٢.

(٥) هو الحارث بن يزيد الحضرمي ثقة ثبت توفي سنة ١٣٠هـ، التقريب ص: ١٤٨ رقم: الترجمة ١٠٥٧.

(٦) أخرجه الإمام أحمد عن رويفع بن ثابت ص: ١٠٨/٣.

أقول: والحديث رواته ثقات عدا ابن لهيعة مختلف فيه، وهو حسن الإسناد.

هذا ولحنش الصنعاني أحاديث كثيرة[1]:

- في سنن أبي داود عن عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما -

- وفي جامع الترمذي عن فضالة بن عبيد[2] - رضي الله عنه -

- وفي سنن النسائي عن فضالة بن عبيد - رضي الله عنه -

- وفي كتاب التفرد لأبي داود عن كعب الأحبار[3] - رضي الله عنه -

وأبي سعيد الخدري[4] - رضي الله عنه -

وأبي هريرة - رضي الله عنه -

وأم أيمن - رضي الله عنها -

بعد هذا العرض الموجز للأسانيد والمرويات، يتبيّن لنا، أن حنش الصنعاني - رحمه الله -، دخل الأندلس بعلم غزير.

---

(١) تهذيب الكمال ٤٢٩/٧ رقم: الترجمة ١٥٥٥.
وتاريخ البخاري ٩٩/٣ رقم: ٣٤٣.
وتهذيب التهذيب ٥٧/٣.
وميزان الاعتدال ٦٢٠/١ رقم: ٢٣٦٩ (طبعة دار الفكر بدون تاريخ). والجرح والتعديل ٢٩/٣ رقم: ١٢٩٨.

(٢) فضالة بن عبيد بن نافذة بن قيس الأنصاري الأوسي شهد بدراً ثم نزل دمشق وولي قضاءها توفي - رضي الله عنه سنة ٥٨هـ (التقريب ص: ٤٤٥ رقم: ٥٣٩٥).

(٣) هو كعب بن ماتع الحميري أبو إسحاق ثقة من الثانية، مخضرم، كان من أهل اليمن فسكن الشام مات في آخر خلافة عثمان وقد زاد على المائة (التقريب ص: ٤٦١ رقم: ٥٦٤٨).

(٤) أبو سعيد الخدري هو سعد بن مالك بن سنان له ولأبيه صحبة - روى الكثير مات بالمدينة سنة ٦٥ وقيل ٧٤هـ، (تقريب التهذيب ص: ٢٣٢ رقم: ٢٢٥٣).

وإذا ثبت ما قاله ابن الفرضي من أن حنشاً توفي بسرقسطة فإن ذلك يعني أنه قضى حوالي ثمان سنوات في الأندلس مجاهداً ومحدّثاً وداعياً إلى الله.

ـ عبدالله بن يزيد الحبلي:

١ ـ ترجمته:

هو أبو عبدالرحمٰن عبدالله بن يزيد المعافري ثم الحبلي ذكره صاحب رياض النفوس[١]، في التابعين العشر الذين أرسلهم عمر بن عبدالعزيز ليفقّهوا أهل المغرب. وعده ابن الفرضي[٢]، في من دخل الأندلس من التابعين مع موسى بن نصير، كذا ذكره ابن حبيب في تاريخه[٣]. توفي ـ رحمه الله ـ بالقيروان سنة مائة[٤]، ويذكر أهل قرطبة أنه توفي بقرطبة، وأنه دفن بقبليها، وقبره مشهور[٥]، والله تعالى أعلم بحقيقة الأمر في ذلك. قال البخاري[٦]: «عبدالله بن يزيد أبو عبدالرحمٰن الحبلي يُعد في المصريين». وكان فاضلاً جليلاً من جملة التابعين.

٢ ـ مبلغه من العلم:

كان عبدالله بن يزيد ـ رحمه الله ـ على مبلغ عظيم من العلم وكثرة مروياته تدلّ على غزارة علمه وسعة اطلاعه.

---

(١) رياض النفوس ص: ٦٤/١.
(٢) تاريخ ابن الفرضي ١٢١/١ ترجمة رقم: ٦٣٣.
(٣) تاريخ عبدالملك بن حبيب ص: ١٤٢.
(٤) رياض النفوس ص: ٦٤/١.
(٥) نفح الطيب ص: ٩/٣.
(٦) التاريخ الكبير للبخاري ٢٢٦/٥ رقم: الترجمة ٧٣٩، له ترجمة في تهذيب التهذيب ٨١/٦.
وفي الجرح والتعديل ١٩٧/٥ رقم: الترجمة ٩١٧.
وتهذيب الكمال ٣١٦/١٦ رقم: الترجمة ٣٦٦٣.

ولعلمه وورع اختاره عمر بن عبدالعزيز ليفقّه أهل إفريقيا. قال أبو بكر المالكي في تاريخ القيروان: «بعثه عمر بن عبدالعزيز إلى إفريقيا ليفقّههم فبثّ فيها علماً كثيراً»[1].

روى عن جماعة من الصحابة منهم[2]:

جابر بن عبدالله - وعبدالله بن عمر بن الخطاب - وعبدالله بن عمرو - وعقبة بن عامر الجهني - وعمارة بن شبيب السبئي - وفضالة بن عبيد - وقبيصة بن ذؤيب - والمستورد بن شداد - وأبي سعيد الخدري - وأبو عبدالله الصنابحي - وأبي ذر الغفاري.

وروى عنه[3]:

بكر بن سوادة الجذامي - والجلاح أبو كثير - وأبو هانىء حميد بن هانىء الخولاني - ويحيى بن عبدالله المعافري - وربيعة بن سيف - وأبو عقيل زهرة بن معبد - شرحبيل بن شريك - وعامر بن يحيى المعافري - وعبدالله بن هبيرة السبئي - وعبدالرحمٰن بن زياد بن أنعم الإفريقي. أخرج له مسلم في صحيحه - والبخاري في الأدب المفرد. والترمذي في سننه - والنسائي في السّنن وفي عمل اليوم والليلة - وأبو داود في سننه - وابن ماجه في سننه.

٣ - ثقته وعدالته:

لقد نصّ جهابذة علماء هذا الفن على ثقة وعدالة عبدالله بن يزيد،

---

(١) كتاب معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان لعبدالرحمٰن بن محمد بن عبدالله الأنصاري المعروف بالدباغ - الجزء الأول. (طبع بالمطبعة العربية التونسية ١٣٢٠هـ) وانظر تهذيب الكمال ٣١٧/١٦.

(٢) تهذيب التهذيب ٨١/٦ وتهذيب الكمال ٣١٦/١٦ ترجمة رقم: ٣٦٦٣.

(٣) المصدر السابق وتاريخ البخاري الكبير ٢٢٦/٥ ترجمة رقم: ٧٣٩.

قال عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين: ثقة[١]. وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[٢]. وقال ابن سعد في طبقاته: كان ثقة[٣]. وقال العجلي في تاريخ الثقات: شامي تابعي ثقة[٤].

كل ما تقدم من أقوال العلماء في ـ عبدالله بن يزيد الحبلي ـ يشهد لمكانته العلمية وورعه، ويدل على مبلغ ثقته وصدقه، ولا أدل على ذلك من اصطفاء عمر بن عبدالعزيز له وترشيحه لتفقيه أهل أفريقية. وقد جاوز ـ رحمه الله ـ العدوة ودخل الأندلس مجاهداً وداعياً إلى الله[٥]، ـ توفي سنة ـ مائة، قيل في القيروان وقيل في قرطبة.

بعد هذا العرض الموجز لحياة التابعي الجليل ـ عبدالله بن يزيد الحلبي، وأقوال العلماء فيه، نورد في ما يلي نماذج من مروياته.

نماذج من مروياته:

١ ـ من صحيح مسلم:

حدثني أبو طاهر أحمد بن عمرو بن سرح[٦]، أخبرنا ابن وهب[٧]، أخبرني أبو هانىء سمع أبا عبدالرحمٰن الحبلي يقول: سمعت عبدالله بن عمرو بن العاص وسأله رجل فقال: ألسنا من فقراء المهاجرين؟ فقال له عبدالله: ألك امرأة تأوي إليها؟ قال: نعم، قال: ألك مسكن تسكنه؟ قال:

---

(١) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي ص: ١٤٢ ترجمة رقم: ٤٧٧ (طبعة جامعة الملك عبدالعزيز ـ مكة).

(٢) كتاب الثقات لابن حبان ٥/٥١.

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/٥١١ (دار صادر بيروت ١٩٥٨).

(٤) تاريخ الثقات للعجلي ص: ٢٨٣ رقم الترجمة: ٩٠٩.

(٥) تاريخ ابن الفرضي: ١/٢١٢ رقم الترجمة: ٦٣٣.

(٦) أحمد بن عمرو بن عبدالله بن عمرو بن السرح ـ أبو طاهر المصري ـ ثقة ـ مات سنة ٢٥٠هـ (تقريب التهذيب ص: ٨٣ رقم: ٨٥).

(٧) هو عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم المصري ـ أبو محمد الفقيه ـ ثقة حافظ عابد مات سنة ١٩٧هـ (التقريب ص: ٣٢٨ رقم: ٣٦٩٤).

نعم، قال: فأنت من الأغنياء، قال: فإن لي خادماً، قال: فأنت من الملوك. قال أبو عبدالرحمٰن: وجاء ثلاثة نفر إلى عبدالله بن عمرو بن العاص وأنا عنده فقالوا: يا أبا محمد، إنا والله ما نقدر على شيء لا نَفَقَة ولا دابة ولا متاع فقال لهم: ما شئتم إن شئتم رجعتم إلينا فأعطيناكم ما يسّر الله لكم، وإن شئتم ذكرنا أمركم للسلطان، وإن شئتم صبرتم فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن فقراء المهاجرين يسبقون الأغنياء يوم القيامة إلى الجنة بأربعين خريفاً»، قالوا: فإنا نصبر لا نسأل شيئاً[١].

٢ ـ من سنن الترمذي:

حدثنا أحمد بن محمد[٢]، حدثنا عبدالله بن المبارك[٣]، عن حيوة بن شريح[٤]، عن شرحبيل بن شريك عن أبي عبدالرحمٰن الحبلي عن عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه، وخير الجيران عند الله خيرهم لجاره»[٥].

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب. وأخرج له أبو عيسى الترمذي حديثين آخرين: الأول عن عبدالله بن عمرو بن العاص[٦]، والآخر عن أبي ذر الغفاري ـ رضي الله عنهم ـ[٧].

---

(١) صحيح مسلم كتاب الزهد والرقاق ـ باب النهي عن الدخول على أهل الحجر حديث رقم: ٢٩٧٩.

(٢) أحمد بن محمد بن موسى أبو العباس السمسار المعروف بمردويه ـ ثقة حافظ مات سنة ٢٣٥هـ أخرج له البخاري والترمذي والنسائي (انظر تقريب التقريب ص: ٨٤ رقم: ١٠٠).

(٣) عبدالله بن المبارك المروزي، مولى بني حنظلة، ثقة، ثبت، فقيه، عالم، مجاهد مات سنة ١٨١هـ وله ثلاث وستون سنة (التقريب ص: ٣٢٠ رقم: ٣٥٧٠).

(٤) حيوة بن شريح بن صفوان ـ أبو زرعة المصري ثقة ثبت فقيه زاهد مات ١٥٨ أو ١٥٩هـ (تقريب التهذيب ص: ١٨٥ رقم: ١٦٠٠).

(٥) سنن الترمذي ٣٣٣/٤ حديث رقم: ١٩٤٤ (طبعة اسطنبول تحقيق أحمد شاكر ١٩٨١).

(٦) المصدر السابق ٣٥٢/٤ حديث رقم: ١٩٨٠.

(٧) المصدر السابق ٦٣/٥ حديث رقم: ٢٧٠٧.

ـ حبان بن أبي جبلة:

١ ـ ترجمته:

هو حبان بن أبي جبلة ـ بكسر أوله ثم موحّدة ـ القرشي المصري مولى بني عبد الدار، ويقال مولى بني حسنة قال أبو سعيد بن يونس: كان بإفريقيا بعث به إليها عمر بن عبدالعزيز مع جماعة من الفقهاء من أهل مصر ليفقّهوا أهلها. يقال توفي بإفريقيا سنة اثنتين وعشرين ومائة[١]، كذا قال ابن الفرضي[٢]، وقيل توفي بإفريقيا سنة خمس وعشرين ومائة[٣]، قال ابن حجر في الإصابة[٤]: «قال ابن يونس: بعثه عمر بن الخطاب إلى أهل مصر يفقههم»، والصحيح ما ذكره المزي وابن الفرضي.

قال ابن حبان في كتاب الثقات: ومن قال: حبان بن أبي جبلة فقد وهم[٥]. وذكر ابن الفرضي عن يوسف بن يحيى المغامي: أن حبان بن أبي جبلة غزا مع موسى بن نصير حين افتتح الأندلس حتى انتهى إلى حصن من حصونها يقال له: قرقشونة، فتوفي بها، والله أعلم[٦].

٢ ـ مكانته في الحديث وأقوال العلماء فيه:

هو من التابعين العشر الذين انتدبهم عمر بن عبدالعزيز ليفقهوا أهل إفريقيا، وممن دخل الأندلس للجهاد والرباط والدعوة إلى الله[٧]. كان ـ رحمه الله ـ من أهل الفضل والدين، روى عن جماعة من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ منهم:

---

(١) تهذيب الكمال ٣٣٢/٥ رقم: الترجمة ١٠٦٦.

(٢) تاريخ ابن الفرضي ١٤٦/١ رقم: الترجمة: ٣٨٣.

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي: ٧١/٨ (دار الكتاب العربي ط ٢ بيروت ١٤١١هـ/١٩٩١م).

(٤) الإصابة لابن حجر ٣٧٢/١ رقم: الترجمة: ١٩٤٥ (دار الكتاب العربي بيروت).

(٥) كتاب الثقات لابن حبّان ١٨١/٤.

(٦) تاريخ ابن الفرضي ١٤٦/١ رقم: ٣٨٣. ونفح الطيب ٩/٣.

(٧) رياض النفوس ٧٣/١ ومعالم الإيمان في معرفة أهل القيروان لأبي زيد الدباغ ص: ٢٠٩/١ (مكتبة الخانجي ـ مصر ـ ١٩٦٨).

عبدالله بن عباس ـ وعمرو بن العاص ـ وعبدالله بن عمرو بن العاص ـ وعبدالله بن عمر بن الخطاب[1].

وعنه: عبدالرحمٰن بن زياد بن أنعم، وأبو شيبة عبدالرحمٰن بن يحيى الصدائي، وعبيدالله بن زحر، وموسى بن علي بن رباح اللخمي[2].

قال ابن حجر في الإصابة[3]، تابعي له إدراك، وذكره فيمن أدرك النبي ﷺ ولم يره. وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[4].

وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب[5]: وثقه أبو العرب الصقلي في طبقات أهل إفريقيا.

أخرج له الإمام البخاري في الأدب المفرد[6]، وابن سنجر في مسنده[7]، وأبو يعلى الموصلي في المسند[8].

ـ نماذج من مروياته:

١ ـ من مسند أبي يعلى[9]:

حدثنا داود بن رشيد[10]، حدثنا الوليد، عن يحيى بن عبدالرحمٰن بن

---

(١) تهذيب الكمال ٣٣٢/٥.

(٢) تاريخ ابن الفرضي ١٢٢/١ رقم: ٣٨٣.

(٣) الإصابة لابن حجر ص: ٣٦٨/١ رقم: الترجمة: ١٩٤٥.

(٤) كتاب الثقات: ١٨١/٤.

(٥) تهذيب التهذيب ص: ١٧١/٢.

(٦) الأدب المفرد ص: ٣٥١ رقم: الحديث ١٠١٧ (ط٢ ـ القاهرة ١٣٧٩هـ).

(٧) ذكر ذلك صاحب رياض النفوس ص: ٧٣/١.

(٨) مسند أبي يعلى الموصلي ٣٣١/١٣ (دار المأمون للتراث ـ دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م).

(٩) أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى التيمي الموصلي الحافظ الثقة المتوفى بالموصل سنة ٣٠٧هـ، وقد زاد على المائة (الرسالة المستطرفة ص: ٥٣).

(١٠) داود بن رشيد بالتصغير ـ الخوارزمي نزيل بغداد ـ ثقة مات سنة ٢٣٩هـ (التقريب ص: ١٩٨ رقم: ١٧٨٤).

حاطب عن حبان بن أبي جبلة عن عمرو بن العاص قال: ما عدل بي رسول الله ﷺ وبخالد بن الوليد في حربه منذ أسلمنا أحداً من أصحابه[(١)].

الحديث رجاله ثقات غير أن الوليد بن مسلم[(٢)]، قد عنعن وهو كثير التدليس والتسوية.

ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد[(٣)]، وقال رجاله ثقات.

٢ ـ من الأدب المفرد للبخاري[(٤)]: باب لا يُسَلِّمُ على شرّاب الخمر، حدثنا سعيد بن أبي مريم[(٥)]: حدثنا بكر بن مضر[(٦)]، قال: حدثنا عبيدالله بن زحر[(٧)]، عن حبان بن أبي جبلة، عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: لا تُسلِّموا على شرّاب الخمر. وذكره ابن حجر في الفتح[(٨)]، بلفظ: «لا تسلّموا على شربة الخمر» كذا ذكره ابن الفرضي[(٩)]، بنفس سند البخاري.

ـ المغيرة بن أبي بردة:

١ ـ ترجمته:

هو المغيرة بن أبي بردة من بني عبد الدار بن قصي، ويقال:

---

(١) مسند أبي يعلى الموصلي ٣٣١/١٣ حديث رقم: ٧٣٤٧.

(٢) الوليد بن مسلم القرشي ـ أبو العباس (ستأتي ترجمته في ص: ٢٦٢).

(٣) مجمع الزوائد ٣٥٠/٩.

(٤) الأدب المفرد: ص: ٣٥١ رقم: الحديث: ١٠١٧.

(٥) سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي أبو محمد المصري ثقة ثبت فقيه مات سنة ٢٢٤هـ. التقريب ص: ٢٣٤ رقم: ٢٢٨٦.

(٦) بكر بن مضر بن محمد بن حكيم المصري ثقة ثبت مات سنة ١٧٣هـ (التقريب ص: ١٢٧ رقم: ٧٥١).

(٧) عبيدالله بن زحر الضمري مولاهم الإفريقي صدوق يخطئ من السادسة مات شاباً (ميزان الاعتدال ٦/٣ رقم: ٥٣٥٩).

(٨) فتح الباري ٤٢/١١.

(٩) تاريخ ابن الفرضي ١٤٦/١ ترجمته رقم: ٣٨٣.

المغيرة بن عبدالله بن أبي بردة، ويقال: عبدالله بن المغيرة بن أبي بردة الكناني، حجازي[1].

قال ابن الأبّار[2]: واسمه: نشيط بن كنانة.

قال صاحب المعالم[3]: حليف بني عبد الدار، وقيل أنه من بني عبد الدار حليف كنانة.

غزا مع موسى بن نصير المغرب والأندلس، ولما قتل يزيد بن أبي مسلم أمير إفريقيا[4]، اجتمع أهل الفضل والدين على أن يولوا المغيرة لما علموا من فضله ودينه وحزمه فأبى عن ذلك[5].

وكان موسى بن نصير يخرجه أبداً على العساكر[6]. وولي غزو البحر لسليمان بن عبدالملك سنة ثمان وتسعين، والطالعة بالبعث من مضر لعمر بن عبدالعزيز سنة مائة[7].

٢ ـ مبلغه من العلم وأقوال العلماء فيه:

المغيرة بن أبي بردة نشيط بن كنانة، من أهل الفضل معدود في التابعين.

اشتهر ـ رحمه الله ـ بالدين والحزم، ولذلك صرفه الولاة إلى قيادة الجيوش وتدبير أمورها.

---

(١) تهذيب الكمال ص: ٣٥٢/٢٨ رقم: الترجمة ٦١٢٣.
(٢) التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبّار ٧٠٤/٢ رقم: الترجمة ١٧٨٧.
(٣) معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان لعبدالرحمٰن بن محمد الأنصاري الأسدي الدباغ ص: ١٩٦/١.
(٤) يعني سنة اثنين ومائة (تهذيب التهذيب ٢٥٧/١٠).
(٥) معالم الإيمان ١٩٧/١.
(٦) التكملة لابن الأبّار (مصدر سابق) ص: ٧٠٤/٢.
(٧) تهذيب الكمال ٣٥٣/٢٨.

روى عن:

زياد بن نُعَيْم الحضرمي، وأبي هريرة، وعن بعض بني مدلج[1].

وعنه روى:

الجلاج أبو كثير على خلاف فيه، والحارث بن يزيد وسعيد بن سلمة المخزومي، وقيل: سلمة بن سعيد، وعبدالله بن أبي صالح، وموسى بن الأشعث البلوي، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ويزيد بن محمد القرشي، وأبو مرزوق التجيبي، وولده عبدالله بن المغيرة بن أبي بردة[2].

أخرج له الأربعة، ومالك في الموطأ.

ذكره ابن حبان في الثقات[3]، وقال البخاري: سمع من أبي هريرة[4]، قال الذهبي في الميزان: المغيرة من أبي بردة عن أبي هريرة، وُثِّق بخلف[5]، وذكره ابن سعد في الطبعة الثانية من تابعي المدينة[6]، وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: معروف[7]، وقال النسائي: ثقة[8]، كذا ذكره الخزرجي[9].

ـ نماذج من مروياته:

أ ـ من موطأ الإمام مالك ـ رحمه الله ـ:

---

(١) تهذيب الكمال ٣٥٢/٢٨ رقم: الترجمة ٦١٢٣، وتهذيب التهذيب ٢٥٦/١٠.

(٢) رياض النفوس: ٨٠/١، ومعالم الإيمان ١٩٦/١ رقم: الترجمة ٥٠ من التابعين.

(٣) كتاب الثقات لابن حبان ٤١٠/٥.

(٤) التاريخ الكبير للبخاري ٣٢٣/٧ رقم: الترجمة ١٣٨٩.

(٥) ميزان الاعتدال للذهبي: ٢٨٤/٥ رقم: الترجمة: ٨٧٠٢.

(٦) الطبقات الكبرى لابن سعد. ٢٤٠/٥.

(٧) تهذيب الكمال ٣٥٣/٢٨.

(٨) نفس المصدر السابق.

(٩) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي ٤٩/٣ رقم: الترجمة ٧١٤٥.

حدثنا يحيى عن مالك عن صفوان بن سليم[1]، عن سعيد بن سلمة[2]، من آل بني الأزرق عن المغيرة بن أبي بردة وهو من بني عبد الدار، أنه سمع أبا هريرة يقول: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ به؟ فقال رسول الله ﷺ: **«هو الطهور ماؤه الحل ميتته»**[3].

وفي رواية النسائي[4]: أفنتوضأ من ماء البحر؟

وفي مسند أحمد[5]: **«هو الطهور ماؤه الحلال ميتته»**.

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد[6]، وقال: رواه أحمد ورجاله ثقات.

٢ ـ من مسند الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ:

حدثنا عبدالله حدثني أبى ثنا قتيبة بن سعيد[7]، قال: ثنا ابن لهيعة عن

---

(١) صفوان بن سليم المدني أبو عبدالله الزهري مولاهم ـ ثقة مفت عابد رُمي بالقدر مات سنة ١٣٢هـ وله اثنتان وسبعون سنة (تقريب التهذيب ص: ٢٧٦ رقم: ٢٩٣٣) و(التمهيد ص: ١٦/٢١٧ ـ ٢٢٠).

(٢) سعيد بن سلمة المخزومي من آل ابن الأزرق قال ابن عبدالبر لم يرو عنه إلا صفوان بن سليم: وثقه النسائي (التقريب ص: ٢٣٧ رقم: ٢٣٢٧) و(التمهيد ١٦/٢١٧ ـ ٢٢٠).

(٣) الموطأ ـ كتاب الطهارة ـ باب الطهور للوضوء حديث رقم: ١٢ ص: ٢٢ وص: ٤٩٥ (دار إحياء الكتب العربية).

(٤) ورواه الترمذي في كتاب الطهارة ـ باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور (عارضة الأحوذي ١/٨٧، ٨٨).

سنن النسائي ـ كتاب الطهارة ـ باب ماء البحر ١/٥٠.

وسنن ابن ماجه ـ كتاب الطهارة ـ باب الوضوء بماء البحر الحديث رقم: ٣٣٨.

(٥) مسند الإمام أحمد ٥/٣٦٥ عن عبدالله بن المغيرة بن أبي بردة عن بعض بني مدلج و٢/٢٣٧ عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة.

ورواه أبو داود في سننه ١/٦٤ كتاب الطهارة باب الوضوء بماء البحر.

(٦) مجمع الزوائد للهيثمي ١/٢١٥ باب في ماء البحر.

(٧) مرت ترجمته.

يزيد بن أبي حبيب[1]، عن أبي مرزوق عن المغيرة بن أبي بردة عن زياد بن نعيم الحضرمي قال: قال رسول الله ﷺ: **«أربع فرضهنّ الله في الإسلام فمن جاء بثلاث لم يغنين عنه شيئاً حتى يأت بهنّ جميعاً، الصلاة والزكاة وصيام رمضان وحج البيت»**[2].

ذكره ابن الأثير في أسد الغابة وقال: قال ابن منده: زياد بن نعيم الحضرمي، ذكره ابن أبي خيثمة في الصحابة وهو تابعي قاله أبو سعيد بن يونس[3].

وعليه فالحديث مرسل. إضافة إلى أن ابن لهيعة متكلم فيه[4].

هذا وقد كان المغيرة بن أبي بردة ـ رحمه الله ـ على جانب عظيم من الورع والأمانة والفضل، وكان كثير الصدقة لا يرد سائلاً.

ولأمانته ودينه، أجمع أهل الفضل والدين بإفريقيا على أن يولّوه عليهم بعد مقتل يزيد بن أبي مسلم، إلا أنه أبى عن ذلك، رغبة منه في السلامة[5].

---

(١) يزيد بن أبي حبيب المصري أبو رجاء ثقة فقيه وكان يرسل مات سنة ١٢٨هـ (التقريب ص: ٦٠٠ رقم: ٧٧٠).

(٢) مسند الإمام أحمد ٤/٢٠٠ ـ ٢٠١.
الإصابة ١/٥٥٩ ترجمة رقم: ٢٨٦٦.
كنز العمال للهندي ١/٣٠ حديث رقم: ٣٣.
الدر المنثور للسيوطي ١/٢٩٨ (قم ـ إيران ١٤٠٤هـ ق).
الترغيب والترهيب للمنذري ١/٣٨٤، وذكره مرفوعا عن عمارة ابن حزم١/٥٤.
مجمع الزوائد للهيثمي مرفوعاً عن عمارة بن حزم ١/٤٧ باب فيما بني عليه الإسلام.
قال الهيثمي في إسناده ابن لهيعة.

(٣) أسد الغابة لابن الأثير ٢/٢٧٤ رقم الترجمة: ١٨١١ (القاهرة ١٩٧٠).

(٤) انظر الفتح الرباني لأحمد عبدالرحمن البنا ص: ١/٧٩، دار الشهاب القاهرة.

(٥) معالم الإيمان ١/١٩٧.

- علي بن رباح:

١ - ترجمته:

هو علي بن رباح بن قصير بن القشيب بن يَيْنَع بن أردة بن حجر بن جزيلة بن لخم اللخمي، أبو عبدالله ويقال: أبو موسى، المصري، والد موسى بن علي بن رباح، والمشهور فيه عُلي بالضم[١].

قال ابن الفرضي علي بن رباح بن نصير (بالنون) اللخمي من أزده (بالزاي)[٢]، ثم من بني القشيب.

ولد سنة خمس عشرة، يوم اليرموك. وكان أعور، ذهبت عينه يوم ذي السواري في البحر، مع عبدالله بن سعيد: سنة أربع وثلاثين، توفي - رحمه الله - سنة أربع عشرة أو سبع عشرة ومائة.

قال في رياض النفوس: كان فاضلاً جليلاً من جملة التابعين[٣]، دخل الأندلس مع موسى بن نصير.

٢ - مكانته في الحديث:

يعدّ علي بن رباح اللخمي - رحمه الله - من كبار علماء التابعين الذين دخلوا الأندلس، روى عن جماعة من الصحابة منهم:

عمرو بن العاص - وعبدالله بن عمرو - وأبو هريرة - وعائشة أم المؤمنين - وعبدالله بن عباس - وفضالة بن عبيد - وعقبة بن عامر الجهني -

---

(١) ترجمته في تهذيب الكمال ٤٦٠/٢٠ رقم: الترجمة ٤٠٦٧.
ابن الفرضي ٣١٠/١ رقم: الترجمة ٩١٥.
طبقات ابن سعد ٥١٢/٧.
التاريخ الكبير للبخاري ٢٧٤/٦ رقم: الترجمة ٢٣٨٧.
ثقات ابن حبان ١٦١/٥ سير أعلام النبلاء ١٠١/٥ و ٤١٢/٧.
تهذيب التهذيب ٣١٨/٧، وثقات العجلي ص: ٣٤٦ رقم: الترجمة ١١٨٤.

(٢) تاريخ ابن الفرضي ص: ٣١١/١.

(٣) رياض النفوس ص: ٧٧/١.

ومعاوية بن خديج - ومعاوية بن أبي سفيان - وأبي رافع مولى رسول الله ﷺ وأبي قتادة الأنصاري - والمستورد بن شداد - وسراقة بن مالك بن جعشم - وأبي قيس مولى عمرو بن العاص[1]، وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين.

وعنه: ابنه موسى - وأبو هاني حميد بن هاني - ويزيد بن أبي حبيب - وحنين بن أبي حكيم - والحكم بن عبدالله البلوي - والحارث بن يزيد الحضرمي وغيرهم[2].

قال الذهبي[3]: كان من كبار علماء التابعين، سئل عنه أحمد بن حنبل فقال: ما علمت إلا خيراً، وذكره ابن حبان في الثقات[4]، وقال العجلي: تابعي ثقة[5]. وأورده ابن سعد[6]، في الطبقة الثانية من أهل مصر قال: كان ثقة، وقيل: إن حديثه من خمسمائة حديث إلى ستمائة وكان من أشراف العرب[7].

أخرج له مسلم عن عمرو بن العاص وفضالة بن عبيد والمستورد بن شداد، وأبي قيس مولى عمرو بن العاص.

والبخاري في أفعال العباد عن جنادة بن أبي أمية، وفي الأدب المفرد عن رافع بن خديج وسراقة بن مالك بن جعشم، وزيد بن ثابت.

وأبو داود في السنن عن عبدالله بن عباس وعبدالله بن عمرو.

وابن ماجه في السنن عن عمرو بن العاص وعتبة بن المنذر وأبي

---

(١) تهذيب الكمال ٤٢٦/٢٠ - ورياض النفوس: ٧٧/١ - تاريخ البخاري ٢٧٤/٦ رقم: ٢٣٨٧.

(٢) تهذيب التهذيب ٣١٨/٧ رقم: الترجمة ٥٤٠، وتاريخ ابن الفرضي ٣١٠/١ رقم: ٩١٥.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٠١/٥.

(٤) ثقات ابن حبان ١٦١/٥.

(٥) تاريخ الثقات للعجلي ص: ٣٤٦ رقم: الترجمة: ١١٨٤.

(٦) طبقات ابن سعد ٥١٢/٧.

(٧) سير أعلام النبلاء ١٠١/٥ و ٤١٢/٧.

قتادة الأنصاري. والنسائي في السنن عن معاوية بن خديج ومعاوية بن أبي سفيان.

والترمذي في الجامع عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ.

وأبي قتادة الأنصاري[1].

وكان علي بن رباح اللخمي ـ رحمه الله ـ معروفاً بين معاصريه بغزارة العلم، ويكفي دليلاً على ذلك كثرة مروياته التي زخرت بها كتب الحديث.

ـ نماذج من مروياته:

١ ـ من مسند الإمام أحمد بن حنبل:

حدثنا عبدالله، حدثني أبي، ثنا وكيع، عن موسى بن علي بن رباح عن أبيه قال: سمعت عقبة بن عامر الجهني يقول: «ثلاث ساعات كان ينهانا رسول الله ﷺ أن نصلي فيهنّ أو نقبر فيهنّ موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تضيّف للغروب حتى تغرب»[2].

٢ ـ من سنن الدارمي:

حدثنا عبدالله بن صالح قال: حدثني موسى عن أبيه، عن عقبة بن

---

(١) انظر تهذيب الكمال ٢٠/٤٢٦.

(٢) الحديث أخرجه الإمام أحمد ١٥٢/٤ (المسند طبعة اسطنبول ١٩٨١).

ومسلم في الصلاة باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها ٥٦٨/١ حديث رقم: ٨٣١. وأبو داود في الجنائز باب الدفن عند طلوع الشمس وعند غروبها ٥٣١/٣ رقم: ٣١٩٢. طبعة اسطنبول ١٩٨١م. والترمذي: باب ما جاء في كراهية الصلاة على الجنائز عند طلوع الشمس وعند غروبها ٣٤٨/٣ رقم: ١٠٣٠ طبعة اسطنبول: ١٩٨١م. والنسائي: في الجنائز، باب الساعات التي نهي عن الإقبار فيها ٨٢/٤ رقم: ٨٩ طبعة اسطنبول ١٩٨١.

وابن ماجه: باب ما جاء في الأوقات التي لا يصلى فيها على الميت ٤٨٦/١ رقم: ١٥١٩.

عامر: أن رسول الله ﷺ قال: «تعلّموا كتاب الله وتعاهدوه وأقتنوه وتغنوا به، فوالذي نفسي بيده لهو أشد تفلّتاً من المخاض في العقل»[(١)].

إن علي بن رباح اللخمي - رحمه الله - جمع بين غزارة العلم وكثرة الرواية، أما الثقة والعدالة، فقد أقرها له جهابذة هذا الفنّ. وكل ما تقدم من أقوال العلماء فيه يشهد لمكانته العلمية، ويكفيه أن أخرج له أصحاب الكتب الستة[(٢)].

إن التابعين الذي دخلوا الأندلس للجهاد والرباط والدعوة إلى الله، أكثر من أن نلمّ بهم في مثل هذا المبحث.

قال عبدالملك بن حبيب في تاريخه: «دخل الأندلس من التابعين سوى من لا يعرف، نحواً من عشرين رجلاً، بهؤلاء وغيرهم أقبل موسى بن نصير إلى إفريقيا»[(٣)]. وقد ألّف ابن بشكوال في ذلك كتاباً حافلاً سماه: [التنبيه والتعيين، لمن دخل الأندلس من التابعين] ذكر فيه أنه دخل الأندلس من التابعين ثمانية وعشرين رجلاً[(٤)].

ومن بين الذين دخلوا الأندلس من التابعين، من اشتهر بالإمارة وقيادة الجيوش الفاتحة، فلم يؤثر لهم على مرويات كثيرة في كتب السنّة، من هؤلاء:

---

(١) رواه الدارمي في سننه باب في تعاهد القرآن ٢/٢٥٢ (مطبعة نشر السنة ملتان)، وأحمد في المسند ٤/١٥٠عن عقبة بن عامر الجهني. والهيثمي في مجمع الزوائد ٧/١٦٩ وقال: رجال أحمد رجال الصحيح.

(٢) ذكرنا أن علي بن رباح أخرج له الجماعة إلا البخاري، إلا أنني وجدت أن البخاري قال في باب غزوة ذات الرقاع من صحيحه «وقال بكر بن سوادة: حدثنا زياد بن نافع، عن أبي موسى، أن جابراً حدّثهم، قال: صلّى ﷺ بهم يوم «محارب وثعلبة» يعني صلاة الخوف». (انظر فتح الباري ٧/٣٣٧، وتهذيب الكمال ٢٠/٤٣٠). قال ابن حجر، وأبو موسى هذا قال أبو مسعود الدمشقي وغيره هو علي بن رباح، وقيل هو أبو موسى الغافقي. فإذا ثبت أنه علي بن رباح يكون بذلك قد أخرج له الستة.

(٣) تاريخ عبدالملك بن حبيب ص: ١٣٨.

(٤) نفح الطيب ١/٢٨٨.

١ ـ موسى بن نصير ـ رحمه الله ـ:

وهو موسى بن نصير بن عبدالرحمٰن بن زيد اللخمي بالولاء أبو عبدالرحمٰن.

كان أبوه نصير على حرس معاوية.

كانت ولادة موسى بن نصير في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة تسع عشرة من الهجرة النبويّة[١].

قال الحجاري[٢]: أن أصله من وادي القرى بالحجاز، وأنه خدم بني مروان بدمشق وتنبه شأنه، فصرّفوه في ممالكهم إلى أن ولي إفريقيا وما وراءها من المغرب في زمن الوليد بن عبدالملك.

قال ابن حبيب[٣]: وكان دخول موسى بن نصير الأندلس في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين من الهجرة وهو ابن ستين سنة، وأقام بالأندلس سنتين وشهر.

قال الذهبي[٤]: الأمير الكبير أبو عبدالرحمٰن موسى بن نصير اللخمي يروي عن تميم الداري، حدّث عنه ولده عبدالعزيز ويزيد بن مسروق.

وقد حجّ موسى مع سليمان بن عبدالملك فمات بالمدينة[٥]، وقيل: عزله سليمان ونكبه[٦]. توفي رحمه الله سنة سبع وتسعين للهجرة.

---

(١) تاريخ ابن حبيب ص: ١٣٨، ونفح الطيب ١/٢٨٣.

(٢) نفخ الطيب ١/٢٨٣.

(٣) تاريخ ابن حيب ص: ٢٤٦.

(٤) سير أعلام النبلاء ٤/٤٩٦ رقم الترجمة: ١٩٥.

(٥) المصدر السابق، وانظر كذلك تاريخ ابن الفرضي ٢/١٤٤ رقم الترجمة: ١٤٥٦.

(٦) نفح الطيب ١/٢٨٢ ـ ٢٨٣. والأعلام للزركلي ٨/٢٨٥.

وانظر كذلك مزيد تفصيل عنه في البيان المغرب لابن عذارى المراكشي ٢/٢٣ (مطبعة المناهل ـ ١٩٥٠) دار صادر بيروت.

٢ ـ عبدالرحمٰن بن عبدالله الغافقي أمير الأندلس:

روى عن ابن عمر وعنه عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز قال عثمان بن سعيد الدارمي: سألت يحيى بن معين عنه فقال: لا أعرفه[(١)]، وقال ابن عدي: إذا لم يعرف ابن معين الرجل فهو مجهول.

قال ابن حجر[(٢)]: هذا الذي ذكر ابن عدي قاله في ترجمة عبدالرحمٰن بن آدم عقب قول ابن معين في كل منهما: لا أعرفه، وهو لا يتمشى في كل الأحوال، فربّ رجل لم يعرفه ابن معين بالثقة والعدالة وعرفه غيره.

وهذا الرجل يعني: (عبدالرحمٰن بن عبدالله الغافقي) قد عرفه ابن يونس وإليه المرجع في معرفة أهل مصر والمغرب، وقد ذكره ابن خلفون في الثقات وقال: كان رجلاً صالحاً جميل السيرة، استشهد في قتال الفرنجة في شهر رمضان سنة خمس عشرة ومائة.

وقال البخاري في التاريخ الصغير[(٣)]: قتل سنة اثنتين وعشرين ومائة، وقد أخرج له أبو داود وابن ماجه وأحمد بن حنبل حديثاً واحداً في ذمّ الخمر:

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: حدثني أبي، حدثنا وكيع، حدثنا عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز، عن أبي طعمة[(٤)] مولاهم وعن عبدالرحمٰن بن عبدالله الغافقي أنهما سمعا ابن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: **«لعنت الخمر على عشرة وجوه: لعنت الخمر بعينها، وشاربها وساقيها، وبائعها، ومبتاعها، وعاصرها، ومعتصرها، وحاملها، والمحمولة إليه، وآكل ثمنها»**.

---

(١) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي ترجمة رقم: ٤٨١.

(٢) تهذيب التهذيب ٢١٧/٦.

(٣) التاريخ الصغير للبخاري ص: ١٤٢ (إله آباد الهند الطبعة الاولى ١٣٢٥هـ).

(٤) أبو طُعْمة شامي سكن مصر، وكان مولى عمر بن عبدالعزيز يقال اسمه هلال ـ مقبول من الرابعة، انظر ترجمته في (تقريب التهذيب ص: ٦٥١ رقم: ٨١٨٦).

قال العلَّامة أحمد محمد شاكر: إسناده صحيح[1].

وممن دخل الأندلس من التابعين غير الذي ذكرنا.

٣ ـ عياض بن عقبة بن نافع الفهري، أبو يحيى:

قال في رياض النفوس[2]: كان من جلة التابعين وفضلاء المؤمنين، يروي عن عبدالله بن أبي حبيب وإسحاق بن أبي فروة. توفي بمصر سنة مائة للهجرة[3].

٤ ـ عبدالجبار بن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن بن عوف الزهري على ما ذكره المقري في نفح الطيب[4].

٥ ـ ومن دخل الأندلس من التابعين: محمد بن أوس بن ثابت الأنصاري، الذي غزا المغرب والأندلس مع موسى بن نصير. وكان من أهل الدين والفضل، معروفا بالفقه[5].

٦ ـ زيد بن قاصد السكسكي: تابعي، دخل الأندلس وحضر فتحها: وأصله من مصر، يروي عن عبدالله بن عمرو بن العاص، وعنه عبدالرحمٰن بن زياد بن أنعم[6].

بعد هذا العرض الموجز لتراجم أشهر من دخل الأندلس من التابعين،

---

(١) مسند الإمام أحمد بشرح أحمد محمد شاكر ١٦/٧ رقم: الحديث ٤٧٨٧، طبعة دار المعارف ـ مصر ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م. وأخرجه ابن ماجه في سننه حديث رقم: ٣٣٨٠.
وأخرجه أبو داود في سننه ٨١/٤ حديث رقم: ٣٦٧٤ لكنه قال فيه عن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز عن (أبي علقمة). وذكره الإمام المزي في تهذيب الكمال بسنده ٢٤٤/١٧.

(٢) رياض النفوس ٨٤/١.

(٣) ذكره ابن حبيب في تاريخه (ص: ١٤٢) في عداد التابعين الذين دخلوا الأندلس ولم يغلّوا.

(٤) نفح الطيب ١١/٣.

(٥) بغية الملتمس ص: ٥١، ترجمة رقم: ٦٧.

(٦) بغية الملتمس ص: ٢٨١، ترجمة رقم: ٧٥٧.

وذكر نماذج من مروياتهم ومبلغها من الصحة، وأقوال العلماء فيهم، نستخلص النتائج الآتية:

١ ـ أن التابعين الذين دخلوا الأندلس لم يكونوا على مبلغ واحد من العلم. فمنهم من اشتهر بالرواية ومنهم من نبغ في الإمارة وقيادة الجيوش.

٢ ـ أسهم التابعون الذين دخلوا الأندلس في نقل حديث رسول الله ﷺ خاصة من اشتهر منهم بالعدالة وكثرة الرواية. كعلي بن رباح اللخمي الذي يعدُّ من كبار علماء التابعين، وحديثه من خمسمائة إلى ستمائة. وحنش بن عبدالله الصنعاني الذي وثقه جهابذة العلماء وأخرج له الإمام مسلم في صحيحه والأئمة الأربعة في سننهم. وغيرهم ممن أسهم في انتقال: حديث رسول الله ﷺ إلى الأندلس.

٣ ـ بعض التابعين الذين دخلوا الأندلس، على عدالتهم وفضلهم، لم يشتهروا بكثرة الرواية، وإنما نبغوا في الإمارة وقيادة الجيوش والفتوحات كموسى بن نصير اللخمي صاحب فتح الأندلس.

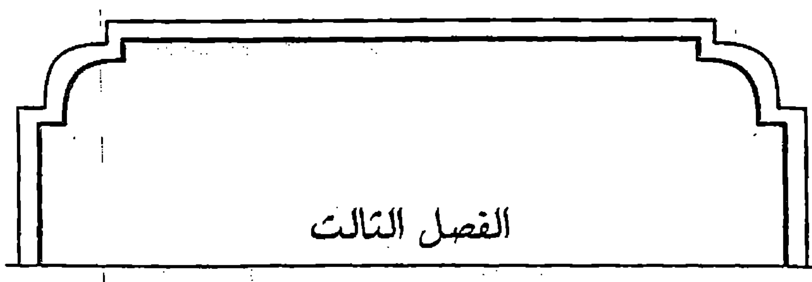
وعبدالرحمٰن بن عبدالله الغافقي أمير الأندلس الذي استشهد في قتال الروم سنة خمس عشرة ومائة.

٤ ـ أن الصحابة والتابعين الذين دخلوا الأندلس كان لهم فضل السبق في إيصال حديث رسول الله ﷺ إلى تلك الربوع.

٥ ـ أن ما وصل إلى بلاد الأندلس من حديث رسول الله ﷺ عن طريق الجيوش الفاتحة كان بمثابة النواة الأولى لمدرسة الحديث بالأندلس.

هذا وقد تضافرت عدة عوامل أخرى ساعدت في انتقال الحديث النبوي الشريف إلى الأندلس كالرحلة في طلب العلم، والرحلة إلى الحج وانتشار المذاهب الفقهية، وهو ما سنتناوله بالبحث والدراسة في الفصل القادم ـ إن شاء الله ـ.





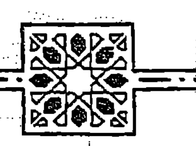
الفصل الثالث

العوامل التي ساعدت على انتقال علم الحديث إلى الأندلس

المبحث الأول: الرحلة في طلب العلم.

المبحث الثاني: الرحلة إلى الحج.

المبحث الثالث: المذاهب الفقهية.



المبحث الأول: الرحلة في طلب العلم

إن من العوامل التي ساعدت في انتشار الحديث الشريف وعلومه في ربوع الأندلس، الرحلات التي كان يقوم بها العلماء وطلبة العلم، في طلب الحديث.

ومما لا شك فيه أن للرحلات في طلب الحديث فوائد كثيرة، منها الالتقاء بالشيوخ والسماع منهم مباشرة ومعرفة أحوالهم، ومنها معرفة الطرق المختلفة للحديث الواحد، فعلاوة على سماع الطالب لحديث أهل بلده وكتابته ومعرفة أهله منهم، يسمع الراوي من علماء الأمصار التي يرحل إليها، روايات وزيادات لم يسمعها في بلده، وبذلك يتحقق له العلوّ في الإسناد والتثبّت في المتون والأسانيد، ومعرفة أسباب ورود الأحاديث وغير ذلك من الفوائد واللطائف التي لا يُحصّلها إلا من رحل وصبر وسمع وقيّد واحتك بالرواة والمحدّثين.

- الرحلة في طلب الحديث عند الصحابة:

منذ أشرق نور الإسلام في ربوع الجزيرة العربية، بدأت الوفود تسافر إلى رسول الله ﷺ لسماع كلام الله عزَّ وجلَّ، ومعرفة تعاليم الدين الجديد ليعودوا إلى أقوامهم مبشّرين ومنذرين.

وقد سجّلت لنا كتب التاريخ صفحات خالدات من رحلات الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - في طلب الحديث الذي فاتهم سماعه منه ﷺ.

فهذا جابر بن عبدالله[1]، - رضي الله عنه يقول: «بلغني حديث عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ فابتعت بعيراً فشددت عليه رحلي ثم سرت إليه شهراً حتى قدمت الشام فإذا عبدالله بن أنيس[2]، الأنصاري، فأتيت منزله وأرسلت إليه أن جابراً على الباب، فرجع إليّ الرسول، فقال: جابر بن عبدالله؟ فقلت نعم، فخرج إليّ فاعتنقته واعتنقني، قال، قلت: حديث بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله ﷺ في المظالم لم أسمعه منه. قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يحشر الله تبارك وتعالى العباد حفاة عراة غرلاً بهما**» قال: قلنا: ما بُهْما؟ قال: «**ليس معهم شيء. فيناديهم بصوت يسمعه من بعُد ويسمعه من قرب أنا الملك الديّان. لا ينبغي لأحد من أهل الجنّة أن يدخل الجنّة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة حتى اللطمة، ولا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار، وأحد من أهل الجنّة يطلبه بمظلمة حتى اللطمة**»»، قال: قلنا له: كيف وإنما نأتي الله عزَّ وجلَّ حفاة عراة غرلاً، قال: «**بالحسنات والسيئات**»[3].

ورحل أبو أيوب الأنصاري - رضي الله عنه إلى عقبة بن عامر فلما قدم مصر أخبروا عقبة فخرج إليه، قال: حَدِّثْنَا ما سمعته من رسول الله ﷺ في ستر المسلم، لم يبق أحد سمعه غيري وغيرك، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من ستر مسلماً على خزية ستره الله**

---

(١) جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام الأنصاري ثم السلمي، صحابي ابن صحابي، غزا تسع عشرة غزوة، ومات بالمدينة بعد السبعين وهو ابن أربع وتسعين (التقريب ص: ١٣٦ رقم: ٨٧١).

(٢) عبدالله بن أنيس الجهني، أبو يحيى المدني، حليف الأنصار، صحابي شهد العقبة وأحد، ومات بالشام في خلافة معاوية سنة ٥٤هـ (تقريب التهذيب ص: ٢٩٦ رقم: ٣٢١٦).

(٣) رواه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وأدب السامع ٢٢٥/٢ (مكتبة المعارف الرياض ١٤٠٣/١٩٨٣)، وابن حجر في الفتح ١٧٤/١ (مكتبة الغزالي دمشق) وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله ٩٣/١.

يوم القيامة» فأتى أبو أيوب راحلته فركبها وانصرف إلى المدينة وما حلّ رحله[1].

وكان الصحابة ـ رضي الله عنهم يشجّعون على طلب الحديث والرحلة لسماعه، من ذلك قول ابن عباس[2] ـ رضي الله عنهما ـ «كان يبلغنا الحديث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ فلو أشاء أن أرسل إليه حتى يجيئني فيحدّثني، فعلت، ولكني كنت أذهب إليه فأقيل على بابه حتى يخرج إلي فيحدثني»[3].

وورث التابعون هذه السنّة الحميدة، فاستمرّت الرحلات في طلب الحديث بينهم، حتى لقد كان أحدهم يخرج وما يخرجه إلا الحديث عن صحابي يريد أن يسمعه منه لأنه سمعه من رسول الله ﷺ، وفي هذا يروى أن سعيد بن المسيّب[4]، قال: «إن كنت لأسير الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد»[5]، بل وقد رحل مسروق[6]، في حرف وأن أبا سعيد

---

(١) رواه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم ٩٤/١ والحاكم في معرفة علوم الحديث ص: ٧ (دار إحياء العلوم بيروت ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).

(٢) عبدالله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، ابن عمّ رسول الله ﷺ ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ودعا له رسول الله ـ ﷺ ـ، بالفهم في القرآن. فكان يسمى البحر، والحبر لسعة علمه، مات سنة ثمان وستين بالطائف، وهو أحد المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة من فقهاء الصحابة (تقريب التهذيب ص: ٣٠٩ رقم: ٣٤٠٩).

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص: ٩٤/١.

(٤) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، اتفقوا على أن مراسيله أصح المراسيل، قال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علما منه، مات بعد التسعين، وقد ناهز الثمانين (تقريب التهذيب ص: ٢٤١ رقم: ٢٣٩٦).

(٥) معرفة علوم الحديث للحاكم ص: ٨ وجامع بيان العلم ص: ٩٤/١.

(٦) مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي أبو عائشة الكوفي ثقة فقيه عابد، مخضرم. مات سنة اثنتين أو ثلاث وستين للهجرة. (تقريب التهذيب ص: ٥٢٨ رقم: ٦٦٠١).

رحل في حرف. وقال الشعبي[1]: «لو أن رجلاً سافر من أقصى الشام إلى أقصى اليمن ليسمع كلمة حكمة ما رأيت أن سفره ضاع»[2].

والحقيقة أن أخبار السلف ورحلاتهم في طلب الحديث كثيرة يضيق المقام بسردها.

الرحلة في طلب الحديث من وإلى الأندلس:

١ ـ رحلات الأندلسيين إلى المشرق طلباً للحديث:

شهدت بلاد الأندلس أفواجاً من العلماء الذين رحلوا إلى المشرق لسماع حديث رسول الله ﷺ وجمع كتبه، والاستفادة من شيوخ الحديث والعلماء.

كان المقصود من رحلات محدّثي الأندلس إلى المشرق أموراً أهمها:

أ ـ تحصيل العلوّ في الإسناد.

ب ـ لقاء الحفاظ والاستفادة منهم.

فقد شهد القرن الثاني للهجرة طلائع المحدّثين الأندلسيين الذين توجهوا إلى المشرق قصد الأخذ والاستفادة من علمائه وفي مقدمتهم إمام دار الهجرة مالك بن أنس ـ رحمه الله[3] ـ ولعلّه من المناسب في هذا المقام ـ ولتوضيح ما أسهمت به هذه الرحلات في نشر الحديث النبوي الشريف

---

(١) عامر بن شراحيل الشعبي، أبو عمرو، ثقة مشهور فقيه فاضل، قال مكحول: ما رأيت أفقه منه، مات بعد المائة وله نحو من ثمانين (تقريب التهذيب ص: ٢٨٧ رقم: ٣٠٩٢).

(٢) جامع بيان العلم وفضله ٩٥/١.

(٣) إمام دار الهجرة مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن عثمان بن حثيل بن عمرو بن الحارث وهو ذو أصبح ـ وأمّه العالية بنت شريك بن عبدالرحمٰن، حمل به ثلاث سنين. الأخبار في إمامة مالك وحفظه وإتقانه وورعه وتثبّته أكثر من أن تحصى، مات ـ رحمه الله ـ سنة تسع وسبعين ومائة وهو ابن سبع وثمانين سنة (التمهيد لابن عبدالبر ص: ٨٩/١).

وعلومه في الأندلس ـ أن نعرّف بطائفة من محدّثي الأندلس الذين كان لهم فضل السبق في الأخذ عن الإمام مالك ـ رحمه الله ـ:

١ ـ **الغازي بن قيس**: من أهل قرطبة يكنى، أبا محمد. رحل في صدر أيام الإمام عبدالرحمٰن بن معاوية، فسمع من مالك بن أنس، الموطأ، وسمع من محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ذئب، وعبدالملك بن جريج والأوزاعي وغيرهم، وقرأ القرآن على نافع بن أبي نعيم قارئ أهل المدينة، وانصرف إلى الأندلس، وكان يحفظ الموطأ[١]. قال ابن عبدالبر كان (الغازي بن قيس) عاقلاً نبيلاً يروي حديثاً كثيراً ويتفقّه في المسائل، رأساً في علم القرآن[٢]. توفي ـ رحمه الله ـ سنة تسع وتسعين ومائة.

٢ ـ **زياد بن عبدالرحمٰن اللخمي**: المعروف بزياد شبطون، هو زياد بن عبدالرحمٰن بن زياد بن عبدالرحمٰن بن زهير، من أهل قرطبة، يكنى: أبا عبدالله. رحل إلى المدينة وسمع من مالك الموطأ، وله منه سماع هو معروف بسماع زياد.

روى عن أئمة الحديث وفطاحل العلماء منهم: الليث بن سعد وعبدالرحمٰن بن أبي الزناد ويحيى بن أيوب وموسى بن علي بن رباح وسفيان بن عيينة وغيرهم[٣].

ويعتبر زياد بن عبدالرحمٰن أول من أدخل موطأ مالك إلى الأندلس مكمّلاً متقناً[٤]. قال يحيى الليثي: «زياد أول من أدخل الأندلس علم السنّن ومسائل الحلال والحرام»[٥]. توفي ـ رحمه الله ـ سنة أربع ومائتين.

---

(١) تاريخ ابن الفرضي ٣٤٥/١ رقم: ١٠١٥. وبغية الملتمس للضبي ص: ٤٢٥ رقم: ١٢٧٢.

(٢) ترتيب المدارك للقاضي عياض ٣٤٨/١ (دار مكتبة الحياة ـ بيروت).

(٣) تاريخ ابن الفرضي ١٥٤/١، وبغية الملتمس ص: ٢٨٠ رقم: ٧٥١.

(٤) نفح الطيب للمقري التلمساني ٤٥/٢.

(٥) ترتيب المدارك: ٣٥٠/١.

٣ - **يحيى بن يحيى الليثي**: هو يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس، من أهل قرطبة من البربر من قبيلة مصمودة: تولى بني ليث، يكنى: أبا محمد.

سمع يحيى من زياد بن عبدالرحمٰن موطأ مالك بن أنس، ثم رحل إلى المشرق وهو ابن ثمان وعشرين سنة فسمع من مالك بن أنس الموطأ غير أبواب في كتاب الاعتكاف شك في سماعها من مالك فأثبت روايته فيها عن زياد. وسمع بمكة من سفيان بن عيينة، وبمصر من الليث بن سعد وعبدالله بن وهب وقدم الأندلس بعلم كثير، ورحل رحلة ثانية فألفى مالكاً عليلاً فأقام عنده إلى أن توفي - رحمه الله - وحضر جنازته. وتوفي يحيى - رحمه الله - سنة أربع وثلاثين ومائة[١].

والحقيقة أن رحلات الأندلسيين في طلب الحديث استمرت ونشطت عبر العصور، ولم تقتصر على جهة معينة.

فقد ذكرت لنا كتب التاريخ أن الأندلسيين رحلوا وجالوا في أغلب البلاد الإسلامية ابتداءاً من العدوة (بلاد المغرب الأقصى) والقيروان ومروراً بمصر والشام والحجاز وإلى غاية ما وراء النهر.

فأما مصر والشام فكان المتوجّهون إلى الحج من الأندلسيين يمرون عليها. فيجلسون إلى العلماء والمحدّثين بها وأما الرحلة إلى خراسان وما جاورها فكانت محصورة، إذ أن كثيراً من علماء تلك الديار يفدون إلى الحج فيلتقي بهم الأندلسيون هناك فيأخذون منهم ما لم يجدونه عند مشايخ بلدهم.

ورغم ذلك فقد سُجلت رحلات لبعض المحدّثين الأندلسيين نحو أصبهان وخراسان ومرو ونيسابور، وفي ما يلي نورد نماذج من الذين جابوا تلك البقاع والأصقاع:

---

(١) تاريخ ابن الفرضي ص: ١٧٩/٢ رقم: ١٥٥٦.

١ ـ سعيد بن نصر بن عمر بن خلفون: من أهل أستجّة، يكنى: أبا عثمان. سمع بقرطبة من قاسم بن أصبغ وغيره، ورحل إلى المشرق، ودخل بغداد فسمع من أبي علي بن الصوّاف، وإسماعيل الصفّار وأبي بكر أحمد بن كامل بن شجرة، وكان حافظاً للحديث، توفي ببخارى يوم الأربعاء لإحدى عشرة ليلة خلت من شعبان سنة خمسين وثلاثمائة. ذكره غنجار في تاريخ بخارى[١].

٢ ـ عطية بن سعيد بن عبدالله: يكنى، أبا محمد، أندلسي حافظ سمع بالأندلس من أبي محمد عبدالله بن محمد بن علي الباجي وطبقته وخرج منها قبل الأربعمائة. ذكر ذلك الحميدي[٢]. أخبر أبو محمد بن حزم أنه طاف بلاد المشرق سياحة وانتظمها سماعاً وبلغ إلى ما وراء النهر ثم عاد إلى نيسابور وأقام بها مدّة، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ثمان أو تسع وأربعمائة بمكة[٣].

٣ ـ عبدالرحمٰن بن عبدالله بن خالد الهمداني: الوهراني المعروف بابن الخرّاز، يكنى: أبا القاسم، روى بالمشرق عن أبي محمد بن شبوية المروزي وعن أبي بكر محمد بن صالح الأبهري الفقيه، قال ابن بشكوال: أخبرنا أبو محمد بن عتاب ـ رحمه الله ـ قال: أنا أبو القاسم حاتم بن محمد ونقله من خطه قال: أملى علينا أبو القاسم عبدالرحمٰن بن عبدالله بن خالد الهمداني قال: لما وصلت إلى مدينة مرو من مدائن خراسان سمعت الجامع الصحيح عن محمد بن عمر بن شبوية المروزي[٤]. وكانت وفاته ـ رحمه الله ـ سنة إحدى عشرة وأربعمائة.

٤ ـ أحمد بن محمد بن عبدالرحمٰن الأنصاري: الشارقي الواعظ يكنى: أبا العباس سمع بالمشرق من كريمة المروزية والقاضي أبي بكر بن

---

(١) الصلة لابن بشكوال ٢٠٣/١ رقم: ٤٦٣ (طبع سنة ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م).
(٢) جذوة المقتبس للحميدي ص: ٣٠١ رقم: ٧٤١.
(٣) بغية الملتمس ص: ٤٢٠ رقم: ١٢٦٠.
(٤) المصدر السابق ص: ٣٥٣ رقم: ١٠٦٢ والصلة لابن بشكوال ٣٠٥/١.

صدقة، وأبي الليث السمرقندي، ودرس على أبي إسحاق الشيرازي، ودخل العراق، وفارس، والأهواز ومصر، ثم انصرف إلى الأندلس. وتوفي ـ رحمه الله ـ بشرق الأندلس في نحو خمسمائة[1].

ومما زاد حركة الحديث بالأندلس نشاطاً وحيوية، رحلة كثير من المشارقة إلى الأندلس للأخذ عن علمائها والاستفادة منهم أو للتحديث بها وتبليغ ما استوعبوه من مشايخهم، أو الاستيطان بها، حيث اتسمت الرحلة عند المحدّثين بالأخذ والعطاء.

ومن بين المشارقة الوافدين على الأندلس نذكر ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ، النماذج الآتية حسب البلدان التي قدموا منها:

٢ ـ رحلات محدّثي المشرق إلى الأندلس:

ـ الراحلون إلى الأندلس من العدوة (وهي بلاد المغرب الأقصى):

ـ **عبدالله بن إبراهيم بن محمد الأصيلي**: من أهل أصيلة ويقال فيها أزيلة بالزاي (بلد بقرب طنجه)، يكنى: أبا محمد، قال ابن الفرضي: سمعته يقول: قدمت قرطبة سنة اثنتين وأربعين (وثلاثمائة)، فسمعت بها من أحمد بن مطرّف، وأحمد بن سعيد، ومحمد بن معاوية القرشي، ومن وهب بن مسرّة بوادي الحجارة. ثم رحل إلى العراق فسمع من علمائها، ثم وصل إلى الأندلس في آخر أيام المستنصر بالله، فشُورِرَ وقرأ عليه الناس كتاب البخاري رواية أبي زيد المروزي وغير ذلك، توفي ـ رحمه الله ـ سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة[2]، ودفن بقرطبة.

ـ **القاضي عياض بن موسى بن عياض**: اليحصبي السّبتي أبو الفضل، الفقيه المحدّث صاحب التصانيف التي سارت بها الركبان، إسبتي الدار

---

(١) الصلة ١/٧٥ رقم: ١٥٩.

(٢) ترجمته في بغية الملتمس ص: ٣٢٧ رقم: ٩٠٦، وتاريخ ابن الفرضي ص: ٢٤٩ رقم: ٧٦٠.

وطبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٤٠٦ رقم: ٩١٩. والديباج المذهب ص: ١٣٨.

والميلاد. رحل إلى الأندلس سنة سبع وخمسمائة طالباً للعلم[1]، فأخذ بقرطبة عن القاضي أبي عبدالله محمد بن علي بن جمدين وأبي الحسن بن سراج وعن أبي محمد بن عتّاب، وروى عن القاضي أبي بكر بن العربي وأجاز له أبو علي الغسّاني. تولى قضاء غرناطة ثم ولي قضاء سبتة. توفي بمراكش سنة أربع وأربعين وخمسمائة[2].

- ومن القيروان رحل إلى الأندلس:

- **محمد بن هشام بن الليث اليحصبي**: يكنى: أبا عبدالله، سكن قرطبة، قال ابن الفرضي: روى محمد بن هشام عن يحيى بن عمر ونظرائه من مشايخ القيروان، وروى عنه عبدالله بن محمد بن عثمان وأحمد بن إبراهيم بن فتح وغير واحد ممن كتبنا عنه.

توفي - رحمه الله - سنة ثمان وثلاثمائة[3].

- **محمد بن أحمد بن محمد الفارسي**: يكنى: أبا عبدالله. من أهل القيروان يعرف بابن الخرّاز. قدم الأندلس فكان متجوّلاً بين قرطبة وشذونة، وإشبيلية ثم استقر بقرطبة وسمع الناس منه كثيراً. قال ابن الفرضي: روى عنه إسماعيل بن إسحاق، وعبيدالله بن الوليد، وسليمان بن عبدالرحمٰن وغير واحد ممن كتبنا عنه. توفي - رحمه الله - سنة تسع وخمسين وثلاثمائة[4].

والحقيقة أن الذين رحلوا إلى الأندلس من شمال إفريقيا أكثر من أن يحصوا، فقد كانت الأندلس وبلاد المغرب، خلال فترات طويلة من الزمن خاضعة لسلطة واحدة، خاصة في أيام المرابطين والموحّدين، فكان تنقّل علماء المغرب من وإلى الأندلس أمراً شائعاً.

---

(١) الديباج المذهب ص: ١٦٨.
(٢) بغية الملتمس ص: ٤٢٥ رقم: ١٢٦٩، وطبقات الحفاظ ص: ٤٧٠ رقم: ١٠٤٨.
(٣) تاريخ ابن الفرضي: ١١١/٢ رقم: ١٣٩٦.
(٤) تاريخ ابن الفرضي ص: ١١٢/٢ رقم: ١٣٩٩.

ـ ومن مصر رحل إلى الأندلس:

ـ **محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن حامد**: من أهل مصر يكنى: أبا بكر ويعرف بابن الأزرق، خرج من مصر سنة ثلاث وأربعين وصار إلى القيروان. ووصل إلى الأندلس سنة تسع وأربعين وثلاثمائة. قال ابن الفرضي: كتبنا عنه جزءاً من حديثه. توفي ـ رحمه الله ـ بقرطبة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة[1].

ـ ومن حلب:

ـ **محمد بن العباس بن يحيى بن العباس بن عبدالله**: من أهل حلب يكنى: أبا الحسن. روى عن خلق من الشاميين والمصريين. قدم الأندلس على الأمير المستنصر بالله. قال أبو الوليد بن الفرضي: كتب عنه محمد بن حسن الزبيدي وحدّثنا عنه. كتبت عنه جزءاً من حديثه وأخباره، وسمع منه غير واحد من أصحابنا وممن كتبنا عنه. توفي ـ رحمه الله ـ سنة ست وسبعين وثلاثمائة[2].

ـ ومن بيت المقدس:

ـ **عبدالملك بن محمد بن عبدالملك**: يعرف بالسليماني من أهل بيت المقدس يكنى: أبا مروان، قدم الأندلس نحو الستين وثلاثمائة. قال ابن الفرضي: كتبنا عنه جزءاً من حديثه، وقد سمع منه غير واحد من أصحابنا[3].

ـ ومن الكوفة:

ـ **زيد بن الحباب العكلي**: كوفي، دخل الأندلس، يكنى: أبا الحسين.

---

(١) المصدر السابق ص: ٢/١١٥ رقم: ١٤٠٥.
(٢) المصدر السابق ص: ٢/١١٤ رقم: ١٤٠٤.
(٣) تاريخ ابن الفرضي ص: ١/٢٧٥ رقم: ٨٢٤.

مضى من الكوفة إلى الأندلس إلى معاوية بن صالح، لقيه هناك وروى عنه. ذكر الضبيّ في بغيته أن زيد بن الحباب دخل الأندلس في طلب الحديث على ما قاله أحمد بن حنبل. كان ـ رحمه الله ـ كثير الحديث ثقة توفي بالكوفة سنة ثلاث ومائتين[1].

ـ ومن بغداد:

ـ علي بن شيان الدقّاق: من أهل بغداد من أصحاب ابن مجاهد. كان عالماً بالقرآن بصيراً بالقراءات، دخل الأندلس نحو سنة خمس وسبعين وثلاثمائة[2].

ـ ومن خراسان:

ـ محمد بن الحسن بن عبدالرحمٰن الرازي الخراساني: يكنى: أبا بكر، سمع بمصر من عبدالرحمٰن بن عمر بن محمد البزّاز وطبقته، وسمع بأصبهان من أبي نعيم الحافظ، ودخل الأندلس وحدّث بها، سمع منه أبو عبدالله محمد بن أبي نصر الحميدي وغيره. مات ـ رحمه الله ـ غرقاً بعد الخمسين وأربعمائة[3].

٣ ـ الرحلة في طلب الحديث داخل الأندلس:

إن المستوى المرموق الذي وصلته مراكز العلم بالأندلس جعلت منها محوراً للعلوم، ومركزاً للتلاقح الثقافي والفكري.

وقد زخرت مدن قرطبة وإشبيلية وغرناطة وغيرها بمجالس العلم وتكريم العلماء، حتى فاقت بشهرتها مراكز العلم بالمشرق. وساعد على ازدهار هذه النهضة جملة أمور منها:

---

(١) المصدر السابق ص: ١/١٥٦ رقم: ٤٦٤، والبغية ص: ٢٨١ رقم: ٧٥٦.

(٢) المصدر السابق ص: ١/٣١٧ رقم: ٩٣٥.

(٣) بغية الملتمس ص: ٥٧ رقم: ٨٢.

- الترجمة: حيث شهدت الأندلس حركة دؤوبة لترجمة كثير من كتب العلوم المختلفة، وتفاعل علماء الأندلس معها.

- انتقال كثير من العلماء المشارقة إلى الأندلس كما ذكرنا سالفاً.

- اهتمام حكام الأندلس بالعلم والعلماء، الأمر الذي كان له أثر بليغ في ازدهار الحركة العلمية بها.

هذه الأمور وغيرها جعلت كثيراً من علماء الأندلس يكتفون بالتنقل بين المراكز العلمية المحلية دون الرحلة إلى المشرق. وفي ما يلي نذكر نماذج من محدّثي الأندلس الذين اكتفوا بالرحلة الداخلية:

١ - حافظ المغرب يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي أبو عمر الذي انتهى إليه مع إمامته علو الإسناد، وكان فقيهاً حافظاً مكثراً عالماً بالقراءات والحديث والرجال والخلاف. قال الضبي: «قديم السماع كثير الشيوخ على أنه لم يخرج عن الأندلس» لكنه سمع من أكابر أهل الحديث بقرطبة وغيرها، ومن الغرباء القادمين إليها.

من مؤلفاته: كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، والاستيعاب في معرفة الأصحاب، والاستذكار، وغيرها. توفي - رحمه الله - سنة ثلاث وستين وأربعمائة[١].

٢ - الإمام العلاّمة الحافظ الفقيه أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي الظاهري، كان حافظاً عالماً بعلوم الحديث وفقهه مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنّة، متفنّناً في علوم جمّة، عاملاً بعلمه زاهداً في الدنيا بعد الرياسة. من مؤلفاته كتاب «المحلى» وكتاب «الفصل في الملل والأهواء والنحل» وغيرها كثير. توفي - رحمه الله - سنة ست وخمسين وأربعمائة[٢].

---

(١) البغية ص: ٤٧٤ رقم: ١٤٤٢، وطبقات الحفاظ ص: ٤٣١ رقم: ٩٧٨.

(٢) طبقات الحفاظ ص: ٤٣٥ رقم: ٩٨١، والبغية ص: ٤٠٣ رقم: ١٢٠٤.

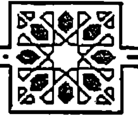
٣ ـ الحافظ الإمام الثبت محدّث الأندلس أبو علي الحسين بن محمد الجيّاني الغسّاني الأندلسي.

أخذ عن أبي الوليد الباجي وابن عتّاب وابن عبدالبر وخلق، ولم يخرج من الأندلس، وكان من جهابذة الحفاظ البصراء، ورحل الناس إليه، وأخذوا عنه العلم، من مؤلفاته:

«تقييد المهمل وتمييز المشكل». توفي ـ رحمه الله ـ سنة ثمان وتسعين وأربعمائة[(١)].



(١) طبقات الحفاظ ص: ٤٥٠ رقم: ١٠١٥، والبغية ص: ٢٤٩ رقم: ٦٤٣.



المبحث الثاني:
الرحلة إلى الحجّ
وأثرها في انتقال الحديث إلى الأندلس

الحجّ ركن عظيم من أركان الإسلام، ودعامة قويّة من دعائمه وشعيرة تستقطب من عباد الرحمٰن من ليسوا يبخلون في سبيل الله بجهد أو مال.

ثم هو مظهر من مظاهر المساواة بين المسلمين، ورمز خالد لاتحادهم وتعاونهم وتعاطفهم، وشعاع وضّاء ينير ضمائرهم وبصائرهم.

يقول تعالى: ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ۝٢٧ لِّيَشْهَدُوا۟ مَنَٰفِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾[1].

يأتي المؤمنون إلى الحج من مشارق الأرض ومغاربها متّجهين بقلوبهم إلى الله في رحلة كريمة زاخرة بالتكاليف التّعبدية، يقف المسلم إكباراً وإعجاباً عند اطلاعه على بعض أسرارها.

ويكفي هذه الرحلة شرفاً، أثرها البالغ في انتشار الحديث وعلومه، حيث يلتقي العلماء في هذه المناسبة الميمونة من مختلف الأمصار والأصقاع، فيسمع الراوي من العلماء الوافدين ما لم يسمعه من علماء بلده، وكثيراً ما يجد عندهم ما لا يجده عند شيوخه.

---

(١) سورة الحج، الآيتان: ٢٧، ٢٨.

ولما كانت الأندلس من البعد بمكان من البقاع المقدّسة، كان أهلها يبكّرون لهذه الرحلة ويتزوّدون لها.

وأثناء مرورهم بالأمصار المختلفة يلتقي المحدّثون الأندلسيون بالعلماء والمحدّثين، فتقع بينهم المذاكرات والمناظرات العلمية، وعليه لا يمكننا أن نفرّق بين الرحلات العلمية ورحلات الحج من حيث الإسهام في إثراء وازدهار مدرسة الحديث بالأندلس.

وإن المتصفّح لتاريخ ابن الفرضي وصلة ابن بشكوال وترتيب القاضي عياض وديباج ابن فرحون وغيرها من المؤلفات التي ترجمت لعلماء الأندلس ليقف على ما يؤيد ما ذكرناه، وفيما يلي نماذج على ذلك:

ـ أحمد بن محمد بن عبدالله بن لبّ بن يحيى الطلمنكي يكنى: أبا عمر:

رحل إلى المشرق فحج ولقي بمكة أبا طاهر محمد بن محمد بن جبريل العُجيفي. ولقي بالمدينة أبا الحسن يحيى بن الحسين المطلّبي. ولقي بمصر أبا بكر محمد بن علي الأذوفي، ولقي بالقيروان أبا محمد بن أبي زيد الفقيه. وانصرف إلى الأندلس بعلم كثير، وكانت له عناية كاملة بالحديث ونقله وروايته وضبطه ومعرفة رجاله وحملته، حافظاً للسنن، جامعاً لها، إماماً فيها.

سكن قرطبة وأقرأ الناس بها، وانتفع الناس بعلمه، توفي ـ رحمه الله ـ سنة تسع وعشرين وأربعمائة[1].

ـ أحمد بن محمد بن هشام بن جهور بن إدريس: من أهل مرشانة سكن قرطبة، يكنى: أبا عمر.

رحل إلى المشرق وحج سنة خمس وتسعين وثلاثمائة. وجاور بمكة

---

(١) الصلة لابن بشكوال الجزء الأول ـ ص: ٤٩ رقم: ٩٢. والبغية ص: ١٥١ رقم: ٣٤٧.

أعواماً وأخذ بها عن أبي القاسم عبيدالله بن محمد السقطي، حدّث عنه القاضي يونس بن عبدالله في بعض تصانيفه. وأبو عمر بن عبدالبر. توفي - رحمه الله - بقرطبة في سنة ثلاثين وأربعمائة[1].

- **عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد الأموي المقرئ:** المعروف بابن الصيرفي. من أهل قرطبة، سكن دانية، يكنى: أبا عمرو. روى بقرطبة عن أبي المطرّف عبدالرحمٰن بن عثمان القشيري الزاهد وغيره، وسمع من أبي عبدالله بن أبي زمنين كثيراً من رواياته وتواليفه ورحل إلى المشرق، ولقي بمكة أبا الحسن أحمد بن فراس العبقسي فسمع منه ومن غيره، وسمع بمصر من أبي محمد بن النحّاس وسمع بالقيروان من أبى الحسن القابسي ومن جماعة سواه.

قال (صاحب الترجمة): وتوجهت إلى المشرق لأداء فريضة الحج يوم الأحد الثاني من المحرّم سنة ثمان وتسعين وحججت سنة ثمان. وقرأت القرآن وكتبت الحديث وغير ذلك في هذين العامين، وانصرفت إلى الأندلس سنة تسع وتسعين، ووصلت إلى قرطبة في ذي القعدة سنة تسع وتسعين وثلاثمائة. توفي - رحمه الله - سنة أربع وأربعين وأربعمائة[2].

- **علي بن محمد بن عبدالله بن أحمد بن عابدل الأنصاري:** من أهل إشبيلية، يكنى: أبا الحسن.

روى بقرطبة عن أبي المطرّف القنازعي، قرأ عليه القرآن ورحل إلى المشرق سنة عشر وأربعمائة، وحج سنة أربع عشرة وروى بمصر عن أبي محمد بن النحّاس المصري وغيره، وكانت له معرفة بالحديث ورجاله. توفي - رحمه الله - سنة ست وخمسين وأربعمائة[3].

---

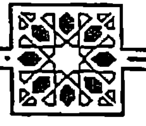
(١) الصلة ص: ٥١/١ رقم: ٩٧.

(٢) الصلة - الجزء الثاني ص: ٣٨٥ رقم: ٨٧٦، وبغية الملتمس: ص: ٣٩٩ رقم: ١١٨٥.

(٣) الصلة - الجزء الثاني ص: ٣٩٤ رقم: ٨٩٠. وبغية الملتمس - ص: ٤٠٢ رقم: ١١٩٩.

ـ أحمد بن إبراهيم بن أسود الغسّاني: من أهل المرية يكنى: أبا القاسم، رحل إلى المشرق سنة خمس وأربعمائة وحج ولقي جماعة من العلماء. وتوفي ـ رحمه الله ـ سنة تسع وخمسين وأربعمائة[1].

(١) الصلة ـ الجزء الأول ص: ٦٤ رقم: ١٢٩.



المبحث الثالث:
المذاهب الفقهية
وأثرها في انتقال الحديث إلى الأندلس

مذهبان رئيسيان كان لهما أثر متميّز في إيصال حديث رسول الله ﷺ إلى الأندلس هما: مذهب الإمام الأوزاعي ومذهب الإمام مالك بن أنس ـ رحمهما الله ـ.

وإنما ذكرتهما دون سواهما من المذاهب الأخرى لأن الأخيرة لم يكن لها وجود يذكر، بها، خلال القرنين الثاني والثالث، وأما المذهب الظاهري فلم يقم على ساقيه في الأندلس إلا خلال القرن الرابع على يد القاضي منذر بن سعيد المتوفى[1] سنة ٣٥٥هـ ثم تصدّر من بعده الإمام ابن الحزم الأندلسي لنشره والدعوة إليه.

ذكر المقري في نفح الطيب[2] أن أهل الأندلس كانوا في القديم على مذهب الأوزاعي قبل دخول مذهب مالك.

---

(١) منذر بن سعيد القاضي أبو الحكم يعرف بالبلوطي. ولي قضاء الجماعة بقرطبة في حياة الحكم المستنصر بالله وكان عالماً فقيهاً وأديباً بليغاً، كان يميل إلى القول بالظاهر روى عنه أبو محمد عبدالله بن محمد بن عبدالرحمٰن بن أسد الجهني وأحمد بن قاسم بن عبدالرحمٰن التاهرتي ـ توفي رحمه الله ـ سنة ٣٥٥هـ (انظر بغية الملتمس ص: ٤٥٢ رقم: ١٣٥٧).

(٢) نفح الطيب ٢٣٠/٣.

وقد توافرت لمذهب الإمام الأوزاعي أسباب ساهمت في ظهوره بالأندلس منها:

١ ـ الجيوش الإسلامية التي وفدت على الأندلس في أواخر القرن الأول، ضمّت أعداداً من الشاميين، الذين كانوا يتفقّهون بمذهب الأوزاعي إمام أهل الشام، إضافة إلى الأعداد الكبيرة من الشاميين الذين هاجروا إلى الأندلس بعد فتحها.

٢ ـ الدولة الأموية التي قامت في الأندلس هي امتداد للتي كانت قائمة في الشام حيث مذهب الأوزاعي.

وأول من أدخل مذهب الأوزاعي إلى الأندلس، صاحبه صعصعة بن سلام الأندلسي الدمشقي، مفتي الأندلس، وخطيب قرطبة. الذي يعتبر أول من أدخل الحديث الأندلس[(١)]. وكانت الفتيا دائرة عليه بالأندلس أيام الأمير عبدالرحمٰن بن معاوية وصدرا من أيام هشام بن عبدالرحمٰن[(٢)].

وقد دخل صعصعة بن سلام الأندلس بعلم كثير، فروى عنه من أهلها: عبدالملك بن حبيب، وعثمان بن أيوب وغيرهما. ولما كانت المرويات أول ما يحفظه طلبة العلم من شيوخهم، فإني أرّجح أن يكون صعصعة بن سلام قد أدخل مسند الأوزاعي إلى الأندلس. وقد ذكر حاجي خليفة[(٣)]، هذا المسند ولم يبيّن هل هو من تأليف الإمام الأوزاعي، أو أنه من مروياته التي جمعها تلاميذه. ولما كان الإمام الأوزاعي أول من دوّن الحديث بالشام[(٤)]، فمن غير المستبعد أن يكون هذا المسند من تأليف الأوزاعي، على غرار ما فعل مالك وغيره.

---

(١) بغية الملتمس ص: ٣٢٣ رقم الترجمة: ٨٥٣.

(٢) تاريخ ابن الفرضي ص: ٢٠٣/١ رقم الترجمة: ٦١٠.

(٣) كشف الظنون: ١٦٨٢/٢.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ص: ٢٩٤/٢ (طبعة مكتبة المعارف ـ الرياض: ١٤٠٣هـ /١٩٨٣).

وعليه فإن دخول مذهب الإمام الأوزاعي ساهم بقسط معتبر في زرع البذور الأولى لمدرسة الحديث بالأندلس.

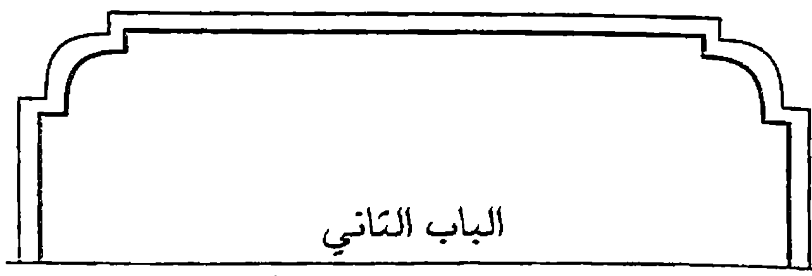
- وأما مذهب مالك بن أنس - رحمه الله - فهو الذي ساد بلاد الأندلس بعد انحصار مذهب الإمام الأوزاعي وزواله منها، وقد كان لوصول مذهب الإمام مالك إلى الأندلس دور متميّز في إنعاش حركة الحديث بها، حيث عكف علماؤها على رواية الموطأ ودراسته وشرحه ونشره بين الناس.

وأول من أدخل موطأ مالك، مكمّلاً إلى الأندلس هو زياد بن عبدالرحمٰن المعروف بزياد شبطون. ثم يحيى بن يحيى الليثي اللذان يرجع إليهما الفضل في نقل حديث الإمام مالك إلى الأندلس.

وقد ذكرت في التمهيد حول هذا الأمر ما يغني عن إعادته هاهنا.

بعد هذا العرض الموجز، يتضح لنا أهمية الدور الذي لعبته المذاهب الفقهية في نقل الحديث الشريف إلى الأندلس، ومدى ما أسهمت به في ازدهار حركة الحديث بها.





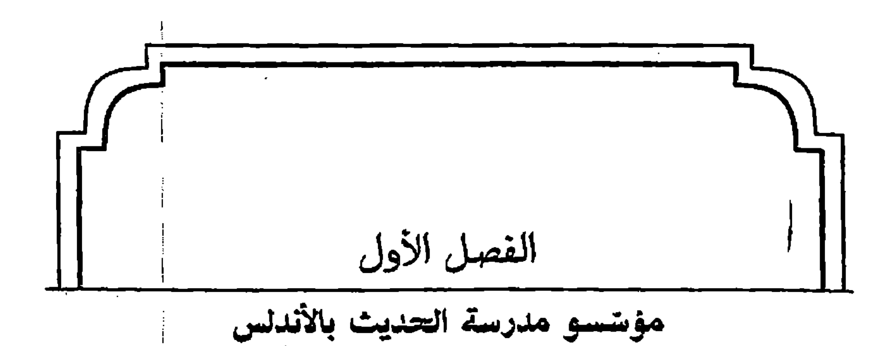
الباب الثاني

تأسيس مدرسة الحديث بالأندلس

الفصل الأول: مؤسّسو مدرسة الحديث بالأندلس.

الفصل الثاني: الكتب الحديثية التي دخلت الأندلس.

الفصل الثالث: عناية الأندلسيين بالكتب ونسخها ونشأة المكتبات.

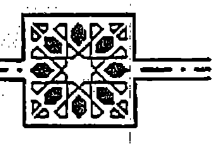


الفصل الأول

مؤسسو مدرسة الحديث بالأندلس

المبحث الأول: محمد بن وضّاح القرطبي.

المبحث الثاني: بقي بن مخلد.



مؤسسو مدرسة الحديث بالأندلس

مدخل:

إن النهضة التي شهدتها مدرسة الحديث في الأندلس خلال القرن الثالث الهجري، على يد الشيخين محمد بن وضّاح وبقي بن مخلد القرطبيين، رافقتها جملة عوامل ساهمت في انبعاثها وصلابة عودها: نذكر منها على الخصوص ما يلي:

١ ـ الاستقرار السياسي الذي شهدته الأندلس بالقضاء على الثورات الداخلية التي كانت آخرها ثورة أهل الربض[١]، في عهد الأمير الحكم بن هشام الربضي المتوفى سنة ٢٠٦هـ[٢].

فشهدت البلاد نتائج التحول الحضاري الذي انطلق مع بداية الإمارة الأموية، ونعمت بقسط كبير من الأمن والازدهار، وقيام حركة عمرانية راقية، رافقها نشاط فكري حثيث.

٢ ـ عناية أمراء بني أمية الذين حكموا الأندلس في تلك الحقبة، بالعلوم وإكرام أهلها.

---

(١) كانت سنة (٢٠٢هـ) انظر تاريخ العرب والإسلام لسهيل زكار ـ ص: ٤٦٦ دار الفكر ١٩٨٢.

(٢) بغية الملتمس ص: ١٦.

فهذا الأمير عبدالرحمٰن بن الحكم[1]، كان على حظ وافر من العلم. فقد عني بجمع الكتب القديمة، وترجمة بعض الكتب من الهندية إلى العربية، وعرّف أهل الأندلس بها ونظر هو فيها. وكان من أهل التلاوة للقرآن والاستظهار للحديث[2]، عالماً بعلوم الشريعة والفلسفة[3]، يداخل كل ذي علم في فنّه.

وكان مكرماً لأصناف العلماء محسناً إليهم، يخلو بكبير الفقهاء يحيى بن يحيى الليثي كثيراً ويشاوره[4].

ـ كما كان الأمير محمد بن عبدالرحمٰن بن الحكم[5]، محباً للعلم، مشغوفاً بالبيان مؤثر لأهل الأدب[6]، والحديث، عارفاً حسن السيرة.

ولما دخل الأندلس أبو عبدالرحمٰن بقي بن مخلد بكتاب مصنّف أبي بكر بن أبي شيبة[7]، وقرئ عليه، أنكر جماعة من أهل الرأي ما فيه من الخلاف واستشنعوه وبسطوا العامة عليه ومنعوه من قراءته إلى أن اتصل ذلك بالأمير محمد فاستحضره وإياهم واستحضر الكتاب كله، وجعل يتصفّحه جزءاً جزءاً إلى أن أتى عن آخره ـ وقد ظنوا أنه يوافقهم في الإنكار عليه ـ

---

(١) هو عبدالرحمٰن بن الحكم بن هشام بن عبدالرحمٰن الداخل، يكنى: أبا المطرف ولي سنة ٢٠٦هـ وله ثلاثون سنة واتصلت ولايته إلى أن مات سنة ٢٣٨هـ (بغية الملتمس ص: ١٦).

(٢) المغرب في حلي المغرب لابن سعيد. تحقيق: د. شوقي ضيف ٤٥/١. (دار المعارف ـ مصر ـ ١٩٥٣).

(٣) نفح الطيب ٣٤٧/١.

(٤) المغرب في حلي المغرب ص: ٤٦/١.

(٥) هو الأمير محمد بن عبدالرحمٰن يكنى: أبا عبدالله، ولي سنة ٢٣٨هـ واتصلت ولايته إلى أن مات سنة ثلاث وسبعين ومائتين (بغية الملتمس ص: ١٦).

(٦) أخبار مجموعة ص: ١٤٥ ـ (مدريد ١٨٦٧).

(٧) أبو بكر بن أبي شيبة: عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي الكوفي الحافظ روى عنه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه وغيرهم، مات سنة ٢٣٥هـ (طبقات الحفاظ للسيوطي ص: ١٩٢ رقم: ٤١٩ ـ دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٣)، التقريب ص: ٣٢٠ رقم: ٣٥٧٥.

ثم قال لخازن الكتب: هذا كتاب لا تستغني خزانتنا عنه فانظر في نسخه لنا، ثم قال لبقي بن مخلد: انشر علمك وارو ما عندك من الحديث، واجلس للناس حتى ينتفعوا بك، ونهاهم أن يتعرضوا له[1].

كما وقف الأمير محمد إلي جانب محمد بن عبدالسلام بن ثعلبة الخشني الذي أوذي هو الآخر مع بقي بن مخلد[2].

٣ ـ إضافة إلى ما سبق، فقد عرفت الأندلس في بداية القرن الثالث طائفة من المحدّثين الذين كان لحلقاتهم العلمية ودروسهم أثر بالغ في ترعرع حركة الحديث وازدهارها خاصة في المدن الآتية:

ـ قرطبة: التي ظهر فيها كثير من المحدّثين نذكر منهم على سبيل المثال:

١ ـ عبدالملك بن حبيب بن سليمان بن هارون، كثير الحديث والمشايخ، كان الواحد لا يصل إليه في حلقة الدرس إلا بجهد من كثرة الحضور[3]، له مؤلفات منها: كتاب شرحَ الحديث وهو عشرة أجزاء: الأول منها شرح الموطأ، والثاني شرح جامع الموطأ، والثالث ابتدأ فيه شرح حديث النبي ﷺ، ثم شرح أحاديث الصحابة والتابعين. وختم كتب الشرح وهو العاشر منها بكتاب سماه: «طبقات العلماء»[4].

وله كتاب الفرائض[5]، وكتاب مكارم الأخلاق[6]، وغيرها. توفي عبدالملك بن حبيب ـ رحمه الله ـ سنة ٢٣٨هـ.

---

(١) بغية الملتمس ص: ١٦ ـ ١٧.
(٢) أخبار الفقهاء والمحدّثين لمحمد بن حارث الخشني ص: ١٣٤ (طبع بالمجلس الأعلى للأبحاث العلمية. مدريد ١٩٩٢. تحقيق ودراسة ماريا لويسا آبيلا ـ ولويس مولينا).
(٣) أخبار الفقهاء والمحدّثين ص: ٢٤٦.
(٤) فهرسة ابن خير الإشبيلي ص: ٢٠٢.
(٥) نفس المصدر السابق ص: ٢٦٥.
(٦) نفس المصدر السابق ص: ٢٩٠.

٢ ـ محمد بن عبدالسلام الخشني: من أهل قرطبة، كانت له رحلة إلى العراق وإلى غيرها من البلاد، أقام فيها مدة طويلة، لقي شيوخ الحديث وسمع الدواوين وعني باللغة، وأدخل الأندلس علماً جماً. سمع منه خلق كثير من أهل قرطبة وغيرهم، وكانت الرواية واللغة أغلب عليه[١].

له كتاب غريب الحديث، نيّف على عشرين جزءاً. شرح حديث النبي ﷺ في أحد عشر جزءاً، وحديث الصحابة في ستة أجزاء، والتابعين في خمسة أجزاء[٢].

توفي محمد بن عبدالسلام الخشني ـ رحمه الله ـ سنة ٢٨٦هـ.

ـ سرقسطة: التي عرفت هي الأخرى طائفة من المحدّثين نذكر منهم:

١ ـ كلثوم بن أبيض المرادي أبو عون: محدّث، كانت له رحلة وعناية. توفي سنة ٢٥٣هـ[٣].

٢ ـ يحيى بن خصيب، يكنى: أبا بكر، لم تكن له رحلة، وكان محدّث من المشاهير في العلم والفضل والصلاح والدين، وكانت له عناية وسماع وجمع وحفظ، توفي سنة ٢٨٦هـ[٤].

ـ طليطلة: التي عرفت هي بدورها نخبة من المحدّثين نذكر منهم:

١ ـ يحيى بن حجاج محدّث أندلسي سمع من يحيى بن يحيى وعيسى بن دينار، وكانت له رحلة، وعاد وحدّث واستشهد سنة ٢٦٣هـ[٥].

٢ ـ يحيى بن القصير: محدّث، صاحب يحيى بن حجاج في أسمعته ونظيره في فضله وعلمه واجتهاده. استشهد سنة ٢٦٤هـ[٦].

---

(١) بغية الملتمس ص: ٩٢ رقم: ٢٠٢، وأخبار الفقهاء والمحدّثين ص: ١٣٢.
(٢) فهرسة ابن خير ص: ١٩٥.
(٣) أخبار الفقهاء والمحدّثين ص: ١٠٧ ـ وبغية الملتمس ص: ٤٣٧ رقم: ١٣١٤.
(٤) بغية الملتمس ص: ٤٨٦ رقم: ١٤٦٨ ـ وأخبار الفقهاء والمحدّثين ص: ٣٧٧.
(٥) تاريخ ابن الفرضي ص: ١٧٩/٢ رقم: ١٥٦٠. البغية ص: ٤٨٥ رقم: ١٤٦٥.
(٦) تاريخ ابن الفرضي ص: ١٧٩/٢ رقم: ١٥٦٢. أخبار الفقهاء والمحدّثين ص: ٣٧٦.

- إلبيرة: ظهر فيها محدّثون منهم على الخصوص:

١ - محمد بن عبدالله بن قنون: من أشهر محدّثي حاضرة إلبيرة سمع بالأندلس من غير ما رجل من علمائها. ثم رحل فروى عن أبي المصعب وعن سحنون بن سعيد، وتوفي - رحمه الله - سنة ٢٦٥هـ[١].

٢ - هرمة بن سمّاك من محدّثي أهل إلبيرة، كان من أهل العلم والورع والزهد وكان الأغلب عليه الرأي، مات - رحمه الله - سنة ٢٧٧هـ[٢].

هذه العوامل وغيرها، ساعدت إلى حدّ كبير في ازدهار حركة الحديث بالأندلس ونشر سنّة رسول الله ﷺ في تلك الربوع.

ورغم أن الحديث النبوي الشريف دخل الأندلس مع طلائع الفاتحين الأوائل، إلا أن علماء هذا البلد صرفوا جل اهتمامهم لدراسة موطأ الإمام مالك بن أنس - رحمه الله - الذي هو بحقّ من أهم كتب الحديث والفقه.

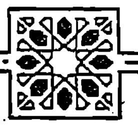
ومع إطلالة القرن الثالث الهجري، ودخول الكتب الحديثية المتنوعة، وظهور طائفة من العلماء المحدّثين أمثال بقي بن مخلد ومحمد بن وضّاح القرطبيين، عرفت حركة الحديث بالأندلس نقلة نوعية في شكلها ومضمونها. فقد تميّزت حلقات المحدّثين بنقد الأسانيد والكلام عن الرجال جرحاً وتعديلاً، وجمع الروايات ومقارنتها، وتمييز الصحيح من السقيم من حديث رسول الله ﷺ. فكانت تلك الجهود بمثابة اللبنات الأولى لمدرسة الحديث بالأندلس.

وحتى تتضح الصورة أكثر، نتعرّف فيما يلي على روّاد هذه المدرسة ومؤسسيها الأوائل، وما أسهموا به في خدمة الحديث النبوي الشريف وعلومه في تلك الديار.

---

(١) أخبار الفقهاء والمحدّثين ص: ١٢٢. بغية الملتمس ص: ٧٧ رقم: ١٥٦.

(٢) بغية الملتمس ص: ٤٧٢ رقم: ١٤٣٣. تاريخ ابن الفرضي ١٧٣/٢ رقم: ١٥٤٨، وأخبار الفقهاء ص: ٣٤٢.



المبحث الأول: محمد بن وضّاح القرطبي

اسمه: هو أبو عبدالله محمد بن وضّاح بن بزيغ مولى عبدالرحمٰن بن معاوية بن هشام بن عبدالملك بن مروان[1]. ولم أعثر على من رفع نسبه أعلى من بزيغ، أو عرّف بأبيه «وضّاح». أما جده، فقد قال عنه محمد بن حارث الخشني: قال بعض أهل العلم: «قرأت كتاب عتقه ـ وكان من جملة كتبه ـ فما رأيت كتاباً أشد اختصاراً ولا أكثر إتقاناً منه، نسخته: بسم الله الرحمٰن الرحيم كتاب من عبدالرحمٰن بن معاوية لبزيغ مولاه أعتقته لله عزّ وجلّ فليس لأحد عليه سبيل، غير أن ولاءه لي ولعقبي»[2].

مولده:

تكاد تجمع كتب التراجم[3]، على أن مولد محمد بن وضّاح، كان سنة ١٩٩هـ أو سنة ٢٠٠هـ، إلا ما نقله الحافظ ابن حجر في لسان الميزان[4]، عن ابن الفرضي، أن مولده كان سنة ١٩١هـ، والصحيح ما ذكرناه أولاً لاتفاق المؤرخين على ذلك. وهو ما أثبته ابن الفرضي في تاريخه.

---

(١) جذوة المقتبس للحميدي ص: ٩٣ رقم: ١٥٢. بغية الملتمس ص: ١٢٣ رقم: ١٩١.

(٢) أخبار الفقهاء والمحدّثين ص: ١٢٢ رقم: ١٣٧.

(٣) تاريخ ابن الفرضي ٧٥/٢ رقم: ١٣٠٦، أخبار الفقهاء والمحدّثين ص: ١٣٢. الديباج المذهب ص: ٢٣٩ ـ ٢٤١.

(٤) لسان الميزان لابن حجر ص: ٤١٧/٥.

نشأته:

نشأ محمد بن وضّاح في أسرة فقيرة لم تُعرف في مجال العلم والثقافة. اهتمّ - رحمه الله - في صباه بحفظ القرآن الكريم كعادة أهل الأندلس، ثم أخذ العلم عن المبرّزين من علماء قرطبة وغيرها نذكر منهم على الخصوص:

١ - محمد بن عيسى بن عبدالواحد بن نجيح المعافري المعروف بالأعشى المتوفى سنة ٢٢٢هـ(١).

٢ - محمد بن خالد بن مرتنيل المعروف بالأشج، المتوفى سنة ٢٢٤هـ(٢).

٣ - عبدالملك بن الحسن (زونان) بن زريق بن عبيدالله، المتوفى سنة ٢٣٢هـ(٣).

٤ - يحيى بن يحيى الليثي (أبو محمد)، المتوفى سنة ٢٣٤هـ(٤).

٥ - سعيد بن حسان يكنى: أبا عثمان، توفي سنة ٢٣٦هـ(٥).

٦ - عبدالملك بن حبيب بن ربيع السلمي، المتوفى سنة ٢٣٨هـ(٦).

٧ - عبدالأعلى بن وهب، المتوفى سنة ٢٦١هـ(٧).

---

(١) بغية الملتمس: ص: ٩٨ رقم: ٢١٢، وأخبار الفقهاء والمحدّثين ص: ١١٣.

(٢) تاريخ ابن الفرضي ص: ٧/٢ رقم: ١١٠١، وبغية الملتمس ص: ٦٢ رقم: ١٠١، والديباج المذهب ص: ٣٢١.

(٣) أخبار الفقهاء والمحدّثين ص: ٢٤٤، وبغية الملتمس ص: ٣٦٤ رقم: ١٠٦٢.

(٤) بغية الملتمس ص: ٤٩٥ رقم: ١٤٩٧ - تاريخ ابن الفرضي ص: ١٧٦/٢ رقم: ١٥٥٤.

(٥) انظر أخبار الفقهاء والمحدّثين ص: ١٢٢، ووبغية الملتمس ص: ٢٩٤ رقم: ٧٩٦.

(٦) انظر تاريخ ابن الفرضي ص: ١٧/٢ رقم: ١١٣٦.

(٧) انظر بغية الملتمس ص: ٣٧٩ رقم: ١١٠٦.

٨ ـ أبان بن عيسى بن دينار (أبو القاسم)، المتوفى سنة ٢٦٢هـ[1].

٩ ـ داود بن جعفر بن أبي صغير[2].

١٠ ـ عباس المعلم[3].

١١ ـ عبدالله بن محمد بن زرقون[4]، وغيرهم.

رحلاته:

إضافة إلى رحلاته الداخلية وتنقّله بين مدن الأندلس، رحل ابن وضّاح إلى المشرق رحلتين.

١ ـ رحلته الأولى:

رحل ابن وضّاح إلى المشرق قبل سنة ٢٢٠هـ[5]، وقال ابن الفرضي وابن فرحون أن رحلته الأولى كانت سنة ١١٨هـ، ولم يتجاوز عمره تسع عشرة سنة[6]. ولم يكن قصده في هذه الرحلة طلب الحديث وروايته، بل كان شأنه حينئذٍ العبادة والزهد، وكان جلّ أخذه للرقائق، التقى خلالها بعدد من الشيوخ لم يتجاوز اثني عشر، ذكر منهم ابن حارث الخشني أربعة هم:

١ ـ آدم بن أبي إياس العسقلاني.

٢ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام.

٣ ـ أحمد بن محمد بن حنبل.

---

(١) المصدر السابق ص: ٢٢٣ رقم: ٥٦٧.

(٢) المصدر السابق ص: ٢٧٨ رقم: ٧٣٥.

(٣) تاريخ ابن الفرضي ص: ٣٤٠/١ رقم: ٨٧٩.

(٤) بغية الملتمس ص: ٣١٦ رقم: ٨٧١ وتاريخ ابن الفرضي ص: ٢٥٢/١ رقم: ٦٣٩.

(٥) أخبار الفقهاء والمحدّثين ص: ١٢٢ رقم: ١٣٧.

(٦) الديباج المذهب لابن فرحون ص: ٢٤٠.

٤ ـ أصبغ بن الفرج.

وزاد القاضي عياض وابن فرحون سبعة هم:

٥ ـ سعيد بن منصور.

٦ ـ يحيى بن معين.

٧ ـ علي بن المديني.

٨ ـ عبدالله بن ذكوان.

٩ ـ زهير بن حرب (أبو خيثمة).

١٠ ـ محمد بن مصفى الحمصي.

١١ ـ عبدالله بن صالح المصري (كاتب الليث).

٢ ـ رحلته الثانية:

ذكر ابن حارث الخشني أن رحلة ابن وضّاح الثانية كانت بعد الثلاثين ومائتين، لقي فيها الرجال وكتب عنهم[١]، وقد بلغ عدد شيوخه في هذه الرحلة مائة وخمسة وستون شيخاً، كما أفاد بذلك ابن فرحون[٢].

وقال ابن الفرضي أن عدّة شيوخه بلغت خمسة وسبعون ومائة[٣]. وقد أثبت الدكتور نوري معمر في رسالته حول ابن وضّاح، الرأي الأول[٤].

وقد شارك محمد بن وضّاح أئمة عصره في كثير من شيوخهم نذكر منهم النماذج الآتية على سبيل المثال:

---

(١) أخبار الفقهاء والمحدّثين ص: ١٢٢.

(٢) الديباج المذهب ص: ٢٤٠.

(٣) تاريخ ابن الفرضي ص: ١٧/٢ رقم: ١١٣٦.

(٤) محمد بن وضّاح القرطبي للدكتور نوري معمر ص: ٦٧ (مكتبة المعارف الرباط ١٤٠٣/ ١٩٨٣).

١ ـ شيوخ ابن وضّاح مع بقي بن مخلد:

ـ محمد بن عيسى بن عبدالواحد (الأعشى) القرطبي (توفي سنة ٢٢١هـ)[١].

ـ عبدالملك بن حبيب السلمي أبو مروان الألبيري (توفي سنة ٢٣٨هـ)[٢].

ـ عبدالسلام بن سعيد (سحنون) أبو سعيد القيرواني (توفي سنة ٢٤٠هـ)[٣].

٢ ـ شيوخ ابن وضّاح مع الإمام محمد بن إسماعيل البخاري:

شارك محمد بن وضّاح القرطبي أمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري في عدد كبير من الشيوخ نذكر منهم على سبيل المثال:

ـ يحيى بن معين أبو زكريا البغدادي، المتوفى سنة ٢٣٣هـ[٤].

ـ علي بن عبدالله بن نجيح (المديني)، المتوفى سنة ٢٣٤هـ[٥].

ـ عبدالله بن محمد (أبو بكر بن أبي شيبة) الكوفي، المتوفى سنة ٢٣٥هـ[٦].

---

(١) أخبار الفقهاء والمحدّثين ص: ١٢٦.

(٢) المرجع السابق ص: ١٢٦.

(٣) المرجع السابق ص: ١٢٦.

(٤) روى عنه البخاري في مناقب الحسن بن علي (رجال صحيح البخاري للكلاباذي ٧٩٩/٢ رقم: ١٣٤٠) (دار المعرفة بيروت ط١ ـ ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م).
وذكره محمد بن حارث الخشني في شيوخ ابن وضّاح (أخبار الفقهاء والمحدّثين ص: ١٢٢).

(٥) روى عنه البخاري في كتاب العلم وغير ما موضع (رجال صحيح البخاري ٥٣١/٢ رقم: ٨٢٦) وذكره الخشني في شيوخ ابن وضّاح (المصدر السابق ص: ١٢٢).

(٦) روى عنه البخاري في الصوم والاعتكاف والمغازي وفي مواضع أخرى (رجال صحيح البخاري ص: ٤٢٧/١ رقم: ٦٢١، وروى عنه ابن وضّاح في كتاب البدع والنهي عنها ص: ٥٩).

٣ ـ شيوخ ابن وضّاح مع الإمام مسلم:

شارك ابن وضّاح أيضاً الإمام (أبو الحسين) مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد القشيري النيسابوري في عدد من شيوخه نذكر منهم النماذج الآتية:

- سعيد بن منصور أبو عثمان البلخي، المتوفى سنة ٢٢٧هـ[(١)].

- زهير بن حرب أبو خيثمة النسائي، المتوفى سنة ٢٣٤هـ[(٢)].

- أحمد بن محمد بن حنبل، المتوفى سنة ٢٤١هـ[(٣)].

٤ ـ شيوخ ابن وضّاح مع أبي داود السجستاني:

شارك ابن وضّاح الإمام سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني (أبو داود)، المتوفى سنة ٢٧٥هـ، في بعض شيوخه نذكر منهم:

- عبدالله بن صالح (كاتب الليث) أبو صالح المصري، المتوفى سنة ٢٢٣هـ[(٤)].

---

(١) روى عنه مسلم في الإيمان والوضوء والصلاة وغيرها (رجال صحيح مسلم ص: ٢٤٩/١ رقم: ٥٣٦). وذكره الخشني في شيوخ ابن وضّاح (أخبار الفقهاء والمحدّثين ص: ١٢٣).

(٢) روى عنه مسلم في كتاب الوضوء والإيمان والصلاة وغيرها (رجال صحيح مسلم لابن منجويه ص: ٢٢٣/١ رقم: ٤٨٣ ـ دار المعرفة بيروت ط١ ـ ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م)، وذكره الخشني ضمن شيوخ ابن وضّاح (أخبار الفقهاء والمحدّثين ص: ١٢٦).

(٣) روى عنه مسلم في الصلاة والجهاد والأدب والحدود وغيرها (رجال صحيح مسلم ص: ٣٠/١ رقم: ١) وذكره الخشني في شيوخ ابن وضّاح (أخبار الفقهاء ص: ١٢٢).

(٤) روى عنه ابن وضّاح في البدع والنهي عنها ص: ٦٤.

روى عنه أبو داود (انظر ميزان الاعتدال ص: ٤٤٠/٢ رقم: ٤٣٨٣) وتهذيب الكمال للحافظ المزي ص: ٩٨/١٥ رقم: ٣٣٣٦ (مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م).

ـ نصر بن مهاجر المصيصي، المتوفى سنة ٢٣٠هـ[١].

ـ عبدالرحمٰن بن إبراهيم (دحيم) أبو سعيد الدمشقي، المتوفى سنة ٢٤٥هـ[٢].

٥ ـ شيوخ ابن وضّاح والإمام النسائي:

يشترك محمد بن وضّاح مع الحافظ الإمام أحمد بن شعيب النسائي في كثير من الشيوخ نذكر منهم:

ـ حارث بن مسكين المصري، المتوفى سنة ٢٥٠هـ[٣].

ـ أحمد بن عمرو بن السرح أبو الطاهر المصري، المتوفى سنة ٢٥٠هـ[٤].

ـ أحمد بن سعيد بن أبي مريم أبو جعفر المصري، المتوفى سنة ٢٥٣هـ[٥].

---

(١) أخرج له ابن عبدالبر أحاديث من طريق محمد بن وضّاح (التمهيد ٣٢٩/١٨) وروى عنه أبو داود في سننه (انظر تهذيب الكمال ٣٦٧/٢٩ رقم: ٦٤١١ وتهذيب التهذيب لابن حجر ٤٣٣/١٠).

(٢) أخرج له ابن عبدالبر أحاديث من طريق محمد بن وضّاح (التمهيد ٢٧٥/١٨ ـ ٣١٠) وروى عنه أبو داود في سننه انظر: (تهذيب الكمال ٤٩٥/١٦ رقم: ٣٧٤٧).

(٣) روى عنه ابن وضّاح في البدع والنهي عنها ص: ٤٣.
وروى عنه النسائي في سننه في كتاب الطهارة والمياه والحيض وغيرها، انظر فهارس سنن النسائي لعبدالفتاح أبو غدة ص: ٢٣١/٩ دار البشائر الإسلامية بيروت ط ١ ـ ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

(٤) روى عنه ابن وضّاح في البدع والنهي عنها ص: ٩٤ وروى عنه النسائي في سننه في كتاب الصلاة والأذان والجنائز وغيرها نفس المصدر السابق ص: ٢٢٧/٩.

(٥) روى عنه ابن وضّاح في البدع والنهي عنها ص: ١ وغيرها وروى عنه النسائي في سننه في كتاب الصيام والنكاح (المصدر السابق ٢٢٦/٩).

٦ ـ شيوخ ابن وضّاح والإمام الترمذي:

اشترك محمد بن وضّاح القرطبي مع الإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، المتوفى سنة ٢٧٩ هـ، في كثير من شيوخه نذكر منهم:

- يحيى بن معين أبو زكريا البغدادي، المتوفى سنة ٢٣٣هـ[(١)].

- محمد بن عبدالله بن نمير أبو عبدالرحمٰن الكوفي، المتوفى سنة ٢٣٤هـ[(٢)].

- محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، المتوفى سنة ٢٤٣هـ[(٣)].

٧ ـ شيوخ ابن وضّاح والإمام ابن ماجه:

اشترك الإمام محمد بن وضّاح القرطبي مع الإمام محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، المتوفى سنة ٢٧٣هـ في عدة شيوخ نذكر منهم:

- حرملة بن يحيى التجيبي أبو حفص المصري، المتوفى سنة ٢٤٣هـ[(٤)].

- محمد بن رمح أبو عبدالله المصري، المتوفى سنة ٢٤٢هـ أو ٢٤٣ وقيل: ٢٤٨هـ[(٥)].

---

(١) أخرج له ابن عبدالبر من طريق محمد بن وضّاح (التمهيد ٢٧٧/١٨) وروى عنه الترمذي في سننه (انظر مقدمة تحفة الأحوذي للمباركفوري ١٢٩/٢ دار الفكر ١٩٧٩م/١٣٩٩هـ).

(٢) روى عنه محمد بن وضّاح في البدع والنهي عنها ص: ٨٢ وأخرج له ابن عبدالبر من طريق ابن وضّاح في (التمهيد ١٦٧/١٩ ـ ١٨١ وغيرها) وروى منه الترمذي (انظر المصدر السابق ص: ١١٠/٢).

(٣) روى عنه ابن وضّاح في البدع والنهي عنها ص: ٢٩ وغيرها وروى عنه الترمذي في جامعه انظر المصدر السابق ص: ١١٤/٢.

(٤) روى عنه محمد بن وضّاح (التمهيد ١١١/١٨) وروى عنه ابن ماجه انظر (تهذيب الكمال ٥٤٨/٥).

(٥) روى عنه ابن وضّاح (التمهيد ١٥٩/١٩) وروى عنه ابن ماجه (تهذيب الكمال ص: ٢٠٣/٢٥ رقم: ٥٢١٥).

ـ هارون بن سعيد أبو جعفر الإيلي، المتوفى سنة ٢٥٣هـ[1].

هذه باختصار نماذج من شيوخ الإمام محمد بن وضّاح القرطبي الذين شاركه في الأخذ عنهم جهابذة المحدّثين من أقرانه.

مؤلفات الإمام محمد بن وضّاح القرطبي:

إن المكانة المرموقة التي احتلها ابن وضّاح بين علماء عصره توحي بغزارة ما يمكن أن يخلّفه هذا العالم من المؤلفات، غير أني وقفت بعد البحث على شحّ ملحوظ في هذا الجانب ويعود ذلك في نظري إلى عدة عوامل منها:

١ ـ أن ابن وضّاح قد أعطى جل وقته للتدريس والرواية.

٢ ـ وقد يكون لضعف ابن وضّاح في اللغة العربية[2]، أثر في عزوفه عن كتابة المؤلفات الكبيرة.

ومع ذلك فقد ترك ـ رحمه الله ـ بعض المؤلفات الصغيرة الحجم الكبيرة الفائدة نعرّف بها فيما يلي:

اسم الكتاب	موضوع الكتاب	ملاحظات
العبّاد والعوابد.	في الزهد والرقائق.	ذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسته ص: ٢٧٤ ومعجم المؤلفين ٩٤/١٢ والأعلام للزركلي ٣٨/٧ وترتيب المدارك لعياض ٤٤٠/٤.

(١) روى عنه ابن وضّاح في البدع والنهي عنها ص: ٤٦ وروى عنه ابن ماجه في سننه (انظر تهذيب الكمال ص: ٩٠/٣٠ رقم: ٦٥١٥).

(٢) انظر الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ـ لابن فرحون المالكي ص: ١٧٩ ـ ١٨١ (دار التراث العربي ـ مصر ـ ١٩٧٢).

اسم الكتاب	موضوع الكتاب	ملاحظات
القطمان.	في الحديث.	ورد ذكره في فهرسة ابن خير ص: ١٥٠ معجم المؤلفين ٩٤/١٢ الأعلام ٣٥٨/٧.
مكنون السرّ ومستخرج العلم.	في فروع الفقه المالكي.	ورد ذكره في فهرسة ابن خير ص: ٢٥٥ ومعجم المؤلفين ص: ٩٤/١٢ والأعلام ٣٥٨/٧.
البدع والنهي عنها.	جمع فيه الأحاديث الخاصة بالنهي عن البدع والتحذير منها .	طبع بدار الرائد العربي - بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
النظر إلى الله تعالى.	جمع فيه ما جاء من الحديث في النظر إلى الله تعالى.	قال خير الدين الزركلي في معرض تعليقه عليه: [علّق السيد حسن حسني عبدالوهاب الصمادي التونسي على المخطوطة المحفوظة في خزانته من كتاب «النظر إلى الله تعالى» بكلمة عن ابن وضّاح جاء فيها أن عدد شيوخه الذين سمع منهم ١٧٥ وأنه زوى القراءات عن عبدالله بن القاسم عن ورش؛ ثم قال: وبابن وضّاح وبقي بن مخلد صارت الأندلس دار حديث] انظر الأعلام للزركلي ٣٥٨/٧.
كتاب الصلاة في النعلين .	من كتب الأجزاء كما يظهر من عنوانه.	ذكرهُ القاضي عياض في ترتيب المدارك ٤٤٠/٤.
كتاب رسالة السنّة.		ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك ٤٤٠/٤.

هذه باختصار مؤلّفات ابن وضّاح التي ذكرتها كتب التراجم، المطبوع منها والمخطوط وما هو في حكم المفقود.

ولئن لم يول ابن وضّاح كبير أهمية لموضوع التأليف، فإن هذا العالم الجليل قد أدخل إلى الأندلس جملة وافرة من المرويات نعرّف بها فيما يلي:

مرويات ابن وضّاح مقتبسة من فهرسة ابن خير الإشبيلي:

١ ـ المصنّفات المتضمنة للسنن مع فقه الصحابة والتابعين:

أ ـ مصنف وكيع بن الجراح[١]، رواه ابن وضّاح عن موسى بن معاوية عن وكيع وعن محمد بن سليمان الأنباري عن وكيع.

ب ـ جامع سفيان الثوري الكبير في الفقه والاختلاف[٢]:

رواه ابن وضّاح عن محمد بن عمر الغزي عن مصعب بن ماهان الخراساني عن سفيان الثوري.

٢ ـ المسانيد المخرّجة على أسماء الصحابة:

أ ـ مسند أبي بكر بن أبي شيبة رواه ابن وضّاح عن مؤلفه[٣].

٣ ـ كتب علل الحديث والتواريخ:

أ ـ جزء فيه تسمية رجال عبدالله بن وهب[٤].

٤ ـ كتب السير والأنساب:

أ ـ كتاب سير الوليد بن مسلم عن الأوزاعي[٥]، حدّث به عن

---

(١) فهرسة ابن خير ص: ١٢٦ ـ ١٢٧.
(٢) نفس المصدر ص: ١٣٧.
(٣) نفس المصدر ص: ١٣٧ ـ ١٣٨.
(٤) نفس المصدر ص: ٢٢٣.
(٥) نفس المصدر ص: ٢٣٧.

محمد بن عمر الغزي عن الوليد بن محمد بن مسلم قال سألت أبا عمرو الأوزاعي ـ رحمه الله ـ.

ب ـ كتاب فضل الجهاد تأليف عبدالله بن المبارك[1] ـ رحمه الله ـ حدّث به ابن وضّاح عن عبدالملك بن حبيب البزّار المصيصي قال: نا عبدالله بن المبارك.

٥ ـ كتب الفقه على مذهب الإمام مالك ـ رحمه الله ـ:

أ ـ المدونة[2]: رواها ابن وضّاح عن مؤلفها سحنون.

٦ ـ كتب عبارة الرؤيا:

أ ـ كتاب العبارة لنعيم[3] بن حمّاد ـ رحمه الله ـ حدّث به ابن وضّاح عن حرملة بن يحيى عن نعيم بن حمّاد.

٧ ـ ومن كتب الزهد والرقائق وما يتصل بها:

أ ـ كتاب آداب سفيان الثوري[4]، حدّث به ابن وضّاح عن عبدالله بن محمد بن زرقون عن محمد بن تميم الأزدي عن محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان الثوري.

ب ـ رسالة أسد بن موسى إلى أسد بن الفرات[5]، حدّث بها ابن وضّاح عن غير واحد عن أسد بن موسى.

هذه باختصار نماذج من مرويات ابن وضّاح التي أدخلها الأندلس، ولا يخفى مدى ما أسهمت به هذه المرويات في ازدهار حركة الحديث بالأندلس خلال القرن الثالث الهجري. وإضافة إلى مذ ذكرنا فقد كان ابن

---

(١) نفس المصدر ص: ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(٢) فهرسة ابن خير ص: ٢٤٠.

(٣) المصدر السابق ص: ٢٦٧.

(٤) المصدر السابق ص: ٢٧٥.

(٥) المصدر السابق ص: ٢٩٩.

وضّاح متمرّساً في علل الحديث ناقداً للرجال، يستشهد بآرائه من جاء بعده من علماء الجرح والتعديل كأبي الحجاج يوسف المزي في كتابه تهذيب الكمال، وابن حجر في تهذيب التهذيب والذهبي في تذكرة الحفاظ وغيرهم من أرباب هذا الفنّ. ولتوضيح ذلك نورد الأمثلة الآتية:

الرقم	اسم الراوي	قول ابن وضّاح فيه	المصدر
١	محمد بن مسعود بن يوسف أبو جعفر محدّث طرسوس.	قال عنه ابن وضّاح: ما رأيت أحداً أعلم بالحديث منه، وهو فاضل رفيع الشأن ليس بدون أحمد بن حنبل.	تذكرة الحفاظ للذهبي ص: ٥٢٣/٣. (ط٤ الهند ١٣٨٨/١٩٧٧) وتهذيب الكمال للمزي ص: ٣٩٥/٢٦ (مؤسسة الرسالة ط ١٩٩٢/١).
٢	حمزة بن سعيد أبو سعيد المروزي نزيل طرسوس.	روى عنه ابن وضّاح وذكر أنه كان حافظاً ضابطاً.	تهذيب التهذيب لابن حجر ص: ٣٠/٣ (ط ١ الهند ـ ١٣٢٥هـ).
٣	زهير بن حرب بن شدّاد الحرشي أبو خيثمة النسائي نزيل بغداد.	قال عنه ابن وضّاح: ثقة من الثقات لقيته ببغداد.	تهذيب التهذيب (ص: ٣٤٢/٣ ـ ٣٤٤).
٤	أحمد بن محمد بن موسى المروزي أبو العباس السمسار المعروف بمردويه.	قال عنه ابن وضّاح: ثقة ثبت.	تهذيب التهذيب (ص: ٧٧/١).
٥	صدقة بن سعيد الحنفي الكوفي.	ضعفه ابن وضّاح.	تهذيب التهذيب (ص: ٤١٥/٤).
٦	مخلد بن خفاف بن إيماء ابن رخصة الغفاري.	قال ابن وضّاح: مخلد مدني ثقة.	تهذيب التهذيب (ص: ٧٤/١٠ ـ ٧٥).

ثناء العلماء عليه:

يكفي ابن وضّاح شرفاً ورفعة أن الأندلس صارت به وببقي بن مخلد دار حديث. وقد أثنى على ابن وضّاح كل من عرفه من معاصريه ومن بعدهم، من ذلك:

- قال ابن الفرضي كان محمد بن وضّاح عالماً بالحديث بصيراً بطرقه متكلّماً في علله، كثير الحكاية عن العبّاد، ورعاً، زاهداً، فقيراً، متعفّفاً، صابراً على الإسماع محتسباً في نشر علمه سمع منه الناس كثيراً، ونفع الله به أهل الأندلس[1].

- قال محمد بن حارث الخشني[2]، قال لي أحمد بن عبّادة: ما كنت أشبّه ابن وضّاح مع الناس في اختلاف هممهم إلا بالطبيب الرفيق الذي يقابل كل داء بما يصلحه من الدواء، كان يأتيه أهل الرأي فيفيدهم من باب الرأي ويأتيه أهل الحديث فيفيدهم في باب الحديث.

- وكان محمد بن أحمد بن عبدالملك المعروف بابن الزرّاد يفضل ابن وضّاح على جميع من رأى بالأندلس وبالمشرق من الرجال[3].

- وكان أحمد بن خالد بن يزيد (يعرف بابن الجبّاب، المتوفى سنة ٣٢٢هـ)[4] - وهو من تلاميذ ابن وضّاح - لا يقدّم على ابن وضّاح أحداً ممن أدرك بالأندلس وكان يعظّمه جدّاً، ويصف فضله وعقله وورعه[5].

- وقال عنه الإمام الذهبي: «الإمام الحافظ محدّث الأندلس مع

---

(١) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ص: ١٦/٢ (الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦).

(٢) أخبار الفقهاء والمحدّثين لابن حارث الخشني ص: ١٢٦.

(٣) أخبار الفقهاء والمحدّثين لابن حارث الخشني ص: ١٢٦.

(٤) تاريخ ابن الفرضي ٣١/١.

(٥) نفس المصدر السابق ص: ١٦/١.

بقي بن مخلد»[1]، وقال الحميدي عنه أنه: «من الروّاة المكثرين والأئمة المشهورين»[2].

ويكفي ابن وضّاح شرفاً وثناء أنه كوّن جيلاً من العلماء المحدّثين الذين حافظوا على ما تلقّوه منه فرووه ونشروه وامتلأت كتب المحدّثين من بعده بمروياته.

وفاته:

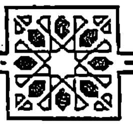
ذكر ابن الفرضي[3]، عن عثمان بن عبدالرحمٰن، وكان من أعلم الناس بابن وضّاح، أنه توفي: ليلة السبت لأربع بقين من المحرم سنة سبع وثمانين ومائتين ودفن في مقبرة أم سلمة.

وذكر الحميدي[4]، أنه مات في سنة ست وثمانين ومائتين واضطرب قول الذهبي في سنة وفاة ابن وضّاح فمرّة يقول: إنه توفي سنة سبع وثمانين ومائتين[5]. ومرّة قال: مات في حدود الثمانين ومائتين[6].

والراجح أن ابن وضّاح مات سنة سبع وثمانين ومائتين وهي رواية ابن الفرضي لورودها من طريق أحد المقرّبين لابن وضّاح وهو عثمان بن عبدالرحمٰن، والله أعلم.



(١) سير أعلام النبلاء ص: ٤٤٥/١٣ (مؤسسة الرسالة ط١ ـ ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م بيروت).
(٢) جذوة المقتبس للحميدي ص: ٩٣ رقم: ١٥٢ (الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦).
(٣) تاريخ ابن الفرضي ص: ١٧/٢.
(٤) جذوة المقتبس ص: ٩٤.
(٥) سير أعلام النبلاء ص: ٤٤٦/١٣.
(٦) ميزان الاعتدال ص: ٥٩/٤ رقم: ٨٢٩٠.



المبحث الثاني: بقي بن مخلد ـ رحمه الله ـ

لقد كان لجهود محمد بن وضّاح وبقي بن مخلد القرطبيين، دور بارز في نشر الحديث النبوي الشريف بالأندلس، وتأسيس مدرسة الحديث بها.

وبعد أن تعرّفنا في المبحث السابق على ابن وضّاح وجهوده الحديثية نلقي الضوء في هذا المبحث على عصريّه وبلديّه بقي بن مخلد وما أسهم به من جهود في هذا المضمار:

اسمه:

هو أبو عبدالرحمٰن بقي بن مخلد بن يزيد القرطبي[1].

مولده:

ذكر ابن الفرضي أن بقيا ولد في شهر رمضان سنة إحدى ومائتين[2]، وذهب محمد بن حارث الخشني إلى أن مولده كان سنة اثنتين ومائتين[3].

---

(١) ترجمته في: تاريخ ابن الفرضي: ٩١/١ رقم: ٢٨٣. وجذوة المقتبس للحميدي ص: ١٦٧ رقم: ٣٣١، وتهذيب تاريخ ابن عساكر ٢٨٠/٣ (دار المسيرة بيروت ط٢ ـ ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م) ونفح الطيب ص: ٥١٨/٢ وسير أعلام النبلاء ص: ٢٨٥/١٣ رقم: ١٣٧، وكشف الظنون: ٤٤٤ و ١٦٧٩. والأعلام للزركلي ص: ٩٣/٢، ومعجم المؤلفين لكحّالة ص: ٥٣/٣ ـ ٥٤.

(٢) تاريخ ابن الفرضي ص: ٩١/١ رقم: ٢٨٣.

(٣) أخبار الفقهاء والمحدّثين ص: ٤٩ رقم: ٥٨.

وقال الذهبي: ولد في حدود سنة مائتين أو قبلها بقليل[1].

رحلاته في طلب العلم وأبرز شيوخه:

أخذ بقي بن مخلد العلم في الأندلس عن يحيى بن يحيى الليثي (ت ٢٣٤هـ) تلميذ الإمام مالك بن أنس، وعن محمد بن عيسى بن عبدالواحد بن نجيح المغافري المعروف بالأعشى (ت: ٢٢٢هـ). ثم رحل إلى المشرق فلقي جماعة من أئمة المحدّثين، وكبار المسندين[2].

وكانت له رحلتان، أقام في إحداهما نحو العشرين عاماً، وفي الثانية نحو الأربعة عشر عاماً[3]، كان يطوف في الأمصار على أهل الحديث، فإذا أتى وقت الحج، أتى مكة فحجّ، هذا كان فعله كل عام في رحلتيه جميعاً.

فسمع بإفريقيا ومصر والشام والعراق والجزيرة وغيرها. ذكر ابن الفرضي عن عبدالله بن يونس راوية بقي بن مخلد: أن عدة الرجال الذين لقيهم بقي وسمع منهم: مائتا رجل وأربعة وثمانون رجلاً[4]، ذكر منهم محمد بن حارث الخشني خمسة عشر ومائتا رجل[5].

وفي ما يلي نذكر طائفة من شيوخه الذين شاركه في السماع منهم أئمة الحديث:

فقد سمع بالقيروان من سحنون بن سعيد شيخ الفقهاء بها[6]. وبعدن

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي ص: ٢٥٨/١٣ مؤسسة الرسالة ط١ ـ ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
(٢) تاريخ ابن الفرضي ص: ٩١/١.
(٣) معجم الأدباء لياقوت الحموي ص: ٨١/٤ (مكتبة عيسى البابي الحلبي مصر). نقلاً عن الحميدي، (وهذه الرواية غير موجودة في الجذوة). وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ص: ٣٨٩/١.
وذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٢٠١/٣ أن رحلته الأولى كانت ١٤ سنة ومكث في الثانية ٢٠ سنة.
(٤) تاريخ ابن الفرضي ص: ٩١/١.
(٥) أخبار الفقهاء والمحدّثين ص: ٤٩ ـ ٥١.
(٦) تاريخ ابن الفرضي ٩١/١.

من محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني شيخ الإمام مسلم والترمذي وابن ماجه[1]، وببغداد من الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ[2].

ـ وبالكوفة من محمد بن عبيد بن محمد المحاربي شيخ الأئمة (أبو داود والترمذي والنسائي)[3].

ـ وبالبصرة من محمد بن بكار الصيرفي شيخ الإمام مسلم وأبي داود[4].

ـ وبواسط من محمد بن إسماعيل بن البختري شيخ الترمذي وابن ماجه[5].

ـ وبدمشق من هشام بن عمّار شيخ أبي داود والنسائي وابن ماجه وأخرج له الإمام البخاري (تعليقاً)[6].

ـ وبعسقلان عن عبيد بن آدم شيخ البخاري والترمذي وابن ماجه[7].

وقد روى الشيخ بقي بن مخلد ـ رحمه الله ـ عن مائتي رجل وأربعة وثمانين رجل، ليس فيهم عشرة ضعفاء، وسائرهم أعلام مشاهير[8].

هذا وقد أخذ العلم عن بقي بن مخلد عدد كبير من المشارقة، والأندلسيين الذين واصلوا مسيرة نشر وخدمة حديث رسول الله ﷺ بالأندلس نذكر منهم على سبيل المثال:

ـ ابنه: أحمد بن بقي بن مخلد قاضي قرطبة (ت ٣٤٤)[9].

---

(١) تهذيب الكمال للمزي ص: ٦٣٩/٢٦ رقم: ٥٦٩١.
(٢) جذوة المقتبس ١٦٧ والصلة لابن بشكوال ص: ١١٦ رقم: ٢٨٠.
(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ص: ٧١/٢٦ رقم: ٥٤٤٦.
(٤) نفس المصدر السابق ص: ٥٢٩/٢٤ رقم: ٥٠٩١.
(٥) نفس المصدر السابق ص: ٤٨١/٢٤ رقم: ٥٠٦١.
(٦) نفس المصدر ص: ٢٤٢/٣٠ رقم: ٦٥٨٦.
(٧) نفس المصدر ص: ١٨٣/١٩ رقم: ٣٧٠١.
(٨) ابن بشكوال كتاب الصلة ص: ١١٦.
(٩) ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس ص: ٣٣/١ رقم: ١٠٣.

- عبدالله بن يونس المرادي وكان من المكثرين في الرواية عن بقي بن مخلد توفي بالأندلس سنة ٣٣٠هـ[١]. وآخرون.

آثاره العلمية:

كتب الشيخ بقي بن مخلد الأندلسي المصنّفات الكبار، والمنثور الكثير، وبالغ في الجمع والرواية، ورجع إلى الأندلس فملأها علماً جماً، وألّف كتباً حساناً تدلّ على احتفاله واستكثاره[٢]، وفي ما يلي نعرّف بما ذكرته كتب التاريخ من مؤلفاته:

١ ـ التفسير الكبير:

فمن مصنّفات أبي عبدالرحمٰن بقي بن مخلد، كتابه في تفسير القرآن، الذي قال فيه أبو محمد علي بن أحمد بن حزم: «هو الكتاب الذي أقطع قطعاً لا استثناء فيه أنه لم يؤلف في الإسلام مثله، ولا تفسير محمد بن جرير الطبري ولا غيره»[٣]، وهو في عداد الكتب المفقودة.

٢ ـ المسند الكبير:

قال ابن حزم: «رتّبه على أسماء الصحابة رضي الله عنهم، فروى فيه عن ألف وثلاث مائة صاحب، ونيّف، ثم رتّب حديث كل صاحب على أسماء الفقه وأبوب الأحكام، فهو مصنّف ومسند، وما أعلم هذه الرتبة لأحد قبله، مع ثقته، وضبطه، وإتقانه، واحتفاله فيه في الحديث، وجودة شيوخه، فإنه روى عن مائتي رجل وأربعة وثمانين رجلاً ليس فيهم عشرة ضعفاء، وسائرهم أعلام مشاهير»[٤].

---

(١) جذوة المقتبس للحميدي ص: ٢٤٨ رقم: ٥٧٢ (مكتب نشر الثقافة الإسلامية القاهرة).

(٢) المصدر السابق ص: ١٦٧.

(٣) جذوة المقتبس ص: ١٦٧. وكتاب الصلة لابن بشكوال ص: ١١٦.

(٤) جذوة المقتبس ص: ١٦٧.

وذكر أبو الفرج ابن الجوزي (المتوفى سنة ٥٩٧هـ)، أن بقي بن مخلد روى في مسنده عن ألف وستمائة صحابي بل يزيدون على هذا العدد[١].

والراجح أنه روى فيه عن ألف وثلاثمائة صحابي كما ذكر ابن حزم وإنما وقع التحريف في عبارة ابن الجوزي، الذي أورد قائمة ما لكل صاحب من الحديث في مسند بقي بن مخلد، في كتابه ـ تلقيح فهوم أهل الأثر ولم يبلغ فيها هذا العدد[٢].

وذكر ابن كثير أن ابن حزم الظاهري قد فضّل مسند بقي بن مخلد على مسند الإمام أحمد بن حنبل قال: «وعندي في ذلك نظر، والظاهر أن مسند أحمد أجْوَد منه وأجمع»[٣].

قال الدكتور أكرم ضياء العمري في رسالته حول مسند بقي بن مخلد «ولا أدري كيف حكم عليه الحافظ ابن كثير مع أنه لم يصرّح باطلاعه عليه»[٤].

وقال أبو الوليد ابن الفرضي: «ولبقي بن مخلد مسند النبي ﷺ ليس لأحد مثله».

ويعدّ مسند بقي بن مخلد في عداد ما ضاع من تراثنا المجيد، وقد ذكرته أغلب كتب التراجم والتواريخ ضمن الكتب المفقودة[٥]، وسأورد في آخر هذا المبحث نماذج لاقتباسات العلماء من مسند بقي بن مخلد.

---

(١) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي ص: ١٠٠/٥، (الطبعة الأولى ـ حيدر آباد الدكن ـ ١٣٥٧هـ).

(٢) تلقيح فهوم أهل الأثر لابن الجوزي ص: ١٨٤ (طبع في دهلي ـ الهند بدون تاريخ).

(٣) البداية والنهاية لابن كثير ص: ٥٦/١١ (المطبعة العربية لاهور باكستان ط ١ ـ ١٩٨٤).

(٤) بقي بن مخلد القرطبي ومقدمة مسنده للدكتور أكرم ضياء العمري ص: ٤٩ (ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).

(٥) بروكلمان ـ تاريخ الأدب العربي ص: ٢٠١/٣ (ط ٥ ـ دار المعارف) فؤاد سزكين ـ تاريخ التراث العربي ص: ٢٩٠/١ (الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧١).

٣ ـ كتاب في فتاوى الصحابة والتابعين ومن دونهم: قال أبو محمد علي بن أحمد بن حزم أن بقيا أربى فيه على «مصنّف» أبي بكر بن أبي شيبة، ومصنّف عبدالرزاق بن همّام ومصنّف سعيد بن منصور، وغيرها، وانتظم علماً عظيماً لم يقع في شيء من هذه[١].

٤ ـ كتاب «ذكر ما للصحابة من الحديث من العدد» ذكره الأستاذ فؤاد سزكين قال: ذكره ابن عبدالبر في الاستيعاب، أما أبو محمد عبدالله بن يونس بن محمد المرادي (المتوفى سنة ٣٣٠هـ، انظر الجذوة للحميدي ص: ٢٤٨) المذكور هناك فليس مؤلف الكتاب بل راويته[٢].

وذكر هذه القائمة ابن الجوزي في تلقيح فهوم أهل الأثر[٣]، كما نشرت قائمة بقي بن مخلد ضمن كتاب (جوامع السير) لابن حزم.

وتوجد منه نسخة مخطوطة قديمة من مخطوطات دار الكتب الظاهرية ضمن (مجموع ٣١ ـ ق ٢٣٩ ـ ٢٤٩) تقع في ١٢ ورقة ذات وجهين[٤]، وهي التي اعتمد عليها د ـ أكرم ضياء العمري في نشر قائمة بقي بن مخلد.

٥ ـ كتاب المنتقى من حديث بقي بن مخلد (وهنّاد والفارسي، والجوهري ومن آمالي السمرقندي): لم يأت ذكره في كتب التراجم القديمة، وقد ذكره الدكتور فؤاد سزكين وأشار إلى وجود وريقات منه في الظاهرية (مجموع ١٢٩ ـ الأوراق ٢٢٥ ـ ٢٣٦ ب) من القرن السابع الهجري[٥].

---

(١) جذوة المقتبس ص: ١٦٧ ـ ١٦٨ ـ وكتاب الصلة لابن بشكوال ص: ١١٧.

(٢) تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ص: ١/٢٩٠.

(٣) تلقيح فهوم أهل الأثر ص: ١٨٤.

(٤) انظر: د. أكرم ضياء العمري (بقي بن مخلد ومقدمة مسنده) ص: ٦٣ وانظر كذلك (فهرسة المخطوطات والمصورات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ـ الجزء الثالث ـ ص: ٣٠٦) طبع ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

(٥) تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ص: ١/٢٩٠.

٦ ـ ما روي في الحوض والكوثر، ذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسة ما رواه عن شيوخه[١].

هذا وقد انفرد بقي بن مخلد ـ رحمه الله ـ بإدخال بعض المصنّفات إلى الأندلس لم يسبق إليها.

يقول ابن الفرضي: «وكان مما انفرد به بقي بن مخلد، ولم يدخله سواه (الأندلس):

١ ـ مصنّف أبي بكر بن أبي شيبة ـ رحمه الله ـ.

٢ ـ كتاب التاريخ لخليفة بن خياط العصفري ـ رحمه الله ـ.

٣ ـ كتاب الطبقات لخليفة بن خياط أيضاً.

٤ ـ كتاب سيرة عمر بن عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ للدورقي»[٢].

٥ ـ كتاب الفقه لمحمد بن إدريس الشافعي، يعني كتاب ـ الأم ـ.

هذا وقد تحمّل بقي بن مخلد الأندلسي كثيراً من المصنّفات خلال رحلتيه الطويلتين نذكر منها على سبيل المثال.

ـ كتاب زهد ابن سيرين وأيوب ووهيب بن الورد وإبراهيم بن أدهم وسليمان الخوّاص؛ تأليف أحمد بن إبراهيم الدورقي، حدّث به أبو محمد بن عتاب ـ رحمه الله ـ قال: نا أبو القاسم خلف بن يحيى قال: نا عبدالرحمٰن بن عيسى، قال: نا أحمد بن بقي بن مخلد قال: نا أبي (بقي بن مخلد)، قال: نا الدورقي[٣].

ثناء العلماء عليه:

أجمع من ترجم لبقي بن مخلد على نعته بالحافظ المتقن عديم النظير:

---

(١) فهرسة ابن خير ص: ٣٠٠.

(٢) تاريخ ابن الفرضي: ٩١/١ وفهرسة ابن خير ص: ٢٧٣.

(٣) فهرسة ابن خير ص: ٢٧٤.

ـ قال عنه أحمد بن أبي خيثمة البغدادي (ت ٢٧٩هـ): «ما كنا نسميه إلاّ المكنسة، وهل احتاج بلد فيه بقي بن مخلد أن يأتي إلى هنا منه أحد»[(١)].

ـ وذكره أبو عبدالملك أحمد بن محمد بن عبدالبر القرطبي (ت ٣٣٨هـ) في كتابه «أخبار علماء قرطبة» قال: كان فاضلاً تقياً، صوّاماً، قوّاماً، متبتّلاً، منقطع النظير في عصره، منفرد النظير في مصره[(٢)].

ـ ووصفه أبو محمد بن حزم بأنه كان متخيّراً لا يقلّد أحداً، وكان ذا خاصة من أحمد بن حنبل وجارياً في مضمار أبي عبدالله البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، وأبي عبدالرحمٰن النسائي[(٣)].

ـ وقال عنه ابن عميرة الضبّي: «من حفّاظ المحدّثين وأئمة الدين والزهّاد الصالحين»[(٤)].

ـ أما شمس الدين الذهبي فقال عنه: «الإمام، القدوة، شيخ الإسلام، أبو عبدالرحمٰن الأندلسي القرطبي الحافظ، صاحب «التفسير» ـ و «المسند» اللذين لا نظير لهما»[(٥)]، ووصفه بقوله: «كان إماماً مجتهداً صالحاً، ربّانياً، صادقاً، مخلصاً، رأساً في العلم والعمل، عديم المثل، منقطع النظير، يفتي بالأثر ولا يقلد أحداً»[(٦)].

ـ وذكره ابن العماد الحنبلي في شذراته فقال عنه: «الإمام الحافظ أحد الأئمة الأعلام... كان فقيهاً علاّمة مجتهداً قوّاماً ثبتاً عديم المثل»[(٧)].

---

(١) تاريخ ابن الفرضي ص: ٩١/١ ـ ٩٢ رقم: ٢٨٣.
(٢) سير أعلام النبلاء ص: ٢٨٩/١٣.
(٣) بغية الملتمس ص: ٢٢٩ رقم: ٥٨٤.
(٤) بغية الملتمس ص: ٢٤٥ رقم: ٨٥٤.
(٥) سير أعلام النبلاء ص: ٢٨٥/١٣.
(٦) نفس المصدر السابق ص: ٢٨٦/١٣.
(٧) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ص: ١٦٩/٢ (مكتبة القدسي مصر ـ ١٣٥٠هـ).

هذه نبذة من أقوال العلماء عبر العصور، في محدّث الأندلس وحافظها، أبي عبدالرحمٰن بقي بن مخلد رحمه الله، ويكفيه ثناء أنه أول من كثّر الحديث بالأندلس ونشره، وأرسى قواعد مدرسة الحديث بالأندلس، وشذ عن شيوخ بلده الذين كان علمهم يرتكز على المسائل ومذهب مالك ـ رحمه الله ـ.

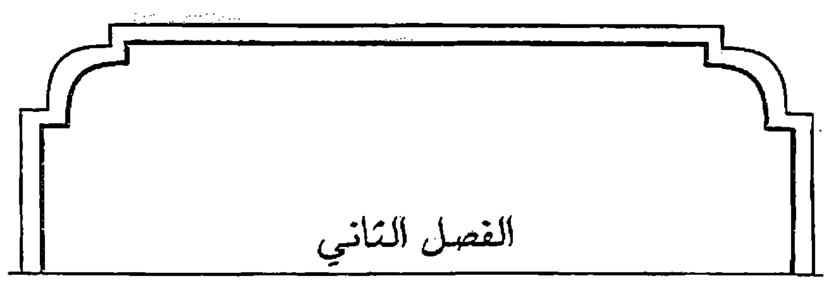
وكان بقي يقول: «لقد غرست للمسلمين بالأندلس غرساً لا يقلع إلا بخروج الدجال»[1].

توفي الحافظ بقي بن مخلد ـ رحمه الله ـ بالأندلس سنة ٢٧٦ هـ[2].



(١) تذكرة الحفاظ ص: ٢٠٤/٢.

(٢) بغية الملتمس ص: ٢٢٩.



الفصل الثاني

الكتب الحديثية التي دخلت الأندلس

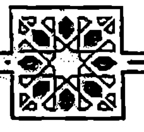
المبحث الأول: الموطآت.

المبحث الثاني: الصحيحان.

المبحث الثالث: السنن.

المبحث الرابع: المصنفات.

المبحث الخامس: المسانيد.

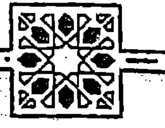


الكتب الحديثية التي دخلت الأندلس

لقد ذكرنا في الباب الأول العوامل التي ساعدت على انتقال الحديث النبوي الشريف إلى الأندلس، كالرحلة في طلب العلم، والرحلة إلى الحج إضافة إلى المذاهب الفقهية التي كان لها دور متميّز في ذلك خاصة مذهب الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ.

وقد حرص علماء الأندلس على جلب ما أمكنهم من المصنّفات المشرقية وغيرها إلى بلادهم ونسخها والاستفادة منها، خاصة الحديث وعلومه، وفي هذا الفصل سنتناول بالبحث أوائل الكتب الحديثية التي وصلت الأندلس وطرق روايتها.





المبحث الأول: الموطآت

مدخل: عناية الأندلسيين بالموطأ:

لم يحظ أي كتاب عند الأندلسيين بعد كتاب الله تعالى، بما حظي به الموطأ من عناية، فقد رحل عدد كبير من علمائهم إلى المشرق، ولقوا بدار الهجرة الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ فأخذوا عنه الموطأ وتعرّفوا على مذهبه وأعجبوا به، وراحوا ينشرونه في بلادهم، وكان الموطأ قد دخل الأندلس في أيام عبدالرحمٰن بن معاوية (الداخل)[1]. ومن الأندلسيين المشهورين برواية الموطأ عن الإمام مالك نذكر الآتي:

١ ـ أبو محمد غازي بن قيس: الذي رحل في صدر أيام عبدالرحمٰن بن معاوية الداخل فسمع من مالك بن أنس، الموطأ، ذكر ابن الفرضي أنه كان يحفظ الموطأ، ظاهراً. توفي الغازي بن قيس ـ رحمه الله ـ سنة ١٩٩هـ[2].

٢ ـ زياد بن عبدالرحمٰن اللخمي، المعروف بزياد شبطون: سمع من مالك الموطأ، وله سماع هو معروف بسماع زياد.

---

(١) هو أبو المطرّف عبدالرحمٰن بن معاوية بن هشام بن عبدالملك بن مروان. يعرف بالداخل ـ ولد سنة ١١٣هـ وكان أول أمراء بني أمية في الأندلس توفي رحمه الله ـ سنة ١٧٢هـ (انظر تاريخ ابن الفرضي ٤/١ ـ ٥، وبغية الملتمس ص: ١٥).

(٢) تاريخ ابن الفرضي ٣٤٥/١ رقم: ١٠١٥.

قال صاحب نفح الطيب: هو أول من أدخل موطأ مالك بن أنس إلى الأندلس مكملاً متقناً[1]، توفي زياد بن عبدالرحمٰن سنة ٢٠٤هـ على الأرجح[2].

٣ ـ يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس الليثي: سمع من زياد بن عبدالرحمٰن الموطأ، ثم رحل إلى المشرق وعمره ٢٨ سنة فسمع من مالك الموطأ غير أبواب من كتاب الاعتكاف شك في سماعها من مالك فأثبت روايته فيها عن زياد[3]، وكانت وفاة يحيى بن يحيى في رجب لثمان بقين منه، سنة ٢٣٤هـ.

٤ ـ ومن الموطآت التي دخلت الأندلس:

موطأ يحيى بن عبدالله بن بكير[4]، روي بالأندلس عن طريق يحيى بن عمر الأندلسي[5]، عن يحيى بن بكير عن مالك بن أنس، وروي أيضاً من طريق إبراهيم بن محمد بن باز عن ابن بكير عن مالك بن أنس[6].

٥ ـ موطأ عبدالله بن مسلمة القعنبي[7]، رواه بالأندلس عبدالله بن

---

(١) نفح الطيب ٤٦/٢.

(٢) تاريخ ابن الفرضي ١٥٥/١.

(٣) نفس المصدر السابق ١٧٩/٢، وبغية الملتمس ص: ٤٩٥، رقم: ١٤٩٧.

(٤) يحيى بن عبدالله بن بكير المخزومي، مولاهم المصري، وقد ينسب إلى جده، صاحب الليث ومالك ـ قال الذهبي: ثقة صاحب حديث ومعرفة يحتج به في الصحيحين توفي سنة ٢٣١هـ (ميزان الاعتدال ٣٩١/٤ رقم: ٩٥٦٤ ـ والتقريب ص: ٥٩٢ رقم: ٧٥٨٠).

(٥) يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الأندلسي يكنى: أبا بكر توفي سنة ٢٨٩هـ (بغية الملتمس ص: ٤٩٠).

(٦) فهرسة ابن خير ص: ٨٣.

(٧) عبدالله بن مسلمة بن قعنب التميمي الحارثي القعنبي أبو عبدالرحمٰن أصله من المدينة وسكن البصرة، روى عن مالك وابن أبي ذئب وشعبة والليث وغيرهم، روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان وأبو داود السجستاني، وأخرج له البخاري ومسلم، قال أبو حاتم: هو بصير ثقة حجة توفي سنة ٢٢٠ (الديباج ص: ١٣١).

محمد بن عبدالرحمٰن بن أسد الجهني[1]، قال: نا بكر بن العلاء القشيري[2]، القاضي المالكي قال: حدثنا أحمد بن موسى الشامي عن القعنبي عن مالك. ومن طريق قاسم بن أصبغ[3]، عن محمد بن إسماعيل الترمذي عن القعنبي عن مالك[4].

هذه أشهر الموطآت التي دخلت الأندلس وتداولها العلماء، وإن كانت رواية يحيى بن يحيى الليثي، هي التي اشتهرت فيما بعد وسادت في تلك الديار، لشهرة راويها وثقته ومكانته من الأمراء، وزهده في القضاء.

وإضافة إلى ما ذكرنا فإن كثيراً من الروايات الأخرى للموطأ دخلت الأندلس وتداولها علماؤها، وإن لم تشتهر كسابقاتها. وقد ذكر الحافظ ابن عبدالبر في كتابه «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» طائفة من تلك الروايات نذكر منها الآتي:

موطأ [5]، أبي مصعب أحمد بن أبي بكر بن الحارث[6].

---

(١) عبدالله بن محمد بن عبدالرحمٰن بن أسد الجهني البزّار ـ أبو محمد، سمع بالأندلس ورحل فسمع بالحجاز ومصر والشام جماعة منهم أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن صاحب الفربري، حدّث عنه أبو عمر بن عبدالبر وخلق (بغية الملتمس ص: ٣١٨ رقم: ٨٨١).

(٢) بكر بن العلاء بن محمد بن زياد بن الوليد كنيته أبو الفضل، من أهل البصرة وانتقل إلى مصر وهو من كبار فقهاء المالكية ـ توفي رحمه الله بمصر سنة ٣٤٤هـ (الديباج المذهب ص: ١٠٠).

(٣) قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء البياني ـ أبو محمد، إمام من أئمة الحديث، حافظ، مكثر، مصنّف، سمع من محمد بن وضّاح ومحمد بن عبدالسلام الخشني وآخرين ورحل فسمع من إسماعيل بن إسحاق القاضي وخلق ـ توفي سنة ٣٤٠هـ: (بغية الملتمس ص: ٤٣٣ رقم: ١٢٩٥).

(٤) انظر فهرسة ابن خير ص: ٨٥.

(٥) ذكره ابن عبدالبر في «التمهيد» ١٨٣/٥.

(٦) أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبدالرحمٰن بن عوف، أبو مصعب الزهري المدني، الفقيه ـ صدوق، مات سنة ٢٤٢هـ وقد نيّف على التسعين (التقريب ص: ٧٨ رقم: ١٧).

موطأ إسماعيل بن إبراهيم العجلي[1].

موطأ[2]، سعيد بن كثير بن عفير[3].

موطأ[4]، عبدالله بن نافع المخزومي[5].

موطأ[6]، بشر بن عمر الزهراني[7].

موطأ[8]، زيد بن الحباب[9].

موطأ[10]، عبدالرحمٰن بن القاسم[11].

---

(١) ذكره ابن عبدالبر في «التمهيد» ١/١٥٥.

(٢) ذكره ابن عبدالبر في «التمهيد» ٥/١٨٣ وغيرها.

(٣) سعيد بن كثير بن عفير الأنصاري مولاهم، المصري، وقد ينسب إلى جده، صدوق عالم بالأنساب وغيرها، مات سنة ٢٢٦هـ (تقريب التهذيب ص: ٢٤٠، رقم: ٢٣٨٢، وتهذيب الكمال ١١/٣٦، رقم: ٢٣٤٤).

(٤) ذكره ابن عبدالبر في «التمهيد» ٥/١٦٩ و ١/٣٤٥.

(٥) عبدالله بن نافع مولى بني مخزوم المعروف بالصائغ وكنيته أبو محمد، ثقة روى عن مالك وتفقه عليه وعلى نظرائه. كان صاحب رأي مالك ومفتي المدينة بعده. توفي بالمدينة في رمضان سنة ١٨٦هـ (انظر الديباج المذهب لابن فرحون ص: ١٣١)، وقال في تقريب التهذيب توفي سنة ٢٠٦هـ (تقريب التهذيب ص: ٣٢٦، رقم: ٣٦٥٩).

(٦) ذكره ابن عبدالبر في «التمهيد» ١/٢٢٦.

(٧) بشر بن عمر بن الحكم الزهراني، أبو محمد البصري، ثقة مات سنة ٢٠٧هـ أو ٢٠٩هـ (تقريب التهذيب ص: ١٢٣، رقم: ٦٩٨).

(٨) ذكره ابن عبدالبر في «التمهيد» ١/٣٠٠ ـ ٣١٨.

(٩) زيد بن الحباب، أبو الحسين العكلي، أصله من خراسان، وكان بالكوفة، ورحل في الحديث فأكثر منه، وهو صدوق يخطئ في حديث الثوري مات سنة ٢٣٠هـ (التقريب ص: ٢٢٢، رقم: ٢١٢٤).

(١٠) ذكره ابن عبدالبر في «التمهيد» ٥/١٦٩.

(١١) عبدالرحمٰن بن القاسم بن خالد بن جنادة يكنى: أبا عبدالله، روى عن مالك والليث وابن الماجشون، روى عنه سحنون وعيسى بن دينار ويحيى بن يحيى الليثي وآخرون. قال الدارقطني هو من كبار المصريين وفقهائهم رجل صالح مقلّ صابر متقن حسن الضبط. (انظر الديباج المذهب ص: ١٤٦).

موطأ[1]، عبدالله بن المبارك.

موطأ[2]، عبدالله بن وهب.

موطأ عتيق بن يعقوب الزبيري[3].

موطأ[4]، محمد بن إدريس الشافعي[5].

موطأ[6]، محمد بن الحسن الشيباني[7].

موطأ[8]، معن بن عيسى بن يحيى بن دينار الأشجعي القزّاز[9].

موطأ[10]، مصعب بن عبدالله بن مصعب بن ثابت[11].

---

(١) ذكره ابن عبدالبر في «التمهيد» ٢٩٥/١.

(٢) المصدر السابق ١٦٩/٥.

(٣) المصدر السابق ٧١/١ و ٢٩٥/١ وغيرها.

(٤) المصدر السابق ٧٧/١ ـ ٩٧ ـ ٩٨.

(٥) الإمام: أبو عبدالله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب القرشي المطلبي المكي، نزيل مصر ـ ولد بغزة سنة ١٥٠هـ، وحمل إلى مكة وهو ابن ستين روى عن مالك وابن عيينة وعمّه محمد بن علي وخلق، وعنه ابنه أبو عثمان، وأحمد بن حنبل وأبو عبيد القاسم وخلق كثير، مات في سنة ٢٠٤هـ (طبقات الحفاظ ص: ١٥٧ رقم: ٣٣٦).

(٦) ذكره ابن عبدالبر في «التمهيد» ١٦٤/٥.

(٧) محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، أبو عبدالله، أحد الفقهاء، يروي عن مالك بن أنس وغيره، وكان من بحور العلم والفقه قوياً في مالك (ميزان الاعتدال ٥١٣/٣، رقم: ٧٣٧٤).

(٨) ذكره الحافظ ابن عبدالبر في «التمهيد» ١٧٧/٤.

(٩) معن بن عيسى القزّاز ـ أبو يحيى ـ روى عن مالك وجماعة ـ روى عنه ابن المديني وابن معين والحميدي وسحنون، وكان ربيب مالك ـ له سماع من مالك معروف، كان أشد الناس ملازمة لمالك ـ وهو ثقة خرّج عنه البخاري ومسلم ـ مات سنة ١٩٨هـ (الديباج المذهب ص: ٣٤٧).

(١٠) ذكره الحافظ ابن عبدالبر في «التمهيد» ١٨٣/٥.

(١١) مصعب بن عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوّام الأسدي، أبو عبدالله الزبيري المدني، نزيل بغداد، صدوق عالم بالنسب ـ مات سنة ٢٣٦هـ (تقريب التهذيب ص: ٥٣٣ رقم: ٦٦٩٣).

موطأ[1]، مطرّف بن عبدالله بن مطرّف[2].

موطأ[3]، يحيى بن سعيد القطان[4].

هذه باختصار أهمّ الموطآت التي دخلت الأندلس وتداولها العلماء خلال القرون الأربع الأولى من عصر الأندلس الإسلامية.

وقد اعتمدت في تحديد هذه الروايات على ما ذكره الحافظ ابن عبدالبر للأسباب الآتية:

١ ـ أن الحافظ ابن عبدالبر يعدّ من أشهر من خدم موطأ مالك بن أنس، في القرن الخامس الهجري، حيث يعدّ كتاباه «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» و«الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار»، من أحسن ما كتب حول الموطأ.

٢ ـ أن الحافظ ابن عبدالبر، لم يرحل خارج الأندلس طوال حياته، فلا بدَّ أن يكون اطلع على هذه الروايات في الأندلس، وأنها كانت متداولة بين العلماء قبله.

ولا أستبعد أن تكون بعض الروايات الأخرى للموطأ قد دخلت الأندلس، خاصة، رواية علي بن زياد[5]، التونسي، المتوفى سنة ١٨٣هـ،

(١) ذكره الحافظ ابن عبدالبر في «التمهيد» ٥/١٦٩.

(٢) مطرف بن عبدالله بن مطرّف بن سليمان بن يسار اليساري الهلالي أبو مصعب ـ هو ابن أخت مالك بن أنس، روى عن مالك وغيره، روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم والبخاري وهو ثقة، مات بالمدينة سنة ٢٢٠هـ (الديباج المذهب ص: ٣٤٥) و(التقريب ص: ٥٣٤ رقم: ٦٧٠٧).

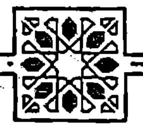
(٣) ذكره الحافظ ابن عبدالبر في «التمهيد» ١/٣١٨.

(٤) يحيى بن سعيد بن فرّوخ بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وسكون الواو ثم معجمة، التميمي أبو سعيد القطان البصري، ثقة متقن حافظ إمام قدوة، مات سنة ١٩٨هـ (تقريب التهذيب ص: ٥٩١ رقم: ٧٥٥٧).

(٥) علي بن زياد أبو الحسن التونسي العبسي، ثقة مأمون خيار متعبّد بارع في الفقه سمع من مالك والثوري والليث بن سعد وغيرهم، سمع منه أسد بن الفرات وسحنون وخلق ـ روى عن مالك الموطأ. توفي رحمه الله سنة ١٨٣هـ (انظر الديباج المذهب ص: ١٩٢).

ذلك أن تونس، وخاصة مدينة القيروان، تعدّ المحطّة الرئيسية الأولى لكل من يريد التوجّه إلى المشرق من العلماء وطلبة العلم الأندلسيين، لشهرة فقهائها وعلمائها، أمثال عبدالسلام بن سعيد المعروف بسحنون، الذي تفقّه عليه أغلب علماء الأندلس.





المبحث الثاني: الصحيحان

١ ـ صحيح الإمام محمد بن إسماعيل البخاري[1] ـ رحمه الله ـ وهو «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، أول مصنّف في الصحيح المجرّد.

وقد روي عن مؤلفه من طرق شتى أشهرها:

١ ـ رواية أبي عبدالله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري[2]، المتوفى سنة ٣٢٠هـ.

٢ ـ رواية إبراهيم بن معقل بن الحجّاج النسفي، المتوفى سنة ٢٩٤هـ[3].

---

(١) أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي مولاهم، المعوّل على صحيحه في أقطار البلدان. روى عن الإمام أحمد بن حنبل وابن المديني وآدم بن أبي إياس وخلق وعنه مسلم والترمذي وأبو حاتم وخلق آخرون، آخرهم وفاة ورواية للصحيح أبو طلحة منصور بن محمد البزدوي. له من المؤلفات «الجامع الصحيح» و«التاريخ الكبير» و«الأدب المفرد» و«القراءة خلف الإمام» وغيرها. توفي رحمه الله سنة ٢٥٦هـ، وكانت ولادته سنة ١٩٤هـ (طبقات الحفاظ ص: ٢٥٢ رقم: ٥٦٠).

(٢) أبو عبدالله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري ـ راوية صحيح البخاري رحل إليه الناس وسمعوا منه صحيح البخاري ـ مات سنة ٣٢٠هـ وله ٨٩ سنة وكانت ولادته سنة ٢٣١هـ وهو أحسن من روى الحديث عن البخاري وكان ثقة ورعاً (شذرات الذهب ٢/٢٨٦).

(٣) إبراهيم بن معقل بن الحجّاج النسفي، أبو إسحاق، قاضي نسف، مصنّف المسند الكبير والتفسير وغير ذلك، كان فقيهاً حافظاً بصيراً باختلاف العلماء، ثقة مات سنة ٢٩٤هـ أو ٢٩٥هـ (انظر طبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٣٠٢ رقم: ٦٨٣).

٣ ـ رواية حمّاد بن شاكر النسوي، المتوفى في حدود التسعين ومائتين[١].

٤ ـ رواية أبي طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرينة البزدوي، المتوفى سنة ٣٢٩هـ[٢].

غير أن أكثر الروايات انتشاراً بالنسبة للأندلس والمغرب الإسلامي عموماً، رواية الفربري، التي انتقلت بواسطة روايات مختلفة أهمها:

١ ـ رواية أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستملي، المتوفى سنة ٣٧٦هـ[٣].

٢ ـ رواية أبي محمد عبدالله بن أحمد بن حمويه السرخسي، المتوفى سنة ٣٨١هـ[٤].

٣ ـ رواية أبي الهيثم محمد بن مكي بن محمد بن زراع الكشميهني، المتوفى سنة ٣٨٩هـ[٥].

---

(١) انظر فتح الباري لابن حجر ٧/١.

(٢) أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرينة ـ بقاف ونون بوزن يسيرة ـ البزدوي بفتح الموحدة وسكون الزاي، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، وهو آخر من حدّث عن البخاري بصحيحه. (انظر فتح الباري ٥/١).

(٣) أبو إسحاق المستملي إبراهيم بن أحمد البلخي، سمع الكثير، وخرّج لنفسه معجماً، وحدّث بصحيح البخاري مرات عن الفربري وكان ثقة صاحب حديث (انظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ٨٦/٣. دار المسيرة بيروت ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م).

(٤) عبدالله بن أحمد بن حمويه بن يوسف بن أعين أبو محمد السرخسي المحدّث الفقيه. روى عن الفربري صحيح البخاري، توفي في ذي الحجة سنة ٣٨١هـ وله ٨٨ سنة (المصدر السابق ١٠٠/٣).

(٥) أبو الهيثم الكشميهني (بالضم والسكون والكسر وتحتية وفتح الهاء، نسبة إلى كشميهن قرية بمرو) محمد بن مكي المروزي راوية البخاري عن الفربري توفي يوم عرفة سنة ٣٨٩هـ وكان ثقة (شذرات الذهب ١٣٢/٣).

وعن هؤلاء الثلاثة روى أبو ذر الهروي عبد بن أحمد، المتوفى سنة ٤٣٤هـ[١].

٤ ـ رواية أبي علي سعيد بن عثمان بن السكن[٢]، (المتوفى سنة ٣٥٣هـ)، التي رواها عنه أبو محمد عبدالله بن محمد بن أسد الجهني الطليطلي نزيل قرطبة، المتوفى سنة ٣٩٥هـ. وقد كانت رحلة ابن أسد الجهني إلى المشرق سنة ٣٤٢هـ، وشاركه في رحلته هذه وسماعه، كل من أبي جعفر بن عون الله ومحمد بن أحمد بن مفرّج[٣].

٥ ـ رواية أبي زيد محمد بن أحمد المروزي[٤]، المتوفى سنة ٣٧١هـ، والتي رواها عنه أبو محمد عبدالله بن إبراهيم الأصيلي[٥]، وأبو محمد حباشة بن حسن اليحصبي، المتوفى سنة ٣٧٤هـ[٦]، وأبو الحسن

---

(١) أبو ذر الهروي عبد بن أحمد بن عبدالله بن غُفير الأنصاري المالكي يعرف بابن السماك سمع الدارقطني وابن حمويه وخلقاً. كان عالماً حافظاً كثير الشيوخ مات سنة ٤٣٤هـ (طبقات الحفاظ ص: ٤٢٥ رقم: ٩٦٢).

(٢) أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي، نزيل مصر ولد سنة ٢٩٤هـ، سمع أبا القاسم البغوي وابن جوصا، توفي رحمه الله سنة ٣٥٣هـ (طبقات الحفاظ ص: ٣٧٩ رقم: ٨٥٨) و (تذكرة الحفاظ للذهبي ٩٣٧/٣).

(٣) أبو عبدالله وأبو بكر محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج الأموي مولاهم الأندلسي القرطبي يعرف بابن الفنتوري، سمع قاسم بن أصبغ وأبا سعيد بن الأعرابي، كان حافظاً بصيراً بأسماء الرجال وأقوالهم، مات رحمه الله في رجب سنة ٣٨٠هـ. (انظر طبقات الحفاظ ص: ٤٠٠، رقم: ٩٠٦) و(مشارق الأنوار للقاضي عياض ١٠/١ المكتبة العتيقة بتونس).

(٤) أبو زيد محمد بن أحمد بن عبدالله المروزي الزاهد، حدّث بالعراق ودمشق ومكة، روى الصحيح عن الفربري ومات بمرو في رجب سنة ٣٧١هـ، قال الحاكم: كان أحفظ الناس لمذهب الشافعي. (شذرات الذهب ٧٦/٣).

(٥) أبو محمد عبدالله بن إبراهيم بن محمد الأصيلي، سمع أبا بكر الشافعي وأبا بكر الآجري قال عياض: كان حافظاً لمذهب مالك ومن العالمين بالحديث وعلله ورجاله، ولي قضاء سرقسطة، مات سنة ٣٩٢هـ (طبقات الحفاظ ص: ٤٠٦، رقم: ٩١٩).

(٦) انظر تاريخ ابن الفرضي ١٥٢/١ رقم: ٣٩٥.

علي بن محمد بن خلف القابسي[1]، الفقيه، المتوفى سنة ٤٠٣هـ.

٦ ـ رواية أبي أحمد محمد بن محمد بن يوسف الجرجاني[2]، المتوفى في سنة ٣٧٣هـ، رواها عنه أيضاً عبدالله بن إبراهيم الأصيلي.

وقد عرفت هذه الروايات طريقها إلى الأندلس بالأسانيد الآتية:

ـ أما رواية الأصيلي عبدالله بن إبراهيم، فهي أولى روايات صحيح البخاري وصولاً إلى الأندلس، أدخلها الإمام الأصيلي نفسه بعد عودته من رحلته الطويلة إلى المشرق. ثم انتشرت روايته هذه عن طريق تلاميذه، منهم محمد بن عبدالله بن سعيد بن عابد القرطبي، المتوفى سنة ٤٣٩هـ[3].

ـ وأما رواية أبي ذر الهروي فقد رواها من الأندلسيين:

١ ـ أبو القاسم أصبغ بن راشد بن أصبغ اللخمي الإشبيلي، المتوفى سنة ٤٤٠هـ[4].

٢ ـ محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور الإشبيلي القاضي، المتوفى سنة ٤٦٩هـ وعمره حوالي ٧٠ سنة[5].

٣ ـ أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، المتوفى سنة ٤٧٤هـ[6].

٤ ـ محمد بن شريح الرعيني المقري الإشبيلي، المتوفى سنة ٤٧٦هـ[7].

---

(١) أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري القروي ولد سنة ٣٢٤هـ وكان حافظاً للحديث والعلل، بصيراً بالرجال، رأساً في الفقه، ضريراً زاهداً ورعاً، له تصانيف بديعة توفي في ربيع الآخر سنة ٤٠٣هـ (طبقات الحفاظ ص: ٤١٩، رقم: ٩٤٧).

(٢) انظر فهرسة ابن خير ص: ٩٦.

(٣) انظر بغية الملتمس ص: ٨٢، رقم: ١٧٧. انظر كذلك فهرسة ابن خير ص: ٩٦.

(٤) انظر بغية الملتمس ص: ٢٢٦، رقم: ٥٧٣.

(٥) المصدر السابق ص: ٥٢، رقم: ٢٨، وفهرسة ابن خير ص: ٩٤.

(٦) المصدر السابق ص: ٢٨٩ رقم: ٧٧٧.

(٧) المصدر السابق ص: ٨١، رقم: ١٤٥ وفهرسة ابن خير ص: ٩٤.

٥ ـ أحمد بن عمر بن أنس العذري الأندلسي (ابن الدلامي)، المتوفى سنة ٤٧٨هـ[١]، بالأسانيد المتقدمة.

وأما رواية عبدالله بن محمد بن أسد الجهني فقد رواها بالأندلس:

١ ـ القاضي أبو عمر أحمد بن محمد بن الحذّاء التميمي، (المتوفى سنة ٤٦٧هـ)[٢]، عن أبي محمد عبدالله بن محمد بن أسد الجهني عن أبي علي سعيد بن عثمان بن السكن عن محمد بن يوسف الفربري عن البخاري.

٢ ـ أبو علي حسين بن محمد بن أحمد الغساني ثم الجياني بالإسناد المتقدم[٣].

ـ وأما رواية القابسي فرويت بالأندلس من طريق:

١ ـ أبو القاسم حاتم بن محمد الطرابلسي، المتوفى سنة ٤٦٩هـ[٤]، عن أبي الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي عن أبي زيد محمد بن أحمد المروزي عن الفربري عن الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ[٥].

هذا، وإضافة إلى رواية الفربري، فقد عرفت الأندلس أيضاً رواية إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي عن الإمام البخاري، وذلك عن طريق: أبي علي حسين بن محمد بن أحمد الغساني قال: نا أبو الفضل أحمد بن أبي عمران الهروي بمكة سنة ٣٨٢هـ، سمعت بعضه وأجاز لي سائره، قال: نا أبو صالح خلف بن محمد بن إسماعيل الخيّام البخاري، قال: نا إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي، قال: نا البخاري ـ رحمه الله ـ[٦].

---

(١) بغية الملتمس ص: ١٨٢، رقم: ٤٤٦.

(٢) انظر فهرسة ابن خير ص: ٩٥، وبغية الملتمس ص: ١٥٢، رقم: ٣٤٩.

(٣) انظر فهرسة ابن خير ص: ٩٥.

(٤) أبو القاسم حاتم بن محمد الطرابلسي، فقيه محدّث مشهور ثقة ثبت، حدّث عنه جماعة أعلام منهم الحافظ أبو علي الغساني وأبو محمد بن عتاب توفي رحمه الله سنة ٤٦٩هـ (انظر بغية الملتمس ص: ٢٥٤، رقم: ٦٥٨).

(٥) انظر فهرسة ابن خير ص: ٩٧.

(٦) المصدر السابق ص: ٩٧ ـ ٩٨.

هذه باختصار أهمّ روايات صحيح البخاري التي دخلت بلاد الأندلس وتداولها العلماء في ربوعها.

ومن أشهر الأصول التي كانت متداولة لروايات صحيح الإمام البخاري في الأندلس والمغرب الإسلامي:

١ ـ أصل أبي علي الصدفي: الحسين بن محمد بن حيون بن فيّارة الصدفي السرقسطي المعروف بابن سكرة المتوفى شهيداً سنة ٥١٤هـ[١].

هذا الأصل كتبه أبو علي الصدفي من نسخة للجامع الصحيح بخط محمد بن علي بن محمود مقروء على أبي ذر الهروي، وكان الفراغ من نسخ هذا الأصل يوم الجمعة ٢١ محرم الحرام سنة ٥٠٨هـ[٢].

٢ ـ أصل ابن سعادة: أبو عمران موسى بن سعادة، من أهل بلنسية بالأندلس، استوطن مرسية[٣]، وقد كتبها أبو عمران بن سعادة من أصل شيخه وصهره أبي علي الصدفي، وانتهى من كتابتها أواخر ذي القعدة سنة ٤٩٢هـ[٤]، وتوجد فروع هذه النسخة في الخزانة المغربية كما أشار إلى ذلك الأستاذ يوسف الكتاني[٥].

٢ ـ صحيح الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري[٦]:

---

(١) ترجمته في بغية الملتمس ص: ٢٥٣ رقم: ٦٥٥.

(٢) انظر فهرسة الفهارس للكتاني ١١٢/٢. وانظر كذلك (مدرسة البخاري في المغرب للدكتور يوسف الكتاني ٦٠/١ ـ دار لسان العرب بيروت ـ بدون تاريخ).

(٣) معجم أصحاب الصدفي ص: ١٨٨ ـ ١٩٠، رقم: ١٦٧، وبغية الملتمس ص: ٤٤١، رقم: ١٣٣٠.

(٤) معجم أصحاب أبي علي الصدفي ص: ١٩٠.

(٥) انظر مدرسة البخاري في المغرب للكتاني ٩٤/١ ـ ٩٧.

(٦) الإمام الحافظ مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين النيسابوري، روى عن أحمد ويحيى وإسحاق وخلق وعنه الترمذي وأبو عوانة، وابن صاعد وخلق. مات رحمه الله في رجب سنة ٢٦١هـ (طبقات الحفاظ ص: ٢٦٤، رقم: ٥٩١).

وهو: «المسند الصحيح المختصر من السنن، بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ».

ومن أشهر تلاميذ الإمام مسلم الذين رووا عنه الصحيح:

١ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان[١].

٢ ـ أبو محمد أحمد بن علي بن الحسين بن المغيرة بن عبدالرحمٰن القلانسي[٢].

وقد اشتهر صحيح الإمام مسلم فيما بعد بروايات أهمها:

١ ـ رواية الجلودي (محمد بن عيسى بن عمرويه)[٣].

٢ ـ رواية ابن ماهان (عبدالوهاب بن عيسى بن ماهان)[٤].

٣ ـ رواية الكسائي (محمد بن إبراهيم بن يحيى الكسائي).

ـ أما رواية الجلودي فقد حدّث بها من الأندلسيين:

ـ أبو بكر بن العربي (محمد بن عبدالله بن محمد بن العربي) عن الحسين بن علي الطبري[٥]، عن عبدالغفّار بن محمد بن عبدالغفّار الزكي

---

(١) إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه أبو إسحاق النيسابوري الرجل الصالح راوي صحيح مسلم، روى عن محمد بن رافع، ورحل وسمع ببغداد والكوفة والحجاز، توفي سنة ٣٠٨هـ (شذرات الذهب ٢/٢٥٢).

(٢) انظر فهرسة ابن خير الإشبيلي ص: ١٥١.

(٣) أبو أحمد محمد بن عيسى بن عمرويه النيسابوري راوية صحيح مسلم عن ابن سفيان الفقيه، سمع من جماعة ولم يرحل، قال الحاكم: هو من كبار عبّاد الصوفية، وكان يعرف مذهب سفيان وينتحله توفي في ذي الحجة سنة ٣٦٨هـ وله ٨٠ سنة (شذرات الذهب ٣/٦٧).

(٤) أبو العلاء عبدالوهاب بن عيسى بن ماهان البغدادي ثم المصري، روى صحيح مسلم عن أبي بكر أحمد بن محمد الأشقر سوى ثلاثة أجزاء من الكتاب يرويها عن الجلودي توفي رحمه الله سنة ٣٨٨هـ (شذرات الذهب ٣/١٢٨).

(٥) أبو عبدالله الطبري الحسين بن علي بن حسين الفقيه الشافعي محدّث مكة ونزيلها روى عن عبدالغفار بن محمد، وكان عارفاً بمذهب الأشعري ـ توفي سنة ٤٩٨هـ (شذرات الذهب ٣/٤٠٨).

عن الجلودي عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان عن الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ[١].

ـ عبدالرحمٰن بن عبدالملك بن غشليان[٢] ـ و ـ موسى بن سعيد بن إبراهيم الأموي، وأبو الحسن عبّاد بن سرحان المعافري[٣]، كلهم عن الحسين بن علي الطبري بالإسناد المتقدم.

ـ أبو محمد عبدالله بن الوليد بن سعد بن بكر الأنصاري[٤]، قال: نا به أبو العباس أحمد بن الحسن بن عبدالرحمٰن بن بندار بن جبريل الرازي، قال: نا أبو أحمد الجلودي[٥].

ـ أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس بن دلهاث العذري ثم الدلائي[٦]، قال: نا به ابن بندار بالسند المتقدم[٧].

ـ أبو القاسم حاتم بن محمد الطرابلسي، عن عمر بن محمد بن محمد بن داود السجزي عن الجلودي بالسند المتقدم[٨].

---

(١) فهرسة ابن خير ص: ٩٨.
(٢) عبدالرحمٰن بن عبدالملك بن غشليان السرقسطي أبو الحكم توفي بقرطبة سنة ٥٤١هـ (بغية الملتمس ص: ٣٥٠، رقم: ١٠٣١).
(٣) أبو الحسن عبّاد بن سرحان المعافري، شاطبي فقيه محدّث له تواليف، سكن العدوة وأقرأ بالمرية، يروي مسند الحميدي أبي عبدالله محمد بن أبي نصر عنه، رواه عنه أبو الحسن بن النعمة في سنة ٥٠٤هـ بالمرية. (بغية الملتمس ص: ٣٨٣، رقم: ١١١٩).
(٤) أبو محمد عبدالله بن الوليد بن سعد بن بكر الأنصاري، أندلسي فقيه محدّث زاهد، رحل من الأندلس قبل الثمانين وثلاثمائة، فتفقه بالقيروان وسمع أبا محمد بن أبي زيد، ورحل إلى مكة وسمع بها كثيراً وأقام بها مدة وبمصر ثم انتقل إلى بيت المقدس وبها مات. (بغية الملتمس ص: ٣٣٩، رقم: ٩٥٨).
(٥) فهرسة ابن خير ص: ٩٩.
(٦) أحمد بن عمر بن أنس العذري أبو العباس المري يعرف بابن الدلائي رحل مع والده بعيد الأربعمائة إلى مكة فسمع الكثير من شيوخها ومن القادمين إليها، توفي رحمه الله سنة ٤٧٨هـ (بغية الملتمس ص: ١٨٣، رقم: ٤٤٦).
(٧) فهرسة ابن خير ص: ٩٩.
(٨) المصدر السابق ص: ١٠٠.

- وأما رواية الكسائي فقد دخلت الأندلس من طريق:

- حاتم بن محمد الطرابلسي عن عبدالملك بن الحسن بن عبدالله الصقلي عن محمد بن إبراهيم بن يحيى الكسائي، عن إبراهيم بن محمد بن سفيان عن الإمام مسلم[1] - رحمه الله -

- مكي بن أبي طالب[2]، عن أحمد بن محمد بن زكرياء الفسوي عن الكسائي عن ابن سفيان عن الإمام مسلم[3].

- وأما رواية ابن ماهان (عبدالوهاب بن عيسى) فقد رواها بالأندلس:

- محمد بن يحيى بن الحذّاء القاضي[4]، عن عبدالوهاب بن ماهان، عن أحمد بن محمد بن يحيى الفقيه الأشقر عن أحمد بن محمد بن علي القلانسي عن الإمام مسلم - رحمه الله -[5].

- أبو القاسم أحمد بن فتح بن عبدالله التاجر[6]، (المتوفى قريباً من ٤٠٠هـ)، عن ابن ماهان بالإسناد المتقدم.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) أبو محمد مكي بن أبي طالب بن محمد بن مختار القيسي كان فقيهاً مقرئاً أديباً، وله رواية وغلب عليه علم القرآن. أخذ بالقيروان عن أبي محمد بن أبي زيد، ولقي بالمشرق جلة من الشيوخ، ودخل قرطبة سنة ٣٩٣هـ فنشر علمه وعلا ذكره ورحل الناس إليه. صنف الكثير في علوم القرآن وغير ذلك - توفي رحمه الله في صدر محرم سنة: ٤٣٧هـ (الديباج المذهب لابن فرحون ص: ٣٤٦).

(٣) فهرسة ابن خير ص: ١٠٠.

(٤) محمد بن يحيى القاضي عرف بابن الحذّاء، فقيه محدّث حافظ له رحلة، يروي عن ابن أبي زيد ومحمد بن أحمد بن مفرّج، روى عنه الحافظ ابن عبدالبر وجماعة أعلام توفي سنة ٤١٦هـ (بغية الملتمس ص: ١٣٦، رقم: ٣١٩).

(٥) فهرسة ابن خير ص: ١٠١.

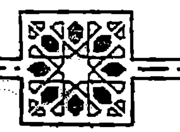
(٦) أحمد بن فتح بن عبدالله التاجر، رحل فسمع بمصر من ابن ماهان وطبقته، روى عنه أبو عمر بن عبدالبر توفي قريباً من ٤٠٠هـ (بغية الملتمس ص: ١٨٦، رقم: ٤٥٥) وانظر فهرسة ابن خير ص: ١٠١.

وهناك رواية أخرى لصحيح مسلم رواها سليمان بن خلف الباجي قال: أخبرنا به أبو ذرّ، أنا أبو بكر محمد بن عبدالله الجوزقي[1]، أنا مكي بن عبدان[2]، أنا مسلم.



(١) أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن زكريا الشيباني الجوزقي - له مستخرج على صحيح مسلم توفي سنة ٣٨٨هـ (تذكرة الحفاظ ١٠١٣/٣).

(٢) محدّث نيسابور أبو حاتم مكي بن عبدان التيمي، المتوفى سنة ٣٢٥هـ (تذكرة الحفاظ ٨٢٢/٣).



المبحث الثالث: السنن

كتب السنن في اصطلاح المحدّثين هي «الكتب المرتّبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها، وليس فيها شيء من الموقوف (والمقطوع) لأن ذلك لا يسمى في اصطلاحهم سنّة، ويسمى حديثاً»[1].

ومع نهاية الثلث الأول من القرن الرابع الهجري، بدأت كتب السّنن تعرف طريقها إلى الأندلس، خاصة:

- سنن الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث، المتوفى سنة ٢٧٥هـ[2].

- سنن الإمام النسائي أحمد بن شعيب، المتوفى سنة ٣٠٣هـ[3].

---

(١) الرسالة المستطرفة للكتاني ص: ٢٥.

(٢) أبو داود سليمان بن الأشعث بن شدّاد بن عمرو الأزدي السجستاني الإمام العلم، صاحب كتاب «السنن» و«الناسخ والمنسوخ» و«القدر» و«المراسيل» وغير ذلك. ولد سنة ٢٠٢هـ روى عن القعنبي، وأحمد، وإسحاق وابن المديني وخلق. وعنه الترمذي وأبو عوانة وخلق مات رحمه الله في شوال سنة ٢٧٥هـ (طبقات الحفاظ ص: ٢٦٥، رقم: ٥٩٢، والرسالة المستطرفة ص: ٩).

(٣) أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار الخراساني النسائي، القاضي الإمام الحافظ، روى عن ابن جوصا وابن الأعرابي والطحاوي، قال الحاكم: كان النسائي، أفقه مشايخ مصر في عصره وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار وأعرفهم بالرجال، مات رحمه الله سنة ٣٠٣هـ ومولده سنة ٢١٥هـ (طبقات الحفاظ ص:٣٠٦ رقم: ٦٩٤) و(الرسالة المستطرفة ص: ٩ ـ ١٠).

- سنن الإمام الترمذي محمد بن عيسى بن سورة، المتوفى سنة ٢٧٩هـ[(١)].

وفي هذا المبحث نتعرف على أهم الأسانيد التي وصلت بها الكتب المذكورة، إلى الأندلس، وأشهر الرواة لها بتلك الديار.

وقد اعتبرت في ترتيبها: الأفضلية وشدّة شروط مصنّفيها، مثلما فعلت بالنسبة للصحيحين. إذ للأئمة الخمسة رحمهم الله مذهباً في كيفية استنباط مخارج الحديث واعتبار حال الرواة العدول في مشايخهم، فقد ذكر الإمام الحازمي[(٢)] - رحمه الله - أن الرواة بالنسبة لمشايخهم من حيث الضبط والملازمة على خمسة طبقات:

الطبقة الأولى: جمعت مع العدالة الحفظ والإتقان وطول الملازمة.

الطبقة الثانية: شاركت الأولى في العدالة لكنها أقل ملازمة وإتقاناً من الأولى.

الطبقة الثالثة: مثل أهل الطبقة الأولى بالنسبة للملازمة غير أنهم لم يسلموا مع غوائل الجرح.

الطبقة الرابعة: شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل مع قلة الملازمة.

الطبقة الخامسة: نفر من الضعفاء والمجهولين.

فالبخاري يأخذ من الأولى أصالة وينزل إلى الثانية.

ومسلم يأخذ من الأولى والثانية وينزل إلى الثالثة.

---

(١) أبو عيسى الترمذي محمد بن عيسى بن سورة بن الضحاك السلمي - صاحب «الجامع» و«العلل». طاف البلاد وسمع خلقاً كثيراً من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين وغيرهم. مات بترمذ في رجب سنة ٢٧٩هـ (طبقات الحفاظ ص: ٢٨٢، رقم: ٦٣٤). و(ميزان الاعتدال للذهبي ٣/٦٧٨، رقم: ٨٠٣٥).

(٢) شروط الأئمة الخمسة لمحمد بن موسى الحازمي ص: ٥٦ - ٥٧ - ٥٨. (دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م).

وأبو داود والنسائي يأخذان من الأولى والثانية والثالثة وينزلان إلى الرابعة.

ومنهم من يفضّل أبا داود على النسائي لقلة الأحاديث الضعيفة، ومنهم من يقدّم النسائي لشدّة شروطه.

الترمذي: يأخذ من الأربعة وينزل إلى الخامسة[1].

١ - سنن أبي داود سليمان بن الأشعث بن شدّاد السجستاني - رحمه الله - وقد عرفت بالروايات الآتية:

١ - رواية ابن داسة (محمد بن أبي بكر)[2].

٢ - رواية ابن الأعرابي (أحمد بن محمد)[3].

٣ - رواية الرملي (إسحاق بن موسى)[4].

٤ - رواية اللؤلؤي (محمد بن أحمد بن عمرو)[5].

- أما رواية ابن داسة فقد رواها بالأندلس: أبو محمد عبدالله بن محمد بن عبد المؤمن بن يحيى المعروف بابن الزيات[6]، قال: نا أبو بكر

---

(١) انظر شروط الأئمة الخمسة للحازمي محمد بن موسى - دار الكتب العلمية بيروت - ط١ - ١٩٨٤.

(٢) أبو بكر بن داسة البصري التمّار، محمد بن بكر بن محمد بن عبدالرزّاق، راوي السنن عن أبي داود، المتوفى سنة ٣٤٦هـ (شذرات الذهب ٣٧٣/٢).

(٣) الحافظ أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي، صاحب التصانيف، سمع الحسن الزعفراني وأبا داود وخلقاً عمل لهم «معجماً». كان ثقة ثبتاً، عارفاً عابداً، ولد سنة ٢٤٦هـ ومات سنة ٣٤٠هـ (طبقات الحفاظ ص: ٣٥٣، رقم: ٧٩٩).

(٤) أبو عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرملي راوية السنن عن أبي داود (عون المعبود ١٨/١).

(٥) أبو علي اللؤلؤي محمد بن أحمد بن عمرو البصري، راوية السنن عن أبي داود. لزم أبا داود مدة طويلة يقرأ السنن للناس مات سنة ٣٣٣هـ (شذرات الذهب ٣٣٤/٢).

(٦) أبو محمد عبدالله بن محمد بن عبد المؤمن، رحل إلى العراق وغيرها، سمع إسماعيل بن محمد الصفّار وابن داسة ومحمد بن عثمان الصيدلاني - حدّث بالأندلس، روى عنه أبو عمر بن عبدالبر. (بغية الملتمس ص: ٣١٩، رقم: ٨٨٢).

محمد بن بكر بن محمد بن عبدالرزاق التمّار المعروف بابن داسة البصري بالبصرة سنة ٣٤٠هـ، قال: نا أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني - رحمه الله -[١].

- وأما رواية ابن الأعرابي فرواها بالأندلس أبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم[٢]، قال: نا أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد الأعرابي قراءة عليه في المسجد الحرام في شهر رمضان سنة ٣١٣هـ، قال: نا أبو داود[٣].

ورواها أيضاً أبو جعفر أحمد بن عون الله[٤]، قال: نا أبو سعيد بن الأعرابي[٥].

- وأما رواية الرملي فحدّث بها في الأندلس أبو عمر أحمد بن دحيم[٦] بن خليل، قال: نا أبو عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرملي ورّاق أبي داود ببغداد سنة ٣١٧هـ، قال: نا أبو داود[٧].

- وأما رواية اللؤلؤي فقد حدّث بها من أهل الأندلس أبو الوليد

---

(١) انظر فهرسة ابن خير ص: ١٠٣.

(٢) أبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم الصدني، (المتجيلي) سمع بالأندلس ورحل إلى المشرق فسمع الكثير، وألّف في تاريخ الرجال كتاباً كبيراً جمع فيه ما أمكنه من أقوال الناس في أهل العدالة والتجريح، سمعه منه خلق - توفي رحمه الله سنة ٣٥٠هـ (بغية الملتمس ص: ١٦٩).

(٣) انظر فهرسة ابن خير ص: ١٠٣.

(٤) أحمد بن عون الله أبو جعفر فقيه محدّث مشهور، يروي عن قاسم بن أصبغ البياني وابن الأعرابي وبكر بن العلاء القاضي وابن الورد، يروي عنه أبو عمر الطلمنكي وغيره. (بغية الملتمس ص: ١٨٥، رقم: ٤٥٢).

(٥) انظر فهرسة ابن خير ص: ١٠٤.

(٦) أحمد بن دحيم بن خليل أبو عمر محدّث أندلسي، سمع أبا عبدالله الزبيري وغيره روى عنه أبو عثمان سعيد بن نصر، وغيره، توفي رحمه الله سنة ٣٣٧هـ (بغية الملتمس ص: ١٦٦، رقم: ٣٩٩).

(٧) انظر فهرسة ابن خير ص: ١٠٤.

الباجي عن أبي ذر الهروي عن الحسن بن بكر بن محمد الورّان البصري عن اللؤلؤي عن أبي داود[١].

ورواها كذلك: أبو بكر محمد بن عبدالله بن العربي القاضي[٢]، وعبّاد بن سرحان المعافري[٣]، ومحمد بن عبدالرزّاق الكلبي[٤]، عن محمد بن الوليد الطرطوشي، عن علي ابن أحمد بن علي التستري عن القاسم بن جعفر بن عبدالواحد الهاشمي عن اللؤلؤي عن أبي داود[٥].

بعد هذا العرض الموجز لأسانيد أهم روايات سنن الإمام أبي داود ـ رحمه الله ـ التي دخلت الأندلس ورواها العلماء بها، يتضح أن روايات: ابن داسة وابن الأعرابي والرملي هي الأعلى إسناداً بالنسبة لباقي الروايات، إلا أن أكملها، رواية ابن داسة. قال أبو علي الغساني: «رواية أبي بكر بن داسة أكمل الروايات كلها، ورواية أبي عيسى الرملي تقاربها»[٦].

وإضافة إلى كتاب السنن لأبي داود، فقد دخلت إلى الأندلس كتبه الآتية:

١ ـ كتاب المراسيل، وقد تضاف إلى السنن[٧].

---

(١) فهرسة ابن خير ص: ١٠٤.

(٢) أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن العربي الإشبيلي الحافظ القاضي، ولد سنة ٤٦٨هـ رحل إلى المشرق وسمع الكثير وتخرّج بأبي حامد الغزالي وأبي بكر الشاشي، كان متبحراً في العلم، ثاقب الذهن بُكريم الشمائل ـ صنّف في الحديث والفقه والأصول وعلوم القرآن وغير ذلك. مات بفاس سنة ٥٤٣هـ (طبقات الحفاظ ص: ٤٦٨، رقم: ١٠٤٦).

(٣) مرت ترجمته.

(٤) محمد بن عبدالرزاق بن يوسف أبو بكر الكلبي الحاج، أندلسي فقيه توفي بإشبيلية سنة ٥٦٣هـ (انظر ترجمته في بغية الملتمس ص: ٩٨، رقم: ٢١١).

(٥) انظر فهرسة ابن خير ص: ١٠٥.

(٦) المصدر السابق ص: ١٠٦.

(٧) المصدر السابق ص: ١٠٨.

٢ - كتاب الزهد[١].

٣ - كتاب التفرّد[٢].

٤ - كتاب أعلام النبوة[٣].

٢ - سنن النسائي: الإمام أبو عبدالرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن حرب النسائي - رحمه الله - وهي السنن الكبرى التي اشتهرت بالروايات الآتية:

١ - رواية ابن الأحمر (محمد بن معاوية)[٤]، القرطبي.

٢ - رواية محمد بن القاسم بن محمد بن القاسم بن محمد بن سيار القرطبي[٥].

٣ - رواية حمزة بن محمد الكناني[٦].

---

(١) المصدر السابق ص: ١٠٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق ص: ١١٠.

(٤) محمد بن معاوية بن عبدالرحمٰن بن عبدالرحمٰن بن معاوية، أبو بكر الأموي المرواني القرطبي المعروف بابن الأحمر - رحل قبل الثلاثمائة ودخل العراق وغيرها - سمع محمد بن يحيى بن سليمان المروزي وأبا خليفة الفضل بن الحباب وأبا عبدالرحمٰن أحمد بن شعيب النسوي، وهو أول من أدخل الأندلس مصنّفه في السنن وحدّث به واشتهر عنه - وكان ثقة جليلاً - توفي رحمه الله سنة ٣٥٨هـ (انظر بغية الملتمس ص: ١١٦ رقم: ٢٧، وشذارت الذهب ٢٧/٣).

(٥) محمد بن قاسم بن محمد بن قاسم بن محمد بن سيار، مولى هشام بن عبدالملك يكنى: أبا عبدالله يقال له: البياني - روى عن بقي بن مخلد ومحمد بن وضّاح ومحمد بن عبدالسلام الخشني وخلق، روى عنه ابنه أحمد وخلف بن سعد وغيرهم، توفي - رحمه الله - بالأندلس سنة ٣٢٨هـ (بغية الملتمس ص: ١١٣ رقم: ٢٦٠).

(٦) حمزة بن محمد بن علي بن العباس، أبو القاسم الكناني المصري، سمع النسائي وأبا يعلى الموصلي ومنه الدارقطني وعلي بن حمصة. قال الحاكم: متفق على تقدّمه في معرفة الحديث، وقال الصوري: كان حافظاً ثبتاً. مات سنة ٣٥٧هـ (طبقات الحفاظ ص: ٣٧٨ رقم: ٨٥٤).

٤ ـ رواية أبي بكر المهندس[١].

ـ أما رواية ابن الأحمر القرطبي: فراويها هو أول من أدخلها الأندلس بعدما سمعها من الإمام النسائي بمصر سنة ٣٠٠هـ[٢].

ومن أشهر تلاميذه الذين رووا عنه سنن النسائي:

١ ـ القاضي أبو الوليد يونس بن عبدالله بن مغيث[٣]، قال: نا أبو بكر محمد بن معاوية بن عبدالرحمٰن القرشي المعروف بابن الأحمر، قال: نا أبو عبدالرحمٰن النسائي[٤] ـ رحمه الله ـ.

٢ ـ ورواها أيضاً: أبو محمد عبدالله بن الربيع بن عبدالله التميمي[٥]، قال: نا أبو بكر محمد بن معاوية القرشي قراءة عليه سنة ٣٥٠هـ، قال: نا أبو عبدالرحمٰن النسائي[٦].

ـ وأما رواية محمد بن القاسم: فدخلت الأندلس بعد رواية ابن الأحمر، أدخلها محمد بن القاسم نفسه.

ومن أشهر تلاميذه الذين رووا عنه سنن النسائي:

١ ـ أبو محمد عبدالله بن محمد بن علي اللخمي الباجي، المتوفى

---

(١) أحمد بن محمد بن إسماعيل المهندس ـ محدّث ديار مصر، كان ثقة تقياً، روى عن البغوي ومحمد بن محمد الباهلي وطبقتهما. توفي سنة ٣٨٥هـ (شذرات الذهب ١١٣/٣).

(٢) انظر بغية الملتمس ص: ١١٧.

(٣) يونس بن عبدالله بن محمد بن مغيث، أبو الوليد، قاضي الجماعة بقرطبة، يعرف بابن الصفّار، من أعيان أهل العلم ـ سمع ابن الأحمر ومحمد بن يبقى، وروى عنه أبو عمر بن عبدالبر وأبو محمد بن حزم ـ وكان زاهداً فاضلاً. (بغية الملتمس ص: ٤٩٨ رقم: ١٤٩٨).

(٤) فهرسة ابن خير ص: ١١٠.

(٥) عبدالله بن الربيع بن عبدالله التميمي، أبو محمد، سكن قرطبة، سمع أبا بكر محمد بن معاوية القرشي وعبدالله بن محمد بن عثمان ـ روى عنه أبو محمد بن حزم ـ توفي سنة ٤١٠هـ (بغية الملتمس ص: ٣٣١ رقم: ٩٢٣).

(٦) انظر فهرسة ابن خير ص: ١١١.

سنة ٣٧٨هـ[١]، قال: نا بها أبو عبدالله محمد بن قاسم بن محمد عن أبي عبدالرحمٰن النسائي[٢].

٢ ـ أبو بكر عباس بن أصبغ بن عبدالعزيز بن غصن الهمداني المعروف بالحجاري[٣].

قال: نا محمد بن قاسم، قال: نا النسائي[٤].

ـ وأما رواية حمزة بن محمد الكناني ـ رحمه الله ـ:

فحدّث بها من الأندلسيين:

١ ـ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرّج القاضي[٥]، قال: نا أبو القاسم حمزة بن محمد بن علي بن العباس الكناني، قال: نا أبو عبدالرحمٰن النسائي[٦] ـ رحمه الله ـ.

٢ ـ أبو محمد الأصيلي عن حمزة الكناني عن النسائي ـ رحمه الله ـ[٧].

ـ وأما رواية أبي بكر المهندس:

من روّاتها بالأندلس: أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن عابد

---

(١) عبدالله بن محمد بن علي بن شريعة، أبو محمد المعروف بالباجي، سكن إشبيلية، فقيه محدّث مكثر جليل سمع من محمد بن عمر بن لبابة، وعبدالله بن يونس المرادي روى عنه ابنه أحمد، وعبدالله بن إبراهيم الأصيلي، توفي سنة ٣٧٨ (بغية الملتمس ص: ٣١٧ رقم: ٨٧٩).

(٢) انظر فهرسة ابن خير ص: ١١١.

(٣) أبو بكر، عباس بن أصبغ الهمداني ـ روى عن محمد بن عبدالملك بن أيمن، وقاسم بن أصبغ، روى عنه أبو عمر بن عبدالبر، وأبو عبدالله محمد بن عبدالله بن يزيد اللخمي وقال أنه سمع منه في سنة ٣٧٨هـ (بغية الملتمس ص: ٤١٧ رقم: ١٢٤٤) و(تاريخ ابن الفرضي ٣٤٢/١ رقم: ٨٨٥).

(٤) فهرسة ابن خير ص: ١١١.

(٥) مرت ترجمته في ص: ١٥٤.

(٦) انظر فهرسة ابن خير ص: ١١٢.

(٧) المصدر السابق، ص: ١١٣.

المعافري[1]، قال: حدثنا به أبو بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل المهندس بمصر، عن أبي عبدالرحمٰن النسائي ـ رحمه الله ـ[2].

كما دخل الأندلس كتاب «المجتبى من السنن»[3]، للنسائي أيضاً:

فقد رواه من الأندلسيين: أيوب بن الحسين[4]، قاضي الثغر عن أبي موسى عبدالكريم عن أبيه الإمام النسائي[5] ـ رحمه الله ـ.

٣ ـ **سنن الإمام الترمذي**: (محمد بن عيسى بن سورة، المتوفى سنة ٢٧٩هـ).

وهو «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل».

وهو آخر كتب السنن وصولاً إلى الأندلس، وقد اشتهر بالروايات الآتية:

١ ـ رواية ابن محبوب[6]، (أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي).

---

(١) محمد بن عبدالله بن سعيد بن عابد القرطبي فقيه محدّث توفي سنة ٤٣٩هـ (بغية الملتمس ص: ٨٢ رقم: ١٧٧).

(٢) انظر فهرسة ابن خير ص: ١١٥.

(٣) كتاب المجتبى اختصره الإمام النسائي من سننه الكبرى، وذلك أن بعض الأمراء سأله عن كتابه في السنن: أكله صحيح؟ فقال: لا، قال: فاكتب لنا الصحيح منه منجرّداً، فصنع المجتبى، فهو المجتبى من السنن، ترك كل حديث أورده في السنن مما تكلّم في إسناده بالتعليل. (انظر فهرسة ابن خير ص: ١١٦ ـ ١١٧).

(٤) أيوب بن الحسين بن محمد بن أحمد، أبو سليمان، يعرف بابن الطويل. (تاريخ ابن الفرضي ١/١٠٤ رقم: ٢٧٥).

(٥) انظر فهرسة ابن خير ص: ١١٧.

(٦) أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المروزي محدّث مرو وشيخها ـ روى جامع الترمذي عن مؤلفه ـ توفى سنة ٣٤٦هـ (شذرات الذهب ٢/٣٧٣).

٢ ـ رواية الصيدلاني[١]، (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن يوسف).

٣ ـ رواية أبي حامد التاجر[٢]، (أحمد بن عبدالله بن داود التاجر المروزي).

ـ أما رواية ابن محبوب: فقد رواها من الأندلسيين:

ـ أبو الحسن عبّاد بن سرحان بن مسلم المعافري.

ـ وأبو بكر محمد بن عبدالله بن العربي الإشبيلي.

كلاهما عن المبارك بن عبدالجبار الصيرفي المعروف بابن الطيوري[٣]، عن أبي يعلى أحمد بن عبدالواحد بن محمد بن جعفر المعروف بابن زوج الحرة[٤]، عن الحسن بن شعبة المروزي، عن ابن محبوب عن الترمذي ـ رحمه الله ـ[٥].

ـ ورواها كذلك ابن سكرة (حسين بن محمد)[٦]، عن أحمد بن الحسن بن خيرون[٧]، وابن الطيوري بالسند المتقدم[٨].

---

(١) انظر فهرسة ابن خير الإشبيلي ص: ١٢١.

(٢) انظر تهذيب الكمال ص: ٢٥١/٢٦.

(٣) أبو الحسين المبارك بن عبدالجبار بن أحمد بن القاسم الأزدي الصيرفي المعروف بابن الطيوري، المكثر الثقة المتوفى ببغداد سنة ٥٠٠هـ (انظر الرسالة المستطرفة ص: ٦٩).

(٤) انظر فهرسة ابن خير الإشبيلي ص: ١١٧ ـ ١١٨.

(٥) انظر المصدر السابق ص: ١١٨.

(٦) حسين بن محمد بن حيونُ بن فيّارة الصدفي أبو علي المعروف بابن سكّرة القاضي، محدّث زاهد كثير الرواية ـ مات سنة ٥١٤هـ (بغية الملتمس ص: ٢٥٣ رقم: ٦٥٥).

(٧) أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون البغدادي ابن الباقلاني ـ سمع البرقاني وابن شاذان وخلائق، كان ثقة متقناً واسع الرواية له معرفة بالحديث توفي سنة ٤٨٨هـ (طبقات الحفاظ ص: ٤٤٤ رقم: ٩٩٩).

(٨) انظر فهرسة ابن خير ص: ١١٩.

ـ وأما رواية الصيدلاني فرواها بالأندلس:

ـ أبو زكرياء يحيى بن محمد بن يوسف الأشعري الجياني[1]، عن يوسف الصيدلاني عن أبي ذر محمد بن إبراهيم بن محمد الترمذي، عن أبي عيسى الترمذي[2] ـ رحمه الله ـ.

ـ وأما رواية أبي حامد التاجر فحدّث بها في الأندلس:

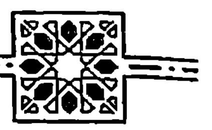
أبو محمد مكي بن أبي طالب قال: سمعت عبدالواحد بن علي بن أحمد العباسي وأخاه عبدالسميع وأبا بكر أحمد بن إبراهيم المروزي، قالوا كلهم: حدثنا أبو زيد محمد بن أحمد المروزي عن أبي حامد التاجر عن أبي عيسى الترمذي[3] ـ رحمه الله ـ.

والملاحظ أن رواية أبي يعقوب الصيدلاني هي الأعلى إسناداً من بين باقي الروايات.

هذا ولم أذكر في هذا المبحث كل الأسانيد التي رويت بها كتب السنن في الأندلس، خشية الإطالة واقتصرت على أعلاها.



(١) ترجمته في تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ١٩٣/٢ رقم: ١٦٠٤.
(٢) انظر فهرسة ابن خير ص: ١٢١.
(٣) المصدر السابق ص: ١٢٠ ـ ١٢١.



المبحث الرابع:
المصنّفات المتضمنة
للسنن مع فقه الصحابة والتابعين

١ ـ مصنّف عبدالرزاق بن همام[1] ـ رحمه الله:

رواه بالأندلس أبو عمر أحمد بن خالد بن يزيد[2]، عن أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم الدبري[3]، عن مؤلفه عبدالرزاق ـ رحمه الله ـ.

وأبو عبدالله محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرّج عن أبي سعيد أحمد بن محمد بن الأعرابي عن إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبدالرزاق[4].

٢ ـ مصنّف حمّاد بن سلمة:

رواه بالأندلس أحمد بن خالد بن يزيد الفقيه عن علي بن عبدالعزيز

---

(١) عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري ـ أبو بكر الصنعاني ـ ثقة حافظ مصنّف شهير مات سنة ٢١١هـ وله ٨٥ سنة (تقريب التهذيب ص: ٣٥٤ رقم: ٤٠٦٤).

(٢) ستأتي ترجمته.

(٣) إسحاق بن إبراهيم الدبري، احتج به أبو عوانة في صحيحه وأكثر عنه الطبراني، قال الدارقطني، صدوق ما رأيت فيه خلاف، إنما قيل لم يكن من رجال هذا الشأن، عاش الدبري إلى سنة ٢٨٧هـ (ميزان الاعتدال ١/١٨١ رقم: ٧٣١).

(٤) انظر فهرسة ابن خير ص: ١٢٧.

عن حجّاج بن منهال عن حمّاد بن سلمة[1].

٣ ـ مصنّف سفيان بن عيينة:

حدّث به محمد بن عبدالسلام الخشني الأندلسي عن محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني عن سفيان بن عيينة[2].

٤ ـ مصنّف سعيد بن منصور البلخي[3]:

حدّث به في الأندلس أبو عبدالله محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرّج عن أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن فراس بن محمد بن علي بن يزيد الصائغ عن سعيد بن منصور[4].

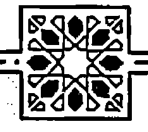


(١) حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة، ثقة عابد مات سنة ١٦٧هـ (التقريب ص: ١٧٨ رقم: ١٤٩٩).

(٢) انظر فهرسة ابن خير ص: ١٣٤.

(٣) سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الحافظ روى عن مالك والليث وعنه أحمد ومسلم وأبو داود وخلق ـ مات سنة سبع وعشرين ومائتين بمكة (طبقات الحفاظ ص: ١٨٢ رقم: ٤٠٢) و(تذكرة الحفاظ ٢/٤١٢).

(٤) فهرسة ابن خير ص: ١٣٥.



المبحث الخامس:
المسانيد المخرجة على أسماء الصحابة

١ ـ مسند البزّار[(١)]، (أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق):

في حديث النبي ﷺ بعلله والكلام عليه.

ـ حدّث به من الأندلسيين القاضي أبو عبدالله محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرّج عن محمد بن أيوب بن حبيب الرقّي الصموت عن أبي بكر البزّار مؤلفه[(٢)] ـ رحمه الله ـ.

ـ وحدّث به أبو القاسم أحمد بن فتح المعافري[(٣)]، عن أبي العباس أحمد بن الحسن بن عتبة الرازي عن أبي بكر البزّار ـ رحمه الله ـ.

٢ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل[(٤)] ـ رحمه الله ـ (المتوفى سنة ٢٤١هـ).

---

(١) أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البصري الشهير ـ صاحب المسند الكبير، رحل في آخر عمره إلى أصبهان والشام ينشر علمه، مات بالرملة سنة ٢٩٢هـ (طبقات الحفاظ ص: ٢٨٩ رقم: ٦٥١).

(٢) انظر فهرسة ابن خير ص:١٣٩.

(٣) أحمد بن فتح بن عبدالله التاجر رحل فسمع بمصر من حمزة الكناني وأحمد بن الحسن بن عتبة وابن ماهان ـ حدّث بالأندلس فروى عنه من أهلها أبو عمر بن عبدالبر، توفي قريباً من ٤٠٠هـ (بغية الملتمس ص: ١٨٧ رقم:٤٥٥).

(٤) الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ـ أبو عبدالله المروزي ثم البغدادي ولد ببغداد في ربيع الأول سنة ١٦٤هـ ـ نشأ ببغداد وطاف البلاد ودخل=

حدّث به في الأندلس:

- أبو محمد عبدالله بن محمد بن عبد المؤمن عن أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان ابن مالك عن عبدالله بن أحمد بن حنبل[1]، عن الإمام أحمد.

- وأبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن خالد الوهراني[2]، عن أحمد بن جعفر بالسند المتقدم[3].

٣ - مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي[4]، (المتوفى سنة ٢٠٣هـ). (وهو أول مسند صنّف في الإسلام).

حدّث به من الأندلسيين أبو عمر عثمان بن أبي بكر السفاقسي[5]، عن

= الكوفة والبصرة والحجاز واليمن والشام في طلب العلم. روى عنه البخاري ومسلم وأبو داود وآخرون كان من الحفاظ الأئمة - توفي رحمه الله سنة ٢٤١ (طبقات الحفاظ ص: ١٨٩ رقم: ٤١٧).

(١) عبدالله بن أحمد بن حنبل أبو عبدالرحمن البغدادي - روى عن أبيه وابن معين وخلق، وعنه النسائي وابن صاعد وأبو عوانة والطبراني وغيرهم - كان ثقة ثبتاً فهماً، ولد سنة ٢١٣هـ، ومات سنة ٢٩٠هـ (طبقات الحفاظ ص: ٢٩٢ رقم: ٦٦٠).

(٢) عبدالرحمن بن عبدالله بن خالد الهمداني الوهراني يعرف بابن الخزّاز، رحل إلى العراق وغيرها سمع أبا إسحاق البلخي صاحب الفربري، وأحمد بن جعفر القطيعي - روى عنه الإمامان أبو عمر بن عبدالبر وأبو محمد بن حزم. (بغية الملتمس ص: ٣٥٣ رقم: ١٠٢٢).

(٣) انظر فهرسة ابن خير ص: ١٤٠.

(٤) أبو داود الطيالسي سليمان بن داود بن الجارود البصري الحافظ أحد الأعلام - روى عن الثوري وهشام الدستوائي وشعبة وابن المبارك وخلق، وعنه أحمد وابن المديني وآخرون. كان ثقة كثير الحديث مات بالبصرة سنة ٢٠٣هـ (طبقات الحفاظ ص: ١٥٣ رقم: ٣٢٧).

(٥) عثمان بن أبي بكر بن حمود بن أحمد الصدفي أبو عمرو السفاقسي - محدّث رحل إلى العراق وغيرها بعد سنة ٤٢٠هـ - سمع الكثير، من أهل الرواية والعلم - حدّث عن أبي نعيم الأصبهاني وجماعة آخرين - وكان فاضلاً عاقلاً، قال الحميدي قرأت عليه كثيراً وكتبت عنه. (بغية الملتمس ص: ٣٩٧ رقم: ١١٨٠).

أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني[1]، عن عبدالله بن جعفر بن يونس بن حبيب عن أبي داود الطيالسي[2] ـ رحمه الله ـ

٤ ـ مسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة (المتوفى سنة ٢٨٢هـ)[3]:

حدّث به من الأندلسيين قاسم بن أصبغ البياني عن مؤلفه الحارث بن أبي أسامة[4].

٥ ـ مسند أسد بن موسى (أسد السنَّة، المتوفى سنة ٢١٢هـ)[5]:

حدّث به من الأندلسيين:

ـ سعيد بن عثمان التجيبي الأعناقي[6].

ـ ويحيى بن عمر الأندلسي[7] ـ.

---

(١) أحمد بن عبدالله بن أحمد الحافظ أبو نعيم الأصبهاني أحد الأعلام ـ صدوق ـ تكلّم فيه بغير حجة. (انظر ميزان الاعتدال ١/١١١ رقم: ٤٣٨).

(٢) فهرسة ابن خير ص: ١٤١.

(٣) الحارث بن محمد بن أبي أسامة داهر ـ الإمام أبو محمد التميمي البغدادي ـ ولد سنة ١٨٦هـ قال الدارقطني ـ صدوق، ووثّقه إبراهيم الحربي، مات يوم عرفة سنة ٢٨٢هـ. (انظر طبقات الحفاظ ص: ٢٧٦ رقم: ٦٢٥) و(الرسالة المستطرفة ص: ٥٠).

(٤) انظر فهرسة ابن خير ص: ١٤١.

(٥) أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبدالملك بن مروان بن الحكم القرشي الأموي المصري. ويقال له: أسد السنّة ـ روى عن روح بن عبادة وحمّاد بن زيد وشعبة، وعنه أحمد بن صالح المصري وخلق ـ قال البخاري: مشهور الحديث ـ ولد بمصر سنة ١٣٢هـ ومات بها سنة ٢١٢هـ (انظر طبقات الحفاظ ص: ١٧٠ رقم: ٣٧٣) و (الرسالة المستطرفة ص: ٤٧).

(٦) سعيد بن عثمان بن سعيد بن سليمان التجيبي ـ أندلسي يكنى: أبا عثمان يقال له: الأعناقي سمع إسحاق بن إسماعيل بن عبد الأعلى صاحب سفيان بن عيينة، ويونس بن عبد الأعلى وخلق. روى عنه أحمد بن سعيد بن حزم الصدفي ووهب بن مسرّة وغيرهما. مات بالأندلس سنة ٣٠٥هـ (انظر بغية الملتمس ص: ٢٩٥ رقم: ٨٠٣).

(٧) يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر ـ أندلسي من موالي بني أمية، يكنى: أبا زكريا، يروي عن أبي المصعب أحمد بن أبي بكر الزهري صاحب مالك بن أنس، وعن الحارث بن مسكين وغيرهما. مات ـ رحمه الله ـ بمدينة سوسة سنة ٢٨٥هـ وقيل سنة ٢٨٩هـ، وكان مولده سنة ٢١٣هـ (انظر بغية الملتمس ص: ٤٩٠ رقم: ١٤٨٤).

كلاهما عن نصر بن مرزوق عن أسد بن موسى - رحمه الله[1].

٦ - مسند ابن سنجر (محمد بن عبدالله، المتوفى سنة ٢٥٨)[2].

حدّث به من الأندلسيين:

- أحمد بن عمرو بن منصور الألبيري[3]، عن ابن سنجر، وهو عشرون جزءاً[4].

٧ - مسند أبي محمد عبدالله بن محمد بن ناجية[5]: وهو في ١٣٢ جزءاً:

حدّث به في الأندلس:

- أبو القاسم خلف بن قاسم[6]، عن أبي قتيبة بن سلم بن الفضل البغدادي عن ابن ناجية[7].

---

(١) انظر فهرسة ابن خير ص: ١٤١ - ١٤٢.

(٢) محمد بن عبدالله بن سنجر الجرجاني - أبو عبدالله، سمع أسد بن موسى والحميدي وخلائق مات في ربيع الأول سنة ٢٥٨هـ (طبقات الحفاظ ص: ٢٥٨ رقم: ٥٧٣) و (الرسالة المستطرفة ص: ٥٢).

(٣) أحمد بن عمرو بن منصور الألبيري - صاحب صلاة ألبيرة وخطيبها، فقيه محدّث عالم، يفهم الحديث ويعرف الرجال ويحفظ - وهو من موالي بني أمية - له رحلة لقي فيها ابن سنجر ويونس بن عبد الأعلى وغيره، مات بالأندلس سنة ٣١٢هـ (بغية الملتمس ص: ١٨٤ رقم: ٤٤٩).

(٤) انظر فهرسة ابن خير ص: ١٤٢.

(٥) ابن ناجية: الحافظ أبو محمد عبدالله بن ناجية بن نجبة البربري ثم البغدادي ثقة ثبت، مات في رمضان سنة ٣٠١هـ (طبقات الحفاظ ص: ٣٠٦ رقم: ٦٩٣)، والرسالة المستطرفة ص: ٥٣.

(٦) خلف بن قاسم بن سهل بن أسود، أبو القاسم المعروف بابن الدباغ، كان محدّثاً مكثراً حافظاً، سمع بالأندلس، ثم رحل قبل الخمسين والثلاثمائة إلى مصر ومكة والشام - كتب بالمشرق على نحو ثلاثمائة رجل وكان من أعلم الناس برجال الحديث توفي رحمه الله سنة ٣٩٣هـ (بغية الملتمس ص: ٢٧٣ رقم: ٧١٧).

(٧) انظر فهرسة ابن خير ص: ١٤٢ - ١٤٣.

٨ ـ المنتخب لعلي بن عبدالعزيز[١]، (مخرّج على أسماء الصحابة):

حدّث به من الأندلسيين:

ـ أحمد بن خالد بن يزيد[٢]، عن مؤلفه[٣].

---

(١) علي بن عبدالعزيز بن المرزبان بن شابور الحافظ أبو الحسن البغوي، شيخ الحرم ومصنّف «المسند»، قال الدارقطني: ثقة مأمون، وقال ابن أبي حاتم: صدوق. مات رحمه الله سنة ٢٨٦هـ عن بضع وتسعين سنة (طبقات الحفاظ ص: ٢٧٨ رقم: ٦٢٨)، وميزان الاعتدال ١٤٣/٣.

(٢) أحمد بن خالد بن يزيد: أبو عمر يعرف بابن الجباب، جياني الأصل، سكن قرطبة، كان حافظاً متقناً، وراوية للحديث مكثراً ـ رحل فسمع من جماعة منهم إسحاق بن إبراهيم الدبري صاحب عبدالرزاق بن همام وغيره، ومن أهل الأندلس محمد بن وضّاح وبقي بن مخلد ومحمد بن عبدالسلام الخشني وخلق ـ توفي بقرطبة سنة ٣٢٢هـ وكان مولده سنة ٢٤٦هـ (بغية الملتمس ص: ١٦٣ رقم: ٣٩٦).

(٣) انظر فهرسة ابن خير ص: ١٤٣.



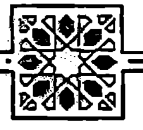
الفصل الثالث

عناية الأندلسيين بالكتب ونسخها ونشأة المكتبات

المبحث الأول: الحرص على جلب الكتب وجمعها.

المبحث الثاني: الوراقة والنسخ.

المبحث الثالث: تكوين المكتبات.



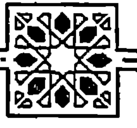
عناية الأندلسيين بالكتب ونسخها ونشأة المكتبات

عرفت الأندلس منذ القرن الثاني الهجري عناية خاصة بالكتب العلمية. فقد سخّر أمراء بني أمية إمكانيات كبيرة لجلب الكتب من مختلف البلدان ونسخها وترجمة بعضها، حتى تكوّنت لديهم مكتبات فاقوا بها من كان قبلهم.

وقد شاركهم في هذا الاهتمام طبقة العلماء وشريحة واسعة من أهالي الأندلس.

وفي هذا الفصل سنلقي الضوء على دور الأمراء في إثراء المكتبة الأندلسية، وازدهار الوراقة والنسخ بها.





المبحث الأول:
الحرص على جلب الكتب وجمعها

اتجه الناس في الأندلس إلى العناية بالكتب منذ زمن مبكّر جمعاً ونسخاً وتجليداً وتزييناً، بيعاً وشراء، ثم تأليفاً وتصنيفاً. ويمكن حصر العوامل الرئيسية التي ساعدت على ذلك في الآتي:

أ ـ الرحلة بمختلف أغراضها.

ب ـ الوراقة والنسخ.

جـ ـ التأليف.

وقد تكلمنا في الباب الأول من هذا البحث عن الرحلة في طلب العلم وأثرها في انتعاش حركة الحديث بالأندلس، إلا أن الرحلة في حقيقة الأمر كانت لأغراض متنوّعة، شارك فيها الحاج والتاجر والعالم المتطوع، والمكلّف من قبل الأمراء، وكانوا غالباً ما يأخذون معهم مؤلفات الأندلسيين إلى المشرق ويحضرون معهم كتب المشارقة، وكانت في كل فنّ.

وقد أشار المقرئ التلمساني في النفح: أن الراحلين إلى المشرق على اختلاف أغراضهم «لا يمكن حصرهم بوجه ولا مجال، ولا يعلم ذلك على وجه الإحاطة إلا علاّم الغيوب»[1].

(١) نفح الطيب ٦/٦.

وقد أشرنا فيما سبق إلى نماذج من الأندلسيين الراحلين إلى المشرق طلباً للعلم، وهم المتطوّعون غالباً.

إضافة إلى ذلك فقد اهتمّ أمراء الأندلس بإرسال المبعوثين لاقتناء الكتب من المشرق.

فهذا عباس بن الناصر الذي كلّفه الأمير الحكم بن هشام أن يتوجّه إلى المشرق لالتماس الكتب القديمة «فأتى الأمير بكتاب السند هند» الذي ترجم إلى العربية[1].

والأكثر من ذلك ما رواه ابن بشكوال عن أبي حفص الزهراوي قوله: «ساق سلمة بن سعيد[2]، شيخنا من المشرق ثمانية عشر حملاً مشدودة من كتب، وسافر من أستجّه إلى المشرق واتخذ مصر موئلاً واضطرب في المشرق سنين كثيرة جداً يجمع في الآفاق كتب العلم، فكلما اجتمع من ذلك مقدار صالح نهض به إلى مصر، ثم انزعج بالجميع إلى الأندلس، وكانت في كل فنّ من العلم، ولم يتم له ذلك إلا بمال كثير حمله إلى المشرق»[3].

ولم يكن سلمة بن سعيد الأول ولا الآخر في هذا الشأن فقد عرفت الأندلس حركة حثيثة لجمع الكتب واقتنائها، كما شارك في هذا الجهد بعض التجار المشارقة الذين كانوا يحضرون معهم الكتب التي عليها طلب منقطع النظير في الأندلس.

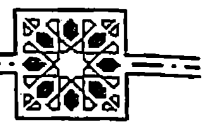
وقد رافق هذا النشاط المتميّز في جمع الكتب، نشاط مماثل في نسخ تلك الكتب وغيرها، وتجليدها ونشرها بين الناس.

---

(١) ابن سعيد ـ المغرب ص: ٤٥/١.

(٢) سلمة بن سعيد الأستجّي ـ محدّث له رحلة وطلب، سمع أبا بكر الآجري بمكة والحسن بن رشيق بمصر ـ روى عنه أبو عمر بن عبدالبر (بغية الملتمس ص: ٣٠٣ رقم: ٨٣٥).

(٣) كتاب الصلة لابن بشكوال ص: ٢١٩/١ ـ ٢٢٠ رقم: ٥١٢ (القاهرة ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م).



المبحث الثاني: الوراقة والنّسخ

إن حركة التأليف واجتلاب الكتب وكثرة مجالس العلم في الأندلس جعلت سوق الوراقة نافقة، وذلك لسد الطلب المتزايد على نسخ الكتب.

وقبل التطرّق لأصناف النسّاخ والورّاقين، نتعرّف أولاً على معنى الوراقة.

يقول ابن خلدون: «الوراقة هي معاناة الكتب والانتساخ والتجليد»[1]. «والورّاقون هم الذين يعانون صناعة انتساخ الكتب وتجليدها وتصحيحها»[2].

أ ـ أصناف النسّاخ:

١ ـ **الصّنف الأول**: هم الذين ينسّخون لأنفسهم: منهم العلماء الذين يريدون الحفاظ على مروياتهم، وإثراء مكتباتهم، فهذا الشيخ أبو عبدالله محمد بن سعيد بن نبات[3]، (مات بعد الأربعمائة) الذي نسخ أكثر مروياته بخط يده، قال ابن بشكوال: «وكتب بخطه علماً كثيراً ما علمت أحداً ممن أدركنا بلغ مبلغه في فنون العلم وضروبه»[4].

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص: ٧١٤.

(٢) نفس المصدر السابق ص: ٧١٥.

(٣) محمد بن سعيد بن عمر بن نبات أبو عبدالله، شيخ من شيوخ الحديث روى عن عبدالله بن نصر الزاهد وأبي عبدالله محمد بن يحيى بن مفرّج وغيره، مات بعد الأربعمائة (بغية الملتمس ص: ٦٩ رقم: ١٣٤).

(٤) الصلة لابن بشكوال ص: ٢/٥٢٠.

٢ ـ الصنف الثاني: هم الذين ينسخون بين يدي العلماء: وهم الذين يلازمون العلماء في حلقات الدّرس ينسخون لهم الأمالي، قال ابن بشكوال: أخبرني جماعة عن أبي علي الغساني قال: سمعت القاضي أبا القاسم سراج بن عبدالله[١]، يقول: «شهدت مجلس القاضي أبي المطرّف ابن فطيس[٢]، وهو يملي على الناس الحديث، ومستملي بين يديه، وكان له ستة ورّاقين ينسخون له دائماً، وكان قد رتّب لهم على ذلك راتباً معلوماً، وكان متى علم بكتاب حسن عند أحد من الناس طلبه للابتياع منه ويالغ في ثمنه، فإن قدر على ابتياعه وإلا انتسخه منه ورده عليه»[٣].

٣ ـ الصنف الثالث: هم الذين استعملهم الأمراء في النسخ ومقابلة الكتب، فقد ذكر ابن الفرضي[٤]، أن محمد بن يحيى بن عبدالسلام الأزدي النحوي المعروف بالرباحي[٥]، (ت:٣٥٨هـ) من أهل قرطبة صار إلى خدمة المستنصر بالله في مقابلة الكتب، وتوسّع له في الجراية.

وكذلك الأمر بالنسبة لعباس بن عمرو بن هارون الكناني[٦]، الوراق (ت: ٣٧٩هـ) من أهل صقلية، اتصل بولي العهد الحكم بن عبدالرحمٰن ـ

---

(١) سراج بن عبدالله بن سراج مولى عبدالرحمٰن الداخل. صاحب أحكام القضاء بقرطبة، فقيه عارف مشهور توفي في شوال سنة ٤٥٦هـ (بغية الملتمس ص: ٢٩٠ رقم: ٧٨٠).

(٢) عبدالرحمٰن بن محمد بن عيسى بن فطيس ـ أبو المطرف القاضي ـ قرطبي فقيه محدّث يروي عنه حاتم بن محمد الطرابلسي (بغية الملتمس ص: ٣٤٣ رقم: ٩٧٦).

(٣) الصلة لابن بشكوال ص: ٢٩٨/١ ـ ٢٩٩ رقم: ٦٨٢.

(٤) تاريخ ابن الفرضي ص: ٧١/٢ رقم: ١٢٩٢.

(٥) محمد بن يحيى بن عبدالسلام الرباحي ـ نحوي مشهور ـ ذكره أبو محمد بن حزم، وقال: كان لا يقصر عن أكابر أصحاب المبرّد ـ توفي سنة ٣٥٨هـ (بغية الملتمس ص: ١٣٤ رقم: ٣١٢).

(٦) عباس بن عمرو الصقلي أبو الفضل كان بالأندلس روى عن ثابت بن قاسم بن ثابت السرقسطي، وروى عنه يونس بن عبدالله بن مغيث (بغية الملتمس ص: ٤١٧ رقم: ١٢٤٦).

رحمه الله ـ، سنة ست وثلاثين، فتوسّع له في الجراية وصار من جملة الورّاقين[1].

ولازدهار صناعة الورق والنسخ في الأندلس، اشتهر كثير من الأندلسيين في هذا المجال وحذقوه نذكر منهم على سبيل المثال:

١ ـ مالك بن غانم بن الحسن الرعيني الزاهد من أهل قرطبة، كان يورّق ويعلّم وكان خيّراً فاضلا توفي سنة ٣٠٥هـ[2].

٢ ـ مخلص بن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن محمد الأنصاري من أهل غرناطة يكنى: أبا العباس، كان بارع الخط أنيق الوراقة[3].

٣ ـ أحمد بن يحيى بن إبراهيم بن السعود العبدي من أهل قرطبة يكنى: أبا العباس (ت:٥٩٩هـ)، كان من أبرع الناس خطاً، واقتنى من الدفاتر كثيراً، قال ابن الأبّار: بلغني أن قيمة ذلك بلغت ستة آلاف دينار[4].

ولا شك أن هذه الحرفة تحتاج في أغلب الأحيان إلى معرفة العربية وإتقانها، ومعرفة مواقع الكلمات وإعرابها، حتى يتمكّن الناسخ من ضبط الألفاظ وتصحيحها. فهذا خلف بن عمر، المتوفى سنة ٤٦٠هـ، من أهل جزيرة شقر، وسكن بلنسية يكنى: أبا القاسم ويعرف بالأخفش، كان ورّاقاً محسناً ضابطاً يتنافس في ما يكتب ويغالي به، وحكي أنه كان بملازمته النسخ والوراقة، ربما أشكل عليه ضبط الألفاظ، فقرأ العربية وهو في عشر الأربعين من سنّه، وبرع فيها حتى أقرأها[5].

ولم تقتصر هذه الحرفة على الرجال فحسب بل برعت من النساء في هذا المجال طائفة، حفلت بها كتب التراجم، نذكر منهنّ على سبيل المثال:

---

(١) تاريخ ابن الفرضي ص: ٣٤٣/١ رقم: ٨٨٦ ـ ونفح الطيب ص: ١١١/٣.
(٢) التكملة ص: ٧٠٨/٢ رقم: ١٧٩٩.
(٣) المصدر السابق ٧٣٩/٢ رقم: ١٨٤٠.
(٤) المصدر السابق ٩٤/١ رقم: ٢٤٣.
(٥) التكملة لابن الأبار ص: ٢٩٧/١ رقم: ٨١١.

١ ـ لبنى كاتبة الحكم بن عبدالرحمن الخليفة، كانت حاذقة بالكتابة نحوية شاعرة بصيرة بالحساب مشاركة في العلم وكانت عروضية حسنة الخط جداً[١]، توفيت سنة ٣٧٤هـ.

٢ ـ فاطمة بنت زكرياء بن عبدالله الكاتب المعروف بالشنبلاوي مولى بني أمية، كانت كاتبة جزلة متخلّصة، عمّرت عمراً كثيراً واستكملت أربعاً وتسعين سنة، تكتب على ذلك الكتب الطوال وتجيد الخط وتحسن القول توفيت في ٤٢٧هـ[٢].

وقد اهتم الأندلسيون بهذه المهنة أيّما اهتمام لكونها تجارة رابحة، ولإقبال الناس المتزايد على اقتناء الكتب، ولأهمية ذلك ألف بكر بن إبراهيم بن المجاهد اللخمي[٣]، من أهل إشبيلية (ت:٦٢٨هـ) كتاباً في هذا الموضوع أسماه: «كتاب التيسير في صناعة التسفير»[٤].



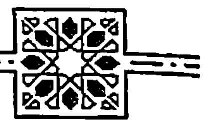
---

(١) البغية ص: ٥٣٠ رقم: ١٥٨٩.

(٢) الصلة ص: ٦٥٥/٢ رقم: ١٥٣٦.

(٣) هو بكر بن إبراهيم بن المجاهد اللخمي من أهل إشبيلية يكنى: أبا عمرو ـ أديب شاعر له رواية عن سعد المعود بن عفير وأبي العباس أحمد بن جنون.. وكان يتمذهب بالظاهر ـ توفي بإشبيلة سنة ٦٢٨هـ، وكان يحترف بتسفير الكتب.

(٤) حقق الكتاب عبدالله كنون وطبع في مدريد سنة ١٩٥٩/١٩٦٠م.



المبحث الثالث: تكوين المكتبات

إن النشاط الحثيث الذي شهدته صناعة الوراقة ونسخ الكتب وازدهار تجارتها في الأندلس، شجّع الكثير من الناس لاقتنائها وتكوين المكتبات منها. والناس في ذلك أقسام، منهم العلماء وطلبة العلم الذين يرجعون إليها وقت الحاجة، ومنهم آخرون غرضهم من ذلك تزيين دورهم بخزائن الكتب، يتجمّلون بها بين أعيان البلد.

إضافة إلى ذلك فقد عُرف كثير من الأمراء والوزراء بشغفهم وولعهم بالعلم ومصادره، فحرصوا على تكوين مكتبات ضخمة في قصورهم.

فقد ذكر ابن الأبّار في الحلة السيراء: قال أبو محمد بن حزم وذكر الحكم: اتصلت ولايته خمسة عشر عاماً في هدوء وعلوّ، وكان رفيقا بالرعية محبا للعلم ملأ الأندلس بجمع كتب العلوم، وأخبرني «تليد» الفتى وكان على خزانة العلوم بقصر بني مروان بالأندلس، أن عدد الفهارس التي كانت فيها تسمية الكتب أربع وأربعون فهرسة في كل فهرسة خمسون ورقة ليس فيها إلا ذكر أسماء الدواوين فقط[1].

وذكر المقري: أن الحكم «جمع من الكتب ما لا يحدّ ولا يوصف كثرة ونفاسة، حتى قيل أنها كانت أربعمائة ألف مجلد»[2]، وذكر ابن

---

(١) الحلة السيراء لابن الأبار ٢٠٣/١ (الشركة العربية للطباعة والنشر القاهرة ط١ ـ ١٩٦٣م ـ تحقيق وتعليق د. حسين مؤنس).

(٢) نفح الطيب ص: ٢٦٣/٣.

خلدون أن الحكم «كان يبعث في الكتب إلى الأقطار رجالاً من التجّار ويسرّب إليهم الأموال لشرائها حتى جلب منها إلى الأندلس ما لم يعهدوه»[1].

تعتبر مكتبة الحكم من أغنى المكتبات التي عرفتها الأندلس خلال تلك الفترة وأكثرها تنظيماً، حيث جعلت لها فهارس لخدمة الدارسين والباحثين من طلبة العلم.

أما المكتبات الخاصة فلا تقل أهمية هي الأخرى سواء من حيث كمية الكتب التي تزخر بها، أو من حيث التنظيم والترتيب فقد ذكر ابن الأبار أنه كانت لمحمد بن غلبون بن محمد بن عبدالعزيز الأنصاري (ت: ٦٥٠هـ) مكتبة مملوءة أصولاً عتيقة ودفاتر أنيقة[2].

ولم تكن المكتبات الخاصة حكراً على الرجال، فقد ذكر ابن بشكوال أن عائشة بنت أحمد بن محمد بن قادم القرطبية (ت: ٤٠٠هـ) كانت حسنة الخط تكتب المصاحف والدفاتر وتجمع الكتب وتعنى بالعلم ولها خزانة علم كبيرة حسنة[3].

ولم يكتف الأندلسيون بنسخ الكتب التي تصلهم من الأقطار الأخرى، بل كان لهم إنتاجهم الخاص في كل علم وفنّ.

فهذا أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي ـ رحمه الله ـ كان حافظاً عالماً بعلوم الحديث وفقهه مستنبطاً من الكتاب والسنّة، اجتمع عنده بخطه من تأليفه نحو أربعمائة مجلد تشتمل على ثمانين ألف ورقة، وجمع من الكتب في علم الحديث والمصنّفات والمسندات كثيراً وسمع سماعاً جماً[4].

---

(١) تاريخ ابن خلدون ص: ١٤٦/٤.

(٢) التكملة لابن الأبار ص: ٦٤٤/٢.

(٣) الصلة ص: ٦٥٤/٢ رقم: ١٥٣١.

(٤) الصلة: ص: ٦١٦/٢ ونفح الطيب ص: ٢٠٦/٢.

هذا ما ألّفه ابن حزم وحده، فما بالك بما ألّفه غيره من جهابذة علماء الأندلس كابن عبدالبر وابن العربي وغيرهما.

الخلاصة:

إن الاستقرار السياسي الذي شهدته الأندلس خلال القرن الثالث، وعناية أمراء بني أمية بالعلوم وإكرام أهلها، وظهور طائفة من المحدّثين في مختلف المدن الأندلسية كان له أثر عظيم في ازدهار حركة الحديث بتلك الربوع.

وبعودة بقي بن مخلد ومحمد بن وضّاح القرطبيين، أصبحت الأندلس دار حديث، بما رووه من دواوين وما كتبوه من تآليف.

إضافة إلى ذلك فقد دخلت الأندلس مئات الكتب الحديثية خاصة الموطآت برواياتها المختلفة حيث كانت الأندلس مركزا لفقه الإمام مالك بن أنس، ثم تلتها كتب السّنن والصحيحان، وأخذت باقي كتب السنّة تعرف طريقها إلى الأندلس. وقد رافق ذلك حركة نشطة لنسخ الكتب ونشرها والحفاظ على النسخ الأصلية، حتى أصبحت سوق الكتب نافقة، الأمر الذي فتح المجال واسعاً أمام تكوين المكتبات.

لكن الأندلسيين لم يكتفوا بما وصلهم من الكتب المشرقية وغيرها بل كانت لهم جهودهم الذاتية المتميّزة في التأليف والتصنيف وظل التأليف مستمراً وعطاء المؤلفين يزداد، رغم ما تعرضت له الأندلس من هزّات سياسية قلّصت نفوذهم في مملكة غرناطة، وهو ما سنحاول التعرف عليه في الأبواب القادمة إن شاء الله.

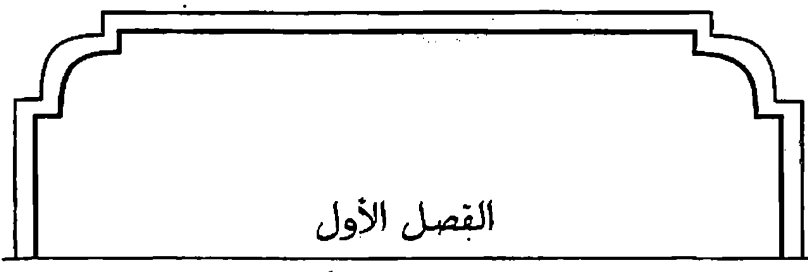
الباب الثالث

جهود المحدثين الأندلسيين في مجال الرواية

الفصل الأول: جهودهم في التصنيف على المسانيد والمصنّفات.

الفصل الثاني: جهودهم في التصنيف على المجاميع والمستخرجات والزوائد.

الفصل الثالث: جهودهم في التصنيف على الأجزاء.



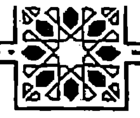
الفصل الأول

جهود محدّثي الأندلس في التصنيف على المسانيد والمصنّفات

- مدخل.

المبحث الأول: مسند بقي بن مخلد.

المبحث الثاني: المسانيد الأندلسية المفقودة.



جهود محدّثي الأندلس
في التصنيف على المسانيد والمصنّفات

مدخل:

تطلق عبارة «المسانيد» ويراد بها الكتب الحديثية التي صنّفها أصحابها على مسانيد أسماء الصحابة، بأن يجمعوا حديث كل صحابي على حدة. ولأصحاب المسانيد أساليب مختلفة في ترتيب أسماء الصحابة، فمنهم من يتبع نسق حروف المعجم، وهو الأغلب، ومنهم من يرتّبها على السابقة في الإسلام، أو القبائل، أو البلدان أو غير ذلك.

وقد يطلق «المسند» ويراد به الكتاب المرتب على الأبواب وذلك لأن أحاديثه مسندة إلى النبي ﷺ كالصحيحين مثلاً فالإمام البخاري سمى كتابه: «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسنته وأيامه»، وسمى الإمام مسلم كتابه: «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ».

وهناك طريقة أخرى انفرد بها الحافظ بقي بن مخلد الأندلسي، فرتّب مسنده على أسماء الصحابة ثم رتّب أحاديث كل صحابي على أبواب الفقه، وهي طريقة مبتكرة لم يسبق إليها.

وأما المصنّفات فهي الكتب التي رتّبها مؤلفوها على الأبواب الفقهية، وتشتمل على الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ والموقوفة على الصحابة والمقطوعة على التابعين وفتاوى أتباع التابعين أحياناً.

إن الأحداث الأليمة التي وقعت في الأندلس ـ ذلك الفردوس المفقود ـ أضاعت علينا كنوزاً عظيمة من تراثنا التليد.

ولئن وصلنا العديد من الكتب الحديثية التي ألّفها الأندلسيون، فإن ما فُقد أكثر بكثير، خاصة المسانيد والمصنّفات، التي لم يبق لها وجود، اللّهم ما ذكره المتقدّمون الذين اطلعوا عليها أو بعضها.

وفي هذا الفصل سنحاول إلقاء الضوء على بعض المسانيد والمصنّفات الأندلسية، وجمع شتات أخبارها من كتب التراجم والفهارس والكتب التي اقتبست منها، بغية الوصول إلى صورة واضحة لما أسهم به محدّثو الأندلس في هذا المجال.

وسأتناول في هذا المبحث العناصر التالية:

١ ـ منهج بقي بن مخلد في مسنده.

٢ ـ ملاحظات حول مسند بقي بن مخلد.

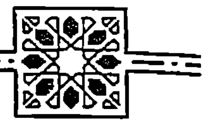
٣ ـ نماذج من مرويات بقي بن مخلد الواردة في كتاب التمهيد لابن عبدالبر.

٤ ـ نماذج من مرويات بقي بن مخلد الواردة في كتاب المحلى لابن حزم.

٥ ـ نماذج من مرويات بقي بن مخلد الواردة في كتاب شرح علل الترمذي لابن رجب.

٦ ـ نماذج من مرويات بقي بن مخلد الواردة في كتاب الإصابة لابن حجر.

٧ ـ مقارنة عددية بين مسند بقي بن مخلد ومسندي أحمد وأبي يعلى.



المبحث الأول:
مسند بقي بن مخلد

لقد عرّفنا في الباب السابق بالحافظ بقي بن مخلد، ومكانته العلمية المرموقة التي احتلها بين أقرانه، بما يغني عن إعادته هنا.

إنّ مسند بقي بن مخلد يعدّ من أكبر المسانيد وأجودها على الإطلاق.

يعتبر هذا المسند في عداد الكتب المفقودة، ولم تشر فهارس المخطوطات إليه، إلا ما ذكره الشيخ المحدّث محمد بن عبدالرحمٰن بن عبدالرحيم المباركفوري (ت ١٢٥٣هـ) في مقدمة كتابه «تحفة الأحوذي»[١]، أن مسند بقي بن مخلد موجود في المكتبة الجرمانية، ولا ندري عن المكتبة الجرمانية التي أشار إليها الشيخ شيئاً. غير أنه من المؤكد وجود مجموعات كبيرة من المخطوطات العربية في المكتبات الأوروبية وخاصة الألمانية منها لم تفهرس، نسأل الله أن يكون مسند بقي بن مخلد ضمنها.

وتكاد تجمع المصادر التي ذكرت هذا الكتاب على تسميته «مسند بقي بن مخلد» إلا ما ذكره ابن الفرضي في تاريخه حيث قال: «ولبقي بن مخلد مسند النبي ﷺ».

---

(١) تحفة الأحوذي ص: ٣٣١/١.

منهج بقي بن مخلد في مسنده:

ما دام هذا الكتاب ليس بأيدينا فليس لنا سوى الاستعانة بأقوال العلماء الذين اطلعوا عليه لتحديد ملامح منهجه فيه.

قال أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي رحمه الله: أن بقياً «رتّبه على أسماء الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، فروى فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب ونيّف، ثم رتّب حديث كل صاحب على أسماء الفقه وأبواب الأحكام، فهو مصنّف ومسند، وما أعلم هذه الرتبة لأحد قبله، مع ثقته، وضبطه، وإتقانه، واحتفاله فيه في الحديث، وجودة شيوخه، فإنه روى فيه عن مائتي رجل وأربعة وثمانين رجلاً ليس فيهم عشرة ضعفاء، وسائرهم أعلام مشاهير»[1].

وذكر ابن كثير أن ابن حزم الظاهري قد فضّل مسند بقي بن مخلد على مسند الإمام أحمد بن حنبل، قال: وعندي في ذلك نظر، والظاهر أن مسند أحمد أجود منه وأجمع»[2].

ولم يكشف الحافظ ابن كثير عن أي دليل يدعم وجهة نظره ولا صرّح باطلاعه عليه.

وقال أبو الوليد ابن الفرضي: «ولبقي بن مخلد مسند النبي ﷺ ليس لأحد مثله».

أما الحافظ ابن حجر فقال في نكته على ابن الصلاح: «وبعض من صنّف على المسانيد انتقى أحاديث كل صحابي فأخرج أصحّ ما وجد من حديثه. . .، ونحى بقي بن مخلد في مسنده نحو ذلك»[3].

---

(١) جذوة المقتبس للحميدي ص: ١٦٧.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ص: ٥٦/١١ (المطبعة العربية لاهور باكستان ط١ ـ ١٩٨٤).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ص: ٤٤٨/١ ط٢ دار الراية الرياض ١٤٠٨هـ/١٩٨٨.

ويرى الإمام الذهبي الذي اطلع على مجلدين من مسند بقي بن مخلد أن مسند الإمام أحمد أقل رواية للغرائب وما فيه لين، من مسند بقي بن مخلد[1].

من خلال ما تقدّم من أقوال العلماء وملاحظاتهم على مسند الحافظ بقي بن مخلد يمكن أن نلخّص سمات منهجه في الآتي:

١ ـ رتب الحافظ بقي بن مخلد مسنده على أسماء الصحابة بحيث جمع أحاديث كل صحابي على حدة، فبلغ عدد الصحابة الذين خرج لهم في مسنده ١٣٠٠ صحابي ونيّف.

٢ ـ رتب أحاديث كل صحابي على أسماء الفقه وأبواب الأحكام.

٣ ـ انتقى في مسنده أصحّ ما وجده من حديث كل صحابي إلا أن لا يجد ذلك المتن إلا من تلك الطريق فإنه يخرّجه.

ملاحظات حول مسند بقي بن مخلد:

١ ـ إن الطريقة المبتكرة التي رتّب بها بقي بن مخلد كتابه جعلته يمتاز عن باقي المسانيد، فهو مسند ومصنّف في آن واحد.

٢ ـ لو قدّر لهذا المسند أن يرى النور لكان سهلاً على من يريد تخريج الأحاديث منه.

فبمعرفة راوي الحديث يمكن للطالب معرفة مسند هذا الصحابي وإذا عرف الطالب موضوع الحديث طلبه في بابه من مسند ذلك الصحابي، وهذا ما يميّز مسند بقي بن مخلد عن غيره.

فمن أراد البحث عن حديث لأبي هريرة في مسند الإمام أحمد مثلاً، عليه أن يراجع ٣٨٧٩ حديث للعثور عليه، وهو ليس بالأمر اليسير.

---

(١) ابن الجوزي المصعد الأحمد ص: ٣٩ (نشر دار المعارف مع المسند للإمام أحمد تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م).

أما من أراد البحث عن حديث لأبي هريرة في مسند بقي بن مخلد فبمجرد معرفته لموضوع الحديث يمكنه الوصول إليه بسهولة في بابه. دون أن يكلّف عناء البحث في ٥٣٧٤ حديث.

ورغم أن مسند بقي بن مخلد يعدّ ضمن الكتب المفقودة، فإن العلماء الأولين الذين اطلعوا عليه قد اقتبسوا منه وضمّنوا كتبهم كثيراً من مرويات هذا الشيخ الجليل، وفيما يلي نماذج من ذلك:

١ ـ نماذج من مرويات بقي بن مخلد الواردة في كتاب التمهيد للحافظ ابن عبدالبر:

أ ـ روى بقي بن مخلد عن حرملة بن يحيى[١]، عن الشافعي أنه أخبره عن مالك عن إبراهيم بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ مرّ بامرأة في محفّتها فقيل لها: هذا رسول الله ﷺ. فأخذت صبياً كان معها فقالت: ألهذا حج؟ قال: «نعم ولك أجر»[٢].

ب ـ ذكر بقي بن مخلد قال: حدّثنا عبّاد السري عن إسماعيل بن المختار عن عطية (العوفي)[٣]، عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ، قال: **«الشهداء يغدون ويروحون إلى رياض الجنة، ثم يكون مأواهم إلى قناديل معلّقة بالعرش. فيقول الله تبارك وتعالى: هل تعلمون كرامة أفضل من كرامة أكرمتموها؟ فيقولون: لا. غير أنا وددنا أنك أعدت أرواحنا في أجسادنا حتى نقاتل مرة أخرى في سبيلك»**[٤].

---

(١) حرملة بن يحيى بن حرملة بن عمران أبو حفص التجيبي ـ المصري ـ صاحب الشافعي صدوق مات سنة ٢٠٤هـ تقريب التهذيب ص: ١٥٦ ـ رقم: ١١٧٥.

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبدالبر: ص: ٩٧/١. ولمسلم في كتاب الحج باب صحة حج الصبي حديث رقم: ٤٠٩.

(٣) عطية بن سعيد بن جنادة العوفي الجدلي الكوفي ـ أبو الحسن صدوق يخطئ كثيراً وكان شيعياً مدلّساً توفي سنة: ١١١هـ (التقريب ص: ٣٩٣ رقم: ٤٦١٦).

(٤) التمهيد ٦١/١١.

جـ ـ بقي بن مخلد قال: حدّثنا محمد بن المثنى أبو موسى[1]، قال: حدّثنا سهل بن حماد[2]، قال: حدّثنا المختار بن نافع، عن أبي حيان عن أبيه عن علي بن أبي طالب[3]، قال: قال رسول الله ﷺ: «رحم الله عمر تركه الحق ليس له صديق»[4].

٢ ـ نماذج من مرويات بقي بن مخلد الواردة في كتاب المحلى لابن حزم:

أ ـ حدّثنا حمام ثنا أبو محمد الباجي[5]، ثنا عبدالله بن يونس[6]، ثنا بقي ثنا أبو بكر بن أبي شيبة[7]، ثنا عبدالله بن نمير[8]، عن أبي إسحاق[9]،

---

(١) محمد بن المثنى بن عبيد العنزي ـ أبو موسى البصري المعروف بالزّمن مشهور بكنيته واسمه. ثقة ثبت ـ من العاشرة (التقريب ص: ٥٠٥ رقم: ٦٢٦٤).

(٢) سهل بن حماد أبو عتاب الدلال البصري صدوق مات سنة ٢٠٨هـ (التقريب ص: ٢٥٧ رقم: ٢٦٥٤هـ).

(٣) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب ـ ابن عمّ رسول الله ﷺ وزوج ابنته ـ من السابقين الأولين وهو أحد العشرة مات سنة ٤٠هـ وله ٦٣ سنة (التقريب ص: ٤٠٢ رقم: ٤٧٥٣).

(٤) التمهيد ـ ص: ٥٣/١٣ ـ ٥٤.

(٥) هو عبدالله بن محمد بن علي بن شريعة أبو محمد المعروف بالباجي (مرت ترجمته) (بغية الملتمس ص: ٣١٧).

(٦) عبدالله بن محمد بن يونس بن عبيدالله بن عباد بن زياد المرادي، أندلسي يروي عن بقي بن مخلد وكان من المكثرين عنه ـ روى عنه عبدالله بن نصر وخالد بن سعد، وغير واحد. توفي بالأندلس سنة ٣٣٠هـ (بغية الملتمس ص: ٣٣٩ رقم: ٩٦١).

(٧) عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي (مرت ترجمته).

(٨) عبدالله بن نمير الهمداني ـ أبو هشام الكوفي ـ ثقة صاحب حديث. من أهل السنّة مات سنة ١٩٩هـ وله ٨٤ سنة (تقريب التهذيب ص: ٣٢٧ رقم: ٣٦٦٨).

(٩) هو أبو إسحاق السبيعي: عمرو بن عبدالله. من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم، ثقة مكثر عابد ـ اختلط بأخرة ـ مات سنة ١٢٩هـ (التقريب ص: ٤٢٣ رقم: ٥٠٦٥) وميزان الاعتدال ٢٧٠/٣ رقم: ٦٣٩٣.

عن عاصم بن ضمرة[1]، عن علي عن النبي ﷺ قال: «ليس في أقل من مائتي درهم شيء»[2].

ب ـ حدّثنا حمام نا أبو محمد الباجي نا عبدالله بن يونس المرادي نا بقي بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا حفص[3] ـ هو ابن غياث ـ عن عبيدالله بن عمر[4]، عن نافع[5]، عن ابن عمر[6]، عن عمر[7]، قال: «نذرت نذراً في الجاهلية، ثم أسلمت، فسألت رسول الله ﷺ فأمرني أن أوفي بنذري»[8].

٣ ـ نموذج من مرويات بقي بن مخلد الواردة في كتاب شرح علل الترمذي[9]، لابن رجب الحنبلي[10]:

---

(١) عاصم بن ضمرة السّلولي الكوفي. صدوق وثّقه ابن معين وابن المديني، قال النسائي: ليس به بأس توفي سنة ٧٤هـ (التقريب ص: ٢٨٥ رقم: ٣٠٦٣ وميزان الاعتدال ص ٣٥٢/٢ رقم: ٤٠٥٢).

(٢) انظر المحلى لابن حزم ص: ٨٩/٦. والموطأ كتاب الزكاة ـ باب الزكاة في العين والذهب والورق ٢٤٦/١.

(٣) حفص بن غياث بن طلق ين معاوية النخعي أبو عمر الكوفي القاضي ـ ثقة فقيه، تغيّر حفظه قليلاً في الآخر ـ مات سنة ١٩٥هـ (التقريب ص: ١٧٣ رقم: ١٤٣٠).

(٤) عبيدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني ـ أبو عثمان، ثقة ثبت مات سنة بضع وأربعين ومائة (التقريب ص: ٣٧٣ رقم: ٤٣٢٤).

(٥) نافع ـ أبو عبدالله المدني ـ مولى ابن عمر ـ ثقة ثبت فقيه ـ مشهور مات سنة ١١٧هـ (التقريب ص: ٥٥٩ رقم: ٧٠٨٦).

(٦) عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبدالرحمٰن، ولد بعد المبعث بيسير، وهو أحد العبادلة والمكثرين من الصحابة، مات سنة ٧٣هـ (التقريب ص: ٣١٥ رقم: ٣٤٩٠).

(٧) عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبدالله بن قرط، القرشي العدوي، أمير المؤمنين. مشهور، جم المناقب استشهد في ذي الحجة سنة ٢٣هـ، وولي الخلافة عشر سنين ونصف (التقريب ص: ٤١٢ رقم: ٤٨٨٨).

(٨) المحلى لابن حزم ص: ٣٧٢/٨ والبخاري كتاب الأيمان والنذور، باب إذا نذر أو حلف أن لا يكلم إنساناً رقم: ٦٦٩٧.

(٩) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ص: ٦٤٩/٢ ـ ٦٥٠ (مكتبة المنار الأردن ط١ ١٤٠٧هـ /١٩٨٧).

(١٠) عبدالرحمٰن بن أحمد بن رجب بن الحسين بن محمد بن أبي البركات مسعود=

ـ حدّثنا عبدالله بن عبدالرحمٰن[1]، أنا مروان بن محمد[2]، عن معاوية بن سلام[3]، قال:

حدّثنا يحيى بن أبي كثير[4]، عن أبي مزاحم[5]، سمع أبا هريرة[6]، يقول عن النبي ﷺ قال: «من تبع جنازة فله قيراط». خرجه بقي بن مخلد في مسنده عن عبدالله الدارمي.

٤ ـ نماذج من مرويات بقي بن مخلد الواردة في كتاب الإصابة لابن حجر[7]:

= السلامي البغدادي ثم الدمشقي أبو الفرج الشهير بابن رجب الحنبلي. ولد في بغداد سنة ٧٣٦هـ ـ صنّف كتباً قارب عددها الخمسين في التفسير والحديث والفقه والتاريخ والوعظ وغير ذلك توفي رحمه الله سنة ٧٩٥هـ (طبقات الحفاظ ص: ٥٤٠ رقم: ١١٧٠).

(١) عبدالله بن عبدالرحمٰن بن الفضل بن بهرام السمرقندي ـ أبو محمد الدارمي الحافظ. صاحب المسند ـ ثقة فاضل متقن مات سنة ٢٥٥هـ (تقريب التهذيب ص: ٣١١ رقم: ٣٤٣٤).

(٢) مروان بن محمد الدمشقي الطاطري ـ ثقة إمام. ضعّفه ابن حزم، يروي عن عبدالله بن العلاء بن زبر وسعيد بن عبدالعزيز وطبقتهما، وعنه الدارمي وأحمد بن الأزهر، وخلق وثقه أبو حاتم مات رحمه الله سنة ٢٢٠هـ (ميزان الاعتدال ص: ٩٣/٤ رقم: ٨٤٣٥).

(٣) معاوية بن سلام بن أبي سلام، أبو سلام الدمشقي، وكان يسكن حمص، ثقة مات ـ رحمه الله ـ في حدود سنة ١٧٠هـ (تقريب التهذيب ص: ٥٣٨ رقم: ٦٧٦١).

(٤) يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي ثقة ثبت لكنّه يدلّس ويرسل، مات سنة ١٣٢هـ وقيل قبل ذلك (تقريب التهذيب ص: ٥٩٦ رقم: ٧٦٣٢).

(٥) أبو مزاحم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، تركه الدارقطني، عنه يحيى بن أبي كثير (ميزان الاعتدال ص: ٥٧٣/٤ رقم: ١٠٥٩٨).

(٦) أبو هريرة الدوسي، الصحابي الجليل، حافظ الصحابة، اختلف في اسمه واسم أبيه، قيل عبدالرحمٰن بن صخر وهو الراجح، مات رحمه الله سنة ٥٧ أو ٥٨ وهو ابن ٧٨ سنة. (تقريب التهذيب ص: ٦٨٠ رقم: ٨٤٢٦).

(٧) ابن حجر ـ شيخ الإسلام الحافظ، قاضي القضاة شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الكناني العسقلاني ثم المصري الشافعي، ولد سنة ٧٧٣هـ.
سمع الكثير ورحل ولازم شيخه الحافظ أبا الفضل العراقي، وبرع في الحديث وتقدّم=

أ ـ عند ترجمته لأنس بن أبي مرثد الأنصاري قال: روى البغوي[1]، في معجمه، وبقي بن مخلد في مسنده، والبخاري في تاريخه، وأبو علي بن السكن من طريق الليث عن يحيى بن سعيد عن خالد بن أبي عمران[2] ـ أن الحكم بن مسعود[3]، حدّثه أن أنس بن أبي مرثد الأنصاري حدّثه أن رسول الله ﷺ قال: «ستكون فتنة بكماء، عمياء، صماء، المضطجع فيها خير من القاعد... الحديث»[4].

ب ـ عند ترجمته لطلحة بن معاوية بن جاهمة السلمي: قال: أخرج حديثه بقي بن مخلد في مسنده، ورواه ابن أبي شيبة من طريق ابن إسحاق[5]، عن محمد بن طلحة عن أبيه طلحة بن معاوية بن جاهمة، قال: أتيت النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله، إني أريد الجهاد معك. قال: «أوحيّة أمك؟» قلت: نعم، قال: «الزمها»[6].

= في جميع فنونه ـ صنّف (شرح البخاري) و(تغليق التعليق) و(تهذيب التهذيب) و(تقريب التهذيب) و(لسان الميزان) و(الإصابة) وغير ذلك، توفي سنة ٨٥٢هـ (طبقات الحفاظ ص: ٥٥٢ رقم: ١١٩٠).

(١) عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز بن المرزبان البغوي الأصل، البغدادي، أبو القاسم، ولد سنة ٢١٤هـ، سمع ابن الجعد وأحمد وابن المديني وخلقاً. صنّف (معجم الصحابة) و(الجعديات) ثقة جليل إمام توفي سنة ٣١٧هـ (طبقات الحفاظ ص: ٣١٥ رقم: ٧١٢).

(٢) خالد بن أبي عمران التجيبي، أبو عمر، قاضي إفريقيا، صدوق مات سنة ١٢٥ وقيل ١٢٩هـ (تقريب التهذيب ص: ١٨٩ رقم: ١٦٦٢).

(٣) الحكم بن مسعود الثقفي، يروي عن عمر في الفرائض (ميزان الاعتدال ص: ٧٩/١ رقم: ٢١٩٩).

(٤) انظر الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ص: ٨٩/١ رقم: ٢٩٥ (مطبعة محمد مصطفى محمد ـ مصر ـ ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م).

(٥) محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبي مولاهم، المدني، نزيل العراق، إمام المغازي صدوق، يدلّس، رمي بالتشيّع والقدر، مات سنة ١٥٠هـ (التقريب ص: ٤٦٧ رقم: ٥٧٢٥).

(٦) الإصابة ص: ٢٣١/٢ رقم: ٤٣١٩. والبخاري كتاب الجهاد، باب الجهاد بإذن الأبوين حديث رقم: ٣٠٠٤.

جـ ـ عند ترجمته لأبي أُبَيّ: قال: ذكر الذهبي[1]، عن مسند بقي بن مخلد أنه له فيه حديثين عنه، أنه كان ممن صلى إلى القبلتين، وحدّث عن رسول الله ﷺ أنه قال: «عليكم بالسنا[2]، والسنوت، فإن فيها شفاء من كل داء إلا السام»[3].

هذا ومن الملاحظ أن أغلب الاقتباسات الواردة في كتاب الإصابة، من مسند بقي بن مخلد، قد أخذها الحافظ ابن حجر من كتاب التجريد للإمام الذهبي ـ رحمه الله ـ[4].

وحتى يتضح حجم وقيمة مسند الحافظ بقي بن مخلد، نورد المقارنة الآتية بينه وبين مسند الإمام أحمد بن حنبل ومسند أبي يعلى الموصلي:

الموضوع	مسند بقي بن مخلد[5]	مسند أحمد بن حنبل[6]	مسند أبي يعلى[7]
جملة الأحاديث.	٣٠,٩٦٩.	٢٧٧١٨.	٧٥٥٥.

---

(١) الذهبي: الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان قايماز التركماني ثم الدمشقي المقري، ولد سنة ٦٧٣هـ وطلب الحديث وله ١٨ سنة فسمع الكثير ورحل ـ صنّف الكثير في الحديث والرجال ـ توفي رحمه الله سنة ٧٤٨هـ (طبقات الحفاظ ص: ٥٢١ رقم: ١١٤٤).

(٢) السنا: نبت يتداوى به، (حبه مفرطح) انظر مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي ص ٣١٨.

(٣) الإصابة في تميز الصحابة ص: ٤/ رقم: ٧.

(٤) انظر في ذلك: الإصابة ٣/ رقم: ٥٨٨٥.
الإصابة: ٣/٦٠٦.
الإصابة: ٤/٤٦٨.

(٥) طبقاً لمخطوطة دار الكتب الظاهرية رقم: (ضمن مجموع: ٣١ ـ ق ٢٣٩ ـ ٢٤٩).

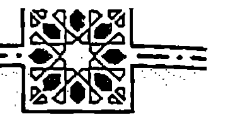
(٦) طبقاً لطبعة دار الفكر ـ ط١ ـ ١٤١١هـ/١٩٩١م.

(٧) مسند أبي يعلى الموصلي ـ طبعة دار المأمون للتراث ط٢ ـ بيروت ١٤١٠هـ/١٩٨٩م. وأبو يعلى هو أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي ـ الحافظ المشهور الثقة المتوفى بالموصل سنة ٣٠٧هـ وقد زاد على المائة (الرسالة المستطرفة للكتاني ص: ٥٣).

الموضوع	مسند بقي بن مخلد	مسند أحمد بن حنبل	مسند أبي يعلى
عدد الصحابة المخرّج لهم.	١٠١٣[1].	٩٠٤.	٢١٠.
أحاديث أبي هريرة.	٥٣٧٤.	٣٨٦٢.	٨٠٩.
أحاديث عبدالله بن عمر.	٢٢١٠.	٢٠٢٩.	٤٢٦.
أحاديث أنس بن مالك.	٢٢٨٦.	٢١٧٢.	١٦٠٢.
أحاديث عائشة أم المؤمنين.	٢٢١٠.	٢٤٠٩.	٦١٠.



(١) هذا وفقاً لمخطوطة الظاهرية وقد صرح ابن حزم بأن العدد يفوق ١٣٠٠ صحابي.



المبحث الثاني: المسانيد الأندلسية المفقودة

ومن المسانيد الأندلسية المفقودة التي ذكرتها كتب التراجم والفهارس، مسانيد أحاديث موطأ مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ:

١ ـ مسند حديث الموطأ لأبي عمر أحمد بن خالد بن يزيد المعروف بابن الجباب، المتوفى سنة ٣٢٠هـ بقرطبة: «حدّث به أبو بكر حاتم بن عبدالله بن أحمد بن حاتم[١]، بن حنين بن ربيع البزاز مولى بني أمية. عن مؤلفه، وهو في ستة أجزاء»[٢].

٢ ـ مسند حديث مالك بن أنس: جمعه خالد بن قاسم بن سهل بن أسود أبو القاسم المعروف بابن الدبّاغ، المتوفى سنة ٣٩٣هـ[٣]، وله أيضاً مسند حديث شعبة بن الحجاج.

٣ ـ مسند حديث مالك بن أنس، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن محمد بن عبدالرحمٰن بن مروان بن خلفون الأزدي الأونبي، المتوفى سنة ٦٣٦هـ[٤].

---

(١) ترجمته في بغية الملتمس ص: ٢٥٤ رقم: ٣٥٩.
(٢) انظر بغية الملتمس ص: ١٦٣ رقم: ٣٩٦.
(٣) انظر فهرسة ابن خير ص: ٨٨.
(٤) طبقات الحفاظ ص: ٤٩٦ رقم: ١٠٩١ ـ تذكرة الحفاظ ٤/١٤٠٠. هدية العارفين ٢/١١٤ الأعلام ص: ٦/٣٦.

ومن المسانيد الأندلسية الأخرى:

١ ـ مسند حديث محمد بن فطيس، خمسون جزءاً.

٢ ـ مسند قاسم بن أصبغ (العوالي)، ستون جزءاً.

كلاهما لأبي المطرّف عبدالرحمٰن بن محمد بن عيسى بن فطيس[١].

٣ ـ مسند حديث ابن الأحمر: جمعه يعيش بن سعيد بن محمد الورّاق أبو عثمان، بأمر الحكم المستنصر.

قال أبو عمر بن عبدالبر: قرأ علينا أبو عثمان يعيش بن سعيد سنة ٣٩٠هـ مسند حديث أبي بكر محمد بن معاوية القرشي، من تأليفه مما سمع منه وأخبرنا بذلك عنه[٢].

٤ ـ مسند حديث قاسم بن أسبغ البياني: جمعه محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرّج للحكم المستنصر[٣].

وأما المصنّفات في فتاوى الصحابة والتابعين، فقد ألّف الحافظ بقي بن مخلد مصنّفاً كبيراً في فتاوى الصحابة والتابعين[٤]، قال عنه أبو محمد علي بن أحمد بن حزم: أن بقياً أربى فيه على مصنّف أبي بكر بن أبي شيبة، ومصنّف عبدالرزاق بن همام، ومصنّف سعيد بن منصور، وغيرها[٥].

هذا ولأبي محمد قاسم بن أسبغ البياني مصنّف واختصاره في السنن المسندة، ولأبي عبدالله محمد بن عبدالملك بن أيمن مصنّف سنذكرها جميعاً عندما نتطرق إلى المستخرجات.

---

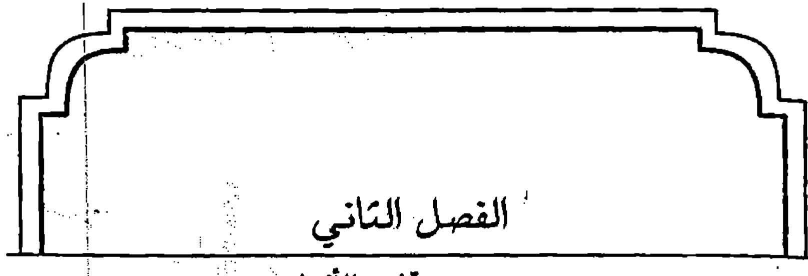
(١) الصلة لابن بشكوال ص: ٢٩٧/١ رقم: ٦٨٢ ـ بغية الملتمس ص: ٣٤٣ رقم: ٩٧٦.
(٢) بغية الملتمس ص: ٥٠٠ ـ ٥٠١ رقم: ١٥٠٦.
(٣) نفس المصدر السابق ص: ٣٨ رقم: ١٤.
(٤) بغية الملتمس ص: ٢٣٠.
(٥) جذوة المقتبس ص: ١٦٧ ـ ١٦٨. وكتاب الصلة لابن بشكوال ص ١١٧.

هذا ما تيسّر لي جمعه من أسماء المسانيد والمصنّفات الأندلسية التي ذكرتها كتب التواريخ والفهارس.

إن هذا الشحّ البيّن في المعلومات حول هذه المؤلفات، لم يمكّنا من معرفة وتحديد حقيقة مناهجها ومميّزاتها، عدا ما ذكرناه عن مسند بقي بن مخلد.

ولئن كانت هذه هي الحال بالنسبة للمسانيد والمصنّفات، فإن الله حفظ لنا كمّاً وافراً من المؤلفات الحديثية الأندلسية، خاصة ما يتعلق بالمجاميع والأجزاء وشروح كتب السنّة، وهو ما سنتناوله بالبحث في الفصول القادمة إن شاء الله.





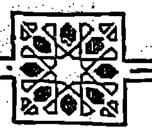
الفصل الثاني

جهود محدثي الأندلس
في التصنيف على المجاميع والمستخرجات والزوائد

المبحث الأول: المجاميع.

المبحث الثاني: المستخرجات.

المبحث الثالث: الزوائد.



المبحث الأول: المجاميع

وهي الكتب التي جمع فيها مؤلفوها أحاديث عدّة مصنّفات. ورتبوها إما على ترتيب تلك المصنّفات التي جمعوها فيها، أو على ترتيب آخر مخالف.

وقد كانت لمحدّثي الأندلس جهود متميّزة في هذا المجال منها على الخصوص:

- الجمع بين الصحيحين لأبي عبدالله الحميدي[1]، الأندلسي.
- التجريد في الجمع بين الموطأ والصحاح الخمسة لرزين بن معاوية.
- الجمع بين الصحيحين لعبدالحق الإشبيلي[2].

---

(١) أبو عبدالله محمد بن فتوح الحميدي وأبوه يكنى: أبا نصر، فقيه عالم محدّث إمام متقن روى بالأندلس عن أبي عمر بن عبدالبر وغيره ورحل عام ٤٤٨هـ فسمع بمصر عن جماعة منهم أبو عبدالله بن أبي الفتح، وببغداد من جماعة منهم الخطيب أبو بكر صاحب التاريخ. وله تواليف تدلّ على معرفته وحفظه منها كتاب الجمع بين الصحيحين وكتاب جذوة المقتبس ـ توفي سنة ٤٨٨هـ بالمشرق (بغية الملتمس ص: ١١٣ رقم: ٢٥٧).

(٢) عبدالحق بن عبدالرحمٰن بن عبدالله الأزدي الإشبيلي أبو محمد فقيه محدّث مشهور له تواليف حسان منها: الأحكام الكبرى والوسطى والصغرى ـ وكتاب الجمع بين الصحيحين، وكتاب الجمع بين الكتب الستة وغيرها. ويعرف بابن الخراط. توفي ببجاية سنة ٥٨١هـ (طبقات الحفاظ ص: ٤٨٢ رقم: ١٠٦١).

ـ الجمع بين الكتب الستة لعبدالحق الإشبيلي أيضاً.

ـ أنوار المصباح في الجمع بين الكتب الستة الصحاح لمحمد بن عتيق التجيبي[1].

ـ الجمع بين الصحيحين لمحمد بن حسين بن أحمد المعروف بابن إحدى عشر[2].

١ ـ الجمع بين الصحيحين لأبي عبدالله الحميدي:

جمع فيه مؤلفه بين صحيحي الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ، والإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المتوفى سنة ٢٦١هـ. بأسلوب وترتيب استحسنهما العلماء من بعده.

قال الوزير ابن هبيرة[3]، (المتوفى سنة ٥٦٠هـ) في مقدمة كتابه الإفصاح عن معاني الصحاح الذي هو شرح لكتاب الحميدي هذا، قال: «إن الحميدي أحسن في تأليفه»[4].

وقال ابن الأثير[5]، في «جامع الأصول من أحاديث الرسول»: «واعتمدت في النقل من كتابي البخاري ومسلم على ما جمعه الإمام أبو عبدالله الحميدي في كتابه (يعني: الجمع بين الصحيحين) فإنه أحسن من

---

(١) أبو عبدالله محمد بن عتيق بن علي التجيبي الغرناطي، المتوفى سنة ٦٤٦هـ (الرسالة المستطرفة ص: ١٣١).

(٢) محمد بن حسين بن أحمد بن محمد، أبو عبدالله يعرف بابن إحدى عشر فقيه محدّث له تواليف حسان توفي رحمه الله سنة ٥٣٢هـ (بغية الملتمس ص: ٥٩ رقم: ٨٧).

(٣) ابن هبيرة: يحيى بن محمد بن هبيرة يكنى: أبا المظفّر ويلقب بعون الدين ولد في ربيع الثاني سنة ٤٩٩هـ بقرية بني أوقر قرب بغداد، له تآليف حسنة مات مسموماً سنة ٥٦٠هـ. (وفيات الأعيان ٢٣٠/٦ ـ الأعلام للزركلي ٢٢٢/٩).

(٤) مقدمة الإفصاح عن معاني الصحاح لابن هبيرة.

(٥) ابن الأثير: مبارك بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني الجزري الشافعي، أبو السعادات ولد سنة ٥٤٤هـ وتوفي سنة ٦٠٦هـ (مقدمة جامع الأصول، دار إحياء التراث العربي ط٢ بيروت ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).

ذكر طرقه، واستقصى في إيراد رواياته، وإليه المنتهى في جمع هذين الكتابين»[1].

ترتيب الكتاب:

١ ـ رتّب الحميدي ـ رحمه الله ـ كتابه على مسانيد الصحابة، أي جمع فيه أحاديث كل صحابي على حدة بغض النظر عن موضوع الحديث[2]، ثم رتّب أسماء الصحابة حسب الأفضلية والسابقة في الإسلام، فبدأ بمسانيد الخلفاء فذكر مسند أبي بكر وباقي الخلفاء، ثم ذكر باقي العشرة المبشرين بالجنة، فالمقدّمين بعد العشرة، ثم أعقبهم بالمكثرين فالمقلين ثم النساء.

٢ ـ ميّز الحميدي الأحاديث المتفق عليها من كل مسند فقدمها، ثم أعقبها بما انفرد به البخاري ثم بما انفرد به مسلم.

فكانت مسانيد العشرة كالآتي:

الرقم	اسم الصحابي	عدد الأحاديث في الصحيحين	المتفق عليها	ما انفرد بها البخاري	ما انفرد بها مسلم
١	أبو بكر الصدّيق	١٨	٦	١١	١
٢	عمر بن الخطاب	٨١	٢٦	٣٤	٢١
٣	عثمان بن عفان	١٦	٣	٨	٥

(١) جامع الأصول لابن الأثير ص: ١/٥٥.

(٢) وَهِمَ الدكتور محمود الطحان حيث قال: أن كتاب الحميدي مرتب على الأبواب (انظر أصول التخريج ودراسة الأسانيد للدكتور محمود الطحان ص: ١١٨).

الرقم	اسم الصحابي	عدد الأحاديث في الصحيحين	المتفق عليها	ما انفرد بها البخاري	ما انفرد بها مسلم
٤	علي بن أبي طالب	٤٤	٢٠	٩	١٥
٥	عبدالرحمٰن ابن عوف	٧	٢	٥	
٦	طلحة بن عبيدالله	٧	٢	٢	٣
٧	الزبير بن العوّام	٩	٢	٧	
٨	سعد بن أبي وقاص	٣٨	١٥	٥	١٨
٩	سعيد بن زيد	٣	٢	١	
١٠	أبو عبيدة بن الجراح	١			١

٣ ـ لم يذكر الحميدي في كتابه أقوال التابعين ومن بعدهم من مذاهب الفقهاء والأئمة، وإنما أثبت ما كان حديثاً عن رسول الله ﷺ أو أثراً عن صحابي، وعليه فلم يذكر تراجم أبواب كتاب البخاري[1].

٤ ـ وأضاف الحميدي إلى ذلك نبذا من كتب الحفّاظ الذين عنوا بالصحيح من تنبيه على غرض أو تتميم لمحذوف أو زيادة من شرح أو بيان لاسم أو نسب أو كلام على إسناد أو تتبع لوهم.

(١) جامع الأصول لابن الأثير ص: ٢٢/١.

وقد اعترض العراقي[(١)]، على الحميدي بالنسبة لهذه الزيادات وتبعه في ذلك الشيخ سراج الدين النحوي[(٢)]، وأبو حفص البلقيني[(٣)].

قال العراقي: «والزيادات الموجودة في كتاب الحميدي ليست في واحد من الكتابين، ولم يروها الحميدي بإسناده فيكون حكمها حكم المستخرجات ولا أظهر لنا اصطلاحاً أنه يزيد في زوائد التزم فيها الصحة فيقلد فيها»[(٤)].

والحقيقة أن الحميدي رحمه الله أوضح ذلك في مقدمة كتابه، وقد ردّ الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في نكته على ابن الصلاح، هذا الزعم، فقال: «ولو تأمل المواضع الزائدة لرآها معزوة إلى من زادها من أصحاب المستخرجات ... والدليل على ما ذهبنا إليه من أن الحميدي أظهر اصطلاحه لما يتعلق بهذه الزيادات، موجود في خطبة كتابه إذ قال في أثناء المقدمة ما نصه»، وربما أضفنا إلى ذلك نبذا مما نبّهنا له من كتب أبي الحسن الدارقطني[(٥)]،

---

(١) هو الحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمٰن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي. ولد سنة ٧٢٥هـ بمصر له مؤلفات كثيرة منها: الألفية ـ نكت على ابن الصلاح ـ المراسيل وغيرها. توفي رحمه الله سنة ٨٠٦هـ (طبقات الحفاظ ص: ٥٤٣ رقم: ١١٧٥).

(٢) الحافظ سراج الدين أبو حفص عمر بن الإمام النحوي نور الدين أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الأنصاري الشافعي، (المعروف بابن الملقن). ولد سنة ٧٢٣هـ له تصانيف كثيرة منها: شرح البخاري ـ و ـ شرح العمدة ـ وألف في المصطلح كتاب (المقنع) توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٨٠٤هـ (طبقات الحفاظ ص: ٥٤٢ رقم: ١١٧٣).

(٣) الحافظ سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير بن صالح بن شهاب بن عبدالخالق الكناني الشافعي ـ ولد سنة: ٧٢٤هـ، ألف في علم الحديث كتاب «محاسن الاصطلاح» وله شرح على البخاري والترمذي، مات سنة ٨٠٥هـ (طبقات الحفاظ ص: ٥٤٢ رقم: ١١٧٤).

(٤) التقييد والإيضاح ص: ٢٩.

(٥) الإمام أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي ـ صاحب السنن والعلل والأفراد وغير ذلك ولد سنة ٣٠٦هـ وتوفي سنة ٣٨٥هـ (طبقات الحفاظ ص: ٣٩٣ رقم: ٨٩٣).

وأبي بكر الإسماعيلي[1]، وأبي بكر الخوارزمي[2]، (يعني البرقاني) وأبي مسعود الدمشقي[3]، وغيرهم من الحفّاظ الذين عنوا بالصحيح مما يتعلّق بالكتابين من تنبيه على غرض أو تتميم لمحذوف أو زيادة شرح أو بيان لاسم أو نسب أو كلام على إسناد أو تتبّع لوهم.

فقوله: «تتميم لمحذوف أو زيادة» هو غرضنا هنا، وهو يختص بكتابي الإسماعيلي والبرقاني، لأنهما استخرجا على البخاري واستخرج البرقاني على مسلم.

وقوله: «من تنبيه على غرض أو كلام على إسناد أو تتبّع لوهم أو بيان لاسم أو نسب»، يختص بكتابي الدارقطني وأبي مسعود. ذاك في «كتاب التتبّع» وهذا في «كتاب الأطراف».

وقوله: «مما يتعلّق بالكتابين».احترز به عن تصانيفهم التي لا تتعلّق بالصحيحين، فإنه لم ينقل منها شيئاً هنا. (انتهى كلام ابن حجر)[4].

وفي ما يلي نماذج من زيادات الحميدي:

١ - في مسند سعد بن أبي وقاص، الحديث الثالث عشر من أفراد مسلم: بعد ذكره لحديث سعد أن رسول الله ﷺ قال: «أيعجز أحدكم أن يكسب في كل ليلة ألف حسنة؟...» فسأله سائل من جلسائه: كيف يكسب

---

(١) الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الجرجاني ولد سنة ٢٧٧هـ صنّف «الصحيح» و «مسند عمر» وغير ذلك، مات رحمه الله سنة ٣٧١هـ (طبقات الحفاظ ص: ٣٨٢ رقم: ٨٦٥).

(٢) الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي الشافعي البرقاني شيخ بغداد صنّف وخرّج على «الصحيحين» ولد سنة ٣٣٦هـ وكانت وفاته رحمه الله سنة ٤٢٥هـ (طبقات الحفاظ ص: ٤١٨ رقم: ٩٤٥).

(٣) أبو مسعود الدمشقي إبراهيم بن محمد بن عبيد الحافظ صاحب (أطراف الصحيحين) مات - رحمه الله - كهلاً سنة ٤٠٠هـ (طبقات الحفاظ ص: ٤١٧ رقم: ٩٤٢).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني ص: ١/٣٠٠ - ٣٠٢ تحقيق ودراسة الدكتور: ربيع بن هادي عمير - دار الراية - ط٢ - ١٤٠٨هـ/١٩٨٨ الرياض.

ثم إني جمعت بين كتابه وبين الأصول الستة التي ضمّنها كتابه، فرأيت فيها أحاديث كثيرة لم يذكرها في كتابه إما للاختصار أو لغرض وقع له فأهملها، ورأيت في كتابه أحاديث كثيرة لم أجدها في الأصول التي قرأتها وسمعتها ونقلت منها، وذلك لاختلاف النسخ والطرق، ورأيته قد اعتمد في ترتيب كتابه على أبواب البخاري، فذكر بعضها وحذف بعضها فناجتني نفسي أن أهذّب كتابه وأرتّب أبوابه وأوطئ مقصده وأسهّل مطلبه وأضيف إليه ما أسقطه من الأصول، وأتبعه شرح ما في الحديث من الغريب والإعراب والمعنى وغير ذلك مما يزيده إيضاحاً وبياناً»[١].

ومن خلال ما ذكره ابن الأثير يمكن استخلاص الآتي:

- جمع المؤلف في كتابه بين الموطأ والصحاح الخمسة.

- رتّبه على أبواب صحيح البخاري.

- ذكر المتون عارية من الأسانيد والشرح والتفسير.

- ضمّن كتابه - إضافة إلى الأحاديث والآثار - فقه مالك - رحمه الله -.

هذا وتوجد نسخة من كتاب رزين في مكتبة ميونيخ تحت رقم: (أول ١٢٢)[٢].

٣ - كتاب «مطالع الأنوار لصحاح الآثار» لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبيّ، المتوفى سنة ٥٩٩هـ، وهو كتاب يجمع بين صحيحي البخاري ومسلم[٣]. وهو غير مطالع الأنوار لابن قرقول. وهو في حكم المفقود، إذ لم تشر أي من المصادر المتاحة على مكان وجوده.

٤ - الجمع بين الصحيحين لمحمد بن حسين بن أحمد المعروف بابن إحدى عشرة.

---

(١) جامع الأصول ص: ٢٠/١.

(٢) انظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ص: ٢٦٦/٦.

(٣) انظر بغية الملتمس للضبيّ صفحة: ز.

قال الكتاني: وهو كتاب حسن أخذه الناس عنه[1].

٥ ـ الجمع بين الصحيحين لعبدالحق بن عبدالرحمن الإشبيلي، المعروف بابن الخرّاط، المتوفى سنة ٥٨١هـ: جمعه من البخاري ومسلم في مجلدين[2]، وقد التزم فيه بألفاظ الأصلين[3]، ولم يزد عليهما ولم يغيّره[4].

٦ ـ الجمع بين الكتب الستة[5]: لعبدالحق الإشبيلي أيضاً، جمع فيه بين الموطأ والصحاح الخمسة، مثل ما فعل رزين بن معاوية. ولم أعثر على من أشار إلى مكان وجوده.

٧ ـ كتاب «أنوار المصباح في الجمع بين الكتب الستة الصحاح» لأبي عبدالله محمد بن عتيق بن علي التجيبي الغرناطي المتوفى في حدود سنة ٦٤٦هـ[6].

---

(١) انظر الرسالة المستطرفة ص: ١٣٠ ـ بغية الملتمس ص: ٥٩ رقم: ٨٧ ـ فهرسة ابن خير ص: ١٢٢.

(٢) انظر طبقات الحفاظ ص: ٤٨١ رقم: ١٠٦٥ والرسالة المستطرفة ص: ١٣٠. وبغية الملتمس ص: ٣٧٨٠ رقم: ١١٠٤.

(٣) انظر تدريب الراوي للسيوطي ص: ١/١١٣.

(٤) توجد مخطوطات هذا الكتاب في كل من:

ـ المتحف البريطاني أول ١٥٦٣ ـ والقاهرة أول ١/٣٢٥، ثاني ١/١٠٩ (انظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ص: ٦/٢٧٦).

ـ معهد إحياء المخطوطات العربية بمصر.

١ ـ النصف الأول من نسخة كتبت سنة ٦٦٧هـ ينتهي بباب (في النفل والقيمة وما جاء في سلب القتيل من باب الجهاد)، رقمها ٢٣٢. وتوجد كذلك في نور عثمانية رقم: ٧٦٩.

٢ ـ النصف الثاني منه تحت رقم: ٢٣٣.

٣ ـ نسخ أخرى منه أرقامها ٢٣٤ ـ ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٥) الرسالة المستطرفة ص: ١٣٥ ـ وطبقات الحفاظ ص: ٤٨١ رقم: ١٠٦٥.

(٦) التكملة لابن الأبار ص: ٢/٦٦١ رقم: ١٦٨٥ ـ والرسالة المستطرفة ص: ١٣١.

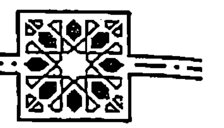
٨ ـ الجمع بين سنن الترمذي وسنن أبي داود السجستاني، لمحمد بن سعيد بن زرقون الإشبيلي، المتوفى سنة ٥٨٦هـ[1].

بعد هذا العرض الموجز لأهم كتب المجاميع الأندلسية، نلاحظ أن أغلب هذه الكتب ليست مطبوعة، اللّهم إلاّ إذا اعتبرنا «الجمع بين الصحيحين» للحميدي، قد طبع ضمن كتاب «الإفصاح عن معاني الصحاح» للوزير ابن هبيرة، الذي هو شرح لكتاب الحميدي. وكذلك «الجمع بين الكتب الستة» لرزين بن معاوية، الذي يعتبر كتاب «جامع الأصول» لابن الأثير تهذيب له.

وباقي ما ذكرنا فهو إما مخطوط كالجمع بين الصحيحين لعبدالحق الإشبيلي، أو في حكم المفقود مثل «أنوار الصباح» و «مطالع الأنوار» حيث لم أعثر على من أشار إلى مكان وجودهما.



(١) محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد يعرف بابن زرقون الأنصاري من أهل إشبيلية كنيته أبو عبدالله سمع أباه وأبا عمران بن أبي تليد وأبا الفضل عياض واختص به ـ ولي قضاء شلب وقضاء سبتة من تآليفه كتاب الأنوار جمع فيه بين المنتقى والاستذكار ـ مولده سنة ٥٠٢هـ وتوفي بإشبيلية سنة ٥٨٦هـ (الديباج المذهب ص: ٢٨٥ ـ ٢٨٦).



المبحث الثاني: المستخرجات

المستخرجات جمع مستخرج، وهو أن يأتي المستخرج إلى كتاب من كتب الحديث فيخرّج أحاديثه بأسانيده لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، على أن يجتمع معه في شيخه أو من فوقه[1]، ولو في الصحابي راوي الحديث.

قال ابن حجر: وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندا يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علوّ أو زيادة مهمّة... وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب[2].

ولمحدّثي الأندلس جهود وإسهامات متميّزة في هذا المجال، نذكر منها النماذج الآتية:

أ ـ المستخرج على سنن أبي داود لقاسم بن أصبغ البياني: صنّفه على كتاب السنن لأبي داود، ثم اختصره في «المجتنى».

ب ـ مستخرج على سنن أبي داود لأبي عبدالله محمد بن عبدالملك بن أيمن[3]، الفقيه. صنّفه على كتاب أبي داود أيضاً وهو كتاب

---

(١) تدريب الراوي ص: ١/١١٢.

(٢) المصدر السابق ص: ١/١١٢.

(٣) أبو عبدالله محمد بن عبدالملك بن أيمن بن مفرج، حدّث بالمشرق وبالأندلس صنّف في السنن مات سنة ٣٣٠هـ (بغية الملتمس ص: ٩١ رقم: ١٩٧).

متقن حسن، قال ابن خير: «وكان قاسم بن أصبغ ومحمد بن عبدالملك بن أيمن قد رحلا جميعاً من الأندلس ووصلا إلى العراق سنة ٢٧٦هـ، فوجدا أبا داود السجستاني قد توفي قبل وصولهما بيسير، مات سنة خمس وسبعين، فلما فاتهما أبو داود، عمل كل واحد منهما مصنّفاً في السّنن على تراجم كتاب أبي داود وخرّجا الحديث من روايتهما عن شيوخهما، وهما مصنّفان، جليلان»[1].

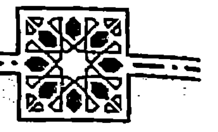
جـ - مستخرج على صحيح مسلم لقاسم بن أصبغ البياني، قال صاحب هدية العارفين: له كتاب «الصحيح على هيئة صحيح مسلم»[2].



(١) فهرسة ابن خير ص: ١٢٤.

(٢) الرسالة المستطرفة ص: ٢٢.

هدية العارفين ص: ٨٢٦/٥.



المبحث الثالث: الزوائد

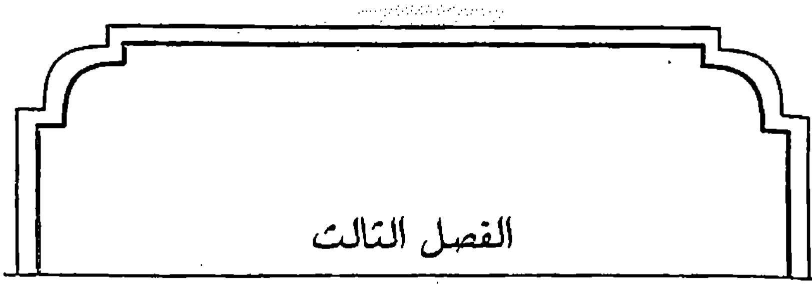
وهي المؤلفات التي يجمع فيها مؤلفوها الأحاديث الزائدة في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرى.

ولم أجد للأندلسيين كثير إنتاج في هذا الموضوع، ومن أمثلة ذلك:

ـ كتاب: المعلم بما زاد البخاري على مسلم: لأبي العباس أحمد بن محمد بن مفرّج ابن عبدالله الأموي مولاهم الأندلسي الإشبيلي المعروف بابن الرومية[1]. ذكره السيوطي في طبقات الحفاظ ولم أعثر على من عرّف به.



(١) طبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٥٠١ رقم: ١١٠٤.



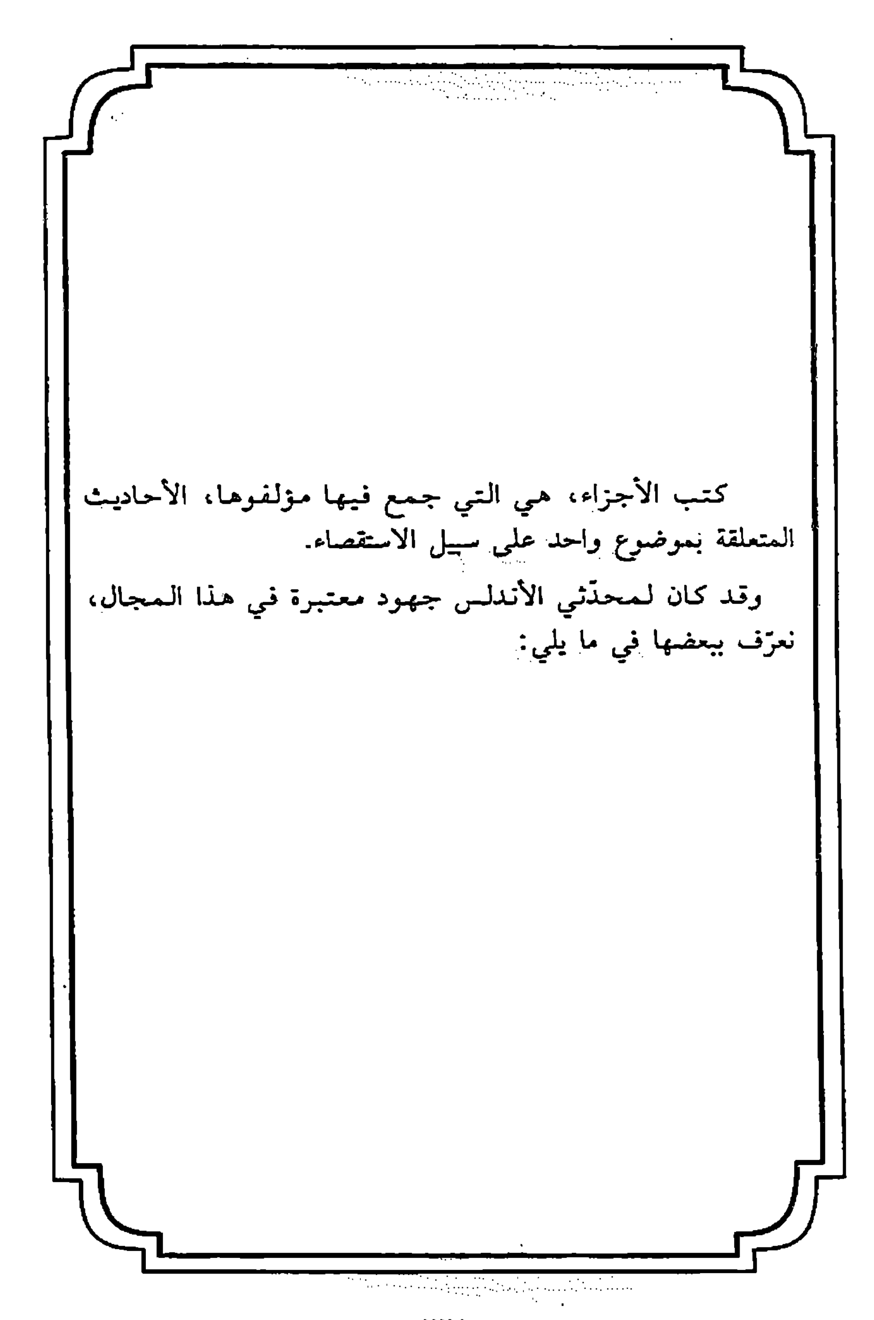
الفصل الثالث

جهود محدّثي الأندلس في التصنيف على الأجزاء

المبحث الأول: كتاب البدع والنهي عنها لمحمد بن وضّاح القرطبي.

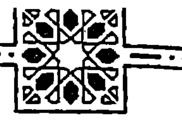
المبحث الثاني: كتاب جامع بيان العلم وفضله للحافظ ابن عبدالبرّ.

المبحث الثالث: كتاب الاعتصام للإمام الشاطبي.



كتب الأجزاء، هي التي جمع فيها مؤلفوها، الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد على سبيل الاستقصاء.

وقد كان لمحدّثي الأندلس جهود معتبرة في هذا المجال، نعرّف ببعضها في ما يلي:



المبحث الأول:
كتاب البدع والنهي عنها
لمحمد بن وضّاح القرطبي

أ ـ التعريف بالكتاب: جمع المؤلف فيه، ما جاء من الأحاديث عن رسول الله ﷺ وما روي من الآثار والأخبار عن الصحابة والتابعين في البدع والتحذير منها.

يعدّ هذا الكتاب من أوائل ما صُنّف في موضوع البدع والنهي عنها. وقد نقل منه أغلب من كتب في هذا الموضوع، كإنكار البدع لأبي شامة[1]، والحوادث والبدع لأبي بكر الطرطوشي[2]، والاعتصام للشاطبي.

---

(١) أبو شامة، الإمام الحافظ شهاب الدين أبو القاسم عبدالرحمٰن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المقدسي الدمشقي الشافعي. ولد سنة ٥٩٧هـ ـ ولي مشيخة الإقراء بالأشرفية، مات سنة ٦٦٥هـ (طبقات الحفاظ ص: ٥١٠ رقم: ١١٢٣) و (البداية والنهاية لابن كثير ١٣/٢٥٠).

(٢) هو محمد بن الوليد بن محمد بن خلف بن سليمان بن أيوب الفهري المعروف بالطرطوشي يكنى: أبا بكر ويعرف بابن أبي رندقة ـ نشأ بالأندلس ببلدة طرطوشة ـ أخذ عن أبي الوليد الباجي، ورحل إلى المشرق وحج ـ تفقّه عن أبي بكر الشاشي، وسمع بالبصرة من أبي علي التستري، كان إماماً عالماً عاملاً زاهداً ـ ألّف تآليف حساناً منها كتاب في البدع والمحدثات ـ توفي بالإسكندرية سنة ٥٢٠هـ (الديباج المذهب لابن فرحون ص: ٢٧٦).

وقد قام بتحقيق هذا الكتاب وتخريج أحاديثه، الأستاذ محمد أحمد دهمان، وطبع بدار الرائد العربي ببيروت سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢.

ب ـ ترتيب الكتاب ومنهج ابن وضّاح فيه:

يقع الكتاب في حوالي ست وتسعين صفحة من الحجم المتوسط، ورغم أصغر حجمه إلا أنه احتوى على أكثر من (٢٧٧) مائتين وسبعة وسبعين بين حديث مرفوع وموقوف ومقطوع. وقد قسّمه المؤلف إلى ثمانية أبواب نوجز محتواها في الآتي:

باب ما يكون بدعة: أورد فيه طائفة من أحاديث الرسول ﷺ وأقوال الصحابة في النهي عن البدع ومحاربتها، ودعوتهم الناس لاتباع ما وجدوا عليه أصحاب النبي ﷺ، وكيف كان عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ ينهى عن البدع.

ـ باب كل محدثة بدعة: أورد فيه قول النبي ﷺ: «إن أفضل الهدي هدي محمد ﷺ وشرّ الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة»[1]، وذكر طرقه المتعددة. وقول قتادة في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ﴾[2]، قال: لا تبتدعوا.

ـ باب إحداث البدع، وقوله ﷺ: «من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»[3].

ـ باب تغيير البدع: ذكر فيه بعضا مما جاء عنه ﷺ في التحذير من البدع، وطائفة من أقوال السلف في محاربة البدع والنهي عنها.

---

(١) انظر مسند الإمام أحمد (عن جابر بن عبدالله) حديث رقم: ١٤٤٣٨ ص: ٦١/٥.

(٢) سورة المائدة، آية: ٧٧.

(٣) أخرجه أحمد في المسند عن علي ١١٩/١، والهيثمي ٢٨٥/٦ قال: وفيه كثير بن عبدالله، والجمهور على تضعيفه.

ـ باب ما جاء في إتباع الأذان، وقول عمر ـ رضي الله عنه ـ: «من أدركته الصلاة في هذه المساجد فليصلّ، ومن لا فليمض ولا يعتمدها».

وقطع عمر ـ رضي الله عنه ـ الشجرة التي بايع عندها المسلمون رسول الله ﷺ، خشية الفتنة، وذكر ما جاء في ليلة النصف من شعبان، وكراهية اجتماع الناس عشية عرفة، والنهي عن الجلوس مع أهل البدع وخلطتهم والمشي معهم.

ـ باب هل لصاحب البدعة توبة، وقوله ﷺ: «أبى الله أن يقبل عمل صاحب بدعة حتى يدع بدعته»(١).

ـ باب في نقض عرى الإسلام ودفن الدين وإظهار البدع، وقول ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «قام بنا رسول الله ﷺ بموعظة فقال: «إنكم محشورون إلى الله حفاة عراةً غرلاً(٢)، ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٠٤﴾﴾(٣)، .... ثم يؤخذ بقوم منكم ذات الشمال، فأقول: يا ربّ أصحابي، قال: فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول كما قال العبد الصالح ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾﴾(٤). قال: فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم»(٥).

كما أورد في هذا الباب كثيراً من الأحاديث الدالة على أن الناس

---

(١) أنظر كنز العمال لعلاء الدين الهندي حديث رقم: ١١٠٣. وابن ماجه المقدمة باب اجتناب البدع والجهل رقم: ٤٩.

(٢) غرلاً: أي غير مختونين.

(٣) سورة الأنبياء، آية: ١٠٤.

(٤) سورة المائدة، آية: ١١٧.

(٥) أخرجه أحمد عن ابن عباس: المسند ١/٢٣٥، والبخاري ـ كتاب التفسير باب وكنت عليهم شهيداً رقم: ٤٢٥٩.

وكتاب الرقاق ـ كيف الحشر رقم: ٦٠٤٥- ومسلم كتاب الجنة وصفتها باب فناء الدنيا رقم: ٥١٠٤.

سينقضون عرى الإسلام واحدة بعد الأخرى حتى ما يبقى من ذلك إلا الصلاة، وذكر طائفة من أقوال السلف في ذلك، وقوله ﷺ: «بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء» قيل: ومن الغرباء؟ قال: «الذين يصلحون عند فساد الناس»[1].

ـ باب في ما يدال الناس بعضهم من بعض، والبقاع، وقوله ﷺ: «دبّ إليكم داء الأمم قبلكم، الحسد والبغضاء، والبغضاء هي الحالقة، لا أقول تحلق الشعر ولكن تحلق الدين، والذي نفس محمد بيده، لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا ألا أنبئكم بما يثبّت ذلك، أفشوا السلام بينكم»[2].

وقد اتبع ابن وضّاح في عرضه لمادة الكتاب المنهج الآتي:

ـ يذكر ما حضره من الآثار الواردة في الباب.

ـ يذكر أقوال العلماء الواردة في موضوع الباب.

ـ يذكر رأيه الشخصي في الموضوع.

ـ يعقّب أحياناً على الأخبار من ناحية الصحة والضعف.

وحتى يتضح منهج الإمام محمد بن وضّاح في عرضه، لمادة الكتاب نورد المثال الآتي:

«ما جاء في اتباع الأذان».

١ ـ ذكر الآثار الواردة في الباب:

قال ابن وضّاح:

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة ـ باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً رقم: ١٤٥ وأحمد في أول مسند المدنيين رقم: ١٦٠٩٤.

(٢) أخرجه الإمام أحمد عن الزبير بن العوام، انظر المسند ١/١٦٥ ـ ١٦٧ رقم: ١٣٣٨ ـ ١٣٥٥. والترمذي صفة القيامة رقم: ٢٤٣٤، وانظر كذلك التمهيد ٦/١٢٠ ـ ١٢١.

«حدثني إبراهيم بن محمد[1]، قال: نا حرملة بن يحيى عن عبدالله بن وهب عن جرير بن حازم[2]، عن الأعمش[3]، قال: حدّثني مروان بن سويد الأسدي:

قال: «خرجت مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب من مكة إلى المدينة فلما أصبحنا صلى بنا الغداة ثم رأى الناس يذهبون مذهبا فقال: أين يذهب هؤلاء؟، قيل يا أمير المؤمنين، مسجد صلى فيه رسول الله ﷺ، هم يأتون يصلون فيه، فقال: إنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا يتبعون آثار أنبيائهم فيتخذونها كنائس وبيعاً، من أدركته الصلاة في هذه المساجد فليصل ومن لا فليمض ولا يعتمدها»[4].

قال محمد بن وضّاح: حدّثنا موسى بن معاوية قال: نا جرير عن الأعمش عن المعرور بن سويد قال: خرجنا حجّاجاً مع عمر بن الخطاب فعرض لنا في بعض الطريق مسجد فابتدره الناس يصلون فيه، فقال عمر: ما شأنهم؟ فقالوا: هذا مسجد صلى فيه رسول الله ﷺ، فقال عمر: أيها الناس إنما هلك من كان قبلكم باتباعهم مثل هذا حتى أحدثوها بيعاً، فمن عرضت له فيه صلاة فليصل، ومن لم تعرض له فيه صلاة فليمض.

---

(١) إبراهيم بن محمد بن يوسف بن سرج الفريابي نزيل بيت المقدس ـ صدوق ـ تكلم فيه الساجي، روى عن ضمرة، والوليد بن مسلم ومحمد بن يوسف بن واقد الفريابي، وعنه ابن قتيبة وجعفر الفريابي وخلق من الرابعة (التقريب ص: ٩٣ رقم: ٢٤٢، وميزان الاعتدال ٦١/١ رقم: ١٩٠).

(٢) جرير بن حازم بن زيد بن عبدالله الأزدي أبو النضر البصري، والد وهب، ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدّث من حفظه، مات سنة ١٧٠هـ بعدما اختلط لكن لم يحدّث في حال اختلاطه (التقريب ص: ١٣٨ رقم: ٩١١).

(٣) هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي، الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقراءات، ورع لكنه يدلّس، مات سنة ١٤٧ أو ١٤٨هـ وكان مولده سنة ٩١هـ (التقريب ص: ٢٥٤ رقم: ٢٦١٥).

(٤) البدع والنهي عنها ص: ٤١.

وقال ابن وضّاح: سمعت عيسى بن يونس[1]، مفتي أهل طرسوس يقول: «أمر عمر بن الخطاب بقطع الشجرة التي بويع تحتها النبي ﷺ، فقطعها لأن الناس كانوا يذهبون فيصلّون تحتها فخاف عليهم الفتنة قال عيسى بن يونس: وهو عندنا من حديث ابن عون[2].

٢ ـ آراء العلماء في محدثات الأمور:

قال ابن وضّاح: وكان مالك بن أنس وغيره من علماء المدينة يكرهون إتيان تلك المساجد وتلك الآثار للنبي ﷺ ما عدا قباء وأحداً، قال ابن وضّاح: وسمعتهم يذكرون أن سفيان الثوري[3]، دخل مسجد بيت المقدس فصلى فيه ولم يتّبع تلك الآثار ولا الصلاة فيها، وكذلك فعل غيره أيضاً ممن يقتدى به، وقدم وكيع[4]، أيضاً بيت المقدس فلم يَعْدُ فعل سفيان.

قال ابن وضّاح حدّثني سحنون[5]،

---

(١) عيسى بن يونس الطرسوسي صدوق من الحادية عشرة أخرج له أبو داود. (انظر التقريب ص: ٤٤١ رقم: ٥٣٤٢).

(٢) عبدالله بن عون بن أرطبان، أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل مات سنة ١٥٠هـ (انظر تقريب التهذيب ص: ٣١٧ رقم: ٣٥١٩).

(٣) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ـ أبو عبدالله الكوفي ـ أحد الأئمة الأعلام روى عن أبيه، وحبيب بن أبي ثابت وجعفر الصادق وخلق: وعنه ابن المبارك ويحيى القطان وعلي بن الجعد وآخرون. قال شعبة وغير واحد: سفيان أمير المؤمنين في الحديث ـ ولد سنة سبع وتسعين ومات بالبصرة سنة ١٦١هـ (طبقات الحفاظ ص: ٩٥ رقم: ١٨٨).

(٤) وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي ـ أبو سفيان الكوفي الحافظ، روى عن حماد بن سلمة والسفيانين ومالك والأوزاعي وخلق، وعنه أحمد بن حنبل وإسحاق ويحيى وخلق، قال أحمد: ما رأيت أوعى للعلم منه ولا أحفظ، مات سنة ١٩٦هـ (طبقات الحفاظ ص: ١٣٣ رقم: ٢٧٢).

(٥) سحنون هو عبدالسلام بن سعيد بن حبيب التنوخي، أصله شامي من حمص سمي سحنون باسم طائر حديد لحدّته في المسائل ـ أخذ العلم عن مشايخ القيروان، وسمع من ابن القاسم وابن وهب وأشهب وطليب بن كامل وسفيان بن عيينة ووكيع=

وحارث[1]، عن ابن القاسم عن مالك أنه سئل عن قراءة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ①﴾ مراراً في ركعة، فكره ذلك وقال: هذا من محدثات الأمور التي أحدثوها.

وعن ابن وضّاح قال: حدّثني محمد بن مصفّى[2]، قال: حدّثني سويد بن عبدالعزيز[3]، قال: نا سيّار أبو الحكم[4]، عن الشعبي: أن عمر بن الخطاب كان يضرب الرجبيين الذين يصومون رجب كله. قال أصبغ بن مالك[5]: قلت لمحمد بن وضّاح: لأي شيء كان عمر يضرب الرجبيين؟ قال: إنما هو خبر جاء هكذا، ما أدري أيصحّ أم لا[6]، وإنما معناه خوف أن يتخذوه سنّة مثل رمضان.

٣ ـ رأي ابن وضّاح:

قال ابن وضّاح في ختام سرده لأقوال الأئمة العلماء:

= وعبدالرحمٰن بن مهدي ـ وعاد إلى أفريقيا بعد إتمام رحلته، في سنة ١٩١هـ ـ وكان ثقة حافظاً للعلم فقيهاً ـ توفي ـ رحمه الله ـ في رجب سنة ٢٤٠هـ. (انظر الديباج المذهب لابن فرحون ص: ١٦٠).

(١) الحارث بن مسكين بن محمد بن يوسف، مولى بني أمية ـ أبو عمرو المصري، قاضيها ثقة فقيه مات سنة ٢٥٠هـ وله ست وتسعون سنة (التقريب ص: ١٤٨ رقم: ١٠٤٩).

(٢) محمد بن مصفّى بن بهلول الحمصي، القرشي، صدوق له أوهام وكان يدلّس مات سنة ٢٤٦هـ أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه (التقريب ص: ٥٠٧ رقم: ٦٣٠٤).

(٣) سويد بن عبدالعزيز بن نمير السلمي مولاهم، الدمشقي، وقيل أصله حمصي ـ ضعيف مات سنة ١٩٤هـ، أخرج له الترمذي وابن ماجه (التقريب ص: ٢٦٠ رقم: ٢٦٩٢).

(٤) سيار أبو الحكم العنزي، وهو أخو مساور الورّاق لأمه ـ ثقة مات سنة ١٢٢هـ أخرج له الستة (التقريب ص: ٢٦٢ رقم: ٢٧١٨).

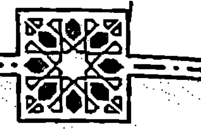
(٥) أصبغ بن مالك بن موسى ـ زاهد فاضل قرطبي توفي سنة ٣٠٤هـ (انظر بغية الملتمس للضبّي ص: ٢٢٦ رقم: ٥٧٥).

(٦) توقف محمد بن وضّاح في الحكم على الحديث لضعف سنده، حيث فيه سويد بن عبدالعزيز وهو ضعيف.

«فعليكم بالاتباع لأئمة الهدى المعروفين، فقد قال بعض من مضى: كم من أمر هو اليوم معروف عند كثير من الناس، كان منكراً عند من مضى ومتحبّب إليه بما يبغضه عليه، ومتقرّب إليه بما يبعده منه، وكل بدعة عليها زينة وبهجة»[1].



(١) البدع والنهي عنها ص: ٤٣.



المبحث الثاني: كتاب جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله

للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ.

منهج ابن عبدالبر في كتابه جامع بيان العلم وفضله:

موضوع الكتاب:

خصّص ابن عبدالبر كتابه هذا لذكر ما روي في فضل العلم وطلبه وأصوله وما يحتاجه العالم والمتعلّم من الآداب.

ويعدّ هذا الكتاب من المراجع الرئيسية في موضوعه.

ترتيب الكتاب:

المقدمة: افتتح المؤلف الكتاب بخطبة قصيرة أوضح فيها الباعث على تأليفه له وأنه كان استجابة لسؤال بعض طلبته، حيث قال: «أما بعد، فإنك سألتني رحمك الله عن معنى العلم وفضل طلبه وحمد السعي فيه والعناية به، وعن تثبيت الحجاج بالعلم، وتبيين فساد القول في دين الله بغير فهم، وتحريم الحكم بغير حجّة، وما الذي أجيز من الاحتجاج والجدل وما كره منه، وما الذي ذمّ من الرأي وما حمد منه، وما يجوز من التقليد وما حرّم منه، ورغبت أن أقدّم لك قبل هذا من آداب المتعلّم وما يلزم العالم والمتعلّم التخلّق به والمواظبة عليه، وكيف وَجْهُ الطلب وما حُمِدَ ومُدِحَ فيه

من الاجتهاد والنّصب إلى سائر أنواع آداب التعلّم والتعليم وفضل ذلك وتلخيصه باباً باباً مما روي عن سلف هذه الأمة رضي الله عنهم أجمعين لتتبع هديهم وتسلك سبيلهم وتعرف ما اعتمدوا عليه من ذلك مجتمعين أو مختلفين في المعنى منه فأجبتك إلى ما رغبت»[1].

وقد قسّم ابن عبدالبر الكتاب إلى جزأين:

ـ الجزء الأول:

استهلّ المؤلّف الجزء الأول من الكتاب بذكر طائفة من الأحاديث الواردة في وعيد من سئل العلم فكتمه، ثم قسّم مادّة الجزء إلى ثمانية وثلاثين باباً تناول فيها جملة مسائل نوجزها في الآتي:

١ ـ قوله ﷺ: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»[2].

٢ ـ الترغيب في طلب العلم، وبيان ما هو من العلم فرض عين على كل امرئ في خاصته، وما هو فرض كفاية إذا قام به قائم سقط فرضه على أهل ذلك الموضع.

٣ ـ ذكر فضل العلم النافع وبيان قوله ﷺ: «ينقطع عمل المرء بعد موته إلا من ثلاث»[3].

وقوله: «الدال على الخير كفاعله»[4].

وقوله: «لا حسد إلا في اثنتين»[5].

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان).

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير ١٤٠/١٥ وأبي الجوزي في العلل المتناهية ٥٤/١ ـ ٥٥.

(٣) التمهيد ٢١٣/١. ومسلم كتاب الوصية باب ما يلحق الإنسان من الثواب رقم: ٣٠٨٤، والنسائي في الوصايا رقم: ٣٥٩١.

(٤) أخرجه الطبراني ٢٣٠/٦ ـ ٢٢٧/١٧ ـ ٢٢٨، مجمع الزوائد ١٦٦/١ باب فيمن نشر علماً أو دل على خير ١٣٧/٣ والترمذي كتاب العلم عن رسول الله ﷺ رقم: ٢٥٩٤ وأحمد في باقي مسند الأنصار رقم: ٢١٣٢٦ ـ ٢١٩٤٩.

(٥) التمهيد ١٢٠/٦ ـ الفتح ١٢٠/١٣ ـ ١٩٨. والبخاري كتاب العلم رقم: ٧١ ومسلم في صلاة المسافرين رقم: ١٣٥٠.

وقوله: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»[1].

٤ ـ فضل العلم وأهله، والحث على طلب العلم وتعليمه، وفضل طالب العلم وأن الإنسان يشرف بشرف العلم.

٥ ـ ذكر طائفة من الأحاديث الواردة في كراهة، وإباحة تدوين الأحاديث.

٦ ـ أورد بعد ذلك عدّة أبواب تناول فيها مسائل من علوم الحديث أهمها:

ـ معارضة الكتاب.

ـ الأمر بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث وتتبّع ألفاظه.

ـ التعليم في الصغر والحض عليه.

ـ الرحلة في طلب العلم.

٧ ـ ذكر عدّة أبواب في آداب العالم والمتعلّم والحال التي تنال بها العلم تناول فيه على الخصوص:

ـ هيبة المتعلّم للعالم وتوقير العلماء ومدح التواضع وذمّ العجب واستعاذة الرسول ﷺ من علم لا ينفع، وسؤاله ﷺ العلم النافع[2].

ـ النهي عن تحديث الناس بما لا تبلغه عقولهم.

ـ بيان قوله ﷺ: «صنفان من أمتي إذا صلحا صلح الناس الأمراء والفقهاء[3]، وأن فساد الناس بفسادهما».

---

(١) أخرجه الإمام أحمد عن ابن عباس ـ ٣٠٦/١. والبخاري كتاب العلم رقم: ٦٩ ومسلم كتاب الزكاة رقم: ١٧١٩.

(٢) التمهيد ٤٩١/٦ والطبراني ٥٣/١١ ومسلم في الذكر والدعاء رقم: ٤٨٩٩ والترمذي في الدعوات رقم: ٣٤٠٤.

(٣) انظر كنز العمال ١٤٧٠٨ ـ ٢٩٠٠٧.

ـ ذمّ طلب العلم للدنيا وأن نسيان العلم سببه المعاصي والذنوب.

ـ **الجزء الثاني:**

قسّمه المؤلف إلى ثلاثة وثلاثين باباً تناول فيها المواضيع الآتية:

١ ـ العمل بالعلم، ومساءلة الله عزّ وجلّ العلماء يوم القيامة عمّا عملوا فيما علموا.

٢ ـ أن الزهد في الدنيا وأكل الحلال من أعظم الأشياء التي تثبّت العلم والانتفاع به، وأن الغِنى غِنى القلب.

٣ ـ بيان أصول العلم وحقيقته، وأن العلم نور يقذفه الله في القلب، وأنه لا يحلّ لأحد أن يقول في شيء أنه حلال أو حرام إلا بنصّ، وأن القول بالرأي سبب في الوقوع على البدع.

٤ ـ أورد نبذاً من علوم الحديث أوضح فيها أن السنّة قسمان، متواتر يجب العمل به قطعاً ويكفر جاحده، وخبر آحاد، وما جاء من الآثار في العمل بخبر الآحاد وطرح الرأي.

٥ ـ بيان ما يلزم العالم إذا سئل عمّا لا يدريه من وجوه العلم.

٦ ـ من جاء عنهم القول بالقياس وكلام العلماء في ذلك، وذكر أمثلة من القرآن تدلّ على القياس.

٧ ـ بيان ما يكره فيه المناظرة والجدال والمراء، وإثبات المناظرة والمجادلة وإقامة الحجة، ومجادلة أهل الكتاب وبيان خطأهم، وذكر مناظرة ابن عباس والخوارج. ومحاجة عمر بن عبدالعزيز والخوارج.

٨ ـ الكلام عن التقليد والفرق بينه وبين الاتباع.

٩ ـ تطرّق المؤلف إلى جوانب من علم الجرح والتعديل فذكر:

ـ حكم قول العلماء بعضهم في بعض وأنه لا يقبل إلا ببيّنة.

١٠ ـ بيان معنى قول المحدّث أخبرنا وحدّثنا ومعنى الإجازة والمناولة.

١١ ـ معنى الردّ إلى الله والرسول وموضع السنّة من الكتاب وبيانها له.

إضافة إلى ما قدمّت فقد أورد المؤلف في هذا الجزء كثيراً من اللطائف الحديثية كرفع الجهالة والحسن اللغوي، وغير ذلك مما يتعلّق بعلوم الحديث، وجملة من الأبيات الشعرية يستشهد بها في المواضع المختلفة.

١ ـ منهج المؤلف في عرض مادة الكتاب:

سلك الحافظ ابن عبدالبر في تناوله لمواضيع الأبواب المختلفة، المنهج الآتي:

١ ـ يذكر بأسانيده، ما حضره من أحاديث رسول الله ﷺ، الواردة في الموضوع، وقد يذكر بعض الأحاديث من طرق متعدّدة.

٢ ـ يذكر ما قال العلماء في تأويلها وشرحها.

٣ ـ يذكر رأيه في المسائل المختلفة، أو يرجّح ما يراه أصوب من الأقوال.

٤ ـ يذكر بعد ذلك ما حضره من الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين في الموضوع.

٥ ـ يورد الأقوال المختلفة للعلماء في شرح ذلك.

٦ ـ يذكر ما يراه هو في تأويل ذلك وشرحه.

هذا باختصار منهج ابن عبدالبر في كتابه جامع بيان العلم وفضله، إلا أنه أحياناً وفي بعض المواضيع المحدودة، نراه يكتفي بسرد الأحاديث والآثار دون أن يعلّق عليها، خاصة إذا لم يكن في معناها غموض أو إشكال.

وحتى يتّضح هذا المنهج أكثر نورد المثال الآتي:

ـ قال الحافظ ابن عبدالبر ـ رحمه الله:

«باب حال العلم إذا كان عند الفسّاق والأرذال»[1].

استهل ابن عبدالبر هذا الباب بذكر ما حضره من أحاديث رسول الله ﷺ في الموضوع، بسنده المتصل. فقال:

أ ـ أخبرنا عبدالوارث بن سفيان[2]، قال: أخبرنا قاسم بن أصبغ قال: حدّثنا محمد بن الهيثم[3]، قال: حدّثنا محمد بن عايد[4]، قال: حدّثنا الهيثم[5]، قال: حدّثنا حفص ـ يعني: ابن غيلان ـ[6]، عن مكحول[7]، عن أنس بن مالك[8]، قال: قيل: يا رسول الله، متى يترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟، قال: «إذا ظهر فيكم ما ظهر في بني إسرائيل قبلكم»، قيل: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: «إذا ظهر الإدهان في

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ص: ١٥٧/١.

(٢) عبدالوارث بن سفيان بن جبرون المحدّث الزاهد ـ أبو القاسم القرطبي ـ روى عن قاسم بن أصبغ ووهب بن مسرة ومحمد بن عبدالله بن أبي دليم ـ وعنه أبو محمد الأصيلي وأبو عمر بن الحذاء وأبو عمر بن عبدالبر ـ توفي ـ رحمه الله في ذي الحجة سنة ٣٩٥هـ (سير أعلام النبلاء ص: ٨٤/١٧). وبغية الملتمس ص: ٣٨٦ رقم: ١١٣٢.

(٣) محمد بن الهيثم بن حمّاد الثقفي مولاهم أبو الأحوص البغدادي ـ ثقة حافظ توفي سنة ٢٩٩هـ (التقريب ص: ٥١١ رقم: ٦٣٦٩).

(٤) محمد بن عايد الدمشقي ـ صاحب المغازي وتلميذ الوليد بن مسلم ـ قال ابن معين: ثقة. وقال صالح جزرة ثقة إلا أنه قدري (ميزان الاعتدال ص: ٥٨٩/٣ رقم: ٧٧٢٤).

(٥) الهيثم بن حميد الدمشقي الحافظ الغساني ـ مولاهم ـ قال دحيم: كان أعلم الأولين والآخرين بقول مكحول ـ وقال أبو داود: ثقة قدري (ميزان الاعتدال ص: ٣٢١/٤ رقم: ٦٢٩٨).

(٦) حفص بن غيلان ـ أبو معيد ـ شامي صدوق ـ فقيه ـ رمي بالقدر ـ وثّقه ابن معين وقال أبو داود: قدري ليس بالقوي (التقريب ص: ١٧٤ رقم: ١٤٣٢ ـ وميزان الاعتدال ٥٦٨/١ رقم: ٢١٦٢).

(٧) مكحول الشامي، أبو عبدالله ـ ثقة فقيه كثير الإرسال ـ مشهور ـ رمي بالقدر ـ توفي سنة ١١٣هـ (ميزان الاعتدال ٤/ ١٧٧ رقم: ٨٧٤٩ ـ والتقريب ص: ٥٤٥ رقم: ٦٨٧٥).

(٨) أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي ـ خادم رسول الله ﷺ خدمه عشر سنين مشهور مات سنة ٩٢ أو ٩٣هـ وقد جاوز المائة (التقريب ص: ١١٥ رقم: ٥٦٥).

خياركم والفاحشة في شراركم وتحوّل الملك في صغاركم والفقه في أرذالكم».

ثم ذكر نفس الحديث من طريق آخر. وفي رواية أخرى: «متى يُدع الائتمار بالمعروف» بدل «متى يترك الأمر بالمعروف».

ب ـ حدثنا أحمد بن قاسم وسعيد بن نصر قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدّثنا محمد بن إسماعيل الترمذي[1]، قال: حدّثنا أبو نعيم[2]، قال: حدّثنا ابن المبارك قال: أخبرنا ابن لهيعة عن بكر بن سوادة[3]، عن أبي أمية الجمحي أن رسول الله ﷺ قال: «**إن من أشراط الساعة ثلاثاً، إحداهن أن تلتمس العلم عند الأصاغر**».

٢ ـ تأويل العلماء لمعنى الصغير:

قال ابن عبدالبر:

قال أبو نعيم: قيل لابن المبارك: من الأصاغر؟ قال: الذين يقولون برأيهم فأما صغير يروي عن كبير فليس بصغير.

وذكر أبو عبيد[4]، في تأويل هذا الخبر عن ابن المبارك أنه كان يذهب بالأصاغر إلى أهل البدع ولا يذهب إلى السنّ، قال أبو عبيد وهذا وجه. قال أبو عبيد: والذي أرى أنا في الأصاغر أن يؤخذ العلم عمن كان بعد أصحاب رسول الله ﷺ، ويقدّم ذلك على رأي أصحاب رسول الله ﷺ وعلمهم، فذلك أخذ العلم عن الأصاغر.

---

(١) محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمي أبو إسماعيل الترمذي نزيل بغداد ـ ثقة حافظ توفي سنة ٢٨٠هـ (التقريب ص: ٤٦٨ رقم: ٥٧٣٨).

(٢) هو الفضل بن دكين ـ أبو نعيم الملائي ثقة ثبت مات سنة ٢١٩هـ (التقريب ص: ٤٤٦ رقم: ٥٤٠١).

(٣) بكر بن سوادة بن ثمامة الجذامي ـ أبو ثمامة المصري ـ ثقة فقيه مات سنة بضع وعشرين ومائة (تقريب التهذيب ص: ١٢٦ رقم: ٧٤٢).

(٤) هو القاسم بن سلاّم البغدادي ـ أبو عبيد الإمام المشهور ثقة فاضل مات سنة ٢٢٤هـ (تقريب التهذيب ص: ٤٥٠ رقم: ٥٤٦٢).

٣ ـ ذكر ما يؤيّد أحاديث الباب من الآثار:

قال ابن عبدالبر:

أ ـ حدّثنا عبدالرحمٰن بن يحيى[١]، حدّثنا أحمد بن سعيد حدّثنا إسحاق بن إبراهيم حدّثنا محمد بن علي بن مروان حدّثنا محمد بن مكي[٢]، قال: أخبرنا ابن المبارك عن خالد الحذّاء[٣]، عن عكرمة[٤]، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «**البركة مع أكابركم**»[٥].

ب ـ قرأت على سعيد بن نصر أن قاسم بن أصبغ حدّثهم قال: حدّثنا ابن وضّاح قال: حدّثنا موسى بن معاوية قال: حدّثنا عبدالرحمٰن بن مهدي[٦]، قال: حدّثنا سفيان بن عيينة[٧]، عن هلال الورّاق عبدالله بن عليم

---

(١) عبدالرحمٰن بن يحيى أبو زيد العطار سمع بالأندلس جماعة منهم أحمد بن مطرّف بن عبدالرحمٰن وأحمد بن سعيد بن حزم الصدفي ورحل فسمع حمزة بن محمد الكناني وغيره، وحدّث عنه الحافظ أبو عمر بن عبدالبر (بغية الملتمس ص: ٣٦٠ رقم: ١٠٤٩).

(٢) محمد بن مكي بن عيسى المروزي مقبول من العاشرة أخرج له أبو داود والنسائي (تقريب التهذيب ص: ٥٠٨ رقم: ٦٣٢٣).

(٣) خالد بن مهران الحذّاء أبو المنازل البصري الحافظ أحد الأئمة، قيل له الحذاء لأنه كان يجلس عندهم، وقيل لأنه كان يقول احذوا على هذا النحو ـ وهو ثقة يرسل مات سنة ١٤١ أو ١٤٢هـ (ميزان الاعتدال ص: ٦٤٢/١ رقم: ٢٤٦٦. وتقريب التهذيب ص: ١٩١ رقم: ١٦٨٠).

(٤) عكرمة أبو عبدالله مولى ابن عباس، أصله بربري ـ ثقة ثبت عالم بالتفسير وأحد أوعية العلم تُكُلِّمَ فيه لرأيه لا لحفظه فاتّهم برأي الخوارج ـ مات سنة ١٠٥ وقيل ١٠٦هـ وقيل بعدها. (ميزان الاعتدال ص: ٩٣/٣ رقم: ٥٧١٦ ـ وتقريب التهذيب ص: ٣٩٧ رقم: ٤٦٧٣).

(٥) كنز العمال ص: ٦٠١٥ ـ ٢٨٩٠٦ ومجمع الزوائد ١٥/٨ باب الخير والبركة مع الأكابر.

(٦) عبدالرحمٰن بن مهدي بن حسّان العنبري مولاهم أبو سعيد البصري ـ ثقة ثبت عارف بالرجال والحديث قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه ـ مات سنة ١٩٨هـ (التقريب ص: ٣٥١ رقم: ٤٠١٨).

(٧) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ـ أبو محمد الكوفي ثم المكي ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغيّر حفظه بأخرة ـ وكان ربما دلّس عن الثقات توفي سنة ١٩٨هـ (التقريب ص: ٢٤٥ رقم: ٢٤٥١).

قال: كان عمر يقول: «ألا إن أصدق القيل قيل الله وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ وشرّ الأمور محدثاتها ألا إن الناس لن يزالوا بخير ما أتاهم العلم عن أكابرهم».

ج ـ حدّثنا عبدالرحمٰن بن يحيى قراءة منّي عليه أن عمر بن محمد[1]، حدّثه بمكة قال: حدّثنا علي بن عبدالعزيز قال: حدّثنا مسلم بن إبراهيم[2]، قال: حدّثنا شعبة عن أبي إسحاق عن سعيد بن وهب[3]، عن عبدالله بن مسعود قال: «لا يزال الناس بخير ما أخذوا العلم عن أكابرهم فإذا أخذوه عن أصاغرهم وشرارهم هلكوا».

ثم ذكر الحافظ ابن عبدالبر بعض الآثار الأخرى عن الصحابة في نفس المعنى.

٤ ـ أقوال العلماء في الموضوع (تتمة):

قال ابن عبدالبر:

وقال بعض أهل العلم: إن الصغير المذكور في حديث عمر وما كان مثله من الأحاديث إنما يراد به الذي يستفتى ولا علم عنده، وأن الكبير هو العالم في أي سنّ كان، وقال: الجاهل صغير وإن كان شيخاً والعالم كبير وإن كان حدثاً، واستشهدوا بقول الأول[4]:

تعلّم فليس المرء يولد عالماً   وليس أخو علم كمن هو جاهل
وأن كبير القوم لا علم عنده   صغير إذا التفّت إليه المحافل

---

(١) هو أبو حفص عمر بن محمد الجمحي ذكره الضبي ضمن شيوخ عبدالرحمٰن بن يحيى العطار (بغية الملتمس ص: ٣٦٠).

(٢) مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي أبو عمرو البصري ثقة مأمون توفي سنة ٢٢٢هـ (التقريب ص: ٥٢٩ رقم: ٦٦١٦).

(٣) سعيد بن وهب الهمداني الخيواني ـ يقال له القُرادّ ـ كوفي ثقة مخضرم مات سنة ٧٥ أو ٧٦هـ (التقريب ص: ٢٤٢ رقم: ٢٤١١).

(٤) هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي (انظر ديوان الإمام الشافعي ـ تعليق محمد إبراهيم سليم ص: ٤٢).

واستشهدوا بأن عبدالله بن عباس كان يستفتى وهو صغير، وأن معاذ بن جبل[1]، وعتّاب بن أسيد[2]، كانا يُستَفتيان وهما صغيرا السنّ وولاّهما رسول الله ﷺ الولايات مع صغر سنّهما، ومثل هذا في العلماء كثير. ويحتمل أن يكون معنى الحديث على ما قال ابن المعتمر: عالم الشباب محقور وجاهله معذور والله أعلم بما أراده.

وقال آخرون: إنما معنى حديث عمر وابن مسعود في ذلك أن العلم إذا لم يكن عن الصحابة كما جاء في حديث ابن مسعود ولا كان له أصل في القرآن والسنّة والإجماع فهو علم يهلك به صاحبه، ولا يكون حامله إماماً ولا أميناً ولا مرضياً كما قال ابن مسعود، وإلى هذا نزع أبو عبيد رحمه الله، ونحوه ما جاء عن الشعبي: ما حدّثوك عن أصحاب محمد فشدّ عليه يديك وما حدّثوك به من رأيهم فبل عليه. ومثله أيضاً قول الأوزاعي: العلم ما جاء عن أصحاب محمد ﷺ وما لم يجيء عن واحد منهم فليس بعلم.

٥ ـ رأي ابن عبدالبر في المسألة وترجيحه بين الآراء السابقة:

قال ابن عبدالبر:

وقد يحتمل حديث هذا الباب أن يكون أراد أن أحقّ الناس بالعلم والتفقّه أهل الشرف والدين والجاه، فإن العلم إذا كان عندهم لم تأنف النفوس من الجلوس إليهم، وإذا كان عند غيرهم وجد الشيطان إلى احتقارهم السبيل وأوقع في نفوسهم أثرة الرضا بالجهل أنفة من الاختلاف

---

(١) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي، أبو عبدالرحمن ـ مشهور ـ من أعيان الصحابة شهد بدراً وما بعدها، وكان إليه المنتهى في العلم بالأحكام والقرآن، مات ـ رضي الله عنه ـ بالشام سنة ثماني عشرة (التقريب ص: ٥٣٥ رقم: ٦٧٢٥).

(٢) عتاب بن أسيد بن أبي العيص بن أمية الأموي ـ أبو عبدالرحمن أو أبو محمد، المكي، له صحبة، وكان أمير مكة في عهد النبي ﷺ ومات يوم مات أبو بكر الصديق فيما ذكر الواقدي، لكن ذكر الطبري أنه كان عاملاً على مكة سنة إحدى وعشرين. (تقريب التهذيب ص: ٣٨٠ رقم: ٤٤١٨).

إلى من لا حسب له ولا دين، وجعل ذلك من أشراط الساعة وعلاماتها ومن أسباب رفع العلم والله أعلم أي الأمور أراد عمر بقوله، فقد ساد بالعلم قديماً الصغير والكبير، ورفع الله درجات من أحب.

وممّا يدلّ على أن الأصاغر ما لا علم عنده ما ذكره عبدالرزاق وغيره عن معمر[1]، عن الزهري[2]، قال: كان مجلس عمر مغتصاً من القراء شباباً وكهولاً فربما استشارهم ويقول: لا يمنع أحدكم حداثة سنّه أن يشير برأيه فإن العلم ليس على حداثة السنّ وقدمه ولكن الله يضعه حيث يشاء[3].

بهذا الأسلوب العلمي الدقيق، سار الحافظ ابن عبدالبر في عرض أحاديث الباب شارحاً لها بالآثار الواردة عن الصحابة والتابعين وأقوال علماء الأمة. ولا يكتفي بذلك فحسب، بل نراه يدلي برأيه كلما عرضت مسألة فيها إشكال.

فعند ذكره للأحاديث التي فيها ذمّ العالم على مداخلة السلطان قال: «معنى هذا الباب كله، في السلطان الجائر الفاسق، فأما العدل منهم الفاضل فمداخلته ورؤيته وعونه على الصلاح من أفضل أعمال البرّ. ألا ترى أن عمر بن عبدالعزيز، إنما كان يصحبه جلة العلماء، وقد كان ابن شهاب يدخل على السلطان عبدالملك وبنيه من بعده، وكان ممن يدخل على

---

(١) معمر بن راشد الأزدي مولاهم - أبو عروة البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا في ما حدّث به بالبصرة، مات سنة ١٥٤هـ (ميزان الاعتدال ص: ١٥٤/٤ رقم: ٨٦٨٢ - وتقريب التهذيب ص: ٥٤١ رقم: ٦٨٠٩).

(٢) محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب القرشي الزهري - أبو بكر - الفقيه الحافظ - متفق على جلالته وإتقانه روى عن ابن عمر وجابر، وأنس وغيرهم من الصحابة وخلق من التابعين وعنه أبو حنيفة ومالك وعطاء بن أبي رباح وعمر بن عبدالعزيز وخلق - مات سنة ١٢٤هـ (طبقات الحفاظ ص: ٤٩ رقم: ٩٥ - وتقريب التهذيب ص: ٥٠٦ رقم: ٦٢٩٦).

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص: ١٦٠/١.

السلطان الشعبي وقبيصة وابن ذؤيب[1]، ورجاء بن حيوة الكندي أبو المقدام[2]، وكان فاضلاً عالماً، والحسن[3]، وأبو الزناد[4]، ومالك بن أنس والأوزاعي والشافعي وجماعة يطول ذكرهم، وإذا حضر العالم عند السلطان غِبّاً[5]، فيما فيه الحاجة، وقال خيرا ونطق بعلم كان حسناً، وكان في ذلك رضوان الله إلى يوم يلقاه، ولكنها مجالس، الفتنة فيها أغلب والسلامة منها ترك ما فيها»[6].

ملاحظات حول الكتاب:

١ - من أهم مميزات كتاب جامع بيان العلم وفضله، أن مؤلفه أسند أغلب الأحاديث الواردة فيه إلى قائليها، مع التنبيه عن أحوال رجالها أحياناً، إضافة إلى ذكره لكثير من اللطائف الحديثيّة النافعة.

٢ - لم يشترط ابن عبدالبر الصحّة فيما أورده من الأحاديث، حيث ضمّ الكتاب الأحاديث الصحيحة والحسنة والضعيفة التي غالباً ما يشير إلى أسباب ضعفها، ويسكت أحياناً عن بعض الأحاديث الضعيفة دون التنبيه عليها.

---

(١) الراجح أنهما اسم واحد وهو قبيصة بن ذؤيب وليس (قبيصة وابن ذؤيب) وهو قبيصة بن ذؤيب بن حلحلة الخزاعي، أبو سعيد أو أبو إسحاق المدني، نزيل دمشق، من أولاد الصحابة، وله رؤية، مات سنة بضع وثمانين (انظر تقريب التهذيب ص: ٤٥٣ رقم: ٥٥١٢).

(٢) رجاء بن حيوة الكندي أبو المقدام ويقال: أبو نصر الفلسطيني ثقة فقيه مات سنة ١١٢هـ (التقريب ص: ٢٠٨ رقم: ١٩٢٠).

(٣) الحسن بن أبي الحسن البصري واسم أبيه: يسار، الأنصاري مولاهم، ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيراً ويدلّس مات سنة ١١٠هـ (التقريب ص: ١٦٠ رقم: ١٢٢٧).

(٤) هو عبدالله بن ذكوان القرشي أبو عبدالرحمن المدني المعروف بأبي الزناد ثقة فقيه مات سنة ١٣٠هـ (التقريب ص: ٣٠٢ رقم: ٣٣٠٢).

(٥) الغبّ في الزيارة، قال الحسن: في كل أسبوع يقال «زُرْغِباً تزدد حباً» أي التعاهد بالزيارة من حين لآخر (انظر في ذلك مختار الصحاح ص: ٤٦٧).

(٦) جامع بيان العلم وفضله ص: ١/١٨٥ - ١٨٦.

٣ ـ يضمّ الكتاب ـ إضافة إلى الأحاديث المرفوعة إلى رسول الله ﷺ طائفة من الآثار والأخبار وآراء العلماء في المسائل المختلفة.

ـ مصادر ابن عبدالبر في كتابه جامع بيان العلم وفضله:

اعتمد ابن عبدالبر في هذا الكتاب على أمهات كتب الحديث والتفسير وبعض الكتب الأخرى، نذكر منها على الخصوص:

١ ـ الصحيحين.

٢ ـ السنن الأربعة.

٣ ـ الموطأ.

٤ ـ جامع ابن وهب.

٥ ـ مسند الإمام أحمد.

٦ ـ مسند أبي يعلى الموصلي.

٧ ـ مصنّف عبدالرزاق بن همام.

٨ ـ معاجم الطبراني[1].

٩ ـ الأدب المفرد للبخاري.

١٠ ـ جامع القرآن لأبي بكر بن مجاهد.

١١ ـ كتاب التميز للإمام مسلم.

١٢ ـ ديوان أبي العتاهية.

وغيرها كثير.

---

(١) الطبراني الإمام أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي ولد سنة ٢٦٠هـ بعكا ـ حدّث عن ألف شيخ أو يزيدون ـ صنّف المعاجم الثلاثة وكتاب الدعاء وكتاب النوادر وغيرها. توفي سنة ٣٦٠هـ (طبقات الحفاظ ص: ٣٧٣ رقم: ٤٤) والرسالة المستطرفة ص: ٢٩.

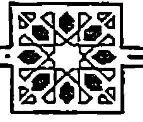
هذا وقد طبع الكتاب عدّة مرّات منها طبعة دار الكتب العلمية - بيروت. كما توجد منه نسخ مخطوطة في كثير من خزائن العالم منها مخطوطة محفوظة بدار الكتب الأزهرية تحت رقم: ٢٠.

وقد قام السيد أحمد المحمصاني[1]، باختصار «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبدالبر، وطبع هذا المختصر في القاهرة سنة ١٣٢٠هـ[2].

---

(١) هو أحمد بن عمر بن محمد بن غنيم المحمصاني البيروتي الأزهري. من رجال الإصلاح والدين من أهل بيروت توفي سنة ١٣٤٩هـ/١٩٣٠م (الأعلام ص: ١/١٨٩).

(٢) انظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ص: ٦/٢٦٤.



المبحث الثالث:
كتاب الاعتصام للإمام الشاطبي(١)،
(المتوفى سنة ٧٩٠هـ)

أ ـ موضوع الكتاب:

يدور موضوع الكتاب حول الحوادث والبدع، وأن المخرج من ذلك يكمن في الاعتصام بالكتاب والسنَّة.

عرض فيه المؤلف للبدع الحقيقية والإضافية ومراتبها وأحكامها، وبيان الأسباب التي أدّت بأهل الأهواء إلى الافتراق عن جماعة المسلمين، والردّ على شبه المبتدعة.

ب ـ ترتيب الكتاب:

قسّم المؤلف كتاب «الاعتصام» إلى جزأين:

---

(١) هو الإمام إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي أبو إسحاق الشهير بالشاطبي الحافظ المجتهد، كان أصولياً مفسّراً فقيهاً محدّثاً لغوياً ـ أخذ العربية وغيرها عن أئمة منهم الإمام ابن الفخار الألبيري وأبو القاسم السبتي وأبو سعيد ابن لب وابن مرزوق الجدّ وأبو علي منصور بن محمد الزواوي وغيرهم. ألف تآليف نفيسة منها: شرح الخلاصة في النحو ـ وكتاب الموافقات في أصول الفقه ـ وكتاب الاعتصام، وكتاب المجالس شرح فيه كتاب البيوع من صحيح البخاري وغيره من الكتب المفيدة ـ أخذ عنه جماعة من الأئمة منهم الإمام أبو يحيى بن عاصم وأبو بكر بن عاصم وغيرهما. توفي يوم الثلاثاء ثامن شعبان سنة ٧٩٠هـ (نيل الابتهاج ص: ٤٦).

جعل الجزء الأول في خمسة أبواب:

الباب الأول: في تعريف البدع ومعناها.

الباب الثاني: في ذمّ البدع وسوء منقلب أهلها.

الباب الثالث: في أن ذمّ البدع والمحدثات عام لا يخص محدّثة دون غيرها، وفيه الكلام على شبه المبتدعة ومن جعل البدع حسنة وسيئة.

الباب الرابع: في مأخذ أهل البدع بالاستدلال.

الباب الخامس: في البدع الحقيقية والإضافية[1]، والفرق بينهما.

وجعل الجزء الثاني في خمسة أبواب هي:

الباب السادس: في أحكام البدع وأنها ليست على رتبة واحدة.

الباب السابع: في الابتداع أيختص بالعبادات أم تدخل فيه العادات؟[2].

---

(١) إن البدعة الحقيقية هي التي لم يدل عليها دليل شرعي لا من كتاب ولا من سنة ولا إجماع ولا استدلال معتبر عند أهل العلم، لا في الجملة ولا في التفصيل، ولذلك سمّيت بدعة، لأنها شيء مخترع على غير مثال سابق.
وأما البدعة الإضافية فهي التي لها شائبتان، إحداهما: لها من الأدلة متعلق فلا تكون من تلك الجهة بدعة، والأخرى: ليس لها متعلق إلا مثل ما للبدعة الحقيقية. فلما كان العمل الذي له شائبتان لم يتخلص لأحد الطرفين وضعنا له هذه التسمية وهي «البدعة الإضافية». (الاعتصام ص: ٢١٠ دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان ط١ ـ ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

(٢) البدع في العبادات هي التي تدخل في الأمور الاعتقادية كبدع الخوارج والمعتزلة وغيرهما، أو التي تدخل في أعمال الجوارح من قول أو فعل من غير مثال سابق ولا أصل مرجوع إليه كاختراع العبادات والقربات، أما بدع العادات فكتقديم الجهّال على العلماء في الولايات العلمية، وتولية المناصب الشريفة من ليس لها بأهل بطريق الوراثة (الاعتصام ص: ٢/٣٢٤).

الباب الثامن: في الفرق بين البدع والمصالح المرسلة[1]، والاستحسان[2].

الباب التاسع: في السبب الذي لأجله افترقت فرق المبتدعة عن جماعة المسلمين.

الباب العاشر: في الصراط المستقيم الذي انحرفت عنه المبتدعة.

كتاب البسملة
للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالبر النمري، المتوفى سنة ٤٦٣هـ بشاطبة

واسم الكتاب الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة «بسم الله الرحمٰن الرحيم» في فاتحة الكتاب من الاختلاف.

حقق فيه المؤلف مسألة قراءة البسملة في أول فاتحة الكتاب في الصلاة، وهل هي آية منها؟ وهل يجهر بها أو لا؟ ومذاهب العلماء في ذلك، حشد فيه كثيراً من الأحاديث والآثار الموضحة لهذه المسألة.

وقد أشرفت إدارة الطباعة المنيرية على نشر هذه الرسالة سنة ١٣٤٣هـ، وتوجد منها نسخة مخطوطة بالخزانة الكتانية بالمغرب تحت رقم (١٦ ـ ك)[3].

---

(١) أي المطلقة وهي المصالح التي لم يشرّع الشارع حكماً لتحقيقها، ولم يدلّ دليل شرعي على اعتبارها أو إلغائها مثل: ضرب النقود واتخاذ السجون وغيرها. (أصول الفقه لعبدالوهاب خلاف ص: ٨٤).

(٢) هو عدول المجتهد عن مقتضى قياس جلي إلى مقتضى قياس خفي أو عن حكم كلي إلى حكم استثنائي لدليل انقدح في عقله رجّح لديه هذا العدول (أصول الفقه لعبدالوهاب حلاف ص: ٧٩ دار القلم. ط١٢ ـ ١٣٩٨هـ/١٩٨٧م).
وقال ابن خويز منداد المالكي: الاستحسان هو القول بأقوى الدليلين (انظر كتاب الإشارة في أصول الفقه لأبي الوليد الباجي ص: ٦٥، طبعة معهد الدراسات الإسلامية بإسلام آباد ١٤٠١هـ/١٩٨١م).

(٣) انظر مجلة دعوة الحق. المغرب رقم: ٢٨٩ سنة ١٩٨٥ (مخطوطات التفسير والحديث في الخزانة الكتانية) للأستاذ محمد المنوني.

إن كتب الأجزاء التي ألّفها الأندلسيون كثيرة، إلا أن أغلبها مفقود مع ما فقد من كنوز تراثنا الإسلامي في الأندلس، ومع ذلك فقد حفظت لنا كتب التاريخ أسماء بعض تلك المؤلفات نذكر منها على سبيل المثال:

١ ـ كتاب البدع والمحدثات.

٢ ـ كتاب برّ الوالدين.

كلاهما لمحمد بن الوليد بن محمد بن محمد بن خلف بن سليمان بن أيوب الفهري المعروف بالطرطوشي.، المتوفى سنة ٥٢٠هـ[1].

٣ ـ كتاب مشكاة الأنوار فيما روي عن الله سبحانه وتعالى من الأخبار للإمام محيي الدين أبي عبدالله محمد بن علي بن محمد بن عربي الحاتمي الطائي الأندلسي المرسي نسبة إلى مرسية من بلاد الأندلس لكونه ولد بها. ثم المكي ثم الدمشقي المتوفى بها سنة ٦٣٨هـ: ضمّنه الأحاديث القدسية المروية عن الله تعالى بأسانيده فجاءت مائة حديث وحديثاً واحداً[2].

بعد هذا العرض الموجز لبعض كتب الأجزاء الأندلسية، يتضح لنا مدى الاهتمام الذي أولاه علماء الأندلس لهذا النوع من التأليف منذ زمن مبكّر، حيث شمل مواضيع عديدة خاصة الفقه والحديث والآداب.

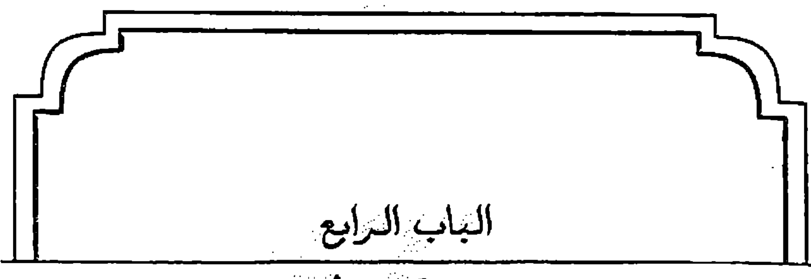
ولم يتوقّف هذا الاهتمام إلا عند انحصار الوجود الإسلامي في تلك الديار وزواله.



---

(١) الديباج المذهب لابن فرحون ص: ٢٧٦.

(٢) الرسالة المستطرفة للكتاني ص: ٦١.



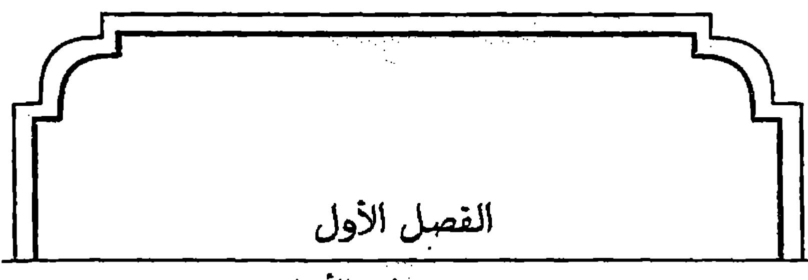
الباب الرابع

جهود المحدثين الأندلسيين في شرح كتب السنة

الفصل الأول: جهودهم في شرح موطأ الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ.

الفصل الثاني: جهودهم في شرح الصحيحين.

الفصل الثالث: جهودهم في شرح كتب السنَّة الأخرى.



الفصل الأول

جهود محدثي الأندلس
في شرح موطأ الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ

المبحث الأول: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبدالبر.

المبحث الثاني: تجريد التمهيد لابن عبدالبر.

المبحث الثالث: الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار لابن عبدالبر.

المبحث الرابع: المنتقى في شرح موطأ الإمام مالك لأبي الوليد الباجي.

المبحث الخامس: القبس في شرح موطأ مالك بن أنس لابن العربي.

المبحث السادس: الشروح الأندلسية الأخرى على الموطأ.

لقد تكلمنا في الفصول السابقة عن مكانة الموطأ لدى الأندلسيين ومدى اهتمام علمائهم برواياته، ودراسته دراسة معمّقة شرحاً لمعانيه وبياناً لأحكامه وتوضيحاً لغريبه وتعريفاً برجاله.

ثم إن محدّثي الأندلس بالغوا في التأليف حول الموطأ لدرجة أنك تجد للعالم الواحد أكثر من شرح للموطأ.

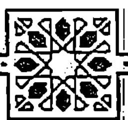
- فهذا الحافظ ابن عبدالبر، ألف كتاب «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، ثم كتاب «الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار».

- وألّف أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي: كتاب الاستيفاء في شرح الموطأ، ثم اختصاره: المنتقى، وكتاب المعاني في شرح الموطأ.

- وألّف الإمام أبو بكر ابن العربي عدّة شروح على الموطأ منها:

كتاب المسالك في شرح موطأ مالك. وكتاب القبس على موطأ مالك بن أنس.

وسأحاول في هذا الفصل التعريف بأهم الكتب المطبوعة والتنبيه على المخطوط والمفقود منها:



المبحث الأول:
التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد

للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ بشاطبة.

موضوعه: هو بسط وشرح لما تضمّنه موطأ الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ من أحاديث رسول الله ﷺ متونها وأسانيدها.

قال ابن عبدالبر: رأيت أن أجمع في كتابي هذا كل ما تضمّنه موطأ مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ في رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي عنه من حديث رسول الله ﷺ مسنده ومقطوعه، ومرسله، وكل ما يمكن إضافته إليه ﷺ[١]، «وإنما اعتمدت على رواية يحيى بن يحيى المذكورة خاصة، لموضعه عند أهل بلدنا من الثقة والدين والفضل والعلم والفهم، ولكثرة استعمالهم لروايته وراثة عن شيوخهم وعلمائهم، إلا أن يسقط من روايته حديث من أمهات أحاديث الأحكام أو نحوها، فأذكره من غير روايته»[٢].

منهج ابن عبر البر في كتابه التمهيد:

١ ـ مقدمة التمهيد:

افتتح ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ كتابه التمهيد، كعادة العلماء، بمقدمة

---

(١) التمهيد ١/٨.

(٢) التمهيد ١/١٠.

شرح فيها منهجه، وجمع فيها جملة من الفوائد والقواعد الحديثية التي تجعل طالب العلم أكثر استعداداً لفهم مادة الكتاب، سالكاً في ذلك مذهب الاجتهاد وإيراد الحجج المؤيّدة لمذهبه، وقد ضمّنها العناصر الآتية:

- بيان منهجه في الكتاب والشروط التي وضعها لذلك مركزاً على ما يلي:

- توضيح مسالك العلماء بالنسبة لمراسيل الثقات ومسنداتهم، والاختلاف الواقع بين العلماء في خبر الواحد العدل من حيث إفادته للعلم والعمل، موضحاً رأيه في كل ذلك.

- ذكر طريقته في ترتيب الأحاديث من حيث الاتصال والانقطاع وبيان كيفية شرحه للأحاديث وذكره لمعاني الآثار وآراء العلماء في تأويلها.

- توضيح جوانب مهمّة من علم مصطلح الحديث، وذكر مذهبه في عدالة الرواة، وختم المقدمة بذكر عيون من أخبار مالك - رحمه الله -.

٢ - ترتيبه للأحاديث:

سار ابن عبدالبر في ترتيب أحاديث الموطأ على محورين:

أ - ترتيب الأحاديث على حسب شيوخ الإمام مالك:

فقد رتّب أسماءهم وفق حروف الألفباء المغربية الأندلسية[١]، بالنسبة للحرفين الأول والثاني من الاسم، دون مراعاة الحروف الأخرى فكان أول شيوخ مالك في التمهيد هو: إبراهيم بن عقبة بن أبي عياش[٢]، ثم مَن اسمه إسماعيل ثم مَن اسمه إسحاق وهكذا. فيذكر ما لكل شيخ من أحاديث في الموطأ، وأحياناً يرتّب أحاديث شيوخ مالك بحسب شيوخهم أيضاً. ولأنه

(١) حروف الألفباء المغربية هي: أ - ب - ت - ث - ج - ح - خ - د - ذ - ر - ز - ط - ظ - ك - ل - م - ن - ص - ض - ع - غ - ف - ق - س - ش - هـ - و - لا - ي.

(٢) إبراهيم بن عقبة بن أبي عياش المدني تابعي ثقة حجة فيما نقل (التمهيد ٩٣/١).

لا يأخذ بعين الاعتبار الحرف الثالث من الاسم، نراه قدّم إسماعيل بن أبي حكيم[١]، على إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة[٢]، رغم أن حرف الحاء يأتي قبل حرف الميم في ترتيب المعجم.

ثم ذكر في المجلد الأخير أحاديث شيوخ مالك، الذين عرفوا بكناهم ممّن لا يوقف على اسمه، دون مراعاة ترتيب محدّد في ذلك، وهي ستّة أحاديث أعقبها ببلاغات الإمام مالك وهي إحدى وستين حديثاً وقد وصلها ابن عبدالبر بأسانيد متصلة عدا أربعة أحاديث[٣]، وصلها ابن الصلاح[٤]، في رسالة صغيرة.

ب ـ ترتيب الأحاديث على حسب الاتصال والانقطاع:

عند تناوله لمرويات الشيخ الواحد من شيوخ الإمام مالك الذين أخرج لهم في الموطأ، يذكر أولاً الأحاديث المتصلة فيشرحها، ثم يعقبها بالأحاديث المنقطعة والمرسلة ثم التي ليست من طريق يحيى بن يحيى الليثي.

وإذا وجدت أحاديث تجري مجرى المتصل، مما اختلف في اتصالها، جعلها بعد الروايات المتصلة وقبل المنقطعة والمرسلة.

هذه باختصار لمحة موجزة عن منهج ابن عبدالبر في ترتيبه لأحاديث «التمهيد».

---

(١) إسماعيل بن أبي حكيم ـ ثقة حجة فيما روى توفي بالمدينة سنة ١٣٠هـ (التمهيد ١٣٩/١).

(٢) إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة الأنصاري يكنى: أبا نجيح ـ ثقة حجة مات سنة ١٣٢هـ (التقريب ص: ١٠١ رقم: ٣٦٧).

(٣) انظر في ذلك التمهيد ٣٠٠/٢٤ ـ ٣٧٣ ـ ٣٧٥ ـ ٣٧٧.

(٤) رسالة وصل البلاغات الأربع في الموطأ، لابن الصلاح ـ تحقيق عبدالله بن الصديق (دار الطباعة الحديثة ـ الدار البيضاء ـ ١٤٠٠هـ /١٩٧٩م).

٣ ـ منهجه في شرح الأحاديث:

سار ابن عبدالبر في شرحه لأحاديث الموطأ على النحو التالي:

أ ـ التعريف بشيخ مالك: حيث يترجم لشيخ الإمام مالك في أول حديث له، فيذكر كنيته واسمه وقبيلته، والآراء المختلفة في نسبه إن وجدت، ثم يذكر الاسم الكامل لأبيه، ويعرّف به إن كان من أهل العلم. وإن كان شيخ مالك من التابعين، يبيّن على من روى من الصحابة، وأي البلاد سكن وأين ومتى توفي، ويختم ذلك بالكلام عن عدالته، ومن روى عنه من الأئمة، وقد يترجم لشيخ شيخ مالك أحياناً.

وقبل التطرق لشرح الحديث ينبّه على عدد الأحاديث التي رواها الإمام مالك عن هذا الشيخ في الموطأ، مع ذكر حال سند كل واحد من الوصل والانقطاع والإرسال، وهل هي كذلك عند باقي رواة الموطأ.

ب ـ وصل أسانيد الأحاديث المرسلة والمنقطعة:

بعد أن يذكر ابن عبدالبر الحديث المراد شرحه بسنده كاملاً، فإن كان مرسلاً أو منقطعاً، يذكر من وصله من الرواة عن مالك، ومدى صحة هذا الاتصال، وأقوال الأئمة في التابعي الذي أرسل الحديث.

مثال توضيحي:

مالك عن ابن شهاب، عن سالم بن عبدالله، أنه قال: دخل رجل[(١)]، من أصحاب رسول الله ﷺ المسجد يوم الجمعة ـ وعمر بن الخطاب يخطب ـ فقال عمر: أية ساعة هذه؟ قال: يا أمير المؤمنين، انقلبت من السوق فسمعت النداء، فما زدت على أن توضأت، فقال عمر: الوضوء أيضاً، وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل[(٢)].

---

(١) هو سيدنا عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ كما جاء في روايات أخرى.

(٢) التمهيد ٦٨/١٥ وشرح الزرقاني ٢٠٩/١، والبخاري كتاب الجمعة باب فضل غسل الجمعة حديث رقم: ٨٧٨.

قال ابن عبدالبر:

هكذا رواه أكثر رواة الموطأ عن مالك ـ مرسلاً ـ عن ابن شهاب عن سالم ـ لم يقولوا عن أبيه.

ووصله عن مالك روح بن عبادة[١]، وجويرية بن أسماء[٢]، وإبراهيم بن طهمان[٣]، وعثمان بن الحكم الجذامي[٤]، وأبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد[٥].

وعبدالوهاب بن عطاء[٦]، ويحيى بن مالك[٧] بن أنس، وعبدالرحمٰن بن مهدي، والوليد بن مسلم[٨]، وعبدالعزيز بن

---

(١) روح بن عبادة القيسي أبو محمد البصري، روى عن الحمّادين والسفيانين وشعبة وابن جريج وعنه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغيرهم، كثير الحديث، صدوق، مات في جمادى الأولى سنة خمس ومائتين (انظر طبقات الحفاظ للسيوطي ص: ١٥١ رقم: ٣٢٢).

(٢) جويرية، تصغير جارية، ابن أسماء بن عبيد الضُبعي بضم المعجمة وفتح الموحدة، البصري، صدوق من السابعة، مات سنة ثلاث وسبعين ومائة (تقريب التهذيب ص: ١٤٣ رقم: ٩٨٨).

(٣) إبراهيم بن طهمان الخرساني، أبو سعيد، سكن نيسابور ثم مكة، ثقة يغرب، من السابعة مات سنة ثمان وستين ومائة (انظر تقريب التهذيب ص: ٩٠ رقم: ١٨٩).

(٤) عثمان بن الحكم الجذامي المصري، صدوق له أوهام. من الثامنة مات سنة ١٦٣هـ وهو أول من أدخل مصر مسائل مالك، قاله ابن وهب (التقريب ص: ٣٨٢ رقم: ٤٤٥٩).

(٥) الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني أبو عاصم النبيل البصري، ثقة ثبت من التاسعة، مات سنة ٢١١هـ أو بعدها (التقريب ص: ٢٨٠ رقم: ٢٩٧٧).

(٦) عبدالوهاب بن عطاء الخفّاف، أبو نصر العجلي مولاهم البصري نزيل بغداد، ربما أخطأ مات سنة أربع أو ست ومائتين (التقريب ص: ٣٦٨ رقم: ٤٢٦٢).

(٧) يحيى بن مالك بن أنس أكبر أولاد الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ روى عن أبيه الموطأ، وعنه محمد ابن مسلمة (التمهيد ٨٨/١ والديباج المذهب ص: ١٨).

(٨) الوليد بن مسلم القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس، من الثامنة، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومائة (التقريب ص: ٥٨٤ رقم: ٧٤٥٦).

عمران[1]، ومحمد بن عمر الواقدي[2]، وإسحاق بن إبراهيم الحنيني[3]، والقعنبي[4]، في رواية إسماعيل بن إسحاق[5]، عنه: فرووه عن مالك عن ابن شهاب عن سالم، عن أبيه. فبعد سرده لأسماء الرواة الذين رووه موصولاً عن مالك، يورد بعض تلك الروايات بسنده هو، فيقول:

١ ـ فأما حديث روح بن عبادة، فحدثناه عبدالله بن يوسف (ابن الفرضي) قال: حدثنا أحمد بن عبدالله بن عبدالرحيم[6]، ومحمد بن محمد بن عبدالله[7]، ومحمد بن يحيى بن عبدالعزيز[8]، قالوا: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا قاسم بن محمد، قال: حدثنا أبو عاصم خشيش بن أصرم[9]، قال: حدثنا روح بن عبادة، قال: حدثنا مالك، عن

---

(١) عبدالعزيز بن عمران بن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالرحمٰن بن عوف الزهري المدني الأعرج يعرف بابن أبي ثابت، متروك، احترقت كتبه فحدّث من حفظه فاشتد غلطه وكان عارفاً بالأنساب، من الثامنة مات سنة ١٩٧هـ (التقريب ص: ٣٥٨ رقم: ٤١١٤).

(٢) محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي، المدني القاضي، متروك مع سعة علمه، من التاسعة مات سنة ٢٠٧هـ (التقريب ص: ٤٩٨ رقم: ٣٦٢٠).

(٣) إسحاق بن إبراهيم الحنيني، أبو يعقوب المدني نزيل طرسوس مات سنة ٢١٦هـ (التقريب ص: ٩٩ رقم: ٣٣٧).

(٤) عبدالله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي أصله من المدينة ثقة عابد مات سنة ٢٢١هـ (التقريب ص: ٣٢٣ رقم: ٣٦٢٠).

(٥) إسماعيل بن إسحاق القاضي أبو إسحاق، أصله من البصرة سمع من القعنبي وعلي بن المديني وغيرهما. توفي سنة ٢٨٢هـ (الديباج المذهب ص: ٩٢).

(٦) يعرف بابن العنان، كان ثقة خياراً (بغية الملتمس ص: ١٧٤ رقم: ٤٢٤).

(٧) هو محمد بن محمد بن أبي دليم ـ محدّث أندلسي يروي عن عبدالله بن يونس المرادي ومحمد بن محمد بن عبدالسلام الخشني وهذه الطبقة ـ روى عنه أبو الوليد بن الفرضي وغيره (بغية الملتمس ص: ٣٦ رقم: ٣).

(٨) محمد بن يحيى بن عبدالعزيز يعرف بابن الخراز روى عن أسلم بن عبدالعزيز القاضي روى عنه إسحاق بن إبراهيم بن شاكر وأبو الوليد عبدالله بن محمد بن يوسف بن الفرضي (بغية الملتمس ص: ١٩٥ رقم: ٣١٥).

(٩) خشيش بن أصرم بن الأسود أبو عاصم النسائي ثقة حافظ مات سنة ٢٥٣هـ (التقريب ص: ١٩٣ رقم: ١٧١٥).

الزهري عن سالم، عن أبيه، قال: بينا عمر بن الخطاب قائم يخطب يوم الجمعة، إذ جاء رجل... فذكر الحديث.

٢ ـ وأما حديث جويرية، عن مالك، (فذكر إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا عبدالله بن محمد ابن أسماء[١]، قال: حدثنا جويرية بن أسماء عن مالك) عن الزهري عن سالم عن أبيه أن عمر بن الخطاب بينا هو قائم للخطبة، إذ دخل رجل من أصحاب النبي ﷺ من المهاجرين الأولين، فناداه عمر، أية ساعة هذه...، وذكر الحديث، وكذلك رواه إسماعيل عن القعنبي، عن مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه، مسنداً.

وبعد أن ذكر أسانيد الحديث الموصولة عن مالك ـ رحمه الله ـ ذكر بعد ذلك من وصل الحديث عن غير طريق مالك، فقال:

وروى هذا الحديث جماعة من أصحاب ابن شهاب، عن سالم عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب بينما هو قائم يوم الجمعة يخطب... (الحديث). وذكر منهم: معمر[٢]، وأبو أويس[٣]، وغيرهما.

٣ ـ فأما حديث معمر فذكره عبدالرزاق عن معمر[٤].

٤ ـ وأما حديث أبي أويس فحدثناه عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إبراهيم بن عبدالرحيم قال: حدثنا

---

(١) عبدالله بن محمد بن أسماء أبو عبيد الضبعي ـ البصري ـ ثقة جليل مات سنة ٢٣١هـ (التقريب ص: ٣٢٠ رقم: ٣٥٧٧).

(٢) معمر بن راشد أبو عروة البصري أحد الثقات له أوهام قال ابن عبدالبر: معمر أثبت الناس في ابن شهاب (التمهيد ٦/٤٢٧ و ١٠/٧)، توفي سنة ١٥٣هـ (ميزان الاعتدال ٤/١٥٤ رقم: ٨٦٨٢).

(٣) عبدالله بن عبدالله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ـ أبو أويس المدني ـ قريب الإمام مالك وصهره صدوق يهم ـ من السابعة ـ مات سنة ١٦٧هـ (التقريب ص: ٣٠٩ رقم: ٣٤١٢).

(٤) انظر مصنف عبدالرزاق ٣/١٩٥ حديث ٥٢٩٢ (طبع المجلس العلمي كراتشي ط٢ ـ ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

إبراهيم بن أبي العباس الشامي[1]، قال: حدثنا أبو أويس، عن الزهري عن سالم[2]، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب بينما هو قائم للخطبة يوم الجمعة، فذكر الحديث[3].

وبعد أن وصل الحديث من طريق مالك ومن غير طريقه، أورد أحاديث أخرى في الباب قريبة المعنى من الحديث المدروس منها:

- ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله ﷺ، قال: «من جاء منكم الجمعة فليغتسل» رواه عن ابن شهاب جماعة منهم معمر، وابن عيينة، ورواه الزبيدي[4]، عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال: «من جاء منكم الجمعة فليغسل»[5].

- شرحه لمتن الحديث:

عند شرحه لمتن الحديث يركّز الحافظ ابن عبدالبر على جوانب نوجزها في الآتي:

- استخراج الفضائل التي تستفاد من الحديث.
- شرح الألفاظ الغريبة والغامضة في الحديث.
- ذكر الآثار الواردة في معنى حديث الباب.

---

(١) هو إبراهيم بن أبي العباس السامري ثقة تغير بأخرة من العاشرة (التقريب ص: ٩٠ رقم: ١٩١) و (ميزان الاعتدال ٣٩/١ رقم: ١١٨).

(٢) سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي ـ المدني ـ أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتا عابداً فاضلاً مات في آخر سنة ١٠٦هـ (تقريب التهذيب ص: ٢٢٦ رقم: ٢١٧٦).

(٣) التمهيد ٦٨/١٥.

(٤) هو محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي، أبو الهذيل الحمصي ـ القاضي ـ ثقة ثبت ـ من كبار أصحاب الزهري ـ مات سنة ١٤٦هـ أو ١٤٩هـ (تقريب التهذيب ص: ٥١١ رقم: ٦٣٧٢).

(٥) انظر مصنف عبدالرزاق ص: ١٩٤/٣ رقم: الحديث: ٥٢٩٠.

ـ ذكر الأقوال المختلفة للصحابة في المسائل الواردة في الحديث، ثم ذكر مذاهب الفقهاء وأصحابهم، يذكر ذلك بكل نزاهة ومن غير تعصّب.

ـ عند الترجيح بين الأحاديث وإظهار صواب رأيه لا يتهجّم على مخالفيه.

وحتى يتضح منهج الحافظ ابن عبدالبر في شرحه للأحاديث نورد المثال الآتي:

مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبدالرحمٰن[1]، أنهما أخبراه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا أمّن الإمام فأمّنوا فإنّه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدّم من ذنبه**».

فبعد كلامه عن سند الحديث قال ابن عبدالبر:

ـ وفي هذا الحديث من الفقه قراءة أم القرآن في الصلاة، ومعناه عندنا في كل ركعة، لدلائل سنذكرها في باب العلاء بن عبدالرحمٰن[2]، من كتابنا هذا عند قوله ﷺ: «**كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج**»، إن شاء الله ـ وإنما قلنا أن فيه دليل على قراءة فاتحة الكتاب لقوله ﷺ: «**إذا أمّن الإمام فأمّنوا**».

ومعلوم أن التأمين هو قول الإنسان آمين عند دعائه أو دعاء غيره إذا سمعه. ومعنى آمين عند العلماء: اللّهم استجب لنا دعاءنا، وهو خارج عن قول القارئ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ فهذا هو الدعاء الذي يقع عليه

---

(١) أبو سلمة بن عبدالرحمٰن بن عوف الزهري ـ المدني ـ قيل اسمه عبدالله، وقيل إسماعيل ـ ثقة مكثر مات سنة ٩٤هـ أو ١٠٤هـ وكان مولده سنة بضع وعشرين (تقريب التهذيب ص: ٦٤٥ رقم: ٨١٤٢).

(٢) العلاء بن عبدالرحمٰن بن يعقوب ـ أبو شبل صدوق ربما وهم مات سنة بضع وثلاثين ومائة (التقريب ص: ٤٣٥ رقم: ٥٢٤٧).

التأمين. ألا ترى إلى قوله ﷺ في حديث سمي[1]، عن أبي صالح[2]، عن أبي هريرة "إذا قال الإمام: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ فقولوا: آمين» فكأن القارئ يقول: اللّهم اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين آمين، وهذا بيّن واضح يغني عن الإكثار فيه، وقد أجمع العلماء على أن لا تأمين في شيء من قراءة الصلاة إلا عند خاتمة فاتحة الكتاب، ولم يختلفوا في معنى ما ذكرنا، فنحتاج فيه إلى القول.

ولما كان قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾[3]، دليلاً على أنه لا بدَّ من الأذان يوم الجمعة، وأن ذلك خبراً، فكذلك قوله ﷺ: «إذا أمّن الإمام» يعني عند قوله: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ «فأمّنوا» دليل على أنه لا بدّ من قراءة فاتحة الكتاب في كل صلاة.

وفي هذا، مع قوله ﷺ: «لا صلاة لمن لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب»، دليل على فساد قول من قال، إن الصلاة تجزي بغيرها.

وسنذكر الاختلاف في هذه المسألة، ونأتي بالحجّة لاختيارنا من ذلك في كتابنا هذا عند ذكر حديث العلاء بن عبدالرحمٰن إن شاء الله.

ـ وفي آمين لغتان، المدّ والقصر، مثل أوّه ـ وآه قال الشاعر:

ويرحم الله عبداً قال آمين.

وقال آخر فقصر[4]:

تباعد عنّي فحطل إذ دعوته أمين فزاد الله ما بيننا بعدا

---

(١) سمي مولى أبي بكر بن عبدالرحمٰن بن الحارث بن هشام: ثقة مات سنة ١٣٠هـ (التقريب ص: ٢٥٦ رقم: ٢٦٣٥).

(٢) أبو صالح الأشعري الأزدي ـ عن أبي هريرة ـ ثقة (ميزان الاعتدال ٥٣٨/٤ رقم: ١٠٣٠٦).

(٣) سورة الجمعة، آية: ٩.

(٤) البيت لجبير بن الأضبط (التمهيد ١١/٧).

ـ وفي هذا الحديث أيضاً: أن الإمام يقول آمين، لقول رسول الله ﷺ: «إذا آمّن الإمام فأمنوا»، ومعلوم أن تأمين المأموم قوله: آمين، فكذلك يجب أن يكون قول الإمام سواء، لأن رسول ﷺ قد سوّى بينهما في اللفظ، ولم يقل إذا دعا الإمام فأمنوا، وهذا موضع اختلف فيه العلماء.

فروى ابن القاسم والمصريون من أصحاب مالك، وحجّتهم ظاهر حديث سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قال الإمام ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ فقولوا: آمين...» قالوا: ففي هذا الحديث دليل على أن الإمام يقتصر على قراءة ولا الضالين، ولا يزيد على ذلك، وإنما المأموم يؤمّن. قالوا: وكما يجوز أن يسمى التأمين دعاء في اللغة، فكذلك يسمى الدعاء تأميناً، واحتجوا بقول الله عزّ وجلّ: ﴿قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۝٨٩﴾[1]، لموسى وهارون، ولا يختلف المفسرون أن موسى كان يدعو، وهارون يؤمّن، فقال الله عزّ وجلّ: ﴿قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾.

قال أبو عمر (ابن عبدالبر): ما قالوه من هذا كله، فليس فيه حجّة، فليس في شيء من اللغات أن الدعاء يسمى تأميناً، ولو صحّ لهم ما ادّعوه، وسلم لهم ما تأوّلوه، لم يكن فيه إلا أن التأمين يسمى دعاء، وأما أن الدعاء يقال له تأمين فلا، وإنما قال الله عزّ وجلّ: ﴿قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ ولم يقل قد أجيب تأمينكما، فمن قال الدعاء تأمين فمغفّل ولا رويّة له، على أن قوله عزّ وجلّ: ﴿قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ إنما قيل لأن الدعوة كانت لهما، وكان نفعها عائداً عليهما بالانتقام من أعدائهما، فلذلك قيل أجيبت دعوتكما ولم يقل دعوتاكما ولو كان التأمين دعاء لقيل قد: أجيبت دعوتاكما وجائز أن يسمى المُؤَمِّنُ داعيا، لأن المعنى في آمين: اللّهم استجب لنا، على ما قدّمنا ذكره، وهذا دعاء، وغير جائز أن يسمى الدعاء تأمينا، والله أعلم.

---

(١) سورة يونس، آية: ٨٩.

ومعلوم أن قوله ﷺ: «إذا آمّن الإمام فأمّنوا» لم يرد به فادعوا مثل دعاء الإمام: اهدنا الصراط المستقيم إلى آخر السورة، وهذا ما لا يختلف فيه، وإنما أراد من المأموم قول آمين، لا غير، وهذا إجماع من العلماء. فكذلك أراد من الإمام قول آمين، لا الدعاء بالتلاوة لأنه قد سوى بينهما في لفظه ﷺ بقوله: «إذا آمّن الإمام فأمّنوا» فالتأمين من الإمام كهو من المأموم سواء، وهو قول: آمين، هذا ما يوجبه ظاهر الحديث، فكيف وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يقول: آمين، إذا فرغ من قراءة فاتحة الكتاب، وهذا نصّ يرفع الإشكال ويقطع الخلاف، وهو قول جمهور علماء المسلمين. وممّن قال ذلك مالك في رواية المدنيين عنه، منهم عبدالملك بن الماجشون[1]، ومطرّف بن عبدالله، وأبو المصعب الزهري، وعبدالله بن نافع، وهو قولهم، قالوا: يقول آمين الإمام ومن خلفه، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة[2]، وأصحابهما، والثوري والحسن بن حي[3]، وابن المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور وداود والطبري وجماعة أهل الأثر، لصحّته عن رسول الله ﷺ من حديث أبي هريرة ووائل بن حجر[4].

وقال الكوفيون وبعض المدنيين: لا يجهر بها، وهو قول الطبري وقال الشافعي وأصحابه وأبو ثور وأحمد وأهل الأثر يجهر بها.

ثم ذكر (ابن عبدالبر) أحاديث بسنده تؤيد ما ذهب إليه من جهر الإمام

---

(١) عبد الملك بن عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون - أبو مروان المدني الفقيه - صدوق له أغلاط في الحديث - رفيق الإمام الشافعي - مات سنة ٢١٣هـ (التقريب ص: ٣٦٤ رقم: ٤١٩٥).

(٢) الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي - مولى بني تيم، فقيه أهل العراق وإمام أصحاب الرأي رأى أنساً، روى عن حماد بن أبي سليمان وعطاء والزهري وقتادة - ولد سنة ٨٠هـ ومات سنة ١٥٠هـ (طبقات الحفاظ ص: ٨٠ رقم: ١٥٦).

(٣) الحسن بن صالح بن صالح بن حي الهمداني - ثقة فقيه عابد، رمي بالتشيع مات سنة ١٦٩هـ (التقريب ص: ١٦١ رقم: ١٢٥٠).

(٤) وائل بن حجر بن سعد بن مسروق الحضرمي - صحابي جليل، مات في ولاية معاوية (التقريب ص: ٥٨٠ رقم: ٧٣٩٣).

بالتأمين منها حديث أبي هريرة قال: «كان رسول الله ﷺ إذا تلا غير المغضوب عليهم ولا الضالين، قال: «آمين» حتى يسمع من يليه في الصف الأول». وذكر عبدالرزاق عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: كان ابن الزبير يقول آمين ومن خلفه حتى أن للمسجد للجّة[1]؟ قال: نعم. وكان أحمد بن حنبل يغلّظ على من كره الجهر بها. قال: قال النبي ﷺ: «ما حسدنا اليهود على شيء ما حسدونا على آمين».

وأما قوله في هذا الحديث: «من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدّم من ذنبه». ففيه أقوال منها: أنه يحتمل أن يكون أراد: فمن أخلص في قوله آمين: بنيّة صادقة، وقلب صاف: ليس بساه، ولا لاه، فيوافق الملائكة الذين في السماء، الذين يستغفرون لمن في الأرض، ويدعون لهم بنيّات صادقة ليس عن قلوب لاهية، غفر له إذا أخلص في دعائه، واحتجّوا بقول رسول الله ﷺ: «إذا دعا أحدكم فليجتهد وليخلص فإنّ الله لا يقبل الدعاء من قلب لاه» وقال: «اجتهدوا في الدعاء فقمن أن يستجاب لكم»[2]، فكأنه أراد بقوله ﷺ: «فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة» الذين يخلصون في الدعاء، غفر له، وهذا تأويل فيه بُعد.

وقال آخرون إنما أراد رسول الله ﷺ: «فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة»، الحث على الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الصلاة، فإن الملائكة تستغفر للمؤمنين في الأرض، فمن دعا في صلاته للمؤمنين غفر له، لأنه يكون دعاؤه حينئذٍ موافقاً لدعاء الملائكة المستغفرين لمن في الأرض من المؤمنين. وفي قوله: ﴿ٱهۡدِنَا﴾ دعاء للداعي ولأهل دينه إن شاء الله، والتأمين على ذلك، فلذلك ندب إليه. والله أعلم.

وقال آخرون: إن الملائكة من الحفظة الكاتبين والملائكة المتعاقبين لشهود الصلاة مع المؤمنين يؤمّنون عند قول القارئ ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، فمن

---

(١) لجّة بفتح اللام وتشديد الجيم: الأصوات المرتفعة (النهاية في غريب الحديث ٢٣٤/٤).

(٢) قمن: يقال أنت قمن أن تفعل كذا (بفتح الميم)، أي خليق وجدير (لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث) انظر مختار الصحاح ص: ٥٥٢.

فعل مثل فعلهم، وأمّن غفر له، فحضهم لذلك على التأمين، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ۝ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ۝﴾[1]، وقال رسول الله ﷺ «يتعاقب فيكم ملائكة بالليل والنهار فيجتمعون عند صلاة العصر وصلاة الفجر»، الحديث[2].

فإن قيل حديث مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إذا قال أحدكم: آمين فقالت الملائكة في السماء: آمين، فوافقت إحداهما الأخرى، غفر له ما تقدم من ذنبه»، وهذا دليل على أنه لم يرد الملائكة الحافظين، ولا المتعاقبين، لأنهم حاضرون معهم في الأرض، لا في السماء، قيل له: لسنا نعرف موقف الملائكة منهم، ولا نكيّف ذلك، وجائز أن يكونوا فوقهم وعليهم وعلى رؤوسهم، فإذا كان كذلك، فكل ما علاك فهو سماء وقد تسمي العرب المطر سماء، لأنه ينزل من السماء ويسمى الربيع سماء، لأنه تولّد من مطر السماء، وتسمي الشيء باسم ما قرب منه وجاوره قال الشاعر[3]:

إذا نزل السماء بأرض قوم ... رعيناه وإن كانوا غضابا

فسمي الماء النازل من السماء والمتولّد منه، سماء، فالله أعلم بما أراد رسول الله ﷺ بقوله: «في السماء» إن كان قاله، فإن أخبار الآحاد لا يقطع عليها، وكذلك هو العالم لا شريك له بمعنى قوله حقيقة: «فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه». ولا يدفع أن يكون المُؤَمِّنُونَ ملائكة السماء، فقد روى ابن جريج عن الحكم بن أبان[4]: أنه سمع عكرمة يقول: إذا أقيمت الصلاة فصفّ أهل الأرض صفّ أهل السماء، فإذا قال أهل

---

(١) سورة الانفطار، الآيتان: ١٠، ١١.

(٢) رواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاتي الصبح والعصر، حديث رقم: ٦٣٢.

(٣) البيت للفرزدق (انظر التمهيد ١٧/٧).

(٤) الحكم بن أبان العدني ـ أبو عيسى ـ صدوق له أوهام، مات سنة ١٥٤هـ (التقريب ص: ١٧٤ رقم: ١٤٣٨).

الأرض: ولا الضالين. قالت الملائكة: آمين، فإذا وافقت آمين أهل الأرض آمين أهل السماء، غفر لأهل الأرض ما تقدّم من ذنوبهم، وكل ما ذكرنا قد قيل فيما وصفنا، وفيما قالوه من ذلك نظر، وبالله عصمتنا وتوفيقنا، وفي هذا الحديث أيضاً دليل على أن أعمال البر تغفر بها الذنوب، وفي قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[1]، كفاية، وقد مضى القول في هذا المعنى مستوعباً في باب زيد بن أسلم[2]، من كتابنا هذا[3].

وبعد هذا المثال التوضيحي لمنهج الحافظ ابن عبدالبر في شرح أحاديث الموطأ، نورد فيما يلي: مميّزات كتاب «التمهيد».

مميّزات كتاب التمهيد:

بعد هذا العرض والدراسة لمنهج الحافظ ابن عبدالبر في كتابه «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» نورد فيما يلي ما تميّز به هذا الكتاب من الخصائص:

١ ـ يعتبر «التمهيد» مسنداً لشيوخ الإمام مالك مخرّجاً من الموطأ.

٢ ـ أغلب الأحاديث التي استشهد بها ابن عبدالبر يذكرها بأسانيدها.

٣ ـ أكثر إحالات ابن عبدالبر في كتابه التمهيد، هي إلى التمهيد نفسه، وأحيان يحيل إلى كتاب الاستذكار، وجامع بيان العلم وفضله، والاستيعاب.

٤ ـ الوحدة الموضوعية للمسائل الفقهية، مفقودة في «التمهيد»، وذلك نتيجة ترتيب المؤلف لأحاديث الموطأ على أسماء شيوخ الإمام مالك.

---

(١) سورة هود، آية: ١١٤.

(٢) زيد بن أسلم العدوي، أبو عبدالله، وأبو أسامة، المدني، ثقة عالم وكان يرسل، روى عن جابر بن عبدالله وأنس وسلمة بن الأكوع وابن عمر، مات سنة ١٣٦هـ (طبقات الحفاظ ص: ٦٠ رقم: ١١٦).

(٣) التمهيد ٧/٧ ـ ١٨.

٥ ـ لم يتوسّع ابن عبدالبر في شرح بلاغات ومرسلات مالك، واكتفى بوصلها وتوضيح مبهمها.

٤ ـ مصادر ابن عبدالبر في كتابه «التمهيد»:

تنوّعت مصادر ابن عبدالبر في شتى فنون الحديث والفقه واللغة حتى أصبح من المتعذر حصرها، خاصة وأن ابن عبدالبر كثيراً ما يذكر اسم المصنّف ولا يذكر اسم الكتاب الذي أخذ منه.

والجدير بالذكر في هذا المقام أن ابن عبدالبر قلما يأخذ من مصنّفات أقرانه ومعاصريه، وعليه فإن مصادره أصيلة ترجع في غالبها إلى ما قبل القرن الرابع، ولما كانت هذه الدراسة مخصّصة للحديث وعلومه، فقد اعتنيت أكثر بإبراز مصادره الحديثية، وفيما يلي أشهرها.

م	العنوان واسم المؤلف	ورد ذكره في صفحة
١	القرآن الكريم.	
٢	أخبار أبي طالب وبنيه لعلي بن محمد المدائني.	٦٦/٢.
٣	كتاب الأشربة لمحمد بن القاسم بن شعبان.	١٦٦/٥.
٤	الاستذكار لابن عبدالبر.	٢٣٤/٤.
٥	أصل سماع والده.	٢٢٩/٤ وغيرها.
٦	كتاب الأصول للإمام الشافعي.	٨/٢.
٧	الإملاء لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم.	١٤٣/٥.
٨	بيوتات العرب للهيثم بن عدي.	١٧٤/١.
٩	تاريخ أحمد بن زهير بن حرب.	٣٦٦/١.

م	العنوان واسم المؤلف	ورد ذكره في صفحة
١٠	تاريخ أبي العباس محمد بن إسحاق السّراج .	١٣٧/٥.
١١	تاريخ الرجال للإمام الطبري.	١٠٤/٤.
١٢	التاريخ الكبير للإمام البخاري.	٤/ ـ ٤٨/٥.
١٣	التاريخ الكبير لمحمد بن عمرو العقيلي.	٤٤/٥.
١٤	التاريخ الكير للواقدي محمد بن عمر.	٩٥/١.
١٥	تفسير ابن جرير الطبري.	٢٠٢/٥.
١٦	تفسير غريب الموطأ لعبدالملك بن حبيب.	١٣٨/٥.
١٧	كتاب التميز للإمام مسلم.	٣٦٦/١.
١٨	تهذيب الآثار للإمام الطحاوي.	٩٥/١.
١٩	جامع بيان العلم لابن عبدالبر.	٢٦٧/٤.
٢٠	جامع الفقه لعبدالله بن مسلم بن قتيبة.	٣٢٥/٢.
٢١	حديث مالك لإسماعيل القاضي.	٢١٢/٤.
٢٢	الاختلاف لابن خويز منداد.	١٥٦/٤.
٢٣	الدماء : للإمام الشافعي.	١٤٢/٥.
٢٤	ديوان ابن الرومي.	١٧٥/٥.
٢٥	ديوان جرير.	١٤٦/٥.
٢٦	ديوان حسان بن ثابت.	١/٥.
٢٧	ديوان عنترة بن شداد العبسي.	١/٥.

م.	العنوان واسم المؤلف.	ورد ذكره في صفحة.
٢٨	ديوان الفرزدق.	٥/١٤٥.
٢٩	ديوان النابغة الذبياني.	٥/١٤٦.
٣٠	الردّة: ليعقوب بن محمد الزهري.	٥/٣١٥.
٣١	السنن لأبي داود السجستاني.	١/٩٤ وغيرها.
٣٢	السنن للزبير بن بكار.	٢/١٧٨.
٣٣	السنن لسعيد بن منصور.	٥/٢٣٨.
٣٤	السنن للنسائي أحمد بن شعيب النسائي.	٤/٢٢ وغيرها.
٣٥	السير لمحمد بن الحسن.	٥/٣١٠.
٣٦	شرح معاني الآثار للطحاوي.	١/١٠٦.
٣٧	علل الترمذي محمد بن عيسى.	٤/٣٠.
٣٨	العلل للدارقطني علي بن عمر.	١/٩٥ وغيرها.
٣٩	علم الفقه لداود بن علي الظاهري.	١/١٠٧ وغيرها.
٤٠	العين: للخليل بن أحمد.	٢/٢٠٧ ـ ٢٧٤.
٤١	كتاب في الصحابة لأبي جعفر العقيلي.	١/٣٩٤.
٤٢	صحيح البخاري محمد بن إسماعيل.	٢/١٩ وغيرها.
٤٣	صحيح مسلم بن الحجاج.	في أكثر من موضع.
٤٤	طبقات ابن سعد كاتب الواقدي.	٧/٥٧.
٤٥	الكتاب لسيبويه في اللغة.	٥/١٤٤.
٤٦	الكتاب للفرّاء في اللغة.	٥/١٤٤.

م.	العنوان واسم المؤلف.	ورد ذكره في صفحة.
٤٧	الكفارات للإمام الشافعي.	٤/٩٩.
٤٨	المبسوط لإسماعيل بن إسحاق.	٥/١٩٩.
٤٩	المجالس لعبدالله بن وهب.	٣/٢٤٧.
٥٠	المجتنى لقاسم بن أصبغ.	٢/١٨٤.
٥١	المختصر الكبير لعبدالله بن عبدالحكم.	٤/٣٢٩.
٥٢	المختصر الكبير ليوسف البويطي.	٣/١٢٨.
٥٣	المدونة لسحنون بن عبدالسلام.	٣/١٢٧.
٥٤	المستخرجة لمحمد بن أحمد العتبي.	٥/١٥٠.
٥٥	مسند أحمد بن حنبل.	٥/٣٠٥.
٥٦	مسند أسد بن موسى.	٥/٣٠٢.
٥٧	مسند حديث مالك لخلف بن قاسم.	٤/٨٤.
٥٨	مسند الحميدي.	٥/٥٧.
٥٩	مسند سعيد بن عثمان بن السكن.	٥/٩.
٦٠	المسند الكبير لأحمد بن عمرو البزار.	٢/١٣٧.
٦١	مسند محمد بن سنجز.	٥/٦.
٦٢	مسند مسدّد بن مسرهد.	٥/٤٨.
٦٣	المعرفة للحسن بن علي الحلواني.	١/١١٨.
٦٤	مصنف أبي بكر بن أبي شيبة.	٤/١.
٦٥	مصنف عبدالرزاق بن همام.	١/١٠٩.

م.	العنوان واسم المؤلف.	ورد ذكره في صفحة.
٦٦	مصنف قاسم بن أصبغ.	٨١/٤.
٦٧	مصنف وكيع بن الجرّاح.	١٧٥/١.
٦٨	الموجز لأحمد بن محمد الداودي.	٦٥/٧.
٦٩	موطأ أبو مصعب أحمد بن أبي بكر .	١٨٣/٥.
٧٠	موطأ إسماعيل العجلي.	١١٥/١.
٧١	موطأ ابن بكير.	١٨٣/٥.
٧٢	موطأ ابن غفير.	١٨٣/٥.
٧٣	موطأ بن نافع .	١٦٩/٥.
٧٤	موطأ بشير بن عمر الزهراني.	٢٢٦/١.
٧٥	موطأ زيد بن الحباب.	٣٠٠/١.
٧٦	موطأ عبدالرحمٰن بن القاسم.	١٦٩/٥.
٧٧	موطأ عبدالله بن المبارك.	٢٩٥/١.
٧٨	موطأ القعنبي عبدالله بن مسلمة.	١٦٩/٥.
٧٩	موطأ عبدالله بن وهب.	١٦٩/٥.
٨٠	موطأ عتيق بن يعقوب الزبيري.	٧١/١.
٨١	موطأ محمد بن إدريس الشافعي.	٧٧/١.
٨٢	موطأ محمد بن الحسن الشيباني .	١٦٤/٥.
٨٣	موطأ معن بن عيسى بن دينار.	١٧٧/٤.
٨٤	موطأ مصعب بن عبدالله بن ثابت.	١٨٣/٥.

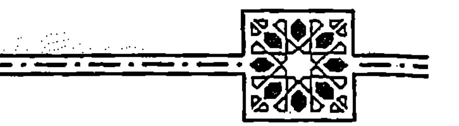
م.	العنوان واسم المؤلف.	ورد ذكره في صفحة.
٨٥	موطأ مطرّف بن عبدالله .	٥/١٦٩.
٨٦	موطأ يحيى بن سعيد القطان.	١/٣١٨.
٨٧	موطأ يحيى بن يحيى الليثي .	اعتمد روايته في التمهيد.
٨٨	الانتفاع بجلود الميتة لمحمد بن نصر المروزي.	٢/٨٢.
٨٩	نسب قريش لمصعب الزبيري .	/٨٤.
٩٠	الواضحة لعبدالله بن حبيب.	٥/٩٨.

هذا وقد لقي كتاب «التمهيد» من الاستحسان والقبول عند العلماء، ما لم يحظ به غيره، حيث يعدّ من أحسن الكتب التي عنيت بشرح الموطأ للإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ.

قال أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي: «التمهيد لصاحبنا أبي عمر، لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً، فكيف أحسن منه»[1].



(١) بغية الملتمس للضبي ص: ١٧٤.



المبحث الثاني: كتاب: تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد أو «التقصي لحديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك»

للحافظ ابن عبدالبر أيضاً، وهو عبارة عن مدخل لكتاب التمهيد، جمع فيه المؤلّف أحاديث الموطأ ورتّبها على حسب شيوخ الإمام مالك ـ رحمه الله ـ.

قال ابن عبدالبر في مقدمة «التقصي»:

«فإننا لما ذكرنا في كتاب التمهيد من معاني السنن ووجوهها واتساع مذاهب العلماء فيها، وامتدّ بذلك الشرح وطال عليه الاستشهاد، وعلمنا أن أكثر الناس قد قصرت همّته وضعفت عنايته، ودعاه إلى القناعة بأقل ذلك، طلب راحته أو ضيق معيشته: رأينا أن نجرّد تلك السنن التي جعلناها أصل ذلك الكتاب، وهي السنن الثابتة بنقل الإمام أبي عبدالله مالك بن أنس ـ رضي الله عنه ـ، لاختياره لها وانتقاده إياها، واجتهاده فيها، واعتماده عليها في موطئه ... وجرّدنا في هذا الكتاب كل ما في الموطأ من حديث النبي ﷺ مسندة ومرسلة، ومتصلة ومنقطعة، إذ كل ذلك عند مالك وأصحابه ومن سلك سبيلهم حجّة توجب العمل.

وجعلناه مبوّباً على حروف المعجم في أسماء شيوخ مالك ـ رحمه الله ـ ليسهل طلبه ويقرب تناوله. وقدّمت المتصل المسند، ثم ما يليه على رتبه

حتى يفضي ذلك إلى ذكر المرسل والمقطوع والبلاغ لتكمل الفائدة باستيعاب ما في الموطأ من حديث الرسول ﷺ، وجعلته مدخلاً سهلاً إلى كتاب التمهيد، قريباً منقاداً إلى الحفظ مخلّصاً من التخليط، ملخّصاً مهذّباً مقرّباً، فمن أشكل عليه شيء مما فيه، من علّة إسناد، أو معنى مستغلق أو وجه غير متّضح فليقصد إلى بابه من كتاب التمهيد يجده واضحاً مبسوطاً. ولم يخل هذا الكتاب من التنبيه على اختلاف رواة مالك فيما أرسلوه من ذلك أو وصلوه، على طريق الاختصار ومجانبة الإكثار»[1].

هذا ويمكن تلخيص منهج ابن عبدالبر في كتابه التقصي في الآتي:

- يعرّف في أول كل باب بشيخ الإمام مالك فيذكر اسمه ونسبه وكنيته وممّن سمع.

- يرتّب حديث شيوخ مالك بحسب شيوخهم.

- بعد ذلك يذكر أحاديث من عرف بكنيته من شيوخ مالك.

- بعد أن يذكر الأحاديث المرفوعة أو ما لها حكم المرفوع، يأتي بالأحاديث المرسلة والبلاغات.

- بعد الفراغ من ذكر الأحاديث الواردة في رواية يحيى بن يحيى الليثي، يأتي بالزيادات التي أوردها رواة الموطأ والتي ليست في رواية يحيى بن يحيى. وقد رتّب هذه الزيادات أيضاً على حسب شيوخ مالك.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام، أن هذا الكتاب لا يعتبر تلخيصاً أو اختصاراً لكتاب التمهيد، فهو كتاب مستقل يحتوي على الأحاديث، خال من كل شرح لمتونها، عدا ما يذكره المؤلف من اختلاف الروايات.

---

(١) التقصي، (ص: ٩ ـ ١٠ ـ ١١) (مكتبة القدسي ـ القاهرة ١٣٥٠هـ).

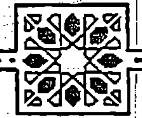
وتوجد نسخ مخطوطة من «التقصي» في كثير من مكتبات العالم نذكر منها على سبيل المثال:

ـ نسخة في خزانة شيخ الإسلام عارف حكمت في المدينة المنورة، وهي التي اعتمدت عليها مكتبة القدسي في تحقيق هذا الكتاب وطباعته.

ـ نسخة أخرى في دار الكتب المصرية ـ بالقاهرة.

وقد أشرفت إدارة الطباعة المنيرية على نشره سنة ١٣٤٣هـ.

وطبع أيضاً في مكتبة القدسي بالقاهرة سنة ١٣٥٠هـ.



المبحث الثالث: كتاب: الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار

للحافظ ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ وهو ثاني شروح ابن عبدالبر على موطأ مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ بعد كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد.

وهو أكبر حجماً من التمهيد، ذلك أن المؤلف ـ رحمه الله ـ أورد فيه الأحاديث المتصلة والمرسلة والبلاغات والآثار، ولم يستثن شيئاً من «الموطأ» فهو شامل لكل ما في الموطأ.

وقد نهج ابن عبدالبر في كتابه هذا طريقة غير التي نهجها في كتابه التمهيد سواء من حيث الترتيب أو الشرح.

منهج الحافظ ابن عبدالبر في كتابه الاستذكار:

نهج ابن عبدالبر في كتابه الاستذكار الخطوات التالية:

١ ـ يبدأ بذكر أحاديث الباب الواردة في الموطأ ويعقبها بالأحاديث الواردة في معنى أحاديث الباب، وغالباً ما يذكرها بدون الأسانيد.

٢ ـ يتكلم على إسناد الحديث بإيجاز، ويحيل على كتاب التمهيد لمن أراد مزيد توضيح.

٣ ـ يشرح الألفاظ الغريبة والغامضة، شرحاً لغوياً وافياً ثم ينبّه على مدلولها في الحديث، ويستشهد لذلك كله بالآيات القرآنية والأحاديث النبويّة والأبيات الشعرية وأقوال فطاحل اللغة العربية.

٤ ـ يورد الأقوال المختلفة لأصحاب مالك في المسألة المستنبطة من الحديث مع إبداء رأيه في ذلك.

٥ ـ يذكر بعد ذلك أقوال الفقهاء والعلماء في تلك المسألة، حيث يورد دليل كل فريق ولو كان غير قوي، ويعقّب على الأدلة الضعيفة بما يوضح وهنها. وكما أنه يذكر ما يؤيد مذهبه من أقوال الصحابة والتابعين، فهو أيضاً يذكر ما يدعم رأي مخالفيه، يفعل ذلك بكل نزاهة ومن غير تعصب.

٦ ـ يخالف أحياناً رأي أصحابه من المالكية في بعض المسائل التي يتبيّن له فيها أن الحق مع غيرهم.

بعد هذا العرض الموجز لعناصر منهج ابن عبدالبر في كتاب الاستذكار نورد بعض الخصائص التي تميّز بها هذا الكتاب وهي كالآتي:

١ ـ لم يستثن ابن عبدالبر شيئاً من الموطأ حيث ذكر الأحاديث المتصلة والمرسلة والبلاغات والآثار وأقوال مالك وفتاواه.

٢ ـ عند الاستشهاد بالأحاديث يذكرها دون أسانيد ويحيل من أراد مزيد توضيح، على «التمهيد».

٣ ـ اتبع ابن عبدالبر في كتابه الاستذكار نفس ترتيب الموطأ بالنسبة للأبواب الفقهية، وعليه فإنه يشرح أحاديث الباب الواحد بما يضمن وحدة الموضوع.

٤ ـ يحيل كثيراً على كتاب التمهيد خاصة فيما يتعلق بالأسانيد.

والجدير بالذكر أن ابن عبدالبر ألّف «التمهيد» أولاً ثم كتب «الاستيعاب»، وذلك بناءً على طلب جماعة من أهل العلم أن يرتّب لهم كتاب «التمهيد» على أبواب الموطأ وطرح ما تكرر من الشواهد.

مثال توضيحي:

باب العمل في المسح على الخفّين[1]:

بدأ الحافظ ابن عبدالبر بذكر أحاديث الباب وهي:

١ ـ مالك عن هشام بن عروة: أنه رأى أباه يمسح على الخفّين قال: وكان لا يزيد إذا مسح على الخفّين أن يمسح ظهورهما ولا يمسح بطونهما.

٢ ـ مالك أنه سأل ابن شهاب عن المسح عن الخفّين: كيف هو؟ فأدخل ابن شهاب إحدى يديه تحت الخّف والأخرى فوقه، ثم أمرّهما. قال مالك: وقول ابن شهاب أحبّ ما سمعت إليّ في ذلك.

قال ابن عبدالبر:

ولم يختلف قول مالك أن المسح على الخفّين على حسب ما وصف ابن شهاب، إلا أنه لا يرى الإعادة على من اقتصر على مسح ظهور الخفّين إلا في الوقت. ومن فعل ذلك وذكر في الوقت مسح أعلاهما وأسفلهما ثم أعاد تلك الصلاة في الوقت وهو قول ابن القاسم وجمهور أصحاب مالك، إلا ابن نافع فإنه رأى الإعادة على من فعل ذلك في الوقت وبعده.

وكلهم يقول: فمن مسح بطونهما دون ظهورهما ـ يعنون أسفلهما دون أعلاهما ـ أعاد أبداً إلا أشهب[2]، فإنه لم ير الإعادة من ذلك أيضاً إلا في الوقت. وقد روي عن بعض أصحاب الشافعي أنه أجاز أن يمسح على باطن

---

(١) الاستذكار ٢٨٤/١ ـ ٢٨٥ ـ ٢٨٦. والموطأ كتاب الطهارة ـ باب العمل في المسح على الخفين ص٣٨/١ حديث رقم: ٤٥.

(٢) أشهب بن عبدالعزيز بن داود بن إبراهيم أبو عمر القيسي العامري المصري، من أصحاب مالك، ثقة فقيه مات سنة ٢٠٤هـ (الديباج المذهب ص: ١٠٠).

الخفّ دون ظاهره. وأما الشافعي فقد نصّ أنه لا يجزئه المسح على أسفل الخفّ، ويجزئه على ظهره فقط، ويستحب ألا يقصر أحد عن ظهور الخفّين وبطونهما معاً، كقول مالك وابن شهاب، وهو قول عبدالله بن عمر. ذكر عبدالرزاق عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر: أنه كان يمسح خفّيه وبطونهما، ورواه الثوري عن ابن جريج، ورواه ابن وهب عن أسامة بن زيد[1]، عن نافع عن ابن عمر: انه كان يمسح أعلاهما وأسفلهما، وذكر الزبيدي عن الزهري قال: إنما هما بمنزلة رجليك ما لم تخلعهما.

بعد أن ذكر ابن عبدالبر الآراء المختلفة للفقهاء، وما أثر عن الصحابة في المسألة، ينتقل إلى ذكر الأدلّة والحجج لكل واحد من أصحاب المذاهب:

قال: والحجة لمالك والشافعي في مسح ظهور الخفّين وبطونهما معا:

حديث المغيرة بن شعبة[2]، عن النبي ﷺ «أنه كان يمسح أعلى الخفّ وأسفله»[3]، رواه ثور بن زيد[4]، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة[5]، عن المغيرة، ولم يسمعه ثور من رجاء، وقد بيّنا علّته في التمهيد.

---

(١) أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي، الأمير، أبو محمد وأبو زيد، صحابي مشهور، مات سنة ٥٤هـ وهو ابن ٧٥ بالمدينة (تقريب التهذيب ص: ٩٨ رقم: ٣١٦).

(٢) المغيرة بن شعبة بن مسعود بن معتّب الثقفي، صحابي مشهور، أسلم قبل الحديبية، وولي إمرة البصرة ثم الكوفة مات سنة خمسين على الصحيح (تقريب التهذيب ص: ٥٤٣ رقم: ٦٨٤٠).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ١/٢٩٠.

(٤) ثور بن زيد الديلي ـ شيخ مالك ـ ثقة اتهمه محمد بن البرقي بالقدر، وكأنه شبّه عليه بثورة بن يزيد ـ وثقه ابن معين. وقال أحمد: صالح الحديث (ميزان الاعتدال ١/٣٧٣ رقم: ١٤٠٤).

(٥) هو ورّاد الثقفي أبو سعيد أو أبو الورد الكوفي كاتب المغيرة ومولاه، ثقة من الثالثة أخرج له الجماعة (التقريب: ص: ٥٨٠ رقم: ٧٤٠١).

وقال أبو حنيفة وأصحاب الثوري: يمسح ظاهر الخفّين دون بطونهما، وبه قال أحمد وإسحاق وداود، وهو قول علي بن أبي طالب وقيس بن سعد بن عبادة[1]، وعروة بن الزبير[2]، والحسن البصري، وعطاء بن أبي وضاح[3]، وجماعة.

والحجّة لهم ما ذكر أبو دلود قال: حدّثنا محمد بن العلاء قال: حدثنا حفص بن غيّاث، عن الأعمش عن أبي إسحاق، عن عبد خير[4]، عن علي قال: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخفّ أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفّيه»[5].

وروى ابن أبي الزناد[6]، عن أبيه عن عروة بن الزبير عن المغيرة بن شعبة قال: «رأيت رسول الله ﷺ يمسح ظهور الخفّين»[7].

وهذان الحديثان يدلان على بطلان قول أشهب ومن تابعه أنه يجوز الاقتصار بالمسح على باطن الخّف.

---

(١) قيس بن سعد بن عبادة الخزرجي الأنصاري ـ صحابي جليل مات سنة ستين تقريباً. وقيل بعد ذلك (تقريب التهذيب ص: ٤٥٧ رقم: ٥٥٧٦).

(٢) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي ـ أبو عبدالله المدني ـ ثقة فقيه مشهور مات سنة ٩٤هـ ومولده في أوائل خلافة عثمان (تقريب التهذيب ص: ٣٨٩ رقم: ٤٥٦١).

(٣) هكذا في الأصل ولعله: عطاء بن أبي رباح القرشي (انظر تقريب التهذيب ص: ٣٩١ رقم: ٤٥٩١).

(٤) عبد خير بن يزيد الهمداني، أبو عمارة الكوفي ـ مخضرم ـ ثقة ـ لم تصح له صحبة (تقريب التهذيب ص: ٣٣٥ رقم: ٣٧٨١).

(٥) انظر السنن الكبرى للبيهقي ٢٩٢/١.

(٦) هو عبدالرحمٰن بن أبي الزناد ـ المدني ـ مولى قريش ـ صدوق ـ تغيّر حفظه لما قدم بغداد وكان فقيهاً مات سنة ١٧٤هـ وله أربع وسبعون سنة (تقريب التهذيب ص: ٣٤٠ رقم: ٣٨٦١).

(٧) انظر البخاري كتاب الوضوء، باب المسح على الخفين، حديث رقم: ٢٠٣، والسنن الكبرى للبيهقي ٢٩١/١.

الترجيح:

ومن جهة النظر: ظاهر الخفّ في حكم الخفّ، وباطنه في حكم النعل، ولا يجوز المسح على النعلين، وأيضاً فإن المحرم لا فدية عليه في النعلين يلبسهما، ولا فيما له أسفل ولا ظهر له من الخفّ. ولو كان لخفّ المحرم ظهر قدم، ولم يكن له أسفل لزمته الفدية. فدلّ على أن المراعى في الخفّ ما يستر ظهور القدمين وهو المراعى في المسح، والله أعلم.

بهذه النظر التحليلية العميقة للمسألة من جهة النظر والنقل أبدى الحافظ ابن عبدالبر رأيه في مسألة المسح على الخفّين. ورغم كونه من علماء المالكية إلا أنه لم يأخذ برأي مالك وأصحابه في المسألة لما ترجّح لديه من الأدلة في ذلك.

هذا وتوجد عدة نسخ مخطوطة من الاستذكار في مكتبات العالم نذكر منها على الخصوص:

- نسخة دار الكتب المصرية ورقمها (٢٤) حديث.

- نسخة الخزانة الملكية بالرباط تحت رقم (٩٨٥٣).

وقد طبع كتاب «الاستذكار» بمصر تحت رعاية لجنة إحياء التراث الإسلامي سنة ١٩٧٠م، ثم قام الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي بتحقيقه والتعليق عليه، وطبعه بدار قتيبة للطباعة والنشر بدمشق، وبيروت، وقد استفدت كثيراً منها.

بعد هذا العرض لمنهج الحافظ ابن عبدالبر في مؤلفاته حول موطأ الإمام مالك ـ رحمه الله ـ أورد في ختام هذا المبحث مقارنة عامة بين كتاب «التمهيد» وكتاب الاستذكار باعتبارهما أوسع وأشمل ما كتب في شرح الموطأ.

الموضوع	التمهيد	الاستذكار
مادة الكتاب.	خصّصه المؤلف لشرح أحاديث الموطأ، وكل ما يمكن إضافته إليه ﷺ، دون التطرّق لأقوال الصحابة والتابعين وفتاوى الإمام مالك ـ رحمه الله ـ	تناول فيه المؤلف كل ما حواه الموطأ من أحاديث مسندة ومرسلة وبلاغات، وأقوال الصحابة والتابعين وفتاوى الإمام مالك ـ رحمه الله ـ.
خصائص الشرح.	أطال فيه الكلام على الأسانيد حيث يعرّف بشيخ مالك ـ تعريفاً وافياً، وباقي رجال السند، ثم يشرح المتن شرحاً ضافياً.	لا يركّز كثيراً على التعريف برجال السند، في حين يتوسع كثيراً في شرح الأحاديث والمسائل ذات العلاقة بموضوع الباب.
الجرح والتعديل.	اعتنى فيه كثيراً بتتبّع أحوال الرواة، جرحاً وتعديلاً وفق مصطلحات المحدّثين، وأخرى خاصة به.	يكشف عن أحوال الرواة ومراتبهم من حيث قبول رواياتهم أو ردّها، بطريقة موجزة، وكثيراً ما يحيل على كتاب التمهيد.
الإحالات.	يحيل غالباً على كتاب التمهيد نفسه أو على كتبه الأخرى كجامع بيان العلم، والاستيعاب، ومختصر التمييز، ولم يحل على الاستذكار سوى مرة واحدة في ٤/٢٣٤.	يحيل على «الاستذكار» كثيراً خاصة في ما يتعلق بالمسائل التي تتكرّر. ويحيل كذلك على «التمهيد» لاستيفاء الأسانيد.
الأحاديث المستشهد بها.	يذكرها غالباً بأسانيدها.	يذكرها من غير أسانيد ويحيل عند الحاجة على التمهيد.
الوحدة الموضوعية.	ترتيب أحاديث التمهيد على شيوخ مالك جعل المؤلف يشرح أحاديث المسألة الواحدة في عدة مواضع، الأمر الذي جعل الوحدة الموضوعية مفقودة رغم محاولة المؤلف ربط أجزاء الموضوع الواحد بالإحالات.	محافظة المؤلف فيه على ترتيب الموطأ، جعله يحتفظ بالوحدة الموضوعية، حيث يشرح المؤلف أحاديث الباب الواحد في موضع واحد.

القيمة العلمية لشروح ابن عبدالبر على الموطأ:

لقد أبرزت هذه المقارنة بين كتابي «التمهيد» و«الاستذكار» للحافظ ابن عبدالبر، خصائص الكتابين ومميّزاتهما، وسعة علم المؤلف وقدرته على توضيف مواهبه المتعدّدة في خدمة موطأ الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ.

والحقيقة أن القيمة العلمية المتميّزة لشروح ابن عبدالبر على الموطأ، تظهر بوضوح من خلال القبول الواسع النطاق لها، والاقتباسات الكثيرة، للعلماء منها، سواء المغاربة منهم أو المشارقة. وللوقوف على هذه الحقيقة، نورد في هذا المبحث:

ـ نماذج لاقتباسات العلماء المشارقة من شروح ابن عبدالبر على الموطأ.

ـ مقارنة بين كتاب «الاستذكار» ابن عبدالبر و«شرح الزرقاني على الموطأ».

ـ منزلة ابن عبدالبر العلمية وثناء العلماء عليه:

١ ـ نماذج لاقتباسات العلماء المشارقة من شروح ابن عبدالبر على الموطأ خاصة منهم:

ـ الإمام النووي[1]، في شرحه لصحيح مسلم.

ـ الإمام ابن حجر في كتابه فتح الباري بشرح صحيح البخاري.

ـ الإمام السيوطي[2]، في كتابه تنوير الحوالك شرح موطأ مالك.

---

(١) الإمام الحافظ محيّ الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحوراني الشافعي ولد سنة ٦٣١هـ ـ سمع من عبدالعزيز بن محمد الأنصاري وزين الدين خلف بن يوسف وغيرهما ـ صنّف التصانيف النافعة في الحديث والفقه وغيرها كشرح مسلم والأذكار ورياض الصالحين، مات سنة ٦٧٦هـ (طبقات الحفاظ ص: ٥١٣ رقم: ١١٢٨).

(٢) أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمٰن بن الكمال بن أبي بكر الخضيري السيوطي الشافعي ولد سنة ٨٤٩هـ ـ ابتدأ اشتغاله بالعلم سنة ٨٦٤هـ فقرأ وسمع ولازم الشيوخ=

ـ مولانا محمد زكريا الكاندهلوي[1]، في كتابه أوجز المسالك إلى موطأ مالك.

ـ نماذج من الاقتباسات الواردة في شرح صحيح مسلم للإمام النووي:

أ ـ عند شرحه لحديث جابر بن عبدالله: «أن رسول الله ﷺ صلى على أصحمة النجاشي فكبر عليه أربعاً».

قال: قال ابن عبدالبر: وانعقد الإجماع بعد ذلك على أربع، وأجمع الفقهاء وأهل الفتوى بالأمصار على أربع، على ما جاء في الأحاديث الصحاح، وما سوى ذلك عندهم شذوذ لا يلتفت إليه، قال: ولا نعلم أحداً من فقهاء الأمصار يخمّس إلا ابن أبي ليلي[2].

ب ـ عند شرحه لحديث عائشة أنها قالت: «استفتت أمّ حبيبة بنت جحش[3]، رسول الله ﷺ فقالت: إني أستحاض، فقال: «إنما ذلك عرق، فاغتسلي ثم صلي»، فكانت تغتسل عند كل صلاة».

قال : قال أبو عمر بن عبدالبر رحمه الله تعالى: قيل إن بنات جحش الثلاث زينب وأم حبيبة وحمنة زوج طلحة بن عبيدالله كنّ يستحضن كلهنّ، وقيل إنه لم يستحض منهمّ إلا أم حبيبة.

= منهم سراج الدين البلقيني ومحمد بن سليمان الرومي الحنفي وجلال الدين السحلى وغيرهم ألف في أكثر الفنون ـ توفي رحمه الله سنة ٩١١هـ تدريب الراوي ص: ١١ لاهور، (دار نشر الكتب الإسلامية).

(١) الإمام العلامة مولانا محمد زكريا بن محمد يحيى بن إسماعيل الكاندهلوي ولد سنة ١٣١٥هـ/ فبراير ١٨٩٨م ـ وتوفي رحمه الله بعد سنة ١٣٨٩هـ. (مقدمة أوجز المسالك).

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ـ كتاب الجنائز ـ باب الصلاة على القبر ٢٣/٧ ـ ٢٤. والبخاري كتاب الجنائز ـ باب التكبير على الجنازة أربعاً حديث رقم: ١٣٣٤.

(٣) قال ابن سعد: حبيبة وهي أم حبيب: بنت جحش بن رئاب وأمها أمية بنت عبد المطلب، وحبيبة هي المستحاضة، وبعض أصحاب الحديث يقلّب إسمها فيقول أم حبيبة، وإنما هي أم حبيب واسمها حبيبة ولم تلد لعبدالرحمٰن بن عوف شيئاً (الطبقات الكبراي لابن سعد ٢٤٢/٨). والحديث أخرجه مسلم في كتاب الحيض ـ باب غسل المستحاضة رقم: ٣٣٤ ص: ٢٦٣/١.

وبعد أن ذكر النووي أن أهل السير يقولون أختها حمنة بنت جحش قال: قال ابن عبدالبر: الصحيح أنهما كانتا تستحاضان[1].

جـ - عند شرحه لحديث أنس عن النبي ﷺ قال: «**دخلت الجنة فسمعت خشفة فقلت: من هذا؟ قالوا: هذه الغميصاء بنت ملحان أم أنس بن مالك**»[2].

قال: قال ابن عبدالبر: «أم سليم هي الرميصاء والغميصاء، والمشهور فيه الغين، وأختها أم حرام الرميصاء، ومعناهما متقارب، والرمص والغمص قذى يابس وغير يابس، يكون في أطراف العين، وهذا منقبة ظاهرة لأم سليم»[3].

- نماذج من الاقتباسات الواردة في كتاب فتح الباري لابن حجر العسقلاني:

أ - عند شرحه لحديث البخاري قال: حدثنا عبدالله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن الأعرج[4]، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره**، ثم يقول أبو هريرة: ما لي أراكم عنها معرضين؟ والله لأرمينّ بها بين أكتافكم»[5].

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الحيض - باب غسل المستحاضة وصلاتها ٢٣/٤ - ٢٤.

(٢) أم سليم بنت ملحان بن خالد الأنصارية - والدة أنس بن مالك، يقال اسمها سهلة أو رميلة أو رميثة وهي الغميصاء أو الرميصاء، اشتهرت بكنيتها وكانت من الصحابيات الفاضلات - ماتت في خلافة عثمان (تقريب التهذيب ص: ٧٥٧ رقم: ٨٧٣٧). والحديث أخرجه مسلم في كتاب الفضائل - باب فضائل أم سليم رقم: ٢٤٥٦ ص: ١٩٠٨/٤.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ١١/١٦ (كتاب فضائل الصحابة).

(٤) عبدالرحمن بن هرمز الأعرج، أبو داود المدني مولى ربيعة بن الحارث، ثقة ثبت عالم مات سنة ١١٧هـ (تقريب التهذيب ص: ٣٥٢ رقم: ٤٠٣٣).

(٥) البخاري كتاب المظالم - باب لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره، حديث رقم: ٢٤٦٣.

قال ابن حجر: قوله (باب لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره) كذا لأبي ذر بالتنوين على إفراد الخشبة، ولغيره بصيغة الجمع وهو الذي في حديث الباب، قال ابن عبدالبر: روي اللفظان في «الموطأ» والمعنى واحد لأن المراد بالواحد الجنس.

قال ابن حجر: وقال ابن أبي حفصة[1]، عن الزهري عن حميد بن عبدالرحمٰن بدل الأعرج والمحفوظ عن الزهري عن الأعرج وبذلك جزم ابن عبدالبر أيضاً، ثم أشار إلى أنه يحتمل أن يكون عند الزهري عن الجميع.

قوله: (بين أكتافكم) قال ابن عبدالبر: رويناه في الموطأ بالمثناة وبالنون والأكتاف بالنون جمع كنف بفتحها وهو الجانب[2].

ب ـ عند شرحه لحديث عبدالله بن مسلمة قال: «قرأت على مالك عن ابن شهاب أن عمر بن عبدالعزيز أخّر الصلاة يوماً، فدخل عليه عروة بن الزبير فأخبره أن المغيرة بن شعبة أخّر الصلاة يوماً وهو بالعراق فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري[3]، فقال: ما هذا يا مغيرة؟ أليس قد علمت أن جبريل نزل فصلى، فصلى رسول الله ﷺ... الحديث»[4].

قال ابن حجر: قال ابن عبدالبر: هذا السياق منقطع عند جماعة من العلماء لأن، ابن شهاب لم يقل حضرت مراجعة عروة لعمر، وعروة لم يقل حدثني بشير[5]، لكن الاعتبار عند الجمهور بثبوت اللقاء والمجالسة لا بالصيغ[6].

---

(١) هو محمد بن أبي حفصة: ميسرة، أبو سلمة البصري، صدوق يخطئ من السابعة (تقريب التهذيب ص: ٤٧٤ رقم: ٥٨٢٦) و(ميزان الاعتدال ٣/٥٢٥ رقم: ٧٤٢٩).

(٢) فتح الباري ٥/١١٠ ـ ١١١ (كتاب المظالم ـ باب لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره).

(٣) عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري ـ أبو مسعود البدري ـ صحابي جليل مات قبل الأربعين وقيل بعدها (تقريب التهذيب ص: ٣٩٥ رقم: ٤٦٤٧).

(٤) صحيح البخاري كتاب مواقيت الصلاة ـ باب مواقيت الصلاة وفضلها حديث رقم: ٥٢١.

(٥) هو بشير بن أبي مسعود الأنصاري، له رؤية، وقال العجلي: تابعي ثقة (التقريب ص: ١٢٥ رقم: ٧٢٠).

(٦) انظر فتح الباري ٢/٥.

جـ ـ عند شرحه لحديث أبي سعيد الخدري[١] ـ رضي الله عنه ـ قال: قيل يا رسول الله، أي الناس أفضل؟ قال رسول الله ﷺ: «مؤمن يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله». قالوا: ثم من؟ قال: «مؤمن في شعب من الشعاب يتقي الله ويدع الناس من شرّه». قال ابن عبدالبر: «إنما أوردت هذه الأحاديث بذكر الشعب والجبل لأن ذلك في الأغلب يكون خالياً من الناس، فكل موضع يبعد عن الناس فهو داخل في هذا المعنى»[٢].

ـ نماذج من الاقتباسات الواردة في كتاب تنوير الحوالك للإمام السيوطي:

أ ـ عند شرحه لحديث مالك عن إسماعيل بن حكيم أن عطاء بن يسار[٣]، أخبره أن رسول الله ﷺ كبّر في صلاة من الصلوات ثم أشار إليهم بيده أن امكثوا، فذهب ثم رجع وعلى جلده أثر الماء.

قال السيوطي: قال ابن عبدالبر «هذا مرسل وقد روي متصلاً من حديث أبي هريرة وأبي بكرة[٤]»[٥].

ب ـ عند تناوله لحديث مالك عن زيد بن أسلم أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ فقال: ما يحلّ لي من امرأتي وهي حائض، فقال رسول الله ﷺ: «لتشدّ عليها إزارها ثم شأنك بأعلاها».

---

(١) هوالصحابي الجليل سعد بن مالك (مرت ترجمته).

(٢) فتح الباري ٦/٦ ـ ٧ كتاب الجهاد ـ باب أفضل الناس مؤمن مجاهد بنفسه وماله في سبيل الله حديث رقم: ٢٧٨٦.

(٣) عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني، مولى ميمونة، ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة مات سنة ٩٤هـ وقيل بعد ذلك (تقريب التهذيب ص: ٣٩٢ رقم: ٤٦٠٥).

(٤) أبو بكرة هو نفيع بن الحارث بن كلدة بن عمرو الثقفي، صحابي مشهور بكنيته وقيل اسمه مسروح، أسلم بالطائف، ثم نزل البصرة ومات بها سنة ٥١ أو ٥٢هـ (تقريب التهذيب ص: ٥٦٥ رقم: ٧١٨٠).

(٥) تنوير الحوالك شرح موطأ مالك للإمام السيوطي ٦٩/١ (باب إعادة الجنب الصلاة وغسله إذا صلى ولم يذكر وغسله ثوبه). (دار الفكر بيروت لبنان) وانظر الموطأ كتاب الطهارة، باب إعادة الجنب الصلاة، حديث رقم: ٧٩.

قال السيوطي:

قال ابن عبدالبر: لا أعلم أحداً روى هذا مسنداً بهذا اللفظ، ومعناه صحيح ثابت[1].

جـ - عن أبي أمامة[2]، أن رسول الله ﷺ قال: «من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه حرّم الله عليه الجنّة وأوجب له النار»، قالوا: وإن كان شيئاً يسيراً يا رسول الله، قال: «وإن كان قضيباً من إراك...» قالها ثلاث مرات.

قال السيوطي: قال ابن عبدالبر: أبو أمامة هذا ليس هو الباهلي بل هو الحارثي الأنصاري، قيل اسمه إياس بن ثعلبة، وقيل ثعلبة بن سهيل[3].

- نماذج من الاقتباسات الواردة في شرح الزرقاني[4]، على موطا الإمام مالك:

أ - عند شرحه لحديث مالك عن عبدالله بن أبي بكر[5]، عن محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع عروة بن الزبير يقول: دخلت على

---

(١) المصدر السابق ٧٧/١ (باب ما يحلّ للرجل من امرأته وهي حائض). والموطأ كتاب الطهارة باب ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض حديث رقم: ٩٣ ص: ٥٧/١.

(٢) أبو أمامة البلوي، حليف بني حارثة، اسمه إياس، وقيل: عبدالله بن ثعلبة، وقيل: ثعلبة بن عبدالله أو بن سهيل صحابي له أحاديث (تقريب التهذيب ص: ٦١٩ رقم: ٧٩٤٥).

(٣) تنوير الحوالك ٢٠٤/٢. والحديث أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب وعيد من اقتطع حق مسلم، حديث رقم: ٢١٨.

(٤) هو العلامة الفقيه محمد بن عبدالباقي بن يوسف الزرقاني، المتوفى سنة ١١٢٢هـ، وقد شرع في شرحه للموطأ في عاشر جمادى الأولى سنة ١١٠٩هـ (انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٧٧/٣).

(٥) هو عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن حزم الأنصاري، من بني مالك بن النجار، يكنى: أبا محمد، وكان من أهل العلم، ثقة، فقيهاً، محدّثاً، مأموناً، حافظاً، توفي بالمدينة سنة ١٣٥هـ وهو ابن سبعين سنة. (انظر التمهيد لابن عبدالبر ١٥٥/١٧).

مروان بن الحكم[1]، فتذاكرنا ما يكون منه الوضوء فقال مروان: ومن مسّ الذكر الوضوء، فقال عروة: ما علمت هذا، فقال: مروان بن الحكم أخبرتني بسرة[2]، بنت صفوان أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا مسّ أحدكم ذكره فليتوضأ»[3].

قال المؤلف وصحّف يحيى: (ابن محمد) فقال (عن محمد بن عمرو).

قال ابن عبدالبر: وهو خطأ منه بلا شك وليس الحديث لمحمد عند أحد من أهل الحديث، ولا رواه بوجه من الوجوه وقد حدّث به ابن وضّاح على الصحة. وفي قول عروة: (ما علمت هذا) قال ابن عبدالبر: هذا مع منزلته من العلم والفضل دليل على أن الجهل ببعض المعلومات لا يُدخل نقيصة على العالم، إذا كان عالماً بالسنن، إذ الإحاطة بجميع المعلومات لا سبيل إليها[4].

ب ـ عند تناوله لحديث مالك عن جعفر[5] بن محمد عن أبيه[6]، أن رسول الله ﷺ غُسّل في قميص.

---

(١) مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، أبو عبدالملك الأموي، المدني، ولي الخلافة في آخر سنة أربع وستين، ومات في سنة ٦٥هـ وله ثلاث أو إحدى وستون سنة، لا تثبت له صحبة (تقريب التهذيب ص: ٥٢٥ رقم: ٦٥٦٧).

(٢) بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى الأسدية، صحابية لها سابقة وهجرة، عاشت إلى خلافة معاوية. (التقريب ص: ٧٤٤ رقم: ٨٥٤٤).

(٣) الموطأ كتاب الطهارة ـ باب الوضوء من مسّ الذكر، حديث رقم: ٥٨ ص: ٤٢/١.

(٤) شرح الزرقاني على موطأ مالك ٨٧/١ (دار المعرفة بيروت لبنان ١٤٠١هـ/١٩٨١م).وانظر تعليق ابن عبدالبر على الحديث المذكور في (التمهيد ١٨٣/١٧).

(٥) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي ـ أبو عبدالله ـ المعروف بالصادق، صدوق فقيه إمام، مات سنة ١٤٨هـ (تقريب التهذيب ص: ١٤١ رقم: ٩٥٠).

(٦) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ـ أبو جعفر الباقر ـ ثقة فاضل مات سنة بضع عشرة ومائة (التقريب ص: ٤٩٧ رقم: ٦١٥١).

قال المؤلف: قال ابن عبدالبر: أرسله رواة الموطأ إلا سعيد بن غفير فقال عن عائشة أن رسول الله ﷺ غُسّل في قميص، قال: وأسند في غير الموطأ عن جابر، وهو عن عائشة أصحّ، قال: وهو حديث مشهور عند العلماء وأهل السير والمغازي[1].

جـ - وعند شرحه لحديث مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف[2]، عن عبدالله ابن عباس عن خالد بن الوليد بن المغيرة[3]، أنه دخل مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة[4]، زوج النبي ﷺ فأتي بضب محنوذ فأهوى إليه رسول الله ﷺ بيده، فقال بعض النسوة اللاتي في بيت ميمونة أخبروا رسول الله ﷺ بما يريد أن يأكل منه، فقيل: هو ضبّ يا رسول الله، فرفع يده، فقلت: أحرام هو يا رسول الله؟ فقال: «لا ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه»، قال خالد: فاجتررته فأكلته ورسول الله ﷺ ينظر[5].

قال المؤلف : قال أبو عمر (يعني ابن عبدالبر):

فيه أنه ﷺ لا يعلم الغيب وإنما يعلم منه ما يظهره الله عليه، وأن النفوس تعاف ما لم تعهد، وحلّ الضبّ، وأن من الحلال ما تعافه النفوس،

---

(١) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ٢/٥٠.

(٢) هو أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري، أبو أمامة - معروف بكنيته، معدود في الصحابة، له رؤية ولم يسمع من النبي ﷺ مات سنة مائة وله اثنان وتسعون سنة. (تقريب التهذيب ص: ١٠٤ رقم: ٤٠٢).

(٣) خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم المخزومي - سيف الله - يكنى: أبا سليمان من كبار الصحابة، وكان إسلامه، بين الحديبية والفتح، وكان أميراً على قتال أهل الردّة وغيرها من الفتوح إلى أن مات سنة إحدى أو اثنتين وعشرين (التقريب ص: ١٩١ رقم: ١٦٨٤).

(٤) ميمونة بنت الحارث الهلالية، زوج النبي ﷺ قيل كان اسمها بَرّة، فسماها النبي ﷺ ميمونة - وتزوجها بسرف، سنة سبع، وماتت بها، ودفنت سنة إحدى وخمسين على الصحيح (تقريب التهذيب ص: ٧٥٣ رقم: ٨٦٨٨).

(٥) الزرقاني على موطأ مالك ٤/٣٦٩ - ٣٧٠. و(الموطأ كتاب الاستئذان باب ما جاء في أكل الضب حديث رقم: ١٠).

وأن الحرمة والحل ليسا مردودين إلى الطباع، وإنما الحرام ما حرّمه الكتاب والسنّة أو كان في معنى ما حرّمه أحدهما[1].

والحقيقة إن الاقتباسات الواردة في شرح الزرقاني، من كتاب التمهيد أو الاستذكار للحافظ ابن عبدالبر أكثر من أن تحصى، حيث لا تخلو صفحة في شرح الزرقاني من استشهاد بقول ابن عبدالبر سواء كان ذلك بالنسبة للسند أو لفقه الحديث.

- نماذج من الاقتباسات الواردة في كتاب أوجز المسالك إلى موطأ مالك لمولانا محمد زكريا الكاندهلوي:

أ - عند شرحه لحديث مالك عن يزيد بن رومان[2]، أن نافع بن جبير[3]، بن مطعم كان يقرأ خلف الإمام فيما لا يجهر فيه الإمام بالقراءة.

قال المؤلف: ثبت بالراويات الكثيرة أن نزول قوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٢٠٤﴾﴾[4]، في القراءة خلف الإمام.

ثم قال: وقال ابن عبدالبر في الاستذكار: هذا عند أهل العلم عند سماع القرآن في الصلاة، لا يختلفون أن هذا الخطاب نزل في هذا المعنى دون غيره[5].

---

(١) انظر شرح الزرقاني على الموطأ ٣٧٠/٤. وانظر كذلك التمهيد لابن عبدالبر ٢٤٧/٦ - ٢٥٢. والحديث أخرجه مسلم عن ابن عباس - كتاب الصيد والذبائح - باب إباحة الضب - حديث رقم: ٤٣.

(٢) يزيد بن رومان المدني - أبو روح، مولى آل الزبير، ثقة من الخامسة، مات سنة ١٣٠هـ وروايته عن أبي هريرة مرسلة (تقريب التهذيب ص: ٦٠١ رقم: ٧٧١٢).

(٣) نافع بن جبير بن مطعم النوفلي، أبو محمد وأبو عبدالله المدني، ثقة فاضل، مات سنة ٩٩هـ (تقريب التهذيب ص: ٥٥٨ رقم: ٧٠٧٢).

(٤) سورة الأعراف، آية: ٢٠٤.

(٥) أوجز المسالك إلى موطأ مالك - لمولانا محمد زكريا الكاندهلوي ص: ١٠٣/٢. (طبع إدارة التأليف الأشرفية - ملتان - باكستان) والموطأ كتاب الصلاة باب القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة، حديث رقم: ٤٢.

ب ـ عند تناوله لحديث مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يكلّف من العمل إلا ما يطيق».

قال المؤلف: قال ابن عبدالبر: رواه إبراهيم بن طهمان عن مالك عن ابن عجلان[1]، عن أبيه عن أبي هريرة[2].

ج ـ عند شرحه لحديث مالك عن عبدالله بن دينار عن عبدالله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «من قال لأخيه كافر فقد باء بها أحدهما»[3]، قال المؤلف: قال ابن عبدالبر: رواه ابن وهب عن مالك عن نافع عن ابن عمر، وهو صحيح لمالك عنه وعن ابن دينار[4]، جميعاً[5].

٢ ـ مقارنة بين كتاب «الاستذكار» لابن عبدالبر «وشرح الزرقاني» على الموطأ:

نرى في هذا المطلب مقارنة بين شرحين متميّزين على الموطأ: الأول: كتاب الاستذكار للحافظ ابن عبدالبر، والثاني: للعلامة الزرقاني:

وقد اخترت كتاب «الاستذكار» لاتفاقه وكتاب الزرقاني في تناول جميع ما حواه الموطأ من أحاديث مسندة ومرسلة، وبلاغات، وأقوال الصحابة والتابعين وفتاوى الإمام مالك ـ رحمه الله ـ.

---

(١) محمد بن عجلان: إمام صدوق مشهور ـ روى عن أبيه وطائفة، وعنه مالك وشعبة ويحيى القطان ـ وثقه أحمد وابن معين وابن عيينة ـ ومنهم من تكلّم في سوء حفظه توفي ـ رحمه الله ـ سنة ١٤٨هـ (ميزان الاعتدال ٦٤٤/٣ رقم: ٧٩٣٨).

(٢) أوجز المسالك إلى موطأ مالك (ص: ٢٤٥/١٥) والموطأ كتاب الاستئذان باب الأمر بالرفق بالمملوك حديث رقم: ٤٠.
ومسلم كتاب الأيمان باب إطعام المملوك مما يأكل حديث رقم: ٤١.

(٣) البخاري كتاب الأدب ـ باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، حديث رقم: ٦١٠٣.

(٤) عبدالله بن دينار العدوي مولاهم، أبو عبدالرحمٰن المدني، مولى ابن عمر، ثقة مات سنة ١٢٧هـ أخرج له الستة (تقريب التهذيب ص: ٣٠٢ رقم: ٣٣٠٠).

(٥) أوجز المسالك ٢٦٦/١١.

«باب العمل في المسح على الخفّين»[1]:

الموضوع	الاستذكار	شرح الزرقاني
ذكر أحاديث الباب.	ذكر ابن عبدالبر حديث عروة بن الزبير، وسؤال مالك لابن شهاب عن المسح على الخفّين.	ذكرهما أيضاً الزرقاني منفصلين عن الشرح.
ذكر قول مالك.	أوضح أن قول مالك في المسألة هو على حسب ما وصف ابن شهاب.	ذكر محل الاتفاق في المسح عن الخفّين وهو ظاهرهما وأن ظاهر مذهب مالك استيعابهما.
تفصيل رأي مالك وأصحابه في مسح ظاهر الخفّ دون باطنه والعكس.	ذكر أن مالك لا يرى الإعادة على من اقتصر على مسح ظهر الخفّين إلا في الوقت. ومن فعل ذلك وذكر في الوقت مسح أعلاهما وأسفلهما ثم أعاد تلك الصلاة في الوقت. ذهب إلى ذلك ابن القاسم وجمهور أصحاب مالك، وخالف ذلك: ابن نافع الذي يرى الإعادة على من فعل ذلك في الوقت وبعده. وكلهم يقول: أن من مسح بطونهما دون ظهورهما أعاد أبداً، وخالف في ذلك أشهب الذي لا يرى الإعادة إلا في الوقت.	قال: فإن مسح أعلاهما دون أسفلهما أعاد في الوقت وعكسه يعيد أبداً. دون إعطاء أي تفاصيل لمذاهب أصحاب مالك. وفي غير هذا المثال يذكر أحياناً آراء أصحاب مالك في المسائل المختلفة خاصة منهم ابن القاسم.

(١) انظر الاستذكار لابن عبدالبر ٢٨٤/١ ـ ٢٨٥ ـ ٢٨٦، وشرح الزرقاني ٨١/١، وقد ذكرنا حديثي الباب عند التعريف بكتاب الاستذكار وهما: حديث عروة بن الزبير في المسح عن الخفّين، وسؤال مالك لابن شهاب عن ذلك.

الموضوع	الاستذكار	شرح الزرقاني
أقوال أئمة المذاهب:	قول الإمام الشافعي: ذكر أن الشافعي نصّ على انه لا يجوز المسح على أسفل الخفّ فقط، ويجزئه على ظهره ويستحب المسح على ظهور الخفّين وبطونهما معاً.	لم يذكر شيئاً عن مذاهب الأئمة المتبوعين وفقهاء الأمصار.
من سبق لهذا الرأي من السلف.	قال: وهو قول عبدالله بن عمر، وقد ذكره مسنداً من علّة طرق.	
حجّة مالك والشافعي فيما ذهبا إليه.	ذكر حديث المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ أنه كان يمسح أعلى الخفّ وأسفله، وتكلّم على إسناده وأحال على «التمهيد».	
قول الأئمة أبو حنيفة وأحمد.	قال: وقال أبو حنيفة وأصحاب الثوري: يمسح ظاهر الخفّين دون بطونهما، وبه قال أحمد وإسحاق وداود.	
من سبق لهذا الرأي من السلف.	قال: وهو قول علي بن أبي طالب وقيس بن سعد بن عبادة وعروة بن الزبير والحسن البصري وعطاء بن رباح.	
حجة أبي حنيفة وأحمد ومن تبعهما.	ما ذكره أبو داود: عن علي بن أبي طالب قال: لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخفّ أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه.	أورد حديثي علي بن أبي طالب والمغيرة بن شعبة من دون أي تعليق.

الموضوع	الاستذكار	شرح الزرقاني
رأي المؤلف.	قال: وحديث علي وحديث المغيرة يدلان على بطلان رأي أشهب ومن تابعه.	
الترجيح.	يرى أن المراعى في الخفّ هو ما يستر ظهور القدمين، وهو المراعى في المسح، وبذلك خالف ابن عبدالبر رأي مالك وأصحابه مع أنه من أئمة المالكية.	قال: وكيفما مسح أجزأه إذا أوعب.
خصائص الشرح.	يستوفي شرح المسائل الفقهية مع ذكر آراء الأئمة المتبوعين وأصحابهم وحجة كل فريق مع الترجيح.	يشرح المسائل باختصار دون التطرّق إلى أقوال الفقهاء في الغالب.
الجرح والتعديل.	يتكلم في رجال الأسانيد جرحاً وتعديلاً وكثيراً ما يحيل «على التمهيد» في ما يخصّ دراسة الأسانيد.	يعرّف برجال الإسناد باختصار في أول حديث للراوي فيذكر اسمه ونسبه وعدالته وحفظه وسنة وفاته.
الأحاديث المستشهد بها.	أغلب الأحاديث التي يستشهد بها يذكرها من غير أسانيد، ويحيل من أراد التوسع في الإسناد على «التمهيد».	يذكرها في الغالب بأسانيدها وأحياناً يقتصر على ذكر الصحابي راوي الحديث، والمصدر في ذلك.
مصادر الشرح.	قد ذكرت مصادر ابن عبدالبر عند التعريف بكتابه التمهيد، وهي نفس مصادره في الاستذكار لاشتراكهما في الموضوع وقد أحصيت منها حوالي التسعين مصدراً.	من أهم مصادره: شروح الموطأ لكل من: ابن عبدالبر، الباجي، ابن العربي، القاضي عياض، ابن قرقول، السيوطي، وشرح صحيح مسلم لكل من: النووي، القرطبي، المازري، القاضي عياض. وشروح البخاري: لمغلطاي، وابن حجر، وابن بطال، إضافة إلى الكتب الستة، ومعاجم الطبراني وسنن البيهقي ومصنّف عبدالرزاق وكتب الفقه المالكي، وكتب اللغة.

أ ـ منهج الباجي في كتابه المنتقى:

افتتح الإمام الباجي كتابه «المنتقى»[1]، بمقدمة أوضح فيها السبب الدافع إلى تأليفه هذا الكتاب ومنهجه فيه. قال: «فإنك ذكرت أن الكتاب الذي ألّفت في شرح الموطأ المترجم بكتاب «الاستيفاء» يتعذّر على أكثر الناس جمعه ويبعد عنهم درسه، لا سيما لمن لم يتقدّم له في هذا العلم نظر ولا تبيّن له فيه بعد أثر، فإنّ نظره فيه يبلّد خاطره ويحيّره، ولكثرة مسائله ومعانيه يمنع تحفّظه وفهمه، وإنما هو لمن رسخ في العلم وتحقّق بالفهم. ورغبت أن أقتصر فيه على الكلام في معاني ما يتضمّنه ذلك الكتاب من الأحاديث والفقه، وأصل ذلك من المسائل بم يتعلق بها في أصل كتاب مالك، ليكون شرحاً له وتنبيهاً على ما يستخرج من المسائل منه، ويشير إلى الاستدلال على تلك المسائل والمعاني التي تجمعها وينصّها ما يخفّ ويقرب ليكون ذلك حظ من ابتدأ بالنظر في هذه الطريقة من كتاب الاستيفاء إن أراد الاقتصار عليه وعونا له إن طمحت همّته إليه، فأجبتك إلى ذلك وانتقيته من الكتاب المذكور على حسب ما رغبته وشرطته، وأعرضت فيه عن ذكر الأسانيد واستيعاب المسائل والدلالة وما احتجّ به المخالف، وسلكت فيه السبيل الذي سلكت في كتاب الاستيفاء من إيراد الحديث والمسألة من الأصل، ثم اتبعت ذلك ما يليق به من الفرع وأَثْبَتَه شيوخنا المتقدّمون ـ رضي الله عنهم ـ في المسائل».

ـ وقد سار الباجي في ترتيب هذا الكتاب على نسق ترتيب الموطأ إلى كتب وأبواب.

ـ فعند بداية الباب يذكر الحديث كما ورد في الموطأ ويشير بحرف «ص» قبل الحديث للدلالة على أنه الأصل.

ـ ثم يشير بحرف «ش» للدلالة على الشرح.

---

(١) يقع كتاب المنتقى للإمام أبي الوليد الباجي في سبعة أجزاء، وقد طبع بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٣١هـ، وصورت منها دار الكتاب العربي ـ بيروت.

ـ يشرح ما استعجم من ألفاظ في متن حديث الباب، من شواهد العربية.

ـ يورد أقوال مالك في المسائل المختلفة، يستقي ذلك في الغالب من المدوّنة والعتبية[1].

ـ يستدل ويستشهد لما يذهب إليه في المسائل المختلفة بأحاديث من الصحيحين وغيرهما.

ـ يقسّم الحديث المشروح إلى فقرات، ويشرح كل فقرة في فصل خاص.

ـ إذا عرضت له مسائل لها صلة بالموضوع، يشير إليها بقوله: «مسألة» ثم يشرحها، يفعل ذلك مع كل الأحاديث الواردة في الباب.

ـ يشرح أحياناً الحديث الواحد في عدة أبواب، إذا تطلبت عناصر موضوعه ذلك.

ـ أثناء شرحه للمسائل الفقهية المختلفة، يركّز على مناقشة أقوال المالكية مثل محمد بن وضّاح وابن القاسم وغيرهما.

ـ لا يتطرّق إلى أقوال المذاهب الأخرى إلا في حالات خاصة.

ـ مما يؤخذ على الباجي في كتابه المنتقى، عدم تطرّقه للمسائل الحديثية.

---

(١) كان الفقه المالكي في الأندلس يؤخذ من الكتب الآتية:
ـ المدوّنة لسحنون بن سعيد، المتوفى سنة ٢٤٠هـ (الديباج المذهب ص: ١٦٠).
ـ الأسدية لأسد بن الفرات، المتوفى سنة ٢١٣هـ (الديباج المذهب ص: ٩٨).
ـ الواضحة لعبدالملك بن حبيب الأندلسي، المتوفى سنة ٢٣٨هـ (المصدر السابق ص: ١٥٤).
ـ العتبيّة التي جمعها محمد بن أحمد بن عبدالعزيز العتبي الأندلسي، المتوفى سنة ٢٥٤هـ وتسمى أيضاً المستخرجة من الأسمعة (الديباج ص: ٢٣٦).

مثال توضيحي:

وحتى يتضح منهج الإمام الباجي في شرح الموطأ نورد المثال الآتي:

ص: مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبدالرحمٰن عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **«لو يعلم الناس ما في النداء والصفّ الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبواً»**[1].

ش: قوله: لو يعلم الناس ما في النداء والصفّ الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا، يريد ﷺ تعظيم أمر الثواب على النداء والصفّ الأول، فإن الناس لو يعلمون مقدار ذلك لتبادروا ثوابه كلهم، ولم يجدوا إلا أن يستهموا عليه تشاحاً فيه ورغبة في ثوابه. وقد اختلف في الصف الأول، فقيل معناه: السابق إلى المسجد، وقيل: معناه الصف الذي يلي الإمام إن لم يكن في المسجد مقصورة يمنع من دخولها بعض الناس، فإن كان ذلك فالصف الأول الذي يلي المقصورة.

(فصل): وقوله: لو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه: التهجير هو التبكير إلى الصلاة في الهاجرة وذلك لا يكون إلا للظهر أو الجمعة، وهذا يدلّ على جواز التنفّل ذلك الوقت لأنه لا خلاف أنه من دخل المسجد ذلك الوقت تنفّل.

(فصل): وقوله ﷺ: **«لو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبواً»**: خصّ هاتين الصلاتين بذلك لأن السعي إليهما أشقّ من السعي إلى غيرهما لما في أوقاتهما من مشقّة الخروج والتصرّف، فأخبر ﷺ عن عظيم الأجر على إتيانهما حضا للناس عليهما، وأن المشي إليهما لو لم يكن إلا حبواً لاستسهله من يعلم مقدار الثواب عليهما[2].

---

(١) الموطأ كتاب الصلاة - باب ما جاء في النداء للصلاة حديث رقم: ٣ ص: ٤/١.

(٢) المنتقى للباجي ص: ١٣٢/١.

إضافة إلى ذلك فإن منهج الباجي في شرحه لأحاديث الموطأ يتميّز بعمق الفهم لمدلولات النصوص، وواقعية ومنطقية التأويلات والاستنباطات منها.

فمثلا عند شرحه لحديث زينب بنت أبي سلمة[1]، الذي تقول فيه أنها سمعت أمّها، أمّ سلمة[2]، زوج النبي ﷺ تقول: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، إنّ ابنتي توفّيَ عنها زوجها وقد اشتكت عينيها أفتكحلهما؟

فقال رسول الله ﷺ: «لا»، مرّتين أو ثلاثاً، كل ذلك يقول لا، ثم قال: **«إنما هي أربعة أشهر وعشراً، وقد كانت إحداكنّ في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول»**[3].

يورد الباجي عدّة احتمالات لفهم جواب الرسول ﷺ ولا يأخذه على ظاهره فيقول:

- يحتمل أن تريد، أنها اشتكت عينيها، وقد برئت، أفتتمادى على الاكتحال؟

- ويحتمل أن تريد اشتكت عينيها وهي الآن على ذلك، إلا أنها استأذنت في كحل زينة، ولم تستأذن فيما تداوى به العين مما لا زينة فيه... فمنعها ﷺ من ذلك لمّا رأى أنها سالمة عمّا لا ضرورة بها إليه.

---

(١) زينب بنت أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومية، ربيبة النبي ﷺ ماتت سنة ٧٣هـ (تقريب التهذيب ص: ٧٤٧ رقم: ٨٥٩٥).

(٢) أم سلمة: أم المؤمنين اسمها هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم، المخزومية، تزوجها النبي ﷺ بعد أبي سلمة، سنة أربع وقيل سنة ثلاث، ماتت - رضي الله عنها سنة ٦٢هـ (تقريب التهذيب ص: ٧٥٤ رقم: ٨٦٩٤).

(٣) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الطلاق - باب تحدّ المتوفى عنها أربعة أشهر وعشرا حديث رقم: ٥٣٣٦، وفي باب الكحل للحادة حديث رقم: ٥٣٣٨. وأخرجه مسلم في كتاب الطلاق باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة، حديث رقم: ٢٧٣٢. والموطأ كتاب الطلاق باب ما جاء في الإحداد حديث رقم ١٠٣ ص: ٥٩٧/٢.

ـ ويحتمل أن يكون النبي ﷺ قد فهم منه خفّة المرض ويسارة الصبر عليه وأنه يرجى بُرؤه وتوقّفه من غير كحل، ولذلك قالت أم سلمة لامرأة حادّ على زوجها اشتكت عينيها: اكتحلي بكحل الجلاء بالليل وامسحيه بالنهار[1].

ب ـ اقتباسات العلماء من كتاب المنتقى للباجي:

يعتبر كتاب المنتقى في شرح موطأ الإمام مالك، لأبي الوليد الباجي ـ رحمه الله ـ من أهم شروح الموطأ، ومرجعاً مهماً في فقه الحديث اقتبس منه العلماء من بعده واستشهدوا بآرائه، وفيما يلي نماذج من ذلك:

١ ـ اقتباسات الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم:

عند شرحه لقوله ﷺ فيما يرويه عن ربه: «... وإذا تقرّب منّي ذراعاً تقرّبت منه باعاً...»[2]، قال: قال الباجي: (الباع) هو قدر أربع أذرع[3].

وعند شرحه لحديث أم سلمة قالت جاءت أم سُلَيْم إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إنّ الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة غسلٍ إذا احتلمت، فقال رسول الله ﷺ: «نعم إذا رأيت الماء» وفي رواية قالت عائشة: فقلت لها: أُفٍّ لك أترى المرأة ذلك[4].

قال النووي: «أُفٍّ لك» معناه استحقارا لها ولما تكلّمت به وهي كلمة

---

(١) المنتقى ص: ١٤٦/٤.

(٢) الحديث رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: «قال الله عزّ وجلّ إذا تقرّب عبدي منّي شبراً تقرّبت منه ذراعاً، وإذا تقرّب مني ذراعاً تقرّبت منه باعاً أو: بوعاً وإذا أتاني يمشي أتيته هرولة» (صحيح مسلم بشرح النووي ـ كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ـ باب فضل الذكر والدعاء والتقرب إلى الله تعالى وحسن الظن به ص: ١١/١٧).

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ص: ١٢/١٧.

(٤) المصدر السابق (ص: ٢٢٣/٣ ـ ٢٢٤) كتاب الحيض باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها.

تستعمل في الاحتقار والاستقذار والإنكار، قال الباجي: والمراد بها هنا الإنكار[١].

٢ ـ نماذج من الاقتباسات الواردة في فتح الباري لابن حجر العسقلاني:

ـ عند شرحه لحديث أبي قتادة الأنصاري[٢]، أن رسول الله ﷺ كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زينب بنت رسول الله ﷺ قال: وقال الباجي: إن وجد من يكفيه أمرها جاز في النافلة دون الفريضة، وإن لم يجد جاز فيهما[٣].

ـ وعند شرحه لعبارة الرسول ﷺ: «... وإلا أصبح خبيث النفس كسلان»[٤]، وأنه لا تعارض بينها وبين قوله: ﷺ «لا يقولن أحدكم خبثت نفسي»[٥]، قال: وقال الباجي: «ليس بين الحديثين اختلاف، لأنه نهى عن إضافة ذلك إلى النفس».

---

(١) المصدر السابق ص: ٣/٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٢) أبو قتادة الأنصاري هو الحارث ويقال عمرو أو النعمان بن ربعي بن بُلْدُمة السلمي المدني شهد أُحداً وما بعدها ـ مات سنة ٥٤هـ (تقريب التهذيب ص: ٦٦٦ رقم: ٨٣١١).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ـ باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة (حديث رقم: ٥١٦).

(٤) الحديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم إذا هو نام ثلاث عقد، يضرب على مكان كل عقدة: عليك ليل طويل فارقد، فإن استيقظ فذكر الله انحلت عقدة، فإن توضأ انحلت عقدة، فإن صلى انحلت عقدة، فأصبح نشيطاً طيب النفس، وإلا أصبح خبيث النفس كسلان» انظر صحيح البخاري حديث رقم: ١١٤٢ كتاب التهجد باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل.

(٥) أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يقولن أحدكم خبثت نفسي، ولكن ليقل: لقست نفسي» (التمهيد ١٩/٤٧ ـ ٤٨) والبخاري كتاب الأدب، باب لا يقل خبثت نفسي حديث رقم: ٥٧١١ ـ ٥٧١٣.

ـ لكون الخبث بمعنى فساد الدين ووصف بعض الأفعال بذلك تحذيراً منها وتنفيراً»[1].

٣ ـ نماذج من الاقتباسات الواردة في عمدة القاري لبدر الدين العيني[2]:

ـ عند شرحه لقول أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها: «كان يكون عليّ الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضي إلا في شعبان» قال: قال الباجي: والظاهر أنه ليس للزوج جبرها على تأخير القضاء إلى شعبان بخلاف صوم التطوع[3].

وقد يتعقب العيني بعض أقوال الباجي بالرد، لكونها غير موفّقة فعند تناوله لباب [صيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة] قال: وقال القاضي أبو الوليد الباجي: «في صيام البيض قد رُوِي في إباحة تعمدها بالصوم أحاديث لا تثبت»، ويتعقبه العيني: بأن في التعيين أحاديث صحيحة، ذكرها أبو العباس القرطبي في المفهم[4].

٤ ـ نماذج من الاقتباسات الواردة في «تنوير الحوالك» للسيوطي:

عند شرحه لقول عبدالله بن عمر: «يُصلّى على الجنازة بعد العصر وبعد الصبح إذا صُليتا لِوَقْتِهما» قال: قال الباجي: أي لوقت الصلاتين

---

(١) انظر فتح الباري ص: ٢٧/٣، (وانظر كذلك فتح الباري ص: ٢٦٤/١، ٢٩/٢، ١٦٢/٩، ٧٦/٤).

(٢) هو أبو الثناء ـ وأبو محمد، محمود بن أحمد بن موسى العيتابي الحنفي الملقب ببدر الدين ولد سنة ٧٦٢هـ نشأ في بيت علم وصلاح ـ سمع ببلدته (عين تاب من أعمال حلب) ثم رحل وأخذ عن شيوخ عصره وتقلّد الحسبة عدّة مرّات. له عدّة مؤلفات منها: البناية في شرح الهداية ـ وعمدة القاري في شرح الجامع الصحيح للبخاري ـ توفي سنة ٨٥٥هـ (انظر الضوء اللامع ص: ١٣٣/١٠).

(٣) عمدة القاري لبدر الدين العيني ص: ٥٦/١١ (كتاب الصوم باب متى يقضي قضاء رمضان؟ حديث رقم: ١٩٥٠).

(٤) عمدة القاري ص: ٩٧/١١ كتاب الصوم (باب صيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة).

المختار، وهو في العصر إلى الإصفار وفي الصبح إلى الإسفار[1].

ـ وعند شرحه لقول كعب الأحبار[2]، أنه قال: «إذا أحببتم أن تعلموا ما للعبد عند ربّه فانظروا ماذا يتبعه من حسن الثناء» قال: قال الباجي: «يريد ما يجري على ألسنة الناس من ذكره في حياته وبعد موته، والمراد ما يذكره به أهل الدين والخير دون أهل الضلال والفسق، لأنه قد يكون للإنسان العدو فيتبعه بالذكر القبيح»[3].

٥ ـ نماذج من الاقتباسات الواردة في شرح الزرقاني على الموطأ:

ـ عند شرحه لحديث مالك عن نافع عن عبدالله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «لا يتحرّ أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها». قال: قال الباجي: يحتمل أن يريد به المنع من النافلة في هذين الوقتين أو المنع من تأخير الفرض إليه[4].

ـ وعند شرحه لحديث مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله ﷺ غُسّل في قميص» قال: وقال الباجي: يحتمل أن يكون ذلك خاصا به ﷺ لأن السنّة عند مالك وأبي حنيفة والجمهور أن يجرّد الميّت ولا يغسّل في قميصه[5].

---

(١) تنوير الحوالك ـ (للسيوطي ص: ٢٢٨/١ كتاب الجنائز ـ باب الصلاة على الجنائز بعد الصبح إلى الإسفار وبعد العصر إلى الإصفار) وانظر كذلك شرح الزرقاني على الموطأ ٦٣/٢.

(٢) هو كعب بن ماتع أبو إسحاق المعروف بكعب الأحبار، ثقة، مخضرم، كان من أهل اليمن فسكن الشام، مات في آخر خلافة عثمان، وقد زاد على المائة. (تقريب التهذيب ص: ٤٦١ رقم: ٥٦٤٨).

(٣) تنوير الحوالك ص: ٩٦/٣.

(٤) شرح الزرقاني على الموطأ ص: ٤٨/٢ باب النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ـ كتاب القرآن حديث ٤٧.

(٥) المصدر السابق ص: ٥٠/٢ كتاب الجنائز باب غسل الميّت. وانظر كذلك الاقتباسات في ٨٠/١ ـ ٨٣ ـ ٨٥ ـ ٨٦، ٣٥٣ و ٢٣٦/٣، ٢٤٧، ٣٤١، ٤٨/٤، ٣١٢.

بعد هذا العرض الموجز لمنهج الحافظ أبي الوليد الباجي في كتابه المنتقى، وذكر نماذج من اقتباسات العلماء منه، يمكننا اعتبار الطابع الفقهي من أهم ما تميّز به كتاب المنتقى.

ولا غرو في ذلك فالإمام الباجي يعدّ من أعلام المذهب المالكي، قال أبو محمد ابن حزم الظاهري: «لو لم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد القاضي عبدالوهاب[1]، إلا أبو الوليد الباجي لكفاهم»[2].

ج ـ منزلة الباجي العلمية وثناء العلماء عليه:

إن تبحّر الإمام الباجي في علوم الشريعة وتفنّنه فيها، وتفوّقه في فنّ المناظرة وإقامة الحجاج، بوّأه مكاناً مرموقاً بين علماء عصره.

قال عنه الحافظ ابن كثير: «سليمان بن خلف الباجي الفقيه المالكي أحد الحفاظ المكثرين في الفقه والحديث»[3].

وقال عنه الإمام الذهبي: «الحافظ العلامة ذو الفنون أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعيد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي صاحب التصانيف. . . ألّف كتاب المعاني في شرح الموطأ في عشرين مجلداً عديم النظير»[4].

كما كان الإمام الباجي يتمتّع بتقدير تلاميذه ومن جاء بعدهم. فهذا أبو علي بن سكّرة السرقسطي[5]، يقول: ما رأيت مثل أبي الوليد الباجي وما

---

(١) عبدالوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي القاضي أبو محمد أحد أئمة المذهب المالكي ثقة حجة. ألّف في المذهب والخلاف والأصول تآليف كثيرة، توفي بمصر سنة ٤٢٢هـ وكان مولده سنة ٣٦٢هـ (الديباج المذهب ص: ١٥٩).

(٢) انظر نفح الطيب ص: ٣٦٠/١. والديباج المذهب ص: ١٢١.

(٣) البداية والنهاية لابن كثير ص: ١٢٢/١٢.

(٤) تذكرة الحفاظ للذهبي ص: ١١٨٠/٣.

(٥) هو الحسن بن محمد بن حيرة السرقسطي (مرت ترجمته).

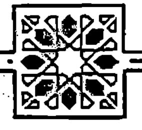
رأيت أحداً على سمته وهيئته وتوقير مجلسه»[1].

ولعل ما زاد في شهرة الباجي وذيوع صيته. مناظرته لابن حزم الظاهري، فقد نقل ابن فرحون «أن أبا الوليد لما ورد إلى الأندلس، وجد بها ابن حزم الظاهري، ولم يكن في الأندلس من يشتغل بعلمه، فقصرت ألسنة فقهائها عن مجادلته، واتبعه جماعة على رأيه، واحتل بجزيرة ميورقة فرأس بها واتبعه أهلها، فلما وصل أبو الوليد تكلّم في ذلك فرحل إليه وناظره وأبطل كلامه وله معه مجالس كثيرة قيّدت بأيد الناس»[2].



(١) تذكرة الحفاظ ص: ١١٨٢/٣، والصلة لابن بشكوال ص: ١٩٧/١.

(٢) الديباج المذهب لابن فرحون ص: ١٢١.



المبحث الخامس: كتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ

للإمام أبي بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن أحمد المعافري، المعروف بابن العربي الإشبيلي، المتوفى سنة ٥٤٣هـ.

وهو من أجلّ كتب فقه السنّة، متميّز في بابه، شامل للفقه والحديث، اتّبع فيه المؤلف أسلوباً سهلاً ومنهجاً مبتكراً.

وقد ضمّنه ـ إضافة إلى فقه الحديث ـ علوم الحديث، التي انتقد على الباجي التقصير فيها.

قال ابن العربي في كتابه المسالك: «وأما الباجي فقد أشبع القول في هذا الفنّ (أي: الفقه) وأغفل كثيراً من علم الحديث الذي يتضمّنه الموطأ»[1].

منهج ابن العربي في كتابه القبس:

اتبع الإمام ابن العربي في شرحه للموطأ أسلوباً سهلاً ومنهجاً مبتكراً، نلخص عناصره في الآتي:

---

(١) كتاب المسالك لابن العربي: ل ٤ (أ). (نسخة بمركز البحث العلمي بأم القرى) وانظر في ذلك: القبس ٧١/١ تحقيق د. محمد عبدالله ولد كريم (دار الغرب الإسلامي ط١ ـ ١٩٩٢ ـ لبنان).

١ ـ قسم المؤلّف الكتاب إلى كتب وأبواب، وفقا لترتيب الموطأ، ليسهل على الطالب الوصول إلى المسائل المرادة من غير عناء.

٢ ـ اتبع المؤلف في افتتاحه للأبواب ثلاث طرق:

أ ـ يذكر الباب الذي ترجم به مالك، ويشرح معنى الترجمة، بعد ذلك يذكر الأحاديث الواردة في الباب مجرّدة من الأسانيد. فعند شرحه «لباب صلاة العيد» قال: «العيد اسم الفعل من عاد عوداً، سمي به تفاؤلاً لأن يعود، كما سميت القافلة في ابتداء خروجها إلى السفر بذلك تفاؤلا لعودتها، وهو يوم ينشر الله فيه على العباد رحمته ويوفّيهم أجرتهم ويتقبّل منهم طاعتهم. وهي سنّة. ثم ذكر بعد ذلك أحاديث الباب»[١].

ب ـ يبدأ بذكر الأحاديث مباشرة قبل شرحه للترجمة: فعند تناوله لباب السترة، قال: فيها أحاديث كثيرة المعوّل منها على ثمانية، فذكرها، ثم قال: والسترة من محاسن الصلاة ومكمّلاتها وفائدتها قبض الخواطر عن الإشارة وكفّ النظر عن الاسترسال حتى يكون العبد مجتمعاً للمناجاة التي حضرها والتزمها، وبه قال عامة الفقهاء[٢]. ثم استرسل في شرح مسائل الباب.

جـ ـ بعد ذكره لترجمة الباب، يشرع مباشرة في شرح مسائل الباب دون ذكره لأحاديث الباب.

فعند تناوله «لباب التأمين» بدأ مباشرة بقوله: قوله: «إذا أمّن الإمام[٣]...» الحديث. قيل معنى «إذا أمّن» إذا بلغ موضع التأمين. كقولهم أحرم إذا بلغ موضع الحرم. وأنجد إذا بلغ موضع العلو[٤].

---

(١) القبس ص: ٣٧١/١.

(٢) نفس المصدر ص: ٣٣٩/١.

(٣) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الأذان ـ باب جهر الإمام بالتأمين، ومسلم في كتاب الصلاة باب التسميع والتحميد والتأمين. والموطأ ص: ٨٧/١ كلهم من طريق أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أمّن الإمام فأمنوا فإن من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه».

(٤) القبس ص: ٢٣٦/١.

٣ ـ رتّب الشرح ترتيباً متميّزاً، حسناً، حيث قسّم المسائل إلى عناوين بارزة، مشيراً إلى ما تضمّنه الموطأ من نكت وقضايا تحت عناوين خاصة مثل:

إلحاق ـ كشف وإيضاح ـ تفصيل ـ استلحاق ـ تكملة تنبيه على قصد ـ استدراك ـ تحقيق لغوي وتحقيق شرعي ـ فائدة ـ تنبيه على وهم ـ نكتة أصولية ـ توحيد ـ مزلّة قدم ـ تأسيس ـ تفسير ـ تعليق ـ تتميم ـ عارضة ـ عطف ـ مزيد إيضاح ـ حكمة وحقيقة وتوحيد ـ بديعة ـ تبيين مشكل، إلى غير ذلك مما تقتضيه طبيعة المسألة المراد شرحها.

٤ ـ وابن العربي رغم كونه من أعلام المذهب المالكي إلا أنه عند مناقشته للمسائل الخلافية، يبيّن الآراء المختلفة للعلماء، ويعلّق عليها بكل نزاهة، فهو في أغلب الأحيان يرجّح المذهب المالكي، إلا أن ذلك لم يثنه عن الأخذ بغيره، إذا ظهر له الحق فيه.

ـ فعند مناقشته لمسألة «هل كان النبي ﷺ مفرداً أو قارناً أو متمتّعاً في الحج» خالف قول مالك والشافعي بأنه ﷺ كان مفرداً، وذهب إلى أنه ﷺ كان قارناً، وقال: «وأما المعاني التي تعلّق بها مالك ـ رضي الله عنه، والشافعي، ففعل النبي ﷺ يسقطها، وقد كان قارنا، فوجب امتثال فعله وإسقاط الاعتراضات عليه، والحق أحق أن يتبع»[١].

ـ وعند تناوله لباب الوضوء من مسّ الذكر ـ قال: روى الوضوء من مسّ الذكر عن النبي ﷺ جماعة منهم بسرة[٢]. وهو أصحّ حديث فيه، وأعرض عنه الإمامان الجعفي والقشيري، والعجب لإمامنا ـ رضي الله عنه ـ يرويه في كتابه ويدرّسه مدى عمره ثم لا يقول به، وتختلف فيه فتواه، فتارة يضعّفه، وتارة يقوّيه وتارة يعتبر فيه الشهوة، وتارة يسقطها. ونحن نقبل روايته فنقول الحديث صحيح، ولا نقبل تفريعه فنقول: ينتقض الوضوء

---

(١) القبس ٦٥٩/٢ ـ ٦٦٠.

(٢) مرّ تخريج الحديث.

من مسّه بقصد أو بغير قصد، اتّباعاً لظاهر الحديث وأخذا بمطلق الرواية فيه[١].

٥ ـ وعندما تمرّ مسألة قد تكلّم عليها قبل، فإنه لا يكرّر الكلام، ويحيل عليها، سواء كانت في نفس مباحث الكتاب، أو في كتاب آخر له.

٦ ـ ينبّه على الأخطاء الواردة في بعض روايات الموطأ، ويبيّن وجه الصواب في ذلك: فعند تناوله لأحاديث العمل في الوضوء[٢]، قال: وهم وتنبيه وقع في الموطأ:

مالك بن أنس عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال لعبدالله بن زيد بن عاصم: وهو جدّ عمرو بن يحيى[٣]. وهذا وهم قبيح من يحيى بن يحيى وغيره، وأعجب منه أنه سئل عنه ابن وضّاح، وكان من الأئمة، فقال: هو جدّه لأمه، ورحم الله من انتهى إلى ما سمع ووقف دون ما لا يعلم، وكيف جاز هذا على ابن وضّاح، والصواب في المدونة التي كان يقريها ويرويها عن سحنون، وهي بين يديه ينظر في كل حين فيها، وصواب الحديث: مالك عن عمرو بن يحيى المازني[٤]، عن أبيه[٥]، أن رجلاً قال لعبدالله بن زيد:

---

(١) القبس: ص: ١٦٢/١ (باب الوضوء من مسّ الذكر).

(٢) المصدر السابق ١٦٢/١.

(٣) الحديث هو: مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال لعبدالله بن زيد بن عاصم وهو جد عمرو بن يحيى المازني وكان من أصحاب رسول الله ﷺ هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ؟ فقال عبدالله بن زيد بن عاصم نعم، فدعا بوَضوء فأفرغ على يده مرتين مرتين ثم تمضمض واستنثر ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً، ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر، بدأ بمقدّم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه ثم غسل رجليه. (الموطأ كتاب الطهارة ـ باب العمل في الوضوء) حديث ٣١. انظر التمهيد لابن عبدالبر ص: ١١٣/٢٠ وشرح الزرقاني على الموطأ ص: ٤٢/١. وفتح الباري ص: ٢٨٩/١.

(٤) عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني المدني ثقة مات بعد ١٣٠هـ (التقريب ص: ٤٢٨ رقم: ٥١٣٩).

(٥) يحيى بن عمارة بن أبي حسن الأنصاري المدني ـ ثقة ـ من الثالثة ـ أخرج له الجماعة (تقريب التهذيب ص: ٥٩٤ رقم: ٧٦١٢).

وهذا الرجل هو عمارة بن أبي حسن المازني جدّ عمرو بن يحيى[1].

بعد هذا العرض الموجز لأهم عناصر منهج الإمام ابن العربي في كتابه القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، الذي اتضح لنا من خلاله مدى دقّة المؤلف في المسائل واستنباط الأحكام منها، ومعالجته لمختلف جوانبها الفقهية والحديثية والعقدية وغيرها، وحتى تتضح هذه المنهجية أكثر في معالجته للباب الواحد ضمن وحدة موضوعية محدودة، نورد المثال التوضيحي الآتي:

مثال توضيحي:

باب تيمّم الجنب[2]:

١ ـ ذكر أقوال الصحابة:

قال الإمام ابن العربي ـ رحمه الله ـ: هذه المسألة اختلف الصحابة فيها:

---

(١) القبس ص: ١/١١٨.
قال الحافظ ابن حجر: وقد اختلف رواة الموطأ في تعيين هذا السائل، وأما أكثرهم فأبهمه، قال معن بن عيسى في روايته: عن عمرو عن أبيه يحيى: إنه سمع أبا حسن ـ وهو جد عمرو بن يحيى ـ قال لعبدالله بن زيد وكان من الصحابة.. فذكر الحديث. وقال محمد بن الحسن الشيباني عن مالك: حدثنا عمرو عن أبيه يحيى أنه سمع جدّه أبا حسن يسأل عبدالله بن زيد، وكذا ساقه سحنون في المدونة، وقال الشافعي في الأم: عن مالك عن عمرو عن أبيه أنه قال لعبدالله بن زيد. ومثله رواية الإسماعيلي عن أبي خليفة عن القعنبي عن مالك عن عمرو عن أبيه قال: قلت.. والذي يجمع هذا الاختلاف أن يقال: اجتمع عند عبدالله بن زيد: أبو حسن الأنصاري وابنه عمرو وابن ابنه يحيى بن عمارة بن أبي حسن، فسألوه عن صفة وضوء النبي ﷺ وتولى السؤال منهم له: عمرو بن أبي حسن، فحيث نسب إليه السؤال كان على الحقيقة، ويؤيده رواية سليمان بن بلال عند البخاري في باب الوضوء من التور قال: حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه قال: كان عمّي يعني عمرو بن أبي حسن يكثر الوضوء، فقال لعبدالله بن زيد، أخبرني... فذكره. وحيث نسب السؤال إلى أبي حسن فعلى المجاز لكونه كان الأكبر وكان حاضراً. وحيث نسب السؤال ليحيى بن عمارة فعلى المجاز أيضاً لكونه ناقل الحديث وقد حضر السؤال. ووقع في رواية مسلم عن محمد بن الصباح عن خالد الواسطي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبدالله بن زيد قال «قيل له توضأ لنا» فذكره مبهماً. (انظر فتح الباري ص: ١/٢٨٩ ـ ٢٩٠ ـ ٢٩١).

(٢) القبس ص: ١/١٨٠ ـ ١٨١.

ـ فكان ابن مسعود ـ رضي الله عنه يرى ألا يتيمّم الجنب، ويقول: لو رخصنا لهم في ذلك لأوشك إذا برد عليهم الماء أن يدعوه ويتيمّموا[1]. وهذا ردّ للنص بالذريعة، وذلك لا يجوز، وإنما علينا أن ننزل الشرع منازله، ونضعه مواضعه، فمن تعداها، فقد ظلم نفسه.

ـ وقد سأل رجل عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه، عن الجنب هل يتيمّم؟ فقال عمر ـ رضي الله عنه ـ: لا يتيمّم، فقال له عمّار: أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ كنّا في سريّة، فأجنبنا فلم نجد الماء، فأما أنا فتمّرغت في التراب كما تتمرّغ الدابة، فأتينا النبي ﷺ فقال: «**إنما كان يكفيك ضربة للوجه وضربة للكفين**»، فقال له عمر ـ رضي الله عنه ـ: اتق الله يا عمّار، فقال عمّار: إن شئت يا أمير المؤمنين لم أحدّث به، فقال له: بل نوليك من ذلك ما توليت[2].

٢ ـ رأي ابن العربي في المسألة، وإحالته القارئ على مراجع أخرى:

قال الإمام ابن العربي ـ رحمه الله ـ: «وهذا كله ينبئ على أصل، وهو الكلام على آية الوضوء، وترتيبها والأحكام فيها، وكيف مساقها».

وقد سمعت أصحابنا بالمشرق يقولون إن فيها ألف سؤال وحشدوا واجتهدوا، فكيف، حتى بلغوها ثمانمائة ولكن بزوائد ومعان يستغنى عنها. وقد بيّناها في كتاب الأحكام في نحو من عشرين فصلاً[3]، اخترت تلك الفصول بآفاق الكلام وسحبت ذيلها على جميع المقصود ولا شك.

إلا أن قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا۟ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التيمم ـ باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت أو خاف العطش يتيمّم، حديث رقم: ٣٤٥ ـ ٣٤٦، ص: ٩٥/١ ـ ٩٦ ـ انظر فتح الباري ص: ٤٥٥/١ ـ ٤٥٧.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التيمم ـ باب التيمم للوجه والكفين ص: ٩٢/١ وفي باب التيمم ضربة ٩٦/١، حديث رقم: ٣٤٧. وأخرجه مسلم في كتاب الحيض ـ باب الوضوء من لحوم الإبل ص: ٢٧٦/١.

(٣) انظر أحكام القرآن لابن العربي ص: ٥٥٦/٢.

سَفَرٍ﴾ إلى قوله: ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾[1]، إن هذا الجواب يرجع إلى جميع ما تقدّم من الكلام، لا تردّه لغة، ولا يدفعه نظام قول، والشريعة تعضّده والآثار الصحيحة تشهد له.

ـ ذكره لما يؤيد رأيه: قال رحمه الله:

ففي الصحيح عن عمران بن حصين[2] ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ «فرغ من صلاة فنظر إلى رجل لم يصلّ معهم فقال له: «ما منعك أن تصلي معنا؟» فقال له: إني كنت جنباً، فقال له: «عليك بالصعيد»[3]، وهذا نصّ».

٣ ـ اللطائف الحديثية:

قال رحمه الله: فإن قيل فكيف قال عمار لعمر ـ رضي الله عنه: إن شئت يا أمير المؤمنين لم أحدّث به[4]؟ قلنا: عن ذلك جوابان:

أحدهما: أن عماراً ذكر أنه: جرى ذلك بحضرتك يا عمر، فردّه، رضي الله عنه ولم يذكره، فتعارض الخبران، وصار ذلك كشهادتين متعارضتين في وقت واحد، فإحداهما تردّ الأخرى، فاستيذان عمار لعمر ـ رضي الله عنه، في ذكر ذلك لأنه الحاكم، فإن ردّها، لم يُفد شيئاً ولا كان لذكرها معنى، وإن جوّزها فحيئتذ يدفعها وينشرها.

الثاني: ما قدّمنا قبل من أن الراوي إذا كان عنده عن النبي ﷺ حديث

---

(١) سورة المائدة، آية: ٦.

(٢) عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي، أبو نُجيد، أسلم عام خيبر، وصحب وكان فاضلاً، وقضى بالكوفة، مات سنة ٥٢ بالبصرة (التقريب ص: ٤٢٩ رقم: ٥١٥٠).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التيمم ـ حديث رقم: ٣٤٨.

(٤) البخاري في كتاب المناقب باب علامات النبوة في الإسلام ص: ٢٣٢/٤ وفي كتاب التيمم باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء ص: ٩٣/١ وانظر فتح الباري ص: ٤٤٦/١ حديث ٣٤٤ وكذلك ص: ٤٥٧/١ حديث ٣٤٨ وص: ٥٨٠/٦ حديث ٣٤٤. ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة ص ٤٧٤/١.

لم يلزمه أن يذكره، ولذلك كان أعيان الصحابة وكبارهم، رضي الله عنهم، لا يذكرون شيئاً مما سمعوا لأن تبليغ الأحاديث فرض على الكفاية.

هذا وقد انتقد بعض العلماء على الإمام ابن العربي قسوته في الردّ على مخالفيه، كما مرّ بنا في بعض الأمثلة السابقة.

ويعتبر كتاب القبس لابن العربي من أشهر الشروح الأندلسية لموطأ الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ تجنّب فيه تقصير من سبقه من الشراح، فكان على صغر حجمه، شرحاً شاملاً جامعاً لفقه الحديث وعلومه، أخذه الناس عنه، واستشهد فطاحل العلماء بآرائه في شروحهم كالإمام النووي والحافظ ابن حجر وغيرهما، وفيما يلي نماذج من ذلك:

١ ـ نموذج من الاقتباسات الواردة في صحيح مسلم بشرح النووي:

عند شرحه لقوله ﷺ: «**إن لله تسعة وتسعين اسماً، مائة إلا واحداً، من أحصاها دخل الجنة، إنه وتر يحب الوتر**»[1]، قال: وقد ذكر الحافظ أبو بكر بن العربي المالكي عن بعضهم أنه قال: لله تعالى ألف اسم، قال ابن العربي، وهذا قليل فيها، والله أعلم.

٢ ـ نماذج من الاقتباسات الواردة في كتاب فتح الباري للحافظ ابن حجر:

ـ عند شرحه لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كان الفضل رديف النبي ﷺ فجاءت امرأة من خثعم، فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه، فجعل النبي ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر، فقالت: إن فريضة الله أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يثبت على الراحلة، أفأحج عنه؟ قال: «نعم» وذلك في حجة الوداع»[2]. قال ابن حجر: وقال ابن العربي حديث

---

(١) مسلم في كتاب الذكر والدعاء، باب أسماء الله وفضل من أحصاها، حديث: ٢٦٧٧ بترتيب محمد فؤاد عبدالباقي.

(٢) فتح الباري لابن حجر، كتاب جزاء الصيد ـ باب حجّ المرأة عن الرجل ص: ٦٧/٤ ـ ٧٠ حديث: ١٨٥٥.

الخثعمية أصل متفق على صحته في الحج، خارج عن القاعدة المستقرة في الشريعة من أن ليس للإنسان إلا ما سعى، رفقاً من الله في استدراك ما فرّط فيه المرء بولده وماله.

ـ عند شرحه لأحاديث باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجّة الوداع قال: واستدل به على أن أبا موسى كان عالماً فطناً حاذقاً ... ولذلك اعتمد عليه عمر ثم عثمان ثم علي، وأما الخوارج والروافض فطعنوا فيه ونسبوه إلى الغفلة وعدم الفطنة لما صدر منه في التحكيم بصفين، قال ابن العربي وغيره: والحق أنه لم يصدر منه ما يقتضي وصفه بذلك، وغاية ما وقع منه أن اجتهاده أداه إلى أن يجعل الأمر شورى بين من بقي من أكابر الصحابة من أهل بدر ونحوهم[1].

ـ عند شرحه لقول النبي ﷺ: «أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف» قال: وقال أبو بكر بن العربي: ليست هذه السبعة متعينة الجواز حتى لا يجوز غيرها كقراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش وغيرهم، فإن هؤلاء مثلهم أو فوقهم[2].

٣ ـ نماذج من الاقتباسات الواردة في شرح الزرقاني على الموطأ:

ـ عند شرحه لحديث أم عطية الأنصارية قالت: «دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته فقال: «أغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتنّ ذلك بماء وسدر واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور فإذا فرغتنّ فآذنني»، قالت: فلما فرغنا آذناه فأعطانا حَقْوَهُ فقال: «أشعرنها إياه»، تعني بحقوه إزاره». قال: قال ابن العربي في قوله أو خمساً إشارة إلى الإيتار لأنه نقلهن من الثلاث إلى الخمس، وسكت عن الأربع[3].

---

(١) فتح الباري ـ كتاب المغازي ـ باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن ـ ص: ٥٨/٨ ـ ٦٠ حديث: ٤٣٤١.

(٢) المصدر السابق ٢٣/٩ ـ ٣٠ (كتاب فضائل القرآن ـ باب أنزل القرآن على سبعة أحرف حديث: ٤٩٩١).

(٣) شرح الزرقاني على الموطأ ص: ٥٠/٢ ـ ٥١ (كتاب الجنائز باب غسل الميت حديث رقم: ٢).

ـ وعند شرحه لحديث مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ ما يلبس المحرم من الثياب فقال رسول الله ﷺ: «**لا تلبسوا القمص ولا العمائم ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحداً لا يجدُ نعلين فليلبس خفّين وليقطعهما أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسّه الزعفران أو الورس**».

قال: قال ابن العربي: إن صارا كالنعلين، جاز وإلا فمتى ستراً من ظاهر الرجل شيئاً لم يجز، إلا للفاقد، وهو من لا يقدر على تحصيله لفقده، أو ترك بذل المالك له، أو عجزه عن الثمن إن وجد معه أو عن الأجرة، ولو بيع بغبن لم يلزمه شراؤه، أو وهب له لم يلزمه قبوله، إلا إن أعير له.

قال: وقال ابن العربي: ليس الورس بطيب لكنه نبّه به على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملايمة الشمّ، فيؤخذ منه تحريم أنواع الطيب عن المحرم، وهو مجمع عليه فيما يقصد به التطيّب، وهذا الحكم شامل للنساء[1].

ونكتفي بهذه الأمثلة تجنباً للإطالة.

وقد قام الدكتور محمد عبدالله ولد كريم بتحقيق ودراسة كتاب القبس، وطبع بدار الغرب الإسلامي بيروت سنة ١٩٩٢هـ.

وتوجد نسخ مخطوطة من كتاب القبس، في كثير من مكتبات العالم نذكر منها على الخصوص[2]:

ـ نسخة في الخزانة العامة بالرباط رقم (٢٥) ج.

ـ نسخة أخرى في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم: ك ١٩١٦.

---

(١) المصدر السابق ص: ٢/٢٢٧ ـ ٢٢٨ ـ ٢٢٩ و(الموطأ كتاب الحج، باب ما ينهى عنه من لبس الثياب في الإحرام حديث: ٨).

(٢) انظر مقدمة كتاب القبس بتحقيق محمد عبدالله ولد كريم.

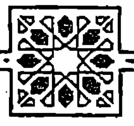
- نسخة بالمكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم ٤٢٧.

- نسخة بالمكتبة الوطنية بتونس تحت رقم ٨٠٠٩.

وقد ألّف الإمام ابن العربي - رحمه الله - كتاباً آخر في شرح الموطأ أسماه «المسالك في شرح موطأ مالك»[١].

---

(١) انظر الديباج المذهب لابن فرحون ص: ٢٨٢.



المبحث السادس:
الشروح الأندلسية الأخرى على الموطأ

كتب الأندلسيون شروحاً عديدة على الموطأ نذكر منها:

١ ـ تفسير الموطأ: لعبدالملك بن حبيب، المتوفى سنة: ٢٣٩هـ[١]، وتفسير الموطأ ليحيى بن إبراهيم بن مزين، المتوفى سنة ٢٦٠هـ[٢].

٢ ـ اختصار شرح ابن مزين للموطأ لمحمد بن عبدالله بن يحيى بن أبي زمنين، المتوفى سنة ٣٥٩هـ[٣].

٣ ـ كتاب الاستنباط لمعاني السنن والأحكام من أحاديث الموطأ في ثمانين جزءاً لمحمد بن يحيى بن محمد بن الحذاء التميمي، المتوفى سنة ٤١٠هـ، وله أيضاً كتاب التعريف برجال الموطأ في أربعة أسفار[٤].

٤ ـ تفسير الموطأ لعبدالرحمٰن بن مروان القنازعي أبو المطرّف، المتوفى سنة ٤١٣هـ[٥].

٥ ـ تفسير الموطأ لأبي عبدالملك مروان بن محمد الأسدي الأندلسي

---

(١) الديباج المذهب ص: ١٥٤.

(٢) بغية الملتمس ص: ٤٨٢ رقم: ١٤٥٧ والديباج المذهب ص: ٣٥٤.

(٣) الديباج المذهب ص: ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(٤) نفس المصدر السابق ص: ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

(٥) بغية الملتمس ص: ٣٥٨ رقم: ١٠٤٢.

الأصل، المتوفى قبل ٤٤٠هـ[١].

٦ ـ الموعب في تفسير الموطأ لأبي الوليد يونس بن عبدالله بن محمد بن مغيث المعروف بابن الصفّار، المتوفى سنة ٥٣١هـ[٢].

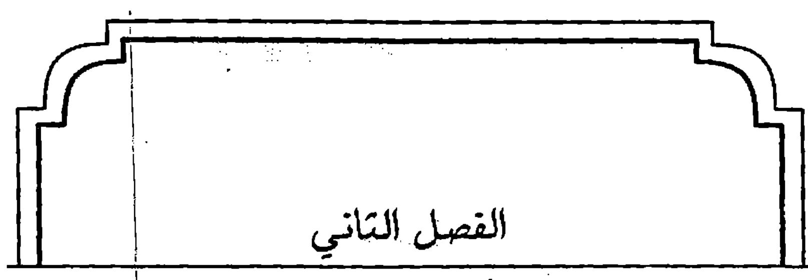
٧ ـ مشكل ما وقع في الموطأ وصحيح البخاري لمحمد بن خلف بن موسى[٣]، المتوفى سنة ٥٣٧هـ.

٨ ـ كتاب الأنوار لمحمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد المعروف بابن زرقون، المتوفى سنة ٥٨٦هـ جمع فيه بين المنتقى والاستذكار[٤].

توجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الأزهرية تحت رقم (حديث ٤٢)، ونسخة مصورة من الجزء الثالث من الكتاب كتبت في القرن السابع يبتدئ من كتاب الخلع وينتهي بكتاب القضاء ـ موجودة في معهد إحياء المخطوطات العربية تحت رقم ٢٣٧[٥].



(١) نفس المصدر السابق ص: ٤٤٦ رقم: ١٣٤١.
(٢) بغية الملتمس ص: ٤٩٩ رقم: ١٥٠٠ والديباج المذهب ص: ٣٦٠.
(٣) الديباج المذهب ص: ٣١٣.
(٤) الديباج المذهب ص: ٢٨٥.
(٥) فهرس المخطوطات المصورة لفؤاد سيد ص: ٧٨ (دار الرياض ـ القاهرة ١٩٥٤م).

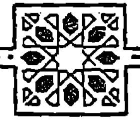


الفصل الثاني

جهود علماء الأندلس في شرح الصحيحين

المبحث الأول: الشروح الأندلسية لصحيح البخاري واختصاراته.

المبحث الثاني: الشروح الأندلسية لصحيح مسلم واختصاراته.



المبحث الأول:
الشروح الأندلسية لصحيح الإمام البخاري

لقد انصبّ اهتمام علماء الأندلس على دراسة موطأ الإمام مالك بن أنس - رحمه الله - دراسة معمّقة، فعنوا بتحقيق سماعاته وشرح معانيه والتعريف برجاله. ولم تكن عنايتهم بالجامع الصحيح للإمام البخاري، تقلّ أهمية عن عنايتهم بالموطأ، فقد عرف صحيح البخاري طريقه للأندلس بروايات مختلفة أقدمها رواية عبدالله بن إبراهيم بن محمد الأصيلي، المتوفى سنة ٣٩٢هـ.

ومن أوائل الذين عنوا بالجامع الصحيح: أبو الوليد هشام بن عبدالرحمن بن عبدالله المعروف بابن الصابوني، المتوفى سنة ٤٢٣هـ، الذي كتب: تفسير البخاري ثم شرح غريب كتاب البخاري. وتلاه أبو القاسم المهلّب بن أبي صفرة وأحمد بن رشيق وابن بطال وغيرهم.

وفي هذا المبحث نتعرّف على أهم الشروح والمختصرات الأندلسية للجامع الصحيح للإمام البخاري، فنذكر المطبوع منها ونشير إلى مكان وجود المخطوط، ونتبّه على من ذكر المفقود، ثم ندرس مناهج ثلاثة نماذج من ذلك هي:

- شرح صحيح البخاري للمهلب بن أبي صفرة.
- شرح صحيح البخاري لابن بطال.

ـ ومشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض.

ـ أهمّ الشروح والمختصرات الأندلسية لصحيح البخاري:

١ ـ تفسير البخاري لهشام بن عبدالرحمٰن بن عبدالله المعروف بابن الصابوني أبو الوليد، المتوفى سنة ٤٢٣هـ. ذكره ابن خير في فهرسته[١]، وابن بشكوال في الصلة[٢].

٢ ـ شرح غريب كتاب البخاري لهشام بن عبدالرحمٰن بن الصابوني أيضاً[٣].

٣ ـ شرح المهلّب بن أبي صفرة على البخاري: لأبي القاسم المهلب بن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل عند دراسة النماذج.

وقد اختصر هذا الشرح تلميذه، أبو عبدالله محمد بن خلف بن المرابط الأندلسي[٤]، الصدفي المتوفى بالمرية سنة ٤٨٥هـ[٥].

٤ ـ كلام مدوّن على تراجم كتاب صحيح البخاري ومعاني ما أشكل من ذلك لأحمد بن رشيق[٦]، المتوفى بعد ٤٤٠هـ.

---

(١) فهرسة ابن خير ص: ١٩٨.
(٢) الصلة لابن بشكوال ص: ٢/٦٥٠.
(٣) فهرسة ابن خير ص: ١٩٨ وهدية العارفين ص: ٢/٨٠٣.
(٤) انظر بغية الملتمس ص: ٦٣ رقم: ١٠٣.
(٥) انظر كشف الظنون ١/٥٤٥.
(٦) هو أبو العباس أحمد بن رشيق الكاتب ـ نشأ في مرسية وانتقل إلى قرطبة وطلب الأدب فبرز فيه، وشارك في سائر العلوم ومال إلى الفقه والحديث، قال الحميدي: وما رأينا من أهل الرياسة من يجري مجراه مع همّة مفرطة وتواضع وحلم عرف به مع القدرة، مات بعد الأربعين وأربعمائة عن سنّ عالية، له كلام مدوّن على تراجم كتاب الصحيح لأبي عبدالله البخاري، ومعاني ما أشكل من ذلك. (بغية الملتمس ص: ١٦٦ رقم: ٤٠٠).

٥ ـ شرح صحيح البخاري لأبي الحسن على بن خلف بن عبدالملك المعروف بابن بطال القرطبي المالكي[١]، المتوفى سنة ٤٤٤هـ

٦ ـ ولابن بطال أيضاً «معونة القاري» في شرح البخاري توجد منه نسخة مخطوطة بمكتبة القرويين بفاس تحت رقم ٤٥١[٢].

٧ ـ كتاب «أجوبة على الصحيح (صحيح البخاري)، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري الأندلسي، المتوفى سنة ٤٥٦هـ[٣].

٨ ـ شرح صحيح البخاري لأبي حفص عمر بن الحسن بن عمر الهوزني الإشبيلي، المتوفى سنة ٤٦٠هـ[٤].

٩ ـ الأجوبة الموعبة على المسائل المستغربة في كتاب البخاري: للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، توجد منه نسخة مخطوطة في تركيا، نسخت في أوائل القرن السابع الهجري[٥].

١٠ ـ شرح صحيح البخاري لأبي عبدالله محمد بن خلف بن سعيد بن وهب بن المرابط، قاضي المرية المتوفى بها في شوال سنة ٤٨٥هـ[٦].

---

(١) أبو الحسن علي بن خلف بن بطال البكري يعرف بابن اللجام أصلهم من قرطبة وأخرجتهم الفتنة إلى بلنسية، روى عن الطلمنكي وأبي المطرّف القنازعي وأبي الوليد بن يونس، والمهلّب بن أبي صفرة ـ كان من أهل العلم والمعرفة والفهم، عنى بالحديث العناية التامة ـ حدّث عنه جماعة من العلماء وألّف شرح البخاري ـ توفي سنة ٤٤٤هـ (الديباج المذهب ص: ٢٠٣ ـ ٢٠٤). وانظر ترجمته أيضاً في كتاب الصلة ٤١٤/١.

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ص: ١٧٤/٣ وهدية العارفين ٦٩٨/٥.

(٣) انظر كشف الظنون ٥٤٥/١ ـ ٥٤٦، ومدرسة الإمام البخاري في المغرب ص: ٥٩٥/٢.

(٤) ذكره القسطلاني في الإرشاد ص: ١٤/١، وانظر كذلك كشف الظنون ٥٤١/١.

(٥) انظر نوادر المخطوطات العربية في المكتبات التركية لرمضان شيشن (طبعة بيروت ـ ١٩٧٥). وسير أعلام النبلاء ١٥٩/١٨.

(٦) انظر بغية الملتمس ص: ٦٣ رقم: ١٠٣ وشذرات الذهب ٣٧٥/٣ والديباج المذهب ص: ٢٧٤.

١١ ـ شرح البخاري لعيسى بن سهل بن عبدالله الأسدي[١]، المتوفى بغرناطة سنة ٤٨٦هـ[٢].

١٢ ـ تفسير غريب ما في الصحيحين لأبي عبدالله محمد بن أبي نصر فتوح الأندلسي، المتوفى سنة ٤٨٨هـ، توجد منه نسخة في مكتبة أحمد تيمور[٣]، وصورة من المخطوطة في معهد إحياء المخطوطات العربية تحت رقم ١٥١[٤].

١٣ ـ شرح البخاري المسمى «المجالس» لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المتوفى سنة ٧٩٠هـ، شرح فيه كتاب البيوع من صحيح البخاري، فيه من الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه إلا الله، كذا قاله صاحب نيل الابتهاج[٥].

١٤ ـ التنبيه على الأوهام الواردة في الصحيحين لأبي علي حسين بن محمد بن أحمد الجياني الغساني القرطبي الأصل، المتوفى سنة ٤٩٨هـ، وهو يتناول المتون والأسانيد[٦]، منه نسخة بدار إحياء المخطوطات العربية تحت رقم ١٦٦، كتبت سنة ٦٢٨هـ، نقلاً عن خط المؤلف[٧].

١٥ ـ شرح الجامع الصحيح للبخاري مؤلفه: أبو القاسم أحمد بن محمد بن عمر التميمي المعروف بابن ورد التميمي، المتوفى سنة

---

(١) عيسى بن سهل بن عبدالله، أبو الأصبغ القاضي، فقيه محدّث مشهور عارف يروي عنه جماعة منهم أبو الحسن أحمد بن أحمد الأزدي (انظر بغية الملتمس ص: ٣٩٠ رقم: ١١٤٥).

(٢) انظر كشف الظنون ص: ٥٤٦/١.

(٣) انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ص: ١٦٨/٣ وتاريخ التراث العربي لسزكين ٢٥٥/١.

(٤) انظر فهرس المخطوطات المصورة بدار الكتب المصرية الجزء الأول ص: ٦٨ جمع وتصنيف: فؤاد سيد (القاهرة ـ دار الرياض للطبع والنشر ١٩٥٤).

(٥) انظر نيل الابتهاج ص: ٤٨.

(٦) انظر تاريخ التراث العربي لسزكين ص: ٢١٩/١.

(٧) انظر فهرس المخطوطات المصورة ص: ٧٠.

٥٤٠هـ[(١)]، قال الضبيّ: ألف في شرح كتاب البخاري كتاباً كبيراً ظهر علمه فيه، وقال القسطلاني: بأنه شرح واسع جداً[(٢)].

١٦ ـ مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، المتوفى سنة ٥٤٤هـ، وسيكون هذا الكتاب موضوع النموذج الثالث الذي سندرسه.

١٧ ـ شرح مشكل الصحيحين للقاضي عياض بن موسى اليحصبي أيضاً، توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة كوبريلي باسطنبول تحت رقم ٣٣٤[(٣)].

١٨ ـ مطالع الأنوار على صحاح الآثار: للحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف الحمزي المعروف بابن قرقول المولود بالمرية سنة ٥٠٥هـ، والمتوفى بفاس سنة ٥٦٩هـ. منه نسخ في: جامعة القرويين بفاس رقم: ٥٩٤ ـ ٦٢٤ ـ ١٦٤١. القاهرة ثان: ١٤٩/١[(٤)].

١٩ ـ مختصر صحيح البخاري لأبي محمد عبدالحق بن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن الحسين بن سعيد بن إبراهيم الأزدي الإشبيلي المعروف بابن الخراط، المتوفى ببجاية سنة ٥٨١هـ وهو مرتّب على المسانيد، توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة بطرسبرج ـ رابع ـ رقم ٩٣٥[(٥)].

---

(١) هو أحمد بن محمد بن عمر بن ورد التميمي أبو القاسم، حافظ مشهور محدّث، مولده في جمادى الآخرة عام ٤٦٥هـ، يروي عن أبي علي الغساني وأبي بكر بن سكرة وغيرهما. توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٥٤٠هـ (انظر بغية الملتمس ص: ١٥٥ رقم: ٣٦٢).

(٢) انظر الإرشاد للقسطلاني ص: ٤٢/١، وهدية العارفين ص: ٨٤/٥.

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٨٤/٣.

(٤) انظر المصدر السابق ٢٧٧/٦.

(٥) انظر المصدر السابق ١٦٧/٣ ـ ١٧٥.

٢٠ ـ أنوار المشرقين في تنقيح الصحيحين المشرقين، لأبي الخطاب عمر بن دحية الكلبي الأندلسي، المتوفى سنة ٦٣٣هـ[١].

٢١ ـ اختصار صحيح البخاري وشرح غريبه لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري القرطبي، المتوفى سنة ٦٥٦هـ[٢]. توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة القرويين بفاس تحت رقم ٤٤١[٣].

٢٢ ـ كتاب «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» مؤلفه جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك النحوي الأندلسي، المتوفى سنة ٦٧٢هـ، توجد منه نسخة مخطوطة بمكتبة الأوقاف العامة في بغداد[٤]. وقد طبع هذا الكتاب في القاهرة سنة ١٩٥٨ بتحقيق الشيخ أحمد فؤاد عبدالباقي، وطبع أيضاً سنة ١٣١٩هـ.

٢٣ ـ كتاب «جمع النهاية» لعبدالله بن سعيد بن أبي جمرة الأندلسي، المتوفى سنة ٦٩٩هـ، ويسمى مختصر ابن أبي جمرة. وهو ثلاثمائة حديث، يوجد مخطوطاً بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٦٢١، مكتوباً بخط مغربي جميل، ونسخة أخرى منه تحت رقم ٣٧/(٢٦٣د)، ونسخة بخزانة المسجد الكبير بطنجة[٥].

٢٤ ـ كتاب «بهجة النفوس وتحليتها بمعرفة ما لها وما عليها» لابن

---

(١) الحافظ الكبير أبو الخطاب عمر بن حسّان بن علي بن محمد بن فرج بن خلف الأندلسي الداني الأصل السبتي، يقال أنه من ولد دحيه الكلبيّ ـ كان بصيراً بالحديث معروفاً بالضبط ولي قضاء دانية ـ مات سنة ٦٣٣هـ (طبقات الحفاظ ص: ٥٠١ رقم: ١١٠٢) وانظر كذلك مدرسة الإمام البخاري في المغرب ص: ٦٠٩/٢.

(٢) الديباج المذهب لابن فرحون ص: ٦٨.

(٣) انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ص: ١٧٦/٣.

(٤) انظر فهرسة المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، الجزء الأول ص: ٢٦٧.

(٥) انظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ص: ٣٧٢/١ وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ٣٧٢/١، ٤٧٨ ـ ٤٨٠.

ابي جمرة أيضاً، وهو شرح على مختصره للصحيح المسمى (جمع النهاية) آنف الذكر. توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة القرويين بفاس، في جزأين، تحت رقم ١٤٠/٤٠[1]، وقد طبع بمطابع الصدى الخيرية سنة ١٣٤٨هـ.

٢٥ ـ شرح ثلاثيات البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إبراهيم بن خروف الحضرمي المولود في أواخر العقد الأول من القرن الثامن الهجري، وكان حيّاً في العقد الثامن منه، وذكر الأستاذ عبدالله المرابط الترغي أن العلامة الباحث البوعبدلّي وقعت بيده نسختان خطيتان من شرح ثلاثيات البخاري[2].

٢٦ ـ ترجمان التراجم على أبواب البخاري للإمام أبي عبدالله محمد بن رشيد، المتوفى سنة ٧٢١هـ[3].

قال الحافظ ابن حجر: ألّف «ترجمان التراجم على أبواب البخاري» أطال فيه النفس ولم يكمل[4]. يوجد مخطوطاً بمكتبة الأسكوريال تحت رقم ١٧٣٢ ـ ١٧٨٥[5].

بعد هذا العرض لأهمّ الشروح الأندلسية لصحيح الإمام محمد بن إسماعيل البخاري التي أُلّفت عبر العصور نتناول في المبحث القادم دراسة لمناهج بعض من تلك الشروح.

---

(١) انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٧٢/١ وتاريخ التراث العربي لـسزكين ص: ٣٣٣.

(٢) انظر: جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس، لأحمد بن القاضي المكناسي ١٨٨/١، (دار المنصور، الرباط) وانظر كذلك مجلة دعوة الحق العدد ٢٥٩ سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦ ـ ص: ١١٣.

(٣) انظر الديباج المذهب ص: ٣١٠.

(٤) انظر طبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٥٢٨ رقم: ١١٥٢.

(٥) انظر فهرس الفهارس للكتاني ٣٣٢/١ وكشف الظنون ص: ٥٥١/١، ومدرسة الإمام البخاري في المغرب ص: ٥٧٣/٢.

النموذج الأول:

شرح صحيح البخاري للمهلّب بن أبي صفرة: الذي يعتبر من أقدم الشروح الأندلسية للجامع الصحيح للإمام البخاري، توجد منه قطعة مخطوطة بخزانة ابن يوسف بمراكش وقد حاولت جاهداً الحصول على صورة منها، وطلبت من بعض أهل العلم بمراكش المساعدة في ذلك ولكن دون جدوى، إلى أن اطلعت على دراسة قام بها الأستاذ محمد رستم - حفظه الله - المدرس بكلية الآداب ببني ملّال بالمغرب - حول المخطوطة المذكورة فاستفدت منها، ومن الاقتباسات الكثيرة الواردة في كتاب «فتح الباري» لابن حجر من شرح المهلّب في تحديد منهج المؤلف.

١ - التعريف بالمؤلف:

هو أبو القاسم المهلّب بن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة التميمي الأندلسي، سكن المرية، من أهل العلم الراسخين المتفنّنين في الفقه والحديث والعبادة والنظر.

صحب الأصيلي وتفقّه معه وكان صهره، وسمع القابسي[١]، وأبا ذر الهروي، وولي قضاء مالقة. قال أبو الأصبغ بن سهل: كان أبو القاسم من كبار أصحاب الأصيلي وبه حيي كتاب البخاري بالأندلس لأنه قرأه تفقّهاً أيام قراءته، وشرحه، واختصره اختصاراً مشهوراً سمّاه: النصيح في اختصار الصحيح، وعلّق تعليقاً حسناً على البخاري، وسمع منه ابن المرابط وأبو عمرو بن الحذاء وغيرهما. قال ابن فرحون، توفي سنة ٤٣٣هـ[٢]. وذكر الضبيّ أنه مات بعد ٤٢٠هـ[٣]، وذهب ابن بشكوال إلى أنه توفي سنة ٤٣٥هـ[٤].

---

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري القروي كان حافظاً للحديث والعلل بصيراً بالرجال له تصانيف بديعة توفي سنة ٤٠٣هـ (طبقات الحفاظ ص: ٤١٩ رقم: ٩٤٧).

(٢) الديباج المذهب ص: ٣٤٨.

(٣) بغية الملتمس ص: ٤٥٧ رقم: ١٣٧٧.

(٤) الصلة ص: ٦٢٧/٢.

٢ ـ حجم ومحتوى المخطوطة:

تقع القطعة المذكورة في ١٢٣ لوحة خطيّة مسطرة ٢١ سطراً مكتوبة بخط مغربي جيّد، وتحتوي على الكتب الآتية:

١ ـ كتاب الجهاد.

٢ ـ كتاب فرض الخمس.

٣ ـ كتاب الجزية والموادعة.

٤ ـ كتاب العقيقة.

٥ ـ كتاب الصيد والذبائح[١].

٣ ـ منهج المهلّب بن أبي صفرة في شرحه لصحيح البخاري:

أ ـ ترتيب الكتاب:

رتّب المهلّب بن أبي صفرة كتابه على نسق ترتيب الجامع الصحيح للإمام البخاري، من حيث الكتب والأبواب.

فهو يذكر أحاديث الباب جملة واحدة، كاملة دون اختصار وتارة يذكر بعض الأحاديث مختصرة أو يذكر طرفاً منها ويحيل على بقيتها.

ب ـ شرح غريب الحديث:

أولى المهلّب بن أبي صفرة هذا الجانب عناية خاصة في كتابه، لأهمية ذلك في تقريب معنى الحديث للقارئ، مستعيناً بأقوال أهل الاختصاص:

فعند شرحه لحديث سعيد بن ميناء[٢]، قال: سمعت جابر بن عبدالله رضي الله عنهما قال: «قلت: يا رسول الله، ذبحنا بهيمة لنا وطحنت صاعاً

---

(١) مجلة دعوة الحق العدد ٣١٧ السنة ٣٤ شوال ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

(٢) سعيد بن ميناء مولى البختري بن أبي ذباب الحجازي، يكنى: أبا الوليد، ثقة من الثالثة (تقريب التهذيب ص: ٢٤١ رقم: ٢٤٠٣).

من شعير فتعال أنت ونفر، فصاح النبي ﷺ فقال: يا أهل الخندق، إن جابراً قد صنع سؤراً، فحي هلا بكم»[1].

قال المهلّب: وقوله: «فحي هلا بكم» قال الفراء «معنى (حيّ) عند العرب: «هلم وأقبل» أي هلمّوا إلى طعام جابر، وأقبلوا إليه ... ومنه قول ابن مسعود: «إذا ذكر الصالحون فحي هلا لعمر»، معناه أقبلوا على ذكر عمر ...»[2].

جـ ـ الاستنباطات الفقهية:

تميّز شرح المهلب بن أبي صفرة ـ رحمه الله ـ بكثرة الاستنباطات الفقهية واستخراج الأحكام الشرعية من الأحاديث المشروحة.

ـ فعند شرحه لحديث المرأة التي عرضت نفسها على النبي ﷺ[3] ـ قال المهلّب: «فيه أن على الرجل أن لا ينكحها إلا إذا وجد في نفسه رغبة فيها، ولذلك صعّد النظر فيها وصوّبه» ... وفيه جواز سكوت العالم ومن سئل حاجة إذا لم يرد الإسعاف، وأن ذلك ألين في صرف السائل وآدب من الردّ بالقول[4].

ـ وعند شرحه لقول الرسول ﷺ: «إذا وضعت الجنازة واحتملها الرجال على أعناقهم، فإن كانت صالحة قالت: قدّموني، وإن كانت غير

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجهاد ـ باب من تكلم بالفارسية والرطانة، حديث رقم: ٣٠٧٠، وأطرافه في كتاب المغازي ـ باب غزوة الخندق وهي الأحزاب أحاديث رقم: ٤١٠١ و ٤١٠٢.

(٢) شرح المهلّب بن أبي صفرة (لوحة ٤٢) نقلاً عن مجلة دعوة الحق ص: ١٣٨ عدد ١٣٧ شوال ١٤١٦هـ.

(٣) الحديث عن سهل بن سعد أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: «يا رسول الله، جئت لأهب لك نفسي، فنظر إليها رسول الله ﷺ فصعّد النظر إليها وصوّبه ثم طأطأ رأسه... الحديث» أخرجه البخاري في كتاب النكاح ـ باب: النظر إلى المرأة قبل التزويج، حديث رقم: ٥١٢٦.

(٤) انظر فتح الباري ١٧٥/٩ كتاب النكاح، باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح.

صالحة، قالت لأهلها: يا ويلها. أين يذهبون بها؟ يسمع صوتها كل شيء إلا الإنسان، ولو سمع الإنسان لصعق»[1].

قال المهلّب: الحكمة في أن الله يُسْمِعُ الجنّ قول الميّت: قدّموني، ولا يسمعهم صوته إذا عُذّب، بأن كلامه قبل الدفن متعلّق بأحكام الدنيا، وصوته إذا عُذّب في القبر متعلّق بأحكام الآخرة، وقد أخفى الله على المكلّفين أحوال الآخرة إلا من شاء الله[2].

د ـ شرح تراجم البخاري ومناسبتها لأحاديث الباب:

ففي باب ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ﴾ ـ إلى قوله ـ: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٦١﴾﴾ والنهد[3]، والاجتماع على الطعام.

أورد البخاري حديث: «سويد بن النعمان[4]، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر، فلما كنّا بالصهباء، دعا رسول الله ﷺ بطعام، فما أُتي إلا بسويق، فلكنّاه فأكلنا منه، ثم دعا بماء فمضمض ومضمضنا، فصلى بنا المغرب ولم يتوضأ»[5].

قال المهلّب: مناسبة الآية لحديث سويد ما ذكره أهل التفسير، أنهم كانوا إذا اجتمعوا للأكل عزل الأعمى على حدة والأعرج على حدة والمريض على حدة لتقصيرهم عن أكل الأصحاء، فكانوا يتحرّجون أن

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب قول الميّت وهو على الجنازة: قدّموني. حديث رقم: ١٣١٦ ـ وفي باب حمل الرجال الجنائز دون النساء حديث رقم: ١٣١٤.

(٢) انظر فتح الباري ص: ٣/٢٤٠ كتاب الجنائز ـ باب ما جاء في عذاب القبر.

(٣) النهد: هو النفقة بالسوية في السفر وغيره (انظر فتح الباري ص: ٥/١٢٩).

(٤) هو سويد بن النعمان بن مالك الأنصاري ـ صحابي شهد أُحداً وما بعدها، ما روى عنه سوى بشير بن يسار ـ أخرج له البخاري والنسائي وابن ماجه (التقريب ص: ٢٦٠ رقم: ٢٧٠٠).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الأطعمة ـ باب ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ ...﴾ حديث رقم: ٥٣٨٤.

يتفضلوا عليهم، وهذا عن ابن الكلبي[1]، وقال عطاء بن يزيد[2]: كان الأعمى يتحرّج أن يأكل طعام غيره، لجعله يده في غير موضعها، والأعرج كذلك لاتساعه في موضع الأكل، والمريض لرائحته، فنزلت هذه الآية، فأباح لهم الأكل مع غيرهم. وفي حديث سويد معنى الآية، لأنهم جعلوا أيديهم فيما حضر من الزاد سواء، مع أنه لا يمكن أن يكون أكلهم بالسواء لاختلاف أحوال الناس في ذلك، وقد سوّغ لهم الشارع ذلك مع ما فيه من الزيادة والنقصان، فكان مباحاً، والله أعلم[3].

هـ - اعتراضات المهلّب على البخاري في عدم إيراده لحديث معيّن في أحد الأبواب:

ففي باب متى يصحّ سماع الصغير؟. أورد البخاري حديث محمود بن الربيع[4]، قال: عقلت من النبي ﷺ مجّة مجّها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو[5].

قال ابن حجر: وقد اعترض المهلّب على البخاري لكونه لم يذكر هنا حديث[6]، ابن الزبير في رؤية والده يوم بني قريظة ومراجعته له في ذلك،

---

(١) محمد بن السائب بن بشر الكلبي، أبو النضر الكوفي، النسّابة المفسّر - متهم بالكذب ورُمي بالرفض - مات سنة ١٤٦ (التقريب ص: ٤٧٩ رقم: ٥٩٠١).

(٢) عطاء بن يزيد الليثي المدني - نزيل الشام، ثقة - مات سنة ١٠٥ - أو - ١٠٧ وقد جاوز الثمانين (التقريب ص: ٣٩٢ رقم: ٤٦٠٤).

(٣) انظر فتح الباري ص: ٥٢٩/٩.

(٤) محمود بن الربيع بن سراقة بن عمرو الخزرجي، أبو نعيم أو أبو محمد، المدني - صحابي صغير وجلّ روايته عن الصحابة، أخرج له الجماعة (التقريب ص: ٥٢٢ رقم: ٦٥١٢).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب العلم - باب متى يصح سماع الصغير حديث رقم: ٧٧.

(٦) الحديث: عن عبدالله بن الزبير قال: كنت يوم الأحزاب جُعلتُ أنا وعمر بن أبي سلمة في النساء فنظرت فإذا أنا بالزبير على فرسه يختلف إلى بني قريظة مرتين أو ثلاثاً، فلما رجعت قلت: يا أبت رأيتك تختلف، قال: أو هل رأيتني يا بني؟ قلت: نعم، قال: كان رسول الله ﷺ قال: «من يأتي بني قريظة فيأتيني بخبرهم؟» فانطلقت، فلما رجعت جمع لي رسول الله ﷺ أبويه فقال: «فداك أبي وأمي». (كتاب فضائل الصحابة - باب مناقب الزبير بن العوام - حديث رقم: ٣٧٢٠).

ففيه السماع منه، وكان سنّه إذ ذاك ثلاث سنين أو أربعاً، فهو أصغر من محمود. وليس في قصة محمود ضبطه لسماع شيء فكان ذكر حديث ابن الزبير أولى لهذين المعنيين[1].

و ـ شرح المسائل العقائدية:

عند شرحه لحديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «لن يبرح الناس يتساءلون حتى يقولوا: هذا الله خلق كل شيء فمن خلق الله»[2].

وفي رواية: «فإذا بلغه فليستعذ بالله وليته»[3]

وفي رواية أخرى: «ذلك صريح الإيمان»[4].

قال المهلّب: «قوله صريح الإيمان، يعني الانقطاع في إخراج الأمر إلى ما لا نهاية له، فلا بدَّ عند ذلك، من إيجاد خالق لا خالق له لأن المتفكّر العاقل يجد للمخلوقات كلها خالقاً لأثر الصنعة فيها والحدث الجاري عليها، والخالق بخلاف هذه الصفة، فوجب أن يكون لكل منها خالق لا خالق له، فهذا صريح الإيمان، لا البحث الذي هو من كيد الشيطان المؤدي إلى الحيرة»[5].

وعند شرحه لحديث سعد بن أبي وقاص أن النبي ﷺ قال: «إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يُحرّم فحرّم من أجل مسألته»[6]، قال المهلّب: «ظاهر الحديث يتمسك به القدرية في أن الله يفعل شيئاً من أجل

---

(١) انظر فتح الباري ص: ١٧٣/١.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة ـ باب ما يكره من كثرة السؤال حديث رقم: ٧٢٩٦.

(٣) صحيح البخاري كتاب بدء الخلق ـ باب صفة إبليس وجنوده ـ حديث رقم: ٣٢٧٦.

(٤) انظر فتح الباري ص: ٢٧٣/١٣، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة ـ باب ما يكره من كثرة السؤال ومن تكلّف ما لا يعنيه، وقوله تعالى ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾.

(٥) نفسه المصدر السابق.

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة حديث رقم: ٧٢٨٩.

شيء، وليس كذلك، بل هو على كل شيء قدير، فهو فاعل السبب والمسبّب كل ذلك بتقديره، ولكن الحديث محمول على التحذير ممّا ذكر فعظم جرم من فعل ذلك لكثرة الكارهين لفعله[١].

ز ـ الصناعة الحديثية:

حظي هذا الموضوع في شرح المهلّب بن أبي صفرة بنصيب وافر، حيث نراه ينتقد الرّواة ويبيّن أوهام بعضهم، ويناقش مناسبات تراجم البخاري.

فعند شرحه لحديث مجاهد قال: «كنّا عند ابن عبّاس رضي الله عنهما، فذكروا الدجّال أنه قال: مكتوب بين عينيه: كافر. فقال ابن عباس: لم أسمعه. ولكنه قال: أمّا موسى كأنني أنظر إليه إذا انحدر في الوادي يلبّي»[٢].

قال المهلّب: هذا وهم من بعض رواته لأنه لم يأت أثر ولا خبر أن موسى حيّ وأنه سيحجّ، وإنما أتى ذلك عن عيسى فاشتبه على الراوي، ويدلّ عنه قوله في الحديث الآخر: «ليهلنّ ابن مريم بفجّ الروحاء» انتهى. وتعقبه ابن حجر بقوله: وهو تغليط للثقات بمجرد التوهم[٣]. وتعقبه كذلك ابن المنير في الحاشية بقوله: «توهيم المهلّب للراوي وهم منه»[٤].

٤ ـ اهتمام العلماء بشرح المهلّب بن أبي صفرة:

ترجع أهمية شرح المهلّب بن أبي صفرة إلى:

---

(١) انظر فتح الباري ص: ٢٦٨/١٣.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الحج باب التلبية إذا انحدر في الوادي، حديث رقم: ١٥٥٥.

(٣) انظر فتح الباري ٤١٤/٣.

(٤) انظر فتح الباري ٤١٥/٣. وابن المنير هو أحمد بن محمد بن منصور بن أبي القاسم بن مختار بن أبي بكر بن علي المعروف بابن المنير الجروي الجذامي الإسكندري، المتوفى سنة ٦٨٣هـ (الديباج المذهب ص: ٧١).

كونه من أقدم الشروح لصحيح الإمام البخاري، حيث اقتبس منه الأئمة الشراح الذين جاؤوا من بعده خاصة:

١ ـ أبو الحسن علي بن خلف بن عبدالملك المعروف بابن بطال القرطبي المالكي، المتوفى سنة ٤٤٩هـ، تلميذ المهلّب بن أبي صفرة، الذي نقل في شرحه للصحيح كثيراً من أقوال وآراء شيخه المهلّب، ورغم أن كتاب ابن بطال لا يزال مخطوطاً، إلا أن الحافظ بن حجر نقل لنا في «الفتح» جملة وافرة من سؤالات ابن بطال لشيخه المهلّب حول أحاديث البخاري.

٢ ـ الحافظ محمد بن يوسف بن علي الكرماني في كتابه «الكواكب الدراري».

٣ ـ الحافظ ابن حجر الذي نقل من شرح المهلّب جملة وافرة من أقواله وشروحه واستنباطاته.

٤ ـ بدر الدين العيني: الذي نقل هو الآخر جملة من أقوال وشروح المهلّب لأحاديث البخاري في كتابه «عمدة القاري».

٥ ـ الحافظ أحمد بن محمد القسطلاني[1]، في كتابه «إرشاد الساري».

إن اهتمام جهابذة المحدّثين والشرّاح بكتاب المهلّب بن أبي صفرة، هو دليل على المكانة المرموقة التي احتلها هذا الشرح بين شروح البخاري الأخرى، وذلك لتنوع مصادره، وكثرة استنباطاته، وغزارة فوائده ولطائفه.

وحتى تعمّ الفائدة من هذا الكنز العظيم، أسأل الله أن ييسر جمع قطعه المخطوطة وتحقيقها وإخراجها لتثري المكتبة الإسلامية ويستفيد منها طلبة العلم والباحثون.

---

(١) أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبدالله القسطلاني ـ أبو العباس القاهري الشافعي ولد سنة ٨٥١هـ أخذ عن الحافظ السخاوي وغيره ـ شرح البخاري ومسلم ـ توفي رحمه الله سنة ٩٢٣هـ

النموذج الثاني:

شرح صحيح البخاري لأبي الحسن علي بن خلف بن بطال البكري المعروف بابن اللجام، وهو من أشهر الشروح الأندلسية للجامع الصحيح.

توجد منه نسخ مخطوطة في مكتبات المملكة المغربية، منها نسخة في مكتبة القرويين بفاس تحت رقم ٤٢٣، وأخرى في مكتبة ابن يوسف بمراكش تحت رقم ٤٨٥[1]، وقطعة في مكتبة القرويين تحت رقم ١٢٧، وأخرى في الخزانة العامة بالرباط برقم ٢٣٩، وقطعة ثالثة في خزانة الجامع الكبير بمكناس تحت رقم ٣٣[2].

كما توجد نسخة من كتاب «معونة القاري» في شرح البخاري لابن بطال أيضاً بمكتبة القرويين بفاس تحت رقم ٤٥١[3].

ولا أستبعد أن يكونا كتاباً واحداً، إذ لم تشر المصادر التي ترجمت لابن بطال أن له شرحين لصحيح البخاري، والظاهر أن بعض المخطوطات أثبت عليها عنوان الكتاب ولم يثبت في غيرها، مما يوهم أنهما كتابان، والله أعلم.

ـ منهج ابن بطال في شرحه لصحيح البخاري:

إن النسخ المخطوطة لهذا الشرح لم تر النور بعد، ولم تمتد إليها يد المحققين ليستفيد منها طلبة العلم، وعليه فالكلام على منهج ابن بطال في شرح البخاري لا يكون كاملاً.

وقد حاولت الاستفادة في تحديد ملامح هذا المنهج من الاقتباسات الكثيرة الواردة في شروح كتب السنَّة مثل: شرح النووي على صحيح

---

(١) انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ص: ١٧٤/٣ ـ وتاريخ التراث العربي لسزكين ص: ٢٢٩/١ ومجلة دعوة الحق رقم: ٣١٧ سنة ١٩٩٦ ص: ١٤٢.

(٢) انظر: الإلماع للقاضي عياض ـ هامش صفحة ١١٥ (تحقيق الأستاذ أحمد صقر).

(٣) انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ص: ١٧٤/٣ ـ وهدية العارفين ص: ٦٩٨/٥.

مسلم، وفتح الباري لابن حجر العسقلاني، وعمدة القاري لبدر الدين العيني، وشرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك.

وبعد جمع ودراسة ما تيسّر لي من تلك الاقتباسات أمكنني حصر المعالم الرئيسية للمنهج الذي سلكه ابن بطال أثناء شرحه في الآتي:

١ ـ ترتيب الكتاب:

يبدو أن الإمام ابن بطال ـ رحمه الله ـ حافظ في شرحه على ترتيب صحيح البخاري من حيث تقسيمه إلى كتب وأبواب. فهو يتناول بالشرح والتعليق التراجم وما تحتويه من أحاديث معلقة إضافة إلى أحاديث الأبواب التي هي صلب الكتاب.

٢ ـ الاستنباطات الفقهية:

يتميّز شرح ابن بطال لصحيح البخاري بكثرة الاستنباطات الفقهية، فهو في غالبه في فقه الإمام مالك، دون كثير تعرّض لعلوم الحديث التي حفل بها الجامع الصحيح، ولتوضيح ذلك نورد الأمثلة الآتية:

أ ـ بيان تراجم البخاري ومناسبتها للحديث:

عند شرحه لباب «نزل القرآن بلسان قريش والعرب» ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾، ذكر حديث صفوان بن يعلى بن أمية أن يعلى كان يقول: ليتني أرى رسول الله ﷺ حين ينزل عليه الوحي، فلما كان النبي ﷺ بالجعرانة وعليه ثوب قد أظلّ عليه ومعه الناس من أصحابه، إذ جاء رجل متضمّخ بطيب فقال: يا رسول الله، كيف ترى في رجل أحرم في جبّة بعدما تضمّخ بطيب، فنظر النبي ﷺ ساعة فجاءه الوحي، فأشار عمر إلي يعلى ـ أي تعالى ـ، فجاء يعلى فأدخل رأسه، فإذا هو محمّر الوجه يغط كذلك ساعة، ثم سرّي عنه فقال: «أين الذي يسألني عن العمرة آنفاً؟» فالتمس الرجل فجيء به إلى النبي ﷺ فقال: «أمّا الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات، وأما الجبّة فانزعها، ثم اصنع في عمرتك كما تصنع في

حجّك»[1]. قال ابن بطال: «مناسبة الحديث للترجمة أن الوحي كله متلواً كان أو غير متلو إنما نزل بلسان العرب، ولا يُرَدّ على هذا كونه ﷺ بعث إلى الناس كافة عرباً وعجماً وغيرهم لأن اللسان الذي نزل عليه به الوحي عربي، وهو يبلغه إلى طوائف العرب وهم يترجمونه لغير العرب بألسنتهم»[2].

ب ـ اعتراض ابن بطال على بعض تراجم البخاري:

ـ عند تناوله لباب «تزويج الصغار من الكبار».

قال ابن بطال: «يجوز تزويج الصغيرة بالكبير إجماعاً ولو كانت في المهد، لكن لا يُمَكَّن منها حتى تصلح للوطء» قال ابن حجر: فرمز بهذا إلى أن لا فائدة للترجمة لأنه أمر مجمع عليه[3].

وعند تناوله لباب: الشهادة سبع سوى القتل وذكره لحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «الشهداء، خمسة: المطعون والمبطون والغرق وصاحب الهدم والشهيد في سبيل الله» قال ابن بطال: «لا تخرج هذه الترجمة مع الحديث أصلاً. وهذا يدل على أنه مات قبل أن يهذّب كتابه»[4].

جـ ـ استخراج الأحكام الشرعية من الأدلة:

احتل هذا الجانب حظاً وافراً وحيزاً كبيراً من شرح ابن بطال. والأمثلة على ذلك يزخر بها الشرح كله وحسبنا هنا أن نسوق الأمثلة الآتية:

ـ عند شرحه لحديث جمع سيدنا عثمان رضي الله عنه ـ القرآن في مصحف واحد «وأمر بما سواه من القرآن في كل صفحة أو مصحف أن

---

(١) صحيح البخاري ـ كتاب فضائل القرآن ـ باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب، حديث رقم: ٤٩٨٥.

(٢) انظر فتح الباري ص: ٩/١٠.

(٣) المصدر السابق ص: ٩/١٢٤.

(٤) نفس المصدر السابق ص: ٦/٤٣ والحديث أخرجه البخاري في كتاب الجهاد حديث رقم: ٢٨٢٩.

يحرق»[1]. قال ابن بطال: «في هذا الحديث جواز تحريق الكتب التي فيها اسم الله بالنار وأن ذلك إكرام لها وصون عن وطئها بالأقدام»[2].

وعند شرحه لحديث زينب بنت أبي سلمة: قالت زينب دخلت على أم حبيبة زوج النبي ﷺ حين توفي أبوها أبو سفيان بن حرب فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره فدهنت به جارية ثم مسحت بعارضيها ثم قالت: والله ما لي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«لا يحلّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدّ على ميّت فوق ثلاث ليالٍ إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً»**[3].

قال ابن بطال: أباح الشارع للمرأة أن تحدّ على غير الزوج ثلاثة أيام لما يغلب من لوعة الحزن ويهجم من أليم الوجد، وليس ذلك واجباً للاتفاق على أن الزوج لو طالبها بالجماع لم يحل لها منعه في تلك الحالة[4].

---

(1) جزء من حديث طويل أخرجه الإمام البخاري في كتاب فضائل القرآن باب جمع القرآن عن أنس بن مالك أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال: حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردّها إليكِ. فأرسلت بها حفصة إلى عثمان فأمر زيد بن ثابت وعبدالله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبدالرحمٰن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ردّ عثمان الصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق.

(2) انظر فتح الباري ص: ٩/٢١.

(3) انظر موطأ الإمام مالك كتاب الطلاق ـ باب ما جاء في الإحداد حديث رقم: ١٣٠٦ والبخاري في الجنائز باب إحداد المرأة حديث رقم: ١٢٠١.

(4) انظر شرح الزرقاني على الموطأ ص: ٣/٢٣٢.

وعند شرحه لحديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «نصرت بالصبا وأهلكت عاد بالدبور»[1].

قال ابن بطال: في هذا الحديث تفضيل بعض المخلوقات على بعض، وفيه إخبار المرء عن نفسه بما فضّله الله به على سبيل التحدّث بالنعمة لا على الفخر. وفيه الإخبار عن الأمم الماضية وإهلاكها[2].

د ـ التركيز على ذكر مذهب إمام دار الهجرة وعلماء المذهب في المسائل الفقهية:

احتل هذا الجانب من شرح الإمام أبي الحسن بن بطال ـ رحمه الله ـ حيّزاً واسعاً، فهو يورد ـ إضافة إلى أقوال الإمام مالك، رحمه الله ـ أقوال وآراء كبار علماء المذهب كابن وهب وابن القاسم وغيرهما، وفيما يلي نماذج من ذلك.

ـ عند شرحه ترجمة البخاري لـ: «باب الأضحى والنحر بالمصلى»[3]. قال ابن بطال: «هو سنّة للإمام خاصة عند مالك، قال مالك فيما رواه ابن وهب: إنما يفعل ذلك لئلا يذبح أحد قبله»[4].

ـ عند شرحه لقول الرسول ﷺ: «إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر، إنما هي لذكر الله عزَّ وجلَّ والصلاة وقراءة القرآن»[5]، نقل الإمام أبو الحسن ابن بطال المالكي إباحة الوضوء في المسجد عن ابن

---

(١) انظر صحيح البخاري ـ كتاب بدء الخلق ـ باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ حديث رقم: ٣٢٠٥ (والصبا: ريح مهبها جهة الشرق، ويقابلها: الدبور، أي الريح الغربية) مختار الصحاح ص: ١٩٧.

(٢) انظر فتح الباري ص: ٣٠١/٦.

(٣) انظر فتح الباري ص: ٩/١٠ كتاب الأضاحي ـ باب الأضحى والنحر بالمصلّى.

(٤) المصدر السابق.

(٥) الحديث أخرجه الإمام مسلم عن أنس بن مالك كتاب الطهارة ـ باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد حديث رقم: ٢٨٥ ص: ٢٣٧/١.

عمر وابن عباس وعطاء وطاووس[١]، وابن القاسم المالكي وأكثر أهل العلم، وعن ابن سيرين[٢]، ومالك وسحنون أنهم كرهوه تنزيهاً للمسجد[٣].

٣ ـ شرح المسائل العقائدية:

لم يهمل الإمام ابن بطال هذا الجانب، فقد عني بشرح وتوضيح المسائل العقائدية الواردة في الأحاديث والردّ على الفرق المخالفة وبيان ما يراه صوابا فيها، من ذلك:

ـ عند شرحه لحديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «لن يبرح الناس يتساءلون حتى يقولوا: هذا الله خالق كل شيء، فمن خلق الله؟»[٤] قال ابن بطال: «فإن قال الموسوس فما المانع أن يخلق الخالق نفسه؟ قيل له: هذا ينقض بعضه بعضاً، لأنك أثبت خالقاً وأوجبت وجوده ثمّ قلت: يخلق نفسه فأوجبت عدمه، والجمع بين كونه موجوداً معدوماً فاسد لتناقضه، لأن الفاعل يتقدم وجوده على وجود فعله، فيستحيل كون نفسه فعلاً له»[٥].

ـ وعند شرحه لترجمة البخاري «باب قول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾» قال ابن بطال في هذه الآية إثبات يدين لله، وهما صفتان من صفات ذاته وليستا بجارحتين خلافاً للمشبهة من المثبتة، وللجهمية من المعطلة، ويكفي في الرد على من زعم أنهما بمعنى القدرة، أنهم أجمعوا

---

(١) طاووس بن كيسان اليماني أبو عبدالرحمٰن الحميري مولاهم الفارسي ـ يقال اسمه ذكوان. وطاووس لقب، ثقة فقيه فاضل، من الثالثة مات سنة ١٠٦هـ أو بعدها (التقريب ص: ٢٨١ رقم: ٣٠٠٩).

(٢) محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة البصري، ثقة ثبت عابد، كبير القدر مات سنة ١١٠هـ (تقريب التهذيب ص: ٤٨٣ رقم: ٥٩٤٧).

(٣) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ص: ١٩٢/٣.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ باب ما يكره من كثرة السؤال ومن تكلّف ما لا يعنيه ـ حديث رقم: ٧٢٩٦.

(٥) انظر فتح الباري ص: ٢٧٣/١٣.

على أنه له قدرة واحدة في قول المثبتة، ولا قدرة له في قول النفاة، لأنهم يقولون إنه قادر لذاته، ويدلّ على أن اليدين ليستا بمعنى القدرة أن في قوله تعالى لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[1]. إشارة إلى المعنى الذي أوجب السجود. فلو كانت اليد بمعنى القدرة لم يكن بين آدم وإبليس فرق لتشاركهما فيما خلق كل منهما به وهي قدرته، ولقال إبليس وأي فضيلة له عليّ وأنا خلقتني بقدرتك كما خلقته بقدرتك، فلما قال: ﴿خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ۝١٢﴾[2]، دلّ على اختصاص آدم بأن الله خلقه بيديه، قال: ولا جائز أن يراد باليدين النعمتان، لاستحالة خلق المخلوق بمخلوق، لأن النعم مخلوقة ولا يلزم من كونهما صفتي ذات أن يكونا جارحتين[3].

٤ ـ الشرح اللغوي:

اهتم الإمام ابن بطال بهذا الجانب في كتابه، وعني بشرح غريب الحديث وتبسيطه، مستعيناً في ذلك بالنقول عن أهل اللغة.

ـ فعند شرحه لحديث أنس رضي الله عنه «كان النبي ﷺ شثن القدمين والكفين»[4].

قال ابن بطال: «كانت كفّه ﷺ ممتلئة لحما، غير أنها مع ضخامتها كانت ليّنة. قال: وأما قول الأصمعي الشثن غلظ الكف مع خشونتها. فلم يوافق على تفسيره بالخشونة، . . . وعلى تقدير تسليم ما فسّر الأصمعي به الشثن، يحتمل أن يكون أنس وصف حالتي كفّ النبي ﷺ، فكان إذا عمل بكفّه في الجهاد أو في مهنة أهله صار كفّه خشناً للعارض المذكور، وإذا ترك ذلك رجع كفّه إلى أصل جبلّته من النعومة، والله أعلم»[5].

---

(١) سورة ص، آية: ٧٥.

(٢) سورة الأعراف، آية: ١٢.

(٣) انظر فتح الباري ص: ٣٩٣/١٣ ـ ٣٩٤.

(٤) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب اللباس ـ باب الجعد، حديث رقم: ٥٩١٠.

(٥) انظر فتح الباري ص: ٣٥٩/١٠.

وعند شرحه لحديث عبدالله بن عمر قال: (سمعت عمر رضي الله عنه يقول: من ضفر فليحلق، ولا تشبهوا بالتلبد، وكان ابن عمر يقول: لقد رأيت رسول الله ﷺ ملبّداً)[1].

قال ابن حجر: «وأما قوله: «تشبهوا» فحكى ابن بطال أنه بفتح أوله والأصل لا تتشبهوا فحذفت إحدى التاءين، قال: ويجوز ضم أوله وكسر الموحدة، والأول أظهر»[2].

٥ ـ تعقبات العلماء لابن بطال في شرحه لصحيح البخاري:

لقد استفاد الأئمة الشرّاح من شرح ابن بطال واقتبسوا منه في كتبهم، واستشهدوا بآرائه، مع ذلك فقد تناولوه بالنقد والاعتراض في جوانب منها:

ـ في الاستنباطات الفقهية:

عند شرحه لحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب، ثم آمر بالصلاة فيؤذّن لها، ثم آمر رجلاً فيؤم الناس، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم...»[3]، ومناقشته لترجمة البخاري للحديث بقوله: «باب وجوب صلاة الجماعة» قال ابن بطال وغيره: «لو كانت فرضاً لقال: حين توعد بالإحراق من تخلّف عن الجماعة، لم تجزئه صلاته، لأنه وقت البيان وتعقّبه ابن دقيق العيد بأن البيان قد يكون بالتنصيص، وقد يكون بالدلالة، فلما قال ﷺ: «لقد

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب اللباس ـ باب التلبيد. حديث رقم: ٥٩١٤.

(٢) انظر فتح الباري ص: ٣٦١/١٠.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب الأذان ـ باب وجوب صلاة الجماعة حديث رقم: ٦٤٤، وفي باب فضل العشاء في جماعة حديث رقم: ٦٥٧، وفي كتاب الخصومات باب إخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة حديث رقم: ٢٤٢٠ ـ وفي كتاب الأحكام ـ باب إخراج الخصوم وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة حديث رقم: ٧٢٢٤.

هممت... إلخ» دلّ على وجوب الحضور وهو كاف في البيان[1].

- في ادعاء الإجماع على أمر من الأمور:

عند تناوله لأحاديث باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، ذهب ابن بطال إلى اتفاق العلماء على أنه لا يستحب الزيادة فوق المرفق والكعب في الوضوء. وتعقّبه الإمام النووي بقوله: «وأما دعوى الإمام أبي الحسن بن بطال المالكي والقاضي عياض اتفاق العلماء على أنه لا يستحب الزيادة فوق المرفق والكعب فباطلة، وكيف تصح دعواهما وقد ثبت فعل ذلك عن رسول الله ﷺ وأبي هريرة رضي الله عنه، وهو مذهبنا لا خلاف فيه عندنا كما ذكرناه ولو خالف فيه مخالف كان محجوجاً بهذه السنن الصحيحة الصريحة، وأما احتجاجهما بقوله ﷺ: «من زاد على هذه أو نقص فقد أساء وظلم» فلا يصح، لأن المراد من زاد في عدد المرات، والله أعلم»[2].

- في الاعتراض على البخاري في عدم إيراد حديثاً في باب معيّن:

عند تناوله لأحاديث باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾[3]. وهي أربعة أحاديث تتعلق بتحريم الخمر قال ابن بطال: «وإنما أدخل البخاري هذه الأحاديث المشتملة على الوعيد الشديد في هذا الباب ليكون عوضاً عن حديث ابن عمر: «كل مسكر حرام»[4]، وإنما لم يذكره في هذا الباب لكونه روي موقوفاً»، قال ابن حجر: «وفيه نظر لأن في الوعيد قدراً زائداً على مطلق التحريم، وقد ذكر البخاري ما يؤدي معنى حديث ابن عمر»[5].

---

(١) انظر فتح الباري ص: ١٢٦/٢.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الطهارة - باب استحباب إطالة الغرّة والتحجيل في الوضوء ص: ١٣٤/٣.

(٣) سورة المائدة، آية: ٩٠.

(٤) مسند الإمام أحمد ٢٧٤/١ - ٢٧٩، عن ابن عباس وفتح الباري ٦٢/٨ - ٣٤/١٥ والتمهيد ٢٥٢/١.

(٥) انظر فتح الباري ص: ٣٤/١٠ كتاب الأشربة.

٢ ـ مصادر ابن بطال في شرح البخاري:

تنوّعت مصادر الإمام أبي الحسن ابن بطال، في شتى فنون الحديث والتفسير والفقه واللغة، والحقيقة أن تحديد تلك المصادر من الصعوبة بمكان خاصة وأن المؤلف قد يذكر اسم المصنِّف ولا يذكر اسم الكتاب الذي أخذ منه، وبالعكس، مع ذلك فقد أمكنني حصر بعض تلك المصادر التي منها ما هو في التفسير كالنقول من تفسير بقي بن مخلد[١].

ـ ومنها ما هو في شرح الحديث كالنقول الكثيرة من شرح شيخه المهلّب بن أبي صفرة لصحيح البخاري[٢].

ـ ومنها ما هو في اللغة وشرح الغريب كالنقول عن الخليل بن أحمد الفراهيدي[٣]، في كتاب العين، وأبي عبيد القاسم بن سلام، والأصمعي[٤].

ـ ومنها مصادر في الفقه كالنقول عن عبدالله بن وهب[٥]، وعبدالرحمٰن بن القاسم[٦]، المالكي.

٣ ـ اهتمام العلماء بشرح ابن بطال:

تظهر أهمية شرح أبي الحسن بن بطال وأثره في شروح كتب السنّة

---

(١) انظر في ذلك فتح الباري ص: ٩/٣.

(٢) انظر المصدر السابق ص: ١١/٣، ٢٦٨/١٣، ١٣/٩، ٢٤٢/١٢.

(٣) الخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي أبو عبدالرحمٰن البصري اللغوي صاحب العروض والنحو، صدوق عالم عابد مات بعد ١٦٠هـ وقيل سنة ١٧٠هـ (التقريب ص: ١٩٥ رقم: ١٧٥٠).

(٤) هو عبدالملك بن قريب بن عبدالملك بن علي بن أصمع أبو سعيد الباهلي الأصمعي، البصري صدوق سنّي ـ له تآليف منها: كتاب الممدود والمقصور ـ كتاب اشتقاق الأسماء، وكتاب لحن العامة ـ توفي رحمه الله ـ سنة ١١٦هـ وقد قارب التسعين. (انظر فهرسة ابن خير ص: ٣٧٤ وتقريب التهذيب ص: ٣٦٤ رقم: ٤٢٠٥ وميزان الاعتدال ص: ٦٦٢/٢).

(٥) انظر فتح الباري ص: ٩/١٠.

(٦) المصدر السابق ص: ١٩٢/٣.

جليّة من خلال الاقتباسات الكثيرة التي استقاها الأئمة الشرّاح منه وضمّنوها كتبهم خاصة منهم:

١ ـ الإمام الحافظ محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ ـ في شرحه لصحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري.

٢ ـ الإمام الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي الكناني العسقلاني المعروف بابن حجر، المتوفى سنة ٨٥٢هـ في كتابه فتح الباري.

٣ ـ الإمام بدر الدين محمود بن أحمد بن أحمد العيني، المتوفى سنة ٨٥٥هـ، الذي ضمّن كتابه عمدة القاري في شرح الجامع الصحيح للبخاري عدة اقتباسات من شرح الإمام ابن بطال لصحيح البخاري.

٤ ـ الإمام العلامة محمد بن عبدالباقي بن يوسف الزرقاني المالكي، المتوفى سنة ١١٢٢هـ الذي كثيراً ما يورد أقوال وآراء ابن بطال، في شرحه لموطأ الإمام مالك ـ رحمه الله.

بعد هذا العرض المقتضب لمنهج الإمام أبي الحسن بن بطال ـ رحمه الله ـ في شرحه لصحيح البخاري، يبقى أن نشير إلى أن الدراسة الحقيقية لهذا المنهج لا تكون كاملة إلا بالرجوع إلى أصل المخطوطة، الأمر الذي تعذّر علينا الآن.

النموذج الثالث:

كتاب مشارق الأنوار على صحاح الآثار للإمام الشهير القاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، المتوفى سنة ٥٤٤هـ.

موضوعه: ضبط الألفاظ واختلاف الروايات وبيان غريب الحديث الواقع في الموطأ والصحيحين.

قال الكتاني[١]: «لو وزن بالجوهر أو كتب بالذهب كان قليلاً فيه».

---

(١) الرسالة المستطرفة ص: ١١٨.

١ ـ الباعث على تأليفه:

هو أنه رحمه الله ـ لما رأى كثرة التغيير والتحريف الذي شمل كثيراً من المتون والأسانيد، وشاع التصحيف وتعدى ذلك منثور الروايات إلى مجموعها وعمّ أصول الدواوين وفروعها . . . وكثيراً ما يُنبّه بالخطأ على الصواب، وكثرت الإشكالات والإهمالات في بعض أمهات الكتب، وأنّ الحاجة ماسّة إلى «كتاب يجمع شواردها ويسدد مقاصدها ويبيّن مشكل معناها وينصّ اختلاف الروايات فيها ويظهر أحقّها بالحقّ وأولاها».

قال رحمه الله: «فأجمعت على تحصيل ما وقع من ذلك في الأمهات الثلاثة الجامعة لصحيح الآثار التي أجمع على تقديمها في الأعصار وقبلها العلماء في سائر الأمصار كتب الأئمة الثلاثة الموطأ لأبي عبدالله مالك بن أنس المدني، والجامع الصحيح لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، والمسند الصحيح لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري»[١].

٢ ـ منهج المؤلف في ترتيب الكتاب وشرح غريبه ومبهمه:

ـ رتّب المؤلف الكلمات المراد شرحها ورفع إشكالها، على حروف المعجم وفق الألفباء المغربية الأندلسية[٢]، بحيث إذا وقف القارئ على كلمة مشكلة أو لفظة مهملة فزع إلى الحرف الذي في أولها وطلبه في بابه.

ـ رتّب كذلك الحرفين الثاني والثالث للكلمة على نفس النسق ليسهل ذلك على الطالب.

ـ يبدأ في أول كل حرف بضبط الألفاظ الواقعة في المتون بحيث لا يلحقها تصحيف ولا يبقى بها إهمال يبهمها، يبدأ ذلك بما وقع في الموطأ

---

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ص: ٥ (طبع ونشر المكتبة العتيقة ودار التراث ـ بدون تاريخ).

(٢) حروف الهجاء بترتيب أهل المغرب هي: أ ـ ب ـ ت ـ ث ـ ج ـ ح ـ خ ـ د ـ ذ ـ ر ـ ز ـ ط ـ ظ ـ ك ـ ل ـ م ـ ن ـ ص ـ ض ـ ع ـ غ ـ ف ـ ق ـ س ـ ش ـ هـ ـ و ـ لا ـ ي. (انظر التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ص: ٢٢٧/١) هامش رقم: ١.

ثم ما وقع في البخاري ويختم بما وقع في صحيح مسلم.

ـ إذا كان اللفظ مما اختلفت فيه الروايات ينبّه على ذلك ويشير إلى الأرجح والصواب بحكم ما يوجد في حديث آخر رافع للاختلاف أو يكون هو المعروف في كلام العرب أو الأليق بمساق الكلام، أو نبّه عليه أحد العلماء السابقين.

ـ خصّص المؤلف فصلاً في كل حرف لضبط أسماء الأماكن والبلدان التي يشكل تقييدها، ويقع فيها لكثير من الرواة تصحيف، منبّها على شرح أشباهها. كقوله: (ضجنان): بفتح الضاد وسكون الجيم ونونين: جُبَيْلٌ على بريد من مكة[1].

ـ ينبه بعد ذلك على ما يشكل في الإسناد من أسماء وألقاب وكنى مبهمة وأنساب، قال: جاء ذكر زينب بنت أبي سلمة ولبعضهم بنت أم سلمة وكلاهما صحيح هي بنت أم سلمة وأبوها أبو سلمة[2].

ـ لم يتطرّق لذكر كنى وأنساب من لم يذكر في الكتاب إلا اسمه، ولا اسم من لم يذكر في الكتاب إلا كنيته أو نسبه، إذ اعتبر ذلك خارجاً عن غرض هذا الكتاب.

ـ عند ذكره لألفاظ المتون، يشرح غريبها ويبيّن شيئاً من معانيها ومفهومها دون توسّع في ذلك إلا عند الحاجة.

ـ هناك جمل وعبارات لم يمكن إدراجها ضمن أبواب الحروف التي رُتّب عليها الكتاب، وكان لا بدّ من رفع ما دخلها من التغيير والإبهام أو التقديم والتأخير، أو سقوط بعض ألفاظها أو تركه على وجه الاختصار ولا يفهم الحديث إلا به فأفرد لها ثلاثة أبواب:

---

(١) مشارق الأنوار ص: ٦٣/٢.

(٢) المصدر السابق ص: ١٥/١.

الباب الأول: في الجمل التي وقع فيها التصحيف، أو طَمَسَ معناها التغيير والتلفيف.

من ذلك قوله: «وفي باب الحرص على الحديث، عن أبي هريرة أنه قال: قيل يا رسول الله، من أسعد الناس بشفاعتك» كذا لأبي ذر وهو وهم، وصوابه بسقوط «قيل» لم يكن عند الأصيلي والقابسي، لأن السائل هو أبو هريرة نفسه بدليل قوله آخر الحديث: «لقد ظننت أن لا يسألني عن هذا أحد أول منك»[1].

وخصص فصلاً في هذا الباب لتصحيح ما جاء من الوهم في حرف من القرآن.

مثال ذلك: ما جاء في صحيح البخاري في باب الغسل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ إلى قوله تعالى: [«غَفُوراً رَحِيماً»]، قال المؤلف: كذا عند الأصيلي والنسفي وغيرهما، «والتلاوة ﴿عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٤٣﴾﴾»[2].

الباب الثاني: في تقويم ضبط جمل في المتون والأسانيد وتصحيح إعرابها وتحقيق هجاء كتابها وشكل كلماتها وتبيين التقديم والتأخير اللاحق لها ليستبين وجه صوابها.

مثال ذلك ما في البخاري في الجنائز في حديث والد جابر: «فإذا هو كيوم وضعته هنية غير أذنه» كذا للمروزي والهروي. وفيه تقديم وتأخير

---

(١) مشارق الأنوار ص: ٣١١/٢ (المكتبة العتيقة ـ بدون تاريخ). الحديث أخرجه البخاري في كتاب العلم ـ باب الحرص على الحديث عن أبي هريرة أنه قال: قيل: يا رسول الله، من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله ﷺ: «لقد ظننت ـ يا أبا هريرة ـ أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أوّل منك، لما رأيت من حرصك على الحديث، أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة، من قال لا إله إلا الله، خالصاً من قلبه، أو نفسه». (حديث رقم: ٩٩ ـ صحيح البخاري ٤٩/١ ط٣ ـ ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م ـ ضبط وتعليق الدكتور مصطفى البغا ـ دار ابن كثير ـ دمشق). وأخرجه أيضاً في كتاب الرقائق باب صفة الجنّة والنّار: دون ذكر كلمة «قيل» حديث رقم: ٦٢٠١.

(٢) سورة النساء، آية: ٤٣.

ونقص، وصواب الكلام: غير هُنيّة[1]، في أذنه، وكذا رواه النسفي والجرجاني على الصواب[2].

الباب الثالث: في إلحاق ما بتر من الحديث أو بيّض للشك فيه أو لعلة أو نقص منه وهما مما لا يتم الكلام إلا به.

مثال ذلك في باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين، وقال عمر والحسن فيمن احتجم ليس عليه غسل محاجمة، كذا لرواة الفربري إلا من طريق المستملي فعنده إلا غسل محاجمة، وبه تصح المسألة[3].

هذه باختصار بعض النماذج من الشروح الأندلسية لصحيح الإمام البخاري، اخترتها لتوضيح وإبراز الجهود المتميّزة التي قام بها محدّثو الأندلس لخدمة هذا الكنز العظيم.

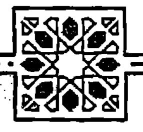
إن هذا الكمّ الوافر من الشروح الأندلسية للجامع الصحيح، دليل آخر على أن المغاربة، لم يفضّلوا صحيح مسلم عليه، بل أخذ كل منها ما يستحقه من العناية عندهم. وسألقي الضوء أكثر على هذه المسألة في المبحث القادم إن شاء الله.

---

(١) هنيّة في أذنه بضم الهاء وفتح النون، تصغير هنة: أي شيئاً قليلاً وأثره يسير (مشارق الأنوار ص: ٢/٢٧١).

(٢) مشارق الأنوار ص: ٢/٣٧٧، والحديث أخرجه البخاري في كتاب الجنائز «باب هل يخرج الميت من القبر واللحد بعلّة» رقم: ١٢٦٤، عن جابر رضي الله عنه قال: «لما حضر أحد دعاني أبي من الليل فقال: ما أراني إلا مقتولاً في أول من يقتل من أصحاب النبي ﷺ فإنّ عليّ ديناً فاقض واستوص بإخوانك خيراً، فأصبحنا فكان أول قتيل ودفن معه آخر في قبر، ثم لم تطب نفسي أن أتركه مع الآخر فاستخرجته بعد ستة أشهر فإذا هو كيوم وضعته، هُنيّة غير إذنه».

(٣) مشارق الأنوار ص: ٢/٣٨٢ والحديث في البخاري كتاب الوضوء. باب (من لم ير الوضوء إلا من المخرجين) ص: ١/٥٥ (طبعة دار الجيل بيروت) وانظر فتح الباري ص: ١/٢٨٠.



المبحث الثاني:
الشروح الأندلسية لصحيح الإمام مسلم

مدخل:

اتفق العلماء ـ رحمهم الله ـ على أن أصحّ الكتب بعد القرآن العزيز، الصحيحين البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحّهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة[1]. إلا أنه قد ظهر لكثير من العلماء أن لكتاب الإمام مسلم مزايا اختص بها عن كتاب البخاري فأولوه الأفضلية.

قال أبو علي الحسين بن علي النيسابوري: ما تحت أديم السماء أصحّ من كتاب مسلم[2].

وقال أبو مروان الطيبي: كان من شيوخي من يفضّل كتاب مسلم على كتاب البخاري[3].

وذهب طائفة من أهل المغرب إلى تفضيل صحيح مسلم على صحيح

---

(١) مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي ص: ١٤ (دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) تلخيص الإمام مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي ص: ٣٢ (دار السلام للطباعة والنشر ط ١ ـ ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م).

البخاري منهم الحافظ علي بن أحمد بن حزم الظاهري[1] والإمام أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي الذي يقول: «إن هذا الكتاب أحسن الأحاديث مساقاً، وأكمل سياقا وأقل تكراراً وأتقن اعتباراً، وأيسر للحفظ وأسرع للضبط مع أنه ذكر صدراً من علوم الحديث وميّز طبقات المحدّثين في القديم والحديث»[2].

والظاهر أن سبب تفضيل بعض العلماء لصحيح مسلم على كتاب البخاري يرجع إلى حسن سياقة كتاب مسلم وجودة ترتيبه، وسهولة النظر فيه والاستفادة منه، بخلاف البخاري، فإنه يقطّع الأحاديث ويوردها في أبواب مختلفة متباعدة، وكثير منها يذكره في غير بابه الذي يسبق إلى الفهم أنه أولى به، وذلك لدقيقة يفهمها البخاري[3].

هذا وقد اعتنى الأندلسيون بصحيح مسلم منذ دخوله بلادهم، فعكفوا على دراسته وشرحه والكلام على رجاله، وسأتعرض خلال هذا المبحث للآتي:

أ ـ ذكر أهم المؤلفات الأندلسية حول صحيح مسلم مع التنبيه على المطبوع والمفقود، وأماكن وجود المخطوط منها.

ب ـ دراسة طرق ومناهج مؤلفي بعض تلك الكتب: حيث لا يمكننا تناول مناهج جميع تلك الكتب لعدم وقوع كثير منها في أيدينا، ورأيت أن أقتصر على دراسة مناهج ثلاثة منها، هي المتوفرة أو التي جمعت ما تيسّر لي من اقتباسات العلماء منها. وسبيلي في ذلك أن أعرّف بالمؤلف ثم أبين منهجه، وخصائص كل كتاب.

---

(١) كتاب شروط الأئمة الخمسة للحافظ محمد بن طاهر المقدسي ص: ٢٤ (دار الكتب العلمية بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م).

(٢) ملخص صحيح الإمام مسلم لأبي العباس القرطبي ص: ٣٣.

(٣) مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي ص: ١٥.

أ ـ أهم الشروح الأندلسية لصحيح مسلم:

١ ـ كتاب التنبيه على الأوهام الواردة في الصحيحين لأبي علي الحسين بن محمد الجياني الغساني الأندلسي المتوفى سنة ٤٩٨هـ وهو يتناول فيه الرواية والدراية[١].

٢ ـ الإيجاز والبيان لشرح خطبة كتاب مسلم مع كتاب الإيمان للقاضي محمد بن أحمد ابن الحاج التجيبي المتوفى سنة ٥٢٩هـ[٢].

٣ ـ كتاب النيرين على الصحيحين[٣] لأبي بكر ابن العربي، (محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن أحمد) المعافري المتوفى سنة ٥٤٣هـ.

٤ ـ إكمال المعلم في شرح مسلم[٤] للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي المتوفى سنة ٥٤٤هـ، أكمل به شرح شيخه الفقيه أبي عبدالله محمد بن علي المازري ثم المهدوي[٥].

توجد نسخ من كتاب الإكمال في مكتبة جامع الزيتونة تحت رقم ٣٣/٢ ونسخة في مكتبة القزويني بفاس رقمها ٤٧٤ ـ ٤٧٨[٦]، ونسخة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد[٧].

---

(١) انظر تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ص: ٢١٩/١.
(٢) هو محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم التجيبي يعرف بابن الحاج قاضي الجماعة بقرطبة. استشهد رحمه الله في الجامع بقرطبة في يوم الجمعة وهو ساجد سنة ٥٢٩هـ وكان مولده سنة ٤٥٨هـ (بغية الملتمس ص: ٤١ رقم ٢٥ وفهرسة ابن خير ١٩٦).
(٣) نفح الطيب ص: ٢٥/٢، وذكره مؤلفه في عارضة الأحوذي ص: ٨٠/١١ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ط ١ ـ ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
(٤) فهرسة ابن خير ص: ١٩٦.
(٥) أبو عبدالله محمد بن علي التميمي المازري المالكي الصقلي الأصل المتوفى سنة ٥٣٦هـ (ترجمته في الديباج المذهب ص: ٢٧٩).
(٦) انظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (١٨١/٣).
(٧) فهرسة المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد الجزء الأول ص: ١٩١ (مطبعة الإرشاد بغداد ١٩٧٣م).

٥ - جمع الأحاديث التي زاد مسلم في تخريجها على البخاري لأبي بكر بييش بن محمد بن علي بن بييش العبدري - من أهل شاطبة - المتوفى سنة ٥٨٢هـ وكانت ولادته سنة ٥٢٤هـ[١].

٦ - شرح صحيح مسلم لأحمد بن محمد بن الحسن بن عتيق بن فرج أبو جعفر البلنسي المتوفى سنة ٦٠١هـ[٢].

٧ - اقتباس السراج في شرح مسلم بن الحجاج لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن يوسف بن مروان الغساني المتوفى سنة ٦٠٩هـ وكان مولده سنة ٥٠٧هـ[٣].

٨ - نظم الدراري فيما تفرّد به مسلم على البخاري لأبي العباس أحمد بن محمد بن مفرّج بن عبدالله الأموي مولاهم الأندلسي الإشبيلي المعروف بابن الرومية المتوفى سنة ٦٣٧هـ[٤].

٩ - المفصح المفهم والموضح الملهم لمعاني صحيح مسلم لأبي عبدالله يحيى بن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٦٤٦هـ[٥].

١٠ - مختصر صحيح مسلم لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن أبي الفضل المرسي المتوفى سنة ٦٥٥هـ[٦].

١١ - المفهم لما أشكل من كتاب مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي المتوفى سنة ٦٥٦هـ.

سنعرّف بهذا الكتاب عند تناولنا للنماذج.

---

(١) التكملة لابن الأبار ص: ٢٢٨/١ رقم ٦١٠.

(٢) الديباج المذهّب ص: ٥٢، وانظر الشروح المغربية على صحيح مسلم للدكتور عمر الجيدي (مجلة دعوة الحق - المغرب - ص: ١٢٠ - عدد أكتوبر ١٩٨٨).

(٣) الديباج المذّهب ص: ٢١١.

(٤) تاريخ الأدب العربي ٢٨٢/٦ وانظر كذلك مجلة دعوة الحق عدد أكتوبر ١٩٨٨).

(٥) تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ص: ٢٦٩/١.

(٦) طبقات المفسّرين للداودي ص: ١٦٨/٢ (دار الكتب العلمية بيروت).

١٢ ـ إكمال الإكمال للقاضي عياض تأليف: أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن محمد البقوري الأندلسي المتوفى سنة ٧٠٧هـ[١].

١٣ ـ وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم لمحمد بن محمد بن جزي الكلبي الغرناطي المتوفى سنة ٧٤١هـ[٢].

ب ـ دراسة نماذج من الشروح والمختصرات الأندلسية لصحيح مسلم:

١ ـ كتاب إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي المتوفى سنة ٥٤٤هـ أكمل به شرح شيخه الفقيه أبي عبدالله محمد بن علي المازري المالكي المتوفى سنة ٥٣٦هـ.

أهمية هذا السفر العلمي الأصيل تكمن في قصد مؤلفه، استكمال ما بدأه شيخه أبو عبدالله المازري، في كتابه الحافل الموسوم بالمعلم.

كما تبرز هذه الأهمية في تلقي العلماء لهذا الكتاب بالقبول والاستحسان، كونه من أجود وأقدم الشروح لصحيح مسلم، اعتمد عليه واقتبس منه من جاء بعده من أئمة الحديث والفقه كأمثال: ابن الصلاح وأبو العباس القرطبي والنووي والعراقي وابن حجر والعيني في مؤلفاتهم وشروحهم.

وقد أكثر الإمام النووي في شرح صحيح مسلم من ذكر أقوال عياض والاستشهاد بها بحيث لا يخلو باب من ذلك، بل قد لا تجد في بعض الأبواب غير كلام القاضي عياض.

منهج القاضي عياض في كتابه إكمال المعلم:

ـ افتتح القاضي عياض ـ رحمه الله كتابه ـ كعادته في تآليفه ـ بمقدمة

---

(١) الديباج المذهب ص: ٣٢٢.

(٢) نفح الطيب ٥/٥١٥، والديباج المذهب ص: ٢٩٥.

أوضح فيها السبب الباعث له على كتابة هذا الشرح، ثمّ أوضح ما ذكره الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، من أنه قسّم الأحاديث إلى ثلاثة أقسام[1]، الأول ما رواه الحفّاظ المتقنون، والثاني ما رواه المستورون في الحفظ والإتقان، والثالث ما رواه الضعفاء والمتروكون، وأنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني وأما الثالث فلا يعرّج عليه. ورد القاضي عياض على أبي عبدالله الحاكم وصاحبه أبي بكر البيهقي في دعواهما أن المنية اخترمت مسلما قبل إخراج القسم الثاني، وأنه إنما ذكر القسم الأول.

قال القاضي عياض[2] ـ رحمه الله ـ وهذا مما قبله الشيوخ والناس من الحاكم أبي عبدالله وتابعوه عليه، وليس الأمر على ذلك لمن حقّق نظره ولم يتقيّد بالتقليد فإنك إذا نظرت تقسيم مسلم في كتابة الحديث على ثلاث طبقات من الناس كما قال، وذكر أن القسم الأول حديث الحفّاظ وأنه إذا انقضى هذا أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحذق والإتقان مع كونهم من أهل الستر والصدق وتعاطي العلم، ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع العلماء أو اتفق الأكثر منهم على تهمته، وبقي من اتهمه بعضهم وصحّحه بعضهم فلم يذكره هنا. ووجدته ـ رحمه الله ـ ذكر في أبواب كتابه وتصنيف أحاديثه حديث الطبقتين الأوليين التي ذكر في أبوابه وجاء بأسانيد الطبقة الثانية التي سماها، وحديثها كما جاء بالأولى على طريق الاتباع لحديث الأولى والاستشهاد بها أو حيث لم يجد في الكتاب للأول شيئاً، وذكر أقواماً تكلّم قوم فيهم وزكاهم آخرون وخرّج حديثهم ممن ضعّف أو اتّهم ببدعة وكذلك فعل البخاري ـ رحمه الله ـ، فعندي أنه ـ رحمه الله ـ قد أتى بطبقاته الثلاث في كتابه على ما ذكر، ورأيت في كتابه وتبيّنت في تقسيمه وطرح الرابعة كما نص عليه.

فتأوّل الحاكم أنه إنما أراد أن يفرد لكل طبقة كتابا ويأتي بأحاديثها خاصة مفردة، وليس ذلك مراده، بل إنما أراد بما ظهر من تأليفه وبان من

---

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض: ١/٨٣ ـ ٨٧.

(٢) المصدر السابق ١/٨٦.

غرضه أن يجمع ذلك في الأبواب ويأتي بأحاديث الطبقتين فيبدأ بالأولى ثم يأتي بالثانية على طريق الاستشهاد والاتباع، حتى استوفى جميع الأقسام الثلاثة، ويحتمل أن يكون أراد بالطبقات الثلاث من الناس: الحفّاظ ثم الذين يلونهم والثالثة التي طرح، والله أعلم بمراده، وكذلك أيضا عِلل الحديث التي ذكر ووعد أنه يأتي بها قد جاء بها في مواضعها من الأبواب، من اختلافهم في الأسانيد كالإرسال والإسناد والزيادة والنقص، وذكر تصاحيف المصحّفين، وهذا يدل على استيفائه غرضه في تأليفه وإدخاله في كتابه كلما وعد به[1].

- أما طريقة القاضي عياض في شرح صحيح مسلم فيمكن تقسيمها إلى العناصر الآتية:

١ ـ ضبط الروايات:

اهتم القاضي عياض ـ رحمه الله ـ بهذا الجانب كثيراً، فركز على ضبط ألفاظ المتون، وبيّن اختلاف الروايات، وصحّح أسماء الرواة وأنسابهم، وكتابه مشارق الأنوار على صحاح الآثار، شاهد على تبحّره في هذا الميدان.

ولتوضيح ذلك نورد الأمثلة الآتية:

- عند شرحه لحديث عائشة ـ رضي الله عنها أن النبي ﷺ صلّى في خميصة لها أعلام وقال شغلتني أعلام هذه فاذهبوا بها إلى أبي جهم[2] واتوني بأنبجانيه.

قال القاضي عياض «قوله بأنبجانيه»: رويناه بفتح الهمزة وكسرها وفتح الباء، ورويناه أيضا في غير مسلم، وبالوجهين ذكرها ثعلب، ورويناه بتشديد الياء في آخره وتخفيفها معا في غير مسلم إذ هو في مسلم في إحدى

---

(١) إكمال المعلم ص: ٨٦/١ ـ ٨٧.

(٢) أبو جهم عامر بن حذيفة القرشي، أخو أم سلمة زوج النبي ﷺ له صحبة، وروى عن أخته فقط (تقريب التهذيب ص: ٢٨٧ رقم ٣٠٨٦).

الروايات بأنبجانيّه مشدّد الياء مكسور على الإضافة إلى أبي جهم، على التذكير كما قال في الحديث الآخر «كساء له أنبجانيه»[1].

ـ وعند شرحه لحديث أبي قتادة أن رسول الله ﷺ كان يصلّي وهو حامل أمامة بنت زينب بنت رسول الله ﷺ ولأبي العاص ابن الربيع، فإذا قام حملها وإذا سجد وضعها.

قال القاضي عياض: وقال الأصيلي هو ابن الربيع بن ربيعة فنسبه مالك إلى جدّه قال القاضي: وهذا الذي قاله غير معلوم، ونسبه عند أهل النسب والخبر بغير خلاف: أبو العاص ابن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس بن عبد مناف، واسم أبي العاص لقيط وقيل مهشم[2].

٢ ـ الشرح اللغوي:

عند تناوله لقول عبدالله بن عمر: «إن أبا هذا كان وُدًّا لعمر بن الخطاب» وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن أبرّ البرّ صلة الولد أهل ودّ أبيه**». قال القاضي عياض: رويناه بالكسر والضم، يقال هو وِدّ (بالكسر) و«ود» بدل، أي ذو مودّة، مثل حبة وحبيبة، والوِدّ، والوَد كله مصدر، وودت الرجل، ومثله مودّة مودودة، ووداداً[3].

ـ وعند شرحه لحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله خلق الخلق حتى إذا فرغ منهم قامت الرحم فقالت: هذا مقام العائذ من القطيعة قال: نعم، أما ترضين أن أصِل من وصلك وأقطع من قطعك قالت بلى، قال: فذلك لك...**».

---

(١) إكمال المعلم كتاب المساجد باب: كراهة الصلاة في ثوب له أعلام (حديث رقم: ٥٥٦ ص: ٢/٤٨٩).

(٢) المصدر السابق كتاب الصلاة ـ باب جواز حمل الصبيان في الصلاة حديث ٥٤٣ ص: ٢/٤٧٤ ـ ٤٧٦.

(٣) المصدر السابق ص: ٨/١٥ كتاب البرّ والصلة، باب فضل صلة أصدقاء الأب والأم ونحوهما (حديث رقم: ٢٥٥٢).

قال القاضي عياض: «اعلم أنّ الرحم التي توصل وتقطع ويتوجه فيها البرّ والإثم، إنما هي معنى من المعاني ليست بجسم وإنما هي القرابة والنسب واتصال مخصوص تجمعه رحم والدة، فسمى ذلك الاتصال رحماً، والمعاني لا توصف بقيام ولا كلام، ولا تصح منها.

وذكر مقامها وتعلّقها هنا ضَرْبُ مَثَلٍ وحسن استعارة على مجارات كلام العرب لتعظيم شأن حقها، وصلة المتصفين بها المتواصلين بسببها، وعظم إثم مقاطعتهم وعقوقهم، ولذلك سمى عقوقها قطعا وهو معنى العقوق، والعقّ الشقّ، كأنه قطع ذلك السبب الذي يصلهم به، أو قيام ملك من ملائكة الله تعالى وتشبثه بالعرش وكلامه عنها ذلك الكلام بأمر الله تعالى»[1].

٣ ـ الاستنباطات الفقهية:

أولى القاضي عياض هذا الجانب مكاناً واسعاً في شرحه، ويتجلى ذلك في الآتي:

أ ـ استخراج الأحكام من الأحاديث وذكر مذهب الإمام مالك: فعند شرحه لقوله ﷺ عند ذبح الأضحية: **«باسم الله اللهم تقبّل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد»**[2].

قال القاضي عياض: «وَضَبْطُ مَنْ يصحّ أن يُدْخِله الرجل عندنا ثلاث صفات:

أحدها: أن يكونوا من قرابته، وحكم الزوجين وأم الولد ضمّهم عند مالك والكافة، وأباه الشافعي في أم الولد وقال: لا أجيز لها ولا للمكاتب والمدين والعبد أن يضحوا.

---

(١) المصدر السابق كتاب البرّ والصلة، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها حديث رقم: ٢٥٥٤ ص: ١٩/٨، ٢٠.

(٢) إكمال المعلم كتاب الأضاحي باب استحباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل، والتسمية والتكبير، حديث رقم: ١٩٦٧ ص: ٤١٢/٦.

والثاني: أن يكونوا في نفقته، وجبت عليه أو تطوّع بها.

والثالث: أن يكونوا في بيته، ومساكنه غير بائنين أو (نائيين) عنه، فإن انخرم شيء من هذه الشروط لم يصحّ إشراكهم في ضحيّته .. قال ولا يجوز عند جميعهم شركة جماعة في ضحيّة يشترونها ويذبحونها عن أنفسهم أو في هدي إذا كانوا أكثر من سبعة، واختلفوا فيما دونها، فذهب الليث ومالك إلى أن الشركة لا تجوز بوجه فيها، كانت بدنة أو بقرة أو شاة، أهدوا أوضحوا، وذهب جمهور الفقهاء من الحجازيين والكوفيين والشامين، إلى جواز اشتراك السبعة فما دون ذلك في البقرة والبدنة في الهدي والضحية، ولا تجزي شاة إلا عن واحد»[1].

ب ـ الاستفادة من الزيادات الواردة في بعض الروايات لتوضيح المعنى: فعند شرحه لحديث ابن عباس أنه بات ليلة عند ميمونة أم المؤمنين وهي خالته قال فاضطجعت في عرض الوسادة واضطجع رسول الله ﷺ وأهله في طولها، فنام رسول الله ﷺ حتى انتصف الليل أو قبله بقليل... الحديث[2].

قال القاضي عياض «وقد جاء في بعض روايات هذا الحديث، قال ابن عبّاس بتّ عند خالتي في ليلة كانت فيها حائضاً».

قال القاضي: وهذه الكلمة وإن لم تصح طريقاً، فهي حسنة المعنى جداً إذ لم يكن ابن عباس يطلب المبيت عند النبيّ ﷺ في ليلة خالية، ولا يرسله أبوه على ما جاء في الحديث، إلا في وقت يعلم أنه لا حاجة للنبي ﷺ فيها إذا كان لا يمكنه ذلك مع مبيته معها في وساد واحد، ولا يتعرض هو لأذاه بمنعه مما يحتاج إليه من ذلك[3].

---

(١) المصدر السابق نفس الكتاب والباب ص: ٤١٤/٦.

(٢) الحديث أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها ـ باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه حديث رقم ٧٦٣ ص: ٥٢٥/١.

(٣) إكمال المعلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه حديث رقم ٧٦٣ ص: ١١٧/٣.

جـ ـ ردّه على العلماء وأدبه في ذلك:

ـ رده على الإمام الخطابي:

عند شرحه لحديث أنس أن رسول الله ﷺ قال: «يا بني النجار ثامنوني بحائطكم هذا. قالوا: والله لا نطلب ثمنه إلا لله»، قال أنس: فكان فيه ما أقول: كان فيه نخل وقبور المشركين وخَرَبٌ فأمر رسول الله ﷺ بالنخل فقطع وبقبور المشركين فنُبشت وبالخِرَبِ فسوّيت، قال القاضي عياض: رويناه بفتح الخاء وكسر الراء، جمع خربة، مثل: كلم وكلمة، وبكسر الخاء وفتح الراء، جمع خربة بكسر الراء، وكلاهما ما تخرب من البناء، والثانية لغة تميم وحدها. قال الخطابي: لعل الصواب خُرُب بالضم، جمع خُربة بالضم، وهي الخروق في الأرض...

قال القاضي: لا أدري ما اضطره إلى هذا؟ وكما قطع عليه السلام النخل المثمر، كذلك سوّى بقايا الخرب وأطلال حيطانها وأذهب رسومها كما فعل بالقبور، والرواية صحيحة اللفظ والمعنى، لا حاجة إلى تغييرها ولا إلى تكلف شيء في تأويلها[1].

٤ ـ شرحه للمسائل العقائدية:

احتل هذا الجانب من شرح القاضي عياض ـ رحمه الله ـ مكاناً واسعاً، حيث يتوقّف عند أغلب المسائل العقائدية ويناقشها ويردّ على الفرق المخالفة، من ذلك:

أ ـ مناقشته لمسألة الفوقية لله تعالى:

ـ عند شرحه لحديث معاوية بن الحكم السُّلمي قال: وكانت لي جارية ترعى غنماً لي قبل أحد والجوّانيّة فأطلت ذات يوم فإذا الذيب قد ذهب بشاة من غنمها وأنا رجل من بني آدم آسف كما يأسفون لكنّي صككتها صكّة فأتيت رسول الله ﷺ فعظّم ذلك عليّ، قلت: يا رسول الله أفلا

---

(١) المصدر السابق كتاب المساجد باب ابتناء مسجد النبي ﷺ ٢/٢٤٤.

أعتقها؟ قال: «ائتني بها» فأتيته بها، فقال لها: «أين الله؟» قالت: في السماء قال: «من أنا؟» قالت: رسول الله، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة»[1].

قال القاضي عياض:

«لا خلاف بين المسلمين قاطبة محدّثهم وفقيههم ومتكلّمهم ومقلدهم ونظّارهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء كقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[2] أنها ليست على ظاهرها وأنها متأوّلة عند جميعهم، أما من قال منهم بإثبات جهة فوق لله تعالى من غير تحديد ولا تكييف من دهماء المحدّثين والفقهاء وبعض المتكلّمين منهم، فتأول «في السماء» بمعنى على وأما دهماء النظّار والمتكلّمين وأصحاب الإثبات والتنزيه المحيلين أن يختص بجهة أو يحيط به حدّ، فلهم فيها تأويلات بحسب مقتضاها ... قال: ويا ليت شعري ما الذي جمع آراء كافة أهل السنة والحقّ على تصويب القول بوجوب الوقوف عن التفكر في الذات كما أمروا، وسكتوا لحيرة العقل هناك وسلموا وأطبقوا على تحريم التكييف والتخييل والتشكيل وأن ذلك من وقوفهم وحيرتهم غير شاك في الوجود أو الجهل بالموجود وغير قادح في التوحيد بل هو حقيقة عندهم، ثم تسامح بعضهم في فصل منه بالكلام في إثبات جهة تخصه أو يشار إليه بحيّز يحاذيه. وهل بين التكييف من فرق أو بين التحديد في الذات والجهة بون؟ لكن إطلاق ما أطلقه الشرع من أنه (القاهر فوق عباده) وأنه (استوى على العرش) مع التمثيل بالآية الجامعة للتنزيه الكلي الذي لا يصحّ في المعقول سواه من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[3] عصمة لمن وفّقه الله تعالى وهداه[4].

---

(١) الحديث أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ـ باب تحريم الكلام في الصلاة حديث رقم ٥٣٧ ص: ٣٨١/١.

(٢) سورة الملك، آية: ١٦.

(٣) سورة الشورى، آية: ١١.

(٤) إكمال المعلم ص: ٤٦٥/٢. كتاب المساجد باب تحريم الكلام في الصلاة.

ب ـ توضيحه لمسألة رؤية الرسول ﷺ في المنام وكذلك رؤية الله تعالى في المنام:

ـ عند شرحه لحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لا يتمثّل بي».

قال القاضي عياض: ويحتمل معنى قوله ﷺ: (قد رآني) أو (فقد رأى الحق فإن الشيطان لا يتمثّل بي) إذا رؤي على الصفة التي كان عليها في حياته، لا على صفة مضادة لحاله فإن رؤي على غيرها كانت رؤيا تأويل لا رؤيا حقيقة، فإن من الرؤيا ما يخرج وجهه، ومنها ما يحتاج إلى تأويل وعبارة.

قال القاضي: قال بعضهم خصّ الله تعالى نبيه ﷺ بعموم صدق رؤياه كلها ومنع الشيطان أن يتمثل في صورته لئلا يتذرع بالكذب على لسانه في النوم وكما خرق الله تعالى العادة للأنبياء دليلاً على صحة حالهم في اليقظة، واستحالة تصوّر الشيطان على صورته في اليقظة، ولا على صفة مضادة لحاله وإذ لو كان ذلك لدخل اللبس بين الحق والباطل، ولم يوثق بما جاء من جهة النبوة مخافة هذا التصور، فحمى الله حماها لذلك من الشيطان وتصوره ونزغه وإلقائه وكيده على الأنبياء[١].

قال القاضي: ولم يختلف العلماء على جواز رؤية الله تعالى في المنام، وإذا رئي على صفة لا تليق بجلاله من صفات الأجسام للتحقيق أن ذلك المرئي غير ذات الله تعالى، إذ لا يجوز عليه التجسيم ولا اختلاف في الحالات، بخلاف رؤية النبي ﷺ في النوم، فكانت رؤيته تعالى في النوم من أنواع الرؤيا من التمثيل والتخييل[٢].

---

(١) المصدر السابق ص: ٢١٩/٧ كتاب الرؤيا باب قول النبي ﷺ: «من رآني في المنام فقد رآني»، حديث رقم: ٢٢٦٦.

(٢) المصدر السابق نفس الكتاب والباب ص: ٢١٩/٧، ٢٢٠.

جـ ـ توضيحه لمسألة الضحك في حقّ الله تعالى:

عند شرحه لحديث أبي هريرة: قال رسول الله ﷺ: «يضحك الله لرجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنّة»، قالوا: كيف يا رسول الله؟ قال: «يُقْتَلُ هذا فيلجُ الجنة ثم يتوب الله على الآخر فيهديه إلى الإسلام ثم يجاهد في سبيل الله فيستشهد».

قال القاضي عياض ـ رحمه الله ـ: الضحك هنا استعارة في حقّ الله تعالى ولا يجوز عليه سبحانه الضحك المعلوم، لأنه إنما يصحّ من الأجسام وممن يجوز عليه تغيّر الحالات، والله تعالى منزّه عن ذلك، وإنما يرجع إلى الرضا بفعلهما والثواب عليه، والإحسان إليهما، أو حمد فعلهما ومحبته، وتلقي رسل الله لهما بذلك، لأن الضحك إنما يكون من أحدنا عند موافقته ما يراه وسروره به وبرّه لمن يلقاه. قال: وقد يكون الضحك هنا على وجه المعلوم، والمراد به ملائكة الله ورسله الذين يوجّههم للقائه وقبض روحه وإدخاله الجنّة، كما يقال نادى الأمير في البلد، وقتل السلطان فلاناً: رجاله وأمر[1].

هذا وقد لاحظت أن القاضي عياض ـ رحمه الله ـ يعمد إلى تأويل الصفات عن ظاهرها فعند شرحه لقوله ﷺ: «والذي نفس محمد بيده» قال: اليد هنا القدرة والملك[2].

٥ ـ الصناعة الحديثية:

أخذت الصنعة الحديثية حيّزاً بارزاً في شرح القاضي عياض، فهو يقف عند أقوال المحدّثين ويعلّق عليها، ويوضح الأسباب الموجبة لردّه بعض الروايات، كما يحرص على الجمع بين الروايات المختلفة رفعاً لما يظهر من تعارض بينها، إضافة إلى إيراده لكثير من اللطائف الحديثية التي تدلّ على تبحّره وتضلّعه في هذه الصنعة.

---

(١) إكمال المعلم ـ كتاب الإمارة باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، حديث رقم: ١٨٩٠ ص: ٣١٢/٦.

(٢) المصدر السابق: ٢٩٥/٦، كتاب الإمارة باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله.

ولتوضيح ذلك نورد النماذج الآتية:

أ ـ تعقبه لشيخه أبي عبدالله المازري في مصطلح الحديث:

عند تناوله لحديث مسلم قال: حدثنا عدّة من أصحابنا عن سعد بن أبي مريم أخبرنا أبو غسان، وهو محمد بن مطرّف، عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «لتتبعنّ سنن الذين من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا في جحر ضبّ لاتبعتموهم» قلنا: يا رسول الله! اليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟».

قال القاضي: قال المازري: وهذا آخر الأحاديث المقطوعة التي نبه عليها (يعني مسلم) وهي أربعة عشر حديثاً، هذا آخرها.

قال القاضي: قد تقدم عنده في المقطوع مثل هذا، وإنما قلّد فيه (أبا علي الغساني) الجياني وليس هذا صحيحاً عند أهل الصنعة، وإنما يعدّ هذا في المجهول وفيما لم يسم راويه وأبهم، وإنما المقطوع[1] لو قال الإمام مسلم: وقال سعيد بن أبي مريم، أو عن سعيد بن أبي مريم[2].

ب ـ ردّه لقصة الغرانيق[3]:

عند شرحه لحديث عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ أنه قرأ والنجم

---

(١) المقطوع هو الموقوف على التابعي قولاً أو فعلاً، وأطلق بعض العلماء، المقطوع على منقطع الإسناد غير الموصول (انظر التمهيد لابن عبد البر ص: ١/٢٥).

(٢) إكمال المعلم كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، حديث رقم: ٢٦٦٩. ص: ٨/١٦٣.

(٣) قال ابن حجر في الفتح ص: ٨/٤٣٩ أن قصة الغرانيق وردت من طريقين مرسلين رجالهما على شرط الصحيحين أحدهما ما أخرجه الطبري من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب حدثني أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام ـ والثاني ما أخرجه أيضاً من طريق المعتمر بن سليمان وحماد بن سلمة فرقهما، عن داود بن أبي هند عن أبي العالية «قرأ رسول الله ﷺ بمكة والنجم، فلما بلغ ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾﴾ ألقى الشيطان على لسانه: تلك الغرانيق العلى وأن شفاعتهن لترتجى، فقال المشركون: ما ذكر آلهتنا بخير قبل اليوم، فسجد وسجدوا، فنزلت هذه الآية ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٢﴾﴾ [الحج: آية ٥٢].

فسجد فيها وسجد من كان معه، غير أن شيخا أخذ كفاً من حصى أو تراب فرفعه إلى جبهته، وقال يكفيني هذا، قال عبدالله لقد رأيته بعدُ قُتِلَ كافراً.

قال القاضي عياض - رحمه الله -:

وكان سبب سجودهم فيما قال ابن مسعود - رضي الله عنه - أنها كانت أول سورة نزلت فيها سجدة، وروى أصحاب الأخبار والمفسرون أن سبب ذلك ما جاء على لسان النبي ﷺ من ذكر الثناء على آلهة المشركين في سورة النجم، ولا يصح هذا في شيء من طريق النقل، ولا من طريق العقل، لأن مدح آلهة غير الله تعالى كفر ولا أن يقول النبي ﷺ ذلك من قبل نفسه مدارات لهم، ولا أن يقوله الشيطان على لسانه، إذ لا يصحّ أن يقول عليه السلام شيئا خلاف ما هَوِيَهُ فكيف في طريق القرآن وما هو كفر ولا يسلط الشيطان على ذلك، لأنه داعية إلى الشك في المعجزة، وصدق النبي وكل هذا لا يصح، قال وذكرنا تخريج التأويلات في القصة لو صح نقلها وهو لم يصح، ولا نقل فيه من طريق صحيح ولا مسند متصل[1].

جـ - كلامه في الرجال والجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض:

- عند شرحه لحديث عبدالله بن عَمْرِو أن رسول الله ﷺ قال: «ما من غازية تغزو في سبيل الله فيصيبون الغنيمة إلا تعجّلوا ثلثي أجرهم من الآخرة ويبقى لهم الثلث، وإن لم يصيبوا غنيمة تمّ لهم أجرهم».

أشار القاضي عياض:

إلى قول بعضهم: إن هذا الحديث ليس بصحيح ولا يجوز أن ينقص ثوابهم بالغنيمة كما لم ينقص ثواب أهل بدر وهم أفضل المجاهدين، وهي أفضل غنيمة، قال: وزعم بعض هؤلاء أن أبا هانئ حميد بن هانئ[2] راويه

---

(١) إكمال المعلم كتاب المساجد باب سجود التلاوة ص: ٢/٥٢٥.

(٢) حميد بن هانئ أبو هانئ الخولاني المصري لا بأس به، من الخامسة، وهو أكبر شيخ لابن وهب - مات سنة ١٤٢هـ أخرج له مسلم والأربعة في سننهم، والبخاري في الأدب المفرد. (تقريب التهذيب ١٨٢ رقم: ١٥٦٢).

مجهول ورجّحوا الحديث السابق في أن المجاهد يرجع بما نال من أجر وغنيمة[1] فرجحوه على هذا الحديث لشهرته وشهرة رجاله ولأنه في الصحيحين، وهذا في مسلم خاصة. وأكد بأن قولهم أبو هانئ مجهول، فغلط فاحش بل هو ثقة مشهور روى عنه الليث بن سعد وحيوة وابن وهب، وخلائق من الأئمة، ويكفي في توثيقه احتجاج مسلم به في صحيحه.

قال القاضي: وأصح ما يجمع فيه بين الحديثين أن الأول قال فيه: «لا يخرجه إلا الجهاد في سبيله وتصديق كلماته»، فهذا الذي ضمن له الجنة، أو يردّ إلى بيته مع ما نال من أجر أو غنيمة. وهذا الحديث الآخر لم يشترط فيه هذا الشرط. وأما قولهم في غنيمة بدر، فليس في غنيمة بدر نصّ أنهم لو لم يغنموا لكان أجرهم على قدر أجرهم وقد غنموا فقط، وكونهم مغفور لهم مرضي عنهم ومن أهل الجنة لا يلزم أن لا تكون وراء هذا مرتبة أخرى هي أفضل منه مع أنه شديد الفضل عظيم القدر[2].

بعد هذا العرض لأهم عناصر منهج القاضي عياض في كتابه: إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم، يمكننا القول بأنِ هذا الشرح يُعدّ عمدة المتأخرين من الشراح حيث لا يكاد يخلو شرح منها من الاستشهاد والاستدلال بما قاله القاضي عياض. كما يعدّ مرجعاً مهماً من مراجع الفقه المالكي لمكانة مؤلفه بين علماء المذهب ومجتهديه.

---

(١) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الإمارة ـ باب فضيلة الجهاد والخروج في سبيل الله تعالى، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: تكفّل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرجه من بيته إلا جهادا في سبيله وتصديق كلمته، بأن يدخله الجنة أو يرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه مع ما نال من أجر أو غنيمة (حديث رقم ١٨٧٦ ص: ١٤٩٦/٣).

وأخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس ـ باب قول النبي ﷺ: «أحِلّت لكم الغنائم» وقال الله عزَّ وجلّ: ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾ [الفتح: آية ٢٠] حديث رقم: ٣١٢٣ بنفس اللفظ.

(٢) إكمال المعلم كتاب الإمارة باب: قدر ثواب من غزا فغنم ومن لم يغنم ص: ٣٣٠/٦، وانظر: مسلم بشرح النووي ٥٢/١٣، ٥٣.

٢ ـ تلخيص صحيح الإمام مسلم.

أ ـ مؤلفه: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري الأندلسي القرطبي المالكي الفقيه، يعرف بابن المزين ويلقب بضياء الدين.

من أعيان فقهاء المالكية، كان من الأئمة المشهورين والعلماء المعروفين جامعاً لعدة علوم، منها علم الحديث والفقه والعربية وغير ذلك، وله على كتاب صحيح مسلم، شرح أحسن فيه وأجاد سماه المفهم، رحل أبو العباس مع أبيه من الأندلس في سنّ الصغر، فسمع كثيراً بمكة والمدينة والقدس ومصر والإسكندرية وغيرها من البلاد، وكان يشار إليه بالبلاغة والعلم والتقدم في علم الحديث والفضل التام، وأخذ عنه الناس من أهل المشرق والمغرب. مولده سنة ٥٩٨هـ وتوفي بالإسكندرية في ذي القعدة سنة ٦٢٦هـ وفي كتاب الذيل والتكملة للقاضي أبي عبدالله محمد بن عبد الملك المراكشي أنه توفي سنة ٦٥٦هـ، وهو الراجح[١].

ب ـ منهج أبي العباس القرطبي في اختصار صحيح مسلم:

لقد اختصر الإمام القرطبي صحيح مسلم بطريقة مبتكرة جعلته ينتفع به العام والخاص، وذلك لسهولة تناوله واستيعابه المادة المختصرة وتقديمها بغير إخلال بها[٢]، ويمكن تلخيص طريقة الإمام القرطبي في اختصار صحيح مسلم في العناصر الآتية:

١ ـ افتتح الإمام القرطبي ملخّصه بمقدمة أفصح فيها عن السبب الباعث له على اختصار صحيح مسلم، والمنهج الذي اتبعه في ذلك فقال: «ولما تقاصرت الهمم في هذا الزمان عن بلوغ الغايات من حفظ جميع هذا الكتاب بما اشتمل عليه من الأسانيد والروايات، أشار من إشارته غنم، وطاعته حتم، إلى تقريبه إلى المتحفظ وتيسيره على المتفقه، بأن نختصر

---

(١) الديباج المذهب لابن فرحون ص: ٦٨.

(٢) انظر تعليق الأستاذين: د.رفعت فوزي، وأحمد محمود الخولي اللذان قاما بتحقيق الكتاب (مقدمة التحقيق ص: ٨).

أسانيده، ونحذف تكراره، وننبّه على ما تضمّنته أحاديثه بتراجم تسفر عن معناها، وتدلّ الطالب على موضوعها وفحواها ... فاقتصرت من الأسانيد على ذكر الصاحب، إلا أن تدعو الحاجة إلى ذكر غيره فأذكره لزيادة وحصول فائدة، ومن تكرار المتون على أكملها مساقاً، وأحسنها سياقاً، ملحقاً به ما في غيره من الروايات، وربما قدّمت بعض الأحاديث وأخّرت حيثما إليه اضطررت، حرصاً على ضم الشيء لمشاكله، وتقريباً له على تناوله»[1].

٢ ـ يختار من روايات الباب أتمّها وأكملها من حيث أداء المعنى، ثم يستعرض ما كان في جميع الروايات الأخرى من زيادات على الرواية المذكورة، بحيث تؤدي معنى ما أورده الإمام مسلم في الباب. مثال ذلك: «باب في أكل الدباء والقديد».

قال: عن أنس بن مالك، قال: إن خيّاطاً دعا رسول الله ﷺ لطعام صنعه قال أنس بن مالك: فذهبت مع رسول الله ﷺ إلى ذلك الطعام، فقرّب إلى رسول الله ﷺ خبزاً من شعير ومرقاً فيه دبّاء[2] وقديد. قال أنس: فرأيت النبي ﷺ يتتبّع الدباء من حوالي الصحفة. قال: فلم أزل أحب الدباء من يومئذ.

ـ وفي رواية: فجعل رسول الله ﷺ يأكل من ذلك الدباء ويعجبه، قال: فلمّا رأيت ذلك جعلت ألقيه ولا أطعمه، قال أنس: فما زلت يعجبني الدباء.

ـ وفي أخرى: قال أنس: فما صنع لي طعام بعد أقدر على أن يصنع فيه دباء إلا صنع[3].

---

(١) تلخيص صحيح مسلم ص: ٣٤/١ ـ ٣٥ (دار السلام للطباعة والنشر ط١ ـ ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م مصر).

(٢) الدباء هو اليقطين، القرع، والواحدة: دبّاءة، (مختار الصحاح: ١٩٨).

(٣) تلخيص صحيح مسلم ـ للقرطبي ص: ٨٨٣/٢ ـ ٨٨٤ ـ كتاب آداب الأطعمة، باب في أكل الدباء والقديد، حديث رقم: ١٩.

٣ ـ درج الإمام مسلم في صحيحه على جمع الروايات المتشابهة في موضع واحد، دون تكرار، إلا في حالات معدودة[١]، فقام الإمام القرطبي بجمع تلك الأحاديث المكرّرة، ووضعها في المواضع المناسبة لها، من دون تكرار، وينبّه على مواضع ذِكرها في صحيح مسلم، والأمثلة على ذلك كثير، منها:

ـ في «باب فضل صوم ثلاثة أيام من كل شهر وسرر شعبان وصوم المحرّم وستة أيام من شوال»[٢] قال الإمام القرطبي:

وقد تقدم قوله عليه السلام: صيام ثلاثة أيام من كل شهر، صيام الدهر[٣].

ـ وفي «باب الفتن التي تموج موج البحر، وفي ثلاث فتن لا يكدن يذرن شيئاً»[٤] قال الإمام القرطبي: وقد تقدّم في كتاب الإيمان حديث حذيفة في التي تموج موج البحر[٥].

٤ ـ جرّد الإمام القرطبي الروايات التي ضمّنها مختصره، من أسانيدها، واكتفى بسرد المتون مع ذكر الصحابي راوي الحديث، وقد يذكر من قبله إذا دعت الحاجة لذلك.

٥ ـ قام الإمام القرطبي ـ رحمه الله ـ بوضع تراجم وافية ودقيقة لكل

---

(١) أحصاها ونبّه عليها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في تحقيقه لصحيح الإمام مسلم وهي حوالي مائة وسبعة وثلاثين حديثاً (١٣٧) كررت في أكثر من موضع. انظر (صحيح مسلم بتحقيقه ص: ٥/٢١٢ ـ ٢٢٢).

(٢) تلخيص صحيح مسلم ص: ١/٤٠٥ ـ كتاب الصوم.

(٣) المصدر السابق، كتاب الصوم ـ باب كراهية سرد الصوم وبيان أفضل الصوم ص: ١/٤٤٨ حديث رقم: ٧٦.

(٤) المصدر السابق ص: ٢/١٢٧٧ كتاب الفتن وأشراط الساعة.

(٥) حديث حذيفة ذكره في كتاب الإيمان ـ باب رفع الأمانة حديث رقم ١٠٦ انظر المصدر السابق ص: ١/٩٥.
ولمزيد من الأمثلة انظر: ص: ٢/١٣٠٠ ـ ١٣١٣ ـ ١٣٢٤ ـ ١٣٢٧ ـ ١٣٢٨ ـ ١٣٢٩.

كتب وأبواب تلخيصه لصحيح مسلم، تسفر عن معناها وتدل الطالب على موضوعها وفحواها، وقد نال قصب السبق في ذلك.

٦ ـ التزم الإمام القرطبي إلى حدّ ما، بترتيب صحيح مسلم، الأمر الذي يسهّل على القارئ، العودة إلى الأصل لمعرفة مزيد تفصيل عن الروايات المختلفة وأسانيدها، ولم يحد على ذلك إلا في مواضع محدودة، حيث نقل كتاب الجهاد والسير من موضعه في صحيح مسلم بعد كتاب اللقطة، فجعله بعد كتاب الحج. وقدم كتاب الأشربة على كتاب الأضاحي.

٧ ـ درج الإمام القرطبي في تلخيصه على دمج بعض الكتب التي تتناول مواضيع متقاربة، مع بعض، بحيث أصبح عدد كتب التلخيص (٤٣) بدل (٥٤) كتاباً في تقسيم الأصل. مثال ذلك:

ـ دمج كتاب اللعان في كتاب الطلاق.

ـ ودمج كتاب الحيض في كتاب الطهارة.

ـ ودمج كتابي المساجد ومواضع الصلاة، وصلاة المسافرين وقصرها في كتاب الصلاة.

ـ ودمج اللقطة في كتاب الأقضية.

ـ ودمج كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم في كتاب الفضائل.

٨ ـ يعلّق على الأحاديث المنقطعة في صحيح مسلم ويذكر من وصلها. فعند ذكره لحديث أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ إذا نهض من الركعة الثانية، استفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين ولم يسكت قال الشيخ الفقيه أبو العباس:

ذكره مسلم منقطعاً. فقال: وحُدِّثْتُ عن يحيى بن حسان[1]، قلت:

---

(١) هو يحيى بن حسان التّنيسي، أصله من البصرة، ثقة، من التاسعة، مات سنة ٢٠٨هـ وله ٦٤ سنة، أخرج له الخمسة (التقريب ص: ٥٨٩ رقم ٧٥٢٩).

وهو أحد الأربعة عشر حديثاً المنقطعة الواقعة في كتابه، وقد وصلها أبو بكر البزار[1].

هذا وقد بذل العلماء جهوداً كثيرة في اختصار صحيح مسلم، من ذلك: المختصر الذي أعدّه الإمام عبد العظيم المنذري[2] المتوفى سنة ٦٥٦هـ إلا أن ملخّص الإمام القرطبي تميّز بأمور، نوجزها في الموازنة الآتية بين التلخيصين:

الموضوع	تلخيص صحيح مسلم للقرطبي	تلخيص صحيح مسلم للمنذري
عدد الكتب.	٤٣ كتاباً، بحيث دمج بعض الكتب التي تتناول مواضيع متقاربة مع بعض.	٦٧ كتاباً، زاد كتباً لم ترد في الأصل كعناوين من ذلك: قسّم كتاب الطهارة إلى كتابين هما: ـ كتاب الوضوء وكتاب الغسل وعقد بعد كتاب الطلاق عدة كتب لم ترد في الأصل كعناوين فقال: كتاب العدة كتاب النفقات ـ كتاب الوقف وغيرها.
عدد الأبواب.	١٠٠٨.	١٧٦٧.
عدد الأحاديث.	(٣٧٣٤) حديثاً بما في ذلك الزيادات الواردة في بعض الروايات.	٢١٧٩.

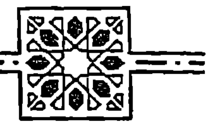
---

(١) انظر تلخيص صحيح مسلم للقرطبي ص: ٢٣٤ ـ ٢٣٥ كتاب الصلاة، باب، السكوت بين التكبيرة والقراءة في الركعة الأولى وما يقال فيه، حديث رقم: ١٩٢.

(٢) هو الحافظ زكي الدين عبدالعظيم بن عبدالقوي بن عبدالله بن سلامة أبو محمد المنذري الدمشقي الأصل المصري المولد والدار والوفاة. له مؤلفات كثيرة منها (الترغيب والترهيب) و(مختصر صحيح مسلم) و(مختصر سنن أبي داود) وغيرها توفي رحمه الله سنة ٦٥٦هـ وهي السنة التي توفي فيها الإمام القرطبي رحمه الله. (طبقات الحفاظ ص: ٥٠٤ رقم ١١١٠).

الموضوع	تلخيص صحيح مسلم للقرطبي	تلخيص صحيح مسلم للمنذري
طريقة التلخيص.	يختار أتمّ الروايات وأكملها من حيث أداء المعنى فيذكرها، يضيف إليها جميع ما كان في الروايات الأخرى من الزيادات ـ مع التزامه إلى حد كبير بنفس ترتيب صحيح مسلم مع حذف الأسانيد.	حذف الأسانيد، ويختار من الروايات ما يراه يغطي معنى الترجمة التي يضعها للباب دون ذكر الزيادات الواردة في الروايات الأخرى ـ مع عدم التزامه بترتيب الأصل.
تراجم الكتب والأبواب.	ترجم للكتب والأبواب بتراجم تفصح عن معناها وفحواها.	وكذلك فعل الإمام المنذري.
التنبيه على مواضع الأحاديث المكررة.	تتبّعها الإمام القرطبي ونبّه على مواضعها، دون تكرار لها.	لم ينّبه عليها الإمام المنذري.





المبحث الثالث: كتاب المفهم بما أشكل من تلخيص كتاب الإمام مسلم(1)

وهو شرح لما أشكل من الكتاب الذي تناولناه في النموذج السابق لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٥٦هـ.

وصف المخطوطة:

توجد منه صورة عن مخطوطة المكتبة الأزهرية في مكتبة مركز البحوث الإسلامية بإسلام آباد تحت رقم عكسيات ٧٦١ ـ ٧٦٧ تاريخ نسخها يوم الاثنين الثامن عشر من شهر جمادى الآخرة عام سبعة وعشرين وسبعمائة، أما اسم الناسخ فأغلبه غير واضح ما عدا كلمة... الطنجي، مما يدل على أنه مغربي من مدينة طنجة. وهو في ثلاثة أجزاء:

يبدأ الجزء الأول من كتاب الإيمان إلى آخر كتاب الصلاة وذكر المؤلف أن الجزء الثاني سيبدأ من «أوقات الصلاة» إلا أن الموجود في الجزء الثاني يبدأ من كتاب الحج إلى كتاب الأقضية. ويبدأ الجزء الثالث من كتاب الصيد إلى كتاب التفسير.

---

(١) هذه الدراسة أجريتها على لوحات المخطوطة المذكورة أعلاه.

الأجزاء الثلاثة مكتوبة في مجلدين:

المجلد الأول به ٢٩١ لوحة في كل لوحة صفحتان.

المجلد الثاني به ٢٩٢ لوحة.

ـ منهج أبي العباس القرطبي في كتابه المفهم:

١ ـ أوّل ما يلفت النظر في كتاب المفهم هو عدم ذكر المؤلف لمتون الأحاديث كاملة ويكتفي بذكر ما أشكل أو أبهم من عبارات الحديث بغية شرحها وتوضيحها، على اعتبار أن التلخيص والشرح متلازمان.

٢ ـ رغم أن عنوان الكتاب يوحي بأنه حول ما أشكل من تلخيص صحيح مسلم، إلا أني وجدت المؤلف يفيض في الكلام على أغلب المواضيع، ويتوسّع في شرحها، الأمر الذي يجعل هذا الشرح من أشمل وأوسع الشروح لصحيح مسلم.

فعند شرحه لحديث عائشة رضي الله عنها: «أن أزواج رسول الله ﷺ كنّ يخرجن بالليل إذا تبرّزن إلى المناصع وهو صعيد أفيح، وكان عمر بن الخطاب يقول لرسول الله ﷺ: أحجب نساءك فلم يكن رسول الله ﷺ يفعل، فخرجت سودة بنت زمعة زوج النبي ﷺ ليلة من الليالي عشاء، وكانت امرأة طويلة، فناداها عمر، ألا قد عرفناك يا سودة، حرصا على أن يُنْزل الحجاب، قالت عائشة، فأنزل الحجاب».

وعنها قالت: «خرجت سودة بعد ما ضرب عليها الحجاب لبعض حاجتها، وكانت امرأة جسيمة، تَفْرَعُ النساء جسماً لا تخفى على من يعرفها، فرآها عمر بن الخطاب. فقال: يا سودة، والله ما تخفين علينا، فانظري كيف تخرجين. قالت فانكفأت راجعة، ورسول الله ﷺ في بيتي، وإنه ليتعشى وفي يده عَرْقٌ، فدخلت، فقالت: يا رسول الله، إني خرجت فقال لي عمر كذا وكذا. قالت: فأوحي إليه ورُفع عنه وإنّ العرق في يده،

ما وضعه، فقال: «إنه قد أذِنَ لكنّ أن تخرجن لحاجتكن»[1].

قال المؤلف:

«قوله: كنّ يخرجن بالليل يتبرّزن، يخرجن إلى البراز بفتح الباء وهو الموضع الذي يبرّز فيه، أي يظهر، والبروز الظهور ومنه ﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً﴾[2] أي ظاهرة مستوية لا يحجبها شيء، كما قال تعالى: ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا ﴿١٠٧﴾﴾[3]. والمناصع، موضع خارج المدينة، وقوله: وهو صعيد أفيح، أي أرض مستوية متسعة، وذلك كناية عن خروجهن إلى الحرث إذ لم يكن لهنّ كُنُفٌ في البيوت، كانوا لا يتخذونها استقذاراً، فكانت النساء يخرجن بالليل إلى خارج البيوت ويبعدن عنها إلى هذا الموضع. ومن نصّتْ على هذا عائشة في حديث الإفك. وقول عمر - رضي الله عنه - لرسول الله ﷺ: أحجب نساءك مصلحة ظهرت لعمر - رضي الله عنه - فأشار بها، ولا يظنّ بالنبي ﷺ أن تلك المصلحة خفيت عليه، لكنّه كان ينتظر الوحي في ذلك، ولذلك لم يوافق عمر على ذلك حين أشار عليه به لا سيما وقد كانت عادة نساء العرب أن لا يحتجبن لكرم أخلاق رجالهم وعفاف نسائهم غالباً ولذلك قال عنترة:

وأغضّ طرفي ما بدت لي جارتي   حتّى يواري جارتي مأواها

فلمّا لم تكن هنالك ريبة، تركهم ولم ينههم استصحابا للعادة وكراهة ابتداء أمر أو نهي، فإنه كان يحبّ التخفيف على أمته»[4].

قال: وفيه من الفقه:

- الإشارة على الإمام بالرأي وإعادة ذلك إن احتاج إليه.

---

(١) تلخيص صحيح مسلم للإمام أبي العباس القرطبي ص: ٩٤٦/٢. (كتاب الأدب - باب احتجاب النساء وما يخفّف عنهنّ من ذلك).

(٢) سورة الكهف، آية: ٤٧.

(٣) سورة طه، آية: ١٠٧.

(٤) المفهم بما أشكل من تلخيص كتاب مسلم - لوحة - ٥٤.

ـ وجواز إشارة المفضول على الفاضل.

ـ وجواز إعراض المشار إليه، وتأخير الجواب إلى أن يتبيّن له وجه يرتضيه[1].

٣ ـ الاستنباطات الفقهية:

مما تميّز به منهج الإمام القرطبي في كتابه المفهم، اهتمامه الكبير باستنباط الأحكام الفقهية.

فقد لاحظت أن المؤلف يتوسّع في الكلام على الأحكام الفقهية عند تناوله لأحاديث الأحكام. فهو يذكر أقوال العلماء والخلافات والأدلة، ويتعرّض للمسائل من جميع نواحيها، وإذا أراد التركيز على جزئية من ذلك، يُعَنْوِنُ لذلك بقوله (تفريع). ثم يخوض في شرحها، ويتوسّع على الخصوص في بيان مذهب الإمام مالك ـ رحمه الله ـ ويسرد أدلته، كما يعرض أقوال العلماء في المسألة ومذاهبهم وأدلتهم.

ـ فعند شرحه لما أشكل من أحاديث باب «للإمام أن يخصّ القاتل بالسلب»[2] قال:

تفريع: لا شك في أن من كان مذهبه أن السلب للقاتل. لا يخمّسه وإنما يملكه بنفس القتل المشهود عليه.

وأما من صار إلى أن ذلك للإمام يرى فيه رأيه فاختلفوا هل يخمّس أو لا يخمّس. فقال مالك والأوزاعي ومكحول يخمّس، وقاله إسحاق إذا كثر، ونحوه عن عمر رضي الله عنه، وحكى ابن خواز منداذ عن مالك أن الإمام يخيّر في ذلك، نقله القاضي إسماعيل، ثم اختلفوا في السلب يستحقه القاتل. فذهب الأوزاعي وابن حبيب من أصحابنا إلى أنه: فرسه الذي يركبه وكل شيء كان عليه من لبوس وسلاح وآلة وحلية له ولفرسه، غير أن ابن

---

(١) المصدر السابق ـ لوحة ٥٥ ـ أ.

(٢) المفهم، لوحة ٢٤٢ ـ كتاب الجهاد.

حبيب قال: إن المنطقة التي فيها دنانير ودراهم، نفقة داخلة في السلب. ولم ير ذلك الأوزاعي، وقد عمل بقولهما جماعة من الصحابة، ونحوه مذهب الشافعي، غير أنه تردّد في (السراديق) والحلية وما في معناهما من غير حلية الحرب. وذهب ابن عباس رضي الله عنهما إلى أنه الفرس والسلاح، وهو معنى مذهب مالك.

وشذّ أحمد فلم ير الفرس من السلب. ووقف في السيف، وللشافعي قولان فيما وجد في عسكر العدو من أموال المقتول. هل هو من السلب أم لا والصحيح العموم فيما كان معه، تمسكاً بالعموم، والله أعلم.

٤ ـ اهتمام الإمام القرطبي بغريب الحديث:

لاحظت خلال قراءتي لكتاب المفهم، أن الإمام القرطبي ـ رحمه الله ـ أولى هذا الجانب حيّزاً كبيرا في شرحه، فرأيته يتتبع الألفاظ الغريبة والغامضة في الحديث، ويشرحها شرحاً لغوياً وافياً يسفر عن معناها ومدلولها في الحديث، ويستشهد في ذلك كله بآيات القرآن الكريم، وديوان الشعر القديم، وأقوال أئمة اللغة.

ـ فعند شرحه لحديث عبادة[١] بن الوليد[٢] بن عبادة بن الصامت: قال: خرجت أنا وأبي نطلب العلم في هذا الحي من الأنصار قبل أن

(١) عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت الأنصاري، أبو الصامت، المدني، أخو يحيى بن الوليد، ويقال له عبدالله أيضا ـ روى عن جابر بن عبدالله وجده عبادة بن الصامت وعبدالله بن عمرو وغيرهم، قال أبو زرعة والنسائي ثقة روى له الجماعة سوى الترمذي (تهذيب الكمال ص: ٤٤٧/٩ رقم ٣٠٩٥ دار الفكر بيروت ١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

(٢) الوليد بن عبادة بن الصامت الأنصاري ـ أبو عبادة المدني ـ ولد في حياة النبي ﷺ روى عن أبيه عبادة بن الصامت توفي في خلافة عبد الملك بن مروان بالشام وكان ثقة قليل الحديث روى له الجماعة سوى أبي داود. (تهذيب الكمال ص: ٤٢٣/١٩ رقم: ٧٣٠٥).

يهلكوا، وكان أول من لقينا: أبا اليسر[1] صاحب رسول الله ﷺ، ومعه غلام له؛ ومعه ضِمَّامة من صحف، وعلى أبي اليسر بردة ومعافري، وعلى غلامه بردة ومعافري، فقال له أبي: يا عم، إني أرى في وجهك سفعة من غضب، قال: أجل، كان لي على فلان بن فلان الحراميّ مال، فأتيت أهله فسلمت، فقلت: ثَمَّ هو؟ قالوا: لا، فخرج عليّ ابن له جفْر، فقلت له: أين أبوك؟ قال: سمع صوتك فدخل أريكة أمّي، فقلت: أخرج إليّ فقد علمت أين أنت، فخرج، فقلت: ما حملك على أن اختبأت منّي؟ قال: أنا والله أحدثك ثم لا أكذبك، خشيت والله! أن أحدثك فأكذبك، وأن أعدك فأخلفك، وكنتَ صاحب رسول الله ﷺ، وكنت والله معسراً. قال: قلت: آلله! قال الله ـ قلت: آلله. قال الله، قلت آلله. قال الله. قال: فأتى بصحيفة فمحاها بيده، فقال: إن وجدت قضاء فاقضني؛ وإلا فأنت في حلٍّ، فأشهد بَصَرُ عينيَّ هاتين (ووضع إصبعه في عينيه) وسمع أُذُنَيَّ هاتين، ووعاه قلبي (وأشار إلى مناط قلبه)، رسول الله ﷺ وهو يقول: «من أنظر مسلمًا أو وضع عنه، أظله الله في ظله»[2].

قال القرطبي: بعد أن تكلّم على معناه العام، غريب هذا الحديث:

الحي: القبيل. وضمامة من صحف: هو بكسر الضاد بغير ألف. كذا وقع في كتاب مسلم، وصوابه: إضمامة وهي الإضبارة، وجمعها أضاميم، وكل شيء ضممت بعضه إلى بعض فهو إضمامة.

والصحف جمع صحيفة، وهي الورقة من الكتب، وكل ما انبسط فهو صحيفة، ومنه صحيفة الطعام. والبردة[3]: الشملة المخططة، وجمعها: بُرد ـ و ـ بُرود. ومعافري: بفتح الميم، ثوب منسوب إلى معافر وهي محلة

---

(١) هو كعب بن عمرو بن عباد ـ أبو اليسر السلمي ـ صاحب رسول الله ﷺ شهد العقبة وبدرا وهو ابن عشرين سنة ـ مات بالمدينة سنة ٥٥هـ (تهذيب الكمال ص: ١٨٥/٢٤ رقم: ٤٩٧٨).

(٢) انظر تلخيص صحيح مسلم ـ للإمام القرطبي ص: ١٠٠١ ـ ١٠٠٢.

(٣) في الأصل: برد ـ وفي صحيح مسلم بردة بالتاء.

بالفسطاط، قاله أبو الفرج، وقيل هو رجل كان يعملها. والسفعة: تغيّر اللون بسواد مشرب بحمرة قاله الخليل. والجفر من الغلمان: الذي قواي منهم في نفسه وقوي في أكله، يقال منه استجفر الصبي إذا صار كذلك، وأصله في أولاد الغنم، فإذا أتى عليه أربعة أشهر وفُصل عن أمه وأخذ في الرعي قيل عليه جفر، والأنثى جفرة. والأريكة واحدة الأرائك وهي السرير الذي عليه كلّة وهي الحجلة[1].

ـ وعند شرحه لحديث جابر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الضرب في الوجه وعن الوسم في الوجه»[2].

قال المؤلف: والوسم الكي بالنار، وأصله العلامة، يقال: وَسَمَ الشيء يَسِمُهُ، إذا أعلمه بعلامة يعرف بها. ومنه السيما: العلامة، ومنه قوله تعالى: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾[3].

ومعروف الرواية: الوسم بالسين المهملة، وقد رواه بعضهم بالشين المعجمة. وهو وهم، لأن الوشم إنما هو غرز الشفاه أو الأذرع بالإبرة وتسويدها بالنؤرِ وهو الكحل أو ما شابهه[4].

٥ ـ الصنعة الحديثية:

لم يقتصر الإمام القرطبي ـ رحمه الله ـ في شرحه لصحيح مسلم، على الجانب الفقهي واللغوي فحسب، فقد أخذت الصنعة الحديثية مكانها من الشرح. ورغم أن المؤلف لم يذكر أسانيد الأحاديث المشروحة، إلا أنني رأيت أثناء قراءتي للمخطوطة، أنه يهتم بتصحيح ألفاظ الروايات والأسماء الواردة فيها، ويبيّن ناسخ الحديث من منسوخه. ويعلّق على الزيادات الواردة

---

(١) المفهم ـ (لوحة ٣٨٧ ـ أ).

(٢) انظر تلخيص صحيح مسلم للقرطبي ص: ٩٢٧/٢ ـ ٩٢٨ ـ كتاب اللباس ـ باب النهي عن وسم الوجه حديث رقم: ٥٦.

(٣) سورة الفتح، آية: ٢٩.

(٤) المفهم (لوحة ٣٢٩).

في بعض الروايات بما يفصح عن درجتها من حيث القبول أو الرد.

أ ـ ضبط الألفاظ والأسماء:

فعند شرحه لحديث جابر، قال: رُمِي أُبي يوم الأحزاب على أكحله، قال: فكواه رسول الله ﷺ[1].

قال المؤلف: «قول جابر ـ رضي الله عنه رُمي أُبي يوم الأحزاب على أكحله، صحيح هذه الرواية، بضمّ الهمزة وفتح الباء وبالتصغير، ورواها العذري والسمرقندي[2] بفتح الهمزة وكسر الباء على إضافته لياء المتكلّم، والأول هو الصحيح بدليل الرواية التي نصّ فيها على أنه أُبي بن كعب. وكان أبا جابر ـ رضي الله عنه لم يدرك يوم الأحزاب وإنما استشهد يوم أحد»[3].

ب ـ التنبيه على الناسخ والمنسوخ من الأحاديث:

عند شرحه لحديث عبدالله بن عمر «أن رسول الله ﷺ اصطنع خاتماً من ذهب وكان يجعل فصّه في باطن كفه إذا لبسه. فصنع الناس، ثم إنه جلس على المنبر فنزعه فقال: «إني كنت ألبس هذا الخاتم وأجعل فصه من داخل» فرمى به، ثم قال: «والله لا ألبسه أبداً»، فنبذ الناس خواتمهم»[4].

قال المؤلف: اصطناع النبي ﷺ خاتم الذهب ولبسه إياه، كان ذلك قبل التحريم، فهو من باب النسخ، كما يدل عليه سياق الحديث، وهو

---

(١) تلخيص كتاب مسلم ص: ٩٧٢/٢ كتاب الرقي والطب، باب التداوي بقطع العرق والكي والسعوط حديث رقم: ٢١.

(٢) أبو محمد الحسن بن أحمد بن محمد بن قاسم بن جعفر، له «بحر الأسانيد في صحاح المسانيد» مات في ذي القعدة سنة ٤٩١هـ (طبقات الحفاظ ص: ٤٤٩ رقم: ١٠١٢).

(٣) المفهم لوحة ٣٦٥.

(٤) تلخيص كتاب مسلم ـ كتاب اللباس ـ باب النهي عن التختم بالذهب، ص: ٩١٩/١ حديث رقم: ٢٧.

مُجمع على تحريمه للرجال، إلا ما رُوي عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن[1] وخباب[2]، وهو خلاف شاذ مردود بالنصوص، وكل منهما لم يبلغه التحريم، والله أعلم»[3].

جـ ـ **التوفيق بين الروايات المختلفة**: حيث يعمد المؤلف كلما بدا أن هناك تعارض بين حديثين، إلى رفع ذلك التعارض وإزالة الإشكال:

ـ فبعد شرحه لحديثي عمر السابقين[4] قال القرطبي ـ رحمه الله: وقول عمر ـ رضي الله عنه ـ في هذا الحديث: ألا قد عرفناك يا سودة، يقتضي أن ذلك كان من عمر قبل نزول الحجاب، لأن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت فيه: حِرْصاً على أن ينزل الحجاب فنزل الحجاب.

ـ والرواية الأخرى تقتضي أن ذلك كان بعد نزول الحجاب. فالأولى أن يُحْمَلَ ذلك على أن عمر ـ رضي الله عنه ـ تكرّر منه هذا قبل نزول الحجاب وبعد. ولا بُعْدَ فيه، ويحتمل أن يُحمل ذلك على أن بعض الرواة ضمّ قصة إلى أخرى، والأول أولى، فإن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ وقع في قلبه نفرة عظيمة وأنفة شديدة من أن يطلع أحد على حرم النبي ﷺ حتى صرح له بقوله: أحجب نساءك فإنهن يراهن البر والفاجر، ولم يزل ذلك عنده حتى نزل الحجاب. وبعده، فإنه كان قصده ألا يخرجن

---

(١) أبو بكر بن عبدالرحمٰن بن الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم القرشي ـ أحد الفقهاء السبعة ـ قيل اسمه محمد وقيل اسمه أبو بكر وكنيته أبو عبدالرحمن والصحيح أن اسمه وكنيته واحد ـ ولد في خلافة عمر بن الخطاب ـ تابعي ثقةً فقيهاً عالماً كثير الحديث مات سنة ٩٣هـ أو ٩٤هـ (تهذيب الكمال ١١٢/٣٣ رقم ٧٢٤٣).

(٢) خبّاب المدني ـ صاحب المقصورة ـ جدّ مسلم بن السائب بن خبّاب ـ روى عن أبي هريرة وعائشة ـ روى عنه عامر بن سعد بن أبي وقاص ـ روى له مسلم وأبو داود. (تهذيب الكمال ص: ٤٤٢/٥ رقم ١٦٥٧).

(٣) انظر المفهم ـ لوحة: ٣٢٥.

(٤) انظر الحديثين في تلخيص صحيح مسلم للقرطبي ص: ٩٤٦/٢ (كتاب الأدب ـ باب احتجاب النساء وما يخفّف عليهنّ من ذلك، حديث رقم: ٣٩).

أصلاً، فأفرط في ذلك، غير أنه مفض إلى الحرج والمشقّة والإضرار بهن، فإنهن محتاجات إلى الخروج، ولذلك قال النبي ﷺ لمّا تأذّت بذلك سودة: «قد أُذن لكن أن تخرجن لحاجتكن»[1].

هكذا أوضح الإمام القرطبي بأن لا تعارض ولا إشكال بين الروايتين.

د ـ تعليقه على بعض الزيادات الشاذة:

عند شرحه لقوله ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة في غيره من المساجد إلا المسجد الحرام».

ـ قال القرطبي: «اختلف في استثناء المسجد الحرام هل ذلك لأن المسجد الحرام أفضل من مسجده ﷺ أو هو أن المسجد الحرام أفضل من سائر المساجد غير مسجده ﷺ فإنه أفضل المساجد كلها، وانجرّ مع هذا الخلاف الخلاف في أي البلدين أفضل مكة أو المدينة، فذهب عمر وبعض الصحابة رضي الله عنهم، ومالك وأكثر المدنين إلى تفضيل المدينة ... وذهب الكوفيون والمكيون وابن وهب وابن حبيب من أصحابنا إلى تفضيل مكة واحتجوا بما زاده قاسم بن أصبغ وغيره في هذا الحديث من رواية عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما بعد قوله: إلا المسجد الحرام، قال: وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدي هذا بمائة صلاة قال الشيخ ـ رحمه الله ـ: وقد روى هذا الحديث عبد بن حميد[2]، وقال فيه: بمائة ألف صلاة، وهذه زيادة منكرة لم تشتهر عند الحفّاظ ولا خرّجه أهل الصحيح والمشهور المعلوم، الحديث من غير هذه الزيادة، فلا يُعوّل عليها وينبغي أن يجرّد النظر إلى الحديث المشهور وإلى لفظه»[3].

---

(١) المفهم لوحة: ٣٤٦.

(٢) عبد بن حميد بن نصر الكشي أبو محمد المعروف بالكِشيّ، قيل: إن اسمه عبدالحميد. روى عنه مسلم والترمذي ـ ذكره ابن حبان في كتاب الثقات قال: وكان ممن جمع وصنّف مات سنة ٢٤٩هـ (تهذيب الكمال ص: ١٥٧/١٢ رقم ٤١٩٢).

(٣) المفهم ـ (لوحة ٢٣٤ ـ ب).

٦ ـ تعقّبات الإمام القرطبي للعلماء:

تتّسم تعقبات الإمام القرطبي لبعض العلماء في شروحهم، بالطابع العلمي المجرّد من القسوة على المخالفين، ومن التعصب المذهبي.

فقد رأيته كثيراً ما يتعقّب علماء المالكية في المسائل الخلافية ويدافع عن وجهة نظره بطريقة علمية تعتمد على وضوح الدليل وقوة الحجّة:

أ ـ تعقبه للإمام أبي عبدالله المازري:

عند شرحه لقوله ﷺ: **«لا تسموا العنب الكرم، فإن الكرم الرجل المسلم»**[١] وفي رواية: **«لا يقولنّ أحدكم الكرم، فإن الكرم قلب المؤمن»**.

وإنما نهى النبي ﷺ عن تسمية العنب بالكرم لأنه لما حرّم الخمر عليهم، وكانت طباعهم تحثّهم على الكرم، كره ﷺ أن يسمى هذا المحرّم باسم يهيّج طباعهم إليه عند ذكره، فيكون ذلك كالمحرك على الوقوع في المحرّمات قاله أبو عبدالله المازري.

قال الشيخ ـ رحمه الله ـ وفيه نظر لأن محلّ النهي إنما هو تسمية العنب بالكرم وليست العنب محرّمة، وإن المحرّمة الخمر، ولم يسم الخمر عنباً حتى ينهى عنه، وإنما العنب هو الذي يسمى خمراً باسم ما يؤول إليه من الخمرية، كما قال تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾[٢].

وقول أبي عبدالله (المازري) كره رسول الله ﷺ أن يسمى هذا المحرّم باسم ما يهيّج الطباع إليه ليس بصحيح، لأن الرسول ﷺ لم ينه عن تسمية المحرم الذي هو الخمر بالعنب في هذا الحديث، بل عن تسمية العنب بالكرم فتأمله، وإنما يحمل الحديث عندي محمل قوله ﷺ ليس المسكين بالطوّاف عليكم، وليس الشديد بالصرعة وإنما الشديد من يملك نفسه عند الغضب. أي الأحق باسم الكرم المسمى أو قلب المسمى وذلك لما حواه

---

(١) انظر تلخيص صحيح مسلم للقرطبي ص: ٩٥٩/٢ ـ كتاب الأدب ـ باب النهي عن تسمية العنب كرمًا حديث رقم: ٧٤.

(٢) سورة يوسف، آية رقم ٣٦.

من العلوم والفضل والأعمال الصالحات والمنافع العامة، فهو أحق باسم الكرم والكرم من العنب[1].

ب ـ تعقبه للقاضي عياض ـ رحمه الله:

عند شرحه لحديث أبي سعيد الخدري أن نبي الله ﷺ قال: «كان فيمن كان قبلكم رجل قتل تسعة وتسعين نفسًا، فسأل عن أعلم أهل الأرض فدُل على راهب فأتاه، فقال إنه قتل تسعة وتسعين نفسًا فهل له من توبة؟ فقال: لا، فقتله فكمّل به مائة، ثم سأل عن أعلم أهل الأرض فَدلّ على رجل عالم فقال: إنه قتل مائة نفس فهل له من توبة؟ فقال: نعم، ومن يحول بينه وبين التوبة، انطلق إلى أرض كذا وكذا فإن بها أناساً يعبدون الله فاعبد الله معهم ولا ترجع إلى أرضك فإنها أرض سوء، فانطلق حتى إذا نصف الطريق أتاه ملك الموت فاختصمت ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، فقالت ملائكة الرحمة: جاء تائباً مقبلاً بقلبه إلى الله. وقالت ملائكة العذاب: إنه لم يعمل خيراً قط. فأتاهم ملك في سورة آدمي فجعلوه بينهم. فقال: قيسوا ما بين الأرضين فإلى أيهما كان أدنى فهو له. فقاسوا فوجدوه أدنى إلى الأرض التي أراد فقبضته ملائكة الرحمة»[2].

ـ قال القاضي عياض: جعل الله قربه من القرية، علامة للملائكة عند اختلافهم مع عزمهم معرفة حقيقة باطنه التي اطلع الله عليها. ولو تحققوا توبته لم يختلفوا ولا احتاجوا للمقايسة.

ـ قال الإمام القرطبي ـ رحمه الله ـ: وهذه غفلة منه عن قول ملائكة الرحمة جاءنا تائباً مقبلاً بقلبه إلى الله عزّ وجلّ وهذا نصّ بأن ملائكة الرحمة علمت ما في قلبه، فلو علمت ملائكة العذاب من قلبه ما علمت ملائكة الرحمة لم يتنازعوا، لأن الملائكة كلهم لا يخفى عليهم أن التوبة إذا

(١) المفهم للقرطبي ـ لوحة (٣٥٦ ـ ٣٥٧).

(٢) انظر تلخيص صحيح مسلم للقرطبي ص: ١٢٢١/٢ ـ كتاب الرقاق ـ باب لا بأس من قبول التوبة ولو قتل مائة نفس حديث رقم: ١٥.

صحّت في القلب وعمل على مقتضاها بالجوارح بالقدر الممكن، مقبولة بفضل الله ووعده الصدق، والأحسن ما ذكرناه إن شاء الله، وإنما جعل الله تعالى قرب تلك الأرض سببًا مرجّحاً لحجة ملائكة الرحمة ومصدّقًا لصحة التوبة، وفيه دليل على أن أعمال الظاهر عنوان على الباطن[1].

٧ ـ تراجم الأبواب ومناسبتها للأحاديث:

اشتهر بين الكثير أن الإمام النووي ـ رحمه الله ـ هو الذي ترجم لأبواب صحيح مسلم، وأنه لم يسبق في ذلك، حتى قال الشيخ ـ محمد ناصر الدين الألباني: «وإنما هي من وضع النووي ـ رحمه الله تعالى ـ كما هو مشهور، وكما يدل عليه صنيعه في شرحه عليه، فإنك لا تجد في نسخة متنه أيّ باب، وإنما هي في شرحه فقط»[2].

والحقيقة أن هذه المقولة غير مسلم بها للأسباب الآتية:

١ ـ أن العديد من العلماء سبقوا الإمام في شرح صحيح مسلم، وضمنوا شروحهم تراجم للأبواب غير التي في شرح النووي.

٢ ـ كشف القاضي عياض ـ رحمه الله في كتابه إكمال المعلم بفوائد مسلم (الذي اعتمد عليه الإمام النووي كثيراً في شرحه لصحيح مسلم) عما جاء في بعض النسخ لصحيح مسلم من ثبوت تبويب وتراجم، غابت عن كثير من الشراح الذين تناولوا النسخ غير المبوبة. ففي كتاب الحيض ـ باب التطيب بعد الغسل من الجنابة، قال القاضي عياض: ترجم البخاري على الحديث: «**من بدأ بالحلاب والطيب**»، قد وقع لمسلم في بعض تراجمه من بعض الروايات مثل ترجمة البخاري على هذا الحديث ونصه: «باب التطييب بعد الغسل من الجنابة»[3]، قال عقبه القاضي: «وبذلك بطل من ادعى أن

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم ـ (لوحة ٥٢٣ ـ أ).

(٢) انظر مختصر صحيح مسلم للحافظ المنذري ص: ٩ ـ تحقيق محمد ناصر الدين الألباني (المكتب الإسلامي ـ ط٤ ـ ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م ـ بيروت).

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض تحقيق د. يحيى إسماعيل ٢/١٦٠ دار الوفاء مصر ١٩٩٧م/ ٢٠٠٤م.

مسلماً لم يبوب كتابه»[1].

والحقيقة أن الإمام القرطبي ـ رحمه الله ـ المتوفى قبل الإمام النووي بعشرين عاماً، قد أحرز قصب السبق في هذا المجال، حيث انتهى من تلخيص صحيح مسلم ووضع تراجم أبوابه قبل سنة ٦٤١هـ[2].

ويدرك من أمعن النظر في التراجم التي وضعها الإمام القرطبي لأبواب صحيح مسلم أنها اختيرت بدقّة متناهية، ووضعت لتسفر عن مضمون أحاديث الأبواب وتدل الطالب على فحواها، في عبارات بسيطة خالية من الغموض إلا فيما ندر. وتزداد معاني التراجم ومناسبتها لأحاديث الباب وضوحا بالرجوع إلى الشرح.

وقد تنوّعت وتعدّدت صيغ التراجم بحسب موضوع الباب، وما يظهر للشارح من أوجه في ذلك. ومن خلال مطالعتي للتلخيص وللشرح أمكنني رصد العديد من تلك الصيغ فيما يلي نماذج منها:

١ ـ التراجم الظاهرة:

وهي التي تدل دلالة واضحة ومطابقة لما تضمنه الباب من مسائل، وهي الأكثر، كقول القرطبي:

ـ «باب الإيمان بالله أفضل الأعمال»[3]، كأنه يقول باب ذكر الدليل على أن الإيمان بالله أفضل الأعمال.

وقوله: «باب ركوب الكبائر غير مخرج المؤمن من إيمانه»، سرد فيه الأدلة على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من دائرة الإيمان، وفيه ردّ على الخوارج الذين يكفّرون مرتكب الكبيرة.

ـ وقوله: «باب فضائل عمر بن الخطاب» أي ذكر فضائل ومناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

---

(١) المرجع السابق (قسم الدراسة) ٢٤/١.

(٢) انظر تلخيص صحيح مسلم للقرطبي ص: ١٣٦٢/٢ تحقيق الدكتور ـ رفعت فوزي.

(٣) تلخيص صحيح مسلم للقرطبي ص: ٧٤/١ ـ كتاب الإيمان.

٢ ـ قد تكون الترجمة بلفظ الاستفهام كقوله:

«باب كم كان سنّ رسول الله ﷺ يوم قبض وكم أقام بمكة»؟[١].

ـ يلجأ الإمام القرطبي لمثل هذه الصيغ، عند ما لا يتجه له الجزم في الموضوع، حيث وردت في هذا الباب روايات متباينة في السنّ التي بُعث فيها الرسول الله ﷺ وكم بقي في مكة وكم كان سنّه عند وفاته ﷺ[٢].

ـ أو للتنبيه على اختلاف العلماء وتباين آرائهم في الموضوع.

٣ ـ قد تكون الترجمة بمعنى المترجم له: حيث يختار العبارة المناسبة الدالة على معنى حديث أو أحاديث الباب، كقوله:

«باب ظلم دون ظلم» فهذه العبارة ليست جزءاً من أحاديث الباب وإنما اختارها للتعبير عن مضمون أحاديث الباب والتدليل على أن الظلم درجات وأن أبشعه الشرك بالله كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ۝١٣﴾[٣].

٤ ـ وقد تكون الترجمة بآية من القرآن ورد ذكرها في حديث الباب هي لب موضوعه كقوله:

ـ باب في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[٤]، وردت في حديث الرجل استمتع بامرأة ولم يمسّها فاستفتى الرسول ﷺ في ذلك فتلا عليه هذه الآية[٥].

---

(١) المصدر السابق ص: ١٠٣٠/٢ كتاب النبوات.

(٢) رجح الإمام القرطبي رواية أنه ﷺ توفي وسنه ثلاث وستين سنة، قال في المفهم توله وتوفاه الله على رأس ستين سنة، هذا أحد قولي أنس، وفي الرواية الأخرى ثلاث وستين، ووافقه على ذلك عبدالله بن عباس ومعاوية وعائشة، وهو أصح الأقوال وأصح الروايات على ما ذكره البخاري (انظر المفهم لوحة ٤٠١ ـ أ).

(٣) تلخيص صحيح مسلم للقرطبي ص: ٨٨/١ كتاب الإيمان، (والآية من سورة لقمان، رقم: ١٣).

(٤) سورة هود، آية: ١١٤.

(٥) تلخيص صحيح مسلم للقرطبي ص: ١٢٢١/٢ كتاب الرقاق حديث رقم: ١٣.

- باب في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾[1].

- باب في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾[2] وردت في حديث إلحاح رسول الله ﷺ على عمّه أبي طالب أن يشهد أن لا إله إلا الله.

٥ - كثيراً ما تكون الترجمة تعبّر عمّا يختاره الشارح في موضوع الباب والردّ على من لا يرى ذلك كقوله:

- باب صلاة الفذ جائزة والجماعة أفضل[3]: ذكر بعدها الأحاديث الواردة في جواز صلاة الفذّ، ويردّ على الظاهرية الذين يعتبرون صلاة الجماعة واجبة.

- «باب الانصراف من الصلاة عن اليمين والشمال»[4] أي أن كلا الحالتين جائزة.

٦ - موافقة الإمام القرطبي للإمام البخاري في بعض التراجم:

لقد وافق الإمام القرطبي الإمام البخاري في كثير من التراجم واستحسنها وأثبتها بلفظها في كتابه، من ذلك:

- «باب كفران العشير وكفر دون كفر»، وهو نفس اللفظ الذي ترجم به الإمام البخاري للباب رقم (١٩) من كتاب الإيمان.

- «باب ظلم دون ظلم» وهي نفس عبارة الإمام البخاري التي ترجم بها للباب رقم (٢١) من كتاب الإيمان.

بعد هذا العرض لأهم صيغ تراجم تلخيصه صحيح مسلم للإمام أبي

---

(١) المصدر السابق ص: ١٩٣/١ كتاب الصلاة، والآية هي من [الإسراء، آية: ١١٠].
(٢) سورة القصص، آية: ٥٦.
(٣) تلخيص صحيح مسلم للقرطبي ص: ٥٨/١ - كتاب الإيمان.
(٤) المصدر السابق ص: ٢٤٩/١ - كتاب الصلاة.

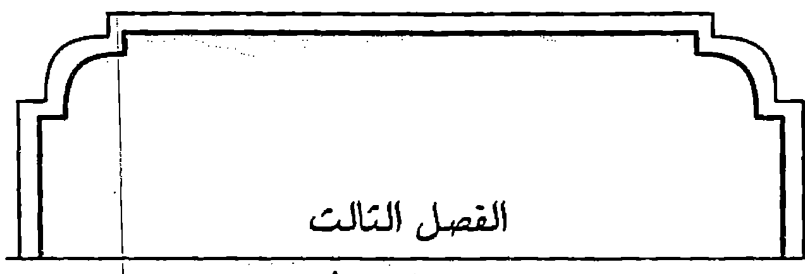
العباس القرطبي يمكننا القول بأنه انتقى لكتب وأبواب تلخيصه، تراجم وافية ودقيقة أحرز بها قصب السبق في هذا المجال.

هذا وقد بذلت جهود كثيرة ـ خلال القرن السابع الهجري ـ لشرح صحيح الإمام مسلم، أشهرها شرح الإمام النووي ـ رحمه الله.

ولما كان الإمامان القرطبي والنووي متعاصرين رأيت من المناسب إجراء الموازنة التالية بين شرحيهما:

الموضوع	المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للإمام القرطبي	شرح النووي على صحيح مسلم
موضوع الكتاب.	كما يظهر من العنوان، فإن المؤلف ركّز على توضيح ما أشكل من تلخيصه لصحيح مسلم.	شرح لصحيح مسلم كاملاً.
عدد الكتب.	تمشياً مع أسلوب الاختصار، دمج القرطبي بعض الأبواب مع بعض حتى أصبح عدد الكتب هو ٤٣ كتاباً.	أضاف بعض الكتب لم تكن موجودة في الأصل كعناوين مستقلة، مثل كتاب قتل الحيّات ونحوها. وقسّم كتاب الزهد إلى كتابين: كتاب الزهد وكتاب الرقاق وبذلك أصبح عدد الكتب في شرح النووي ٥٧ كتاباً.
ذكر أقوال الشرّاح المتقدمين.	نقل عن كثير من الشرّاح المتقدمين لكنه لم يقتصر في أي من الأبواب على كلام أحد من العلماء.	أكثر مِنْ سَرْدِ أقوال القاضي عياض ومن سبقه من الشرّاح ـ حتى أنه في بعض الأبواب يقتصر على كلام القاضي عياض فحسب. انظر مثلاً: كتاب الصلاة باب استحباب يمين الإمام ص: ٥/٢٢١.

الموضوع	المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للإمام القرطبي	شرح النووي على صحيح مسلم
شرح أحاديث الأبواب.	مشى القرطبي في شرحه على نسق واحد من أول الكتاب إلى آخره، يشرح ما أشكل من الأحاديث من غير إطالة ولا تقصير إلا في بعض الأبواب فإنه أفاض في شرحها فمثلاً باب فضائل أبي بكر شرحه القرطبي في حوالي ١٥٥ سطر بينما شرحه النووي في ٩٠ سطر. وأقصر باب رأيته في المفهم هو باب الرخصة في لباس الحرير لعلّة حيث لم يتجاوز فيه الثلاثة أسطر.	بعض الأبواب لم يتجاوز شرحها ثلاثة أسطر أو أقل: مثل: باب فضل قراءة القرآن في الصلاة لم يتجاوز فيه ٣ أسطر (ص: ٦/٨٩) وكذلك باب التوسط في القراءة في الصلاة الجهرية (ص: ٤/١٦٥). وبعض الأبواب لم يذكر فيها الشارح شيئاً، وأحال القارئ على باب آخر (انظر مثلاً باب تسبيح الرجل وتصفيق المرأة إذا نابهما شيء في الصلاة ٤/١٤٨).
تراجم الأبواب.	مختصرة ودقيقة في مجملها تمشياً مع أسلوبه في اختصار صحيح مسلم، فمثلاً (باب النهي عن العَوْدِ في الصدقة) وترجم الإمام النووي لنفس الباب بقوله: (باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة إلا ما وهبه لولده وإن سفل).	وافية يغلب على بعضها الطول.
دراسة الأسانيد.	لم يتطرق القرطبي إلى دراسة الأسانيد. إلا في حالات نادرة وذلك لأن كتابه المفهم هو شرح لتلخيص صحيح مسلم الذي جرّده من الأسانيد.	تميّز شرح النووي على شرح القرطبي بدراسة أسانيد الأحاديث والكلام على رجالها.

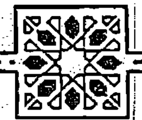


الفصل الثالث

جهود محدّثي الأندلس
في شرح كتب السنة الأخرى

المبحث الأول: كتاب الإمعان في شرح النسائي لأبي الحسن (ابن النعمة).

المبحث الثاني: عارضة الأحوذي في شرح صحيح الترمذي لابن العربي.



المبحث الأول:
كتاب الإمعان في شرح النسائي
لأبي الحسن (ابن النعمة)

يبدو أن اهتمام محدّثي الأندلس انصبّ بشكل رئيسي على دراسة وشرح موطأ الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ، وتحقيق سماعاته والتعريف برجاله.

بعده اعتنى الأندلسيون بشرح الصحيحين للبخاري ومسلم، لما لقياه من القبول لدى علماء الأمة.

ولم تحظ كتب السنة الأخرى بنفس الاهتمام التي حظي به الموطأ والصحيحان، خاصة سنن أبي داود وابن ماجة التي لم تشر كتب التاريخ والتراجم لمن شرحهما من الأندلسيين.

أما سنن النسائي فقد ذكر الضبي في بغيته أن:

علي بن عبدالله بن خلف بن النعمة يكنى أبا الحسن الفقيه الحافظ المحدّث، شرح كتاب النسائي في عشرة أسفار شرحا لم يتقدمه أحد إليه، وتوفي ابن النعمة في حدود السبعين وخمسمائة[1].

---

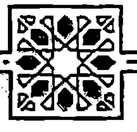
(١) بغية الملتمس للضبي ص: ٤١١ رقم ١٢٢٤.

وذكر صاحب نيل الابتهاج أن الكتاب المذكور هو: «الإمعان في شرح سنن النسائي أبي عبد الرحمٰن» لم يتقدمه لمثله بلغ فيه الغاية احتفالاً وإكثاراً[1]، وأنه توفي ببلنسية سنة ٥٦٧هـ.

والكتاب المطبوع من الشروح الأندلسية للسنن والمتوفر بين أيدينا هو كتاب ابن العربي «عارضة الأحوذي في شرح الترمذي»، الذي ستتعرف على مؤلفه ومنهجه فيه.



(١) نيل الابتهاج لبابا التنبكتي ص: ١٩٩ ـ ٢٠٠.



المبحث الثاني: عارضة الأحوذي في شرح صحيح الترمذي لابن العربي

١ ـ مؤلفه: هو العلامة الحافظ القاضي أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد الإشبيلي. ولد سنة ثمان وستين وأربعمائة. رحل إلى المشرق وسمع من طرّاد الزينبي، ونصر بن البطر، ونصر المقدسي، وتخرج بأبي حامد الغزالي، وأبي بكر الشاشي، وأبي زكريا التبريزي، وجمع وصنّف، وبرع في الأدب والبلاغة، وَبَعُدَ صيته، وكان متبحّراً في العلم، ثاقب الذهن، كريم الشمائل، ولي قضاء إشبيلية فكان ذا شدّة وسطوة، ثم عزل فأقبل على التأليف ونشر العلم، وبلغ رتبة الاجتهاد. وصنّف في غير فنّ تصانيف مليحة كثيرة حسنة مفيدة منها: أحكام القرآن، وكتاب المسالك في شرح موطأ مالك وكتاب القبس على موطأ مالك بن أنس، وعارضة الأحوذي على كتاب الترمذي، وكتاب العواصم من القواصم، والمحصول في أصول الفقه، وغيرها من التآليف.

وتوفي ـ رحمه الله ـ في ربيع الأول سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة[١].

٢ ـ التعريف بالكتاب:

قال ابن خلكان: أما معنى عارضة الأحوذي، فالعارضة القدرة على

---

(١) الديباج المذهب ص: ٢٨١. وطبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٤٦٨ رقم ١٠٤٦. وبغية الملتمس للضبي ص: ٨٢ رقم ١٧٩.

الكلام، يقال فلان شديد العارضة، إذا كان ذا قدرة على الكلام. والأحوذي: الخفيف في الشيء لحذقه، وقال الأصمعي: الأحوذي المشمّر في الأمور، القاهر لها، الذي لا يشذّ عليه منها شيء وهو بفتح الهمزة وسكون الحاء وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وفي آخره ياء مشدّدة[1].

وهو شرح لسنن الإمام الترمذي (جامع الترمذي).

وقد استهل ابن العربي ـ رحمه الله ـ كتابه بمقدمة عدّد فيها مزايا سنن الترمذي وبيّن العلوم التي حواها، ثم أوضح على سبيل الاختصار منهجه في الشرح قال: «ونحن سنورد فيه ـ إن شاء الله ـ بحسب العارضة: قولاً في الإسناد والرجال والغريب وفناً من النحو والتوحيد والأحكام والآداب، ونكتاً من الحكم وإشارات إلى المصالح»[2].

بعد ذلك ذكر سنده لسنن الترمذي قال:

«كنت قرأت هذا الكتاب على أبي طاهر البغدادي[3] بدار الخلافة، وعلى أبي الحسين القطيعي[4] كلاهما عن ابن زوج الحرة، إلا أني رأيت أبا الحسين أحلى في القلب والعين فعكفت عليه، قال أخبرنا أبو يعلى أحمد بن عبد الواحد: أخبرنا أبو علي شيخي، أخبرنا ابن محبوب عنه، وقيّدته من غير هذه الطرق، قال أبو عيسى»[5].

---

(١) انظر عارضة الأحوذي ص: ١/٥ (دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ط١ /١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

(٢) المصدر السابق ص: ١/٦.

(٣) هو الحافظ أبو طاهر السّلفي أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الأصبهاني كان حافظاً ناقداً ثبتاً ديّناً، روى عنه الحفّاظ في حياته ـ توفي سنة ٥٧٦هـ وله ١٠٦ سنين. (طبقات الحفاظ ص: ٤٦٩ رقم ١٠٤٧) و(ميزان الاعتدال ١/١٥٥ رقم ٦١٠).

(٤) أبو الحسين المبارك بن عبدالجبار بن أحمد بن القاسم الصيرفي المعروف بابن الطيوري (مرت ترجمته).

(٥) عارضة الأحوذي المقدمة ص: ١/٦. وقد ترجمت لرجال هذا السند عند ذكر طرق رواية جامع الترمذي.

٣ ـ منهج الحافظ ابن العربي في كتابه عارضة الأحوذي في شرح الترمذي:

١ ـ معروف أن الإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ رتّب كتابه الجامع على النحو التالي: يعنون أولا لمجموعة أبواب الموضوع بقوله: أبواب السفر مثلا، ثم يذكر الأبواب مفصلة كل باب على حدة.

أما ابن العربي ـ رحمه الله ـ فقد قسّم كتابه (العارضة) إلى: كتب وكل كتاب إلى أبواب.

٢ ـ يبدأ بذكر أحاديث أو حديث الباب، بسنده ومتنه الذي في الأصل.

٣ ـ يذكر الطرق الأخرى لحديث أو أحاديث الباب ويعزوها إلى مصادرها، منبّها على الزيادات الواردة فيها، ويردّ على الضعيفة منها بالصحيح من السنة.

٤ ـ عند استدلاله بالأحاديث، غالبا ما يكتفي في السند بذكر الصحابي كقوله مثلا «وفي مسلم عن ابن عمر صحبت رسول الله ﷺ في السفر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله»[1].

وأحياناً يذكر السند كاملاً.

٥ ـ يشرح الألفاظ الغريبة الواردة في أحاديث الباب، ويشكّلها. مستندا في ذلك إلى أقوال أئمة اللغة.

٦ ـ يذكر الأحكام المستنبطة من كل حديث ويشرحها واحدة واحدة مستدلا في ذلك بالأحاديث والآثار، ويورد أقوال الصحابة، والتابعين وفقهاء الأمصار، في المسائل المختلفة، لا يراعي في ذلك ترتيبا محدداً، غير أنه يتوسع في ذكر أقوال فقهاء المالكية كابن القاسم وأشهب وغيرهما.

ويرجّح ما يراه صواباً ولو كان مخالفاً لرأي المالكية.

---

(١) نفس المصدر السابق ص: ١٦/٣.

٧ ـ تحت عنوان (التوحيد) يورد كل ما يتعلق بالعقيدة من مسائل فيشرحها ويوضح غامضها.

٨ ـ استدرك ابن العربي على الإمام الترمذي بعض الأبواب مثل: باب ما يكون الرجل به مسافراً، قال ابن العربي: هذا باب لم يذكره أبو عيسى، وقد جهله قوم وعلمه آخرون[1].

٩ ـ من أهم مصادر ابن العربي في العارضة: صحيح البخاري، صحيح مسلم، وسنن الدارقطني، كما أنه يحيل كثيراً على كتبه: مثل: القبس، والنيرين وأحكام القرآن وغيرها.

بعد هذا العرض لأهم عناصر منهج الحافظ ابن العربي في كتابه عارضة الأحوذي بشرح الترمذي، وحتى يتضح أسلوبه في الشرح نورد المثال التوضيحي الآتي:

ففي كتاب الطهارة ـ باب ما جاء: لا تقبل صلاة بغير طهور ـ: عن سماك[2] عن مصعب بن سعد[3] عن ابن عمر[4] عن النبي ﷺ قال: **«لا تقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول»**.

وفي باب ما جاء في فضل الطهور: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء أو مع آخر قطر الماء أو نحو**

---

(١) عارضة الأحوذي في شرح الترمذي ص: ٢٢/٣.

(٢) سِمَاك بن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البَكري، الكوفي، أبو المغيرة صدوق ـ روايته عن عكرمة مضطربة، تغيّر بأخرة مات سنة ١٢٣هـ (التهذيب ص: ٢٥٥ رقم ٢٦٢٤ ـ ميزان الاعتدال ص: ٢٣٢/٢ رقم ٣٥٤٨).

(٣) مصعب بن سعد بن أبي وقاص الزهري أبو زرارة المدني ـ ثقة مات سنة ١٠٣هـ (التقريب ص: ٥٣٣ رقم: ٦٦٨٨).

(٤) عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبدالرحمٰن، ولد بعد المبعث بيسير وهو أحد المكثرين من الصحابة والعبادلة وكان من أشد الناس اتباعاً للأثر مات سنة ثلاث وسبعين. (التقريب ص: ٣١٥ رقم ٣٤٩٠).

هذا، فإذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها يداه مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقياً من الذنوب».

قال ابن العربي:

مصعب بن سعد عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «لا تقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول» أصح شيء في هذا الباب.

- (إسناده): قال القاضي أبو بكر بن العربي: أخرج مسلم هذا الحديث بسنده بلفظه وزاد فيه دخل عبدالله بن عمر على ابن عامر يعوده وهو مريض، فقال: ألا تدعو لي يا ابن عمر، قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول، وكنت على البصرة».

ورواه الفريابي فقال: دخلت على عبدالله بن عامر وعنده قوم يدعون له بالعافية فقال لي: أبا عبدالرحمٰن ما لك لا تدعو؟ فقال: إنني من أودهم لك وأحرصهم على صلاحك وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يقبل الله صلاة من غير طهور ولا صدقة من غلول، وكنتَ على البصرة، ولا أراك إلا قد أصبت منها شرّا».

- (غريبه): القبول في ألسنة السلف: الرضاء، قبلت الشيء رضيته وأردته والتزمت العرض عنه.

فقبول الله العمل هو رضاه به وثوابه عليه.

الطهور بفتح الطاء وبضمّها، فبالفتح عبارة عن الماء وبالضمّ عبارة عن الفعل، وجعل بفتح الطاء عبارة عن آلات الفعل: كالسحور، والودود، والدلوك، وقد قيل أنهما بمعنى واحد.

والغلول الخيانة خفية، فالصدقة من مال حرام في عدم القبول واستحقاق العقاب، كالصلاة بغير طهور في ذلك.

ـ (أحكامه): فيه خمسة مسائل:

الأولى: فيه اشتراط الطهارة في صحة الصلاة، وهي من شرائط الأداء، لا من شرائط الوجوب بإجماع الأمة. وفي الصحيح عن همام بن منبّه عن أبي هريرة وهي صحيفة صحيحة عالية مجموعة قال النبي ﷺ: «لا تقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ».

الثانية: قوله: لا يقبل الله صلاة بغير طهور، عموم، فيمن أحدث ومن لم يحدث، فخص هذا الحديث الثاني، من ذلك العموم بوجوب الطهارة لمن أحدث بعد الوضوء، واستحبابه لمن صلى بدليل بديع ليس من شرط العارضة.

الثالثة: العاجز عن استعمال الطهارة لمرض أو عدو أو سبع أو عدم قدرة، لا يمكنه تطهير بماء أو تراب، مختلف فيه على ستة أقوال:

١ ـ قال مالك وابن نافع: لا صلاة ولا قضاء.

٢ ـ قال ابن القاسم يصلي ويقضي.

٣ ـ يصلي ولا يعيد قاله أشهب والشافعي.

٤ ـ يصلي إذا قدر، قاله أصبغ.

٥ ـ يصلي ويعيد.

٦ ـ يومئ إلى التيمم أشار إليه أبو الحسن بن القابسي.

الأظهر قول أشهب لأن الطهارة شرط أداء لا شرط وجوب، فعدمها لا يمنع من فعلها كسائر شروطها من ستر وطهارة ثوب واستقبال قبلة.

الرابعة: إذا أسلم الكافر، فلم يكن بعد إسلامه موجب للطهارة من جنابة ولا حدث، هل يغتسل أم لا؟ .....قال الشافعي والقاضي أبو إسحاق: يغتسل استحبابا، وقال مالك وابن القاسم وأحمد وأبو ثور: الغسل واجب، وهو الصحيح لقوله: لا يقبل الله صلاة بغير طهور، وقد أجمعت الأمة على وجوب الوضوء، فالغسل مثله. دليل بدليل واعتراض باعتراض وجواب بجواب.

الخامسة: في قول ابن عمر لعبدالله بن عامر، وقد سأله الدعاء، لا يقبل الله صلاة بغير طهور، يدل على أن الوضوء للدعاء مشروع، وكذلك في الحديث الصحيح أن أبا موسى الأشعري سأل النبي ﷺ أن يستغفر لأبي عامر الأشعري قال: فدخلت على النبي ﷺ وأخبرته بخبرنا وخبر أبي عامر، وقوله: قل له استغفر لي، فدعا بماء فتوضأ ثم رفع يديه، اللهم اغفر لعبدالله بن عامر، ورأيت بياض إبطيه، وقد كان النبي ﷺ لا يردّ السلام إلا على وضوء، قوله: وكنتَ على البصرة، يريد أنه أصاب سرّ الولاية في التقصير عن النظر للمسلمين والإساءة إليهم، ولا ينتفع بالدعاء من كان على هذه الصفة عنده، والصحيح أن العاصي ينتفع بالدعاء ولذلك يدعى للميت وإن كان عاصياً.

(التوحيد): فيه سبع مسائل:

الأولى: قوله خرجت الخطايا يعني غُفِرَتْ، لأن الخطايا هي أفعال وأعراض لا تبقى فكيف توصف بدخول أو خروج، ولكن الباري لما أوقف المغفرة على الطهارة الكاملة في العضو، ضرب لذلك مثلاً الخروج، ولأن الطهارة حكم ثابت استقر له الدخول.

الثانية: الخطايا المحكوم بمغفرتها هي الصغائر دون الكبائر لقوله ﷺ: **«الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهنّ ما اجتنبت الكبائر»**. فإذا كانت الصلاة مقرونة بالوضوء لا تكفّر الكبائر، فانفراد الوضوء بالتقصير عن ذلك أحرى.

الثالثة: أن هذا التكفير إنما هو للذنوب المتعلقة بحقوق الله سبحانه فأما المتعلقة بحقوق الآدميين، فإنما يقع النظر فيها بالمقاصّة مع الحسنات والسيئات كما بيناه في كتب الأصول[1].

الرابعة: في تفسير الخطايا: أما خطايا العين فهي النظر إلى ما لا يحلّ

---

(١) كتاب المحصول في أصول الفقه لابن العربي.

قصداً إليه وخطايا اليد اللمس لما لا يجوز وخطايا الرجل المشي فيما لا ينبغي وخطايا الفم المراودة على الفاحشة والمواعدة في المعصية، وخطايا الأنف شمّ ما لا يحل كطيب مغصوب أو على امرأة أجنبية، فإن شمّ الطيب المغصوب صغيرة، وإتلافه بالاستعمال كبيرة.

وباب العلم بالصغائر والكبائر مكتوب في الأصول.

الخامسة: لو وقعت الطهارة باطنا بتطهير القلب عن أوضار المعاصي، وظاهرا باستعمال الماء على الجوارح بشرط الشرع واقترنت به صلاة جرّد فيها القلب عن علائق الدنيا وطردت الخواطر واجتمع الفكر على أجزاء العبادة كما انعقد عليه إحرامها واستمرت الحال كذلك حتى خرج بالتسليم عنها فإن الكبائر تغفر وجملة المعاصي والحالة هذه تكفّر، وكذلك كان وضوء جماعة السلف منهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وروى عنه أنه كان إذا توضأ امتنع، فيقال له في ذلك فيقول: تعلمون من أُناجي، وهذه العبادة هي المخبر عنها بقوله: «إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر»، وقد بيّناه في القسم الرابع من تفسير القرآن.

السادسة: جعل العين مخرجاً لخطايا الوجه دون الفم والأنف لمعنيين، أحدهما أن الفم والأنف قد يكون منه كبيرة كالكذب والنميمة، وشم الطيب حتى يمني، والعين لا يكون منها كبيرة، الثاني: أن الفم والأنف لهما طهور في الوجه ينفردان به مختصا بفائدتها، وليس في العين طهور ولا يلزم ذلك في الأذنين مع الرأس، حتى جعلهما مخرجاً لخطايا الرأس، مع أنهما يختصان بطهور دونه عندنا لأجل أن الفم والأنف مقدمان في الطهارة على غسل الوجه، فلم يكن لهما حكم التبع، والأذنان بعد الرأس فكان لهما حكم التبع.

السابعة: في حديث مالك أن خطايا الفم تخرج مع المضمضة كما أن خطايا الأنف تخرج مع الاستنثار، كما أن خطايا العين تخرجن من غسل الوجه، وكل عضو يختص تكفيره بطهارته[1].

(١) عارضة الأحوذي بشرح الترمذي ص: ١/٧ ـ ١٢.

بعد استنباطه للأحكام وشرح الغريب وتوضيح مسائل العقيدة قال ابن العربي:

أما قوله: «حسن» فإن بعض أهل العلم قال: الحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله كحديث البصريين عن قتادة، والكوفيين عن أبي إسحاق السبيعي، والمدنيين عن أشهب، والمكيين عن عطاء، وعليه مدار الحديث[1]، وقد أكثر منه أبو داود وأبو عيسى، وقال أبو عيسى في آخر كتابه: أردت بقولي حسن، ما لا يكون في سنده متهم بالكذب ولا يكون شاذاً، ويروى من غير وجه ـ وأما قوله غريب: فمعناه أنه لا يروى إلا من طريق واحد. وقد روي من طرق، فيستغرب إذا جاء من طريق منفردة غيرها[2].

بعد هذا العرض لأهم عناصر منهج القاضي أبي بكر بن العربي في شرحه لجامع الترمذي، يمكننا القول بأن هذا الشرح امتاز بتعمّق المؤلف في توضيح وبيان المسائل واستنباط الأحكام. وهو مع حسن ترتيبه اشتمل على فوائد غزيرة في الحديث والفقه والأصول واللغة. والحق أن ابن العربي أحسن في عارضته وأبدع، حتى طار صيته كل مطار، وصارت شاهداً له على إمامته في الفقه والحديث، ودليلاً على أن المغاربة لم تقتصر جهودهم على خدمة الموطأ وصحيح مسلم فحسب. وأنهم صالوا وجالوا في كتب السنة شرحاً لمتونها وبياناً لأحكامها وتوضيحاً لغريبها وتعريفاً برجالها.

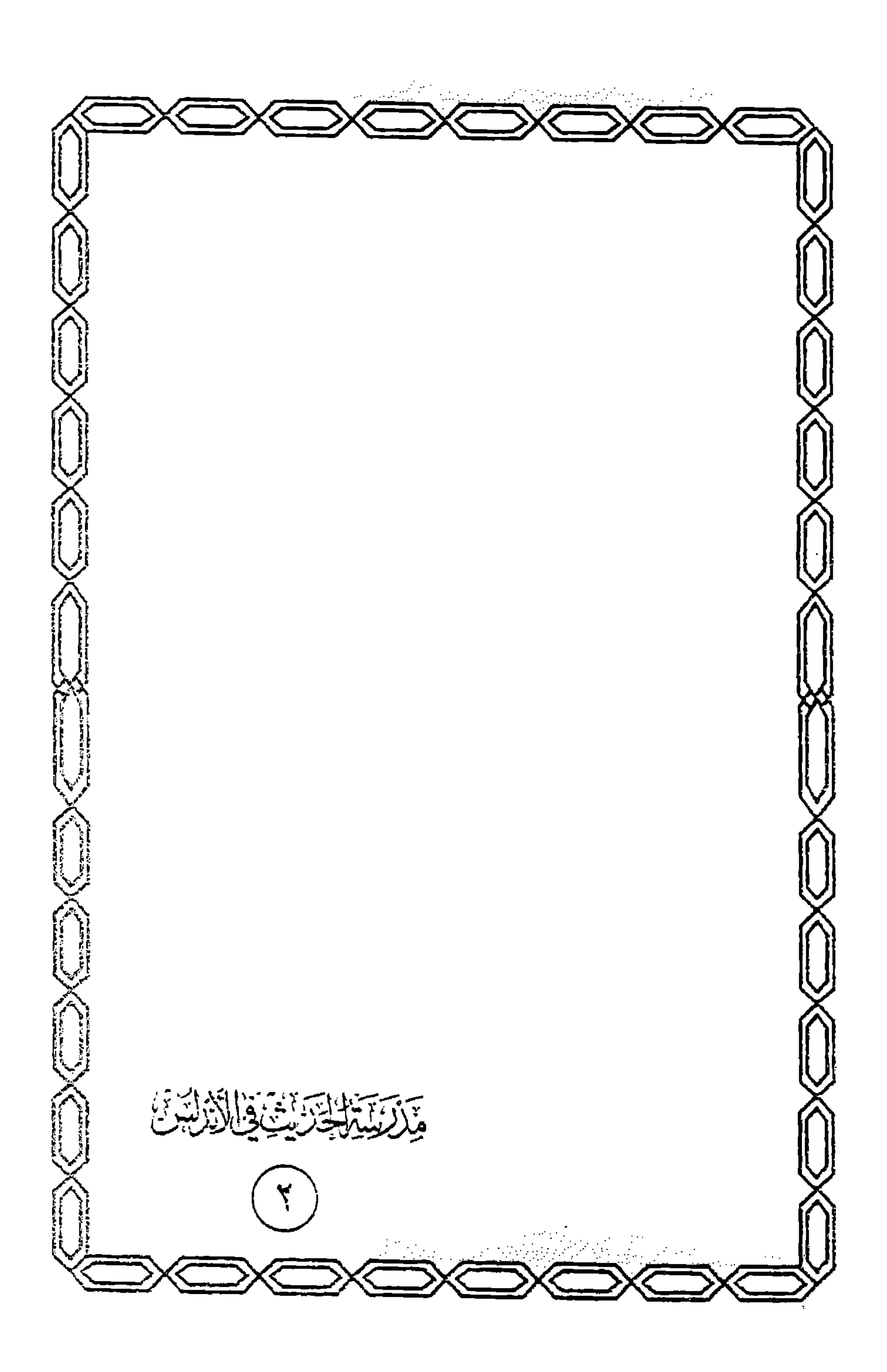
هذا وقد قام علماء الأندلس بتأليف ضروباً كثيرة من الكتب في تراجم الرجال وتاريخهم، خدمة للسنة المطهرة، ومساهمة في تصفية الدخيل عنها، فعرفوا بالرواة وكشفوا عن تفاصيل حياتهم، وبينوا درجاتهم جرحاً وتعديلاً، كي يستبين القوى من الضعيف والصادق من الكاذب، فتنوعت تصانيفهم في

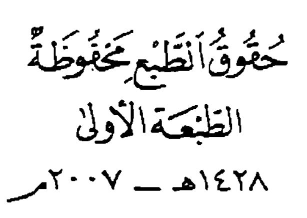
---

(١) قاله الإمام الخطابي في معالم السنن ص: ١١/١ (مطبعة أنصار السنة المحمدية ـ مصر ـ ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م).

(٢) عارضة الأحوذي بشرح الترمذي ص: ١٤/١.

هذا المجال. فمنها الخاص بالصحابة وأخرى في رجال كتب مخصوصة أو بلدان معينة. ومنها كتب مخصصة لمعرفة الكنى والألقاب وغير ذلك من المصنفات التي سنتكلم عليها في الباب القادم إن شاء الله.


مدرسة الحديث في الأندلس
٢

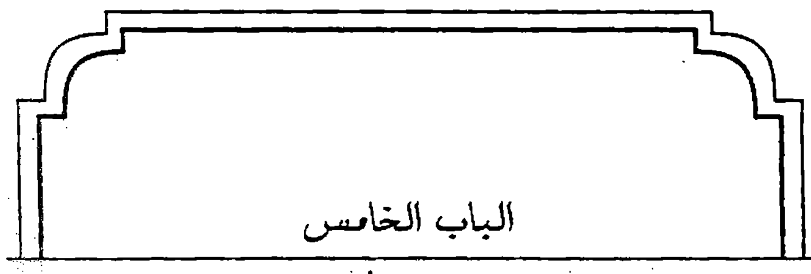




ISBN 978-9953-81-525-1

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت ـ لبنان ـ ص.ب: 14/6366
هاتف وفاكس: 701974 ـ 300227 (009611)
بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb



الباب الخامس

المصنفات الأندلسية في الرجال وعلوم الحديث

الفصل الأول: مصنفاتهم في الصحابة.

الفصل الثاني: مصنفاتهم في رجال كتب مخصوصة وبلدان معينة وفي المشيخات.

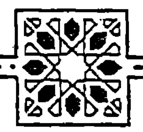
الفصل الثالث: مصنفاتهم في علوم الحديث والجرح والتعديل.

الفصل الأول

المصنّفات الأندلسية في الصحابة

المبحث الأول: المؤلفات الأندلسية في المغازي والسير والشمائل.

المبحث الثاني: المصنّفات الأندلسية في الصحابة.



مدخل

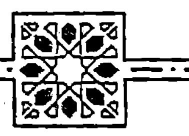
إن الفهم الصحيح لكتاب الله تعالى - الذي هو دستور المسلم في حياته - يمرّ حتما بمعرفة سيرة خاتم الأنبياء والمرسلين ﷺ والإطلاع على أخباره وأحواله في حله وترحاله، ليسهل الوقوف على الوقائع التاريخية مرتبطة بعللها وأسباب وقوعها.

وقد أولى علماء المسلمين هذا الموضوع عناية خاصة فتتبّعوا عن أخباره ﷺ وكتبوا عن سيرته ومغازيه وشمائله.

وكان لعلماء الأندلس دور متميّز في إثراء هذا الموضوع وإظهاره، بما كتبوه من تصانيف مفيدة، شملت سيرته ومغازيه وشمائله وخصائصه ﷺ.

وفي هذا المبحث سأسرد ما أمكنني حصره من المؤلفات الأندلسية في هذا الموضوع، وأختمه بالتعرف على محتوى نماذج منها.





المبحث الأول: المؤلفات الأندلسية
في المغازي والسير والشمائل

- المصنّفات الأندلسية في المغازي والسِّيَر:

أ - جوامع السيرة لابن حزم علي بن أحمد، المتوفى سنة ٤٥٦هـ. وسأتناول منهج المؤلف بشيء من البسط عن دراسة النماذج.

ب - حجة الوداع لابن حزم أيضاً، وهو مستقل عن كتاب جوامع السيرة - تتبع فيه المؤلف خطوات الرسول ﷺ في هذه الحجة خطوة خطوة منذ خروجه من المدينة المنورة حتى دخل مكة، ورافقه في خطواته إلى عرفات ومنى ثم عاد معه إلى المدينة، ولم يترك شاردة إلا وقيدها. والكتاب عظيم القيمة[1].

جـ - الدرر في اختصار المغازي والسير للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ. هذا الكتاب أفرده المؤلف للسيرة النبويّة العطرة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام. وسأتناول منهج ابن عبدالبر في كتابه «الدرر» بشيء من التفصيل عند دراسة النماذج.

د - كتاب الروض الأنف لأبي القاسم وأبي زيد عبدالرحمٰن بن

---

(١) كتاب حجة الوداع لابن حزم، حققه الأستاذ ممدوح حقي وطبع بدار اليقظة العربية بدمشق.

عبدالله بن أحمد السهيلي - نسبة إلى سهيل قرية قرب مالقة بالأندلس -، المتوفى سنة ٥٨١هـ[١].

وكتاب الروض الأنف هو في شرح غريب ألفاظ سيرة ابن هشام، وإعراب غامضها وكشف مستغلقها في أربع مجلدات ذكر فيه أنه استخرجه من مائة وعشرين مصنفاً[٢].

هـ - كتاب الاكتفاء في مغازي المصطفى[٣]، ويقال له أيضاً: «الاكتفاء بما تضمّنه من مغازي رسول الله ﷺ ومغازي الثلاثة الخلفاء» لابن الربيع سليمان بن موسى بن سالم بن حسان الكلاعي الحميري، المتوفى سنة ٦٣٤هـ[٤].

- المصنفات الأندلسية في الشمائل:

أ - كتاب دلائل الرسالة لأبي المطرّف عبدالرحمٰن بن عيسى بن فطيس[٥]، المتوفى سنة ٤٠٢هـ، قال الكتاني: هو في عشرة أسفار[٦].

ب - أعلام النبوة للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ. ذكره المؤلف في كتابه الدرر في اختصار المغازي والسير[٧].

---

(١) ترجمته في الديباج المذهب، ص: ١٥٠. وطبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٤٨١ رقم: ١٠٦٤.

(٢) انظر الرسالة المستطرفة للكتاني، ص: ٨٠.

(٣) توجد نسخ منه في كثير من مكتبات العالم منها على الخصوص - نسخة في برلين برقم: ٩٥٧٥ وأخرى في باريس أول ١٥٦٨ - ١٥٦٩ - وفي المتحف البريطاني أول ٩١٨ - ١٢٧٧ - وفي مكتبة القرويين رقم: ٧٠٢ - ٧٠٩ - ١٦١٦ (انظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٦/٢٨٠).

(٤) ترجمته في طبقات الحفاظ للسيوطي، ص: ٥٠٠ رقم: ١١٠١، والديباج المذهب، ص: ١٢٢.

(٥) ترجمته في الديباج المذهب، ص: ١٥٠.

(٦) انظر الرسالة المستطرفة للكتاني، ص: ٧٩.

(٧) انظر «الدرر» لابن عبدالبر، ص: ٣١.

جـ ـ كتاب الشمائل[1]، لأبي علي حسين بن محمد بن حيّون بن فيّارة الصدفي المعروف بابن سكرة الأندلسي، المتوفى سنة ٥١٤هـ[2].

د ـ كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي، المتوفى سنة ٥٤٤هـ، وسأعرّف بكتاب الشفاء في آخر هذا المبحث إن شاء الله.

هـ ـ اختصار كتاب شرف المصطفى ﷺ لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي أيضاً وهو اختصار لكتاب شرف المصطفى لابن سعد عبدالملك بن محمد[3].

و ـ كتاب التنوير في مولد السراج المنير للحافظ أبي الخطاب عمر بن الحسن بن علي بن محمد بن دحية الكلبي الأندلسي البلنسي، المتوفى سنة ٦٣٣هـ[4].

ز ـ نهاية السول في خصائص الرسول ﷺ لابن دحية الأندلسي أيضاً[5].

بعد هذا العرض لأهم المصنّفات الأندلسية في المغازي والسير والشمائل نتناول في ما يلي بعض النماذج بشيء من التفصيل.

التعريف بنماذج من الكتب الأندلسية في المغازي والسير والشمائل:

١ ـ كتاب جوامع السير للحافظ ابن حزم الأندلسي ـ رحمه الله ـ:

سأتناول هذا الكتاب بالدراسة من جانبين. **الأول**: مادة الكتاب **والثاني**: مميّزات منهج المؤلف في عرضه للمادة.

---

(١) ورد ذكر هذا الكتاب في بغية الملتمس، ص: ٣٤٩.

(٢) انظر ترجمته في «البغية»، ص: ٢٥٣ رقم: ٦٥٥.

(٣) انظر فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص: ٢٨٩.

(٤) انظر الرسالة المستطرفة، ص: ١٥٠.

(٥) المصدر السابق، ص: ١٥١.

أ ـ مادة الكتاب:

ابتدأ المؤلف عرضه للسيرة بذكر نسب الرسول ﷺ ومولده ومبعثه وسنة وفاته.

وذكر دلائل وأعلام نبوّته ﷺ وحجّه وكم اعتمر، وسرد غزواته وبعوثه وأمرائه وكتّابه ورسله ونسائه وأولاده ﷺ، ثم تطرّق للحديث عن أخلاقه ﷺ، وصفته وأسمائه، وذكر نبذاً من تاريخه قبل البعثة وأثناء مقامه بمكة قبل الهجرة، وذكر الإسراء والمعراج والعقبة الأولى والثانية ومن شهدهما.

بعدها تطرّق إلى أمره ﷺ من كان معه من المسلمين بالهجرة إلى المدينة، وخروجه بعد ذلك إليها مهاجراً.

وتناول بعد ذلك غزوات الرسول ﷺ وبعوثه وفتح مكة وحجة أبي بكر الصدِّيق ـ رضي الله عنه ـ، ثم عرض لحجّة الوداع وختم الكتاب بذكر وفاته ﷺ.

ب ـ مميّزات منهج ابن حزم في جوامعه:

١ ـ اتبع ابن حزم ـ رحمه الله ـ في كتابه جوامع السير أسلوب التبسيط والتلخيص من حيث عرض السيرة النبويّة العطرة بطريقة علمية سهلة من غير إخلال ولا حشو.

٢ ـ اتبع ابن حزم في عرضه للمادة طريقة مبتكرة حيث لم يقسّم الكتاب إلى فصول وأبواب كما هو الحال في كثير من كتب السيرة، وعمد إلى جمع الأمور المتفرقة والمتشابهة تحت عنوان واحد. مثل عنوان: أمراء الرسول ﷺ أو ـ بعوثه ﷺ وإن لم تكن في حقبة زمنية واحدة.

٣ ـ اتبع ابن حزم في عرضه لغزوات الرسول ﷺ والمشاهد الهامة، أسلوباً دقيقاً في تقصي أسماء من حضرها من جانب المسلمين وذكر من استشهد منهم، ثم من حضرها من الكفار ومن قتل منهم.

٤ ـ ظهرت شخصية ابن حزم الناقد البصير بصحيح الروايات وسقيمها

عند عرضه لفقرات سيرة الرسول ﷺ، حيث لم يكتف بسرد الوقائع ورواية الأخبار والحوادث فحسب بل نراه في كثير من الأحيان يصحّح الأخطاء الواردة في بعض الروايات وينبّه على ما فيها من وهم أو سقط مستدلاً في ذلك كله بالروايات الصحيحة.

٥ ـ هذا ولم يَخْلُ كتاب جوامع السيرة من بعض الهفوات التي لم يخل منها كتاب سوى كتاب الله. فعند ذكره لموت والد الرسول ﷺ قال: «إذ مات أبوه وهو عليه السلام لم يكمل له ثلاث سنين»[١]، والمعروف الذي عليه جمهور العلماء أن والده مات وهو ﷺ في بطن أمه.

٢ ـ كتاب الدرر في اختصار المغازي والسير، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر ـ النمري القرطبي:

التعريف بالكتاب:

خصّص ابن عبدالبر كتابه «الدرر» للحديث عن سيرة الرسول ﷺ ومغازيه وقد قسّمه إلى مقدمة وثمانية أبواب.

استهل المقدمة بذكر موضوع الكتاب ومصادره التي استقى منها فقال: «هذا كتاب اختصرت فيه ذكر مبعث النبي ﷺ وابتداء نبوته وأول أمره في رسالته ومغازيه وسيرته فيها، لأني ذكرت مولده وحاله في نشأته وعيوناً من أخباره، في صدر كتابي في الصحابة[٢]. وأفردت هذا الكتاب لسائر خبر مبعثه وأوقاته ﷺ، اختصرت ذلك من كتاب موسى بن عقبة وكتاب ابن إسحاق»[٣].

وقد تناول ابن عبدالبر في أبواب كتابه «الدرر»: خبر مبعثه ﷺ ودعائه

---

(١) جوامع السيرة، ص: ٥.

(٢) يقصد بذلك كتاب الاستيعاب في معرفة الأصحاب.

(٣) انظر الدرر في أخبار المغازي والسير لابن عبدالبر، ص: ٢٩ ـ تحقيق الدكتور شوقي ضيف ـ طبع لجنة أحياء التراث الإسلامي ـ مصر ـ ١٣٨٦هـ/١٩٦٦.

الناس للإسلام، والهجرة إلى الحبشة. ثم تطرّق إلى مسألة إسلام الجنّ، وما حدث في العقبة الأولى والثانية ثم الهجرة إلى المدينة.

بعد ذلك ذكر مغازيه ﷺ مفصّلة وأوضح قسمة غنائم حنين وما جرى فيها، وذكر وفود العرب التي قدمت إلى رسول الله ﷺ، وختم الكتاب بذكر وفاته ﷺ.

هذا وقد امتاز منهج ابن عبدالبر في تناوله لسيرة المصطفى ﷺ بالآتي:

١ ـ حدّد المؤلف الفترة الزمنية التي خصّصها للبحث وهي من مبعثه ﷺ إلى حين وفاته، فلم يتطرّق إلى حياته ﷺ قبل البعثة.

٢ ـ ذكر ابن عبدالبر المصادر التي استقى منها كتابه، حتى يتسنى لمن أراد مزيد تفصيل أن يرجع إليها.

٣ ـ عالج ابن عبدالبر مراحل سيرة الرسول ﷺ بأسلوب متميّز ركّز فيه على عيون الأخبار ولبابها، وتجنب الحشو والتخليط، مع الدقة في سرد الحوادث التاريخية.

٤ ـ ضمّن ابن عبدالبرّ كتابه طائفة من اللطائف الحديثية والتعليقات الفقهية التي تُظهر شخصيته المتميّزة ومواهبه المتعددة التي جمعت بين المؤرّخ والمحدّث الفقيه.

٣ ـ كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ: للقاضي عياض ـ رحمه الله ـ:

التعريف بالكتاب:

قسّم القاضي عياض ـ رحمه الله ـ كتابه الشفاء إلى أربعة أقسام.

القسم الأول: خصّصه المؤلف للحديث عن منزلة الرسول ﷺ عند المولى سبحانه وتعالى، وتعظيم العلي الأعلى لقدر هذا النبي ﷺ، فذكر ثناءه تعالى عليه ﷺ وتكميله تعالى له المحاسن خَلْقاً وخُلُقاً، وسرد ما ورد

في صحيح الأخبار ومشهورها بعظيم قدره عند ربّه وما خصّه الله به في الدارين، وختم القسم الأول بذكر ما أظهر الله تعالى على يديه من الآيات والمعجزات، وشرّفه به من الخصائص والكرامات.

القسم الثاني: ذكر فيه ما يجب على الأنام من حقوقه عليه الصّلاة والسّلام فذكر فرض الإيمان به ووجوب طاعته واتباع سنّته ولزوم محبته وتعظيم أمره، وفضيلة الصلاة عليه.

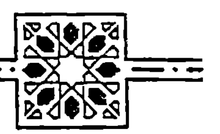
القسم الثالث: فيما يستحب في حقه ﷺ وما يجوز عليه، وما يمتنع، ويصح من الأمور البشرية أن يضاف إليه ﷺ.

وهذا القسم هو لبّ الكتاب ولباب ثمرة كل الفصول والأبواب، حيث تحدّث فيه عن عصمته ﷺ، وأحواله الدنيوية، وما يجوز أن يطرأ عليه من الأعراض البشرية.

القسم الرابع: خصّصه المؤلف ـ رحمه الله ـ لتوضيح ما هو في حقّه سبّ ونقص، وحكم شانئه ومؤذيه ومنتقصه وعقوبته واستتابته.

والحقيقة أن كتاب الشفاء بتعريف حقوق المصطفى ﷺ من أروع ما كتب القاضي عياض ـ بل من أروع ما كتب في هذا الباب، حيث تلقت الأمة هذا الكتاب بالقبول والرضى، وعكف عليه العلماء بالشرح والتبسيط وحظي بما لم يحظ به غيره مما كتب في الشمائل.





المبحث الثاني:
المصنّفات الأندلسية في الصحابة

مدخل:

لقد زخرت المكتبة الأندلسية بكم وافر من المصنّفات في الصحابة، بذل فيها مؤلفوها جهوداً جبّارة، تشهد على تبحرهم وسعة اطلاعهم، فمنهم من خصّص كتابه لذكر الصحابة دون غيرهم، ومنهم من ذكر معهم التابعين، ومنهم من زاد سائر المحدّثين.

والشيء الملاحظ على هذا النوع من المصنّفات الأندلسية، هو كثرة الاستدراكات والتذييلات على كتب الأوّلين، وهو ما يدل على استمرارية اهتمام علماء الأندلس بهذا العلم.

وسنتعرّف في هذا المبحث على أهم المصنّفات الأندلسية في هذا المجال، مع الإشارة إلى المطبوع منها والمخطوط، وما هو في عداد المفقود، ونختم المبحث، بدراسة نماذج منها.

أهم المصنّفات الأندلسية في الصحابة:

١ - كتاب المعروفين بالكنى من الصحابة والتابعين وسائر المحدّثين، لخلف بن قاسم بن سهل، ويقال أيضاً: ابن سيلون بن أسد، أبي القاسم

المعروف بابن الدباغ الأندلسي ـ سكن قرطبة وحدّث بها، وتوفي سنة ٣٩٣هـ[(١)].

٢ ـ الأخوة من المحدّثين من الصحابة والتابعين لابن فطيس الأندلسي، المتوفى سنة ٤٠٢هـ[(٢)].

٣ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ. ويعدّ هذا الكتاب من أقدم الكتب الأندلسية التي ألّفت في الصحابة وقد أخذ منه كل من جاء بعده ممن كتب في الصحابة كعز الدين بن الأثير[(٣)]، في كتابه أسد الغابة، والحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه الإصابة. وستكلم بشيء من التفصيل عن منهج ابن عبدالبر في كتابه الاستيعاب في آخر هذا الفصل.

٤ ـ ولابن عبدالبر أيضاً كتاب الاستغناء في أسماء المشهورين من حملة العلم بالكنى، ذكر فيه من عُرِفَ بكنيته واشتهر بها من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدّثين والفقهاء، ولم يُوقّف على اسمه منهم مع ذكر عيون من أخبارهم[(٤)].

٥ ـ استدراك على كتاب الاستيعاب لابن عبدالبر، مؤلفه أبو علي الغساني، المتوفى سنة ٤٩٨هـ[(٥)].

٦ ـ ذيل على كتاب الاستيعاب لأبي بكر محمد بن محمد بن خلف بن سليمان بن فتحون الأربوالي الأندلسي، المتوفى سنة ٥١٩هـ[(٦)].

---

(١) انظر بغية الملتمس للضبي، ص: ٢٧٢ رقم: ٧١٧.
(٢) هدية العارفين، ٥/٥١٥.
(٣) الإمام الحافظ عز الدين أبو الحسن علي بن الأثير بن محمد بن عبدالكريم الشيباني الجزري ـ صاحب التصانيف المفيدة، المتوفى سنة ٦٣٠هـ (انظر طبقات الحفاظ ص: ٤٩٥ رقم: ١٠٩٠).
(٤) انظر ترتيب المدارك للقاضي عياض ٣/٨١٠ والرسالة المستطرفة ص: ٩١.
(٥) انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ٤/١٢٣٤.
(٦) أبو بكر محمد بن خلف بن سليمان بن فتحون الأربوالي، فقيه محدّث حافظ متقدم في الحفظ والذكاء، دعي إلى قضاء دانية فأبى توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٥١٩هـ (انظر بغية الملتمس ص: ٦٣ رقم: ١٠٧).

٧ ـ كتاب التنبيه على أوهام ابن عبدالبر في كتابه الاستيعاب لابن فتحون أيضاً.

٨ ـ إكمال ذيل أبي بكر بن فتحون على الاستيعاب لابن عبدالبر، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ميمون المالقي المعروف بابن السكان[١].

٩ ـ كتاب: اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار، لعبدالله بن علي بن عبدالله اللخمي الرشاطي النسابة، أبو محمد، قال عنه الضبي في البغية: «وهو كتاب غريب كثير الفوائد جامع ...»[٢]. وهو نفسه كتاب الأنساب. توفي عبدالله الرشاطي سنة ٥٤٢هـ.

١٠ ـ استدراك الاستيعاب لعبدالله بن علي الرشاطي أيضاً.

١١ ـ الإعلام بالخيرة الأعلام من أصحاب النبي ـ عليه السلام ـ، لأبي إسحاق إبراهيم بن يحيى بن الأمين، المتوفى سنة ٥٤٤هـ[٣].

توجد نسخة مخطوطة منه بها زيادات ابن بشكوال واستدراكاته على الاستيعاب، في معهد المخطوطات بالقاهرة رقم ٢٧ تاريخ، ومنها صورة في مكتبة مركز البحوث الإسلامية بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد تحت رقم: عكسيات ٢١، وسأتناول منهج ابن الأمين في كتابه هذا بشيء من التفصيل، عند دراسة النماذج.

١٢ ـ استدراك على الاستيعاب لأبي الوليد يوسف بن عبدالعزيز اللخمي المعروف بابن الدباغ، الأندلسي، المتوفى سنة ٥٤٦هـ، وهو غير ابن الدباغ الأول، المتوفى سنة ٣٩٣هـ[٤].

---

(١) أبو العباس أحمد بن محمد بن ميمون المالقي يعرف بابن السكان له اعتناء بتصحيح الرواية وتنقيح الدراية سمع من الشيوخ واتسعت روايته له تآليف نافعة (انظر نيل الابتهاج ص: ٦٨).

(٢) بغية الملتمس ص: ٣٣٦ رقم: ٩٤٣.

(٣) بغية الملتمس ص: ٢١٣ رقم: ٥٣٢.

(٤) طبقات الحفاظ ص: ٤٧١ رقم: ١٠٥٢.

١٣ ـ استدراك على الاستيعاب لمحمد بن عبدالواحد بن إبراهيم بن مفرّج الغافقي الغرناطي، المتوفى سنة ٦١٩هـ (يعرف بالملاحي)[١].

١٤ ـ كتاب في الصحابة لعيسى بن سليمان بن عبدالله الرعيني، أبو موسى المالقي الأندلسي[٢]، المتوفى سنة ٦٣٢هـ.

١٥ ـ كتاب معرفة الصحابة والتابعين لأبي الربيع الإمام الحافظ سليمان بن موسى بن سالم بن حسّان الكلاعي الحميري البلنسي الأندلسي، المتوفى سنة ٦٣٤هـ[٣]، وذكر ابن فرحون في الديباج اسم الكتاب بأنه «ميدان السابقين وحلبة الصادقين المصدّقين في عرض كتاب الاستيعاب»[٤].

١٦ ـ المعجم فيمن وافقت كنيته كنية زوجته من الصحابة لأبي الربيع الكلاعي أيضاً.

١٧ ـ كتاب التعريف بأسماء أصحاب النبي ﷺ المخرّج حديثهم في الصحيحين لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن محمد، ابن خلفون الأزدي الأونبي، المتوفى سنة ٦٣٦هـ[٥].

١٨ ـ كتاب إيضاح المذاهب فيمن يطلق عليه اسم الصاحب لأبي رشيد محمد بن عمر بن محمد بن عمر الفهري، من أهل سبتة قدم غرناطة عام ٦٩٢هـ، وكان إماماً لمسجدها الأعظم، توفي سنة ٧٢١هـ[٦].

بعد هذا العرض لأهم المصنفات الأندلسية في الصحابة، ندرس في ما يلي مناهج كل من كتاب الاستيعاب لابن عبدالبر والاستدراك على الاستيعاب لابن الأمين.

---

(١) المصدر السابق ص: ٤٩٧ رقم: ١٠٩٣.
(٢) طبقات الحفاظ، ص: ٥٠٩ رقم: ١١٢٠، وتذكرة الحفاظ ١٤٥٧/٤.
(٣) المصدر السابق، ص: ٥١٠ رقم: ١١٠١، وتذكرة الحفاظ ١٤١٧/٤.
(٤) الديباج المذهب، ص: ١٢٢.
(٥) الأعلام ٣٦/٦.
(٦) طبقات الحفاظ، ص: ٥٢٨ رقم: ١١٥٢، والديباج المذهب، ص: ٣١٠.

١ ـ كتاب الاستيعاب:

ـ مؤلفه: الحافظ أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر القرطبي الأندلسي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، وقد مرت ترجمته.

ـ منهج ابن عبدالبر في كتابه الاستيعاب:

أ ـ افتتح ابن عبدالبر كتابه بمقدمة وافية أظهر فيها سبب الاعتناء بسنّة النبي ﷺ، وضرورة معرفة ناقليها، وركز على الآتي:

١ ـ ذكر أدلة عدالة الصحابة ـ رضوان الله عليهم، من الكتاب والسنّة[١]، وأنهم متفاوتون في الفضل بحسب سابقتهم في الإسلام وشهودهم للأحداث والمنعطفات الهامة التي مرّت بها الدعوة في حياة الرسول ﷺ.

وأورد ابن عبدالبر من لهم مزية فضل عن غيرهم من الصحابة دون تصنيفهم في طبقات محددة.

ويبدو لي من خلال الترتيب الذي اتبعه ابن عبدالبر في ذكر مزايا الصحابة وتفاضلهم أنه يقسّمهم إلى ثلاث طبقات هي:

ـ طبقة كبار الصحابة كالعشرة المبشرين بالجنة، ومن في طبقتهم من المهاجرين الأولين والأنصار، الذين صلّوا إلى القبلتين وشهدوا بدراً مع رسول الله ﷺ.

ـ طبقة أوساط الصحابة الذين أسلموا قبل الفتح، وشهدوا مع رسول الله ﷺ بعض المشاهد.

ـ طبقة صغار الصحابة الذين تأخّر إسلامهم، وأبناء الصحابة الذين رأوه ﷺ في حجّة الوداع، ومن كان في طبقتهم.

٢ ـ ذكر بعد ذلك المؤلفات التي كتبت قبله في الصحابة وعلّق على

---

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، (مطبعة السعادة ط١ مصر ١٣٢٧هـ).

مناهج أصحابها، ومدى استفادته منها، وأعقب ذلك بذكر بعض مصادره التي اعتمد عليها في كتابه.

٣ ـ نبّه الحافظ ابن عبدالبر أنه لم يقتصر في كتابه هذا على ذكر من صحّت صحبته باللقاء أو الرؤيا والسماع، وإنما أضاف إليهم من ولد على عهده ﷺ، وكذلك من آمن به ولم يرد عليه.

ب ـ أفرد ابن عبدالبر حيّزاً من كتابه لذكر سيرة النبي ﷺ فذكر اسمه ﷺ ونسبه وصفاته ثم ولادته ورضاعته وزواجه من خديجة رضي الله عنها، ثم بيّن بداية مبعثه والمنعطفات الرئيسية التي مرّت بها الدعوة.

وذكر بعد ذلك زوجات النبي ﷺ دون التوسع في ذكر أحوالهن. وختم الجزء الخاص بالسيرة العطرة بذكر مرضه ﷺ ووفاته وذريته.

جـ ـ تراجم الصحابة وقد رتّبها كالآتي:

١ ـ تراجم الصحابة الرجال.

٢ ـ الكنى للصحابة.

٣ ـ تراجم الصحابيات.

٤ ـ الكنى للنساء.

ورتّب الحافظ ابن عبدالبر التراجم على نسق حروف المعجم المغربية.

ـ أما عناصر الترجمة فهي كالآتي:

١ ـ يذكر اسم الصحابي وكنيته ومن عرف من أقاربه.

٢ ـ إن كان الصحابي مشهوراً بكنية أحال على قسم الكنى لمزيد تفصيل.

٣ ـ يذكر تاريخ إسلام المترجم له ويسرد أهم الوقائع التي شهدها والصّفات التي امتاز بها.

٤ ـ كثيراً ما يذكر حديثاً أو بعض حديث مما رواه الصّحابي، وقد يكتفي بالإشارة إلى ذلك، مع الحكم على أسانيدها.

٥ ـ يورد الآيات القرآنية التي كان الصحابة سبباً في نزولها.

٦ ـ يذكر السنّة التي توفي فيها المترجم له، والتنبيه على أرجح الأقوال إن وجد في ذلك خلاف.

د ـ مصادر ابن عبدالبر في كتابه الاستيعاب:

١ ـ الكتب التي ألفت في الصحابة:

ـ كتاب الآحاد في الصحابة لعبدالله بن محمد بن الجارود، المتوفى سنة ٣٢٠هـ.

ـ كتاب الصحابة لمحمد بن عمرو بن موسى العقيلي المكي، المتوفى سنة ٣٢٢هـ.

ـ كتاب الحروف في الصحابة لابن السكن سعيد بن عثمان، المتوفى سنة ٣٥٣هـ.

وغيرها من الكتب المؤلفة في الصحابة.

٢ ـ كتب التاريخ:

ـ تاريخ خليفة بن خياط، المتوفى سنة ٢٤٠هـ.

ـ التاريخ الكبير للإمام البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ.

ـ التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة زهير بن حرب، المتوفى سنة ٢٧٩هـ.

٣ ـ كتب الطبقات:

ـ طبقات خليفة بن خياط، المتوفى سنة ٢٤٠هـ

ـ طبقات محمد بن سعد، المتوفى سنة ٢٦٣هـ.

إضافة إلى كثير من الكتب الأخرى التي اقتبس منها وأشار إليها ابن عبدالبر ـ رحمه الله.

والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن عدد التراجم الواردة في كتاب الاستيعاب بلغت ٣٥٠٠ ترجمة، ممن ذكره باسمه أو كنيته أو حصل له فيه وهم.

وقد وقع تباين في عدد التراجم بين النسخ المطبوعة، وذلك راجع إلى أن بعض النسّاخ أدخل بعض الاستدراكات، ضمن تراجم الأصل[١].

هذا ويعتبر كتاب الاستيعاب من أهم الكتب التي ألّفت في الصحابة، وقد اعتمد عليه من جاء بعده كابن الأثير في كتابه أسد الغابة الذي قال فيه: «ورأيت أبا عمر قد استقصى ذكر الأنساب وأحوال الشخص ومناقبه وكل ما يعرف به حتى أنه يقول هو ابن أخي فلان وابن عم فلان وصاحب الحادثة الفلانية، وكان هذا هو المطلوب من التعريف»[٢]. وكذلك استقى منه ابن حجر في كتابه الإصابة.

هذا وقد طبع كتاب الاستيعاب للحافظ ابن عبدالبر عدّة طبعات منها طبعة دار السعادة بمصر سنة ١٣٢٨هـ، بهامش كتاب الإصابة لابن حجر، وصور كذلك بمكتبة المثنى ببغداد.

كما طبع بمكتبة نهضة مصر بالقاهرة سنة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠ مفرداً. وتوجد نسخ مخطوطة من كتاب الاستيعاب في كثير من مكتبات العالم منها نسخة لم تذكرها قوائم المخطوطات، موجودة في خزانة السيد محمد العابد السماتي بالجزائر، كتبت سنة ٨٢٤هـ[٣].

---

(١) أوضح ذلك الأستاذ ليث سعود في رسالته «ابن عبدالبر مؤرخاً» ص: ٣٤٥ (نسخة مكتوبة بالآلة الراقنة بمكتبة الجامعة الإسلامية بإسلام آباد).

(٢) أسد الغابة لابن الأثير ١/١٠.

(٣) انظر مجلة أخبار التراث الإسلامي (الكويت) عدد ٣٤ (شوال ١٤١٣هـ مايو ١٩٩٣م) صفحة ١٦. (تصدر عن مركز المخطوطات والتراث والوثائق بالكويت).

ـ النموذج الثاني:

كتاب الاستدراك على الاستيعاب:

مؤلفه: الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يحيى بن إبراهيم الطليطلي القرطبي، يعرف بابن الأمين، المتوفى سنة ٥٤٤هـ.

وقد ذكره ابن عميرة الضبي في البغية[١]، باسم «الإعلام بالخيرة الأعلام من أصحاب النبي عليه السلام».

توجد نسخة مخطوطة منه بها زيادات الحافظ ابن بشكوال واستدراكاته على الاستيعاب، في معهد المخطوطات بالقاهرة تحت رقم ٢٧ تاريخ، ومنها صورة في مكتبة مركز البحوث الإسلامية بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد تحت رقم عكسيات ٢١.

وهي في (٣١ لوحة) بخط واضح مقروء، ما عدا اللوحة الأخيرة فهي غير واضحة. بها تعاليق في حواشي بعض الأوراق.

أولها: بسم الله الرحمٰن الرحيم ـ قال الشيخ الإمام الحافظ تقي الدين أبو عمر عثمان بن عبدالرحمٰن، عرف بابن الصلاح ـ رحمه الله ـ أخبرني الشيخ الحافظ أبو الخطاب عمر بن حسن بن علي الأندلسي، في إذنه وإجازته عن أبي القاسم خلف بن عبدالملك بن مسعود بن موسى بن بشكوال بن يوسف بن عبدالواحد الأنصاري القرطبي كتابة، قال: أبو إسحاق إبراهيم بن يحيى بن إبراهيم بن سعيد الطليطلي ثم القرطبي المعروف بابن الأمين:

«قال أبو علي حسين بن محمد بن قرة بن حيوة بن سكرة الصدفي الحافظ في كتابه... عن الحسن بن علي الرازي قال: سمعت أبا زرعة الرازي، وسئل عن عدة من روى عن النبي ﷺ فقال: ومن يضبط هذا، شهد مع النبي ﷺ حجة الوداع تسعون ألفاً، وشهد معه تبوك أربعون ألفاً...».

---

(١) بغية الملتمس، ص: ٢١٣ رقم: ٥٣٢.

ـ ترتيب الكتاب:

سار ابن الأمين ومعه ابن بشكوال في استدراكهما على كتاب الاستيعاب على نسق حروف المعجم في ترتيب الأسماء. والكتاب مقسّم إلى خمسة أجزاء هي:

أ ـ تراجم الصحابة الرجال[1].

ب ـ الكنى للرجال[2].

جـ ـ كتاب النساء[3].

د ـ الكنى للنساء[4].

هـ ـ تسمية من قدم على النبي ﷺ من بني عبس[5].

وقد تميّزت استدراكات ابن الأمين وابن بشكوال على كتاب الاستيعاب بالآتي:

١ ـ التنبيه على بعض الأسماء التي ذكرها ابن عبدالبر في غير بابها مثال ذلك:

ـ حمزة بن عمرو ذكره أبو عمر في باب ابنه يزيد[6].

ـ الحارث بن عبيد بن رزاح ذكره ابن عبدالبر في باب ابنه نصر بن الحارث[7].

---

(١) الاستدراك على الاستيعاب لابن الأمين لوحة ٢.
(٢) نفس المصدر لوحة ٢٢.
(٣) نفس المصدر لوحة ٢٤.
(٤) المصدر السابق لوحة ٢٧.
(٥) المصدر السابق لوحة ٢٩.
(٦) المصدر السابق لوحة ٥.
(٧) نفس المصدر لوحة ٥.

- سعيد بن عمرو بن غزية الأنصاري ذكره أبو عمر في باب الحارث بن عمر[١].

٢ - ذكر الصحابة الذين أغفل ابن عبدالبر ذكرهم، مع ذكر المصادر مثال ذلك:

- أوس بن حارثة بن لام بن عمرو بن ثمامة، ذكره ابن قانع في معجم الصحابة[٢].

- أبو أوس ذكره الدولابي في الكنى له[٣].

- أبو الزوائد ذكره البخاري والدولابي[٤].

- أسماء بنت شكل ذكرها مسلم في صحيحه[٥].

- أروى بنت أنيس ذكرها أبو عيسى الترمذي في باب الوضوء من مسّ الذكر[٦].

٣ - وأحياناً يستدركا على ابن عبدالبر من دون ذكر المصادر مثال ذلك:

- الحارث بن سويد بن الصامت[٧].

٤ - يذكرا أحياناً حديثاً من مرويات الصحابي المترجم له:

قال ابن الأمين: أخبرنا أبو علي حسين بن محمد الصدفي فيما كتب إليّ، أنا أبو العباس أحمد بن إبراهيم الرازي، أنا أبو عبدالله محمد بن

---

(١) المصدر السابق لوحة ٩.
(٢) المصدر السابق لوحة ٢.
(٣) المصدر السابق لوحة ٢٢.
(٤) المصدر السابق لوحة ٢٣.
(٥) المصدر السابق لوحة ٢٤.
(٦) المصدر السابق لوحة ٢٣.
(٧) المصدر السابق لوحة ٧.

الحسين بن عبد ربه المحتسب بسوس نا معمر بن سهل نا|سلمان عن محمد بن طلحة عن أبيه عن معاوية بن درهم أن درهماً أتى النبي ﷺ، فقال: جئتك استفتيك في الغزو، فقال: «ألك والدة؟»، قال: نعم، قال: «فالزمها»(١).

ـ مصادر ابن الأمين في استدراكه على كتاب الاستيعاب:

- ـ الاستيعاب لابن عبدالبر.
- ـ معجم الصحابة لابن قانع (عبدالباقي القاضي)، المتوفى سنة ٣٥١هـ.
- ـ تاريخ الطبري محمد بن جرير.
- ـ السيرة لابن إسحاق (أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن يسار، المتوفى سنة ١٥١هـ).
- ـ كتاب الإكمال لابن ماكولا (أبو نصر علي بن هبة الله).
- ـ كتاب الحروف في الصحابة لابن السكن سعيد بن عثمان.
- ـ كتاب اقتباس الأنوار، مؤلفه الرشاطي (عبدالله بن علي اللخمي).
- ـ كتاب الكنى للدولابي (أبو بشر).
- ـ المؤتلف لابن الفرضي.
- ـ صحيح البخاري.
- ـ صحيح مسلم.
- ـ جامع الترمذي.

هذه باختصار أهم عناصر منهج ابن الأمين في استدراكه على الاستيعاب.

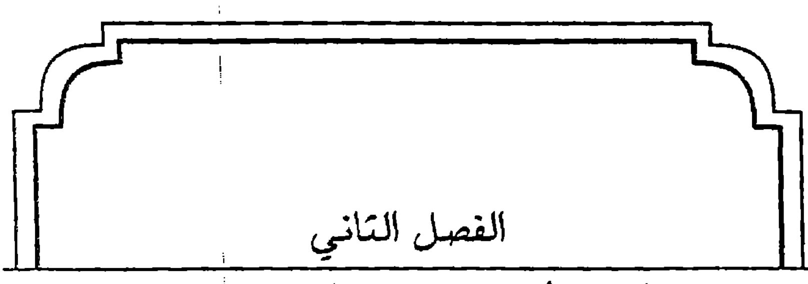
وبعد هذا العرض لأهم المصنفات الأندلسية في الصحابة، وبعد دراسة

---

(١) المصدر السابق لوحة ٧.

نماذج منها، يتضح لنا مدى اهتمام الأندلسيين بهذا الفنّ وحرصهم على معرفة الصحابة ناقلي السنَّة المطهرة - رضوان الله عليهم جميعاً -. والشيء الملاحظ على هذه المؤلفات أنها اتسمت بطابع الاستدراك، وإكمال ما بدأه الأولون في هذا الفنّ. كما يظهر اهتمامهم المتميّز بكتاب الاستيعاب لابن عبدالبرّ الذي يعتبر الأصل المعول عليه عند أكثرهم.





الفصل الثاني

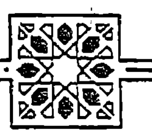
المصنّفات الأندلسية في رجال كتب مخصوصة وبلدان معيّنة وفي المشيخات

المبحث الأول: المصنّفات الأندلسية في رجال كتب مخصوصة.

المبحث الثاني: المصنّفات الأندلسية حول رجال الأندلس خاصة.

المبحث الثالث: المصنفات الأندلسية في المشيخات والفهارس أو البرامج.

المبحث الرابع: المصنّفات الأندلسية في الأنساب والرجال عموماً.



المبحث الأول: المصنّفات الأندلسية في رجال كتب مخصوصة

إن هذا النوع من الكتب يدخل في إطار المصنّفات التي عمد مؤلفوها إلى تراجم رواة كتب مخصوصة، فترجموا إلى رجال تلك الكتب دون التعرض إلى غيرها.

وقد عني الأندلسيون بهذا النوع من التصنيف فأفردوا لرجال كثير من الكتب مصنّفات خاصة، كرجال مالك في الموطأ، ورجال الإمام البخاري في صحيحه، ورجال الإمام مسلم في صحيحه ورجال أصحاب السنن أبي داود والترمذي والنسائي إضافة إلى رجال بعض الكتب الأخرى.

وفي هذا المبحث سنلقي الضوء على أهم المصنّفات في هذا الشأن والتنبيه على المخطوط والمفقود منها، مع ذكر نماذج من مناهج المطبوع منها.

(١) المؤلفات الأندلسية حول رجال موطأ الإمام مالك:

من الطبيعي أن يهتم علماء الأندلس برجال الموطأ، نظراً لانتشار مذهب الإمام مالك ـ رحمه الله ـ في ربوع الأندلس والمغرب. فكما أنهم عكفوا على رواية الموطأ ودراسته دراسة معمّقة، شرحاً لمعانيه وبياناً لأحكامه وتوضيحاً لغريبه، فإنهم كذلك اهتموا بالتعريف برجاله، ومن أهم الكتب الأندلسية التي ألّفت حول رجال الموطأ نذكر الآتي:

ـ كتاب: رجال الموطأ ليحيى بن إبراهيم بن مزين الأندلسي الفقيه سمع جماعة من أصحاب مالك وأصحاب أصحابه توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٢٦٠هـ[١].

ـ كتاب الرواة عن مالك لمحمد بن حارث الخشني، المتوفى سنة ٣٦١هـ[٢].

ـ التعريف برجال الموطأ (في أربعة أسفار) لأبي عبدالله محمد بن يحيى بن محمد بن الحذّاء التميمي، وكان يغلب عليه الحديث رغم تبحّره في كثير من العلوم. مات بمدينة سرقسطة سنة ٤١٠هـ[٣]، وقال الضبيّ: أن وفاته كانت سنة ٤١٦هـ[٤].

ـ تاج الحلية وسراج البغية في معرفة أسانيد الموطأ لعبدالله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الأندلسي الإشبيلي الشنتريني صاحب المصنّفات، المتوفى سنة ٥٢٢هـ[٥].

ـ كتاب أسماء شيوخ مالك لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون الأزدي الأونبي، المتوفى سنة ٦٣٦هـ. أورد فيه أنسابهم وبلدانهم وعمّن رووا، ومن روى عنهم مع مالك بن أنس ـ وتوجد من هذا الكتاب نسخة مخطوطة في الأسكوريال تحت رقم ١٧٤٧[٦]، وعنه ميكروفيلم في معهد إحياء المخطوطات العربية في القاهرة تحت رقم ٣٢ تاريخ.

---

(١) انظر الديباج المذهب ص: ٣٥٤ وبغية الملتمس ص: ٤٨٢ رقم: ١٤٥٧، وفهرسة ابن خير ص: ٩٢.

(٢) الديباج المذهب لابن فرحون ص: ٢٥٩.

(٣) الديباج المذهب ص: ٢٧٢، وفهرسة ابن خير ص: ٩٣.

(٤) بغية الملتمس ص: ١٣٦ رقم: ٣١٩.

(٥) طبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٤٦١ رقم: ١٠٣٦، وبغية الملتمس ص: ٣٢٧ رقم: ٩٠٥، وفهرسة ابن خير ص: ٢١١ ـ وهدية العارفين ٤٥٤/٥، والصلة ٢٨٢/١ رقم: ٦٤٤.

(٦) انظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٢٧٩/٣.

هذا وقد حقق المخطوط الأستاذ الدكتور محمد زينهم محمد عزب، ونشرته مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة سنة ١٩٩٠[١].

(٢) المصنّفات الأندلسية حول رجال البخاري:

اتجهت أنظار وهمم الأندلسيين بعد دراسة موطأ الإمام مالك، إلى بقية كتب الحديث الصحيحة وفي مقدمتها الجامع الصحيح للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، وقد تكلمنا في الباب السابق عن الشروح الأندلسية لصحيح البخاري، وفي هذا المبحث نتعرّف على أهم الكتب الأندلسية التي ألّفت حول رجال البخاري:

١ ـ كتاب: تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي علي حسين بن محمد بن أحمد الجياني الغساني القرطبي الأصل المتوفى عام ٤٩٨هـ[٢]، ويسمى: «ما ائتلف خطه واختلف لفظه».

وسنتناول منهج الغساني في كتابه «تقييد المهمل» في آخر هذا المبحث إن شاء الله.

٢ ـ لسان البيان عمّا في كتاب الكلاباذي من النقصان: لعبدالله بن أحمد بن سعيد بن يربوع المعروف بالشنتريني، المتوفى سنة ٥٢٢هـ (وكتاب الكلاباذي هو الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين خرّج عنهم أبو عبدالله البخاري في صحيحه)[٣].

٣ ـ المفهم في شيوخ البخاري ومسلم لأبي بكر محمد بن

---

(١) وقد علّق الأستاذ عبدالعزيز الساوري عن المخطوطة في مجلة دعوة الحق ـ المغربية العدد ٣١٩ ذو الحجة ١٤١٦ (مايو ـ يونيو ١٩٩٦).

(٢) الرسالة المستطرفة ص: ٨٨ ـ طبقات الحفاظ ص: ٤٥٠ رقم: ١٠١٥، بغية الملتمس ص: ٢٤٩ رقم: ٦٤٣.

(٣) طبقات الحفاظ ٤٦١ رقم: ١٠٣٦، فهرسة ابن خير ص: ٢٢٠.

إسماعيل بن محمد بن خلفون الحافظ الأزدي الأندلسي، المتوفى سنة ٦٣٦هـ[١].

وقد ذكره فؤاد سزكين بعنوان «المعلم بأسامي شيوخ البخاري ومسلم»[٢].

منه نسخة مخطوطة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة تحت رقم ١٣٦ خصوصية، ٩٠١٩ عمومية، مصطلح حديث، وهو في قسمين:

القسم الأول به خرم من الأول والآخر ويقع في ١٥٦ ورقة.

القسم الثاني يقع في ١٢٠ ورقة.

وقد كتب بخط أندلسي قديم نقلاً عن نسخة المؤلف بقلم أبي العباس أحمد بن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن خليفة الأنصاري الإشبيلي المشهور بابن الجامة.

وعنها ميكروفيلم في معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة تحت رقم ٤٩٨ تاريخ[٣].

٤ ـ كتاب إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح لأبي رشيد محمد بن عمر بن محمد، المتوفى سنة ٧٢١هـ.

وهذا الكتاب طبع بالدار التونسية للنشر بتحقيق الشيخ الحبيب بن الخوجة مفتي الديار التونسية[٤].

---

(١) المصدر السابق ص: ٤٩٦ رقم: ١٠٩١.

(٢) تاريخ التراث العربي ٣٥٤/١.

(٣) انظر فهرسة المخطوطات المصورة ٢٥٦/٢.
وقد كتب الأستاذ عبدالعزيز الساوري بحثاً مطولاً عن أبي عبدالله بن خلفون الأونبي في مجلة دعوة الحق ص: ٣٦. العدد ٣١٩ السنة السابعة والثلاثون ـ ذو الحجة ١٤١٦هـ/١٩٩٦. وقد استفدت منه كثيراً.

(٤) انظر مدرسة الإمام البخاري في المغرب للدكتور يوسف الكتاني ٦٠٤/٢.

(٣) المصنّفات الأندلسية حول رجال مسلم:

ألّف الأندلسيون مصنّفات عديدة حول رجال الإمام مسلم نذكر منها ما يلي:

١ ـ المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج: لعبدالله بن أحمد بن سعيد بن يربوع المعروف بالشنتريني، المتوفى سنة ٥٢٢هـ[١].

٢ ـ رجال مسلم: لأبي العباس أحمد بن طاهر بن شبرين الأنصاري، المتوفى سنة ٥٣٢هـ[٢].

٣ ـ المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج لعبدالحق الإشبيلي، المتوفى سنة ٥٨١هـ[٣].

٤ ـ المعلم بشيوخ البخاري ومسلم لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون الأونبي، المتوفى سنة ٦٣٦هـ، في مجلدين، يوجد الجزء الأول في مكتبة الأزهر[٤]. (وقد يكون هو نفسه كتاب المفهم السالف الذكر).

ـ دراسة منهج، نموذج من كتب رجال الصحيحين:

كتاب «تقييد المهمل وتمييز المشكل».

١ ـ مؤلفه:

أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني:

ولد بقرطبة سنة ٤٢٧هـ، أخذ عن أبي الوليد الباجي، وابن عتاب

---

(١) انظر الصلة لابن بشكوال ٢٨٢/١ رقم: ٦٤٤، وفهرسة ابن خير ص: ٢١١.
(٢) انظر الشروح المغربية لصحيح مسلم للدكتور عمر الجيدي (دعوة الحق عدد سبتمبر ١٩٨٨).
(٣) انظر كتاب الصلة ٢٩٤/١، وفهرسة ابن خير ص: ٢١١، وهدية العارفين ٤٥٤/٥.
(٤) ذكرهُ كذلك الأستاذ عمر الجيدي في الشروح المغربية لصحيح مسلم (دعوة الحق سبتمبر ١٩٨٨ص: ١١٩).

وابن عبدالبر وخلق، ولم يخرج من الأندلس، وكان من جهابذة الحفّاظ البصراء.

رحل الناس إليه، وتصدّر بجامع قرطبة، وأخذ عنه الأعلام، مع التواضع والصيانة، توفي ليلة الجمعة ثاني عشر شعبان سنة ثمان وتسعين وأربعمائة[1].

٢ ـ من آثاره العلمية:

أ ـ تقييد المهمل وتميز المشكل الذي كان ولا يزال من أهم المراجع في موضوعه.

ب ـ شيوخ أبي داود في مصنّفه (في جزأين) وهو مخطوط في مكتبة (لاله لي في اسطنبول تحت رقم ٢٢٨٩)[2].

جـ ـ ذيل على الاستيعاب لابن عبدالبر[3].

د ـ جزء منتخب من تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي.

هـ ـ فهرسة شيوخه ومروياته[4].

٣ ـ منهج الغساني في كتابه تقييد المهمل وتمييز المشكل:

أ ـ مقدمة الكتاب:

قدّم الغساني لكتابه بمقدمة على عادة العلماء، بيّن فيها السّبب الباعث لكتابته، وذكر جملة من أقوال علماء السلف في ضرورة الاهتمام بضبط أسماء الرواة، وأن أشدّ التصحيف يكون في أسماء الرجال، ثم بيّن المنهج

---

(١) ترجمته في طبقات الحفاظ ص: ٤٥٠ رقم: ١٠١٥، وبغية الملتمس ص: ٢٤٩ رقم: ٦٤٣، وتذكرة الحفاظ للذهبي ١٢٣٣/٤.

(٢) انظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٢٦٤/٦.

(٣) تذكرة الحفاظ ١٢٣٤/٤.

(٤) فهرسة ابن خير ص: ٤٢٥.

الذي اتبعه في ترتيب الكتاب، وختمها بذكر عيون من أخبار الإمامين البخاري ومسلم.

قال الغساني في مقدمة كتابه[1]:

«أما بعد يرحمك الله، فإنك سألتني أن أجمع لك: ما اشتبه عليك ممّا يأتلف خطه ويختلف لفظه من أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الخالفين ممّن ذُكر في الكتابين الصحيحين في السنن المسندة عن رسول الله ﷺ تصنيف الإمامين أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ثم القشيري ـ رحمة الله عليهما ـ، وأقيّد ما التبس عليك في هذه الأسماء والكنى والأنساب بتقييد يحفظه من الإشكال في الخط ويخرجه عن الإهمال بالتشكيل والنقط.

وأن أميّز بين من تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم أو كناهم مع تقارب أعصارهم ممن خُرِّج عنه فيهما.

وأن أذكر الأوهام التي في الأسانيد، التي العمدة في أكثرها نقلة الكتابين، وأبيّن وجه الصواب في ذلك. وذكرت أن البخاري ربما حدّث عن شيوخ في الجامع الصحيح ولم يسمّهم فأحببت أن تقف على أسمائهم منسوبين معرّفين، فأجبتك إلى ذلك كله . . .

ثم إني تتبّعت إسعاف ما رغبت فيه بأن ذكرت لك في آخر الكتاب من شُهر بلقب وعُرف به ممن رُوي عنه في الكتابين الصحيحين ليكون ذلك زائداً في فائدة الكتاب»[2].

---

(١) «تقييد المهمل وتمييز المشكل» ص٢ (صورة من مخطوطة المكتبة العثمانية الرضائية رقم: ٢٤٢ وهي المعروفة بالنسخة الحلبية الموجودة الآن ضمن مكتبة الأسد بدمشق. وقد تكرّم الدكتور محمد إدريس الزبير (الأستاذ بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد) بإعارتي صورة المخطوطة التي صورت له من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (رقم: ٢٥٨٧)، وقد استفدت منها كثيراً).

(٢) تقييد المهمل ص: ٢.

ب ـ ترتيب الكتاب:

قسّم الغساني كتابه إلى عشرة أجزاء خصّص الثلاثة الأولى للمؤتلف خطه المختلف لفظه من الأسماء والكنى ومشتبه النسبة، الواردة في الصحيحين.

أما الجزء الرابع فجعله لتمييز المشكل في أسماء قوم تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم وتشكل صورة الخط فيها بزيادة أو تغيير بعض الحروف.

وخصّص الأجزاء الأربعة الأخرى للتنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين، وذلك فيما يخص الأسانيد والرواة، والحمل فيها على نقلة الكتابين.

أما الجزء التاسع فخصّصه للتعريف بشيوخ حدّث عنهم البخاري في كتابه وأهمل أنسابهم، وختم الكتاب بجزء ذكر فيه من شُهر بلقب ممّن رُوِيَ عنه العلم في المسندين الصحيحين.

جـ ـ منهجه في التقييد:

١ ـ في الأجزاء الثلاثة التي خصّصها المؤلف للمؤتلف خطه والمختلف لفظه من الأسماء والكنى، عقد لكل اسم باباً، ورتّبها على حروف المعجم، فبدأها بمن اسمه: أَسِيد، وأُسَيْد وأسير (بالراء).

فذكر اسم كل واحد على حدة مقيّداً بالشكل، مع ذكر نسبه كاملاً وكنيته ومتى أسلم، وأطراف الأحاديث التي رواها عنه الشيخان أو الأبواب التي رووا عنه فيها. وإذا كان للاسم الواحد ارتباط بأكثر من باب لاحتمال كتابته على أكثر من وجه، يحيل في ذلك على الباب المناسب الذي استوفى فيه الكلام عليه.

ثم تابع بقيّة أبواب حرف الألف مثل: (أَخْرَم ـ أَخْزَم ـ أَجْزَم) وغيرها، وفي آخر حرف الألف تطرّق إلى الأنساب منه مثل: (الأَسَدِي، الأَسْدِي والأَسَيْدِي) وغيرها، ثم ذكر الأفراد من حرف الألف من المنسوبين كالأَبْنَاوي بفتح الهمزة وتقديم الباء المعجمة بواحدة على النون، من ينسب

إلى الأبنا قوم يكونون باليمن من ولد الفرس الذين وجّههم كسرى مع سيف بن ذي يزن إلى ملك الحبشة باليمن فغلبوا الحبشة وأقاموا باليمن فلولدهم يقال: الأبنا منهم وهب ابن منبّه الأبْناوي الصنعاني وأخوه همّام بن منبّه[1].

وبنفس الأسلوب تابع جميع الحروف على ترتيب المعجم.

٢ - في الجزء الرابع تطرّق إلى تميز المشكل من المتشابه في الأسماء وهم قوم تتّفق أسماؤهم وأسماء آبائهم، وتشكل صورة الخط فيها إما بزيادة حرف أو تغيير بعض الحروف، وآخرون تتفق كناهم ولا يعرفون إلا بها.

فمن ذلك في الصحابة - رضي الله عنهم -:

عقبة بن عمرو - وعقبة بن عامر.

فالأول: منهما عقبة بن عمرو أبو مسعود الأنصاري من بني الحرث بن الخزرج يعرف بالبدري مشهور بكنيته.

والثاني: عقبة بن عامر بن عبس الجهني أبو حمّاد له صحبة سكن مصر. وفي الصحابة رجل ثالث يسمى عقبة بن عامر بن (نابي)[2] بن زيد بن حرام الخزرجي المسلمي شهد بدراً ولم يرو عنه[3].

وممن اشتهر بالكنية من الصحابة والتابعين في هذا النوع من المتشابه:

أبو أمامة وأبو أمامة: رجلان من أصحاب رسول الله ﷺ.

أحدهما: أبو أمامة الباهلي واسمه صُدَي بن عجلان، رويا له معاً.

والآخر: أبو أمامة الحارثي من الأنصار اختلف في اسمه فقيل: أياس بن ثعلبة، وقيل: ثعلبة، والأول أصح، روى له مسلم وحده حديث:

---

(١) تقييد المهمل وتمييز المشكل ص: ٧٤.

(٢) الكلمة بين القوسين غير منقوطة في المخطوط، والتصحيح من كتاب الإصابة لابن حجر ٤٨٣/٢ رقم: ٥٦٠٤ (مطبعة مصطفى محمد - مصر - ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م).

(٣) تقييد المهمل وتميز المشكل ص: ٣٤٠ - ٣٤١.

«من اقتطع مال امرئ مسلم بيمينه حرّم الله عليه الجنة»[1].

٣ ـ الأجزاء الأربعة من الخامس إلى الثامن خصّصها للتّنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين، وذلك فيما يخصّ الأسانيد وأسماء الرواة، وأزال اللبس فيها عند من ظن أن الخطأ أو الوهم من الشيخين، وأوضح أن الحمل فيها على نقلة الكتابين، وبيّن الصواب في ذلك.

قال الغساني:

«واعلم وفّقك الله أنه قد تندر للإمامين مواضع يسيرة من هذه الأوهام أو لمن فوقهما من الرواة لم تقع في جملة ما استدركه الشيخ أبو الحسين علي بن عمر الدارقطني عليهما، ونبّه على بعض هذه المواضع أبو مسعود الدمشقي الحافظ وغيره من أئمتنا، فرأينا أن نذكرها في هذا الباب لتتم الفائدة بذلك»[2].

وقد تناول الغساني هذه الأوهام ورتّبها هذه المرة على الأبواب وفق ورودها في الكتابين، فبدأ بالتي وردت في كتاب البخاري، ثم تلاها بالتي في مسلم[3].

من ذلك قول البخاري: «حدثنا عمرو بن خالد نا زهير نا أبو إسحاق عن البراء، وذكر شأن تحويل القبلة».

قال الشيخ ـ رضي الله عنه ـ كان في نسخة أبي زيد المروزي حدثنا عمر بن خالد، هكذا نقله عنه أبو الحسين القابسي وأبو الفرج عبدوس بن محمد الطليطلي وذلك وهم، والصواب «عمرو» بفتح العين وسكون الميم، وهو عمرو بن خالد الحردي، وليس في شيوخ البخاري من يقال له: عمر بن خالد[4].

---

(١) نفس المصدر ص: ٣٧٥، (في الصحيح: «من اقتطع حق امرئ...») ص: ١٢٢/١.

(٢) تقييد المهمل وتمييز المشكل ص: ٣٩١.

(٣) المصدر السابق ص: ٥١٩.

(٤) المصدر السابق ص: ٣٩٢.

ومن العلل الواقعة في أسانيد كتاب مسلم مما لم يذكره الدارقطني في كتابه الاستدراك.

قال الغساني: «ومن كتاب الجنائز، قال مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع عن سعيد بن عبيد الطائي ومحمد بن قيس عن علي بن ربيعة قال: أول من نيح عليه بالكوفة قَرَظَة بن كعب، وفي نسخة ابن الحذّاء في إسناد هذا الحديث سعد بن عبيد بسكون العين وحذف الياء، والصواب: سعيد، بفتح السين وزيادة ياء. وسعيد بن عبيد هذا هو أخو عقبة بن عبيد يكنى: أبا الهذيل، ويكنى عقبة أبا الرجال براء مهملة وحاء مهملة مشدّدة»[1].

٤ ـ وفي الجزء التاسع من كتاب تقييد المهمل وتمييز المشكل عرّف الإمام الغساني: بشيوخ حدّث عنهم البخاري في كتابه وأهمل أنسابهم وذكر ما يعرفون به من قبائلهم وبلدانهم مثل ما يقول: حدثنا محمد، حدثنا أحمد ولا ينسبهما وحدثنا إسحاق ولا يزيد على ذلك شيئاً. وقد جمع أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري المعروف بالحاكم في كتابه الذي وسمه بالمدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم، باباً في هذا المعنى، لكنه لم يستوعب كل ما في الكتاب من ذلك[2]، ونبّه الغساني على من تكلم في هذا الموضوع فذكر منهم:

ـ أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسن المعروف بالكلاباذي في كتابه المسمى بالإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد في رجال الصحيح للبخاري.

ـ وأبو علي بن السكن في نسخته التي رواها عن الفربري.

ـ وأبو ذر عبد بن أحمد الهروي في كتابه من الجامع، وغيرهم من أهل الصناعة كأبي الحسن الدارقطني وأبي أحمد بن عدي وأبي مسعود الدمشقي.

---

(١) تقيد المهمل وتمييز المشكل ص: ٥٧٠ ـ ٥٧١.

(٢) نفس المصدر ص: ٦٤٩ ـ ٦٥٠.

قال الغساني: «فجمعت في الباب ما انتهى إلي من كلامهم ولخصته وبيّنته ليرفع اللبس في ذلك على الناظر في جمعنا هذا، وخرّجت ما انتهى لي ذكره من هذه الأسماء على حروف المعجم تقريباً على الطالب»[1].

قال الغساني: «ومن حرف الحاء ممن اسمه الحسن أو الحسين، قال البخاري ـ رحمه الله ـ في عمرة الحديبية: حدثنا الحسن بن إسحاق عن محمد بن سابق عن مالك بن مغول.

وقال في غزوة خيبر: حدثنا الحسن بن إسحاق حدثنا محمد بن سابق حدثنا زائدة.

قال أبو نصر وأبو عبدالله الحاكم: هو الحسن بن إسحاق بن زياد أبو علي المروزي مولى بني ليث، وقال أبو حاتم الرازي هو مجهول»[2].

٥ ـ خصّص الجزء العاشر والأخير من الكتاب لذكر من شُهر بلقب ممّن رُوي عنه العلم في المسندين الصحيحين.

قال الغساني: «وهو نوع من علوم الحديث، وقد تكلّم فيه الجلة من العلماء وأجازه الفقهاء، ولم نر حرجاً على ذاكره إذا قصد به التعريف بالمحدّث ولم يرد به النقص ولا العيب، وقد جعله أبو عبدالله الحاكم في كتاب تقسيم علوم الحديث، فناً من فنونه وقسماً من أقسامه»[3].

وقد استهل المؤلف هذا الجزء بما جاء في تأويل قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾[4]، وأعقب ذلك بما يجوز من ذكر الناس نحو قولهم

---

(١) تقييد المهمل وتمييز المشكل ص: ٦٤٩.
(٢) نفس المصدر ص: ٦٧٧.
(٣) تقييد المهمل ص: ٧٣٤.
(٤) سورة الحجرات، آية: ١١.

الطويل والقصير، يراد به تبيين الرجل، كقول النبي ﷺ: «ما يقول ذو اليدين»[1]، ثم ذكر الألقاب مرتبة على حروف الهجاء ويبدأ في كل حرف بالصحابة ثم يعقبهم بالتابعين ومن بعدهم، وعلى هذا المنوال سار في كل الحروف، ومن ذلك قوله:

«الأحنف بن قيس: اسمه صخر وقيل: الضحاك أبو بحر السعدي التميمي أدرك النبي ﷺ ودعا له، ولم يره، حدّث عن أبي ذر وابن مسعود وأبي بكرة، روى عنه الحسن وأبو العلاء بن الشخير»[2]، وبعد تمامه من ذكر الصحابة ذكر التابعين ومن بعدهم.

بعد هذه الجولة في لوحات مخطوط تقييد المهمل وتمييز المشكل للإمام أبي علي الغساني ـ رحمه الله ـ وتوضيح منهجه فيه، تجدر الإشارة إلى أن مجموعة من الباحثين قامت بتحقيق الأجزاء المختلفة للمخطوط، في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض لنيل شهادة الماجستير[3].

(٤) المصنفات الأندلسية حول رجال كتب السنّة الأخرى:

رافق عناية الأندلسيين برجال الموطأ والصحيحين، اهتمام بدراسة رجال كتب السنّة الأخرى، وفي مقدمتها رجال السّنن الثلاثة لأبي داود والترمذي والنسائي.

---

(١) الحديث أخرجه مالك في الموطأ ـ كتاب الصلاة باب ما يفعل من سلّم من ركعتين ساهياً حديث ٥٨ ص: ٩٣/١ دار إحياء التراث العربي بيروت والبخاري في كتاب السهو ـ باب من لم يتشهد في سجدتي السهو، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب السهو في الصلاة والسجود له حديث رقم: ٩٧، وابن عبدالبر في التمهيد ٣٤١/١.

(٢) انظر تقييد المهمل ص: ٧٣٨.

(٣) ذكر ذلك الدكتور محمد إدريس الزبير في بحثه حول الغساني في مجلة الدراسات الإسلامية الصادرة عن مجمع البحوث بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد ـ في عددها الخاص حول الإسلام في الأندلس ص: ٣٧١.

وقد كتب علماء الأندلس مصنّفات عديدة في هذا الموضوع، لم يصلنا منها إلا النزر اليسير، وما تبقى يعد في حكم المفقود. وفي هذا المبحث سأذكر ما أمكنني حصره من ذلك، منبّها على المصادر التي ذكرت ذلك، ومشيراً إلى مكان وجود المخطوط منها.

١ - جزء فيه تسمية شيوخ عبدالله بن وهب[(١)]، لقاسم بن أصبغ، المتوفى سنة ٣٤٠هـ[(٢)].

٢ - كتاب تسمية شيوخ أبي داود لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، المتوفى سنة ٤٧٤هـ[(٣)].

٣ - كتاب تسمية شيوخ أبي داود لأبي علي حسين بن محمد بن أحمد الغساني ثم الجياني، المتوفى سنة ٤٩٨هـ، توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة (لاله لي باسطنبول رقم ٢٢٨٩)[(٤)].

٤ - جزء فيه تسمية شيوخ أبي عيسى الترمذي في مصنّفه، تأليف أبي محمد عبدالعزيز بن محمد بن معاوية الأنصاري الدروقي الأطروش، المتوفى سنة ٥٢٤هـ[(٥)].

٥ - شيوخ الأئمة لأبي محمد عبدالله بن سليمان بن داود بن عبدالرحمٰن بن سليمان بن عمر بن عمر بن حوط الله الأنصاري الأندلسي،

---

(١) عبدالله بن وهب بن مسلم، أبو محمد المصري - أحد الأثبات وصاحب التصانيف روى عن مالك والسفيانين وابن جريج وخلق توفي سنة سبع وتسعين ومائة (ميزان الاعتدال ٥٢١/٢ رقم: ٤٦٧٧ - وطبقات الحفاظ ص: ١٣٢ رقم: ٢٧١ - الديباج المذهب ص: ١٣٢).

(٢) فهرسة ابن خير ص: ٢٢٢.

(٣) نفس المصدر السابق ص: ٢٢١.

(٤) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٦٤/٦ - الرسالة المستطرفة ص: ١٥٥ - فهرسة ابن خير ص: ٢٢١.

(٥) فهرسة ابن خير ص: ٢٢٢، وهدية العارفين ٥٧٨/١.

المتوفى سنة ٦١٢هـ وهو كتاب تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذي[١].

٦ ـ شيوخ أبي داود السجستاني لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن خلفون، المتوفى سنة ٦٣٦هـ[٢].

٧ ـ شيوخ أبي داود والترمذي والنسائي وغيرهم لابن خلفون أيضاً[٣].

٨ ـ شيوخ أبي عبدالرحمٰن النسائي لابن خلفون أيضاً.

ذكر الرعيني في برنامج شيوخه، أنه في «سفر»[٤].

٩ ـ شيوخ أبي عيسى الترمذي لابن خلفون أيضاً[٥].



---

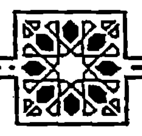
(١) التكملة لكتاب الصلة ٨٨٣/٢ (مكتبة نشر الثقافة الإسلامية ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م). وطبقات الحفاظ ص: ٤٩٥ رقم: ١٠٨٨.

(٢) الأعلام للزركلي ٣٦/٦.

(٣) الذيل والتكملة لعبدالملك المراكشي ١٣٠/٦ (تحقيق د.إحسان عباس ـ دار الثقافة الطبعة الأولى بيروت ١٩٧٣).

(٤) برنامج شيوخ الرعيني (أبو الحسن علي بن محمد بن علي الرعيني الإشبيلي، المتوفى سنة ٦٦٦هـ) ص: ٥٥ (مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ـ دمشق ١٩٦٢).

(٥) نفس المصدر السابق ص: ٥٥ ـ والأعلام ٣٦/٦.



المبحث الثاني: المصنّفات الأندلسية حول رجال الأندلس خاصة

هذا النوع من المصنّفات خصصه مؤلفوه لتراجم رجال العلم والفكر من المحدّثين والفقهاء والشعراء وغيرهم، الذين ظهروا في الأندلس، سواء من كان من أهلها الأصليين أو من وفد إليها وأقام فيها.

وقد صُنّفَت في رجال الأندلس كتب كثيرة، وصلنا بعضها وكثير منها فقد مع ما اندثر من التراث الأندلسي.

وسأذكر ما أمكنني حصره من ذلك، منبّها على المفقود، والمخطوط، مع التعريف بمناهج المطبوع منها على وجه الاختصار.

١ ـ أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس:

لأبي عبدالله محمد بن حارث بن أسد الخشني[١]، المتوفى سنة ٣٦١هـ

(١) هو الحافظ أبو عبدالله محمد بن حارث بن أسد الخشني القيرواني المغربي ـ عاش السنوات الأولى من حياته في القيروان، ثم رحل إلى الأندلس صغيراً ولما يتجاوز الثانية عشرة نزل بقرطبة وتتلمذ على محمد بن عبدالملك بن أيمن وقاسم بن أصبغ وغيرهما. كان فقيهاً محدّثاً له عدّة مؤلفات في الفقه والتاريخ ـ توفي ـ رحمه الله ـ بقرطبة سنة ٣٦١ (انظر الديباج المذهب ص: ٢٥٩).

يعتبر هذا الكتاب من أقدم المصادر الأندلسية في تراجم الفقهاء والمحدثين بالأندلس.

وقد قام بتحقيقه ودراسته: ماريا آبيلا - ولويس مولينا وطبعه المجلس الأعلى للأبحاث العلمية بمدريد سنة ١٩٩٢.

يحتوي هذا الكتاب على ٥٢٧ ترجمة مرتّبة على حروف المعجم وفق الترتيب المغربي الأندلسي، وذلك بالنسبة للحرف الأول من الاسم دون مراعاة لما بعده.

افتتح المؤلف كتابه بمقدمة قصيرة أوضح فيها المنهج الذي اتبعه في ترتيب وتراجم الأعلام، لكن المحقق لم يورد منها سوى القليل لكونها غير واضحة في الأصل الذي اعتمد عليه.

قسّم المؤلف التراجم على أبواب، فجعل لكل حرف باباً. ففي باب حرف الألف بدأ بمن اسمه: إبراهيم ثم أحمد ثم أيوب فأصبغ فأبان فأسامة.

وفي آخر الباب ذكر الأسماء المتفرقة في حرف الألف وهي الأفراد من الأسماء وعلى هذا النسق سار بالنسبة لباقي الحروف.

- وقد تمر حروف ليس فيها تراجم، كالذال والراء والضاد فيشير بعبارة: فارغ لا اسم فيه.

عناصر التراجم:

- يذكر في السطر الأول: الاسم الكامل للعَلَم ومن أي المدن هو.

- ثم يذكر كنيته ونسبه كاملاً وأي الوظائف تقلّد، ومن اشتهر من إخوته.

- ثم يذكر شيوخه الذين سمع منهم بالأندلس، وهل كانت له رحلة، ومن لقي في رحلته من الشيوخ.

- ويذكر عيوناً من أخباره وأحواله، وعمره وسنة ومكان وفاته.

والتراجم تختلف طولاً وقصراً بحسب أهمية العلم المترجم له، حيث نراه يطيل في تراجم الأعلام المشهورين كمحمد بن وضّاح القرطبي الذي ترجم له في أكثر من عشر صفحات[1]، وترجم لبقي بن مخلد القرطبي في حوالي أربع عشرة صفحة[2].

وأحياناً لا تزيد الترجمة على السطرين، وذلك لأسباب منها:

- عدم شهرة صاحب الترجمة وقلة مشاركته في الحركة العلمية.
- عدم توفّر ما يثري ترجمته.

مثال ذلك:

في الترجمة رقم ٥٦ صفحة: ٤٨ قال: «أزهر بن منقلب، من أهل الجزيرة ـ رحمه الله ـ قال خالد بن سعد: أزهر بن منقلب رحل وعني بالعلم والطلب وكان من أهل الفتيا بموضعه توفي...[3]».

وفي الترجمة رقم ٤٠٢ ص: ٢٩٦، قال: «أبو الفرج ـ من أهل أستجّة».

وكان من أهل الزهد ويقال: إنه كان مجاب الدعوة، توفي بعد الثلاثمائة.

٢ ـ تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس:

للحافظ أبي الوليد عبدالله بن محمد بن يوسف الأزدي المعروف بابن الفرضي[4]، المتوفى سنة ٤٠٣هـ.

---

(١) أخبار الفقهاء والمحدّثين للخشني ص: ١٢٢ رقم: ١٣٧.

(٢) نفس المصدر ص: ٤٩ رقم: ٥٢.

(٣) فراغ ولم يذكر سنة وفاته.

(٤) أبو الوليد عبدالله بن محمد بن يوسف بن الفرضي القرطبي الحافظ، كان فقيهاً عالماً بجميع فنون العلم، لم ير مثله في سعة الرواية بقرطبة، حافظاً للحديث متقناً لحديثه أديباً ولي قضاء بلنسية ـ توفي مقتولاً سنة ٤٠٣هـ الديباج المذهب ص: ١٤٣ ـ وبغية الملتمس ص: ٣٢١ وجذوة المقتبس ص: ٢٣٧.

وهو كتاب حافل بالتراجم والأخبار اعتمد عليه من جاء بعده من مؤرخي الأندلس وغيرهم.

- ترتيب الكتاب:

رتّب ابن الفرضي أسماء الأعلام المترجم لهم على حروف المعجم (المشرقية) بالنسبة للحرف الأول فقط، فبدأ بمن اسمه إبراهيم ثم أبان ثم أحمد فإدريس فإسماعيل فإسحاق فأسد فأسامة فأسعد فأصبغ فأفلح فأمية فأيوب.

ثم ذكر الأفراد من حرف الألف، وعلى هذا النسق سار في باقي الحروف. وفي نهاية كل حرف يذكر الغرباء الذين دخلوا الأندلس.

- ويرتّب مجموعة التراجم في الحرف الواحد على حسب تواريخ الوفاة فمن تقدمت وفاته ذكره في الأول وهكذا.

- ولم يفرد ابن الفرضي باباً خاصاً بالنساء وإنما دمج أسماءهن مع أسماء الرجال وفق الترتيب المذكور.

- وجملة ما في كتاب ابن الفرضي من التراجم هو ١٦٥١ ترجمة.

عناصر الترجمة:

قال ابن الفرضي في مقدمة كتابه: «هذا كتاب جمعناه: في فقهاء الأندلس وعلمائهم ورواتهم وأهل العناية منهم ملخصاً، على حروف المعجم، قصدنا فيه قصد الاختصار ... وعرضنا فيه: ذكر أسماء الرجال وكناهم وأنسابهم ومن كان يغلب عليه حفظ الرأي، ومن كان الحديث والرواية أملك عليه، وأغلب عليه، ومن كانت له إلى المشرق رحلة، وعمن روى، ومن أجلّ من لقي؟ ومن بلغ منهم مبلغ الأخذ عنه، ومن كان يشاور في الأحكام ويستفتى، ومن ولي منهم خطة القضاء ومن المولد والوفاة، ما أمكنني على حسب ما قيدته.

وتركنا تكرار الأسانيد: مخافة أن نقع فيما رغبنا عنه، من الإطالة.

ولما رأيت كثيراً من الوفيات ترتبط بدول الملوك، لم أجد بُداً من ذكرها في صدر هذا الكتاب[1].

وذكر في آخر المقدمة أسانيده لمؤرخي الأندلس الذين أكثر الأخذ عنهم في كتابه من ذلك قوله: «فما كان في كتابنا هذا، عن أحمد، دون أن ننسبه فهو أحمد بن محمد بن عبدالبر، أخبرنا عنه محمد بن رفاعة الشيخ الصالح في تاريخه[2].

هذا وقد افتتح ابن الفرضي كتابه بعد المقدمة بتراجم عشر من أمراء الأندلس، ابتدأها بترجمة عبدالرحمٰن الداخل وختمها بترجمة أمير المؤمنين المؤيد بالله هشام بن الحكم.

وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات منها على الخصوص:

- طبعة السيد عزت العطار الحسيني - مكتب نشر الثقافة الإسلامية سنة ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

- طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة سنة ١٩٦٦.

٣ - كتاب جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس:

وأسماء رواة الحديث وأهل الفقه والأدب وذوي النباهة والشعر: لأبي عبدالله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبدالله الأزدي الحميدي المتوفى[3]، سنة ٤٨٨هـ

منهج الحميدي في كتابه جذوة المقتبس:

افتتح المؤلف الكتاب بمقدمة تاريخية ضافية عن الأندلس، فبدأ بذكر وقت افتتاحها ومن دخلها من التابعين ومن وليها من الأمراء، فعقد فصلاً

---

(١) تاريخ ابن الفرضي ١١/١.

(٢) تاريخ ابن الفرضي ص: ١/ ٩.

(٣) مرت ترجمته.

من كتاب أبي عبدالله محمد بن أبي نصر الحميدي، إلا أنه انتهى فيه إلى حدود الخمسين وأربعمائة فاعتمدت على أكثر ما ذكره، وزدت ما أغفله وغادره، وتمّمت من حيث وقف»[1].

ويمكن تلخيص منهج الضبي في بغيته في الآتي:

١ - ترجم لرواة الحديث وأهل الفقه والأدب والشعر والمشهورين بالعلم والفضل من الأندلسيين والوافدين إليها.

٢ - الفترة الزمنية التي تناولها المؤلف تبدأ مع الفتح الإسلامي للأندلس حتى عصره، أي آخر القرن السادس الهجري.

٣ - افتتح التراجم بذكر من اسمه محمداً تيمناً باسم رسول الله ﷺ.

٤ - رتّب باقي الأسماء على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من اسم صاحب الترجمة وكذلك الحرف الأول من اسم والده، لكنه مع ذلك يقدّم ذكر من اسم والده محمداً ثم يسير على الترتيب المذكور.

٥ - بعد إتمامه لتراجم من عرفوا بأسمائهم من الرجال خصّص ثلاثة أبواب:

أ - باب لمن ذكر بالكنية ولم يتحقق من اسمه.

ب - باب لمن نسب إلى أحد آبائه ولم يعرف اسمه.

جـ - باب لمن ذكر بالنسبة.

د - ختم الكتاب بباب خصّصه لتراجم النساء.

وجملة ما في كتاب البغية من التراجم (هو ١٥٩٥) حسب الطبعة المذكورة وتمتاز التراجم في هذا الكتاب بالاختصار وعدم التطويل إلا أنه يركّز في الغالب على ذكر الاسم والكنية ومن أي البلاد وعمن روى، ومن روى عنه، وسنة وفاته، وهل كانت له رحلة. وعند ترجمته للشعراء ومن غلب عليه الأدب، يذكر نماذج من أشعارهم.

---

(١) بغية الملتمس ص: ٥ (طبع في مدينة مجريط بمطبعة روخس سنة ١٨٨٤).

٦ ـ كتاب التكملة لكتاب الصلة:

لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي البلنسي المعروف بابن الأبّار[١]، المتوفى سنة ٦٥٨هـ، أكمل به كتاب الصلة لابن بشكوال، المتوفى سنة ٥٧٨هـ بدأه في شهر المحرم من سنة ٦٣١هـ، أي بعد أكثر من نصف قرن من وفاة ابن بشكوال.

فقد سار ابن الأبّار على نفس الطريق الذي رسمه سابقوه من مؤلفي كتب التراجم الأندلسية.

ومع أن كتاب ابن الأبّار يعتبر تكملة لما كتبه ابن بشكوال كما هو الظاهر من عنوانه، إلا أنه لم يبدأ من حيث انتهى ابن بشكوال، بل أعاد النظر في كثير من التراجم التي رأى فيها قصوراً.

قال في مقدمة كتابه: «ولم أقتصر به على الابتداء من حيث انتهى ابن بشكوال، بل تجاوزته وابن الفرضي، أتولى التقصي وأتوخى الإكمال، وربما أعدت من تحيّفا ذكره، وما تعرّفا أمره، وإن خالفتهما في نسق الحروف، فجريت على النهج المعروف».

وذكر ابن الأبّار أسانيده إلى من أخذ عنهم في المقدمة كي لا يكررها في صلب الكتاب.

ترتيب التراجم:

سار ابن الأبّار في ترتيبه للتراجم وفق الألف باء المغربية إلا أنه ابتدأها بمن اسمه أحمد تبرّكا باسم الرسول الأعظم ﷺ ثم ذكر من اسمه إبراهيم فإسماعيل وغيرها دون مراعاة أي ترتيب لاسم الأب، ورتّب الأسماء

---

(١) أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي البلنسي المعروف بابن الأبّار ـ ولد سنة ٥٩٥هـ ـ نشأ في بيت علم ونباهة ـ كان ذكياً فطنا عاقلاً لسناً ـ رحل إلى تونس بعد سقوط بلنسية. له مؤلفات في التاريخ والحديث والأدب ـ توفي مقتولاً سنة ٦٥٨هـ (انظر نفح الطيب ٣/٣٤٧).

في كل حرف على حسب تقدّم وفياتهم، ويذكر في آخر كل حرف، الأفراد من الأسماء ويعقبها بالكنى.

هذا وقد طبع الكتاب بمكتب نشر الثقافة الإسلامية للسيد عزت العطار الحسيني بالقاهرة سنة ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م. وطبعته أيضاً مطبعة السعادة بمصر. وجملة ما فيه من التراجم (٢١٨٨) ترجمة حسب طبعة السيد عزّت العطار.

٧ ـ المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي[١]:

تأليف: ابن الأبّار (محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي، المتوفى سنة ٦٥٨هـ).

وهو إكمال لعمل القاضي عياض الذي ألف كتاباً في شيوخ أستاذه أبي علي الصدفي، فأراد ابن الأبّار أن يكمل العمل بتأليف كتاب في أصحاب أبي علي الصدفي، الذين أخذوا عنه ومعاصريه، ومن تبادل معهم العلم[٢].

رتّب ابن الأبّار التراجم فيه على حروف المعجم، إلا أنه استهله بمن اسمه أحمد كما فعل سابقوه. ورتب أسماء الحرف الواحد على حسب التقدم في الوفاة، وإذا أهمل حرفاً، نبّه إلى أنه لم يجد فيه (معروفاً من هؤلاء الرواة).

عناصر الترجمة ومنهج ابن الأبّار في ذلك:

يذكر المؤلف الاسم الكامل للمترجم له، وكنيته ونسبته وبلده الذي ولد فيه، أو الذي أصله منه، وأين سكن أو نزل.

---

(١) هو حسين بن محمد بن فيرة بن حيوة المعروف بابن سكرة الصدفي، أبو علي من أهل سرقسطة، سكن مرسية واستقضي بها، ورحل إلى المشرق وحج وأخذ عن شيوخ مكة والبصرة ثم عاد إلى الأندلس، توفي سنة ٥١٤هـ (البغية ص: ٢٥٣ رقم: ٦٥٥).

(٢) انظر مقدمة معجم أصحاب أبي علي الصدفي ص: (١).

بعد ذلك يذكر الشيوخ الذين سمع منهم ثم تلاميذه، ويختم الترجمة بذكر تاريخ الوفاة ومكانها وكذلك الميلاد إن تيسّر له ذلك. وعليه فإن هذا المعجم يعدّ بحقّ سجلاً حافلاً بأسماء طائفة من رجال الأندلس وتواريخ ميلادهم ووفياتهم وشيوخهم وتلاميذهم.

وجملة ما في هذا المعجم ٣١٥ ترجمة امتازت في أغلبها بالإيجاز وعدم الإطالة.

وقد طبع الكتاب أولاً في مدريد سنة ١٨٨٥، ثم طبع بدار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة سنة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.

٨ ـ كتاب صلة الصلة:

وهو ذيل للبشكوالية في تراجم أعلام الأندلس.

تأليف أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير العلامة الأندلسي الحافظ النحوي، المتوفى سنة ٧٠٨هـ[١].

المطبوع من هذا الكتاب هو القسم الأخير فقط، حققه: إ. ليفي برفنسال معتمداً في ذلك على مخطوطة الخزانة الكتانية بالمغرب.

وقد رتّب المؤلف تراجم الكتاب على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم دون مراعاة الحروف الأخرى أو اسم الأب.

ورتّب تراجم كل باب على حسب تواريخ وفاتهم، مقتدياً في ذلك بابن الفرضي وابن الأبّار.

وما دام المطبوع من الكتاب هو الجزء الثاني فقط، فهو يبتدئ بحرف العين.

---

(١) الحافظ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد ـ أصله من مدينة جيّان ـ شيخ المحدّثين والعلماء المقرئين، كان صلباً في الحق شديداً على أهل البدع ملازماً للسنة، إليه انتهت الرياسة بالأندلس في صناعة العربية وتجويد القرآن ورواية الحديث ـ توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٧٠٨ هـ، وكان مولده سنة ٦٢٧هـ (انظر مقدمة صلة الصلة).

وجميع ما فيه من التراجم ٤٣٤ ترجمة متفاوتة الطول، منها تراجم لا تتجاوز السطرين لعدم شهرة المترجم له أو لعدم حصول المؤلف على ما يثري هذه الترجمة، وأخرى أخذت ما يقارب الثلاث صفحات[١].

هذا ما أمكنني الاطلاع عليه من الكتب المطبوعة، حول رجال الأندلس، وتوجد كتب أخرى في حكم المفقودة نذكر منها:

٩ ـ ذيل على كتاب الصلة:

لابن بشكوال تأليف يوسف بن عبدالله بن سعيد المعروف بابن عيّاد (توفي سنة ٥٧٥هـ)[٢].

١٠ ـ كتاب رجال الأندلس:

لخالد بن سعد، المتوفى سنة ٣٥٢هـ[٣].

١١ ـ كتاب أنساب مشاهير الأندلس:

لأحمد بن محمد بن موسى الرازي في خمس مجلدات[٤].

وفي ختام هذه القراءة لأهم الكتب المؤلفة في رجال الأندلس يتضح أن الأندلسيين اهتموا كثيراً بتدوين تراجم أعلامهم وعلمائهم، في سلسلة في المؤلفات، اللاحق منها يكمل السابق، إلى أن غطت أغلب رواة الحديث والفقهاء والشعراء وأهل العلم والرياسة، منذ الفتح الإسلامي للأندلس سنة ٩٢هـ وإلى بداية القرن الثامن الهجري. وهناك مؤلفات أخرى أكملت هذه السيرة، إلى آخر أيام الدولة الإسلامية في الأندلس، إلا أن الجانب

---

(١) انظر مثلاً ترجمة عمر بن عبدالحميد الأزدي المعروف بالرندي (كتاب صلة الصلة، ترجمة رقم: ١٢٦).

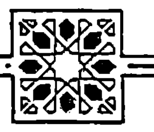
(٢) تأتي ترجمته لاحقاً.

(٣) طبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٣٧٥ رقم: ٨٤٦.

(٤) بغية الملتمس للضبي ص: ١٤٠ رقم: ٣٣٠.

التاريخي غلب عليها، كالإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين ابن الخطيب[1]، وغيرها.

(١) هو لسان الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن سعيد بن علي بن أحمد السلماني، ولد سنة ٧١٣ بغرناطة وحفظ القرآن في طفولته ـ نشأ وتربى في بيت علم؛ فأبوه كان وزيراً، ثم تولى لسان الدين الوزارة للسلطان يوسف بن إسماعيل النصري ثم لابنه محمد الغني بالله. توفي ـ رحمه الله ـ بفاس مقتولاً (نفح الطيب: ١٤٧/١).



المبحث الثالث: الكتب الأندلسية في المشيخات والفهارس أو البرامج

ظهرت هذه المصنّفات في الأندلس مع ترعرع وازدهار حركة الحديث بها خلال القرن الرابع الهجري، فكانت بمثابة الدليل على ما جمعه أصحابها من إجازات تثبت ما تحمّلوه عن شيوخهم.

ويسمى هذا النوع من الكتب عند أهل المشرق بالمشيخات أو المعاجم أو الأثبات، وعند أهل المغرب كتب البرامج أو الفهارس[1].

وقبل أن نتطرّق إلى ذكر جانب مما ألّفه الأندلسيون في هذا الفنّ نتعرّف على مدلول هذه المصطلحات ومدى اتفاقها واختلافها. قال الشيخ الكتاني في فهرس الفهارس[2]:

«واعلم أنه بعد التتبع والتروي، ظهر أن الأوائل كانوا يطلقون لفظة المشيخة على الجزء الذي يجمع فيه المحدّث أسماء شيوخه ومروياته عنهم، ثم صاروا يطلقون عليه بعد ذلك اسم المعجم، لمّا أصبحوا يفردون أسماء الشيوخ ويرتّبونهم على حروف المعجم، فكثر استعمال وإطلاق المعاجم مع المشيخات. وأهل الأندلس يستعملون ويطلقون البرنامج. أما في القرون

---

(١) انظر مقدمة تحقيق «برنامج ابن جابر الوادي آشي» للدكتور محمد الحبيب الهيلة (طبع بالدار التونسية للطباعة والنشر ١٤٠١هـ/١٩٨١).

(٢) فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، للشيخ عبدالحي الكتاني (المطبعة الجديدة بفاس، سنة ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م).

الأخيرة فأهل المشرق يقولون إلى الآن الثبت، وأهل المغرب إلى الآن يسمّون الفهرسة»[1]. وقد استعمل محدّثو الأندلس مصطلح المشيخة كما سنرى في هذا المبحث.

و«المعجم: عبارة عن الكتاب الذي يترجم فيه الشيخ شيوخه مرتبين على حروف المعجم، ويذكر ما رواه عن كل واحد في ترجمته من حرفه، وتوسّع المتأخرون فسموا المعجم: الكتاب الذي يخصه الشيخ بشيوخه وأقرانه أو من أخذ عنه، أو يفرده أحد المحدّثين بشيوخ حافظ أو تلاميذه، كمعجم شيوخ الصدفي لعياض، ومعجم تلاميذه لابن الأبّار[2]، سمّي بذلك لذكرهم الرواة فيه على ترتيب حروف المعجم، تسهيلاً للمطالع والمستفيد ... والمشيخات في معنى المعاجم، إلا أن المعاجم يرتّب فيها المشايخ على حروف المعجم بأسمائهم، بخلاف المشيخات»[3].

و«الفهرسة في الاصطلاح: هو الكتاب الذي يجمع فيه الشيخ شيوخه وأسانيده وما يتعلّق بذلك»[4]، من المرويات، وهو مرادف للبرنامج عند الأندلسيين.

أ ـ كتب المشيخات:

وهي التي عمد فيها مؤلفوها إلى ذكر مشايخهم الذين التقوا بهم وأخذوا عنهم العلم، أو أجازوهم، ومروياتهم عنهم وقد يكتفي المؤلف بذكر حديث أو أكثر لكل شيخ من شيوخه.

وقد أولى الأندلسيون هذا الفنّ عناية خاصة إلا أن استعمالهم لفظ

---

(١) المصدر السابق ١/٣٨.

(٢) هو معجم أصحاب أبي علي الصدفي، لابن الأبار، وقد عرّفنا بمنهج المؤلف فيه في مبحث (المصنفات في رجال الأندلس) من هذا الفصل.

(٣) فهرس الفهارس للكتاني ٢/٤١، ٤٢.

(٤) نفس المصدر السابق ١/ ٤٠، ٤١.

الفهارس والبرامج كان أكثر، وهو ما سنراه في المطلب القادم.

وفيما يلي نماذج من المصنّفات الأندلسية في المشيخات:

١ - شيوخ أبي عمر أحمد بن عبدالرحمٰن بن مروان بن عبدالقاهر بن حيّ بن عبدالملك العبسي الإشبيلي الأندلسي، المتوفى سنة ٣٩٩هـ[1]. وهو برنامج حافل جمع فيه مشيخته.

٢ - شيوخ ابن العربي:

وهو كتاب فيه جملة من شيوخ الحافظ القاضي أبي بكر محمد بن عبدالله بن محمد الإشبيلي المعروف بابن العربي، المتوفى سنة ٥٤٣هـ. وهم واحد وأربعون رجلاً، خرّج عن كل واحد منهم حديثاً[2].

٣ - مشيخة القاضي عياض بن موسى اليحصبي، المتوفى سنة ٥٤٤هـ.

وهو المسمى بالغنية:

توجد منه نسخة مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ١٧٣٢[3]. وطبع بالدار العربية للكتاب تونس - ليبيا - سنة ١٣٨٨هـ/١٩٧٨م.

٤ - المشيخة التي خرّجها القاضي عياض لشيخه أبي علي الحسين بن محمد الصدفي، المتوفى سنة ٥١٤هـ[4].

---

(١) أحمد بن عبدالرحمٰن بن عبدالقاهر روى بقرطبة عن محمد بن لبابة وأحمد بن خالد وأحمد بن بقي وغيرهم، ورحل إلى المشرق في سنة سبع عشرة وثلاثمائة فأخذ عن أبي جعفر العقيلي وابن الأعرابي وأبي جعفر الطحاوي وغيرهم، له تأليف في الفقه والزهد، وجمع مشيخته في برنامج حافل ولد سنة ٢٩٣هـ وتوفي سنة ٣٩٩هـ. (الديباج المذهب ص: ٤٣). وانظر كذلك (فهرسة ابن خير ص: ٤٣٦).

(٢) فهرسة ابن خير الإشبيلي ص: ١٦٦.

(٣) انظر مدرسة الإمام البخاري في المغرب ٢٣٦/١.

(٤) الرسالة المستطرفة للكتاني ص: ١٠٦.

٥ ـ شيوخ أبي العباس أحمد بن علي بن أحمد بن رزقون المرسي، المتوفى سنة ٥٤٥هـ[١].

٦ ـ شيوخ الفقيه الحافظ أبي عمر بن عبدالبر النمري ـ رحمه الله ـ مرتبة على حروف المعجم؛ جمع الشيخ الفقيه أبي القاسم خلف بن عبدالملك بن بشكوال، المتوفى سنة ٥٧٨هـ[٢].

ب ـ كتب الفهارس أو البرامج:

في هذا المطلب نتعرّف على طائفة مما ألّفه علماء الأندلس في هذا الفنّ مرتبة حسب وفيات أصحابها:

١ ـ فهرسة أبي محمد عبدالله بن محمد بن علي اللخمي الباجي أصله من باجة القيروان، سكن إشبيلية، وتوفي سنة ٣٧٨هـ[٣].

٢ ـ فهرسة أبي عمر أحمد بن عبدالله بن محمد بن علي الباجي[٤]، المتوفى سنة ٣٩٦هـ، وابنه الفقيه أبي عبدالله محمد[٥]، الذي رافق والده في

---

(١) أحمد بن علي بن أحمد بن رزقون: بالراء المهملة والزاي المعجمة بعدها. أبو العباس الداخل إلى الأندلس من ناحية القيروان، كان مقرئاً محدّثاً فقيهاً استقضى فحمدت سيرته، ثم صرف عن القضاء لإسماع الحديث والإقراء، توفي في الجزيرة الخضراء سنة خمس وأربعين وخمسمائة (انظر الديباج المذهب ص: ٥٢).

(٢) فهرسة ابن خير ص: ٤٣٢.

(٣) أبو محمد عبدالله بن محمد بن علي (بن شريعة) المعروف بالباجي أصله من باجة القيروان وسكن إشبيلية ـ فقيه محدّث جليل سمع من محمد بن عمر بن لبابة وعبدالله بن يونس المرادي صاحب بقي بن مخلد وغيرهما ـ روى عنه ابنه أحمد، وعبدالله بن إبراهيم الأصيلي وخلق. توفي سنة ٣٧٨هـ (بغية الملتمس ص: ٣١٧ رقم: ٨٧٩ ـ وفهرسة ابن خير ص: ٤٢٥).

(٤) ابن الباجي الحافظ أبو عمر أحمد بن عبدالله بن محمد بن علي اللخمي الإشبيلي ـ سمع أباه ورحل ـ كان عالماً بالحديث. إماماً مشهوراً ـ ولي قضاء إشبيلية ونشر العلم ـ حدّث عنه ابن عبدالبر. ولد سنة ٣٣٢هـ ـ ومات في المحرم سنة ٣٩٦هـ. (بغية الملتمس ص: ١٧٢ رقم: ٤٢٣. وطبقات الحفاظ ص: ٤١٤ رقم: ٩٣٥).

(٥) بغية الملتمس، ص: ٣٩ رقم: ١٥.

رحلته إلى المشرق وشاركه في شيوخه، جمعها الوالد له ولابنه[1].

٣ ـ فهرسة الشيخ أبي المطرّف عبدالرحمٰن بن مروان بن عبدالرحمٰن القنازعي، المتوفى سنة ٤١٣هـ[2].

٤ ـ فهرسة الحافظ أبي عبدالله محمد بن يحيى بن الحذّاء، المتوفى سنة ٤١٦هـ[3].

٥ ـ فهرسة الحافظ الإمام المقرئ أبي عمر أحمد بن محمد بن عبدالله بن لبّ بن يحيى المعافري الأندلسي الطلمنكي، المتوفى سنة ٤٢٩هـ[4].

٦ ـ فهرسة الحافظ الإمام أبي عمر عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الداني الأموي مولاهم القرطبي المقري، المتوفى سنة ٤٤٤هـ بمدينة دانية بالأندلس[5]:

٧ ـ فهرسة ابن حزم: الإمام العلامة الحافظ أبو محمد علي بن

---

(١) انظر فهرسة ابن خير، ص: ٤٢٥ ـ ٤٢٦.

(٢) هو أبو المطرف عبدالرحمٰن بن مروان بن عبدالرحمٰن القنازعي، قرطبي فقيه محدّث رحل إلى المشرق سنة ٣٦٧هـ سمع فيها عن بعض أصحاب البغوي وجماعة، روى عنه الحافظ أبو عمر بن عبدالبر وآخرون توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٤١٣هـ وكان مولده سنة ٣٤١هـ (انظر بغية الملتمس، ص: ٣٥٨ رقم: ١٠٤٢ وكتاب الصلة ٣٢٢/٢ رقم: ٦٩٤).

(٣) مرت ترجمته (انظر بغية الملتمس ص: ١٣٦ رقم: ٣١٩ ـ وكتاب الصلة لابن بشكوال ٥٠٥/٢).

(٤) فهرسة ابن خير، ص: ٤٣٠ ـ وطبقات الحفاظ ص: ٤٢٣ رقم: ٩٥٩.

(٥) ولد أبو عمر الداني ـ رحمه الله ـ سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وابتدأ يطلب العلم سنة ست وثمانين، ودخل المشرق وحج ورجع، كان أحد الأئمة في القراءات، له مائة وعشرون تصنيفاً. مات رحمه الله في نصف شوال سنة ٤٤٤هـ بدانية (طبقات الحفاظ، ص: ٤٢٨ رقم: ٩٧١). (وبغية الملتمس، ص: ٣٩٩ رقم: ١١٨٥). (وفهرسة ابن خير، ص:٤٢٨).

أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب، الأموي مولاهم القرطبي الظاهري، المتوفى سنة ٤٥٧هـ[(١)].

٨ ـ فهرسة الحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ[(٢)].

٩ ـ فهرسة الحافظ أبي عمر أحمد بن محمد بن يحيى بن الحذّاء القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٧هـ[(٣)].

١٠ ـ فهرسة الحافظ الكبير أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعيد بن أيوب الباجي القرطبي، المتوفى سنة ٤٧٤هـ[(٤)].

١١ ـ فهرسة أبي العباس أحمد بن عمر بن أنس العذري المري ـ يعرف بابن الدلائي، المتوفى سنة ٤٧٨هـ[(٥)].

١٢ ـ فهرسة الإمام الحافظ محدّث الأندلس أبي علي الحسين بن

---

(١) كان الإمام ابن حزم أولاً شافعياً ثم تحوّل ظاهرياً وكان صاحب فنون وورع وزهد وإليه المنتهى في الذكاء والحفظ وسعة الدائرة في العلوم، له كتاب المحلى في الفقه على مذهبه والملل والنحل، والإيصال في فقه الحديث، وغيرها كثير. توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٤٥٦هـ أو ٤٥٧ وكانت ولادته بقرطبة سنة ٣٨٤هـ (طبقات الحفاظ، ص: ٤٣٥ رقم: ٩٨١ وبغية الملتمس ص: ٤٠٣ رقم: ١٢٠٤ ـ جذوة المقتبس للحميدي، ص: ٢٩٠ ـ الصلة لابن بشكوال ٤١٥/٢ رقم: ٨٩٤).

(٢) فهرسة ابن خير، ص: ٤٢٩.

(٣) أحمد بن محمد بن يحيى بن الحذّاء، أبو عمر، قرطبي محدّث حافظ يروي عن أبي محمد بن أسد عن أبي علي بن السكن عن الفربري كتاب البخاري ـ توفي رحمه الله ـ سنة ٤٦٧هـ (بغية الملتمس، ص: ١٥٢ رقم: ٣٤٩) و (فهرسة ابن خير، ص: ٤٣٥).

(٤) ستأتي ترجمته في المبحث القادم: وفهرسته هذه، من مرويات أبي بكر بن خير الإشبيلي (انظر فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص: ٤٢٩).

(٥) هو الشيخ الفقيه أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس العذري ثم الدلائي ـ رحل مع والده بعيد الأربعمائة إلى مكة فسمع الكثير من شيوخها ومن القادمين إليها وكتب هناك كثيراً من المصنّفات والتواريخ ـ مات رحمه الله سنة ٤٧٨هـ (بغية الملتمس، ص: ١٨٢ رقم: ٤٤٦) وفهرسة ابن خير، ص: ٤٣٠.

محمد الغساني ثم الجياني الأندلسي، المتوفى سنة ٤٩٨هـ[١].

١٣ - فهرسة الشيخ أبي عبدالله محمد بن سليمان بن خليفة بن عبدالواحد الأنصاري المالقي القاضي، المتوفى سنة ٤٩٩هـ أو ٥٠٠هـ[٢].

١٤ - فهرسة عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي النحوي، المتوفى سنة ٥٢١هـ[٣].

١٥ - فهرسة الشيخ أبي محمد عبدالرحمٰن بن محمد بن عتاب، المتوفى سنة ٥٢٠هـ[٤].

١٦ - فهرسة القاضي أبي محمد عبدالحق بن عطية، المتوفى سنة ٥٤١هـ[٥]، وقد حقق هذه الفهرسة الأستاذان: محمد أبو الأجفان، ومحمد الزاهي وطبعت بدار المغرب الإسلامي سنة ١٩٨٢م.

---

(١) فهرسة ابن خير، ص: ٤٢٥.

(٢) فهرسة ابن عطية، ص: ١٠٣ (تحقيق محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي طبع دار الغرب الإسلامي بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٢). وانظر كذلك بغية الملتمس، ص: ٦٨ رقم: ١٢٦.

(٣) هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي، إمام في اللغة والأدب مبرّز، وتواليفه دالة على رسوخه واتساعه، مولده سنة ٤٤٤هـ، وتوفي في رجب عام ٥٢١هـ، وكان ثقة مأموناً على ما قيّد وروى ونقل وضبط. (بغية الملتمس، ص: ٣٢٤ رقم: ٨٩٢ - فهرسة ابن خير، ص: ٤٣٣).

(٤) أبو محمد عبدالرحمٰن بن محمد بن عتاب بن محسن، فقيه عارف، محدّث مكثر، يروي عن أبيه وعن أبي عمر ابن عبدالبر، وأبي محمد الشنجيالي وجماعة. مولده سنة ٤٣٣هـ، توفي مستهل جمادى الأولى سنة ٥٢٠هـ (انظر فهرسة ابن خير، ص: ٤٢٧ - وبغية الملتمس، ص: ٣٤٤ رقم: ٩٨٦).

(٥) هو الإمام عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمٰن بن غالب بن تمام بن عطية المحاربي - أبو محمد، فقيه حافظ محدّث مشهور، ألّف في التفسير كتاباً ضخماً - مولده في عام ٤٨١هـ، وتوفي بمدينة لورقة عام ٥٤٢ وقيل ٥٤١هـ، روى عن أبي علي الغساني وعن أبيه المحدّث أبي بكر غالب وغيرهم. (انظر بغية الملتمس، ص: ٣٧٦ رقم: ١١٠٣).

١٧ ـ فهرسة العلامة القاضي أبي بكر محمد بن عبدالله بن محمد الإشبيلي المعروف بابن العربي، المتوفى سنة ٥٤٣م[١].

١٨ ـ فهرسة القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي الحافظ، المتوفى سنة ٥٤٤هـ[٢].

١٩ ـ برنامج إبراهيم بن خلف بن محمد بن الحبيب بن عبدالله بن عمر بن فرقد القرشي العامري سكن أشبيلية وتوفي سنة ٥٧٢، وكانت ولادته سنة ٤٨٤هـ قال لسان الدين بن الخطيب دوّن إبراهيم بن خلف برنامجاً ممتعاً ذكر فيه شيوخه وكيفية أخذه عنهم[٣].

٢٠ ـ برنامج يوسف بن عبدالله بن سعيد أبي عمر، يعرف بابن عيّاد الأندلسي، المحدّث الحافظ المقرئ، المتوفى سنة ٥٧٤هـ[٤].

٢١ ـ فهرسة أبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي، المتوفى سنة ٥٧٥هـ.

وهذه الفهرسة مطبوعة وقد استفدت منها كثيراً خاصة في هذا الفصل، وسأتناول منهج ابن خير الإشبيلي في فهرسته بشيء من التفصيل في آخر هذا المبحث إن شاء الله.

٢٢ ـ فهرسة الحافظ الإمام أبي القاسم خلف بن عبدالملك بن بشكوال الأندلسي، المتوفى سنة ٥٧٨[٥].

٢٣ ـ برنامج شيوخ الرعيني (أبو الحسن علي بن محمد بن علي الرعيني الإشبيلي، المتوفى سنة ٦٦٦هـ)، حققه الأستاذ إبراهيم شبوح،

---

(١) فهرسة ابن خير، ص: ٤٢٧ ـ بغية الملتمس، ص: ٨٢ رقم: ١٧٩.
(٢) انظر فهرسة ابن خير، ص: ٤٣٧.
(٣) انظر الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب ٣٧٣/١.
(٤) نيل الابتهاج ص: ٣٥١.
(٥) انظر فهرسة ابن خير ص: ٤٣٤.

وطبعته وزارة الثقافة والإرشاد القومي - مديرية إحياء التراث القديم بدمشق سنة ١٩٦٢.

٢٤ - برنامج ابن جابر الوادي آشي (محمد بن جابر بن محمد بن القاسم بن أحمد بن إبراهيم بن حسّان الوادي آشي القيسي أبو عبدالله، المتوفى سنة ٧٤٩هـ).

حققه الدكتور محمد الحبيب الهيلة الأستاذ بالكلية الزيتونية، وطبعته الدار التونسية للطباعة والنشر سنة ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

دراسة نماذج من الفهارس الأندلسية:

١ - فهرسة ابن خير الإشبيلي:

- مؤلفها:

هو الإمام الحافظ شيخ القراء أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي.

ولد سنة ٥٠٢هـ بأشبيلية. أتقن القراءات على الشيخ أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح[1]، واختص به حتى ساد أهل بلده. وكان محدّثاً متقناً أديباً نحوياً لغوياً، واسع المعرفة، طاف بأغلب مدن الأندلس، وقد قرأ أو سمع قراءة أو أجيز له ما يزيد على ١٠٤٠ كتاباً في شتى العلوم والاختصاصات. توفي رحمه الله - في قرطبة سنة ٥٧٥هـ، وكان قد دفن بها ثم جرى نقل جثمانه إلى مدينة إشبيلية[2].

---

(١) أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي مقرئ إشبيلية وخطيبها، محدّث أديب مشهور روى عن أبي محمد بن خزرج وأجاز له أبو محمد بن حزم وغيره، توفي - رحمه الله - في جمادى الآخرة سنة ٥٣٧هـ، وكانت ولادته في ربيع الأول سنة ٤٥١هـ (انظر بغية الملتمس ص: ٣٠٥ رقم: ٨٤٩).

(٢) ترجمته في (طبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٤٨٦ رقم: ١٠٧٣، بغية الملتمس للضبي ص: ٦٥ رقم: ١١٢، تذكرة الحفاظ ١٣٦٦/٤).

منهج ابن خير في فهرسته:

بوّب ابن خير فهرسته على أساس ذكر الكتب التي رواها أو أجيزت له ـ حسب موضوعاتها واختصاصاتها، فبدأها بالقرآن الكريم وعلومه، ثم الحديث الشريف وعلومه، والسيّر والأنساب، ثم الفقه وما يتعلق به، وأخيراً اللغة والنحو والأدب، حيث يذكر عنوان الكتاب ويتبعه باسم مؤلفه ولقبه ونسبه، وأحياناً يتوسّع في التعريف بالمؤلف فيذكر سنة ميلاده ووفاته.

فإذا كان المؤلف من شيوخه يذكر الطريقة التي تحمّل بها عنه، وإن لم يكن من شيوخه يذكر سنده في ذلك إلى المؤلف. وبذلك يكون اعتناء ابن خير ـ رحمه الله ـ بالكتب والمرويات أظهر من اعتنائه بتراجم الشيوخ والرواة.

وعند سرده لسند مروياته في علم من العلوم، يذكر السنّة والمكان الذي سمع فيه، وكذلك الأمر بالنسبة لباقي السند.

مثال توضيحي:

ـ كتاب الإرشاد في معرفة مذاهب القرّاء السبعة، وشرح أصولهم؛ تأليف أبي الطيب عبدالمنعم بن عبيدالله بن غلبون المقري الحلبي رحمه الله؛ حدثني به شيخنا الخطيب أبو الحسن شريح بن محمد المقري، رحمه الله، قراءة عليه وأنا أسمعه في ذي الحجة من سنة ٥٣٥هـ، قال: حدثني به أبي رحمه الله، سماعاً من لفظه، قال: سمعته على أبي العباس أحمد بن علي بن هاشم المقري، بحجرته بزقاق مهدة من فسطاط مصر سنة ٤٢٣هـ قال: أخبرنا به أبو الطيب بن غلبون ـ رحمه الله ـ[١].

مثال ثاني:

كتاب تفسير الموطأ لأبي جعفر بن نصر الداودي الفقيه المالكي من

---

(١) فهرسة ابن خير ص: ٢٥.

أهل المسيلة، وسماه الكتاب النامي؛ حدثني به أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر ـ رحمه الله ـ قال: نا به أبو علي الغساني، قال: نا به أبو القاسم حاتم بن محمد الطرابلسي، قال: حدثني به أبو عبدالملك مروان بن علي القطان، ويعرف بالنوني صاحبنا الفقيه بطرابلس وسكن معه مدة من خمسة أعوام؛ قال أبو علي، قال لي حاتم بن محمد: كان أبو جعفر الداودي حين دخلت إلى المشرق حياً، فلم يمكنني لقاؤه لتغرّب الطريق من الجهة التي خرجت إليها من البحر، وتوفي الداودي بتلمسان سنة ٤٠٢هـ[(١)].

هذان مثالان أوردتهما لتوضيح منهج ابن خير في فهرسته. ولم يكن الأندلسيون على منهج واحد في فهارسهم وبرامجهم، فهناك مناهج متمايزة عرفت بها المؤلفات الأندلسية في هذا الفنّ منها:

١ ـ أن يورد المؤلف ترجمات شيوخه ذاكراً في كل ترجمة الكتب التي أخذها عن كل واحد منهم، مثل برنامج عبدالحق بن عطية الغرناطي، المتوفى سنة ٥٤١هـ، وبرنامج شيوخ أبي الحسن علي بن محمد الرعيني، المتوفى سنة ٦٦٦هـ.

٢ ـ أن يجعل المؤلف برنامج شيوخه في قسمين يخص الأول بترجمات الشيوخ، ويجعل الآخر لذكر الدواوين المأخوذة عنهم، كما في برنامج ابن جابر الوادي آشي، وهو ما سنراه في النموذج الثاني.

٣ ـ برنامج ابن جابر الوادي آشي:

ـ مؤلفه هو محمد بن جابر بن محمد بن القاسم بن أحمد بن إبراهيم بن حسان الوادي آشي ـ أبو عبدالله، المولود بتونس سن ٦٧٣هـ، أندلسي الأصل ينسب إلى مدينة وادي آش الأندلسية.

أخذ العلم عن والده وأبي القاسم اللبيدي والقاضي ابن الغمّاز البلنسي ورحل إلى المشرق سنة ٧٢٢هـ فطاف بالأسكندرية والقاهرة وبيت المقدس

---

(١) فهرسة ابن خير ص: ٨٧.

والخليل ودمشق ثم مكة المكرمة والمدينة المنورة وأخذ في كل منها عن أهل الاختصاص في كل فنّ.

ثم رحل إلى المغرب والأندلس ودخل غرناطة سنة ٧٢٦هـ. له تآليف مفيدة تدل على مكانته المرموقة بين علماء عصره. توفي رحمه الله سنة ٧٤٩هـ في الطاعون[١].

٤ ـ منهج ابن جابر في برنامجه[٢]:

ذكر المؤلف في مقدمة كتابه أنه وضع هذا البرنامج استجابة لرغبة بعض معاصريه حيث قال: «أما بعد، فإن بعض أرباب الرواية، ذا الشغف بها والعناية، أحبَّ أن أقيّد له أسماء من لقيته من شيوخي الجلة، زمن مقامي بتونس وفي زمني الرحلة؛ وأسمي له ما أخذته عنهم كائنا من كان، على حسب الوسع والإمكان، ومن أجازني ممن لقيته وأخذت عنه أو ممن لم آخذ عنه، أو كتب لي بها من المشرق والمغرب وأفصح له عن جملة ذلك وأعرب، فأجبته لما سأل وجعلته له في جزأين كما أمّل، في أحدهما أسماء الشيوخ وأنسابهم وكناهم، وما أمكن من ذكر موالدهم، ووفياتهم وأناشيدهم. وفي الآخر ذكر المأخوذ عنهم»[٣].

ويبدو من خلال هذه المقدمة أن ابن جابر قسّم برنامجه إلى قسمين خص الأول بتراجم الشيوخ والثاني بالمرويات، والجدير بالملاحظة أنه جعل الجزء الأول في قسمين: **أولهما**: فيه ترجمات الشيوخ الذين لقيهم وأخذ عنهم مباشرة، **وثانيهما**: ذكر فيه الشيوخ الذين أجازوه سواء لقيهم أو لم يلقهم.

---

(١) الديباج المذهب ص: ٣١١ ـ ٣١٣، درّة الحجال لابن القاضي ٢/١٠٦ (تحقيق محمد الأحمدي طبع بالقاهرة ١٣٩٠هـ و١٣٩٤ في ٣ أجزاء).

(٢) اعتمدت في دراسة منهج ابن جابر في برنامجه على البرنامج الذي حققه الدكتور محمد الحبيب الهيلة، المطبوع سنة ١٤٠١هـ بتونس، واستفدت من المقدمة القيمة التي افتتح بها التحقيق.

(٣) برنامج ابن جابر ص: ٤١.

أورد في القسم الأول سبعين ترجمة لشيوخ أخذ عنهم مباشرة، وكانت علاقته بهم وطيدة، ذكرهم مرتبين على حسب البلاد التي ينتسبون إليها، فذكر التونسيين والمغاربة ثم المصريين والمكيين والمدنيين ثم الشاميين وأهل بيت المقدس.

- هذا وقد توسّع ابن جابر في تراجم شيوخه الذين أخذ عنهم مباشرة فهو يذكر أولاً الأوصاف والتحليات الخاصة بالمترجم له ثم يذكر لقبه وكنيته واسمه مع ما أمكن من أسماء الأباء والأجداد، مع ذكر البلد التي ينسب إليها.

- ينبه على سنة الولادة وأحياناً يحدد يوم الولادة والشهر.

- بعد ذلك يسرد الشيوخ الذين أخذ عنهم هذا الشيخ وأجازوه.

- ثم يذكر قراءته عليه وغالباً ما يبيّن مقدار الأخذ، وأحياناً يذكر المكان الذي أخذ به والكتب المسموعة، ويختم ذلك بذكر سنة الوفاة ومكانها.

أما الشيوخ الذين أجازوه وعددهم ٢١٠ شيخاً فقد ذكرهم دون مراعاة أي ترتيب في ذلك، وختم التراجم بذكر النساء وعددهن ١٢ امرأة دون مراعاة أي ترتيب كذلك.

ولم يتوسّع في تراجم الذين أجازوه حيث يكتفي غالباً بذكر اسم الشيخ دون تحلية ولا وصف، ويذكر الولادة أحياناً، والشيوخ الذين أخذ عنهم ويختم ذلك بذكر الوفاة إن عرفها، وفي أحيان أخرى يذكر اسم الشيخ دون أن يترجم.

أما الجزء الثاني الخاص بذكر الكتب التي أخذها عنهم، فقد رتّبها على حسب العلوم فبدأ بذكر القرآن وعلومه فالحديث وعلومه ثم ذكر كتب التصوّف فاللغة والأدب ثم كتب الفهارس والمعاجم، ويذكر لكل كتاب عنوانه واسم مؤلفه والمقدار الذي تحمّله من الكتاب. فإن لم يكن أخذه عن

مؤلفه مباشرة، يذكر الشيخ الذي أخذ عنه ويورد سند هذا الشيخ في تلقي الكتاب إلى أن يصل به إلى المؤلف.

وإذا تعدّدت طرق ابن جابر في تلقي الكتاب يذكرها واحدة واحدة مبيناً أسانيدها المختلفة إلى أن تصل إلى المؤلف[1].

وحتى يتضح ما ذكرناه من منهج ابن جابر في برنامجه نورد المثال الآتي:

عند ترجمته [لأبي القاسم بن زيتون] قال:

«الشيخ الفقيه الأجل العالم المفتي المشاور قاضي الجماعة بتونس في دولتين، أبو الفضل وأبو القاسم بن أبي بكر اليمني التونسي ابن زيتون ـ رحمه الله تعالى ـ.

مولده بها عام عشرين وستمائة (٦٢٠هـ).

رحل للمشرق مرتين وتفقّه فيه في فنون العلوم وخصوصاً الأصلين.

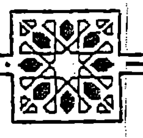
وروى فيه عن جماعة كأبي عبدالله محمد بن أبي الفضل المرسي وعزّ الدين أبي محمد عبدالعزيز بن عبدالسلام وغيرهما.

وبتونس على أمين الدين أبي محمد عبدالرحيم بن طلحة الأنصاري وغيره. حضرت مجلسه ولم أرو عنه شيئاً، وأجازني إجازة عامة بشروطها، وكتب لي خطه بذلك، وتوفي يوم الإثنين السابع عشر من شهر رمضان المعظم، عام أحد وتسعين وستمائة ٦٩١هـ، ودفن يوم الثلاثاء بجبل المنارة خارج مدينة تونس»[2].

---

(١) انظر مقدمة تحقيق برنامج ابن جابر للدكتور محمد الحبيب الهيلة ص: ٣٦.

(٢) برنامج ابن جابر الوادي آشي ص: ٤٤ ـ ٤٥.



المبحث الرابع: المصنفات الأندلسية في الأنساب والرجال عموماً

لم تقتصر جهود الأندلسيين في التعريف برجال الأندلس فحسب بل تعدت ذلك لتشمل أصناف الحفاظ والرواة المشهورين من التابعين فمن بعدهم، والمؤتلف والمختلف من أسماء وألقاب وأنساب الرواة، وغيرها.

لكن المؤسف أن أغلب المصنفات تعتبر في عداد المفقودة، ولم يبق سوى ذكرها في كتب التاريخ أو بعض الاقتباسات منها في كتب الأقدمين الذين اطلعوا عليها واستفادوا منها.

وسأحاول في هذا المبحث سرد ما أمكنني حصره منها مرتباً ذلك على حسب وفيات مؤلفيها:

١ ـ كتاب الأنساب لقاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البياني أبو محمد المتوفى بقرطبة سنة ٣٤٠هـ. قال أبو محمد بن حزم: «القاسم بن أصبغ كتاب في الأنساب في غاية الحسن والإيعاب»[(١)].

٢ ـ كتاب معرفة التابعين لأبي المطرّف عبدالرحمٰن بن محمد بن عيسى بن فطيس بن أصبغ القرطبي الحافظ، المتوفى سنة ٤٠٢هـ، في مائة وخمسين جزءاً[(٢)].

---

(١) بغية الملتمس ص: ٤٣٣، رقم: ١٢٩٨.

(٢) الرسالة المستطرفة ص: ٧٩.

٣ ـ كتاب المؤتلف والمختلف[١].

٤ ـ كتاب المتشابه في أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم[٢]، كلاهما للحافظ أبي الوليد عبدالله بن يوسف بن نصر القرطبي المعروف بابن الفرضي، المتوفى سنة ٤٠٣هـ.

٥ ـ كتاب جمهرة أنساب العرب: للإمام الحافظ الفقيه أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري الأندلسي، المتوفى سنة ٤٥٦هـ. والكتاب مطبوع عدة طبعات.

٦ ـ كتاب الاستغناء في أسماء المشهورين من حملة العلم بالكنى للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ.

ذكر فيه من عرف بكنيته واشتهر بها، من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدّثين والفقهاء، ولم يوقف على اسمه منهم، وذكر عيون من أخبارهم[٣].

قال الكتاني: هو في مجلد ضخم[٤]، منه نسخة مخطوطة مبتورة في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم (١٤٣ ف)، وصورة منها في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض تحت رقم (١٦٥٨ ف)[٥].

٧ ـ كتاب: أخبار أئمة الأمصار للحافظ ابن عبدالبر أيضاً، ترجم فيه لطائفة من الفقهاء والمحدّثين الذين اشتهروا في الأمصار[٦].

---

(١) طبقات الحفاظ ص: ٤١٩ رقم: ٩٤٦.

(٢) فهرسة ابن خير ص: ٢١٨. والرسالة المستطرفة ص: ٨٨، كتاب الصلة ١/١=٢ وهدية العارفين ٥/٤٤٩.

(٣) ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك ٣/٨١٠.

(٤) الرسالة المستطرفة ص: ٩١.

(٥) فهرسة المخطوطات والمصوّرات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. المجلد الأول ـ الجزء الثالث، ص: ٨١.

(٦) انظر بغية الملتمس، ص: ٤٧٥.

٨ ـ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء للحافظ ابن عبدالبر ذكر فيه عيوناً من أخبار ومناقب الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأبي حنيفة ـ رحمهم الله ـ، بأسلوب مختصر قال ابن عبدالبر: «وقد أكثر الناس في ذلك بما يرغب عن كثير منه: فاقتصرت مما ذكروه على عيونه دون حشوه وعلى سمينه دون غثّه وسأذكر في كتابي هذا من ذلك ـ إن شاء الله ـ ما يكفي ويشفي مع الاختصار وطرح التكرار والاقتصار على ما يجمل به التذكار»[1].

٩ ـ كتاب القصد والأمم في التعريف بأصول أنساب العرب والعجم ومن أول من تكلم بالعربية من الأمم: للحافظ ابن عبدالبر أيضاً وهي رسالة صغيرة طبعت مع كتاب الإنباه عن قبائل الرواة بمطبعة السعادة سنة ١٣٥٠هـ.

١٠ ـ كتاب الإنباه عن قبائل الرواة للإمام ابن عبدالبر ـ وقد جعله مدخلاً لكتابه الاستيعاب في معرفة الأصحاب.

١١ ـ كتاب الإعلام بما في المؤتلف والمختلف للدارقطني من الأفهام[2]، للإمام عبدالله بن علي بن عبدالله، المعروف بالرشاطي[3]، المتوفى سنة ٥٤٢هـ، وسماه السيوطي (أوهام المؤتلف للدارقطني)[4].

١٢ ـ جزء في أسماء الحفاظ، للحافظ أبي الوليد يوسف بن

---

(١) انظر الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ص: ٨ ـ ٩ (مطبعة السعادة مصر ١٣٥٠هـ).

(٢) انظر الرسالة المستطرفة للكتاني، ص: ٨٦.

(٣) قال ابن خلكان: والرشاطي بضم الراء وفتح الشين المعجمة وبعد الألف طاء مهملة مكسورة ثم ياء، هذه النسبة ليست إلى قبيلة ولا إلى بلد، بل ذكر الرشاطي في كتابه «اقتباس الأنوار» أن أحد أجداده كانت في جسمه شامة كبيرة وكانت له خادمة عجمية تحضنه في صغره، فإذا لاعبته قالت له: رشاطة، وكثر ذلك منها، فقيل له: الرشاطي. (انظر وفيات الأعيان ٢٦٨/١).

(٤) طبقات الحفاظ للسيوطي، ص: ٤٧٠ رقم: ١٠٤٩.

عبدالعزيز بن يوسف بن عمر اللخمي الأندلسي المعروف بابن الدباغ، المتوفى سنة ٥٤٦هـ[1].

١٣ ـ كتاب المنتقى في أسماء الأئمة المرضيين والثقات المحدّثين والرواة المشتهرين من التابعين فمن بعدهم ـ رحمة الله عليهم أجمعين ـ للحافظ أبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون الأزدي الأونبي، المتوفى سنة ٦٣٦هـ[2].

بعد هذا العرض لأهم وأشهر الكتب الأندلسية في الأنساب والرجال عموماً نعرّف في ختام هذا المبحث بأحدها وهو جمهرة أنساب العرب وبمؤلفه الحافظ ابن حزم الأندلسي.

كتاب جمهرة أنساب العرب لابن حزم:

أ ـ التعريف بصاحب الكتاب:

هو الإمام الحافظ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان ـ ولد بقرطبة سنة ٣٨٣هـ، ونشأ في بيت عز وجاه وتلقى العلم في صغره على يد جواري القصر، فتعلم منهنّ القراءة والكتابة ولما شبّ تلقى العلم عن كثير من العلماء الجهابذة في عصره كابن الفرضي وأبي عمر أحمد بن محمد الطلمنكي والحافظ ابن عبدالبر وغيرهم.

كان أول أمره شافعياً ثم تحول ظاهرياً، وألّف في مذهبه الجديد تآليف منها المحلى وشرحه.

---

(١) المصدر السابق ص: ٤٧١ رقم: ١٠٥٢.

(٢) تذكرة الحفاظ ١٤٠٠/٤ ـ معجم المؤلفين ٦١/٩ ـ طبقات الحفاظ، ص: ٤٩٦ رقم: ١٠٩١.

وقد اشتهر ابن حزم بالذكاء والحفظ وسعة الدائرة في العلوم، حيث يعدّ من أجمع أهل الأندلس لعلوم الإسلام، وأوسعهم، مع توسّعه في علوم اللسان والبلاغة والشعر والسير والأخبار.

ولئن كانت حدّة لسان ابن حزم على خصومه ألّبت عليه كثيراً من علماء عصره، الذين حكموا بتضليله ونهوا الناس عن الأخذ عنه، فإنه قد وجد من العلماء من أنصفه وعرف قدره وسعة علمه.

فهذا الحافظ ابن حجر يقول فيه: «الفقيه الحافظ الظاهري، صاحب التصانيف كان واسع الحفظ جداً»[1].

وقال الذهبي: «ابن حزم رجل من العلماء الكبار، فيه أدوات الاجتهاد كاملة»[2].

وقال ابن بشكوال: «كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام وأوسعهم معرفة»[3].

ب ـ التعريف بكتاب جمهرة أنساب العرب:

يعدّ هذا الكتاب من أوسع كتب النسب وأحفلها وأدقها مع الإيجاز والاستيعاب. فقد أتيحت لابن حزم فرصة الإطلاع على كتب من سبقه في الأنساب والرجال والتاريخ ونحوها، فاستطاع أن يعتصرها جميعاً ليستخلص منها هذه الصورة المتكاملة المترابطة التي امتازت بذكر الرجال والصحابة والأشراف من آل الرسول ﷺ وذراريهم، والخلفاء وأبناء الخلفاء والوجوه من أصحاب السلطان والولايات وأنسابهم[4].

---

(١) لسان الميزان لابن حجر ١٩٧/٤.

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي ١١٥٣/٣.

(٣) كتاب الصلة لابن بشكوال ٤١٥/٢.

(٤) انظر مقدمة جمهرة أنساب العرب، ص: ١٣.

وقد تميّز منهج ابن حزم في جمهرته بالآتي:

١ ـ افتتح كتابه بمقدمة حافلة تطرّق فيها لأهمية علم النسب، وأنه هو الطريق الموصل إلى التعارف بين الشعوب والقبائل.

٢ ـ بيّن أن علم النسب منه ما هو فرض عين كأن يعلم المرء أن محمداً ﷺ الذي بعثه الله تعالى إلى الجنّ والإنس بدين الإسلام، هو محمد بن عبدالله القرشي الهاشمي الذي كان بمكة ورحل منها إلى المدينة، فمن شك أنه ﷺ تميمي أو أعجمي فهو كافر غير عارف بدينه، إلا أن يعذر بشدة ظلمة الجهل.

ومنه ما هو فرض كفاية كمعرفة أسماء أمهات المؤمنين المفترض حقهنّ على جميع المسلمين، ونكاحهنّ على جميع المؤمنين حرام.

بعد هذه المقدمة عن علم النسب خلص إلى إرجاع أصول العرب إلى ثلاثة أجذام وهم أولاد عدنان ـ وقحطان، وقضاعة.

٣ ـ ذكر ابن حزم في جمهرته أهم الأحداث التاريخية مع التزام الدقة في سردها.

٤ ـ ذكر أنباء القبائل العربية وما اشتهر من أمثالها وأيامها، ونوادرها ولطائفها الأدبية بأسلوب يشدّ القارئ ويجعله لا يسأم من مطالعتها والاستزادة منها.

٥ ـ تتبع أنساب القبائل العربية النازحة إلى المغرب والأندلس، وأوضح صلتها بأصولها المشرقية التي انحدرت منها.

٦ ـ وبعد انتهائه من ذكر أنساب العرب أفرد فصلاً لخّص فيه القبائل والبطون العربية المشهورة ليسهل الوقوف على اتصال بعضها ببعض ليقرب حفظ ذلك على من أراده، وأعقب ذلك بالكلام عن مفاخر عدنان وقحطان.

٧ ـ ذكر نبذة عن ديانات العرب في الجاهلية، وختم الكتاب بذكر جمهرة من نسب البربر وبيوتاتهم في الأندلس، وقطعة من نسب المولّدين بها. ثم ذكر لمحة عن نسب بني إسرائيل والفرس.

هذه باختصار أهم عناصر منهج الحافظ ابن حزم في كتابه جمهرة أنساب العرب. وقد حقق الكتاب الأستاذ عبدالسلام هارون وطبع بدار المعارف بمصر سنة ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م.



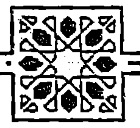


الفصل الثالث

المصنّفات الأندلسية
في علوم الحديث والجرح والتعديل

المبحث الأول: المصنفات الأندلسية في علوم الحديث.

المبحث الثاني: المصنفات الأندلسية في الجرح والتعديل.



المبحث الأول:
المصنّفات الأندلسية في علوم الحديث

وعلم الحديث: مما يبحث عن الراوي والمروي، من حيث معرفة المقبول والمردود.

قال الشيخ عزّ الدين بن جماعة[1]: «علم الحديث علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن»، وموضوعه السند والمتن، وغايته معرفة الصحيح من غيره. وقال ابن حجر: «أولى التعاريف له أن يقال: معرفة القواعد المعرّفة بحال الراوي والمروي»[2].

وقد ظهر اهتمام علماء الأندلس بهذا الفنّ منذ أن ترعرعت حركة الحديث بها. ولما كان أول الكتب الحديثية انتشاراً في تلك الديار، هو موطأ الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ كان من الطبيعي أن يخص هذا الكتاب بدراسة أسانيده وعلله إضافة إلى شرحه والتفقه في أحكامه.

وقد تدرجت المصنّفات الأندلسية في علوم الحديث، من أجزاء مفردة

(١) هو الحافظ قاضي القضاة عز الدين أبو عمر عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني، الحموي الأصل الدمشقي المولد، ثم المصري الشافعي ولد سنة ٦٩٤هـ، أكثر السماع فبلغ شيوخه ألفاً وثلاثمائة نفس، أخذ عنه العراقي ووصفه بالحفظ، مات بمكة سنة ٧٦٧هـ (طبقات الحفاظ، ص: ٥٣٥ رقم: ١١٦٤).

(٢) انظر تدريب الراوي للسيوطي ٤١/١.

في أشياء من فنونه، كعلل الحديث وطرق تحمّله وغير ذلك إلى كتب جامعة تغطي جميع جوانبه.

وفي هذا المبحث سنتعرّف على أهم المصنّفات الأندلسية في علوم الحديث، ونختمه بدراسة منهج نموذج من ذلك:

١ ـ كتاب علل حديث الموطأ، وهو كتاب المستقصية: ليحيى بن زكرياء بن إبراهيم بن مزين، المتوفى سنة ٢٥٩هـ[(١)].

٢ ـ كتاب: الوجازة في صحة القول بالإجازة: للوليد بن بكر بن مخلد بن أبي زياد أبي العباس الغمري، المتوفى سنة ٣٩٢هـ[(٢)].

٣ ـ الكلام على الإجازة والمناولة لأبي المطرّف عبدالرحمٰن بن محمد بن عيسى بن فطيس، المتوفى سنة ٤٠٢هـ[(٣)].

٤ ـ كتاب «صحة السماع» أو «تجويز السماع»: لعطية بن سعيد بن

---

(١) هو يحيى بن زكرياء بن إبراهيم بن مزين مولى رملة بنت عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ، أصله من طليطلة وانتقل إلى قرطبة، روى عن عيسى بن دينار ويحيى بن يحيى وغازي بن قيس ونظرائهم ورحل إلى المشرق فسمع من القعنبي وغيره، كان حافظاً للموطأ فقيهاً فيه له تآليف حسان منها تفسير الموطأ وتسمية رجال الموطأ والمستقصية وغيرها مات ـ رحمه الله ـ سنة ٢٥٩هـ (انظر الديباج المذهب، ص: ٣٥٤).

(٢) أبو العباس الوليد بن بكر بن مخلد بن أبي زياد الغمري من أهل سرقسطة عالم فاضل رحل وطلب بإفريقيا ومصر والشام والعراق وخراسان وما وراء النهر ـ وسمع منه عبدالغني بن سعيد البصري وأبو ذر عبد بن أحمد الهروي، قال عنه أبو بكر الخطيب كان ثقةً أميناً أكثر السماع والكتاب في بلده وفي الغربة ـ توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٩٢هـ (انظر بغية الملتمس، ص: ٤٦٦ رقم: ١٤١٠ ـ وطبقات الحفاظ، ص: ٤١٩ رقم: ٩٤٨).

(٣) أبو المطرّف عبدالرحمٰن بن محمد بن عيسى بن فطيس، قاضي الجماعة بقرطبة، كان ـ رحمه الله ـ من كبار المحدّثين وصدور العلماء المسندين حافظاً للحديث متقناً لعلومه، حدّث عنه أبو عمر بن عبدالبر وأبو عمر الطلمنكي وغيرهم له تآليف كثيرة مفيدة ـ توفي سنة ٤٠٢هـ (الديباج المذهب، ص: ١٥٠ ـ هدية العارفين ٥/٥١٤ ـ طبقات الحفاظ، ص: ٤١٥ رقم: ٩٣٧، بغية الملتمس، ص: ٣٤٣ رقم: ٩٢٦ ـ الرسالة المستطرفة، ص: ٤٤).

عبدالله بن محمد الأندلسي الحافظ، المتوفى سنة ٤٠٨هـ أو ٤٠٩[١].

٥ ـ كتاب الشواهد في إثبات خبر الواحد للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، بيّن فيه إيجاب قبول خبر الواحد العدل والعمل به، وهو في عداد الكتب المفقودة، ذكره ابن عبدالبر في التمهيد[٢]، وعياض في ترتيب المدارك[٣].

٦ ـ كتاب «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع»[٤]، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، المتوفى سنة ٥٤٤هـ. وسنتناول منهج المؤلف فيه بشيء من التفصيل في آخر هذا المبحث إن شاء الله.

٧ ـ كتاب «الكفاية في مراتب الرواية» لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن سعيد بن أبي زيد الحافظ المقرئ الأندلسي، المتوفى سنة ٥٧٥هـ[٥].

٨ ـ كتاب «المعتل من الحديث» لأبي محمد عبدالحق بن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن حسين بن سعيد الأزدي الإشبيلي الحافظ، المتوفى سنة ٥٨١هـ[٦].

---

(١) أبو محمد عطية بن سعيد بن عبدالله بن محمد، سمع بالأندلس من أبي محمد عبدالله بن محمد بن علي الباجي وطبقته، وخرج منها قبل الأربعمائة بمدّة ـ طاف بلاد المشرق وبلغ إلى ما وراء النهر ـ كان زاهداً وكان يتكلم على الرجال وأحوالهم فيتعجب منه سامعوه ـ توفي بمكة سنة ٤٠٨هـ أو ٤٠٩هـ (انظر ترجمته في بغية الملتمس، ص: ٤٢٠ رقم: ١٢٦٠ وطبقات الحفاظ، ص: ٤٢٢ رقم: ٩٥٤).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١١٦/٥.

(٣) ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض ٨١٠/٤.

(٤) الرسالة المستطرفة، ص: ١٠٧ وطبقات الحفاظ، ص: ٤٧٠ رقم: ١٠٤٨ وبغية الملتمس، ص: ٤٢٥ رقم: ١٢٦٩.

(٥) يوسف بن عبدالله بن سعيد أبو عمر، المعروف بابن عيّاد الأندلسي، ولد سنة ٥٠٥هـ، روى الحديث عن القاضي أبي العرب التجيبي ولقي أعلاماً من المقرئين والمحدّثين والفقهاء، كان معتنياً بمطالعة الحديث جمّاعاً للدواوين والكتب مكثراً للرواية، له ذيل على صلة ابن بشكوال وبرنامج وشرح منتقى ابن الجارود وغيرها من الكتب المفيدة توفي شهيداً سنة ٥٧٥هـ (نيل الابتهاج، ص: ٣٥١ ـ طبقات الحفاظ، ص: ٤٨٦ رقم: ١٠٧٤).

(٦) طبقات الحفاظ، ص: ٤٨١ رقم: ١٠٦٥، الرسالة المستطرفة، ص: ١٣٥.

٩ ـ كتاب «التقريب في علوم الحديث وشروطه وصفة روّاته» لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن محمد بن عبدالرحمٰن بن خلفون الأزدي الأونبي الأندلسي، المتوفى سنة ٦٣٦هـ(١).

١٠ ـ كتاب «الجواهر المفصّلات في الأحاديث المسلسلات» لأبي القاسم، القاسم بن محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان القرطبي، المتوفى سنة ٦٤٢هـ(٢). يعرف بابن الطيلسان.

والحديث المسلسل هو ما تتابع رجال إسناده واحداً فواحداً على صفة واحدة أو حالة واحدة للرواة تارة وللرواية تارة أخرى، وصفات الرواة وأحوالهم، إما أقوال أو أفعال أو هما معاً، وصفات الرواية إما أن تتعلق بصيغ الأداء أو بزمنها أو مكانها، وله أنواع كثيرة غيرها(٣).

١١ ـ كتاب «الأحاديث المسلسلة» لأبي بكر جمال الدين محمد بن يوسف بن موسى بن يوسف الأزدي المهلبي الأندلسي الغرناطي نزيل مكة المعروف (بابن مسدي) الحافظ المشهور المتوفى بمكة شهيداً مطعوناً سنة ٦٦٣هـ(٤).

١٢ ـ القصيدة الغرامية المسمّاة «غرامي صحيح» نظم شهاب الدين أحمد بن فرح بن أحمد اللخمي الإشبيلي، المتوفى سنة ٦٩٩هـ(٥). وهي في مصطلح الحديث ومطلعها:

---

(١) مرت ترجمته، وقد ذكر هذا الكتاب السيوطي في طبقات الحفاظ، ص: ٤٩٦ رقم: ١٠٩١ والزركلي في الأعلام ٣٦/٦ والذهبي في تذكرة الحفاظ ١٤٠٠/٤.

(٢) أبو القاسم القاسم بن محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان القرطبي، يعرف بابن الطيلسان، ولد سنة ٥٧٥هـ، وكان عارفاً بالقراءات والعربية متقدماً في صناعة الحديث متقناً، توفي سنة ٦٤٢هـ (طبقات الحفاظ، ص: ٥٠٢ رقم: ١١٠٥).

(٣) انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص: ٦٢، وتدريب الراوي ١٨٧/٢.

(٤) الرسالة المستطرفة، ص: ٦٢.

(٥) الإمام الحافظ شيخ المحدّثين شهاب الدين أبو العباس أحمد بن فرح (بالفاء والحاء المهملة) ابن أحمد اللخمي الإشبيلي الشافعي نزيل دمشق، ولد سنة ٦٢٤هـ وحج وسمع الشيخ عز الدين بن عبدالسلام وعدّة، وتخرج به جماعة، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٦٩٩هـ. (طبقات الحفاظ، ص: ٥١٨ رقم: ١١٣٦) والرسالة المستطرفة، ص: ١٦٢.

غرامي صحيح والرجاء فيك معضل   وحزني ودمعي مرسل ومسلسل

وآخرها:

أبرّ إذا أقسمت أني بحبّه   أهيم وقلبي بالصبابة مشعل

توجد نسخة مخطوطة منها بدار الكتب المصرية، مكتوبة بقلم معتاد (بها ١٥ صفحة) رقمها ٢٩٢[١].

١٣ ـ كتاب «السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن»، لمحمد ابن عمر بن محمد بن عمر بن رشيد الفهري، يكنى: أبا عبدالله ويعرف بابن رشيد الخطيب المتوفى بمدينة فاس سنة ٧٢١هـ.

وكان ابن رشيد خطيباً وإماماً بالمسجد الأعظم بغرناطة سنة ٦٩٢هـ[٢].

وتوجد نسخة مخطوطة من كتاب «السنن الأبين» في مكتبة الأسكوريال تحت رقم ١٨٠٦[٣].

١٤ ـ كتاب «المقنع في علوم الحديث» لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد بن محمد الأنصاري الوادي آشي الأندلسي ثم القاهري المشهور بابن الملقن، المتوفى سنة ٨٠٤هـ، لخّص فيه كتاب علوم الحديث لأبي عمرو بن الصلاح[٤]، بعد تهذيبه وتنقيحه وأضاف إليه زيادات كثيرة التقطها من عدة كتب في أصول الحديث، ورتّبه على خمسة وستين

---

(١) انظر فهرسة مخطوطات دار الكتب المصرية، ص: ٢٧٤، الجزء الأول. (مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م).

(٢) ترجمته في الديباج المذهب، ص: ٣١٠ ـ ٣١١.

(٣) انظر مدرسة البخاري في المغرب ٢٤١/١.

(٤) ابن الصلاح الإمام الحافظ تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمٰن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري الشافعي، ولي دار الحديث الأشرفية بدمشق، وتخرج به الناس وكان من أعلام الدين، أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٦٤٣هـ (طبقات الحفاظ، ص: ٥٠٣ رقم: ١١٠٧).

نوعاً وابتدأ في تأليفه سنة ٧٤٩هـ، فرغ منه يوم الإثنين الثالث عشر من شهر ربيع الأول سنة ٧٥٩هـ توجد منه نسخة في مجلد بالتصوير الشمسي (بدار الكتب المصرية) عن نسخة خطية تمت كتابتها في ٢٨ صفر سنة ٧٩١هـ بالقاهرة، في ١٨٧ لوحة، ومسطرة ٢٣ سطراً، رقمها ٣٩٩[١].

١٥ ـ كتاب «التذكرة في علوم الحديث» لابن الملقن أيضاً توجد منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية مكتوبة بقلم عبدالقادر بن عبد المعصراوي الوقائي الأزهري، فرغ من كتابتها في رمضان سنة ١٠١٤هـ، وهي تحت رقم ١١٩[٢].

بعد هذا العرض لأهم المصنفات الأندلسية في علوم الحديث، وحتى تتضح لنا القيمة العلمية لها، نتعرّف في المطلب القادم على نموذج من تلك الكتب ومنهج مؤلفه فيه.

ـ كتاب «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع»:

مؤلفه: القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي إمام أهل الحديث في وقته، المتوفى سنة ٥٤٤هـ.

منهج القاضي عياض في كتابه الإلماع:

قسّم القاضي عياض ـ رحمه الله ـ كتابه المذكور إلى مقدمة وتسعة عشر باباً.

المقدمة: تحدّث فيها عن الباعث له عن الكتابة في هذا الموضوع وأوضح أهمية هذا العلم وأصوله وفروعه، وضرورة جمع ما تفرّق من فصوله ليسهل ذلك على من رغب في معرفة الضبط وتقييد السماع والرواية، وما يصحّ منها وما يتزيّف، وأنه جمع في ذلك نكتاً غريبة من مقدمات علم الأثر وأصوله.

---

(١) انظر فهرسة مخطوطات دار الكتب المصرية، ص: ٣٠٤.

(٢) المصدر السابق، ص: ١٧٥.

ـ الباب الأول: تحدّث فيه عن وجوب طلب الحديث وإتقانه وضبطه وحفظه ووعيه، استدل فيه بطائفة من الآيات القرآنية والأحاديث النبويّة الدالة على وجوب طلب العلم والرحلة في سبيله، وتبليغه والتحذير من الكذب فيه.

ـ الباب الثاني: تطرّق فيه إلى شرف علم الحديث وشرف أهله، وأورد طائفة من الأحاديث والآثار، ختمها بأبيات قال فيها:

يا طالب العلم استمع قول امرئ   محض النصيحة للمريد الراغب
العلم في أصلين لا يعدوهما   إلا المضلّ عن الطريق اللاحب

ـ الباب الثالث: خصّصه للكلام عن آداب طالب السماع وما يجب أن يتخلّق به، فذكر مجموعة من الأحاديث والآثار التي تحثّ طالب العلم على التخلق بأخلاق العلماء والتحلي بزيّهم والأخذ عن مشاهيرهم.

ـ أعقب ذلك بباب رابع تناول فيه ما يلزم من إخلاص النيّة في طلب الحديث وما يجب على طالب العلم تحقيقه والتحلي به أو التخلي عنه، وأن هذا العلم يجب أن يؤخذ عن الثقاة الضابطين، ويجتنب من لا ضبط عنده، ومن عرف بكثرة الوهم.

ـ وذكر في الباب الخامس: السنّ التي يستحب فيها سماع الطالب، ومتى يصح سماع الصغير، فأوضح بأن الصغير متى ما ضبط ما سمعه، صحّ سماعه، ولا يصحّ الأخذ عنه إلا بعد بلوغه.

ـ الباب السادس: وهو أهم الأبواب وأكبرها حيث يمثل حوالي خمس الكتاب ـ تناول فيه المؤلف أنواع الأخذ وأصول الرواية، وهي ثمانية ضروب: «السماع ـ القراءة على الشيخ ـ المناولة ـ الإجازة ـ الإعلام ـ الوصية ـ الوجادة ـ والمكاتبة».

وتناول المؤلف هذه الأنواع بالتفصيل فشرح أقسامها، وبيّن صحيحها من سقيمها، خاصة ما يتعلق «بالإجازة» التي أشبعها بحثاً واستوفى الكلام في أقسامها بطريقة مبتكرة، قال عنها القاضي: وقد تقصينا وجه الإجازة بما

لم تسبق إليه، وجمعنا فيه تفاريق المجموعات والمسموعات والمشافهات والمستنبطات بحول الله وعونه[1].

ـ الباب السابع: أوضح فيه العبارة عن النقل بوجوه السماع والأخذ والمتفق في ذلك والمختلف فيه والمختار منه، فبيّن الألفاظ التي يعبّر بها الراوي عن الطريق الذي تحمّل به، وكيفية تأدية الرواية وذكر أقوال العلماء في ذلك وناقشها، وخلص إلى جواز قول: «حدثنا ـ وأخبرنا ـ وأنبأنا ـ ونبّأنا ـ وخبّرنا» فيما سمع من قول المحدّث ولفظه، وقراءته وإملائه[2].

ـ الباب الثامن: ذكر فيه تحقيق التقييد والضبط والسماع:

بيّن في هذا الباب أقوال العلماء الذين شدّدوا في الأخذ عن الذي يحدّث من كتبه ولا يحفظ حديثه، وذكر طائفة من الأخبار في الحث على تحقيق الضبط والسماع.

ـ الباب التاسع: ذكر فيه من سهّل من العلماء في الأخذ وتسامحوا فيه، وأن ذلك كان في محدّثي الصدر الأول، ومن بعدهم من طوائف الفقهاء كابن عيينة وابن وهب وغيرهما.

ـ الباب العاشر: تناول فيه التقييد بالكتابة والمقابلة والشكل والنقط والضبط، فذكر الخلاف في جواز كتابة الحديث وخلص إلى القول بالجواز وأن الحال في هذا الزمان داعية للكتابة لطول الأسانيد وقلة الحفظ وكلال الأفهام، ثم بيّن أهمية الشكل والنقط في الرواية، وأن الإهمال في ذلك يؤدي إلى التصحيف والحيرة أحياناً، وضرب لذلك أمثلة مما وقع الاختلاف فيه بسبب الشكل والنقط.

ـ الباب الحادي عشر: خصّصه لمسألة التخريج والإلحاق للنقص (أي تخريج الملحقات بما سقط من الأصول)، وأن أحسن الوجوه في ذلك: «كتابة خط بموضع النقص، صاعداً إلى تحت السطر الذي فوقه، ثم ينعطف

---

(١) الإلماع، ص: ١٠٧.

(٢) الإلماع، ص: ١٢٢.

إلى جهة التخريج في الحاشية، انعطافاً يشير إليه، ثم يبدأ في الحاشية باللحق مقابلاً للخط المنعطف بين السطرين، ويكون كتابها صاعداً إلى أعلى الورقة حتى ينتهي اللحق في سطر هناك أو سطرين أو أكثر على مقداره، ويكتب آخره (صح) وبعضهم يكتب (انتهى اللحق)»[1].

ـ الباب الثاني عشر: خصّصه لتوضيح إشارة التضبيب والتمريض، وطرائق العلماء في ذلك أن يمدوا على الكلمة خطاً أوله مثل الصاد، ولا يلزق بالكلمة المعلّم عليها لئلا يظن ضرباً، ويسمونه «ضبة»، ويسمونه «تمريضاً» وكأنها صاد التصحيح كتبت بمدتها وحرفت حاؤها، ليفرّق بينها وبين ما صح لفظاً ومعنى، وذلك أنه صح من جهة الرواية، وضعف من جهة المعنى، فلم يكمل عليه التصحيح، وكتب عليه هذا، علامة على مرضه، ولئلا يرتاب في صحة روايته»[2].

ـ الباب الثالث عشر: في الضرب والحك والشق والمحو، قال فيه القاضي: قال أصحابنا «الحك تهمة، وأجود الضرب ألا يطمس الحرف المضروب عليه، بل يخط من فوقه خطاً بيناً يدل على إبطاله، ويقرأ من تحته ما خط عليه»[3].

ـ الباب الرابع عشر: ناقش فيه المؤلف، مسألة تحري الرواية والمجيء باللفظ ومن رخّص من العلماء في الرواية بالمعنى، وأن ذلك لا يجوز للجاهل والمبتدئ ومن لم يمهر في العلم.

ـ الباب الخامس عشر: في إصلاح الخطأ وتقويم اللحن والاختلاف في ذلك وأن الذي استمرّ عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها. وذكر أن أهل المعرفة منهم ينبّهون على خطئها عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب.

---

(١) الإلماع، ص: ١٦٢.
(٢) المصدر السابق، ص: ١٦٦ ـ ١٦٧.
(٣) المرجع السابق، ص: ١٧٢.

ـ الباب السادس عشر: في ضبط اختلاف الروايات والعمل في ذلك بإلحاق الزيادات والتنبيه على النقص. وبيّن فضل علماء الأندلس على غيرهم في حذق هذا الباب فقال: «ولأهل الأندلس فيه يد ليست لغيرهم، وكان إمام وقتنا في بلادنا في هذا الشأن الحافظ أبو علي الجياني شيخنا ـ رحمه الله ـ من أتقن الناس بالكتب، وأضبطهم لها، وأقومهم لحروفها، وأفرسهم ببيان مشكل أسانيدها ومتونها»[1].

ـ الباب السابع عشر: في رفع الإسناد في القراءة والتخريج والعمل فيه فأوضح أهمية الإسناد وأنه الطريق الموصل إلى المتن، وبه يعرف صحيح الحديث من سقيمه، ثم بيّن مذاهب العلماء في قراءة الإسناد عند كل حديث. فأما الأحاديث المفردات فلا أشكال في ذكرها من أول أسانيدها، وأما الأجزاء والدفاتر، فلا بدّ من إعلام الشيخ بروايته فيه، وعمن رواه ويذكر سنده، ثم يقرأ الجزء، ومنهم من يقرأ السند أول الكتاب أو أول كل مجلس، ويقول بعد ذلك (وبالسند المتقدم)[2].

ـ الباب الثامن عشر: ذكر فيه، المؤلف متى يستحب الجلوس للإسماع. وسنّ المحدّث، ومتى يمتنع، فذكر صفات من يجوز السماع منه، منها البلوغ والعقل والعدالة والضبط. ثم ردّ على من استحب لمن تصدّر للتحديث استيفاء الخمسين لأنها انتهاء الكهولة، وبيّن أن ذلك لا يقوم على حجة، وأن كثيراً من السلف المتقدمين ومن بعدهم من المحدّثين لم يبلغ هذا السنّ ولا استوفى هذا العمر، ومات قبله، وقد نشر من العلم ما لا يحصى[3]. وأما الحدّ في ترك الشيخ التحديث فهو التغيّر وخوف الخرف[4].

---

(١) الإلماع ص: ١٩٢.

(٢) المصدر السابق، ص: ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٣) انظر الإلماع ص: ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٤) المصدر السابق ص: ٢٠٤.

ـ الباب التاسع عشر: ختم القاضي عياض ـ رحمه الله ـ كتابه الإلماع بباب جامع لفوائد من الحديث وشواهد من سير أهله ونوادر من الآثار تتعلق بالحديث وعلومه.

هذا باختصار ملخص محتوى أبواب كتاب الإلماع للقاضي عياض ـ رحمه الله ـ الذي يعدّ من أوائل كتب علم المصطلح، قال ابن حجر: «جمع القاضي عياض كتاباً لطيفاً سماه الإلماع»[1]. وقد قام الأستاذ السيد أحمد صقر ـ رحمه الله ـ بتحقيقه وتخريج أحاديثه والتعليق عليه.

ملاحظات حول كتاب الإلماع:

يعدّ كتاب الإلماع من أهم الكتب التي أُلّفت في موضوعه، انتفع به كثير من العلماء وأصحاب الصّنعة كأبي عمرو بن الصلاح والعراقي والزركشي والبقاعي وابن حجر والسخاوي والسيوطي والبلقيني وابن جماعة وغيرهم، إلا أن ما شابه هو وجود كثير من الأحاديث الموضوعة والضعيفة في بعض أبوابه، من ذلك:

١ ـ **الباب الثاني**: فيه من الأحاديث والآثار الضعيفة جملة وافرة، دون أن ينبّه عليها المؤلف. ويعدّ هذا الباب من أضعف فصول الكتاب، فعلى سبيل المثال، ذكر القاضي عياض حديث «اللّهم ارحم خلفائي»[2]، وهو موضوع[3]، وحديث: «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً»[4]، وهو موضوع[5].

---

(١) نزهة النظر لابن حجر ص: ١٧.

(٢) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص: ١٧ (دار التراث القاهرة ١٣٩٧هـ/١٩٧٨م).

(٣) أخرجه أبو نعيم في أخبار أصفهان ٨١/١، والهيثمي ١٢٦/١ وقال: أحمد بن عيسى كذّاب. والرامهرمزي في المحدّث الفاصل ص: ٤، وفي إسناده أحمد بن عيسى وهو كذّاب (ميزان الاعتدال ١٢٦/١ وجامع بيان العلم ٤٦/١).

(٤) الإلماع ص: ٢٢.

(٥) انظر جامع بيان العلم ٤٤/١، وتذكرة الموضوعات للفتني ص: ٢٧. (تصوير بيروت).

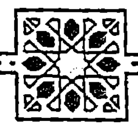
٢ ـ الباب الثالث: ذكر فيه[1]، من الأحاديث الموضوعة: «اطلبوا الحديث يوم الإثنين والخميس»[2].

٣ ـ الباب الخامس: ذكر فيه حديث: «من تعلّم علماً وهو شاب..»[3]، وهو موضوع[4].

كما يعدّ الباب السادس أكبر وأقوى فصول الكتاب حيث أجاد فيه المؤلف وأفاد في توضيح أنواع الأخذ وأصول الرواية، خاصة ما يتعلق بالإجازة حيث أطنب في شرحها وتمييز صحيحها من سقيمها، وقال في آخره: «وقد تقصينا وجوه الإجازة بما لم نسبق إليه، وجمعنا فيه تفاريق المجموعات والمسموعات والمشافهات المستنبطات بحول الله وعونه».



(١) الإلماع ص: ٥١.
(٢) انظر الكمال لابن عدي ١٦٦/١.
(٣) الإلماع ص: ٦٦.
(٤) ذكره ابن الجوزي في الموضوعات ٢١٨/١.



المبحث الثاني:
المصنفات الأندلسية في الجرح والتعديل

لم تقتصر جهود محدّثي الأندلس في الجرح والتعديل على ما ضمنّوه كتبهم التي خصصوها لهذا الفنّ، بل نجد الكثير منهم لم يفرد هذا الموضوع بتأليف مستقل، وبقيت آراؤه في الجرح والتعديل مبثوثة في كتبه المتفرقة، سواء من ذلك كتب الفقه والأصول أو فقه الحديث، كما هو الحال بالنسبة للإمامين ابن عبدالبر القرطبي وابن حزم الظاهري، الذين سأتناول ما أسهما به في هذا العلم في الباب القادم إن شاء الله.

وسأقتصر في هذا المبحث على التعريف بأهم المصنّفات الأندلسية التي عالجت موضوع الجرح والتعديل عموماً، أو التي خصّصها مؤلفوها لجانب من ذلك ككتب الثقات مثلاً.

١ ـ كتاب التاريخ الكبير في الجرح والتعديل لأبي عمر أحمد بن سعيد بن حزم الصدفي المنتجيلي الأندلسي، وهو كتاب كبير في تاريخ الرجال جمع فيه ما أمكنه من أقوال الناس في أهل العدالة والتجريح. توفي أحمد بن سعيد الصدفي سنة ٣٥٠هـ[١].

وقد اختصر هذا الكتاب الحافظ ابن عبدالبر، المتوفى سنة ٤٦٣هـ[٢].

---

(١) انظر بغية الملتمس للضبّي ص: ١٦٩ رقم: ٤١١.

(٢) ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك ٨١٠/٣.

٢ ـ كتاب التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، المتوفى سنة ٤٧٤هـ، وسيكون منهج الباجي في هذا الكتاب نموذجاً للمبحث.

٣ ـ كتاب «الثقات» للحافظ أبي بكر محمد بن إسماعيل بن محمد بن عبدالرحمٰن بن مروان بن خلفون الأزدي الأونبي، المتوفى سنة ٦٣٦هـ[١]، ويعتبر هذا الكتاب في عداد المفقود إلا أنه وردت اقتباسات[٢]، منه في كتاب «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي[٣]، من ذلك:

ـ عند ترجمة «بسر بن سعيد المدني العابد مولى ابن الحضرمي قال: «وفي الثقات لابن خلفون: كان رجلاً صالحاً خيّراً فاضلاً وهو ثقة، قاله يحيى بن سعيد القطان وعلي بن المديني وغيرهما»[٤].

ـ وفي ترجمة بكر بن سوادة بن ثمامة الجذامي المصري، قال: «قال ابن خلفون في كتاب الثقات: كان فقيهاً، نقياً محدّثاً، جليلاً، فاضلاً، ثقة، قاله غير واحد»[٥].

٤ ـ كتاب رفع التماري في أسماء من تكلّم فيه من رجال البخاري لابن خلفون الأونبي[٦].

٥ ـ كتاب: الحافل في تكملة الكامل، وهو ذيل على كتاب الكامل لابن عدي، تأليف: أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرج الأموي الأندلسي المعروف

---

(١) مرت ترجمته.

(٢) نبّه على ذلك الأستاذ عبدالعزيز الساوري في مجلة دعوة الحق رقم: ٣١٩، ذو الحجة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦ ص: ٣٦.

(٣) هو مُغْلَطَاي بن قليج بن عبدالله الحنفي، المتوفى سنة ٧٦٢هـ (طبقات الحفاظ ص: ٥٣٨).

(٤) إكمال تهذيب الكمال ١٠/٢.

(٥) نفس المصدر ٢٤/٢.

(٦) الذيل والتكملة: لمحمد بن محمد بن عبدالملك المراكشي ص: ١٣٠، الأعلام ٣٦/٦، وبرنامج شيوخ الرعيني ص: ٥٥.

بابن الرومية، المتوفى سنة ٦٣٧هـ[١]، قال الكتاني: هو في مجلد كبير[٢].

وقد اعتمد على هذا الكتاب الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال، خاصة الزيادات التي زادها على كتابه المغني.

قال الذهبي في مقدمة «ميزان الاعتدال»: «... وفيه أسماء عدة من الرواة زائدة على من في المغني، زدت معظمهم من الكتاب الحافل المذيل على الكامل لابن عدي»[٣].

دراسة نموذج للمؤلفات الأندلسية في الجرح والتعديل:

وكما سبقت الإشارة إليه، سنتعرف في هذا المبحث على غرار باقي المباحث ـ على منهج أحد الكتب الأندلسية في الجرح والتعديل، ولعل من أهم الكتب التي وصلت إلينا منها، كتاب «التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح» للإمام الباجي.

١ ـ مؤلفه: العلامة الحافظ أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعيد بن أيوب الباجي التجيبي القرطبي، ولد سنة ٤٠٣هـ، رحل ولازم أبا ذرّ الهروي، وتفقه بالقاضي أبي الطيب الطبري وبرع في الحديث وعلله ورجاله والفقه وغوامضه والكلام ومضايقه. صنّف في الجرح والتعديل والتفسير والفقه والأصول. مات بالمرية تاسع عشر رجب سنة ٤٧٤هـ[٤].

منهج الإمام الباجي في كتابه التعديل والتجريح:

١ ـ افتتح الباجي كتابه بمقدمة ضمّنها عدة أبواب تناول فيها زبدة آرائه في الجرح والتعديل نلخّصها في الآتي:

---

(١) طبقات الحافظ ص: ٥٠١ رقم: ١١٠٤.

(٢) الرسالة المستطرفة للكتاني ص: ١٠٩.

(٣) انظر ميزان الاعتدال للذهبي ١/١ (طبعة دار الفكر).

(٤) طبقات الحفاظ ص:٤٣٩ رقم: ٩٩٢ ـ الديباج المذهب ص: ١٢٠. بغية الملتمس ص: ٢٨٩ رقم: ٧٧٧.

عنون للباب الأول بقوله: «باب معرفة الجرح والتعديل»[1]، أوضح فيه أن علم الجرح والتعديل مما يدرك بالاجتهاد ويعلم بضرب من النظر، حيث أن ضبط الراوي يعرف بموافقته للثقات المتقنين الضابطين إذا اعتبر حديثه بحديثهم، فإن وافقهم في رواياتهم غالباً، ولو من حيث المعنى، فضابط، ولا تضرّ مخالفته لهم النادرة. وإن كثرت مخالفته لهم وندرت الموافقة اختل ضبطه ولم يحتج به في حديثه[2]. وأما إذا كان الراوي ممن يخالف الثقات مرة ويوافقهم أخرى وقع الترجيح فيه على كثرة أحد الأمرين منه وقلته وهو المجال الذي يختلف فيه أهل الجرح والتعديل على حسب اجتهادهم في الحكم على الراوي.

وأوضح في الباب الثاني جواز الجرح وأنه ليس من باب الغيبة المنهي عنها وإنما هو من الدين مستشهداً بأقوال فطاحلة هذا الفنّ، ومنبهاً على أن يكتفى في تجريح الراوي بما فيه مما يردّ حديثه، ولا يذكر غير ذلك من عيوبه.

وعنون للباب الثالث بقوله: «باب الجرح والتعديل»[3]، بيّن فيه ضرورة اعتبار المقام الذي تقال فيه ألفاظ الجرح والتعديل، لفهمها على وجهها الصحيح ولا يتأتى ذلك إلا لأهل الصناعة والعلم بهذا الشأن، وأما من لم يعلم ذلك فلا يمكنه تنزيل ألفاظ الجرح والتعديل على وجهها الصحيح.

وعقد باباً رابعاً ترجم له بقوله:

«باب وصف المُجَرّح الذي يطرح حديثه وتمييزه من المعدّل الذي يؤخذ بحديثه» ذكر فيه أصناف الذين يطرح حديثهم ولا يؤخذ عنهم وهم:

---

(١) التعديل والتجريح ص: ٢٨٠ (تحقيق الدكتور أبو لبابة حسين ـ دار اللواء للنشر والتوزيع ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ـ الرياض).

(٢) انظر في هذا المعنى تدريب الراوي ٣٠٤/١.

(٣) التعديل والتجريح ص: ٢٨٣.

رجل معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ورجل يكذب في أحاديث الناس إذا حدّث وإن كان لا يتهم بالكذب عن رسول الله ﷺ.

وصاحب بدعة يدعو إلى بدعته، ورجل له فضل ولا يَعْرِف ما يحدّث به.

- وفي باب خامس عنون له بقوله: «باب في وجوب التحرّز في الأخذ عن العدول» بيّن أن أخذ الحديث يكون على وجهين:

أحدهما: للعمل به واتخاذه دينا، وهذا لا يؤخذ إلا عن الثقات، فهذا الضرب يجب تبليغه إلى الناس إذ لا يجوز كتمان العلم.

والثاني: ليعرف وجه ضعفه، وهذا الضرب يجوز نقله لبيان ضعفه إذ لا بدّ عند ذلك من تبيين وجهه حتى يُتجنّب.

- وخصّص الباب السادس لسرد بعض الأسانيد التي اتُفق على طرحها، ونبّه إلى أن رواية الثقة عن الثقة قد تكون ضعيفة لاعتبارات منها: الإرسال، والتدليس، والخلط بين الثقة والضعيف لاشتراكهما في الاسم، أو بسبب علة كوهم الثقة في الحديث.

- وختم المقدمة بباب سابع ذكر فيه جملة أسانيد اتفق على صحتها.

٢ - ترتيب الباجي لكتابه التعديل والتجريح:

رتّب الباجي أسماء رجال صحيح البخاري على حروف الهجاء الأندلسية بالنسبة للحرف الأول من الاسم دون مراعاة لباقي الحروف ولا لاسم الأب. فبدأ بمن تبتدئ أسماؤهم بحرف الألف وجعل الأسماء المتفقة في أبواب، بداية من باب أحمد وانتهاء بباب أسباط، ثم جمع أفراد الأسماء التي تبتدئ بالألف في باب تحت عنوان «باب تفاريق الأسماء على الألف»[1].

وعلى مثل هذا الترتيب أورد باقي الأسماء.

---

(١) التعديل والتجريح ص: ٤٠٨.

بعد ذلك عقد الباجي باباً أورد فيه من اشتهر بكنيته[1]، من الرواة مرتبين على حروف الهجاء، وأعقب ذلك بباب خصّصه لذكر النساء[2]، وكان عددهن خمس وثلاثين امرأة. ثم ختم الكتاب بباب كنى النساء وكنّ عشر نسوة[3].

٣ ـ مادة التراجم وحجمها:

يركّز الباجي عند ترجمته للرواة على أمور أساسية من شأنها المساعدة على رسم صورة واضحة عنهم من ذلك: ذكر اسم الراوي ونسبه وكنيته ونسبته والأبواب التي خرّج له البخاري فيها، وشيوخه الذين روى عنهم وتلاميذه الذين رووا عنه.

بعد ذلك يذكر أقوال العلماء في الراوي، وغالباً ما يذكر تاريخ وفاته.

والملاحظ أن الباجي في تراجمه للأئمة الأعلام وكبار الرواة، يطيل النفس ويطنب في ذكر مناقبهم وكثير من النكت اللطائف المتعلقة بهم. فقد ترجم للإمام مالك بن أنس في أكثر من أربع صفحات[4]، وترجم للحسن بن أبي الحسن في حوالي الست صفحات[5].

في حين نراه يترجم لبعض الرواة بتراجم قصيرة خاصة الرواة غير المنسوبين، والذين ذكروا بكناهم[6].

٤ ـ اهتم الباجي بتوضيح أنساب بعض الرواة، وتعريف البعض بأقاربهم وتمييزه بين الأسماء والكنى المتشابهة:

---

(١) التعديل والتجريح ص: ١٢٧٨.
(٢) نفس المصدر السابق ص: ١٢٧٩.
(٣) المصدر السابق ص: ١٢٩٩.
(٤) المصدر السابق ص: ٦٩٦ رقم: الترجمة ٦٠٠.
(٥) المصدر السابق ص: ٤٨٢ رقم: الترجمة ٢٣٤.
(٦) انظر التراجم الآتية (ص: ٤٩٠ رقم: ٢٣٦/ ص: ١٢٦٧ رقم: ١٦٢٥/ ص: ١٢٧٣ رقم: ١٦٦٨).

فعند ترجمته لعبدالله بن عامر بن ربيعة[1]، قال: أبو محمد العنزي، حيّ من اليمن حلفاء بني عدي بن كعب.

وعند ترجمته لعبدالله بن أبي أوفى[2]، قال: واسم أبي أوفى علقمة، أخو زيد بن أبي أوفى.

وعند ترجمته لعبدالله بن عبدالله بن عمر بن الخطاب، أبو عبدالرحمٰن قال: أخو عبيدالله وحمزة وزيد وبلال[3].

وحين يلتقي راويان في الاسم واسم الأب مثلاً، فإنه يوضح ذلك ويرفع اللبس حتى يتم التميز بينهما، فعند ترجمته لنسيبة بنت كعب، أم عطية الأنصارية البصرية[4]، قال: وليست هذه نسيبة بنت كعب بن عمرو بن عوف الأنصارية، تلك تكنّى أم عمارة.

٥ ـ الرواة الذي أخرج لهم البخاري تعليقاً أو متابعة، فإن الباجي لم يتخذ منهم موقفاً موحداً فهو يترجم لبعضهم حينا ويدعهم أحياناً. وممن ترجم لهم: محمد بن سليم أبو هلال الراسبي، قال الباجي: ولم أر لمحمد بن سليم في الكتاب ذكراً على وجه الإخراج عنه، والله أعلم[5]. وأحياناً يترجم الباجي لرواة ليسوا من رجال البخاري وإنما يفعل ذلك لأن بعض العلماء ذكرهم، وينبّه عن ذلك كما في ترجمة محمد بن حميد أبو سفيان المعمري[6].

٦ ـ موقف الباجي من تعديل العلماء لرجال البخاري وتجريحهم:

لم يكتف الباجي في كتابه التعديل والتجريح بسرد آراء العلماء في رجال البخاري الذين خرّج لهم في صحيحه، بل نراه يدلي برأيه كلّما دعت

---

(١) التعديل والتجريح ص: ٨٠٦ رقم: ٧٨٠.
(٢) المصدر السابق ص: ٨٠٧ رقم: ٧٨١.
(٣) التعديل والتجريح ص: ٨٣٧ رقم: الترجمة ٨٣٣.
(٤) المصدر السابق ص: ١٢٨٨ رقم: ١٧١٧.
(٥) المصدر السابق ص: ٦٨٢ رقم: ٥٧٣.
(٦) المصدر السابق ص: ٦٣٠ رقم: ٤٧٩.

الضرورة، بكل استقلالية وثبات، فأحياناً يؤيد وأخرى يُخطّئ، ومرات يرجّح عند تعارض آراء العلماء، وكثير من الأحيان نراه لا يتدخل ولا يعلق على كلام العلماء.

فعند ترجمته لمحمد بن الحكم أبو عبدالله الأحول المروزي[1]: قال: أخرج البخاري في الطب وعلامات النبوة عنه عن النضر بن شميل، قال أبو حاتم الرازي، هو مجهول.

فلم يعقب الباجي على كلام أبي حاتم الرازي بشيء.

ـ وعند ترجمته لإبراهيم بن عبدالرحمٰن أبو إسماعيل السكسكي الكوفي[2]، قال: وأخرجه أبو عبدالله النيسابوري في جملة من أخرج عنه البخاري وذُكر بشيء من الجرح، وقد كان ذكره فيمن اتفقا على الإخراج عنه ثم تعقبه بقوله: وهو وهم، فلا أعلم أنه أخرج عنه مسلم.

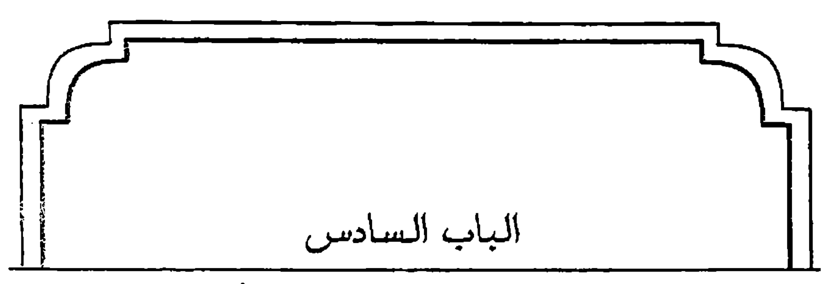
ـ عند ترجمته لإبراهيم بن سويد بن حبان[3]: قال: وذكر أبو عبدالله (يعني الحاكم النيسابوري)، إبراهيم بن سويد المدني فيمن اتفقا على الإخراج عنه. ثم تعقبه بقوله: وأراه وهماً، وإنما هو النخعي.

هذه باختصار أهم عناصر منهج الباجي في كتابه التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح أوردتها كنموذج لما أسهم به علماء الأندلس في هذا الفنّ ـ وسنتعرّض لاتجاهات الجرح والتعديل عند الأندلسيين بمزيد بسط وتوضيح في الباب القادم إن شاء الله.



---

(١) التعديل والتجريح ص: ٦٢٩ رقم: ٤٧٦.
(٢) المصدر السابق ص: ٣٥٣ رقم: ٥١.
(٣) المصدر السبق ص: ٣٥٦ رقم: ٥٥.



الباب السادس

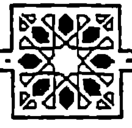
منهج نقد الحديث عند علماء الأندلس

تمهيد: في تطوّر علم نقد الحديث.

الفصل الأول: نقد الحديث سنداً.

الفصل الثاني: نقد الحديث متناً.

الفصل الثالث: اتجاهات الجرح والتعديل.



تمهيد

وفيه تعريف عام بعلم نقد الحديث والأدوار التي مرّ بها، وأشهر النقاد الأندلسيين والمصنّفات في هذا الفنّ.

أ ـ موجز حول تطوّر النقد الحديثي وأهم المصنّفات فيه:

لقد رافق النقد الحديثي السنّة المطهّرة منذ الأيام الأولى للخلافة الراشدة، فكان أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ أول من احتاط في قبول الأخبار[1]، كما في حديث توريث الجدة[2]، وكذلك كان عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يتثبّت في النقل، وربما كان يتوقّف في خبر الواحد إذا ارتاب كما في حديث الاستئذان[3].

---

(١) انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ص: ٢.

(٢) الحديث أخرجه مالك عن ابن شهاب عن عثمان بن إسحاق عن خرشة عن قبيصة بن ذؤيب؛ أنه قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال لها أبو بكر: ما لك في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سنّة رسول الله ﷺ شيئاً، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثل ما قال المغيرة، فأنفذه لها أبو بكر الصديق... (انظر الموطأ ـ كتاب الفرائض ـ باب ميراث الجدة حديث رقم: ٤ ص: ٢/٥١٣ دار إحياء التراث العربي بيروت ١٤٠٦ ـ ١٩٨٥).

(٣) الحديث عن أبي سعيد الخدري قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، فقال: =

فكان الصحابة يحتاطون في الأحاديث ويعرضونها على نصوص وقواعد الدين، فإن وجد مخالف لشيء منها ردّوه وتركوا العمل به. فهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يسمع حديث فاطمة بنت قيس[1]، أن زوجها طلّقها ثلاثاً فلم يجعل رسول الله ﷺ لها سكنى ولا نفقة، قال عمر: لا نترك كتاب الله وسنّة نبيّنا ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة[2]، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾[3].

كل ذلك كان يفعله الصحابة رضوان الله عليهم تثبّتاً واحتياطاً في ضبط أحاديث رسول الله ﷺ.

وازداد هذا الاحتياط والتمحيص للأخبار في زمن الفتنة وظهور الفرق المنحرفة، والوضع في الحديث.

أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن محمد بن سيرين أنه قال: «إن هذا العلم دين فانظروا عمّن تأخذوا دينكم»[4]، وعنه أنه قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلمّا وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم فينظر إلى

= ما منعك؟ فقلت استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله ـ ﷺ ـ: «إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع». فقال: والله لتقيمنّ عليه ببيّنة. أمنكم أحد سمعه من النبي ـ ﷺ ـ؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم، فقمت معه فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك.. (أخرجه البخاري في كتاب الاستذان ـ باب التسليم والاستئذان ثلاثاً حديث رقم: ٦٢٤٥).

(١) فاطمة بنت قيس بن خالد الفهرية، أخت الضحاك، صحابية مشهورة، وكانت من المهاجرات الأول، وعاشت إلى خلافة معاوية (تقريب التهذيب ص: ٧٥١ رقم: ٨٦٥٥).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الطلاق ـ باب المطلقة البائن لا نفقة لها، حديث ١٤٨٠ و ٤٦ من نفس الكتاب ص: ١١١٨/٢.

(٣) سورة الطلاق، آية: ١.

(٤) مسلم في مقدمة صحيحه باب بيان أن الإسناد من الدين، وانظر مسلم بشرح النووي نفس الكتاب والباب ٨٤/١.

أهل السنّة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم[1]، وبهذا تطوّر النّقد الحديثي وتنوّع واتسعت مباحثه، حتى أصبح صناعة وفناً مع منتصف القرن الهجري الثاني.

ب ـ أشهر علماء هذا الفنّ في الأندلس ومؤلفاتهم فيه:

لقد قيّض الله تعالى لهذا العلم رجالاً بذلوا فيه غاية ما في الوسع البشري من الجهد، متّبعين في ذلك أقصى وأحكم ما يمكن من وسائل البحث الدقيق.

وقد شهدت بلاد الأندلس نخبة من المحدّثين النقاد البصراء، كان لخدماتهم أثر كبير في إثراء هذا الفنّ، منهم:

١ ـ الحافظ أبو عبدالرحمٰن بقي بن مخلد القرطبي[2]، (المتوفى في سنة ٢٧٦هـ) صاحب التفسير الجليل والمسند الكبير، قال أبو محمد علي بن أحمد بن حزم: كان ذا خاصة من أحمد بن حنبل وجارياً في مضمار أبي عبدالله البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري وأبي عبدالرحمٰن النسائي رحمة الله عليهم.

يعتبر بقي بن مخلد ـ رحمه الله ـ من الرّواد الأوائل لهذا العلم في الأندلس مع عصريّه محمد بن وضّاح القرطبي.

٢ ـ الحافظ الإمام محمد بن وضّاح القرطبي[3]، (المتوفى في سنة ٢٨٦هـ)، مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس مع بقي بن مخلد. قال ابن الفرضي: كان عالماً بالحديث بصيراً بطرقه وعلله. ويعدّ ابن وضّاح ـ رحمه الله ـ من أحذق رجال هذا الفنّ والمتبحرين فيه مع كثرة ورعه وزهده.

---

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) ترجمته في بغية الملتمس ص: ٢٢٩ رقم: ٥٨٤، وتاريخ ابن الفرضي ٩١/١، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٦٢٩/٢.

(٣) ترجمته في طبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٢٨٧ رقم: ٦٤٦، وبغية الملتمس ص: ١٢٣ رقم: ٢٩١، وتاريخ ابن الفرضي ١٥/٢، والديباج المذهب ص: ٢٣٩.

٣ ـ الحافظ الإمام الحجة أبو الوليد عبدالله بن محمد بن يوسف المعروف بابن الفرضي (المتوفى بقرطبة سنة ٤٠٣هـ).

كان عالماً حافظاً للحديث متقناً لعلومه متكلّماً في الرجال، كتب تاريخ علماء الأندلس، والمؤتلف والمختلف.

٤ ـ الحافظ الفقيه أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، المتوفى سنة ٤٥٦هـ، كان صاحب فنون وورع، له مذهب في نقد الحديث متميّز، وإن لم يفرد هذا الفنّ بمؤلف فإن آراءه مبثوثة في كتبه الفقهية والأصولية كالمحلى والإحكام والنبذ وغيرها.

٥ ـ الحافظ أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، صاحب التمهيد ـ والاستذكار ـ والاستيعاب والشواهد في إثبات خبر الواحد ـ و ـ اختصار التميز (لمسلم بن الحجاج) وغيرها.

٦ ـ العلامة الحافظ أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي المتوفى بالمرية سنة ٤٧٤هـ، كان متبحراً في الحديث وعلله ورجاله، والفقه وغوامضه، ألّف في الجرح والتعديل كتاباً سمّاه «التعديل والتجريح لمن خرّج عنه البخاري في الجامع الصحيح».

٧ ـ الحافظ الإمام الثبت محدّث الأندلس أبو علي الحسين بن محمد الجياني الغساني الأندلسي، المتوفى سنة ٤٩٨هـ.

كان من جهابذة الحفاظ البصراء، إمام عصره في الحديث وعارفاً برجاله وصحيحه وسقيمه ولغته وبرع في إتقانه وضبطه، ألّف كتاب «تقييد المهمل وتمييز المشكل» وغيره.

٨ ـ الحافظ الإمام المحقّق أبو محمد عبدالله بن أحمد بن سعيد بن سليمان بن يربوع الأندلسي الإشبيلي، المتوفى سنة ٥٢٢هـ.

وكان من كبار حفاظ الحديث وعلله، عارفاً برجاله وبالجرح والتعديل ضابطاً ثقة كثير الحديث، صنّف الإقليد في معرفة الأسانيد، ومعرفة أسانيد الموطأ ـ ورجال مسلم ـ وغيرها.

٩ ـ الإمام الحافظ القاضي أبو بكر محمد بن عبدالله بن العربي الإشبيلي، المتوفى سنة ٥٤٣هـ، صاحب الفنون والتآليف النافعة. وإن لم يفرد ابن العربي هذا الفنّ بمؤلف مستقل فإن الدارس لمؤلفاته في شرح الموطأ وسنن الترمذي يلمس مدى ما أسهم به هذا الأخير في ميدان النقد الحديثي.

١٠ ـ القاضي عياض بن موسى اليحصبي ـ أبو الفضل عالم المغرب، المتوفى سنة ٥٤٤هـ، صاحب التصانيف التي طارت بها الركبان، كان إمام أهل الحديث في وقته وأعلم الناس بعلومه، له شرح صحيح مسلم، ومشارق الأنوار في غريب الحديث، وغيرها من التآليف الشاهدة على تبحّره في الحديث وعلله.

١١ ـ الحافظ عبدالحق بن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن حسين، أبو محمد الأزدي الإشبيلي يعرف بابن الخرّاط، المتوفى سنة ٥٨١هـ.

كان فقيهاً حافظاً، عالماً بالحديث وعلله، عارفاً بالرجال، جمع بين الصحيحين في كتاب، وبين الكتب الستة في آخر، وله «المعتل من الحديث».

١٢ ـ الحافظ الناقد أبو العباس أجمد بن محمد بن مفرج بن عبدالله المعروف بابن الرومية الأندلسي الأشبيلي، المتوفى سنة ٦٣٧هـ. صاحب كتاب «الحافل» الذي ذيّل به على «الكامل» لابن عدي.

كان محدثاً حافظاً بصيراً بالحديث ورجاله ذاكراً للتواريخ والأنساب، ثقة.

١٣ ـ الإمام الحافظ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم ابن الزبير الغرناطي، المتوفى سنة ٧٠٨هـ. خاتمة المحدّثين بالأندلس له تآليف مفيدة منها كتاب صلة الصلة البشكوالية.

بعد هذا العرض الموجز لتطوّر النقد الحديثي وأشهر رجاله في الأندلس، يتضح لنا أن عطاء الأندلسيين في هذا الفنّ رافق الحركة الحديثية

منذ نشأتها، واستمر إلى أواخر فترة الحكم الإسلامي بها، في سلسلة متواصلة من الجهود التي يكمّل اللاحق فيها من سبقه. بيد أن الفترة الممتدة من القرن الرابع إلى القرن السادس شهدت عطاءاً متميّزاً على يد أئمة هذا الشأن كالحافظ ابن عبدالبر والإمام ابن حزم والقاضي أبي الوليد الباجي والحافظ ابن العربي.

وسأذكر في فصول هذا الباب نبذاً مما تميّز به منهج نقد الحديث عند هؤلاء الأعلام الذين يمثلون اتجاهات مختلفة نسبياً.

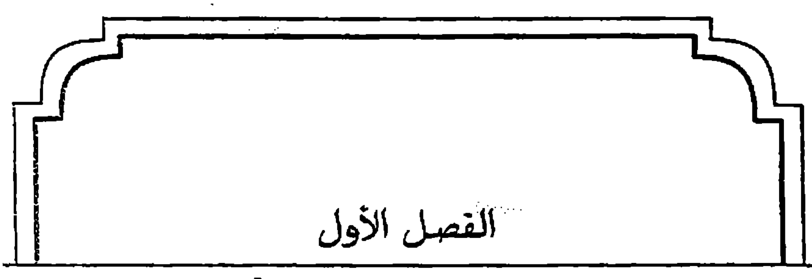
فابن حزم ـ رحمه الله ـ هو زعيم المدرسة الظاهرية بالأندلس، التي سلكت نهجاً متميّزاً في نقد الحديث يمتاز بالتشدّد أحياناً، خاصة في نقد الرجال.

والقاضي أبو الوليد الباجي ـ رحمه الله ـ إمام المالكية في وقته، يميل إلى طريقة الأصوليين في نقد الحديث.

وأما الحافظ ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ الذي كان في بداية أمره ظاهرياً ثم أصبح مالكياً مع ميل لآراء الإمام الشافعي، فله منهج متميز في نقد الحديث خاصة في العدالة ورفع الجهالة والجرح والتعديل.

ومع هذا التنوع في الاتجاهات فإنهم يتفقون في كثير من جانب هذا الفنّ.

وفي المباحث القادمة سأبرز ما أمكنني مما امتاز به كل منهم في النقد الحديثي دون استطراد في ما اتفقوا عليه، مذكّراً بما اشتهر عند محدّثي المشرق بغية تحديد ورسم ملامح منهج نقد الحديث عند محدّثي الأندلس.



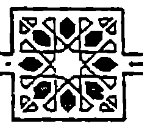
الفصل الأول

منهج نقد الحديث سنداً

المبحث الأول: حدّ الحديث الصحيح ـ والحسن.

المبحث الثاني: نقد الحديث باعتبار الاتصال والانقطاع.

المبحث الثالث: طرق تحمّل الحديث.



المبحث الأول: حدّ الحديث الصحيح ــ والحسن

١ ـ حدّ الحديث الصحيح:

اختلف أهل الحديث مع غيرهم من الفقهاء والأصوليين في حدّ الحديث الصحيح، فذهب الفريق الأول إلى أن الصحيح هو «الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً»، ولم يشترط الفريق الثاني نفي الشذوذ والعلة[١].

وقد أوضح علماء الأندلس القيود المعتبرة في حدّ الصحيح، فذكروا القيود الثبوتية التي هي اتصال السند وعدالة الناقل وضبطه، واختلفوا في الشروط العدمية التي هي نفي الشذوذ والعلة.

أ ـ القيود المعتبرة في حدّ الصحيح:

ـ صفة من تقبل روايته:

قال الحافظ ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ: «الذي أجمع عليه أئمة الحديث والفقه في حال المحدّث الذي يقبل نقله ويحتجّ بحديثه، ويجعل

---

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد، ص: ١٥٤ (مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٢/ ١٩٨٢). وابن دقيق العيد هو أبو الفتح تقي الدين محمد بن علي بن وهب بن مطيع المصري المالكي ثم الشافعي الشهير بابن دقيق العيد، المتوفى سنة ٧٠٢هـ (انظر ترجمته في النجوم الزاهرة لابن تغري بري ٢٠٦/٨ ـ دار الكتب المصرية ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨).

سنّة وحكماً في الدين: هو أن يكون حافظاً إن حدّث من حفظه، عالماً بما يحيل المعاني، ضابطاً لكتابه إن حدّث من كتابه، يؤدي الشيء على وجهه، متيقظاً غير مغفّل، وكلهم يستحب أن يؤدي الحديث بحروفه، لأنه أسلم، فإن كان من أهل الفهم والمعرفة، جاز له أن يحدّث بالمعنى، وإن لم يكن كذلك، لم يجز له ذلك، لأنه لا يدري لعله يحيل الحلال إلى الحرام، ويحتاج مع ما وصفنا أن يكون ثقة في دينه، عدلاً جائز الشهادة[1]، مرضياً، فإذا كان كذلك، وكان سالماً من التدليس، كان حجّة فيما نقل وحمل من أثر في الدين»[2].

وبعد ذكره لما يجب توفّره فيمن تقبل روايته، يوضح ابن عبدالبر شروط قبول الخبر فيقول: «والشرط في خبر العدل على ما وصفنا: أن يروي عن مثله سماعاً واتصالاً حتى يتّصل ذلك بالنبي ﷺ»[3]، وقال أبو الوليد الباجي: «واعلم أن أخذ الحديث يكون على وجهين: أحدهما للعمل به واتخاذه ديناً فهذا يجب أن لا يعتمد عليه إلا بعد أن يؤخذ عن الثقة، وذلك الثقة عن ثقة حتى يصل إلى النبي ﷺ»[4]. وما ذكره الحافظ ابن عبدالبر في صفة من تقبل روايته هو خلاصة ما ذهب إليه المحدّثون، وبه قال الإمام ابن حزم.

فبعد ذكره لوجوب قبول نذارة العدل، قال ابن حزم:

«إذا كان الراوي عدلاً حافظاً لما تفقّه فيه، أو ضابطاً له بكتابه، وجب قبول نذارته، فإن كان كثير الغلط والغفلة غير ضابط بكتابه، فلم يتفقّه فيما نفر للتفقّه فيه، وإذا لم يتفقّه فليس ممن أمرنا بقبول نذارته، ومن جهلنا حاله فلم ندر أفاسق هو أم عدل، وأغافل هو أم حافظ أو ضابط؟ ففرض

---

(١) قد يكون المحدّث عدلاً جائز الشهادة ولا يعرف ما يحمل فلا يحتج بنقله (التمهيد ٢٩/١).

(٢) انظر التمهيد ٢٨/١.

(٣) انظر التمهيد لابن عبدالبر ٣٠/١.

(٤) انظر التعديل والتجريح للباجي ٢٨٩/١.

علينا التوقّف عن قبول خبره حتى يصحّ عندنا فقهه وعدالته وضبطه أو حفظه، فيلزمنا حينئذ قبول نذارته، أو تثبت عندنا جرحته، أو قلة حفظه وضبطه فيلزمنا إطراح خبره» وأضاف: «فإذا روى العدل عن مثله كذلك حتى يبلغ به النبيّ ﷺ فقد وجب الأخذ به»[1].

ويبدو لي أن ابن عبدالبر وابن حزم قد أعرضا عن ذكر ما عرفاً أنه لا يشكل، فلم يذكرا نفي الشذوذ ولا العلة القادحة، واكتفيا بالتنبيه على القيود الثبوتية التي هي: اتصال السند وعدالة الناقل وضبطه، وهي السمة الغالبة على ما ذكره المحدّثون المشارقة.

فقد حدّ الإمام الخطابي[2]، الصحيح بأنه ما اتصل سنده وعدّلت[3]، نقلته[4].

قال الخطيب[5]، في كتابه الكفاية الحديث الذي يلزم الحجة به، هو أن يكون الحديث ثابتاً عن رسول الله ﷺ، متصلاً غير مقطوع، معروف الرجال، أو يكون حديثاً متصلاً حدثنيه ثقة معروف عن رجل جهلته وعرفه

---

(١) انظر الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١٣٨/١ ـ ١٤٠ (مطبعة السعادة مصر ـ ط١ ـ ١٣٤٥هـ).

(٢) هو الإمام أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي ـ سمع أبا سعيد بن الأعرابي وأبا بكر بن داسة ومنه الحاكم ـ صنّف شرح البخاري ـ ومعالم السنن ـ وغريب الحديث، كان ثقة ثبتاً من أوعية العلم ـ توفي سنة ٣٨٨هـ (انظر طبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٤٠٤ رقم: ٩١٥).

(٣) قد يكون الراوي عدلاً في دينه، إلا أنه مغفّل مستحق للترك فلا يعدّله أصحاب الحديث.

(٤) انظر مقدمة معالم السنن للخطابي ـ الجزء الأول (مطبعة أنصار السنّة المحمديّة مصر ـ ١٣٦٧هـ/١٩٤٨).

(٥) هو الحافظ الكبير محدّث الشام والعراق أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، ولد سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ـ كان من كبار الشافعية ـ سارت بتصانيفه الركبان ـ مات رحمه الله ـ سنة ٤٦٣هـ، وهي السنة التي توفي فيها حافظ المغرب أبو عمر بن عبدالبر. (ترجمته في طبقات الحفاظ ص: ٤٣٣ رقم: ٩٨٠).

الذي حدثني عنه فيكون ثابتاً يعرفه من حدثنيه عنه حتى يتصل بالنبي ﷺ[1].

نفي الشذوذ والعلّة (الشروط العدمية للحديث الصحيح):

ومن خلال تتبعي لمنهج ابن عبدالبر في قبول الأحاديث وردّها، تبيّن لي أنه يرد الشاذ[2]، والمعلل[3]، منها، وهو ما سنراه في الأمثلة التطبيقية الآتية:

فعند شرحه لما رواه مالك عن زيد بن أسلم عن ابن وعلة المصري أنه سأل ابن عبّاس عما يُعصر من العنب، فقال ابن عباس: أهدى رجل لرسول الله ﷺ راوية خمر، فقال له النبي ﷺ: «أما علمت أن الله حرّمها؟» قال: لا، قال فسارّه إنسان إلى جنبه، فقال ﷺ: «بما ساررته؟» قال: أمرته ببيعها، فقال رسول الله ﷺ: «إن الذي حرّم شربها، حرّم بيعها»، قال: ففتح المزادتين حتى ذهب ما فيهما[4].

قال ابن عبدالبر: حديث مسند صحيح، وأوضح ذلك بالنسبة لطرفي الحديث:

أ ـ السند: قال: وزيد بن أسلم يكنى: أبا أسامة وأبوه أسلم يكنى: أبا خالد وهو من سبي (عين التمر)[5]... وزيد بن أسلم أحد ثقات أهل

---

(١) انظر الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص: ٢٤ (من منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة).

(٢) الحديث الشاذ هو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه (انظر شرح النخبة ص: ٢٠ وتدريب الراوي ٢٣٥/١). وقال الحاكم: الشاذ هو حديث يتفرّد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع (انظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص: ١١٩ دار إحياء العلوم بيروت ط١ ـ ١٤٠٦هـ/١٩٨٦).

(٣) الحديث المعلل ما اطلع فيه على علّة تقدح في صحته مع ظهور السلامة (انظر تدريب الراوي ٢٥٢/١)، والباعث الحثيث ص: ٥٢ (مطبعة الكتب الثقافية بيروت ١٤٠٨) وشرح النخبة ص: ٥١.

(٤) التمهيد لابن عبدالبر ١٤٠/٤.

(٥) عين التمر بلدة قريبة من الأنبار غربي الكوفة افتتحها المسلمون سنة ١٢هـ (معجم البلدان ١٧٦/٤).

الفترة، والمعتوه، والمولود، قال: «يقول الهالك في الفترة: لم يأتيني كتاب ولا رسول» - ثم تلا: «﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾[1]، إلى آخر الآية. ويقول المعتوه: ربّ لم تجعل لي عقلاً أعقل به خيراً ولا شراً، قال: ويقول المولود ربّ لم أدرك العمل، قال: فترفع لهم نار فيقال: ردوها أدخلوها، قال: فيردها أو يدخلها من كان في علم الله سعيداً لو أدرك العمل، ويمسك عنها من كان في علم الله شقياً لو أدرك العمل، قال: فيقول الله - عزّ وجلّ - إياي عصيتم، فكيف رسلي لو أتتكم؟»[2].

قال ابن عبدالبر: روي هذا المعنى عن النبي ﷺ من حديث الأسود بن سريع[3]، وأبي هريرة وثوبان[4]، بأسانيد صحيحة من أسانيد الشيوخ ... وجملة القول في أحاديث هذا الباب كلها ما ذكرت منها وما لم أذكر، أنها من أحاديث الشيوخ وفيها علل، وليس من أحاديث الأئمة الفقهاء، وهو أصل عظيم، والقطع فيه بمثل هذه الأحاديث ضعف في العلم والنظر[5].

هكذا توقف ابن عبدالبر في مثل هذا الحديث ولم يعتمده في موضوعه، رغم حكمه بصحة إسناده وتعدد طرق وروده، لعلة أنقدت في ذهنه.

بعد هذا العرض للأمثلة التوضيحية، يتبين لنا أن حدّ الصحيح هو أن يرويه العدل الضابط عن مثله إلى أن ينتهي إلى رسول الله ﷺ من غير

---

(١) سورة طه، آية: ١٣٤.

(٢) التمهيد ١٨/١٢٧.

(٣) هو الأسود بن سريع - بفتح السين - التيمي السعدي، صحابي نزل البصرة ومات في أيام الجمل وقيل سنة اثنين وأربعين (انظر التقريب ص: ١١١ رقم: ٥٠٠).

(٤) ثوبان الهاشمي أبو عبدالله أو أبو عبدالرحمٰن - مولى النبي - ﷺ - صحبه ولازمه، ونزل بعده الشام ومات بحمص سنة ٥٤هـ (التقريب ص: ١٣٤ رقم: ٨٥٨).

(٥) انظر التمهيد ١٨/١٣٠.

شذوذ ولا علة قادحة[1]، غير أن هذه الشروط لم تكن كلها محلّ اتفاق بين علماء الأندلس، فقد تباينت مذاهبهم في الاحتجاج بالحديث المرسل مثلاً.

فابن حزم ـ رحمه الله ـ يردّ الحديث المرسل مطلقاً، ويعتبر الإرسال علة قادحة توجب ردّ الخبر، في حين ذهب القاضي أبو الوليد الباجي وابن عبدالبر وابن العربي من أعلام المالكية إلى قبول الحديث المرسل بشروط.

يقول ابن حزم ـ رحمه الله ـ:

المرسل من الحديث هو الذي سقط بين أحد رواته وبين النبي ﷺ ناقل واحد فصاعداً، وهو المنقطع أيضاً، وهو غير مقبول ولا تقوم به حجة لأنه عن مجهول. وسواء قال الراوي العدل حدثنا الثقة أو لم يقل، لا يجب أن يلتفت إلى ذلك. إذ قد يكون عنده ثقة من لا يعلم من جرحته ما يعلم غيره، ومرسل سعيد بن المسيب والحسن البصري وغيرهما سواء، لا يؤخذ منه شيء. ويذهب ابن حزم أبعد من ذلك فيقول: فلا تقبل حديثاً قال راويه فيه عن رجل من الصحابة، أو حدثني من صحب رسول الله ﷺ إلا حتى يسمّيه ويكون معلوماً بالصحبة الفاضلة ممن شهد الله تعالى لهم بالفضل والحسنى[2].

أما الباجي وابن عبدالبر فهما يقبلان الحديث المرسل بشروط.

قال الباجي ـ رحمه الله ـ:

---

(١) قال ابن دقيق العيد: فإن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدّثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء (الاقتراح ص: ١٥٤) مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م. ومن المسائل المختلف فيها: ما إذا أثبت الراوي عن شيخه شيئاً فنفاه من هو أحفظ أو أكثر عدداً أو أكثر ملازمة، فإن الفقيه والأصولي يقولان: المثبت مقدم على النافي فيقبل، والمحدّثون يسمونه شاذاً لأنهم فسروا الشذوذ المشترط نفيه هنا بمخالفة الراوي في روايته من هو أرجح منه عند تعسّر الجمع بين الروايتين... (انظر فتح المغيث السخاوي ١٩/١) وانظر كذلك تعليق الأستاذ قحطان الدوري عن كتاب الاقتراح ص: ١٥٤.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ٢/٢ ـ ٣.

«إن المرسل حجة وهو أصل من أصولنا ونحن نبني فروعنا على أصولنا»[1].

ويوضح شروط قبول الحديث المرسل فيقول: «ولا خلاف أنه لا يجب العمل به إذا كان المرسل غير متحرّز، فإن كان متحرّزاً لا يرسل إلا عن الثقات كإبراهيم النخعي، وابن المسيّب فإنه يجب العمل به»[2].

ويرى ابن عبدالبر أنّ «الأصل في هذا الباب اعتبار حال المحدّث، فإن كان لا يأخذ إلا عن ثقة وهو في نفسه ثقة، وجب قبول حديثه مرسله ومسنده وإن كان يأخذ عن الضعفاء ويسامح نفسه في ذلك، وجب التوقف عما أرسله حتى يسمي من الذي أخبره ... هذا إن كان عدلاً ثقةً في نفسه»[3].

وسنبسط الكلام عن الحديث المرسل في المبحث القادم ـ إن شاء الله ـ.

وقد التزم محدّثو الأندلس إلى حدّ كبير ما اشترطوه في قبول خبر الآحاد والعمل به، إلا في حالات معينة.

فهذا الحافظ ابن عبدالبر نراه أحياناً يصحّح أحاديث لم تتوفر فيها تلك الشروط لاعتبارات أخرى يرى أنها تغطّي عما وجد فيها من علل ظاهرة، في السند خاصة. فقد يعلم الفقيه صحّة الحديث إذا لم يكن في سنده كذّاب، بموافقة آية من كتاب الله أو بعض أصول الشريعة، فيحمله ذلك على قبوله والعمل به[4]. من ذلك أن ابن عبدالبر يرى أن ـ **تلقي العلماء للحديث بالقبول له والعمل به وإجماعهم على معناه يغني عن الإسناد فيه.**

مثال ذلك: عند شرحه للحديث السادس والعشرين من بلاغات مالك

---

(١) المنهاج في ترتيب الحجاج للباجي ص: ٨٠ (تحقيق عبدالمجيد التركي ـ نشر قسم العلوم الإسلامية بجامعة باريس السور بون ـ باريس ١٩٧٨).

(٢) كتاب الإشارة في أصول الفقه للباجي ص: ٤٢ (طبعة معهد الدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بإسلام آباد ١٤٠١هـ/١٩٨١).

(٣) التمهيد لابن عبدالبر ١/١٧.

(٤) انظر تدريب الراوي ١/٦٨.

وهو «مالك أنه بلغه أن عبدالله بن مسعود، كان يحدّث أن رسول الله ﷺ قال: «**أيّما بيّعان تبايعا، فالقول قول البائع أو يترادّان**»[1].

قال ابن عبدالبر: وهذا الحديث محفوظ عن ابن مسعود كما قال مالك، وهو عند جماعة العلماء أصل تلقوه بالقبول، وبنوا عليه كثيراً من فروعه، واشتهر عندهم بالحجاز والعراق شهرة يستغنى بها عن الإسناد كما اشتهر عندهم قوله ﷺ: «لا وصية لوارث»[2]، ومثل هذا من الآثار التي قد اشتهرت عند جماعة العلماء، استفاضة يكاد يستغنى فيها عن الإسناد لأن استفاضتها وشهرتها ـ عندهم ـ أقوى من الإسناد[3].

وقال: «هذا الحديث ـ وإن كان في إسناده مقال من جهة الانقطاع مرّة، وضعف نقلته أخرى ـ فإن شهرته عند العلماء بالحجاز والعراق يكفي ويغني»[4].

وأما الحافظ أبو بكر بن العربي المالكي فإن الحديث الصحيح عنده، مداره على عدالة الراوي.

قال ابن العربي: فإن الصحيح من الأحاديث له عشرة مراتب:

أولها: صحيح مطلق وهو الذي لا خلاف فيه ولا كلام عليه وهو قليل جداً عزيز في الباب[5].

الثاني: صحيح بنقل عدل واحد وينقسم إلى قسمين:

١ ـ بنقل عدل واحد عن الصحابي.

---

(١) التمهيد ٢٤/٢٩٠. والموطأ كتاب البيوع ـ باب بيع الخيار حديث رقم: ٨٠ ص: ٦٧١/٢.

(٢) الحديث في التمهيد ١/٢٣٠ ـ ١٤/٣٠٧ ـ ٢٤/٤٣٨.

(٣) المصدر السابق ٢٤/٢٩٠.

(٤) المصدر السابق ٢٤/٢٩٣.

(٥) يبدو من خلال هذا التقسيم أن ابن العربي يقصد بالصحيح المطلق، الحديث العزيز أو المشهور الذي لا خلاف فيه ولا كلام عليه والذي يرويه راويان أو ثلاثة فما فوق، وهو قليل كما قال ابن العربي، أو يقصد بذلك الحديث المتواتر.

٢ ـ بنقل عدل واحد عن التابعي.

٣ ـ حديث يرويه واحد من الأئمة.

الثالث: صحيح شاذ بغير شواهد[١].

قال: فهذه خمسة أقسام ذكر جميعها أبو عيسى واقتصر الجعفي والقشيري على الأربعة دون الخامس.

السادس: المرسل: ذكر الإمامان منها شيئاً يسيراً، وأهل الحديث ينكرونها والصحيح قبولها على وجه بيّناه في أصول الفقه.

السابع: الحديث المدلّس: اتفق العلماء على ذكره والعمل به، والتدليس على أقسام لا نطيل بذكرها، منها: حديث يرويه راو عن أحد قد لقيه ولم يسمعه منه ولكن لا يقال: حدثنا فلان وإنما يقال عن فلان أو قال فلان.

الثامن: صحيح خولف رواته فيه وفي كل كتاب جملة منها.

التاسع: حديث مبتدع لا يدعو إلى بدعته، وفي الصحيح منه جملة في الشواهد ونادر في الأصول لا سيما في غير الأحكام.

العاشر: حديث فيه راو صدوق غير حافظ[٢]، وليس بصحيح أبو عيسى مثله، وفي الصحيح مثله في الشواهد[٣]. ويتضح من خلال ما ذكره ابن العربي أنه في هذا التقسيم لم يفرّق بين الحسن والصحيح، وهو ما ذهب إليه كثير من المتقدّمين، فقد قال الحميدي شيخ البخاري: «الحديث الذي ثبت عن النبي ﷺ هو أن يكون متصلاً غير مقطوع معروف

(١) قال الحاكم: «فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة».

(٢) يبدو أن ابن العربي أراد من خلال هذا التقسيم كل من الحديث الصحيح والحديث الحسن، لأن من خفّ حفظه أدرج حديثه ضمن الحسن. وسنفصّل ذلك عند الكلام عن الحديث الحسن في المبحث القادم.

(٣) انظر عارضة الأحوذي لابن العربي ١/١٣ ـ ١٤.

الرجال»[1]. وعن محمد بن يحيى الذهلي: «ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث المتصل غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول ولا رجل مجروح»[2].

مثال على تصحيح ابن العربي للحديث:

قال الإمام الترمذي حدثنا علي بن حجر حدثنا إسماعيل بن عليّة عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة أنها قالت «كان رسول الله ﷺ أشدّ تعجيلاً للظهر منكم وأنتم أشد تعجلاً للعصر منه».

قال ابن العربي: وأما حديث ابن أبي مليكة عن أم سلمة فرواه ابن أبي شيبة فقال: وأنتم أشد تعجيلاً للعصر منه. وسكت عنه أبو عيسى وعندي أنه صحيح[3].

الإسناد:

علي بن حجر: ثقة حافظ مات سنة ٢٤٠هـ[4].

- إسماعيل بن إبراهيم (ابن عليّة) ثقة حافظ مات سنة ١٩٣هـ[5].
- أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني: ثقة ثبت حجة مات سنة ١٣١هـ[6].
- ابن أبي مليكة (عبدالله بن عبيدالله) ثقة فقيه مات سنة ١١٧هـ[7]، أدرك ٣٠ من الصحابة).

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي، ص: ٢٤، وانظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٤٨٠/١.

(٢) المصدر السابق، ص: ٢٠.

(٣) عارضة الأحوذي ٢٦٦/١.

(٤) تقريب التهذيب لابن حجر، ص: ٣٩٩ رقم: ٤٨٠٠.

(٥) نفس المصدر السابق ص: ١٠٥ رقم: ٤١٦.

(٦) نفس المصدر السابق ص: ١١٧ رقم: ٦٠٥.

(٧) نفس المصدر السابق ص: ٣١٢ رقم: ٣٤٥٤.

- أم سلمة أم المؤمنين هند بنت أبي أمية - رضي الله عنها توفيت سنة ٦٢هـ[١].

المتن: وردت أحاديث كثيرة في معنى الحديث الذي صحّحه ابن العربي منها ما أخرجه مسلم: عن زهير بن معاوية عن أبي إسحاق عن سعيد بن وهب عن خبّاب «قال: شكونا إلى رسول الله ﷺ حرّ الرمضاء فلم يشكنا»[٢].

قال زهير: فقلت لأبي إسحاق في تعجيل الظهر؟ قال: نعم في تعجيل الظهر[٣].

أقول: حكم ابن العربي - رحمه الله - على الحديث بالصحّة لثقة نقلته ومعاصرة بعضم لبعض ولانتفاء العلل الظاهرة عليه.

ب - الحديث المتواتر:

إن الحديث المتواتر - في الحقيقة - ليس من مباحث علم الإسناد، لأنه مقبول قطعاً، يجب الأخذ به دون توقف.

وعلم الإسناد إنما يبحث فيه عن المقبول أو المردود ليعمل به أو يترك، ولذا انحصر البحث فيه، في خبر الآحاد فقط، والمتواتر يجب العمل به من غير بحث عن رجاله[٤]، مع ذلك فإنه يعتبر من زمرة الحديث الصحيح، ولذلك أوردناه في هذا المبحث.

وقد اختلف العلماء في تحديد العدد الذي به يصبح الحديث متواتراً. فمنهم من تجنّب تحديد عدد الجمع الذي يثبت به التواتر، وذهب آخرون إلى تحديد ذلك.

---

(١) نفس المصدر السابق ص: ٧٥٤ رقم: ٨٦٩٤.
(٢) مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت، حديث رقم: ٦١٩ ص: ٤٣٣/١.
(٣) انظر التمهيد لابن عبدالبر ٥/٥.
(٤) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ص: ١٥٧/١.

فابن حزم الأندلسي يرى «أن الواحد من غير الأنبياء المعصومين بالبراهين عليهم السلام، قد يجوز عليه تعمّد الكذب، يعلم ذلك بضرورة الحس، وقد يجوز على جماعة كثيرة أن يتواطؤوا على كذبة إذا اجتمعوا ورغبوا أو رهبوا، ولكن ذلك لا يخفى من قبلهم، بل يعلم اتفاقهم على ذلك الكذب بخبرهم إذا تفرّقوا. ثم يبيّن مذهبه في مسألة التواتر فيقول:

«ولكنّا نقول إذا جاء اثنان فأكثر من ذلك، وقد تيقنا أنهما لم يلتقيا ولا دسّسا، ولا كانت لهما رغبة فيما أخبرا به، ولا رهبة منه ولم يعلم أحدهما بالآخر، فحدّث كل واحد منهما مفترقاً عن صاحبه بحديث طويل لا يمكن أن يتفق اثنان على توليد مثله، وذكر كل واحد منهما مشاهدة أو لقاء لجماعة شاهدت أو أخبرت عن مثلها بأنها شاهدت، فهو خبر صدق يضطر بلا شك من سمعه إلى تصديقه ويقطع على غيبه»[1].

والظاهر من التعريف السابق أن ابن حزم ـ رحمه الله ـ لم يختلف عن غيره من العلماء في أن الخبر المتواتر هو ما تنقله الجماعة التي تحيل العادة تواطئهم على الكذب عن جماعة مثلها ويكون مستندهم الحس، من مشاهدة أو سماع، إلا أنه حدّ العدد في الطبقة الأولى باثنين فصاعداً، وهذا الذي وصفه ابن حزم يسميه بعض العلماء بالمشهور[2]، وهو متواتر نسبي يقال هذا الخبر تواتر في الطبقة الثانية أو الثالثة مثلاً.

والسائد عند علماء الأندلس عدم تحديد العدد، بل المراد عندهم أن يتوفّر في كل طبقة عدد من الرواة تحيل العادة تواطئهم على الكذب ويحصل به العلم.

قال الحافظ ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ:

«تنقسم السنّة إلى قسمين أحدهما: إجماع تنقله الكافة عن الكافة،

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١٠٧/١ (مطبعة السعادة ط١ ـ ١٣٤٥هـ).

(٢) انظر: أصول البزدوي ص: ١٥٢.

فهذا من الحجج القاطعة للأعذار، إذا لم يوجد هناك خلاف[1]، ومن ردّ إجماعهم فقد ردّ نصاً من نصوص الله يجب استتابته عليه، وإراقة دمه إن لم يتب لخروجه عما أجمع عليه المسلمون، وسلوكه غير سبيل جميعهم»[2].

ويظهر من عبارة ابن عبدالبر، أنه تجنّب الخوض في تحديد عدد الجمع الذي يثبت به التواتر، تحديداً كيفياً، ليتخلص من الآراء المتضاربة في تحديد ذلك الجمع. وهو ما ذهب إليه ابن حجر وغير واحد من العلماء[3].

والحديث المتواتر كما ذكره ابن عبدالبر، قطعي الثبوت، وهو من الحجج القاطعة للأعذار، يجب العمل به، ويكفر جاحده.

وهو يفيد العلم اليقيني (الضروري)، بخلاف من يرى أنه يفيد العلم النظري فحسب[4].

والحديث المتواتر قسمان:

١ ـ **المتواتر اللفظي**: وهو الذي تواترت روايته على لفظ واحد مثل: حديث «من كذب علي متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار» وحديث «صوم من أصبح جنباً».

---

(١) يعني في الشروط التي وضعها العلماء لإفادة الخبر المتواتر للعلم الضروري. والحديث المتواتر لا يفيد العلم الضروري إلا بشروط: منها ما يرجع إلى المخبر: بأن يكون مستندهم الحسّ بأن يعلموا ذلك عن ضرورة من مشاهدة أو سماع ـ أن يكون عددهم يمنع في العادة تواطؤهم ومنها ما يرجع إلى السامعين: بأن يكونوا عقلاء ـ أن يكونوا عالمين بمدلول الخبر ـ أن يكونوا خالين من اعتقاد ما يخالف ذلك لشبهة ما (انظر في ذلك نزهة النظر ص: ٢١). و(إرشاد الفحول للشوكاني ص: ٤٦).

(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر ٣٤/٢.

(٣) انظر شرح نخبة الفكر ص: ٧.

(٤) ذهب البعض إلى أن المتواتر يفيد العلم النظري ـ ورد عنهم ابن حجر ـ رحمه الله ـ بأن كلامهم ليس شيء، إذ الضروري يفيد العلم بلا استدلال، والنظري يفيده لكن مع الاستدلال على الإفادة، وأن الضروري يحصل لكل سامع، والنظري لا يحصل إلا لمن فيه أهلية النظر (انظر شرح النخبة ص: ٨، وإشادة الفحول ص: ٤٤).

عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: «أشهد على رسول الله ﷺ أنه كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم»[1] ـ قال ابن عبدالبر: وهو حديث جاء من وجوه كثيرة متواترة صحاح[2].

٢ ـ **المتواتر المعنوي**: وهو ما تختلف فيه ألفاظ الرواة مع اشتراكهم في المعنى مثل (قصة عبدالله بن زيد[3]، في بدء الأذان).

قال الحافظ ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ:

روى عن النبي ﷺ في قصة عبدالله بن زيد في بدء الأذان، جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة ومعان متقاربة، وكلها يتفق على أن عبدالله بن زيد أري النداء في النوم، وأن رسول الله ﷺ أمر به عند ذلك، وكان ذلك أول أمر الأذان، والأسانيد في ذلك متواترة حسان ثابتة[4].

وفي ما يلي واحدة من تلك الروايات:

عن عبدالله بن زيد بن عبد ربه، قال: لما أجمع رسول الله ﷺ أن يضرب الناقوس، يجمع الناس للصلاة، وهو له كاره لموافقة النصارى، طاف بي طائف من الليل ـ وأنا نائم ـ رجل عليه ثوبان أخضران في يده ناقوس يحمله، قال: فقلت: يا عبدالله، تبيع الناقوس؟ قال: وما تصنع به؟ قال: قلت: ندعو به للصلاة، قال: أفلا أدلّك على خير من ذلك؟ قال: قلت: بلى قال: تقول: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله ـ أشهد أن محمداً رسول الله ـ حي على الصلاة، حي على الصلاة، حي على

---

(١) التمهيد ٣٩/٢٢.

(٢) التمهيد ٤٠/٢٢.

(٣) هو عبدالله بن زيد بن عبد ربه بن ثعلبة يكنى: أبا محمد شهد العقبة وبدراً وسائر المشاهد مع رسول الله ـ ﷺ ـ توفي بالمدينة سنة اثنين وثلاثين (انظر الاستيعاب ٣٠٤/٢ طبعة مصر ١٣٥٨هـ).

(٤) التمهيد ٢٠/٢٤.

الفلاح، حي على الفلاح، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله. ثم استأخر غير بعيد، ثم قال: تقول إذا أقيمت الصلاة: الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله. قال: فلما أصبحت أتيت رسول الله ﷺ فأخبرته، فقال: رسول الله ﷺ: «إن هذه الرؤيا حق ـ إن شاء الله» ـ قال: ثم أمر بالتأذين[١].

جـ ـ بعض مصطلحات الأندلسيين في التدليل على الحديث الصحيح:

بعد أن أوضحنا حدّ الحديث الصحيح عند محدّثي الأندلس، والشروط التي يعتبرونها في قبول الأخبار وردّها، نلقي الضوء في هذا المبحث على بعض المصطلحات التي يستعملونها للتعبير عن الحديث الصحيح.

١ ـ حديث صحيح: يطلق هذا المصطلح على الحديث الذي استوفى شروط الصحة التي ذكرناها، وهي أن يرويه العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة قادحة، وهذا الوصف يشترك فيه أغلب العلماء.

ويضيف ابن عبدالبر إلى ذلك، الحديث الذي تلقاه العلماء بالقبول والعمل به وإجماعهم على معناه[٢].

ويطلقه ابن العربي على الشاذ أيضاً[٣].

---

(١) المصدر السابق ٢٢/٢٤ وانظر الموطأ كتاب الصلاة باب ما جاء في النداء للصلاة، حديث رقم: ١ ص: ٦٧/١.

(٢) انظر التمهيد لابن عبدالبر ٢٨٠/٤ و ٢٩٠/٢٤.

(٣) انظر عارضة الأحوذي ١٣/١.

٢ ـ صحيح مجمع على صحته[١] ـ أو متفق عليه[٢] ـ متفق على صحته[٣]، أي ليس لأحد مطعن فيه سواء من ناحية ثقة رواته أو اتصال سنده. وقد يراد بالأول إجماع العلماء على صحته، وبالأخيرين اتفاق البخاري ومسلم على صحته.

٣ ـ صحيح لا غبار عليه[٤]، ـ أي من ناحية السند والمتن.

٤ ـ حديث أصح من أن يتكلم عليه[٥]، أي جمع كل شروط الصحة المعتبرة خاصة إذا كان رواته من الأئمة المشهورين.

٥ ـ صحيح مشهور[٦]، أو أشهر وأصح من الكلام عليه[٧]، أو مشهور مسند صحيح[٨]: إذا توفّرت فيه شروط الصحة التي ذكرنا آنفاً وتعددت طرقه ما لم يبلغ حد التواتر[٩].

٦ ـ صحيح ثابت[١٠]، يعبّر به الحافظ ابن العربي على الصحيح.

٧ ـ غريب صحيح: يعبر به ابن عبدالبر على الحديث الذي توفّرت فيه شروط الصحة ولم يرو إلا من وجه واحد[١١].

---

(١) مثال ذلك في التمهيد ٣١٨/١٩.
(٢) مثال ذلك في عارضة الأحوذي ٩٣/١.
(٣) المصدر السابق ٢١٤/١.
(٤) المصدر السابق ١٥١/١.
(٥) المصدر السابق ٢٨٦/١، والاستذكار لابن عبدالبر ١٢٦/١.
(٦) التمهيد ٢/٥.
(٧) عارضة الأحوذي ٢٢٠/١.
(٨) التمهيد ١٧١/٢٤.
(٩) والحديث المشهور: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين سمي بذلك لشهرته ويسمى أيضاً المستفيض لانتشاره، وقيل المستفيض بين المشهور والمتواتر (انظر شرح النخبة ص: ٢٣).
(١٠) عارضة الأحوذي ١٣/١. ولفظ ثابت يعبر به بعض العلماء على الحديث المقبول أي الصحيح والحسن (انظر في ذلك النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٤٩٠/١ ـ دار الراية ـ الرياض ط٢ ـ ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).
(١١) انظر في ذلك التمهيد ٢٠٦/١٢.

٨ ـ أصح حديث يروى في هذا المعنى[١]، .ظاهر هذه العبارة أنها لا تفيد صحة الحديث مطلقاً، فقد يكون الحديث صحيحاً أو حسناً، إلا أن الحافظ ابن عبدالبر ومن خلال التتبع وجدته لا يطلقها إلا على الحديث الصحيح.

٩ ـ حديث حسن صحيح[٢]، إذا روي الحديث بإسنادين أحدهما يقتضي الصحة لضبط رواته، وآخر يقتضي الحسن لخفة ضبط رواته، وهو ما يستعمله ابن العربي كثيراً في شرحه لسنن الترمذي، وابن عبدالبر في كتابه التمهيد.

١٠ ـ حديث مرسل صحيح، سوف نفصل هذا الوصف عند الكلام عن المراسيل وهذه العبارة يستعملها أغلب محدّثي الأندلس من المالكية، ولا يذكرها ابن حزم أبداً لكون الإرسال علة توجب ردّ الحديث عنده[٣].

د ـ خبر الآحاد وإفادته للعمل أو للعمل والعلم معاً:

ذهب الجمهور إلى أن خبر الآحاد لا يفيد بنفسه العلم، سواء كان لا يفيده أصلاً، أو يفيده بالقرائن الخارجة عنه، وأنه يوجب العمل بوقوع التعبد به[٤].

وذهب البعض إلى أنه يفيد العلم[٥]، منهم الإمام أحمد بن حنبل، ومحمد أبو بكر بن خويز منداد[٦]، وابن حزم، والحسين

---

(١) المصدر السابق ٣/١٣٤ و ١٦/٢٤.
(٢) المصدر السابق ٣/١٦٥.
(٣) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٢/٢ ـ ٣.
(٤) انظر إرشاد الفحول للشوكاني ص: ٤٦ ـ وشروط الأئمة الخمسة للحازمي ص: ٥٠.
(٥) المصدر السابق: ص: ٥٠.
(٦) هو محمد بن أحمد بن عبدالله كنيته أبو عبدالله ويعرف بابن خويز منداد ـ تفقه على الأبهري وله كتاب كبير في الخلاف وكتاب في أصول الفقه، وله أيضاً شواذ مالك، له اختيارات في الفقه والأصول ـ توفي في حدود الأربعمائة (الديباج المذهب ص: ٢٦٨).

الكرابيسي[1]، والحارث المحاسبي[2]. وقال ابن حجر في شرح النخبة أن من أخبار الآحاد ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار، خلافاً لمن أبى ذلك[3]، وقال ابن الصلاح أن ما رواه الشيخان أو أحدهما مقطوع بصحته والعلم القطعي حاصل فيه ... سوى أحرف يسيرة[4].

ولعلماء الأندلس في إفادة خبر الآحاد للعلم مذهبان:

١ ـ **الفريق الأول**: يمثّله محدثو المالكية وعلى رأسهم الحافظ ابن عبدالبر والإمام الباجي والقاضي ابن العربي.

رأي الإمام أبي الوليد الباجي:

قال ـ رحمه الله ـ: وأما خبر الآحاد فما قصر عن التواتر، وذلك لا يقع به العلم، وإنما يغلب عن الظن بحق السامع له، صحة لفظ المخبر به، لأن المخبر وإن كان ثقة يجوز عليه الغلط والسهو كالشاهد. وقال ابن خويز منداد يقع العلم بالواحد، والأول عليه جمهور الفقهاء[5].

رأي ابن عبدالبر:

قال ابن عبدالبر: «واختلف أصحابنا وغيرهم في خبر الواحد العدل هل يوجب العلم والعمل جميعاً، أم يوجب العمل دون العلم؟ والذي عليه أكثر أهل العلم منهم: أنه يوجب العمل دون العلم، وهو قول الشافعي

---

(١) هو الحسين بن علي الكرابيسي الفقيه سمع إسحاق الأزرق ومعن بن عيسى وغيرهما، وعنه عبيد بن محمد البزار وغيره، مات سنة ٢٤٥هـ (ميزان الاعتدال ٥٤٤/١ رقم: ٢٠٣٢).

(٢) الحارث بن أسد المحاسبي ـ صاحب التواليف روى عن يزيد بن هارون وغيره، وعنه ابن مسروق وأحمد بن الحسن الصوفي ـ مات سنة ٢٤٣هـ (ميزان الاعتدال ٤٣٠/١ رقم: ١٦٠٦).

(٣) انظر شرح نخبة الفكر ص: ١٢.

(٤) انظر تدريب الراوي ١٣١/١ ـ ١٣٤.

(٥) الإشارة في أصول الفقه للباجي ص: ٤١.

وجمهور أهل الفقه والنظر، ولا يوجب العلم عندهم إلا ما شُهِدَ به على الله، وقطع العذر بمجيئه قطعاً ولا خلاف فيه.

وقال قوم كثير من أهل الأثر، وبعض أهل النظر، أنه يوجب العلم الظاهر والعمل جميعاً، منهم الحسين الكرابيسي وغيره. وذكر ابن خويز منداد أن هذا القول يخرج على مذهب مالك».

وبعد ذكره لاختلاف وجهات العلماء في المسألة قال: «الذي نقول به أنه يوجب العمل دون العلم، كشهادة الشاهدين والأربعة سواء[1]، وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والأثر، وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده، على ذلك جماعة أهل السنّة»[2].

ومن الأمثلة التي يقرر فيها الحافظ ابن عبدالبر إفادة خبر الواحد للعمل دون العلم ما يلي:

ـ عند تعليقه على قول الرسول ﷺ: «**لا عدوى ولا طيرة إنما الشؤم في ثلاثة المرأة والفرس والدار**. . .» وبعد شرحه لعبارات الحديث قال: ومعنى هذا الحديث عندنا ـ والله أعلم ـ أن من تطيّر فقد أثم وإثمه على نفسه في تطيّره لترك التوكل وصريح الإيمان . . . لأنه لا طيرة حقيقة، ولا شيء إلا ما شاء الله في سابق علمه. والذي أقول به في هذا الباب ـ تسليم الأمر لله ـ عزَّ وجلَّ، وترك القطع على الله بالشؤم في شيء، لأن أخبار الآحاد لا يقطع على عينها، وإنما توجب العمل فقط[3].

ـ وعند تعليقه على قوله ﷺ: «**إذا قال أحدكم: آمين فقالت الملائكة**

---

(١) قال الخطيب في الكفاية «إنما تعبدنا بالعمل بخبر الواحد، متى ظننا كونه صدقاً فحاله في ذلك كحال الشاهد الذي أمرنا بالعمل بشهادته دون اعتقاد أنها تفيد العلم» (الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص: ١٩).

(٢) انظر التمهيد لابن عبدالبر ٧/١ ـ ٨.

(٣) التمهيد ٢٨٥/٩ والموطأ كتاب العين باب عيادة المريض والطيرة، حديث رقم: ١٨ وفي الاستئذان حديث: ٢٢.

في السماء: آمين، فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه»، شرح معنى السماء في اللغة وأوجه استعمالها ثم قال: «فالله أعلم بما أراد رسول الله ﷺ بقوله [في السماء]، إن كان قاله، فإن أخبار الآحاد لا يقطع عليها»(١).

٢ ـ الفريق الثاني:

ويمثله الحافظ أبو محمد علي بن أحمد بن حزم قال ـ رحمه الله ـ: قال أبو سليمان الحسين بن علي الكرابيسي والحارث بن أسد المحاسبي وغيرهم، أن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معاً، وبهذا نقول، وقد ذكر هذا القول أحمد بن إسحاق المعروف بابن خويز منداد عن مالك بن أنس(٢).

وقال بعد بيانه للخبر المتواتر: «والقسم الثاني من الأخبار: ما نقله الواحد عن الواحد، فإذا اتصل برواية العدول إلى رسول الله ﷺ وجب العمل به ووجب العلم بصحته أيضاً»(٣).

وقال أيضاً: «فإذا روى العدل عن مثله كذلك خبراً حتى يبلغ به النبي ﷺ فقد وجب الأخذ به ولزمت طاعته والقطع به»(٤).

هذه باختصار أهم اتجاهات علماء الأندلس في إفادة أخبار الآحاد للعمل أو للعلم والعمل معاً.

أقول: وبإمعان النظر في الأحاديث الصحيحة نلاحظ أنها تتفاوت في استيفائها لصفات الصحة فمنها:

---

(١) المصدر السابق ٧/١٧ والموطأ كتاب الصلاة باب ما جاء في التأمين خلف الإمام، حديث رقم: ٤٦.

(٢) الأحكام لابن حزم ١/١١٩.

(٣) المصدر السابق ١/١٠٨.

(٤) المصدر السابق ١/١٤٠.

١ ـ الحديث الصحيح الذي احتفّت به القرائن[١]، فهذا يفيد العلم النظري، والأمثلة على ذلك كثيرة:

فقد ثبت أن رسول الله ﷺ بعث إلى ملوك الأرض وعظمائها في عصره يدعوهم إلى الإسلام، من ذلك إرساله لدحية الكلبي[٢]، بكتابه إلى عظيم بصرى أن يدفعه إلى قيصر. وإرساله ﷺ لعبدالله بن حذافة[٣]، إلى عظيم البحرين.

وكذلك كان ﷺ ينفذ كتبه إلى ولاته بالأمر والنهي، فلم يكن أحد من الأمراء يترك إنفاذ أمره[٤]. وإرساله الواحد والاثنين من أصحابه إلى البلدان لتعليم أهلها أركان الإيمان والإسلام والأحكام العقائدية القطعية، ولولا أن تلك الأخبار تفيد العلم وموجبة للانقياد لما اكتفى بذلك ﷺ.

٢ ـ وإذا لم تحتف الأحاديث الصحيحة بالقرائن، فإنها لا تفيد إلا الظن، والظن هو تغليب جانب الإثبات على النفي، وإنما حكم عليها بالصحة لتوفّر الشروط السابقة فيها، ولا يقطع بصحتها في نفس الأمر. وكذلك إذا قيل في حديث ما أنه ضعيف، فليس ذلك قطعاً بأنه كذب في نفس الأمر، وإنما المراد به عدم استيفائه لشروط الصحة التي وضعها العلماء[٥].

---

(١) كأن يجمع العلماء على الاحتجاج به، أو يروى من طريق أصح الأسانيد كمالك عن نافع عن ابن عمر أو غيرها، أو أن يرويه الحفاظ من أئمة الحديث، وغيرها من القرائن وقد ذكر الحافظ ابن حجر في النكت أقوال العلماء في هذه المسألة (انظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٣٧٤/١).

(٢) هو دحية بن خليفة بن فروة بن فضالة الكلبي، صحابي جليل نزل المزة، مات رضي الله عنه في خلافة معاوية (ترجمته في تقريب التهذيب ص: ٢٠٠ رقم: ١٨٢١).

(٣) هو عبدالله بن حذافة بن قيس بن عدي بن سُعَيْد بن سعد بن سهم القرشي السهمي، أبو حذافة من قدماء المهاجرين رضي الله عنه مات بمصر في خلافة عثمان (التقريب ص: ٣٠٠ رقم: ٣٢٧٢).

(٤) انظر فتح الباري لابن حجر ٢٤١/١٣ ـ ٢٤٢.

(٥) انظر تفصيل ذلك في مقدمة ابن الصلاح ٨/١ (طبعة بمباي الهند ـ ١٣٥٧).

٢ ـ حدّ الحديث الحسن:

لما كان ثمة تشابه كبير بين الحديث الحسن والحديث الصحيح، حتى أن بعض العلماء جعله مندرجاً في الصحيح[١]، خاصة وأنه مقبول عند العلماء كلهم في الاحتجاج والعمل به، كان لا بدَّ من معرفة مراد العلماء من الحديث الحسن، ومنهج محدّثي الأندلس في ذلك.

أ ـ قال الإمام الخطابي في معالم السنن[٢]:

«الحسن هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله» وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء[٣].

ب ـ وقال الإمام الترمذي: «كل حديث يروى لا يكون في إسناده متهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن»[٤].

جـ ـ ويرى ابن الصلاح أن الحديث الحسن قسمان:

القسم الأول: الحديث الذي لا يخلو رجال سنده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ولا هو متّهم بالكذب في الحديث ـ أي لم يظهر منه تعمّد الكذب في الحديث ـ ولا بسبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن يروى مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ص: ٥٨.

(٢) معالم السنن للإمام الخطابي ١/١١.

(٣) انتقد الإمام ابن كثير ـ رحمه الله ـ ما قاله الخطابي، قال: فإن كان المعروف هو قوله: «ما عرف مخرجه واشتهر رجاله» فالحديث الصحيح كذلك، بل والضعيف، وإن كان بقية الكلام من تمام الحدّ، فليس هذا الذي ذكره مسلّماً له «أن أكثر الحديث من قبيل الحسان»، ولا هو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء (الباعث الحثيث ص: ٣٣).

(٤) شرح علل الترمذي ٢/٥٧٣.

يكون شاذاً ولا منكراً، وكلام الترمذي على هذا يتنزّل.

القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعدّ ما ينفرد به من حديثه منكراً، ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً أو منكراً، سلامته من أن يكون معللاً، وعلى هذا القسم يتنزّل كلام الخطابي[1].

د ـ قال الحافظ ابن حجر: بعد أن عرّف الحديث الصحيح بأنه ما نقله العدل الضابط متصلاً سنده غير معلل ولا شاذ، قال: «فإن خف الضبط[2]، فالحسن لذاته»[3].

وهذا التعريف الأخير للحديث الحسن أوضح وأدق في التمييز بين الحديث الصحيح والحديث الحسن.

الحديث الحسن عند علماء الأندلس:

من خلال التتبّع والتمحيص لأقوال وصنيع محدّثي الأندلس في مؤلفاتهم اتضح لي أن لهم مذهبين في تقسيم الحديث المقبول بالنسبة لأحوال رواته:

المذهب الأول: ويمثله أغلب محدّثي الأندلس وعلماء المالكية، منهم الحافظ ابن عبدالبر والإمام أبو بكر بن العربي والقاضي أبو الوليد الباجي وغيرهم وهو أن الحديث المقبول منه الصحيح ومنه الحسن وهو ما نقله العدل الذي خفّ ضبطه متصلاً سنده غير معلل ولا شاذ.

المذهب الثاني: ويمثله الإمام ابن حزم الظاهري، الذي لا يفرّق بين

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص: ١٥ ـ ١٦.

(٢) الضبط هو أن يكون الراوي غير مخالف للثقات، ولا سيء الحفظ، ولا فاحش الغلط ولا كثير الأوهام.

(٣) شرح نخبة الفكر ص: ١٥ ـ ١٩.

أنواع الحديث المقبول وبالتالي لا فرق عنده بين الحديث الصحيح والحديث الحسن، ولا يرجّح أحدهما على الآخر، كما سنرى لاحقاً.

الحديث الحسن عند الفريق الأول:

أ ـ أمثلة عن الحديث الحسن عند ابن عبدالبر:

قال ابن عبدالبر:

حدثنا عبدالوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا محمد بن داود بن سليمان قال: حدثنا عبدالله بن عبدالوهاب الحجبي قال: حدثنا أنس بن عياض أبو ضمرة عن ربيعة بن أبي عبدالرحمٰن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد».

قال: وأما حديث أبي هريرة فحسن.

أقول: روي هذا الحديث عن ابن عباس وجابر بن عبدالله.

دراسة الإسناد:

ـ عبدالوارث بن سفيان[1]، هو شيخ ابن عبدالبر، ثقة، أثنى عليه المؤلف.

ـ قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف[2]، الإمام الحافظ محدّث الأندلس ثقة.

ـ محمد بن داود بن سليمان: هو محمد بن سليمان الأنباري أبو هارون بن أبي داود صدوق[3].

---

(١) ترجمته في بغية الملتمس ص: ٣٨٦ رقم: ١١٣٢.

(٢) انظر طبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٣٥٤ رقم: ٨٠٠.

(٣) انظر تقريب التهذيب ص: ٤٨٢ رقم: ٥٩٣٢.

- أنس بن عياض أبو ضمرة الليثي المدني ثقة[1].

- عبدالله بن عبدالوهاب الحجبي أبو محمد البصري ثقة[2].

- ربيعة بن أبي عبدالرحمٰن التيمي أبو عثمان المدني ثقة فقيه مشهور[3].

- سهيل بن أبي صالح، أبو يزيد المدني، صدوق تغيّر حفظه بأخرة[4].

- والد سهيل بن أبي صالح: هو ذكوان أبو صالح السمّان الزيات المدني ثقة ثبت[5].

مما تقدم يتضح أن رجال هذا الحديث ثقات سوى محمد بن داود بن سليمان فهو من أهل الصدق والأمانة حتى أن النسائي وثقّه وذكره ابن حبان في الثقات، لكن تكلّم بعض العلماء في مروياته[6]، وهذا لا يسلبه صفة الصدق.

وأما سهيل بن أبي صالح: قيل أنه اعتلّ بعلّة فنسي بعض حديثه. قال الذهبي: سهيل بن أبي صالح: أحد العلماء الثقات، غيره أقوى منه.

وهذا يشعر بأنه ثقة إلا أن ضبطه خفّ. بسبب ما أصابه من علة.

فهذا الحديث سنده متصل، لا شذوذ فيه ولا علة قادحة، وقد روي هذا الحديث عن ابن عباس وجابر بن عبدالله.

وعليه يتضح أن الحديث الحسن عند ابن عبدالبر هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خفّ ضبطه من غير شذوذ ولا علة.

---

(١) المصدر السابق ص: ١١٥ رقم: ٥٦٤.
(٢) انظر تقريب التهذيب ص: ٣١٢ رقم: ٣٤٤٩.
(٣) المصدر السابق ص: ٢٠٧ رقم: ١٩١١.
(٤) انظر تقريب التهذيب ص: ٢٥٩ رقم: ٢٦٧٥.
(٥) المرجع السابق ص: ٢٠٣ رقم: ١٨٤١.
(٦) ميزان الاعتدال ٥٦٩/٣ رقم: ٧٦٢٠.

مثال ثاني:

قال ابن عبدالبر: في مسّ الذكر حديث حسن ثابت[١]، هو حديث أم حبيبة. حدثنا عبدالوارث بن سفيان، وسعيد بن نصر، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن وضّاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا المعلى بن منصور، حدثنا الهيثم بن حميد، حدثنا العلاء، عن مكحول، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مسّ فرجه فليتوضأ».

فهذا الحديث متصل الإسناد وقد روي مثله أيضاً عن بسرة بنت صفوان[٢]، رضي الله عنها عن النبي ﷺ[٣].

قال ابن عبدالبر: كان أحمد بن حنبل يذهب إلى إيجاب الوضوء من مسّ الذكر، لحديث بسرة، وحديث أم حبيبة. وكان أحمد بن حنبل يعجبه حديث أم حبيبة في مسّ الذكر، ويقول هو حسن الإسناد، وكذلك كان يحيى بن معين يقول[٤].

دراسة الإسناد:

- سعيد بن نصر أبو عثمان قال فيه ابن عبدالبر بعد أن أثنى عليه: سعيد بن نصر يعرف بابن أبي الفتح، كتب بأحسن التقييد والضبط وكان من أهل الدين والورع والفضل[٥].

---

(١) انظر التمهيد ١٩١/١٧.

(٢) بسرة بنت صفوان بن نوفل، صحابية عاشت إلى خلافة معاوية (التقريب ص: ٧٤٤ رقم: ٨٥٤٤).

(٣) التمهيد ١٩٠/١٧. والموطأ كتاب الطهارة باب الوضوء «من مسّ الفرج» حديث رقم: ٥٨. وابن ماجه كتاب الطهارة، وأحمد رقم: ٢٠٧٠٠ و ٢٦٠٣١ والدارمي حديث رقم: ٧١٩.

(٤) التمهيد ١٩٢/١.

(٥) بغية الملتمس ص: ٣٠١ رقم: ٨٢٣.

- محمد بن وضّاح بن بزيغ الحافظ الكبير أبو عبدالله القرطبي[1]، قال فيه ابن الفرضي: له خطأ كثير وأشياء يصحّفها، قال الذهبي: هو صدوق في نفسه رأس في الحديث[2].

- عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي ثقة حافظ (أبو بكر بن أبي شيبة)[3].

- المعلي بن منصور الرازي: أبو يعلى ثقة فقيه[4].

- الهيثم بن حميد الغسّاني - صدوق[5]، قال أبو داود: ثقة قدري[6].

- العلاء بن الحارث الدمشقي الفقيه صاحب مكحول، قال ابن سعد: كان قليل الحديث. ولكنه كان أعلم أصحاب مكحول وأقدمهم وكان يفتي حتى خولط، وقال ابن معين: ثقة يرى القدر، وقال أبو داود ثقة تغيّر عقله[7].

- مكحول الشامي أبو عبدالله ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور[8].

- عنبسة بن أبي سفيان بن حرب بن أمية، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين[9].

أقول: فهذا الإسناد كما يظهر من دراسة أحوال رجاله ليس فيه ضعيف، وأغلب رجاله ثقات حفاظ، أما محمد بن وضّاح قال الذهبي

---

(١) انظر طبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٢٨٧ رقم: ٦٤٦.
(٢) ميزان الاعتدال للذهبي ٥٩/٤ رقم: ٨٢٩٠.
(٣) تقريب التهذيب ص: ٣٨٠ رقم: ٣٥٧٥.
(٤) المرجع السابق ص: ٥٤١ رقم: ٦٨٠٦.
(٥) المرجع السابق ص: ٥٧٧ رقم: ٧٣٦٢.
(٦) ميزان الاعتدال ٣٢١/٤ رقم: ٩٢٩٨.
(٧) ميزان الاعتدال ٩٨/٣ رقم: ٥٧٢١.
(٨) تقريب التهذيب ص: ٥٤٥ رقم: ٦٨٧٥.
(٩) المرجع السابق ص: ٤٣٢ رقم: ٥٢٠٥.

صدوق في نفسه رأس في الحديث، بل هو من كبار محدّثي الأندلس كما قال السيوطي.

وأما العلاء بن الحارث فهو ثقة وإنما اختلط بأخرة، وهذا لا يضرّه إذا توقّف عن التحديث بعد الاختلاط، كما يوحي كلام ابن سعد.

وعليه فهذا الحديث أيضاً، حديث حسن لذاته.

ومن خلال المثالين السابقين يتأكد بأن الحديث الحسن عند ابن عبدالبر هو: ما اتصل بنقل العدل الذي خفّ ضبطه من غير شذوذ ولا علة.

وتجدر الإشارة ـ ونحن بصدد الكلام عن الحديث الحسن ـ إلى أن الحافظ ابن عبدالبر يستعمل أحياناً عبارة «الحديث الحسن» ولا يقصد بها الحسن الاصطلاحي وإنما يريد بها الحسن اللغوي.

ومن أمثلة ذلك: قال ابن عبدالبر:

ـ فيما أجاز لنا أبو ذر عبد بن أحمد الهروي: قال: حدثنا بشر بن أبي الحسن المزني إملاء، قال: أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن عبدالرحمٰن السلمي، قال: حدثنا محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني[1]، قال: حدثنا مروان بن معاوية الفزاري[2]، قال: أبان بن إسحاق[3]، قال: حدثنا الصباح بن محمد بن أبي حازم[4]، عن مرّة الهمداني[5]، أن

---

(١) محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني ـ صدوق قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة توفي سنة ٢٤٣هـ (التقريب ص: ٥١٣ رقم: ٦٣٩١).

(٢) مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري أبو عبدالله الكوفي ـ ثقة حافظ وكان يدلّس أسماء الشيوخ مات سنة ١٩٣هـ (التقريب ص: ٥٢٦ رقم: ٦٥٧٥).

(٣) أبان بن إسحاق الأسدي النحوي الكوفي ـ ثقة تكلم فيه الأزدي بلا حجة ـ من السادسة (التقريب ص: ٨٦ رقم: ١٣٥).

(٤) الصباح بن محمد بن أبي حازم البَجلي الأحمسي ـ الكوفي ـ ضعيف (التقريب ص: ٢٧٤ رقم: ٢٨٩٨). وقال ابن حبان: يروي الموضوعات (ميزان الاعتدال ٣٠٦/٢ رقم: ٣٨٤٨).

(٥) مرة بن شراحيل الهمداني، أبو إسماعيل الكوفي ـ يقال له: مرّة الطيب ـ ثقة عابد مات سنة ٧٦هـ وقيل بعد ذلك (تقريب التهذيب ص: ٥٢٥ رقم: ٦٥٦٢).

عبدالله بن مسعود حدّثه أنه سمع النبيّ ﷺ يقول: «إن الله تبارك وتعالى قسم بينكم أخلاقكم، كما قسم بينكم أرزاقكم، وأن الله يعطي الدنيا من يحب ومن لا يحب، ولا يعطي الدين إلا من يحب، فمن أعطاه الله الدين فقد أحبّه، لا يسلم عبد حتى يسلم قلبه ولسانه، ولا يؤمن جار حتى يأمن جاره بوائقه»، قلنا: يا نبيّ الله، فما بوائقه؟ قال: «غشّه وظلمه، ولا يكسب مالاً من حرام فينفق منه فيبارك له فيه ولا يتصدق به فيتقبل منه، إن الله لا يمحو السيئ بالسيئ، ولكن يمحو السيئ بالحسن، وإن الخبيث لا يمحو الخبيث».

قال ابن عبدالبر:

وهذا حديث حسن الألفاظ ضعيف الإسناد، وأكثره من قول علي - رضي الله عنه -[1].

ب - أمثلة عن الحديث الحسن عند ابن العربي:

١ - قال الترمذي: حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو داود الطيالسي عن شعبة أخبرني سمّاك بن حرب قال: سمعت قبيصة بن هلب يحدّث عن أبيه قال: سألت النبي ﷺ عن طعام النصارى فقال: «لا يتخلّجن في صدرك طعام ضارعت فيه النصرانية»[2].

قال الترمذي: حديث حسن، ووافقه ابن العربي فقال عنه أيضاً: حديث حسن.

دراسة الإسناد:

- محمود بن غيلان العدوي أبو أحمد المروزي: ثقة[3].

---

(١) انظر التمهيد ٤٣٧/٢٤.

(٢) عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي لابن العربي ٦٠/٧.

(٣) تقريب التهذيب ص: ٥٢٢ رقم: ٦٥١٦.

ـ أبو داود الطيالسي (سليمان بن داود): ثقة حافظ غلط في أحاديث[1].

ـ شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي: ثقة حافظ متقن[2].

ـ سمّاك بن حرب:

قال أحمد: سمّاك مضطرب الحديث.

قال صالح جزرة: يضعّف، وقال النسائي: إذا انفرد بأصل لم يكن بحجة.

قال العجلي جائز الحديث[3]:

وقال ابن حجر: صدوق تغيّر بأخرة فكان ربما يلقّن[4].

ـ قبيصة بن هلب: قال العجلي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات[5].

وقال ابن حجر مقبول[6].

ـ هُلْب قيل اسمه يزيد وهلب لقب: صحابي نزل الكوفة[7].

بعد هذا العرض لأقوال العلماء في رجال هذا الحديث يتضح أنه ليس في رجاله متّهم بل أغلبهم ثقات وبعضهم خفّ ضبطه بسبب التغير في آخر العمر.

٢ ـ قال الترمذي: حدثنا قتيبة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر قال: قلت: يا رسول الله، إنا نمر بقوم

---

(١) تقريب التهذيب ص: ٢٥٠/٢٥٥٠، وميزان الاعتدال ٢/٢٠٣ رقم: ٣٤٥٠.

(٢) المرجع السابق ص: ٢٦٦ رقم: ٢٧٩٠.

(٣) ميزان الاعتدال ٢/٢٣٢ رقم: ٣٥٤٨.

(٤) تقريب التهذيب ص: ٢٥٥ رقم: ٢٦٢٤.

(٥) ميزان الاعتدال ٣/٣٨٤ رقم: ٦٨٦٣.

(٦) تقريب التهذيب ص: ٤٥٣ رقم: ٥٥١٦.

(٧) المرجع السابق: ص: ٥٧٤ رقم: ٧٣١٥.

فلا هم يضيّفونا ولا هم يؤدون ما لنا عليهم من الحق ولا نحن نأخذ منهم، فقال رسول الله ﷺ: «إن أبوا إلا أن تأخذوا كرهاً فخذوا»[1]. قال ابن العربي: حديث حسن.

دراسة الإسناد:

- قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي ثقة ثبت[2].
- عبدالله بن لهيعة، صدوق خلط بعد احتراق كتبه[3].
- يزيد بن أبي حبيب المصري أبو رجاء ثقة فقيه وكان يرسل[4].
- أبو الخير: مرثد بن عبدالله اليزني ثقة فقيه[5].
- عقبة بن عامر الجهني صحابي مشهور[6].

بعد هذا العرض لأقوال العلماء في رجال هذا الحديث يتّضح أن أغلبهم ثقات ما عدا عبدالله بن لهيعة الذي خلط بعد احتراق كتبه.

ويتضح من خلال المثالين السابقين أن الحديث الحسن عند ابن العربي هو ما نقله العدول الذين خفّ ضبطهم متصلاً من غير شذوذ ولا علة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحافظ ابن العربي ـ رحمه الله ـ لا يعتبر الإرسال علة قادحة إذا كان الراوي لا يرسل إلا عن ثقة.

ـ الحديث الحسن عند الفريق الثاني:

يمثل هذا الفريق الحافظ أبو محمد علي بن أحمد بن حزم ـ رحمه الله ـ الذي يقسّم الحديث إلى مقبول ومردود.

---

(١) عارضة الأحوذي لابن العربي ٨٦/٧ حديث رقم: ١٥٩٣.
(٢) تقريب التهذيب ص: ٤٥٤ رقم: ٥٥٢٢.
(٣) ميزان الاعتدال ٤٧٥/٢ رقم: ٤٥٣٠، وتقريب التهذيب ص: ٣١٩ رقم: ٣٥٦٣.
(٤) تقريب التهذيب ص: ٦٠٠ رقم: ٧٧٠١.
(٥) المرجع السابق ص: ٥٢٤ رقم: ٦٥٤٧.
(٦) المرجع السابق ص: ٣٩٥ رقم: ٤٦٤١.

وذهب إلى أن التفاوت بين الرواة في العدالة والضبط والإتقان لا يكون سبباً في ترجيح الأخبار.

قال ابن حزم: «وقد غلط أيضاً قوم آخرون، فقالوا: فلان أعدل من فلان ورموا بذلك ترجيح خبر الأعدل على من هو دونه في العدالة.

قال: وهذا خطأ شديد وكان يكفي في الردّ عليهم أن نقول لهم إن الله عزَّ وجلَّ لم يفرّق بين خبر عدل وخبر عدل آخر أعدل من ذلك... وإنما أمر تعالى بقبول نذارة النافر الفقيه العدل فقط. وبقبول شهادة العدول فقط.

قال: وأيضاً فقد يعلم الأقل عدالة ما لا يعلمه من هو أتمّ منه عدالة وقد جهل أبو بكر وعمر ميراث الجدة وعلمها المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة[1]، وبينهما وبين أبي بكر وعمر بون بعيد، إلا أنهم كلهم عدول، وقد رجع أبو بكر إلى خبر المغيرة في ذلك، ورجع عمر إلى خبر مخبر أخبره عن إملاص المرأة[2]، ولم يكن ذلك عند عمر، وذلك المخبر بينه وبين عمر في العدالة درج.

قال: وأيضاً فإن العدالة إنما هي التزام العدل، والعدل هو القيام بالفرائض واجتناب المحارم، والضبط لما روى وأخبر به فقط.

ومعنى قولنا فلان أعدل من فلان أي أنه أكثر نوافل في الخير فقط. وهذه صفة لا مدخل لها في العدالة إذ لو انفردت عن صفة العدالة التي ذكرنا لم يكن فضلاً ولا خيراً، فاسم العدالة مستحق دونها كما هو مستحق معها سواء ولا فرق. فصح أنه لا يجوز ترجيح رواية على أخرى ولا ترجيح

---

(١) هو محمد بن مسلمة بن سلمة الأنصاري، صحابي مشهور مات بعد الأربعين وكان من الفضلاء (تقريب التهذيب ص: ٥٠٧ رقم: ٦٣٠٠).

(٢) الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر نشد الناس من سمع النبي - ﷺ - قضى في السقط؟ فقال المغيرة: أنا سمعته قضى فيه بغرة عبد أو أمة. قال: ائت من يشهد معك على هذا فقال محمد بن مسلمة: أنا أشهد على النبي ﷺ بمثل هذا. (أخرجه البخاري في كتاب الديات - باب جنين المرأة حديث رقم: ٦٩٠٧ ورقم: ٦٩٠٨).

شهادة على أخرى بأن أحد الراويين أو أحد الشاهدين أعدل من الآخر»[1].

قال[2]: والمرأة والرجل والعبد في كل ما ذكرنا سواء ولا فرق، ولم يخص تعالى عدلاً دون عدل، ولا رجل دون امرأة ولا حرّ دون عبد.

قال: وبما ذكرنا ههنا يبطل قول من قال: هذا الحديث لم يرو من غير هذا الوجه.

وقال في موضع آخر:

«وقالوا نرجّح أيضاً بأن يكون راوي أحد الخبرين أضبط وأتقن، قال: وهذا أيضاً خطأ بما قد أبطلنا به - فيما سلف من هذا الباب - قول من رام ترجيح الخبر بأن فلان أعدل من فلان[3].

بعد هذا العرض يتضح لنا أن ابن حزم - رحمه الله - يتعامل مع الأحاديث المقبولة كلها على أنها صنف واحد، وأن ذلك مداره على عدالة الرواة وضبطهم.

ومع اعترافه بتفاوت الرواة في العدالة والضبط والإتقان، إلا أن أحاديثهم كلها عنده سواء بالنسبة للاستدلال وقيام الحجة، إلا من كثر غلطه وغفلته واختلّ ضبطه.

قال - رحمه الله -:

إذا كان الراوي عدلاً حافظاً لما تفقّه فيه، أو ضابطاً له بكتاب، وجب قبول نذارته فإن كان كثير الغلط والغفلة غير ضابط بكتابه فلم يتفقه فيما نفر للتفقه فيه، وإذا لم يتفقه فليس ممن أمرنا بقبول نذارته»[4].

ويفهم من خلال هذه العبارات: أن ابن حزم لا يردّ خبر العدل الذي

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١٤٣/١.

(٢) المرجع السابق ١٤٥/١.

(٣) المرجع السابق ٤٢/٢.

(٤) المرجع السابق ١٣٨/١.

قلّ غلطه وخفّ ضبطه، وهو ما يسميه العلماء بالحديث الحسن، إلا أنهم يضعونه في المرتبة الثانية بعد الصحيح، ولا يفرّق ابن حزم بين ذلك ولا يرجّح رواية الحفّاظ الضابطين على رواية من خفّ ضبطه وقلّ غلطه. مع ذلك فإننا نراه أحياناً يصف أحاديث من خفّ ضبطهم بقوله: «حديث حسن» أو «حديث صالح» وهذا إشعار منه بأنها لم ترتق إلى مرتبة الأحاديث الصحيحة.

وحتى يتضح منهج الحافظ علي بن أحمد بن حزم في قبول أخبار من خفّ ضبطهم نورد الأمثلة الآتية:

١ ـ قال ابن حزم ـ رحمه الله ـ: حدثنا يحيى بن عبدالرحمٰن بن مسعود ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبدالملك بن أيمن ثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل ثنا أبو صالح الحكم بن موسى ثنا شعيب بن إسحاق أخبرني هشام بن عروة عن أبيه أن مروان بن الحكم حدّثه عن بسرة بنت صفوان ـ وكانت قد صحبت رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا مسّ أحدكم ذكره فلا يصل حتى يتوضأ» فأنكر ذلك عروة، وسأل بسرة فصدّقته بما قال[1].

قال ابن حزم: أبو صالح وشعيب ثقتان مشهوران.

أقول: أبو صالح وثقه بعض العلماء، وتكلّم فيه آخرون بما يدل على خفّة ضبطه، فقد وثّقه ابن معين[2]، والعجلي[3]، وابن حبان[4]، وابن سعد[5]، وصالح جزرة وابن قانع[6].

---

(١) انظر المحلى لابن حزم ١/٢٤٠.

(٢) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي ص: ١٠٢ ـ و ـ ١٨٨ (طبعة جامعة الملك عبدالعزيز ـ مكة).

(٣) تاريخ الثقات للعجلي ص: ١٢٧.

(٤) كتاب الثقات لابن حبان ١/١٩٥.

(٥) الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/٣٤٦.

(٦) تهذيب التهذيب ٢/٤٣٩.

وقال أبو حاتم[1]، والذهبي[2]، وابن حجر صدوق[3].

٢ ـ قال ابن حزم ـ رحمه الله ـ: ثنا عبدالله بن ربيع نا عمر بن عبدالملك نا محمد ابن بكر نا أبو داود نا قتيبة بن سعيد نا عبدالعزيز بن محمد الداروزدي قال: قدم عبّاد بن كثير المدينة فمال إلى مجلس العلاء بن عبدالرحمٰن فأخذ بيده فأقامه ثم قال: اللّهم إن هذا يحدّث عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا انتصف شعبان فلا تصوموا»، فقال العلاء: اللّهم إن أبي حدثني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال ذلك[4].

قال ابن حزم ـ رحمه الله ـ: العلاء: ثقة روى عنه شعبة وسفيان الثوري ومالك، وسفيان بن عيينة، فلا يضره غمزان ابن معين.

أقول: العلاء بن عبدالرحمٰن الحرقي المدني، وثّقه بعض العلماء وتكلم فيه آخرون من جهة حفظه.

وقد وثقه أحمد[5]، وابن حبان[6]، وابن سعد والترمذي[7].

وقال ابن معين: ليس بحديثه بأس[8]، وضعّفه مرّة أخرى[9]، وقال أبو حاتم: «صالح»، وقال أبو زرعة: «ليس كأقوى ما يكون»[10]، وقال الذهبي: صدوق مشهور[11]، وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم[12].

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٩٢/٣.
(٢) ميزان الاعتدال ٥٨٠/١.
(٣) التقريب ص: ١٧٦ رقم: ١٤٦٢.
(٤) المحلى ٢٥/٧.
(٥) ميزان الاعتدال ١٠٢/٣ رقم: ٨٧٣٥.
(٦) كتاب الثقات ٢٤٧/٥.
(٧) تهذيب التهذيب ١٨٦/٨.
(٨) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي ص: ١٧٣.
(٩) المرجع السابق ص: ١٧٤.
(١٠) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٥٧/٦.
(١١) ميزان الاعتدال ١٠٢/٣.
(١٢) تقريب التهذيب ص: ٤٣٥ رقم: ٥٢٤٧.

٣ ـ قال ابن حزم ـ رحمه الله: ومن طريق أحمد بن شعيب أنا عمرو بن منصور نا محمد بن محبوب نا سرار بن مجشر بن قبيصة البصري، عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيّب عن عبدالله بن عمرو بن العاص، قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا ينظر الله إلى امرأة لا تشكر لزوجها وهي لا تستغني عنه»**[1].

قال ابن حزم: هذا حديث حسن[2].

أقول: عمرو بن منصور النسائي أبو سعيد ثقة حافظ[3].

ـ محمد بن محبوب البنائي أبو عبدالله البصري ثقة روى له البخاري وأبو داود[4].

ـ أما سعيد بن أبي عروبة وقتادة وسعيد بن المسيّب فأئمة حفاظ والحديث بهذا السند: رجاله كلهم ثقات، لذا قال ابن حزم: «هذا حديث حسن». أي باعتبار الصفة الدنيا للحديث.

٤ ـ قال ابن حزم ـ رحمه الله ـ: ومن طريق أحمد بن شعيب أيضاً: نا أحمد بن يوسف النيسابوري ومحمد بن عبيدالله بن يزيد بن إبراهيم الحراني ـ واللفظ له.

قال أحمد: نا أحمد بن سليمان، وقال محمد بن عبيدالله: حدثني أبي، ثم اتفق أحمد بن سليمان وعبيدالله بن يزيد، قالا: نا عبيدالله بن عمرو (هو الرّقّي) ـ عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: إن رسول الله ﷺ أتي برجل قد زنى، فأمر به فجرّد، فإذا رجل مقعد، حمش الساقين، فقال رسول الله ﷺ: **«ما يبقي الضرب في هذا شيئاً.**

---

(١) الحديث أخرجه النسائي في سننه ص: ١٩٠/٢ والحاكم في المستدرك كتاب البر والصلة ١٧٤/٤ (ووافقه الذهبي) والهيثمي في مجمع الزوائد ٣٠٩/٤ عن عبدالله بن عمرو (وقال رجاله رجال الصحيح).

(٢) المحلى ص: ١٦٣/١٠.

(٣) تقريب التهذيب ص: ٤٥٧ رقم: ٥١١٩.

(٤) المصدر السابق ص: ٥٠٥ رقم: ٦٢٦٧.

فدعى بأثاكيل فيها مائة شمروخ، فضربه بها ضربة واحدة»[1].

قال ابن حزم: حديث سهل بن سعد: صالح تقوم به الحجة[2]، وقال أيضاً: طريق حديث سهل بن سعد طريقاً جيداً تقوم به الحجة[3]، أقول:

سند الحديث فيه:

- محمد بن عبيدالله بن يزيد الحراني صدوق فيه لين[4].

- أحمد بن سليمان البغدادي صدوق حافظ له أغلاط[5].

- عبيدالله بن إبراهيم الحراني (والد محمد بن عبيدالله) مجهول من العاشرة[6]، إلا أنه ذكر هنا متابعة.

وعليه قال ابن حزم في هذا الحديث أنه صالح تقوم به الحجة ولم يصفه بالصحة الصريحة كما هي عادته.



(١) المحلى ٨٨/١٢ وانظر كذلك مجمع الزوائد للهيثمي ٢٥٢/٦ وقال: رجاله ثقات.

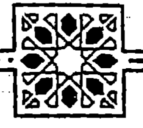
(٢) المحلى ٨٩/١٢.

(٣) المصدر السابق ٩٠/١٢.

(٤) تقريب التهذيب ص: ٤٩٥ رقم: ٦١١٢.

(٥) تقريب التهذيب ص: ٨٠ رقم: ٥١.

(٦) التقريب ص: ٣٧٥ رقم: ٤٣٥١ وميزان الاعتدال ١٨/٣ رقم: ٥٤٠٦.



المبحث الثاني:
نقد الحديث باعتبار الاتصال والانقطاع عند محدثي الأندلس

المطلب الأول: الحديث المعنعن والمؤنن

الحديث المعنعن: هو الذي يقال في سنده فلان عن فلان، بلفظ «عن» من غير تصريح بالتحديث أو الإخبار أو السماع.

وقد نقل ابن عبدالبر إجماع أئمة الحديث على قبول الإسناد المعنعن فقال: «إني تأملت أقاويل أئمة أهل الحديث، ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم، ومن لم يشترطه، فوجدتهم أجمعوا على قبولهم الإسناد المعنعن، لا خلاف بينهم في ذلك»[1].

ويذهب الحافظ ابن عبدالبر والإمام ابن العربي والإمام ابن حزم وأغلب علماء الأندلس إلى أن الإسناد المعنعن محمول على الاتصال إذا استوفى الشروط الآتية:

١ ـ عدالة المحدّثين في أحوالهم.

٢ ـ لقاء بعضهم بعضاً.

---

(١) انظر التمهيد لابن عبدالبر ١٢/١.

٣ - أن يكونوا براء من التدليس.

وهو مذهب علي بن المديني والبخاري[١].

وشرط أبو عمر الداني المقري الأندلسي: أن يكون المعنِعن (بالكسر) معروفاً بالرواية عمن روى عنه[٢].

واكتفى الإمام مسلم بإمكان لقاء من أضيفت العنعنة إليهم، بعضهم بعضاً مع براءتهم من التدليس[٣]. وقال الحاكم[٤]: إنها متصلة بإجماع أئمة أهل النقل على تورع رواتها عن أنواع التدليس.

العنعنة عند ابن حزم:

قال ابن حزم - رحمه الله - الرواية هي أن يسمع السامع الناقل، الثقة يحدّث بحديث من كتابه أو من حفظه أو بأحاديث، فجائز أن يقول: حدثنا وحدثني، وأخبرنا وأخبرني، وقال لي، وقال لنا، وسمعت، وسمعنا، وعن فلان، كل ذلك سواء، وكل ذلك معنى واحد[٥].

وقد سار الإمام ابن حزم في مؤلفاته على أن الإسناد المعنعن محمول على الاتصال إذا جمع الشروط التي ذكر آنفاً.

مثال ذلك:

قال: حدثنا حمام[٦]، ثنا عبدالله بن محمد بن علي الباجي ثنا

---

(١) ذكر ذلك الإمام النووي في مقدمة شرح صحيح مسلم ٣٢/١.

(٢) المرجع السابق ٣٢/١.

(٣) المرجع السابق ١٣٠/١.

(٤) معرفة علوم الحديث ص: ٣٤.

(٥) الإحكام لابن حزم ٩٠/٢.

(٦) هو حمام بن أحمد أبو بكر القاضي القرطبي، قال ابن حزم: كان واحد عصره في البلاغة وسعة الرواية ضابطاً. أكثر عن أبي محمد الباجي وأبي عبدالله بن مفرّج، وولي قضاء يابرة - توفي في رجب سنة ٤٢١هـ وله ٦٤ سنة (شذرات الذهب ٢٢٠/٣ - دار المسيرة بيروت - ط٢ - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

محمد بن عبدالملك بن أيمن ثنا أحمد بن سلم ثنا أبو ثور إبراهيم بن خالد ثنا يزيد بن هارون عن محمد بن إسحاق عن مكحول عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت قال: صلى بنا رسول الله ﷺ الفجر فلما انصرف قال: «تقرؤون خلفي؟» قلنا: نعم يا رسول الله هذا، قال: «لا تفعلوا إلا بأم الكتاب فإنه لا صلاة إلا بها»[1].

قال: وقد موّه قوم بأن قالوا: هذا خبر من رواية ابن إسحاق، ورواه مكحول مرة عن محمود بن الربيع عن عبادة، ومرّة عن نافع بن محمود بن الربيع عن عبادة. قال ابن حزم، وهذا ليس بشيء لأن محمد بن إسحاق أحد الأئمة.

وأما رواية مكحول هذا الخبر مرة عن محمود بن الربيع ومرة عن نافع بن محمود فهذا قوة للحديث لا وهن لأن كليهما ثقة.

العنعنة عند الحافظ ابن العربي:

كما أشرت في بداية المبحث فإن ابن العربي - رحمه الله - يحمل العنعنة على الاتصال إذا استوفى الراوي الشروط التي ذكرنا آنفاً، وقد سار على ذلك في مؤلفاته خاصة عارضة الأحوذي التي ضمّنها كثيراً من تفاصيل علوم الحديث.

مثال ذلك: ما رواه الترمذي قال: حدثنا قتيبة حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن الحسن عن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من قتل عبده قتلناه ومن جدع عبده جدعناه».

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

وتعقّبه ابن العربي بقوله: هذا أعجب، الرواة عدول، سماع الحسن

---

(١) المحلى لابن حزم ٣/٢٣٦ والموطأ كتاب الصلاة باب ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر فيه، حديث رقم: ٤٤.

عن سمرة صحيح، فأي وجه للسكوت عن صحته[1].

أقول: والحسن هو ابن أبي الحسن البصري، واسم أبيه: يسار، ثقة فاضل مشهور وكان يرسل، ويدلّس، فإذا قال في حديث: عن فلان ضعّف ولا سيما عمن قيل إنه لم يسمع منهم كأبي هريرة ونحوه، فعدّوا ما كان عن أبي هريرة في جملة المنقطع[2].

أما سمرة بن جندب ـ رضي الله عنه ـ فقد نزل البصرة ومات بها سنة ٥٨هـ[3]، وقد ثبت سماع الحسن البصري منه.

وعليه فإن قوله في هذا الحديث عن سمرة يحمل على الاتصال، والله أعلم. وسنرى مزيد تفصيل لهذه المسألة عند التطرّق للحديث المرسل إن شاء الله.

الحديث المعنعن عند الحافظ ابن عبدالبر:

سار ابن عبدالبر في مؤلفاته على أنّ الإسناد المعنعن محمول على الاتصال إذا جمع الشروط المذكورة آنفاً:

مثال ذلك: عند شرحه للحديث الذي رواه مالك عن ابن شهاب عن عبيدالله[4] بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، عن عبدالله بن عباس عن الصعب بن جثامة[5]، أنه أهدى لرسول الله ﷺ حمار وحش ـ وهو بالأبواء

---

(١) انظر عارضة الأحوذي ١٨٣/٦. قيل: لم يسمع الحسن من سمرة إلى حديث العقيقة. انظر المحلى ٢٦١/١ والتعديل والتجريح للباجي ص: ٣٠٣.

(٢) انظر ميزان الاعتدال للذهبي ٥٢٧/١ رقم: ١٩٦٨.

(٣) تقريب التهذيب ص: ١٦٠ رقم: ١٢٢٧.

(٤) عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الذهلي أبو عبدالله المدني ـ ثقة فقيه ثبت، مات سنة ٩٤هـ وقيل: سنة ٩٨هـ (انظر طبقات الحفاظ ص: ٣٩ رقم: ٧٣ والتقريب ص: ٣٧٢ رقم: ٤٣٠٩).

(٥) الصعب بن جثامة الليثي ـ صحابي جليل ـ مات في خلافة الصديق وقيل أنه عاش إلى خلافة عثمان (انظر التقريب ص: ٢٧٦ رقم: ٢٩٢٥).

أو بودّان[1]، فردّه عليه رسول الله ﷺ قال: فلما رأى رسول الله ﷺ ما في وجهي، قال: **«إنّا لم نرده عليك إلا أنّا حُرُم»**.

قال ابن عبدالبرّ:

هذا حديث لم يختلف في إسناده على مالك ولا على ابن شهاب، وكل من في إسناده فقد سمعه بعضهم من بعض سماعاً، كذلك في الإملاء عن ابن شهاب، قال: أخبرني عبيدالله، قال سمعت ابن عباس قال: أخبرني الصعب بن جثامة، وقد قلنا في الإسناد المعنعن في أول كتابنا[2]، ما فيه كفاية[3].

على هذا النحو سار ابن عبدالبر في تمحيص الأسانيد المعنعنة ومعرفة سماع بعضهم من بعض، وبراءتهم من التدليس.

أما بالنسبة للإسناد المؤنّن ـ وهو الذي يقال فيه فلان أنّ فلان ـ فهو محمول عند ابن عبدالبر على الاتصال بالشرائط التي ذكرناها بالنسبة للسند المعنعن.

قال ابن عبدالبر:

جمهور أهل العلم على أن «عن» و «أن» سواء، وأن الاعتبار ليس بالحروف وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة، فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحاً، كان حديث بعضهم عن بعض أبداً بأي لفظ ورد، محمولاً على الاتصال، حتى تتبيّن فيه علة الانقطاع[4].

---

(١) الأبواء، وودّان مكانان بين مكة والمدينة وتبعد الأبواء خمسة أميال عن المدينة (معجم البلدان لياقوت الحموي باب الهمزة والباء ـ وباب الواو والدال).

(٢) انظر التمهيد ١٢/١.

(٣) المرجع السابق ٥٤/٩ والموطأ كتاب الحج باب ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد حديث رقم: ٨٣.

(٤) التمهيد ٢٦/١.

وقال البرديجي[1]: «أن» محمولة على الانقطاع حتى يتبيّن السماع في ذلك الخبر بعينه من طريق آخر أو يأتي ما يدلّ على أنه قد شهده وسمعه[2]. وتعقّبه ابن عبدالبر بقوله:

«هذا عندي لا معنى له لإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابي سواء قال فيه: قال رسول الله ﷺ، أو: أنّ رسول الله ﷺ، أو: عن رسول الله ﷺ أو: سمعت رسول الله ﷺ، كل ذلك سواء عند العلماء، والله أعلم»[3].

وقد التزم ابن عبدالبر هذا المنهج في نقده للأسانيد المؤنّنة، ولمزيد توضيح نورد المثال الآتي:

روى مالك عن ابن شهاب، أن عمر بن عبدالعزيز أخّر الصلاة يوماً، فدخل عليه عروة بن الزبير، فأخبره أن المغيرة بن شعبة أخّر الصلاة يوماً، وهو بالكوفة، فدخل عليه أبو مسعود (الأنصاري)[4]، فقال: ما هذا؟ يا مغيرة، أليس قد علمت أن جبريل نزل فصلى، فصلى رسول الله ﷺ، ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ، ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ ثم قال: بهذا أمرت، فقال عمر بن عبدالعزيز: أعلم ما تُحدّث به، يا عروة ! أو أن جبريل هو الذي أقام لرسول الله ﷺ وقت الصلاة؟ قال عروة: كذلك كان بشير بن أبي مسعود الأنصاري يحدّث عن أبيه، قال عروة: ولقد حدّثتني عائشة: زوج النبي ﷺ أنّ رسول الله ﷺ كان يصلي العصر والشمس في حجرتها قبل أن

---

(١) البرديجي: أبو بكر أحمد بن هارون، المتوفى سنة ٣٠١هـ، قال الخطيب: ثقة فهم حافظ (طبقات الحفاظ ص: ٣١٧ رقم: ٧١٩).

(٢) التمهيد ١/٢٦.

(٣) المصدر السابق.

(٤) هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري ـ أبو مسعود البدري ـ صحابي جليل مات قبل الأربعين وقيل بعدها (التقريب ص: ٣٩٥ رقم: ٤٦٤٧).

تظهر»[1].

قال ابن عبدالبر معلّقاً على هذا الإسناد:

هكذا روى هذا الحديث عن مالك جماعة الرواة عنه فيما بلغني، وظاهر مساقه في رواية مالك يدل على الانقطاع، لقوله: أن عمر بن عبدالعزيز أخّر الصلاة يوماً، فدخل عليه عروة، ولم يذكر فيه سماعاً لابن شهاب من عروة، ولا سماعاً لعروة من بشير بن أبي مسعود، وهذه اللفظة، أعني «أن» عند جماعة أهل العلم محمولة على الانقطاع حتى يتبيّن السماع، واللقاء، ومنهم من لا يلتفت إليها، ويحمل الأمر على المعروف من مجالسة بعضهم بعضاً، ومشاهدة بعضهم لبعض، وأخذهم بعضهم عن بعض، فإن كان ذلك معروفاً لم يسأل عن هذه اللفظة، وكان الحديث عنده على الاتصال، وهذا يشبه أن يكون مذهب مالك: لأنه في موطئه لا يفرّق بين شيء من ذلك[2].

بعد هذا التوضيح لمذهب أهل العلم في الإسناد المؤنّن، يبين ابن عبدالبر أن مثل هذا الإسناد محمول على الاتصال فيقول:

وهذا الحديث متصل عند أهل العلم، مسند، صحيح لوجوه:

- ومنها أن مجالسة بعض المذكورين فيه لبعض معلومة مشهورة.

- ومنها أن هذه القصة قد صحّ شهود ابن شهاب لما جرى فيها بين عمر بن عبدالعزيز وعروة بن الزبير بالمدينة، وذلك في أيام إمارة عمر عليها لعبدالملك وابنه الوليد، وهذا محفوظ من رواية الثقات لهذا الحديث عن ابن شهاب، ونحن نذكر الروايات في ذلك عن ابن شهاب لنبيّن لك ما ذكرنا.

---

(١) البخاري كتاب مواقيت الصلاة ـ باب مواقيت الصلاة وفضلها ـ حديث رقم: ٥٢١.
(٢) التمهيد ٨/١١.

وممن ذكر مشاهدة ابن شهاب للقصة، عند عمر بن عبدالعزيز، مع عروة بن الزبير، في هذا الحديث من أصحاب ابن شهاب: معمر والليث بن سعد[1]، وشعيب بن أبي حمزة[2]، وابن جريج[3].

وسأكتفي بذكر رواية الليث بن سعد دون الروايات الأخرى خشية الإطالة.

قال ابن عبدالبر حدثنا عبدالرحمٰن بن يحيى[4]، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن زبان قال: حدثنا محمد بن رمح قال: حدثنا الليث بن سعد عن ابن شهاب، أنه كان قاعداً على منابر عمر بن عبدالعزيز في إمارته على المدينة، ومعه عروة بن الزبير، فأخّر عمر العصر شيئاً، فقال له عروة: أما أن جبريل قد نزل فصلى أمام رسول الله ﷺ فقال له عمر: أعلم ما تقول يا عروة! فقال: سمعت بشير بن أبي مسعود يقول: سمعت أبا مسعود يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**نزل جبريل فأمّني فصليت معه، ثم صليت معه، ثم صليت معه، ثم صليت معه، يحسب بأصابعه خمس صلوات**»[5].

وبعد ذكره لروايات معمر وابن جريج قال ابن عبدالبرّ:

فقد بان بما ذكرنا من رواية الثقات عن ابن شهاب لهذا الحديث

---

(١) الليث بن سعد بن عبدالرحمٰن الفهمي ـ المصري ـ ثقة ثبت فقيه إمام مشهور مات سنة ١٧٥هـ (التقريب ص: ٤٦٤ رقم: ٥٦٨٤).

(٢) شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم: ثقة عابد مات سنة ١٦٢هـ (التقريب ص: ٢٦٧ رقم: ٢٧٩٨).

(٣) عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي ـ ثقة فقيه فاضل وكان يدلّس ويرسل مات سنة ١٥٠هـ أو بعدها (التقريب ص: ٣٦٣ رقم: ٤١٩٣).

(٤) عبدالرحمٰن بن يحيى بن محمد، أبو زيد العطار، قرأ عليه ابن عبدالبر جامع ابن وهب (بغية الملتمس ص: ٣٦٠ رقم: ١٠٤٦).

(٥) التمهيد ١٢/٨ ـ ١٣.

ورواية الليث هذه أخرجها البخاري في كتاب بدء الوحي ـ باب ذكر الملائكة حديث رقم: ٣٢٢١، وانظر كذلك فتح الباري ٣٠٥/٦.

اتصاله، وسماع ابن شهاب له من عروة، وسماع عروة من بشير[1].

بعد هذه الأمثلة التوضيحية للأسانيد المعنعنة والمؤنّنة يبدو أن منهج محدّثي الأندلس في التعامل مع هذه الأسانيد يعتمد أساساً على اللقاء والمجالسة والسماع بين رواة الحديث، فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحاً، كان حديث بعضهم عن بعض أبداً بأيّ لفظ ورد محمولاً على الاتصال، إلا ما ذكرنا من قول أبي عمرو الداني. فإذا وُجد فيه من عُرف بالتدليس، فلقبول روايته شروط نبيّنها في المطلب القادم.

***

المطلب الثاني: معنى التدليس وشروط قبوله عند علماء الأندلس

الحديث المدلَّس (بفتح اللام) سمي بذلك لكون الراوي لم يسمّ من حدّثه، وأوهم سماعه للحديث ممّن لم يحدّثه به[2].

والتدليس مشتق من الدّلس وهو الظلمة، والتدليس في البيع كتمان عيب السلعة عن المشتري[3].

وغاية التدليس أنه نوع من الإرسال لما ثبت عنده، وهو يخشى أن يصرّح بشيخه فيردّ من أجله، والتدليس أنواع منها:

- تدليس الشيوخ: كأن يأتي الراوي باسم شيخه أو كنيته على خلاف المشهور به، تعمية لأمره[4].

- تدليس التسوية: وهو أن يسقط غير شيخه لضعفه أو صغره فيصير

---

(1) التمهيد ٨/١٥.

(2) شرح نخبة الفكر لابن حجر ص: ٢٨.

(3) مختار الصحاح ص: ٢٠٩.

(4) انظر الكفاية للخطيب البغدادي ص: ٢٢.

الحديث ثقة عن ثقة فيحكم له بالصحة، وفيه تغرير شديد[1].

ـ **تدليس العطف**: كأن يقول حدثنا فلان وفلان وهو لم يسمع من الثاني المعطوف[2].

ولعلماء الأندلس مواقف متقاربة من التدليس هي انعكاساً لمواقفهم من الإرسال، وفي ما يلي نعرّف بأهمها:

موقف الإمام ابن حزم الظاهري من التدليس:

يقسّم ابن حزم التدليس إلى قسمين بحسب حال المدلِّس:

أحدهما: حافظ عدل ربما أرسل حديثه، وربما أسنده، وربما حدّث به على سبيل المذاكرة أو الفتيا أو المناظرة، فلم يذكر له سنداً، وربما اقتصر على ذكر بعض رواته دون بعض، فهذا لا يضرّ ذلك سائر رواياته شيئاً، لأن هذا ليس جرحة ولا غفلة. ولكنا نترك من حديثه ما علمنا يقيناً أنه أرسله، وما علمنا أنه أسقط بعض من في إسناده. ونأخذ من حديثه ما لم نوقن فيه شيئاً من ذلك.

وسواء قال: أخبرنا، أو قال عن فلان أو قال فلان عن فلان، كل ذلك واجب قبوله، ما لم يتيقّن أنه أورد حديثاً بعينه إيراداً غير مسند. فإن أيقنا ذلك، تركنا ذلك الحديث فقط، وأخذنا سائر رواياته، وقد روينا عن عبدالرزاق بن همام قال: كان معمر يرسل لنا أحاديث، فلما قدم عليه عبدالله بن المبارك أسندها له، وهذا النوع منهم كان جلة أصحاب الحديث وأئمة المسلمين كالحسن البصري وأبي إسحاق السبيعي وقتادة بن دعامة وعمرو بن دينار، وسليمان الأعمش، وأبي الزبير[3]، وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة.

---

(١) انظر تدريب الراوي ١/٢٢٤.

(٢) الباعث الحثيث ص: ٤٦.

(٣) هو محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم، أبو الزبير المكي الحافظ كان يدلّس، وثّقه ابن معين والنسائي وغيرهما، وتكلّم فيه شعبة، اعتمده مسلم وروى له البخاري متابعة. (انظر ميزان الاعتدال ٤/٣٧ رقم: ٨١٦٩).

وقسم آخر: قد صحّ عنهم إسقاط من لا خير فيه من أسانيدهم عمداً، وضمّ القوي إلى القوي تلبيساً على من يحدّث، وغروراً لمن يأخذ عنه، ونصراً لما يريد تأييده من الأقوال، مما لو سمىّ من سكت عن ذكره لكان ذلك علّة ومرضاً في الحديث. فهذا رجل مجرّح، وهذا فسق ظاهر واجب إطراح جميع حديثه، صحّ أنه دلّس فيه أو لم يصح أنه دلّس فيه. وسواء قال سمعت أو أخبرنا أو لم يقل، كل ذلك مردود غير مقبول لأنه ساقط العدالة، غاش لأهل الإسلام باستجازته لما ذكرنا، ومن هذا النوع كان الحسن بن عمارة[1]، وشريك بن عبدالله القاضي[2]، وغيرهما[3].

ولتوضيح منهج ابن حزم في التعامل مع الأحاديث المدلّسة نورد المثال الآتي:

قال ابن حزم: حدثنا أحمد بن عبدالله الطلمنكي ثنا ابن مفرج قال: ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا أحمد بن عمر بن عبدالخالق البزّار ثنا عمرو بن علي ثنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«يوشك أن تضرب أكبار المطى فلا يوجد عالم أعلم من عالم المدينة»**[4].

قال ابن حزم:

في سنده أبو الزبير وهو مدلّس ما لم يقل حدثنا أو أخبرنا.

---

(١) الحسن بن عمارة البجلي مولاهم أبو محمد الكوفي قاضي بغداد متروك مات سنة ١٥٣هـ (ميزان الاعتدال ٥١٣/١ رقم: ١٩١٨) و(التقريب ص: ١٦٢ رقم: ١٢٦٤).

(٢) شريك بن عبدالله النخعي الكوفي القاضي ـ أبو عبدالله ـ صدوق يخطئ كثيراً، تغيّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عدلاً فاضلاً عابداً مات سنة ١٧٨هـ. (ميزان الاعتدال ٢٧٠/٢ رقم: ٣٦٩٧) و(التقريب ص: ٢٦٦ رقم: ٢٧٨٧).

(٣) الإحكام لابن حزم ١٤١/١ ـ ١٤٢.

(٤) انظر الإحكام لابن حزم ١٣٤/٥.

والحديث رواه الحاكم في المستدرك ٩٠/١، ٩١، من طرق عن سفيان، وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

وابن حزم ـ رحمه الله ـ يردّ من حديث أبي الزبير ما يقول فيه: (عن) أبي صالح وجابر ونحوه لأنه عندهم ممن يدلّس فإذا قال سمعت، وأخبرنا ـ احتجّ به، وكذلك فإنه يحتج به إذا قال (عن) مما رواه عنه الليث بن سعد خاصة؛ وذلك لأن سعيد بن أبي مريم[1]، قال: حدثنا الليث، قال: جئت أبا الزبير فدفع إليّ كتابين، فانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي: لو أنني عاودته، فسألته أسمع هذا كله من جابر؟ فسألته، فقال: منه ما سمعت ومنه ما حدّثت عنه. فقلت له: أعلم لي على ما سمعت منه، فاعلم لي على هذا الذي عندي[2].

موقف ابن عبدالبر من التدليس:

يقول ابن عبدالبر: «هو عند جماعة أهل العلم بالحديث، أن كون الرجل قد لقي شيخاً من شيوخه فسمع منه أحاديث لم يسمع غيرها منه، ثمّ أخبره بعض أصحابه، ممن يثق به عن ذلك الشيخ، بأحاديث غير تلك التي سمع منه، فيحدّث بها عن الشيخ دون أن يذكر صاحبه الذي حدّثه بها فيقول فيها: عن فلان يعني ذلك الشيخ[3].

ويوضح ابن عبدالبر ذلك بقوله:

«وهذا لا يجوز إلا في الإسناد المعنعن، ولا أعلم أحداً يجيز للمحدّث أن يقول أخبرني، أو حدثني، أو سمعت: من لم يخبره، ولم يحدّثه، ولم يسمع منه»[4].

قال: فإن دلّس على غير ثقة فهو تدليس مذموم عند جماعة أهل الحديث[5].

---

(١) سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي، أبو محمد المصري، ثقة ثبت فقيه مات سنة ٢٢٤هـ (تقريب التهذيب ص: ٢٣٤ رقم: ٢٢٨٦).

(٢) انظر في ذلك ميزان الاعتدال ٣٧/٤.

(٣) التمهيد ٢٧/١.

(٤) المرجع السابق ٢٧/١.

(٥) المرجع السابق ٢٨/١.

فالأصل عند ابن عبدالبر في أمر التدليس اعتبار حال المحدّث «فمن عُرف بالتدليس المجمع عليه، وكان من المتسامحين في الأخذ عن كل أحد، لم يحتج بشيء مما رواه، حتى يقول أخبرنا أو سمعت، هذا إذا كان عدلاً ثقة في نفسه، وإن كان ممّن لا يروى إلا عن ثقة استغنى عن توقيفه ولم يسأل عن تدليسه، وعلى ما ذكرته أكثر أئمة الحديث»[١].

فإن دلّس المحدّث عمّن لم يسمع منه فقد جاوز حدّ التدليس الذي رخّص فيه من رخّص من العلماء إلى ما ينكرونه ويذمونه ولا يحمدونه[٢].

فإن كان الراوي قد عاصر من دلّس عنه، فهذا يسمى بالمرسل الخفي، وإن لم يكن عاصره، فليست الرواية عنه تدليساً، على المشهور[٣].

قال ابن عبدالبر: فإن كان حديث الرجل عن من لم يلقه ـ مثل مالك عن سعيد بن المسيّب، والثوري عن إبراهيم النخعي ـ تدليساً، فما أعلم أحداً من العلماء سلم منه، في قديم الدهر ولا في حديثه، اللّهم إلا شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، فإن هذان ليس يوجد لهما من هذا لا سيما شعبة، فهو القائل: لأن أزني أحب إليّ من أن أدلّس[٤].

مثال تطبيقي:

عند شرحه لحديث عائشة أن النبي ﷺ صلى صلاة الكسوف ثلاث ركعات وسجدتين في كل ركعة.

قال ابن عبدالبر: إنما يرويه قتادة[٥]، عن عطاء عن عبيد بن

---

(١) المرجع السابق ١/١٧.
(٢) المرجع السابق ١/٢٨.
(٣) والفرق بين المدلّس والمرسل الخفي هو أن التدليس يختص بمن روى عمن عُرف لقاءه إياه، فأما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي (انظر نزهة النظر ص: ٤٣).
(٤) التمهيد ١/١٥.
(٥) قتادة بن دعامة السدوسي، أبو الخطاب البصري ـ ثقة ثبت مات سنة بضع عشرة ومائة (تقريب التهذيب ص: ٤٥٣ رقم: ٥٥١٨).

عمير[1]، عن عائشة، وسماع قتادة عندهم من عطاء غير صحيح، وقتادة إذا لم يقل سمعت وخولف في نقله فلا تقوم به حجة لأنه يدلّس كثيراً عن من لم يسمع منه، وربما كان بينهما غير ثقة[2].

وعلى هذا النحو سار القاضي أبو بكر بن العربي ـ رحمه الله ـ في التعامل مع الأسانيد المدلّسة.

قال ابن العربي: الحديث المدّلس، اتفق العلماء على ذكره والعمل به، والتدليس على أقسام... منها: حديث يرويه راو عن أحد قد لقيه ولم يسمعه منه، ولكن لا يقال: حدثنا فلان وإنما يقول عن فلان أو قال فلان[3]، هذا إن كان ثقة في نفسه، ولا يرسل إلا عن ثقة[4].

بعد هذه الأمثلة التي اخترناها، يتضح أنّ قبول أو ردّ الأحاديث المدلّسة عند علماء الأندلس يرتكز على اعتبار حال الراوي، فإن كان لا يروي إلا عن ثقة قبل حديثه لأنه إذا سئل عمن روى أحال على الثقات كسعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي، هذا عند ابن عبدالبر وابن العربي والباجي وغيرهم من محدّثي المالكية، ويشترط ابن حزم التصريح بالسماع أو التحديث فيما يعتقد أنه أرسله.

وإن كان الراوي من المتسامحين في الأخذ عن كل أحد، لم يحتجوا به، حتى يصرّح بالسماع، هذا إن كان عدلاً ثقة في نفسه مثل الأعمش وعطاء.

---

(1) عُبيد بن عمير بن قتادة الليثي، أبو عاصم المكي، ولد على عهد النبي ـ ﷺ ـ قاله مسلم، وعدّه غيره في كبار التابعين ـ مجمع على ثقته (التقريب ص: ٣٧٧ رقم: ٤٣٨٥).

(2) التمهيد ٣/٣٠٧، وفي الموطأ: (ركعتان في كل واحدة ركوعان) كتاب صلاة الكسوف باب العمل في صلاة الكسوف ـ حديث رقم: ١ و ٢.

(3) عارضة الأحوذي لابن العربي ١/١٤.

(4) انظر كتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس لابن العربي ٢/٨٤٩ (دار الغرب الإسلامي بيروت ط١ ـ ١٩٩٢م).

أما ابن حزم فيذهب إلى أن التدليس عن الضعفاء ومن لا خير فيه، يعتبر في حدّ ذاته تجريحاً. لأن ذلك فسق ظاهر يسقط العدالة.

يقول ابن حزم: التدليس الذي ذكرنا أنه يسقط العدالة هو إحدى الكبائر لقول رسول الله ﷺ: «**من غشّنا فليس منّا**»، ولا غشّ في الإسلام أكبر من إسقاط الضعفاء من سند الحديث ليوقع الناس في العمل به وهو غير صحيح(١).

❊ ❊ ❊

المطلب الثالث: الحديث المسند والمتّصل والمنقطع عند محدّثي الأندلس

اختلفت معاني هذه الاصطلاحات وتباينت عند محدّثي الأندلس كما اختلفت مواقفهم منها، وفي هذا المطلب نتعرّف على أهم الاتجاهات في ذلك.

١ ـ رأي أبي الوليد الباجي:

يرى القاضي أبو الوليد الباجي ـ رحمه الله ـ أن الخبر من حيث الاتصال والانقطاع على ضربين: مسند ومرسل.

أما المسند: فيعرّفه بقوله: «هو ما اتصل إسناده»(٢)، ويوضح ذلك بقوله: «معنى ذلك أن يتصل نقل الرواة له، فيخبر كل واحد منهم عمن نقل إليه إلى أن يتصل ذلك إلى الصحابي ـ رضي الله عنه ـ الذي نقله عن النبي ﷺ»(٣).

---

(١) انظر الإحكام ١٤٨/١.

(٢) انظر الإشارة ص: ٤١.

(٣) انظر كتاب الحدود للباجي ص: ٦٣ (تحقيق د. نزيه حماد ـ نشر مؤسسة الزعبي للطباعة والنشر لبنان ط١ ـ ١٣٩٢هـ/١٩٩٣).

ولتوضيح ما ذهب إليه ابن عبدالبر، نورد الأمثلة الآتية:

أ ـ المنقطع من المسند:

مالك عن يحيى بن سعيد ـ أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: إن كان رسول الله ﷺ ليخفّف ركعتي الفجر حتى إني لأقول أقرأ بأم القرآن أم لا؟[1].

قال ابن عبدالبر: فهذا وما كان مثله مسند، لأنه أسند إلى النبي ﷺ، ورفع إليه، وهو مع ذلك منقطع لأن يحيى بن سعيد لم يسمع من عائشة[2].

ب ـ البلاغات من المسندات (وهي الأكثر انقطاعاً):

مالك أنه بلغه أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: قال رسول الله ﷺ: «ما من نبي يموت حتى يخيّر»، قالت: فسمعته وهو يقول: «اللّهم الرفيق الأعلى»، فعرفت أنه ذاهب[3].

٣ ـ رأي ابن حزم الظاهري:

قال ابن حزم ـ رحمه الله ـ: المرسل من الحديث هو الذي سقط بين أحد رواته وبين النبي ﷺ ناقل واحد فصاعداً، وهو المنقطع أيضاً، وهو غير مقبول ولا تقوم به حجّة لأنه عن مجهول[4].

ويفصّل ذلك بقوله: أن ما نقل، والقطع في طريقه، مثل أن يبلغ إلى التابع ثم يقول قال رسول الله ﷺ فهذا هو المرسل، وأن يقول التابع أو من دونه قال فلان الصاحب عن رسول الله ﷺ، وذلك القائل لم يدرك الصاحب فهذا هو المنقطع[5].

---

(١) التمهيد ٣٩/٢٤ والموطأ كتاب صلاة الليل ـ باب ما جاء في صلاة الفجر ـ حديث رقم: ٣٠.

(٢) التمهيد ٢٣/١.

(٣) التمهيد ٢٦٨/٢٤ والموطأ كتاب الجنائز ـ باب جامع الجنائز ـ حديث رقم: ٤٦.

(٤) الإحكام ٢/٢ ـ ٣.

(٥) النبذ في أصول الفقه الظاهري لابن حزم ص: ٥٠ (تحقيق محمد صبحي حسن حلاق ـ دار ابن حزم الطبعة الأولى بيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

وأما عن حكم مثل هذه الروايات فيقول: نظرنا في هذه الوجوه فوجدنا قوماً يقولون: أنها كلها سواء، وأنها كلها يجب الأخذ بها ... وهذا خطأ لأن المرسل والمنقطع لا يُدْرَى من رواه، وإذا لم يعرف من رواه، أثقة أم غير ثقة؟ فلا يحلّ الحكم في الدين بنقل مجهول لا يدرى من؟ ولا كيف حاله في حمله للحديث، فقد يكون ثقة صالحاً، ويُرَدُّ حديثه إذا كان مغفّلاً غير ضابط، ولا مستقيم الحديث[1].

مثال ذلك:

عند ذكره للأحاديث الواردة في دية شبه العمد قال:

وأما الرواية عن أبي موسى[2]، الأشعري فمنقطعة عنه، لأنها من طريق ابن وهب عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم[3]، وسليمان[4] - هو أبو إسحاق الشيباني - كلاهما عن الشعبي أن أبا موسى الأشعري قال: «دية شبه العمد ثلاثون حقّة وثلاثون جذعة وأربعون ما بين ثنية إلى بازل عامها، كلها خلفة».

والشعبي لم يدرك أبا موسى بعقله[5].

❊ ❊ ❊

---

(١) المرجع السابق ص: ٥٠.

(٢) هو عبدالله بن قيس بن سليم بن حضار - أبو موسى الأشعري - صحابي مشهور، أمّره عمر ثم عثمان، وهو أحد الحكمين بصفّين - مات سنة خمسين وقيل بعدها (التقريب ص: ٣١٨ رقم: ٣٥٤٢).

(٣) المغيرة بن مقسم الضبي مولاهم - أبو هشام الكوفي، الأعمى - ثقة متقن إلا أنه كان يدلّس ولا سيما عن إبراهيم - مات سنة ١٣٦هـ (ميزان الاعتدال ١٦٥/٤ رقم: ٨٧٢٣).

(٤) سليمان بن أبي سليمان، أبو إسحاق الشيباني، الكوفي ثقة مات في حدود سنة ١٤٠هـ (تقريب التهذيب ص: ٢٥٢ رقم: ٢٥٦٨).

(٥) انظر المحلى لابن حزم ٢٧٧/١٠.

المطلب الرابع:
الحديث المرسل عند محدّثي الأندلس

١ ـ الإرسال لغة:

هو الإطلاق وعدم المنع كقول الله تعالى: ﴿أَنَّآ أَرۡسَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمۡ أَزّٗا ٨٣﴾[1]، فكأن المرسل أطلق الإسناد.

وقيل: مأخوذ من قولهم: «جاء القوم أرسالاً أي متفرّقين»، لأن بعض الإسناد منقطع عن بقيته.

وقيل مأخوذ من قولهم: «ناقة رسل» أي سريعة السّير، كأن المرسل للحديث أسرع فيه، فحذف بعض الإسناد[2].

٢ ـ حدّ المرسل:

اختلفت عبارات العلماء في حدّ المرسل إلى عدة أوجه، نوجز أهمها فيما يلي:

أ ـ هو ما أضافه التابعي الكبير إلى النبي ﷺ، فيخرج بذلك ما أضافه صغار التابعين ومن بعدهم[3].

ب ـ هو ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ، من غير تقييد بالكبير، نقله ابن عبدالبر عن بعض أهل العلم[4]. قال ابن حجر: وهذا الذي عليه جمهور

---

(١) سورة مريم، آية: ٨٣.

(٢) جامع التحصيل للعلائي ص: ١٤ ـ ١٥ (الدار العربية للطباعة بغداد ط١ ـ ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح ٥٤٣/٢، وذكره ابن عبدالبر في التمهيد ١٩/١ وانظر كذلك تدريب الراوي ٢٠/١.

(٤) التمهيد ٢٠/١.

المحدثين[1]. وهو ما قاله الحاكم[2].

جـ ـ هو قول غير الصحابي ـ قال رسول الله ﷺ[3]، وهو ما ذهب إليه الآمدي[4].

د ـ حدّ المرسل عند محدّثي الأندلس:

١ ـ **المرسل عند ابن عبدالبرّ ـ رحمه الله ـ:** هو أن يقول التابعي ـ كبيراً كان أو صغيراً ـ قال رسول الله ﷺ، أو أن يروي من دون التابعي عمن لم يره.

هذا مجمل قول ابن عبدالبر في المرسل وهو ما يمكن استخلاصه من تصرّفه في كتابه التمهيد.

وإلى هذا الرأي ذهب كثير من العلماء منهم الخطيب البغدادي[5]، وابن القطان[6]، وغيرهما.

وحتى يتضح ما ذكرناه من حدّ المرسل عند ابن عبدالبر نذكر في ما يلي بعضاً مما قاله حول هذا الموضوع:

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٥٤٣/٢، وشرح نخبة الفكر ص: ٤١.
(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ص: ٢٥.
(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح ٥٤٢/٢.
(٤) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٢٣/٢ (مطبعة المعارف ـ مصر ـ ١٣٣٢هـ/١٩١٤).
(٥) قال الخطيب: لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس هو رواية الراوي عمن لم يعاصره أو لم يلقه مثل سعيد بن المسيب عن رسول الله ـ ﷺ ـ.. ورواية سفيان الثوري وشعبة عن الزهري، والحكم في الجميع عندنا واحد. (الكفاية في علم الرواية ص: ٣٨٤).
وقال في ص: ٢١ المرسل هو ما انقطع إسناده بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه، إلا أن الأكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال، ما رواه التابعي عن النبي ﷺ.
(٦) ذكره ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح ٥٤٤/٢.

قال ابن عبدالبر:

هذا الاسم (أي: المرسل) أوقعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي ﷺ مثل أن يقول عبيدالله بن عدي بن خيار، أو أمامة بن سهل بن حنيف، أو عبدالله بن عامر بن ربيعة[1]، ومن كان مثلهم، قال رسول الله ﷺ[2].

وكذلك من دون هؤلاء مثل سعيد بن المسيب، وسالم بن عبدالله، وأبي سلمة بن عبدالرحمٰن، والقاسم بن محمد[3]، ومن كان مثلهم.

وكذلك علقمة بن قيس[4]، ومسروق بن الأجدع والحسن وابن سيرين الذين صحّ لهم لقاء جماعة من الصحابة ومجالستهم، فهذا هو المرسل عند أهل العلم.

ومثله أيضاً، مما جرى مجراه عند بعض أهل العلم، مرسل من دون هؤلاء، مثل حديث ابن شهاب وقتادة وأبي حازم[5]، ويحيى بن سعيد، عن النبي ﷺ يسمونه مرسلاً، كمرسل كبار التابعين، وقال آخرون: حديث هؤلاء عن النبي ﷺ منقطعاً، لأنهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين، وأكثر رواياتهم عن التابعين، فما ذكروه عن النبي ﷺ يسمى منقطعاً[6].

---

(١) عبدالله بن عامر بن ربيعة العنزي، أبو محمد المدني، ولد على عهد النبي ﷺ ولأبيه صحبة مشهورة، وثقه العجلي، مات سنة بضع وثمانين (التقريب ص: ٣٠٩ رقم: ٢٤٠٣).

(٢) التمهيد ١٩/١.

(٣) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي ـ ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة ـ مات سنة ١٠٦هـ على الصحيح (التقريب ص: ٤٥١ رقم: ٥٤٨٩) و(طبقات الحفاظ ص: ٤٤ رقم: ٨٦).

(٤) علقمة بن قيس بن عبدالله النخعي الكوفي ـ ثقة ثبت ـ مات بعد الستين وقيل بعد السبعين (التقريب ص: ٣٩٧ رقم: ٤٦٨١).

(٥) هو سلمة بن دينار: أبو حازم الأعرج الأفزر التمار ـ المدني ـ ثقة عابد مات بعد سنة ١٤٠هـ (التقريب ص: ٢٤٧ رقم: ٢٤٨٩).

(٦) انظر التمهيد ٢١/١.

ويتبيّن من خلال هذا العرض أن ابن عبدالبر قدّم ذكر من ولد على عهد النبي ﷺ من التابعين لشرف منزلة من رآه من التابعين، ثم أعقبهم بذكر كبار التابعين، فهؤلاء مجمع على أن ما رووه عن رسول الله ﷺ يعدّ مرسلاً.

ثم ذكر بعد ذلك، من لم يلق من الصحابة إلا الواحد والاثنين لاختلاف أهل العلم في عدّ ما رووه عن النبي ﷺ مرسلاً.

ـ ومما يدل على كون المرسل عند ابن عبدالبر ـ إضافة إلى ما ذكرنا ـ أن يروي من دون التابعي عمن لم يره، قوله:

«وأما الإرسال، فكل من عرف بالأخذ عن الضعفاء والمسامحة في ذلك، لم يحتج بما أرسله، تابعياً كان أو من دونه»[1].

وهذا يدل على أن رواية من دون التابعي عمن لم يره، تسمى مرسلة عند ابن عبدالبر.

٢ ـ المرسل عند القاضي أبي الوليد الباجي ـ رحمه الله ـ: «هو ما انقطع إسناده، فَأُخِلَّ فيه بذكر بعض رواته»[2]. ويوضح ذلك فيقول «فإن أخلّ فيه بذكر واحد من رواته، سواء كان الصحابي أو غيره، فهو مرسل، ومعنى ذلك أنه قد أهمل فيه ذكر بعض رواته واحداً كان أو أكثر من ذلك»[3].

والإرسال عند الباجي يعني به الانقطاع، وهو إسقاط أحد الرواة أو أكثر وسواء كان الصحابي أو غيره، وعليه فالمرسل عنده يشمل المنقطع والمعضل.

---

(١) المرجع السابق ٣٠/١.

(٢) انظر إحكام الفصول في أحكام الأصول للباجي ٢٧٢/١، ٢٧٣ (تحقيق ودراسة د. عبدالله محمد الجبّوري ـ مؤسسة الرسالة ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م). وانظر كتاب الإشارة للباجي ص: ٤٢.

(٣) كتاب الحدود للباجي ص: ٦٣.

مثال ذلك:

عند ترجمته لنافع مولى عبدالله بن عمر بن الخطاب قال: «وأخرج (أي البخاري) في الهجرة عن عبيدالله بن عمر عنه (أي: عن نافع) عن عمر بن الخطاب مرسلاً، أنه فرض للمهاجرين الأولين»[1].

والظاهر من هذا الحديث أنه منقطع لأن نافعاً لم يلحق عمر بن الخطاب وقد أوضح ابن حجر في فتح الباري، أن سياق الحديث يشعر بأن نافعاً حمله عن ابن عمر، ووقع في رواية غير أبي ذر، عن نافع - يعني عن ابن عمر -[2].

٣ - المرسل عند الحافظ أبي بكر بن العربي - رحمه الله - هو: «كل حديث أسقط فيه التابعي ذكر الصحابي»[3]. وهو المذهب الذي ارتضاه أغلب العلماء، كما بيناه في بداية المبحث.

٤ - المرسل عن الإمام ابن حزم - رحمه الله -: «هو الذي سقط بين أحد رواته وبين النبي ﷺ ناقل واحد فصاعداً»[4].

هكذا اختلفت أقوال علماء الأندلس في حدّ الحديث المرسل، إلى ثلاثة مذاهب: فهو عند ابن العربي ما أسقط فيه التابعي ذكر الصحابي، وهو عند ابن حزم أوسع من ذلك ليشمل كل حديث سقط بين أحد رواته وبين

---

(١) التعديل والتجريح للباجي ص: ٧٧١ ترجمة رقم: ٧٢٦ (تحقيق د.أبو لبابة حسين - دار اللواء الرياض - ط١ - ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).
والحديث أخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار - باب هجرة النبي - ﷺ - وأصحابه إلى المدينة حديث رقم: ٣٩١٢ - وهو «كان فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف في أربعة، وفرض لابن عمر ثلاثة آلاف وخمسمائة، فقيل له: هو من المهاجرين، فلم نقصته من أربعة آلاف؟ فقال: إنما هاجر به أبواه، يقول: ليس هو كمن هاجر بنفسه».

(٢) انظر فتح الباري ٧/٢٥٣.

(٣) عارضة الأحوذي ١٣/٣١٠.

(٤) الإحكام لابن حزم ٢/٢ - ٣.

النبي ﷺ ناقل واحد أو أكثر، وأما الباجي وابن عبدالبر فهو عندهما ما يرويه التابعي عن رسول الله ﷺ أو من دون التابعي عمن لم يره.

٣ ـ شروط قبول المرسل عند علماء الأندلس:

كما تباينت آراء محدّثي الأندلس في تحديد الحديث المرسل فكذلك تباينت شروطهم في قبوله، وهم في ذلك فريقان.

الفريق الأول: ويمثله علماء المالكية، ابن عبدالبر والباجي وابن العربي ومن سلك طريقهم، وهم يقبلون الحديث المرسل بشروط:

١ ـ قال ابن عبدالبر: الأصل في هذا الباب: اعتبار حال المحدّث ـ فإن كان لا يأخذ إلا عن ثقة، وهو في نفسه ثقة، وجب قبول حديثه مرسله ومسنده، وإن كان يأخذ عن الضعفاء، ويسامح نفسه في ذلك، وجب التوقف عما أرسله حتى يسمي من الذي أخبره ... هذا إن كان عدلاً ثقة في نفسه[١].

٢ ـ ويقول الباجي: «ولا خلاف أنه لا يجب العمل به، إذا كان المرسل غير متحرّز، فإن كان متحرزاً لا يرسل إلا عن الثقات كإبراهيم النخعي وابن المسيّب، فإنه يجب العمل به»[٢]، ويستدل الباجي على رأيه بالآتي:

أ ـ اتفاق الصدر الأول على نقل المرسل، ولو كان ذلك يبطل الحديث لما حلّ الإرسال، فممن أرسل وبلغنا ذلك عنه، أبو هريرة، وابن عباس، والبراء بن عازب وابن عمر وعمر بن الخطاب وغيرهم[٣]، وأكثر التابعين ومن بعدهم[٤].

---

(١) التمهيد ١/١٧.

(٢) الإشارة، ص: ٤٢.

(٣) الراجح من أقوال العلماء أن مرسل الصحابي حكمه حكم المسند المتصل، فهو لا يصلح للاستشهاد به على قبول المرسل مطلقاً (انظر أقوال العلماء في مرسل الصحابي في النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٢/٥٧٠).

(٤) الإشارة ص: ٤٢.

ب ـ قال الباجي: «ومما يدلّ على صحة العمل بالمرسل أنا قد اتفقنا على أن التعديل يقع بقول الواحد، فلان ثقة، ولا يحتاج إذا كان من أهل العلم أن يبيّن معنى العدالة عنده، فإذا علم من حاله أنه لا يرسل إلا عن ثقة أو أخبر بذلك عن نفسه، فإرساله عنده بمنزلة أن يقول حدثني فلان، وأجمعنا على أنه لو قال ذلك لوجب تقليده في تعديله، فكذلك إذا أرسل عنه»[1].

٣ ـ ويقول ابن العربي ـ رحمه الله ـ: المرسل عندنا كالمسند[2]:

قال: المراسيل، أهل الحديث ينكرونها، والصحيح قبولها ـ وجواز العمل بها بل وجوبه، لأن الصحابة كانوا يقولون قال رسول الله ﷺ في ما أخبروا به عنه، ولم يسموا من روى لهم، وكان زمان التابعين وقت رجال وشرف فجرى مجراهم، ثم حدثت الفتن وجاء الفساد، فلم يكن بداً من ذكر المخبر لتعلم حاله فتركب عليه روايته.

وأما الرواية للحديث المقطوع كقول مالك: قال رسول الله ﷺ فإنه معمول به عند مالك لأنه كان لا يتقلّد ذلك إلا فيما صحّ عنده، وقد تسامح الناس، فسقطت رواية مثل هذا الحديث[3].

مثال عن مراسيل الثقات عند ابن عبدالبر:

قال ابن عبدالبر: حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ. قال: حدثنا أحمد بن زهير[4]، قال: حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا شعيب بن حرب[5]، قال: قال مالك بن أنس: كنا نجلس إلى الزهري،

---

(١) المرجع السابق ص: ٤٣.
(٢) انظر كتاب القبس لابن العربي ص: ٥٢٤.
(٣) انظر عارضة الأحوذي ١/١٣ و ٣١٠/١٣.
(٤) أحمد بن زهير بن حرب توفي سنة ٢٧٩هـ (التذكرة ص: ٥٩٦).
(٥) شعيب بن حرب المدائني ـ أبو صالح نزيل مكة ـ ثقة عابد مات سنة ١٩٧هـ (التقريب ص: ٢٦٧ رقم: ٢٧٩٧).

وإلى محمد بن المنكدر[1]، فيقول الزهري: قال ابن عمر: كذا وكذا، فإن كان بعد ذلك، جلسنا إليه فقلنا له: الذي ذكرت عن ابن عمر، من أخبرك به؟ قال: ابنه سالم.

قال ابن عبدالبر: فهكذا مراسيل الثقات، إذا سئلوا أحالوا على الثقات[2].

وعلى هذا المنهج في نقد الأحاديث المرسلة سار ابن عبدالبر:

فعند شرحه للحديث الذي رواه: مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار، أن رسول الله ﷺ سأله رجل فقال: يا رسول الله، أستأذن على أمي؟ فقال: «نعم»، فقال الرجل إني معها في البيت، قال رسول الله ﷺ: «استأذن عليها»، فقال الرجل: إني خادمها، فقال له رسول الله: «استأذن عليها، أتحبّ أن تراها عريانة؟» قال: لا، قال: «فاستأذن عليها».

قال ابن عبدالبر: وهذا الحديث لا أعلمه يستند من وجه صحيح بهذا اللفظ، وهو مرسل صحيح مجمع على صحة معناه[3].

ويبدو لي من خلال سند هذا الحديث أن رواته كلهم ثقات.

- فمالك بن أنس إمام دار الهجرة غني عن التعريف وقد مرت ترجمته.

- وصفوان بن سليم ثقة، قال عنه ابن عبدالبر: كان من عبّاد أهل المدينة وأتقاهم لله عزَّ وجلَّ، ناسكاً كثير الصدقة سكن المدينة ومات سنة

---

(١) مرت ترجمته.

(٢) التمهيد ٣٧/١.

(٣) المرجع السابق ٢٢٩/١٦ والموطأ كتاب الاستئذان وباب الاستئذان حديث رقم: ١.

اثنين وثلاثين ومائة، ذكر عبدالله بن أحمد بن حنبل قال: سمعت أبي يسأل عن صفوان بن سليم فقال: ثقة من خيار عبّاد الله وفضلاء المسلمين[1].

- عطاء بن يسار الهلالي أبو محمد المدني مولى ميمونة أم المؤمنين، ثقة فاضل كثير الحديث من كبار التابعين، مات سنة أربع وتسعين وقيل بعد، عن أربع وثمانين سنة[2].

ومرسل عطاء بن يسار قبله العلماء منهم الإمام الشافعي[3] - رحمه الله - على ما ذكره البيهقي[4]. ولم يذكر العلماء له رواية عن غير مقبول الرواية، ولا هو ممن يخالف الحفاظ.

وعلى ما قدمنا قَبِلَ ابن عبدالبر مرسل عطاء بن يسار، وعلى هذا المنهج سار الفريق الأول في قبول المراسيل.

الفريق الثاني: ويمثله الإمام ابن حزم - رحمه الله - الذي يردّ الحديث المرسل مطلقاً مهما كانت عدالة وثقة رواته، فهو عنده: «غير مقبول ولا تقوم به حجة لأنه عن مجهول» وسواء قال الراوي العدل حدثنا الثقة أو لم يقل، لا يجب أن يلتفت إلى ذلك، إذ قد يكون عنده ثقة من لا يعلم من جرحته ما يعلم غيره. ومرسل سعيد بن المسيب والحسن البصري وغيرهما سواء، لا يؤخذ منه شيء. ويذهب أبعد من ذلك حيث يقول: «فلا يقبل حديث قال راويه فيه عن رجل من الصحابة، أو حدثني من صحب

---

(١) ترجمته في طبقات الحفاظ ص: ٤١ رقم: ٧٨، وميزان الاعتدال ٣/٧٣ رقم: ٥٦٥٤، والتقريب ص: ٣٩٢ رقم: ٤٦٠٥.
(٢) التمهيد ١٦/٢٠٩.
(٣) انظر شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ١/٥٥٠، ٥٥١.
(٤) الإمام الحافظ شيخ خراسان أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي - ولد سنة ٣٨٤هـ ولزم الحاكم وتخرج به، صنف كتباً لم يسبق إليها - كالسنن الكبرى، والصغرى - وشعب الإيمان وغيرها توفي سنة ٤٥٨هـ بنيسابور (طبقات الحفاظ ص: ٤٣٢ رقم: ٩٧٩).

رسول الله ﷺ إلا حتى يسميه ويكون معلوماً بالصحبة الفاضلة ممن شهد الله تعالى لهم بالفضل والحسن»[1].

٤ ـ دوافع الإرسال:

أ ـ يرى ابن عبدالبر أن الارسال قد تبعث عليه أمور لا تضيره:

ـ مثل أن يكون الرجل سمع ذلك الخبر من جماعة عن المعزى إليه الخبر، وصحّ عنده، ووقر في نفسه، فأرسله عن ذلك المعزى إليه علماً بصحة ما أرسله.

ـ وقد يكون المرسل للحديث نسي من حدثه به وعرف المعزى إليه الحديث، فذكره عنه، فهذا أيضاً لا يضر، إذا كان أصل مذهبه أن لا يأخذ إلا عن ثقة، كمالك وشعبة.

ـ أو تكون مذاكرة فربما ثقل معها الإسناد، وخفّ الإرسال، إما لمعرفة المخاطبين بذلك الحديث واشتهاره عندهم، أو لغيره من الأسباب الكائنة في معنى ما ذكرنا[2].

وما ذكره الحافظ بن عبدالبر هو مذهب أغلب محدّثي الأندلس خاصة من يقبل الحديث المرسل منهم كابن العربي والباجي والقاضي عياض وغيرهم.

ب ـ ويرى الحافظ ابن حزم أن الحافظ العدل ربما أرسل حديثه وربما أسنده وربما حدّث به على سبيل المذاكرة أو الفتيا، فهذا لا يضر سائر رواياته شيئاً لأن هذا ليس جرحة ولا غفلة، ولكن نترك من حديثه ما علمنا يقينا أنه أرسله وما علمنا أنه أسقط بعض من في إسناده، ونأخذ من حديثه ما لم نوقن فيه شيئاً من ذلك[3].

---

(١) الإحكام لابن حزم ٢/٢ ـ ٣.

(٢) انظر ذلك في التمهيد لابن عبدالبر ١٧/١.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١٤٢/١.

ويبدو لي من خلال ما ذكرنا أن الفريقين متفقان على أن تلك الدوافع لا تضر أي لا تقدح في المُرسِل، إلا أن الفريق الأول يقبل تلك المراسيل ويعمل بها ويردها الفريق الثاني.

وبعد أن عرضنا حدّ الحديث المرسل وشروط قبوله ودوافع الإرسال، واتضح لنا من يقبله ومن يردّه، نوضح في ما يلي أن قبول الفريق الأول للمرسل ليس مطلقاً:

٥ ـ ترجيح الحديث المتصل على المرسل:

يميل ابن عبدالبر إلى الأخذ بالروايات المسندة المتصلة إذا كان رجالها ثقات ويفضلها على المرسلة، وأن للمسند مزيد فضل، لموضع الاتفاق وسكون النفس إلى كثرة القائلين به.

قال ابن عبدالبر: النفس أسكن عند الإسناد وأشد طمأنينة، والأصل ما قدمنا[١]. (يعني في قبول المرسل بالشروط السابقة).

وقد أكد ابن عبدالبر خلال نقده للأحاديث أن المصير إلى المتصل أولى، وهو الذي عليه أكثر العلماء[٢].

أما الحافظ ابن العربي ـ رحمه الله ـ فالمرسل عنده كالمسند تماماً، إذا استوفى الشروط السابقة.

مثال ذلك: ـ عند مناقشته لمسألة: فطر الصائم نفلاً من غير عذر.

ذكر حديث مالك عن ابن شهاب: «أن عائشة وحفصة، زوجي النبي ﷺ أصبحتا صائمتين فأهدي لهما طعام فأفطرتا عليه، فدخل عليهما رسول الله ﷺ قالت عائشة: فقالت حفصة وبدرتني بالكلام، وكانت بنت أبيها: يا رسول الله، إني أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوّعتين فأهدي إلينا

---

(١) انظر التمهيد ١/٥٥.

(٢) انظر المرجع السابق ٢/٤٥، ٥/٢٠٥.

طعام فأفطرنا عليه، فقال رسول الله ﷺ: «أقضيا مكانه يوما آخر»[1].
والحديث مرسل كما يظهر من سياق إسناده، وقال ابن العربي: ويعارضه ما صحّ عن النبي ﷺ وثبت أنه دخل على عائشة فقال لها: «هل عندك شيء؟» فقالت: لا. قال: «فإني صائم»، ثم خرج فدخل عليها بطعام أو جاءها زَوْر، فأرسلت إلى النبي ﷺ، فقالت له: عندنا شيء، قال لها: «وما هو؟»، قالت له: حيس، فقال: «قربيه»، فأكل منه، ثم قال لها: «لقد كنت صائماً»[2].

- قال ابن العربي المرسل عندنا كالمسند.

وأخذ بالأول (المرسل) الذي يفيد أن من أصبح صائماً متطوّعاً فأفطر عامداً، فعليه القضاء، واستدل بقوله الله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوٓا۟ أَعْمَٰلَكُمْ﴾[3]، وخلص إلى أن كل من بدأ بعمل لله تعالى وشرع فيه بفعله فلا وجه لإبطاله[4].

ولم يأخذ بالمسند الصحيح الذي يفيد أن المتطوّع لا شيء عليه من قضاء ولا غيره.

٦ ـ تقديم الرواية المرسلة التي رواتها ثقات على المسندة التي في سندها ضعف.

وهذه من المسائل التي لا خلاف حولها بين محدّثي الأندلس الذين يأخذون بالحديث المرسل، إذ الأصل عندهم في هذا الباب: اعتبار حال الراوي، فإن كان لا يأخذ إلا عن ثقة، وهو في نفسه ثقة وجب قبول حديثه

(١) الموطأ كتاب الصيام ـ باب قضاء التطوع ٣٠٦/١ حديث رقم: ٥٠، دار إحياء التراث العربي بيروت ١٩٨٥م.
(٢) أخرجه مسلم في كتاب الصيام ـ باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال وجواز فطر الصائم نفلاً من غير عذر ٨٠٨/٢ حديث رقم: ١١٥٤.
(٣) سورة محمد، آية رقم: ٣٣.
(٤) انظر كتاب القبس ٥٢٤/٢.

مرسله ومسنده، والأمثلة على هذا كثيرة في الشروح الأندلسية لكتب السنّة، وفي ما يلي نموذجاً من كتاب التمهيد لابن عبدالبر.

- فعند شرحه لحديث «مالك عن زياد[1] بن أبي زياد عن طلحة بن عبيدالله بن كريز[2]، أن رسول الله ﷺ قال: أفضل الدعاء. دعاء يوم عرفة، وأفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له».

قال ابن عبدالبر:

لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث، ولا أحفظه بهذا الإسناد مسنداً من وجه يحتج به، وقد جاء مسنداً من حديث علي بن أبي طالب، وعبدالله بن عمرو بن العاص.

فأما حديث علي، فإنه يدور على دينار أبي عمرو[3]، عن ابن الحنفية وليس دينار ممن يحتج به.

وحديث عبدالله بن عمرو من حديث عمرو بن شعيب[4]، وليس دون عمرو بن شعيب من يحتج به فيه.

ومرسل مالك أثبت من تلك المسانيد - والله أعلم»[5].

بعد هذا العرض، يكون قد تبيّن لنا موقف علماء الأندلس من الأحاديث المرسلة ومنهجهم في التعامل معها.

---

(١) زياد بن أبي زياد: ميسرة المخزومي المدني - ثقة - عابد مات سنة ١٣٥هـ (التمهيد ٣٧/٦) و(تقريب التهذيب ص: ٢١٩ رقم: ٢٠٧٦).

(٢) طلحة بن عبيدالله بن كريز - أبو المطرّف الخزاعي - ثقة من الثالثة (التقريب ص: ٢٨٣ رقم: ٣٠٢٨).

(٣) دينار بن عمرو الأسدي - أبو عمرو البزّار - الكوفي الأعمى - صالح الحديث رمي بالرفض - قال الأزدي: متروك. (ميزان الاعتدال ٣٠/٢ رقم: ٢٦٩١) و(التقريب ص: ٢٠٢ رقم: ١٨٣٦).

(٤) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص - صدوق - مات سنة ١١٨هـ التقريب ص: ٤٢٣ رقم: ٥٠٥٠).

(٥) التمهيد ص: ٣٨/٦ - ٤١ والموطأ كتاب الحج باب جامع الحج - حديث رقم: ٢٤٦.

٧ ـ مرسل الصحابي:

رواية الصحابة بعضهم عن بعض ورفعهم ذلك إلى النبيّ ﷺ، هي في حكم المسند، فقد ذكر ابن عبدالبر أن رواية الصحابة بعضهم عن بعض، ورفعهم ذلك إلى النبي ﷺ، سواء، عند العلماء لأن جميعهم مقبول الحديث، مأمون على ما جاء به بثناء الله عليهم[١].

وقد ردّ أبو الحسن بن القطان[٢]، صاحب «بيان الوهم والإيهام» أحاديث من مراسيل عن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ ليس لها علّة إلا ذلك، منها حديث جابر في صلاة جبريل عليه الصلاة والسلام بالنبي ﷺ[٣]. وذلك لاحتمال أخذهم من تابعي ضعيف.

قال الحافظ ابن حجر: «وقد تتبّعت روايات الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ عن التابعين، وليس فيها من رواية صحابي عن تابعي ضعيف في الأحكام شيء يثبت، فهذا يدل على ندرة أخذهم عن من يضعف من التابعين»[٤].

ـ مثال من مراسيل الصحابة عند ابن عبدالبر:

عند تناوله لحديث مالك عن ربيعة بن عبدالرحمٰن عن أم سلمة زوج النبي ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ قال: «من أصابته مصيبة، فقال، كما أمره الله: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ١٥٦﴾[٥]، اللّٰهم أجرني في مصيبتي وأعقبني خيراً منها إلا فعل الله ذلك به»[٦].

---

(١) المرجع السابق ص: ١٨١/٣.

(٢) هو علي بن محمد بن عبدالملك بن يحيى بن إبراهيم الحميري الكتامي الفاسي ـ أبو الحسن، ابن القطان كان من أبصر الناس بصناعة الحديث وأحفظهم لأسماء الرجال صنّف «بيان الوهم والإيهام» على الأحكام الكبرى لعبدالحق الإشبيلي، مات سنة ٦٢٨هـ (طبقات الحفاظ ص: ٤٩٨ رقم: ١٠٩٦).

(٣) ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح ص: ٥٧١/٢.

(٤) المرجع السابق.

(٥) سورة البقرة، آية: ١٥٦.

(٦) التمهيد ص: ١٨٠/٣. والحديث رواه مالك في الموطأ ـ كتاب الجنائز ـ باب جامع الحسبة في المصيبة حديث ٤٢ ـ ومسلم في كتاب الجنائز ـ باب ما يقال عند المصيبة حديث ٤.

- قال ابن عبدالبر:

هذا الحديث يتصل من وجوه شتى إلا أن بعضهم يجعله لأم سلمة عن النبي ﷺ وبعضهم يجعله لأم سلمة عن أبي سلمة[1]، عن النبي ﷺ...

وهذا مما ليس يقدح في الحديث، لأن رواية الصحابة بعضهم عن بعض، ورفعهم ذلك إلى النبي ﷺ، سواء، عند العلماء، لأن جميعهم مقبول الحديث، مأمون على ما جاء به بثناء الله عليهم[2].

- ويرى الإمام ابن حزم أن كل من روى عن صاحب ولم يسمّه، فإن كان الراوي ممن لا يجهل صحة قول المدعي الصحبة من بطلانه، فهو خبر مسند، تقوم به الحجة، لأن جميع الصحابة عدول، قال الله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾﴾[3].

فشهد الله لجميع المهاجرين والأنصار بالصدق والفلاح، فقد تيقّنا عدالتهم، وإن كان الراوي يمكن أن يجهل صحة قول مدعي الصحبة، فهو حديث مرسل إذ لا يؤمن فاسق من الناس أن يدعي لمن لا يعرف الصحبة أنه صاحب، وهو كاذب في ذلك، فأما إذا روى الراوي الثقة عن بعض أزواج النبي ﷺ خبراً فهو حجة لأنهنّ لا يمكن أن يخفين شيئاً عن أحد من أهل التمييز ذلك الوقت[4].

---

(١) هو عبدالله بن عبد الأسد بن هلال بن عبدالله بن عمر بن مخزوم المخزومي، أبو سلمة - أخو النبي ﷺ من الرضاعة وابن عمّته برّة بنت عبد المطلب، كان من السابقين - شهد بدراً ومات في حياة النبي ﷺ وذلك في جمادى الآخرة سنة أربع، بعد أحد، فتزوّج النبيّ ﷺ بعده زوجته أم سلمة (التقريب ص: ٣١٠ رقم: ٣٤٢٠).

(٢) التمهيد ص: ٣/١٨١.

(٣) سورة الحشر الآيتان: ٨، ٩.

(٤) النبذ في أصول الفقه الظاهري ص: ٨٢.

واستدل ابن حزم رحمه الله ـ على أن الصحابة ليس كل ما يحدّثون به، سمعوه من رسول الله ﷺ بحديث البراء بن عازب[1]. قال ابن حزم:

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبدالسلام الخشني ثنا محمد بن المثنى العنزي ثنا أبو أحمد الزبيري ثنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن البراء بن عازب قال: «ما كل ما نحدثكموه سمعناه من رسول الله ﷺ، ولكن حدثنا أصحابنا، وكانت تشغلنا رعية الإبل»[2].

ومع ذلك فقد نبّه ابن حزم ـ رحمه الله ـ إلى احتمال سماع بعض الصحابة ممن لا يوثق به وقد خفي أمره عليهم وأورد لذلك مثالاً:

قال: ثنا عبدالله بن يوسف عن أحمد بن فتح[3]، عن عبدالوهاب بن عيسى[4]، عن أحمد بن محمد عن أحمد بن علي عن مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ثنا خالد بن عبدالله عن عبدالملك عن عبدالله مولى أسماء بنت أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ وكان خال ولد عطاء ـ قال: أرسلتني أسماء إلى عبدالله بن عمر فقالت: بلغني أنك تحرّم أشياء ثلاثة: العلَم في الثوب وميثرة الأرجوان، وصوم رجب كله فأنكر ابن عمر أن يكون حرّم شيئاً من ذلك. قال ابن حزم: فواجب على كل واحد أن لا يقبل إلا من عرف اسمه وعرفت عدالته وحفظه[5].

وبعد أن عرفنا في هذا المطلب حدّ الحديث المرسل، وشروط قبوله

---

(١) البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الأنصاري الأوسي صحابي ابن صحابي، نزل الكوفة، استصغر يوم بدر ـ وكان هو وابن عمر لدة، مات سنة اثنتين وسبعين (التقريب ص: ١٢١ رقم: ٦٤٨).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ص: ١٢/٢.

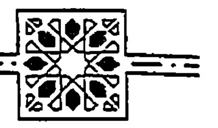
(٣) ترجمته في بغية الملتمس ص: ٣٤٠ رقم: ٩٦٤.

(٤) المرجع السابق ص: ٣٨٠ رقم: ١١١٠.

(٥) انظر الإحكام في أصول الأحكام ص: ٢١/٢.

عند محدّثي الأندلس، وأوردنا لذلك الشواهد من شروحهم لكتب السنّة ومؤلفاتهم في الفقه وأصوله. وبعد أن تبيّن لنا منهجهم في هذه المسألة، بقي أن نتعرّف على طرق تحمّل الحديث كما يراها محدثو الأندلس، وهو ما سنتعرّض إليه بالتفصيل في المبحث القادم إن شاء الله.





المبحث الثالث: طرق تحمّل الحديث

تمهيد:

ـ السنّ التي يصح فيها السماع:

تعددت أقوال العلماء في تحديد السنّ الذي يبتدئ فيه السماع.

قال القاضي عياض ـ رحمه الله ـ: إن أهل الصنعة حدّدوا أول زمن يصحّ فيه السماع بخمس سنين[1].

وقال الخطيب البغدادي: قلّ من كان يثبت الحديث على ما بلغنا في عصر التابعين وقريباً منه إلاّ من جاوز البلوغ وصار في عداد من يصلح لمجالسة العلماء ومذاكرتهم وسؤالهم[2].

والصواب اعتبار التميز، الذي يفهم به السامع ما يسمعه ويضبطه[3].

أما ابن عبدالبر فلم ينص صراحة على سنّ معينة لصحة السماع إلاّ أن تصرفه في كتابه التمهيد، يوحي بأنه يميل، ويحبّذ السماع بعد سنّ البلوغ فقد ذكر ابن عبدالبر: أن والده كان يقرأ على الشيوخ ويسمع الناس

(١) الإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض ص: ٦٢ ـ ٦٧.
(٢) الكفاية في علم الرواية ص: ٥٤.
(٣) انظر تدريب الراوي ص: ٢/٦.

بقراءته[1]. ورغم ذلك فإنه (يعني: ابن عبدالبر) لم يرو عن والده سماعاً[2]. بل كل روايته عنه كانت بالوجادة.

ـ أنواع تحمّل الحديث:

حصر العلماء أنواع تحمل الحديث بثمانية أنواع، هي السماع ـ القراءة على الشيخ ـ الإجازة ـ المناولة ـ المكاتبة ـ الوجدة ـ الإعلام ـ الوصية.

وفي ما يلي أذكر مذاهب علماء الأندلس في ذلك.

١ ـ السماع:

سماع لفظ الشيخ، وهو إملاء الشيخ على تلاميذه، أو تحديث من غير إملاء، وقد يكون السماع من حفظ الشيخ أو من كتاب له، وهو أرفع الأقسام[3].

واختلف العلماء في اللفظ الذي يعبّر به عن السماع، فذهب بعضهم إلى أن السماع يقال فيه (حدثنا)[4]. وقال آخرون: ما يُسمع من لفظ المحدّث، فإن الراوي بالخيار فيه بين قوله: سمعت ـ وحدثنا ـ وأخبرنا ـ وأنبأنا إلاّ أن أرفع هذه العبارات «سمعت»[5]. ومنهم من جعل التحديث والإخبار والإنباء سواء، وهذا لا خلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة، وهذا مذهب الأئمة الأربعة، وعليه استمر عمل المغاربة[6].

---

(١) بغية الملتمس للضبيّ ص: ٣٢٣ (ذكر ذلك خلال ترجمته لوالد ابن عبدالبر، ترجمة رقم: ٨٨٩).

(٢) توفي عبدالله بن محمد بن عبدالبر سنة ٣٨٠ هـ، وعمر ابنه الحافظ أبو عمر بن عبدالبر آنذاك ١٢ سنة، وكان في هذا العمر مميزاً، لما عرف عنه من حدة الذكاء والفطنة).

(٣) تدريب الراوي ص: ٨/٢.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ص: ٢١/١.

(٥) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص: ٢٨٣.

(٦) فتح الباري لابن حجر العسقلاني ص: ١٤٤/١، ١٤٥.

وفي ما يلي أقوال محدّثي الأندلس في الصيغ التي يعبّر بها عن السماع:

أ ـ قال القاضي عياض:

ولا خلاف أنه يجوز في هذا أن يقول السامع منه: حدّثنا وأخبرنا، وأنبأنا وسمعت فلاناً يقول، وقال لنا فلان، وذكر لنا فلان[1].

ب ـ وذهب ابن عبدالبر إلى عدم التفريق بين القراءة على الشيخ والسماع منه، ويعبّر عن كل ذلك بقوله حدثنا، ويظهر ذلك في المثال الآتي:

فعند ذكره لرواياته للموطأ من طريق يحيى بن يحيى الليثي ـ رحمه الله ـ قال: حدثنا بها أبو عثمان سعيد بن نصر لفظا منه قراءة عليّ من كتابه ـ رحمه الله ـ وأنا أنظر في كتابي، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ ووهب بن مسرّة، قالا: حدثنا محمد بن وضّاح، قال: حدثني يحيى بن يحيى عن مالك[2].

فعبّر عن سماعه من الشيخ بعبارة حدثنا.

وقال ابن عبدالبر: وحدثنا به أيضاً أبو الفضل أحمد بن قاسم، قراءة مني عليه. قال: حدثنا محمد بن عبدالله بن أبي دليم ووهب بن مسرة قالا: حدثنا ابن وضّاح، قال: حدثنا يحيى عن مالك[3].

فعبّر ابن عبدالبر هذه المرة بعبارة حدثنا عن قراءته على الشيخ.

جـ ـ ويستعمل أبو محمد عبدالله بن محمد بن علي الباجي عبارة «نا» في التعبير عن السماع من الشيخ، فقد حدّث رحمه الله بمصنّف

---

(١) الإلماع للقاضي عياض ص: ٦٩.

(٢) التمهيد ص: ١/١١.

(٣) المرجع السابق ص: ١/١١.

عبدالرزاق بن همّام قال: نا به أبو عمر أحمد بن خالد بن يزيد قراءة منه علينا[1].

د ـ وأما الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ فيرى أن من أنواع الرواية الجائزة أن يسمع السامع الناقل، الثقة يحدّث بحديث من كتابه أو من حفظه أو بأحاديث، فجائز أن يقول: حدثنا وحدثني وأخبرنا وأخبرني، وقال لي وقال لنا، وسمعت وسمعنا، وعن فلان، كل ذلك سواء وكل ذلك معنى واحد.

فإن سمعه يخاطب بذلك غيره فليقل: سمعت فلاناً يخبر عن فلان، أو يحدّث عن فلان، ولا يقل حينئذ نا ولا، ني، ولا، أنا، ولا، أنني، فيكذب، لكن إن قال سمعت فلاناً، فهي رواية صحيحة تامة فليحدّث بها وليروها للنّاس، وسواء أذن له المسموع عنه في ذلك أو لم يأذن له[2].

٢ ـ القراءة على الشيخ:

وهو ما يعبّر عنه العلماء «بالعرض»، والرواية بها سائغة عند جمهور العلماء إلاّ عند من لا يعتد بخلافهم[3].

وصورتها أن يقرأ الراوي من حفظه أو من كتابه، أو يسمع غيره يقرأ كذلك على الشيخ، بشرط أن يكون الشيخ حافظاً لما يقرأ عليه أو يقابل أصله الصحيح أو يكون الأصل بيد القارئ، أو بيد أحد المستمعين الثقات[4].

أ ـ يستعمل الحافظ ابن عبدالبر عند التحديث بهذا النوع من التحمّل عبارات: أخبرنا ـ أو ـ قرأت على فلان ـ أو ـ حدثني.

---

(١) انظر فهرسة ابن خير ص: ١٢٧.
(٢) الإحكام في أصول الأحكام ص: ٢/٢٥٥.
(٣) انظر: تدريب الراوي ص: ٢/١٣ والباعث الحثيث ص: ٨٣.
(٤) المرجع السابق ص: ٢/١٩.

مثال ذلك:

قال ابن عبدالبر:

- أخبرنا خلف بن قاسم الحافظ قراءة مني عليه[1].

- حدثني محمد بن إبراهيم قراءة مني عليه[2].

- قرأت على عبدالرحمٰن بن يحيى أن الحسن بن الخضر حدّثهم[3].

- قرأت على عبدالوارث بن سفيان أن قاسم بن أصبغ حدثهم[4].

هذه أمثلة تؤيد ما ذكرناه من أن الحافظ ابن عبدالبر لا يفرّق بين: حدثني وأخبرني وقرأت على فلان، لاشتراك هذه العبارات في المعنى اللغوي.

وأحياناً يذكر ابن عبدالبر إقرار الشيخ لما قرئ عليه فيقول مثلاً:

- قرأت على أبي عمر أحمد بن عبدالله بن محمد الباجي فأقرّ به[5].

ب - ويستعمل الحافظ أبو علي الغساني عبارة حدثني للتعبير عن هذا النوع من التحمّل فعند ذكره لسند حديث مالك بن أنس الذي ألّفه النسائي - رحمه الله - قال أبو علي الغساني: حدثني به أبو القاسم حاتم بن محمد الطرابلسي قراءة مني عليه سنة ٤٤٤هـ[6]. وهو مذهب ابن خير الإشبيلي: قال عن سنن الترمذي: حدثني بها الشيخ المحدّث أبو الحسين عبدالملك بن محمد بن هشام قراءة مني عليه بمدينة شلب حرسها الله[7].

جـ - ويرى الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن حزم - رحمه الله - أن

---

(١) التمهيد ص: ١١٥/٣.

(٢) المرجع السابق ص: ١١٤/٣.

(٣) المرجع السابق ص: ٣١١/٢، وجامع بيان العلم وفضله ص: ١٩٣/٢.

(٤) المرجع السابق ص: ١٣٠/١.

(٥) المرجع السابق ص: ١٥٠/١.

(٦) فهرسة ابن خير ص: ١٤٥.

(٧) فهرسة ابن خير ص: ١١٩.

القراءة على الشيخ هي من طرق التحمّل الصحيحة إلا أنه اشترط إقرار الشيخ بصحّة ما قرئ عليه، وصورتها أن «يقرأ الراوي، الناقل حديثاً أو أحاديث فيقرّ له المروي عليه بها، ويقول: نعم هذه روايتي، أو يسمعها تقرأ عليه ويقرّ بها المروي عنه»[1].

د ـ وقد أوضح القاضي عياض هذا النوع من التحمّل وصوره والاختلاف فيه فقال: وسواء كنت أنت القاري أو غيرك وأنت تسمع، أو قرأت في كتاب أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه، أو يمسك أصله ولا خلاف أنها رواية صحيحة. واختلف هل هي سماع يجوز فيها من النقل بـ: حدثنا وأخبرنا وأنبأنا، ما يجوز في السماع من لفظ الشيخ أم لا؟، وهل هي مثل السماع؟ أو دونه؟ أو فوقه في الرتبة؟

قال عياض: فمذهب معظم العلماء التسوية بينهما وهو مذهب البخاري[2]، فإن كان الشيخ لا يمسك كتابه هو وإنما يمسك عليه ثقة عارف سواه وإن كان الشيخ يحفظ حديثه فالحال واحدة. وإن كان لا يحفظ فاختلف ههنا: فرأى بعضهم أن هذا سماع غير صحيح وأجازه بعضهم إذا كان ممسك الكتاب موثوقاً به، وبهذا عمل كافة الشيوخ وأهل الحديث فيه[3].

وأما متى كان ممسك الأصل على الشيخ أو القارئ غير ثقة ولا مأمون على ذلك، أو غير بصير بما يقرؤه، فلا يحل السماع والرواية بهذه القراءة[4]. والقراءة على المحدّث عند جمهور العلماء والكافة من أئمة العلم بالأثر هي بمنزلة السماع منه[5].

---

(١) الإحكام لابن حزم ص: ١٤٧/٢.

(٢) انظر صحيح البخاري ـ كتاب العلم ـ باب القراءة والعرض على المحدّث، وانظر الإلماع للقاضي عياض ص: ٧١.

(٣) المرجع السابق للقاضي عياض ص: ٧٥.

(٤) المرجع السابق ص: ٧٦.

(٥) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص: ٢٦٠.

٣ ـ الإجازة:

وهي أذن المحدّث لغيره بأن يروي عنه مروياته من غير أن يسمع ذلك منه أو يقرأه عليه، وهي إما مشافهة أو إذناً باللفظ مع المغيب أو يكتب له ذلك بخطه بحضرته أو مغيبه.

قال القاضي عياض: والحكم في جميعها واحد، إلا أنه يحتاج مع المغيب لإثبات النقل أو الخط[١].

أ ـ مذهب ابن عبدالبر: جواز الإجازة إذا كان الشيء الذي أجيز معيّناً أو معلوماً محفوظاً مضبوطاً، وكان الذي يتناوله عالماً بطرق هذا الشأن، وإذا لم يكن كذلك، لم يؤمن أن يحدّث الذي أجيز له عن الشيخ ما ليس من حديثه أو ينقص من إسناده الرجل والرجلين من أول إسناد الديوان[٢].

ويضيف ابن عبدالبر أن «الإجازة لا تجوز إلا لماهر بالصناعة حاذق بها يعرف كيف يتناولها، ويكون في شيء معيّن معروف لا إشكال في إسناده»[٣].

ويرى ابن عبدالبر أن لا فرق بين حدثنا وأخبرنا في الإجازة، ومن أمثلة ذلك: قال:

ـ أخبرنا عبد بن أحمد إجازة قال: حدثنا عمر بن أحمد بن عثمان[٤].

ـ حدثنا أبو ذر عبد بن أحمد إجازة قال: حدثنا عبيدالله بن محمد بن حمدان[٥].

ـ أخبرناه عبدالله بن محمد بن يوسف إجازة[٦].

---

(١) الإلماع ص: ٨٨.

(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر ص: ١٧٩/٢.

(٣) المرجع السابق ص: ١٨٠/٢.

(٤) المرجع السابق ص: ١٨٥/٢.

(٥) المرجع السابق ص: ١٨٤/٢.

(٦) التمهيد ص: ٤٤/٥.

وأحياناً يستعمل ابن عبدالبر صيغة أخرى كقوله:

ـ وفيما أجازه لنا عبد بن أحمد قال: حدثنا ...[1].

ب ـ يرى القاضي أبو الوليد الباجي ـ رحمه الله ـ وجوب العمل بالإجازة، قال: «يجب العمل بما نُقل على وجه الإجازة، وبه قال عامة الفقهاء»[2].

وقد تأوّل بعض العلماء قوله: «وبه قال عامة الفقهاء» أن الباجي ادّعى الإجماع في ذلك[3]، وظاهر كلامه لا يوحي بالضرورة إلى ذلك.

مثال عن الإجازة عند الباجي:

فعند تقديمه لكتابه التعديل والتجريح قال: وما أخرجت فيه عن عبدالرحمٰن بن أبي حاتم، فأجازه لنا أبو ذر، قال أجازه لنا محمد بن عبدالله الأصبهاني قال: أجازه لنا عبدالرحمٰن[4].

جـ ـ وذهب أبو العباس الوليد بن بكر بن مخلد الأندلسي[5]، في كتابه «الوجازة» أن الإجازة «تحل محل السماع والقراءة عند جماعة من أصحاب الحديث قال: وهو مذهب مالك»[6].

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ص: ٢/١٨٥.

(٢) انظر الإشارة للباجي ص: ٤٥ ـ وإحكام الفصول في أحكام الأصول له أيضاً ص: ١/٢٨٤.

(٣) انظر الإلماع للقاضي عياض ص: ٨٩.

(٤) التعديل والتجريح للباجي ص: ١/٢٧٥.

(٥) هو الوليد بن بكر بن مخلد بن أبي زياد أبو العباس الغمري، من أهل الأندلس كان ثقة أميناً أكثر السماع والكتاب توفي سنة ٣٩٢هـ (بغية الملتمس ص: ٤٦٦ رقم: ١٤١٠).

(٦) الإلماع ص: ٨٩.

د ـ وقال أبو مروان عبدالملك بن زياد الطبني القرطبي[1]: «إنما تصح الإجازة عندي إذا عيّن المجيز للمجاز ما أجازله، فله أن يقول فيه: حدثني، وعلى هذا رأيت إجازات أهل المشرق، وما رأيت مخالفاً له، بخلاف إذا أبْهَمَ ولم يسمِّ ما أجازه، ولا يحتاج في هذا لغير مقابلة نسخته بأصول الشيخ»[2].

هـ ـ يقول القاضي عياض ـ رحمه الله ـ أن الإجازة على وجوه ستة، وبيّن ما يصح منها وما لا يصح وهي كالآتي:

١ ـ أعلاها الإجازة لكتب معينة أو أحاديث مخصّصة ولا خلاف فيها بين العلماء[3].

٢ ـ أن يجيز لمعيّن على العموم والإبهام دون تخصيص ولا تعيين لكتب ولا لأحاديث كقوله: قد أجزت لك جميع رواياتي أو ما صح عندك من روايتي، قال القاضي فهذا الوجه هو الذي وقع فيه الخلاف، والصحيح جوازه، وصحة الرواية والعمل به بعد تصحيح شيئين:

ـ تعيين روايات الشيخ ومسموعاته وتحقيقها.

ـ صحة مطابقة كتب الراوي لها، وهو قول الأكثر والجمهور من الأئمة والسلف ومن جاء بعدهم، ولم يخالف في ذلك إلاّ بعض أهل الظاهر وقلة من المشيخة[4].

٣ ـ الإجازة للعموم من غير تعيين المجاز له، وهي مختلف فيها[5].

---

(١) أبو مروان عبدالملك بن زيادة الله بن علي السعدي التيمي الحماني الطبني التوفى بقرطبة سنة ٤٥٦هـ وكان مولده سنة ٣٩٦هـ (بغية الملتمس ص: ٣٦٦ رقم: ١٠٦٥).

(٢) الإلماع للقاضي عياض ص: ٩٠.

(٣) المصدر السابق ص: ٨٨.

(٤) الإلماع للقاضي عياض ص: ٩١.

(٥) المرجع السابق ص: ٩٧.

٤ ـ الإجازة لمجهول كقوله أجزت لبعض الناس أو لنفر، فهذا لا تصح الرواية بها[(١)].

٥ ـ الإجازة المعدومة كقوله أجزت لفلان وولده وكل ولد يولد له[(٢)].

٦ ـ الإجازة لما لم يروه المجيز بعد: فهذا لم أر من تكلم عليه من المشايخ فهذا ليس صحيح[(٣)].

و ـ وأما الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ فيردّ الإجازة ولا يجوّز ذلك أبداً، قال: وأما الإجازة التي يستعملها الناس، فباطل، ولا يجوز لأحد أن يجيز الكذب، ومن قال لآخر أرو عني جميع رواياتي دون أن يخبره بها ديواناً ديواناً وإسناداً إسناداً، فقد أباح له الكذب، لأنه إذا قال: حدثني فلان أو عن فلان فهو كاذب أو مدلّس بلا شك لأنه لم يخبره بشيء[(٤)].

هذه مجمل أقوال محدّثي الأندلس في الإجازة وأنواعها، الصحيح منها والمردود، وصيغ التعبير عنها.

٤ ـ المناولة:

وهي أن يعطي الشيخ لتلميذه كتاباً ليرويه عنه أو يملّكَهُ إياه أو يعيره لينسخه ثم يعيده إليه[(٥)]. أو يأتيه الطالب بكتاب من سماعه فيتأمله الشيخ وهو عارف متيقظ ثم يعيده إليه ويقول: هو حديثي أو روايتي فاروه عني أو أجزت لك روايته[(٦)]، وهذا النوع من المناولة المقرون بالإجازة هو أعلى أنواع الإجازة، وإذا كانت المناولة مجرّدة عن الإجازة، يقتصر فيها الشيخ

---

(١) المرجع السابق ص: ١٠١.

(٢) المرجع السابق ص: ١٠٤.

(٣) المرجع السابق ص: ١٠٥.

(٤) الإحكام لابن حزم ص: ١٤٧/٢.

(٥) قال ابن عبدالبر (إن الثقة جائز أن يعار الكتب ثم يحدّث بما استعار من ذلك، وأما غير الثقة المأمون عليها فلا). انظر التمهيد ص: ٢٤٨/٢٢.

(٦) تدريب الراوي ص: ٤٤/٢ ـ ٤٥ ـ ٤٦.

على قوله: هذا سماعي، فإن العلماء اختلفوا في جواز الرواية بها[1].

أ ـ قال ابن عبدالبر:

حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا أحمد بن زهير قال: حدثنا يحيى بن معين قال: حدثنا ضمرة[2]، عن عبيدالله بن عمر[3]، قال: كنت أرى الزهري يأتيه الرجل بالكتاب لم يقرأه عليه ولم يقرأ عليه فقال له: أرويه عنك قال: نعم، قال ابن عبدالبر: هذا معناه أنه كان يعرف الكتاب بعينه ويعرف ثقة صاحبه ويعرف أنه من حديثه، وهذه هي المناولة، وفي معناها الإجازة إذا صح تناول ذلك[4].

وأما إذا كان الكتاب غير معروف وكذلك صاحبه فإن ذلك لا يصح عند ابن عبدالبر[5]، وبه قال القاضي عياض في الإلماع[6]. وابن خير وغيرهما.

فعند ذكره لسنن الترمذي قال ابن خير: حدثني بها الشيخ أبو الحسن عبّاد بن سرحان بن مسلم المعافري ـ رحمه الله ـ سماعاً عليه لبعضه بجامع إشبيلية في رمضان سنة ٥٢٠هـ ومناولة لجميعه من يده إلى يدي في أصل كتابه[7].

---

(١) المرجع السابق ص: ٢/٥٠.

(٢) ضمرة بن ربيعة الفلسطيني أبو عبدالله الرملي، وثّقه أحمد ويحيى بن معين مات سنة ٢٠٢هـ (ميزان الاعتدال ص: ٢/٣٣٠ رقم: ٣٩٥٩) و(طبقات الحفاظ ص: ١٥٤ رقم: ٣٢٩).

(٣) عبيدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عثمان، ثقة ثبت مات سنة ١٤٦هـ (طبقات الحفاظ ص: ٧٧ رقم: ١٤٩) و(التقريب ص: ٣٧٣ رقم: ٤٣٢٤).

(٤) جامع بيان العلم وفضله ص: ٥/١٧٨.

(٥) المرجع السابق ص: ٢/١٨٠.

(٦) الإلماع ص: ٨٣ ـ ٨٦.

(٧) فهرسة ابن خير ص: ١١٨.

ب ـ وجوّز الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ المناولة واعتبرها من وجوه التحمّل الصحيحة حيث قال: أو مناولته إياه كتاباً فيه علم، وقوله: هذا أخبرني به فلان عن فلان، وقد صحّت عن رسول الله ﷺ وعن جميع الصحابة. قال ابن حزم: فقد كتب رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم وغيره إذ بعثهم أمراء يعلّمهم فيها السنن، وأمرهم بالعمل بما فيها، وكذلك لعبدالله بن جحش وأعطاه الكتاب وأمره بالعمل بما فيه[1].

٥ ـ المكاتبة:

وهي أن يكتب الشيخ بعض حديثه لمن حضر عنده أو لمن غاب عنه ويرسل إليه، وقد تكون مقرونة بإجازة أو مجرّدة منها[2].

من ذلك ما رواه ابن عبدالبر قال: أخبرنا أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد الهروي فيما كتب إليّ إجازة ...[3].

قال القاضي عياض: «وليس في الكتاب ولا في المشافهة والسؤال إذن» ولا طلب للحديث بها منه.

قال عياض: فبهذا قد أجاز المشايخ، الحديث بذلك عنه متى صح عنده أنه خطه وكتابه[4].

وقد عدّ ابن حزم المكاتبة من أوجه التحمل الجائزة فقال: «أو كتاب المحدّث إلى الآخذ عنه»، وقد كتب النبيّ ﷺ بالسنن إلى ملوك اليمن وإلى من غاب عنه من ملوك الأرض الذين دعاهم إلى الإيمان وكذلك فعل أصحابه بعده إلى قضاتهم وأمرائهم[5]، وصيغة التحديث بذلك عند ابن حزم

---

(١) الإحكام ص: ٢/١٤٧ ـ ١٤٨.
(٢) انظر في ذلك الكفاية في علم الرواية ص ٣٣٦ وتدريب الراوي ص ٢/٥٥ والباعث الحثيث ص: ٩٣.
(٣) جامع بيان العلم وفضله ص: ٢/٥٦.
(٤) الإلماع ص: ٨٣.
(٥) الإحكام ص: ٢/١٤٨.

أن يقول المكتوب إليه: أخبرني فلان في كتابه إلي[(١)]، أو كتب إليّ فلان، مثال ذلك:

قال ابن حزم: كتب إلي النمري ثنا عبدالوارث بن سفيان ويعيش بن سعيد[(٢)].

- كتب إليّ النمري أخبرني قاسم بن محمد ثنا خالد بن سعيد[(٣)].

- كتب إليّ يوسف بن عبدالله النمري أنا عبدالوارث بن سفيان ثنا قاسم بن أصبغ[(٤)].

وقد استمر علماء الأندلس في العمل بهذا النوع من التحمل من ذلك:

قال أبو محمد بن عتاب في معرض تحديثه بمسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي: قال: أخبرني به أبو عمرو عثمان بن أبي بكر السفاقسي وكتب لي الإسناد بخطه[(٥)].

وكذلك حدث بمسند محمد بن سنجر قال: أنا به أبو عمر بن عبدالبر في كتابه[(٦)].

٦ - الوجادة:

وهي أن يجد الراوي حديثاً أو كتاباً بخط شخص، من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة.

فإذا عرف الراوي خط صاحب الكتاب وتحقق من ذلك، فله أن يرويه

---

(١) المرجع السابق ص: ١٤٧/٢.
(٢) المرجع السابق ص: ١٨١/٥.
(٣) المرجع السابق ص: ١٧٨/٥.
(٤) المرجع السابق ص: ١٤٥/٥.
(٥) فهرسة ابن خير ص: ١٤١.
(٦) المرجع السابق ص: ١٤٢.

على سبيل الحكاية فيقول: وجدت بخط فلان... أو وجدت في أصل سماع فلان.

قال القاضي عياض: فهذا لا أعلم من يقتدى به أجاز النقل فيه بحدثنا وأخبرنا ولا من يعدّه معدّ المسند. والذي استمر عليه عمل الأشياخ قديماً وحديثاً في هذا قولهم: وجدت بخط فلان: وقرأت في كتاب فلان بخطه، إلا من دلّس فيقول: عن فلان أو: قال فلان وربما قال بعضهم أخبرنا[1].

وقد نبّه الدكتور نور الدين عتر ـ حفظه الله ـ على لطيفة وهي:

الفرق بين صحّة الرواية وبين وجوب العمل، فلا تصح الرواية بالوجادة للكتاب، أي لا يصح أن يقول: أخبرني فلان أو حدثني فلان أو غير ذلك لعدم وجود طريق التحمّل التي تسمح بذلك، لكن يجب العمل بمضمونه عند حصول الثقة بنسبة الكتاب إلى صاحبه، لأن ذلك هو الذي يوجب العمل[2].

وقد ضمّن ابن عبدالبر كتابه التمهيد: كثيراً مما وجده في أصول سماع والده من ذلك:

قال ابن عبدالبر:

ـ ووجدت في أصل سماع أبي ـ رحمه الله ـ بخطه أن محمد بن أحمد بن قاسم بن هلال حدثهم...[3].

ـ وقوله: وجدت في كتاب أبي ـ رحمه الله ـ بخطه أن أحمد بن سعيد بن حزم حدثهم...[4].

ومن ذلك قول أبي علي الغساني في روايته لمصنّف حماد بن سلمة.

---

(١) الإلماع ص: ١١٦.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر ص: ٢٢١ (دار الفكر دمشق ط٣ ـ ١٤٠١ هـ/١٩٨١م).

(٣) التمهيد ص: ١٧١/٣ و٢٨١/٤ و٦٥/٥.

(٤) المرجع السابق ص: ٢٢٩/٤.

قال: قرأت بخط أبي عمر أحمد بن محمد المقري الطلمنكي - رحمه الله: قال: سمعت أبا بكر محمد بن علي الأذفري[1].

والشيء نفسه نلمسه في صنيع الحافظ أبي بكر بن العربي - رحمه الله.

فعند تناوله للحديث الذي رواه الترمذي[2]، قال: حدثنا حميد بن مسعدة[3]، أخبرنا يزيد بن زريع[4]، أخبرنا حسين المعلم[5]، عن عمرو بن شعيب[6]، عن أبيه[7]، عن جدّه[8]، أن النبيّ ﷺ قال: «في المواضع[9]، خمس»[10].

قال ابن العربي: حديث حسن.

قال بعض العلماء أن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه إنما هي من صحيفة رواها وجادة وهي صحيفة عبدالله بن عمرو.

قال الذهبي: وبعضهم تعلّل بأنها صحيفة رواها وجادة، ولهذا تجنّبها

---

(١) فهرسة ابن خير ص: ١٣٤.
(٢) انظر عارضة الأحوذي لابن العربي ص: ١٦٣/٦.
(٣) حميد بن مسعدة بن المبارك السامي - بصري صدوق، مات سنة ٢٤٤هـ (التقريب ص: ١٨٢ رقم: ١٥٥٩).
(٤) يزيد بن زريع البصري أبو معاوية ثقة ثبت، مات سنة ١٨٢هـ (التقريب ص: ٦٠١ رقم: ٧٧١٣).
(٥) حسين بن ذكوان المعلم - العَوْذي، البصري ثقة ربما وهم، مات سنة ١٤٥هـ (التقريب ص: ١٦٦ رقم: ١٣٢٠).
(٦) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص - صدوق - مات سنة ١١٨هـ (التقريب ص: ٤٢٣ رقم: ٥٠٥٠).
(٧) شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، صدوق ثبت سماعه من جده من الثالثة (التقريب ص: ٢٦٧ رقم: ٢٨٠٦).
(٨) قال الذهبي إذا قال عمرو بن شعيب عن أبيه ثم قال عن جده، فإنما يريد بالضمير في جده أنه عائد إلى شعيب، (ميزان الاعتدال ص: ٢٦٦/٢).
(٩) المواضع هي الجراح التي أوضحت عن العظم (انظر عارضة الأحوذي ص: ١٦٥/٦).
(١٠) يعني خمساً من الإبل قاله الترمذي (انظر: عارضة الأحوذي ص: ١٦٤/٦).

أصحاب الصحيح، والتصحيف يدخل على الرواية من الصحف بخلاف المشافهة بالسماع.

قال ابن معين: (عمرو بن شعيب): ثقة، وليس بذاك، بل بكتاب أبيه عن جده[1].

ولم يرد ابن العربي هذه الرواية وحكم على الحديث بالحسن.

أما الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ فلأنّه يردّ مثل هذا الإسناد للسبب الذي ذكرنا فعند ذكره لما رواه ابن وهب: قال سمعت ابن جريج يحدّث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حدّ فقد وجب»[2].

قال ابن حزم: هذا الحديث: فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عمرو وهي صحيفة[3].

٧ ـ الإعلام:

وهو: إعلام الشيخ الطالب أن هذا الحديث من روايته وأنّ هذا الكتاب سماعه فقط دون أن يأذن له في الرواية عنه أو يأمره بذلك، أو يقول له الطالب: هو روايتك أحمله عنك؟ فيقول له: نعم، أو يقرّه على ذلك أو يمنعه.

قال القاضي عياض: فهذا أيضاً وجه وطريق صحيح للنقل والعمل عند الكثير لأن اعترافه به وتصحيحه له أنّه سماعه كتحديثه له بلفظه وقراءته عليه

---

(١) ميزان الاعتدال ص: ٢/٢٦٦.

(٢) الحديث أخرجه أبو داود في الحدود ـ والنسائي في قطع السارق، والبيهقي ص: ٨/٣٣١، وذكره ابن حجر في الفتح ص: ١٢/٨٧.

(٣) انظر المحلى ص: ١٢/٥٧.

إياه وإن لم يجزه له، وهو مذهب عبدالملك بن حبيب وأبو بكر بن عطية من علماء الأندلس[١].

ويشبه أن يكون مذهب ابن حزم وهو ما يقول عنه: «مخاطبة المحدّث للآخذ عنه»[٢]. فإذا كان يجيز الرواية للطالب إذا سمع الشيخ يخاطب بذلك غيره، سواء أذن له المسموع عنه في ذلك أو لم يأذن له، فمن باب أولى إذا أقرّ الشيخ وأعلم أن هذا الحديث من رواياته أو أن هذا الكتاب سماعه.

٨ ـ الوصيّة:

وهي أن يوصي الشيخ عند موته أو سفره، لشخص بكتاب يرويه ذلك الشيخ، فجوّز بعض السلف للموصى له روايته عنه بتلك الوصية:

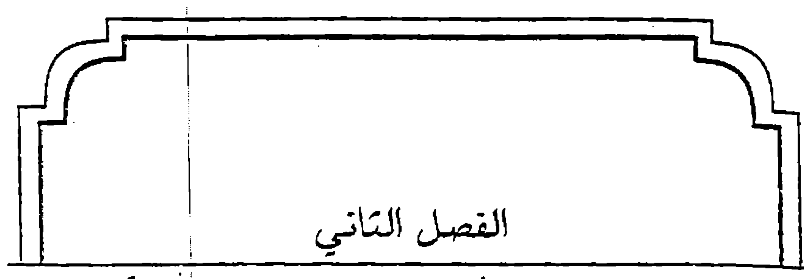
وقال ابن الصلاح: والصواب أنه لا يجوز[٣].

وقال بعض المتأخرين: يجوز ذلك إن وقع[٤].

قال القاضي عياض: وهذا باب أيضاً قد روي فيه عن السلف المتقدّم إجازة الرواية بذلك لأن في دفعها له نوعاً من الإذن وشبهاً من العرض والمناولة وهو قريب من الضرب الذي قبله[٥]، (يعني الإعلام).



(١) الإلماع ص: ١٠٧ ـ ١٠٨.
(٢) انظر الإحكام ص: ٢/١٤٧.
(٣) تدريب الراوي ص: ٢/٦٠.
(٤) وهو قول العلامة أحمد محمد شاكر ـ رحمه الله. (انظر الباعث الحثيث ص: ٩٥).
(٥) انظر الإلماع ص: ١١٥.



الفصل الثاني

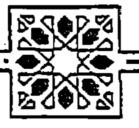
منهج محدّثي الأندلس في نقد الحديث متناً

المبحث الأول: اختلاف رواية الحديث.

المبحث الثاني: شرح غريب الحديث.

المبحث الثالث: ناسخ الحديث ومنسوخه.

المبحث الرابع: مختلف الحديث أو مشكل الحديث.



المبحث الأول: اختلاف رواية الحديث

إن من المواضيع التي اعتنى بها محدّثو الأندلس وأولوها أهمية خاصة في مؤلفاتهم، ذكر الأسانيد والروايات المختلفة للحديث الواحد، وتتبّع طرقه المتعدّدة ومقابلة بعضها ببعض، الأمر الذي يساعد في الكشف عن كثير من اللطائف والفوائد الحديثية، التي من خلالها يحكمون على الحديث بالصحة أو السقم، ويكشفون على ما يقع من الوهم والخطأ لبعض الرواة، فيميّزون الشاذ من المحفوظ والمنكر من المعروف، ويظهرون الاضطراب والقلب والإدراج والتصحيف.

ولا شك أن مثل هذا الأمر لا يتأتى إلا للناقد البصير بالحديث وعلومه.

ولما كانت العلل السالفة الذكر تمسّ السند كما تمسّ المتن، وحفاظاً على الوحدة الموضوعية للمبحث آثرت معالجة ما يتعلق بالمتن والسند معاً.

الحديث الشاذ:

كلمة شذّ في اللغة تعني انفرد عن الجمهور وندر.

تقول: شذّ ـ يشذّ ـ شذوذاً فهو شاذّ[1].

(١) مختار الصحاح ص: ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

وفي اصطلاح المحدّثين: الحديث الشاذ هو ما رواه الثقة[1]، مخالفاً لمن هو أولى منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد، ومقابله المحفوظ.

هذا هو الذي اشتهر بين المحدّثين، وهو ما قال به الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ وقال الحاكم: إن الحديث الشاذ هو ما يتفرّد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة... ولم نعرف له علة نعلله بها[2].

وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني[3]: أن الذي عليه حفاظ الحديث: أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذّ به ثقة أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك، وما كان عن ثقة توقّف فيه، ولا يحتجّ به[4].

والذي اشتهر بين المحدّثين ما ذكرناه أولاً.

والشذوذ قد يكون في السند كما يكون في المتن.

ومن خلال تتبّع منهج نقد الحديث عند محدّثي الأندلس، تبيّن لي أنهم لا يستعملون عبارة (الحديث الشاذ) إلاّ قليلاً، ويكتفون في التعبير على ذلك بما يدلّ على المعنى كقولهم:

ـ حديث غير محفوظ.

ـ هذا الإسناد ليس بحجة لمخالفة الحفاظ لراويه

ـ حديث فلان لا حجة فيه لأنه خالفه فيه من هو أثبت منه.

---

(١) انظر في ذلك: تدريب الراوي ص: ٢٣٤/١ ونزهة النظر ص: ٣٤ والباعث الحثيث ص: ٤٧.

(٢) معرفة علوم الحديث ص: ١١٩ ـ ١٢٠.

(٣) الخليلي: هو الحافظ أبو يعلى الخليل بن عبدالله بن أحمد القزويني، مصنّف كتاب (الإشارة في معرفة المحدّثين) ـ ثقة حافظ عارف بكثير من علل الحديث ورجاله، عالي الإسناد (طبقات الحفاظ ص: ٤٣٠ رقم: ٩١٣).

(٤) تدريب الراوي ص: ٢٣٢/١، ٢٣٣.

وحتى يتضح لنا كيفية تعامل محدّثي الأندلس مع الحديث الشاذ نورد الأمثلة الآتية:

١ ـ الشذوذ في السند:

عند شرحه لحديث الطاعون، قال الحافظ ابن عبدالبر: «وقد رواه عبدالحميد بن جعفر عن داود بن عامر بن سعد عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا وقع الطاعون بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها، وإذا كان بغيرها ولستم بها، فلا تدخلوها**».

قال ابن عبدالبر: هذا الإسناد ليس بحجة لمخالفة الحفاظ لداود بن عامر[١]، في ذلك. وممن خالفه فيه: ابن شهاب ومحمد بن المنكدر وعمرو بن دينار، وهؤلاء لا نظير لهم في الحفظ والإتقان، وليس داود بن عامر ممن يلحق بهم»[٢].

ـ أما إسناد ابن شهاب فهو:

عن ابن شهاب قال: حدثني عامر بن سعد أنه سمع أسامة بن زيد وهو يحدّث سعد بن أبي وقاص ـ أن النبي ﷺ قال: (وذكر الحديث)[٣].

ـ وأما إسناد محمد بن المنكدر فهو:

عن محمد بن المنكدر عن عامر بن سعد عن أسامة بن زيد عن رسول الله ﷺ أنه ذكر الطاعون عنده (وذكر الحديث).

---

(١) داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص ـ المدني ـ ثقة ـ من السادسة، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي (التقريب ص: ١٩٩ رقم: ١٧٩٤).

(٢) التمهيد ص: ٢٥٢/١٢.

(٣) الموطأ كتاب الجامع ـ باب ما جاء في الطاعون ـ حديث: ٢٢ ـ ٢٣ ص: ٨٩٦.

من خلال هذا العرض يتضح أن الحفاظ المتقنين جعلوا الإسناد: عن عامر بن سعد عن أسامة ابن زيد عن النبي ﷺ.

وشذّ داود بن عامر فجعل الإسناد عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ. وعليه رجّح ابن عبدالبر رواية الحفاظ المتقنين، وردّ ما شذّ عنها، فداود بن عامر رغم كونه ثقة إلا أن مخالفته لمن هو أحفظ وأتقن منه جعلت ابن عبدالبر يحكم على سنده بالشذوذ ويردّه[1].

٢ ـ الشذوذ في المتن:

ذكر الحافظ ابن العربي ما رواه الترمذي قال: حدثنا هنّاد ومحمود بن غيلان قالا: حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي قيس عن هزيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة قال: «توضأ النبي ﷺ ومسح على الجوربين والنعلين».

صحح أبو عيسى هذا الحديث، ورواه أبو داود وقال أبو داود: كان عبدالرحمٰن بن مهدي لا يحدّث به. قال القاضي أبو بكر بن العربي ـ رضي الله عنه: وكذلك كان يحيى لا يحدث به، وذلك لأن المعروف عن المغيرة أن النبي ﷺ مسح على الخفين، وأبو قيس هذا هو الأودي واسمه عبدالرحمٰن بن ثروان[2]، وهو المنفرد بهذا الحديث لا يعرف إلا منه، وخالفه الأئمة فيه كما قلنا، رووه على المعروف ثم قال ابن العربي أن الحديث ضعيف كله، ولو كان صحيحاً لكان أصلاً[3].

أقول:

عبدالرحمٰن بن ثروان الأودي أبو قيس: وثقه ابن معين وغيره، وقال أبو حاتم: ليّن.

---

(١) التمهيد ص: ٢٥٢/١٢.

(٢) عبدالرحمٰن بن ثروان ـ أبو قيس الأودي، الكوفي، صدوق ربما خالف مات سنة ١٢٠هـ (التقريب ص: ٣٣٧ رقم: ٣٨٢٣).

(٣) عارضة الأحوذي ص: ١٤٨/١، ١٤٩.

قال الذهبي: خرّج له البخاري حديثه في ميراث بنت وابنة ابن وأخت[1]، وصحح له الترمذي حديثه عن هزيل[2]، فأبو قيس كما يظهر ثقة أخرج له البخاري وغيره، لكن انفراده بهذا الحديث ومخالفته للحفاظ جعل الإمام ابن العربي يحكم على حديثه بالضعف.

زيادة الثقة:

وهي الزيادة التي يتفرّد بها الثقة في الحديث، لم يذكرها غيره من الثقات، وتكون هذه الزيادة في السند كما تكون في المتن.

لا خلاف بين محدّثي الأندلس في قبول زيادة الثقات المتقنين، وأن حكمها حكم الحديث الذي ينفرد به الثقة، وهو مذهب جمهور أهل العلم من الفقهاء والمحدّثين[3].

وأما إذا خالف الثقة بتلك الزيادة من هو أوثق منه، فعندها تكون زيادة شاذة.

- قال ابن عبدالبر: «إنما تقبل الزيادة من الحافظ إذا ثبتت عنه، وكان

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الفرائض - باب ميراث ابنة ابن مع بنت حديث رقم: ٦٧٣٦، قال البخاري: حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو قيس سمعت هزيل بن شرحبيل قال: سئل أبو موسى عن بنت وابنة ابن وأخت، فقال: للابنة النصف وللأخت النصف وائت ابن مسعود فسيتابعني، فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى فقال: لقد ضللت إذاً وما أنا من المهتدين. أقضي فيها بما قضى النبي ﷺ للابنة النصف ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين وما بقي فللأخت، فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود، فقال: لا تسألوني ما دام هذا الحبر فيكم. (انظر فتح الباري ص: ١٢/١٧).

(٢) هزيل بن شرحبيل الأودي الكوفي - ثقة مخضرم من الثانية (التقريب ص: ٥٧٢ رقم: ٢٨٣).

(٣) انظر تفصيل ذلك في تدريب الراوي: ١/٢٤٥ وشرح نخبة الفكر ص: ٣٤ والباعث الحثيث ص: ٥٠.

أحفظ وأتقن ممن قصّر، أو مثله في الحفظ، لأنه كأنه حديث آخر مستأنف»[1].

وأما إذا كانت الزيادة من غير حافظ فلا يلتفت إليها.

- وقال الإمام ابن حزم - رحمه الله:

وإذا روى العدل زيادة على ما روى غيره فسواء انفرد بها أو شاركه فيها غيره، مثله أو دونه أو فوقه، فالأخذ بتلك الزيادة فرض»[2].

- ويرى القاضي أبو الوليد الباجي - رحمه الله:

«أنه لو انفرد الراوي العدل الثبت بنقل خبر لقبل منه، فكذلك إذا انفرد بنقل زيادة في الخبر»[3].

- وقال القاضي أبو بكر بن العربي - رحمه الله - إذا نقل الجماعة حديثاً وانفرد ثقة بلغظة فيه، قبلت منه وحمد عليها - واستدل لذلك بأن الشاهد إذا زاد في شهادته على غيره، عُمل بها.

فقد رأى قوم كبار: أنه ساقط، والصحيح أنه عامل، لأن العالم قد يروي الحديث لقوم دون قوم ولرجل دون آخر، وقد كان النبي ﷺ يخصّ بالأمر واحداً[4].

بعد هذا العرض لأقوال محدّثي الأندلس في زيادة الثقة. وحتى يتضح منهجهم في التعامل معها نورد الأمثلة الآتية:

١ - الزيادة في السند:

ما رواه مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار. أن رسول الله ﷺ

---

(١) التمهيد ص: ٣/٣٠٦.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ص: ٢/٩٠.

(٣) الإشارة ص: ٤٤ - ٤٥.

(٤) انظر عارضة الأحوذي ص: ١٣/٣١٤.

قال: «إذا شك أحدكم في صلاته، فلم يدر كم صلى أثلاثاً أو أربعاً؟ فليصل ركعة، وليسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم، فإن كانت الركعة التي صلى خامسة، شفعها بهاتين السجدتين، وإذا كانت رابعة، فالسجدتان ترغيم للشيطان»[1].

قال ابن عبدالبر:

هكذا روى هذا الحديث عن مالك جميع رواة الموطأ عنه، ولا أعلم أحداً أسنده عن مالك إلاّ الوليد بن مسلم، فإنه وصله وأسنده عن مالك. عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ.

وقد تابع مالك على إرساله، الثوري وحفص بن ميسرة[2]، الصنعاني، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير[3]، وداود بن قيس الفراء[4]، فيما روى عنه القطان.

ووصل هذا الحديث وأسنده من الثقات ـ على حسب رواية الوليد بن مسلم له عن مالك ـ عبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون[5]، ومحمد بن عجلان[6]. وسليمان بن بلال[7]، ومحمد بن مطرّف أبو

---

(١) التمهيد ص: ١٨/٥.

(٢) حفص بن ميسرة العقيلي ـ أبو عمر الصنعاني ـ نزيل عسقلان ـ ثقة ربما وهم مات سنة ١٨١هـ (التقريب ص: ١٧٤ رقم: ١٤٣٣).

(٣) محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري ـ مولاهم المدني ـ ثقة من السابعة (التقريب ص: ٤٧١ رقم: ٥٧٨٤).

(٤) داود بن قيس الفراء الدباغ ـ أبو سليمان القرشي ـ مولاهم المدني ـ ثقة فاضل مات في خلافة أبي جعفر (التقريب ص: ١٩٩ رقم: ١٨٠٨).

(٥) عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون ـ المدني نزيل بغداد. مولى آل الهُدَيْر. ثقة فقيه مصنف مات سنة ١٩٤هـ (التقريب ص: ٣٥٧ رقم: ٤١٠٤).

(٦) محمد بن عجلان المدني ـ صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة مات سنة ١٤٨هـ (التقريب ص: ٤٩٦ رقم: ٦١٣٦).

(٧) سليمان بن بلال التيمي مولاهم أبو محمد المدني ـ ثقة مات سنة ١٩٧هـ (التقريب ص: ٢٥٠ رقم: ٢٥٣٩).

غسّان[1]، وهشام بن سعد[2]، وداود بن قيس في غير رواية القطان.

والحديث متصل مسند، صحيح، لا يضرّه من قصّر في اتصاله، لأن الذين وصلوه حفاظ مقبولة زيادتهم، وبالله التوفيق[3].

٢ ـ الزيادة في المتن:

وقد مثّل أبو الوليد الباجي لذلك بما رواه أبو خالد الأحمر[4]، عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبّر فكبّروا وإذا قرأ فأنصتوا». ويستدل المالكي بهذا الحديث على أن قراءة الإمام قراءة للمأموم، فيقول الشافعي: هذا انفرد به أبو خالد الأحمر، وقد خولف فيه. والجواب عنه: أن زيادة الثقة مقبولة[5].

ومثّل له ابن عبدالبر:

بما رواه «مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه أن رسول الله ﷺ صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً»[6].

---

(١) محمد بن مطرف بن داود الليثي ـ ثقة مات بعد سنة ١٦٠هـ (التقريب ص: ٥٠٧ رقم: ٦٣٠٥).

(٢) هشام بن سعد المدني ـ أبو عبّاد ـ صدوق له أوهام مات سنة ١٦٠هـ (التقريب ص: ٥٧٢ رقم: ٧٢٩٤).

(٣) التمهيد ص: ١٨/٥ ـ ١٩ (وممن ذهب إلى أن الوصل: زيادة تقبل من الثقات: العراقي في شرح الألفية ص: ٩٧ ـ ١٠٠) انظر فتح المغيث للعراقي ط٢ ـ المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة (١٣٨٨هـ/١٩٦٨م).

(٤) سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر الأزدي ـ وثقه ابن المديني وقال أبو حاتم: صدوق توفي سنة ١٨٩هـ (ميزان الاعتدال ٢/٢٠٠).

(٥) المنهاج ص: ٨١ ـ ٨٢ (تحقيق عبدالمجيد تركي باريس ١٩٧٨) وانظر التعديل والتجريح ص: ١٩١/١.

(٦) التمهيد ص: ٢٥٩/٩.

وما رواه معمر عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر أن النبي ﷺ لما جاء المزدلفة جمع بين المغرب والعشاء، صلى المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بإقامة لكل واحدة منهما، ولم يصل بينهما شيئاً.

قال ابن عبدالبر: ورواه الليث بن سعد عن عبدالرحمٰن بن خالد بن مسافر[1]، عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ مثله، وليس في حديث مالك هذه الزيادة، وهؤلاء حفاظ زيادتهم مقبولة[2].

الحديث المنكر:

الذي استقر عليه اصطلاح المتأخرين من المحدّثين أن الحديث المنكر هو: «ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة»[3].

وقال أبو بكر البرديجي: الحديث المنكر: هو الفرد الذي لا يُعرف متنه عن غير راويه[4]. أي ما تفرد به راويه، خالف أو لم يخالف، ولو كان راويه ثقة.

وقسّمه ابن الصلاح قسمين:

الأول: «المنفرد المخالف لما رواه الثقات».

الثاني: «الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده»[5]. وهو بهذا التعريف كالشاذ.

ويقابل الحديث المنكر، الحديث المعروف، وهو حديث الثقة الذي يخالف رواية الضعيف[6].

---

(١) عبدالرحمٰن بن خالد بن مسافر الفهمي ـ صدوق مات سنة ١٢٧هـ (التقريب ص: ٣٣٩ رقم: ٣٨٤٩).
(٢) التمهيد ص: ٢٦٧/٩.
(٣) انظر نزهة النظر ص: ٣٥ وتدريب الراوي ص: ٢٤٠/١، ٢٤١.
(٤) تدريب الراوي ص: ٢٣٨/١ ومقدمة ابن الصلاح ص: ٣٧ ـ ٣٨.
(٥) مقدمة ابن الصلاح ص: ٣٨.
(٦) انظر في ذلك نزهة النظر ص: ٣٥.

وقد تكون النكارة في السند أو في المتن أو في لفظة من المتن. وقد درج محدّثو الأندلس على ردّ الأحاديث المنكرة لأنها إما:

١ ـ من رواية الضعفاء.

٢ ـ لمخالفتها لرواية الثقات.

والأمثلة على ذلك كثيرة في كتبهم، وقد فصّل الحافظ ابن عبدالبر هذا الموضوع في كتابه التمهيد وتتبّع الروايات المنكرة وكشف عنها، من ذلك:

ـ ما رواه ابن وهب قال: أخبرني يحيى بن أيوب[١]، عن زيد بن جبيرة[٢]، عن داود بن الحصين[٣]، عن نافع عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يصلى في سبع مواطن: في المزبلة، والمجزرة، والمقبرة، ومحجّة الطريق، والحمّام، ومطاعن الإبل، وفوق بيت الله عزّ وجل».

قال ابن عبدالبر: وهذا حديث انفرد به زيد بن جبيرة وأنكروه عليه، ولا يعرف هذا الحديث مسنداً إلا من رواية يحيى بن أيوب عن زيد بن جبيرة، وقد كتب الليث بن سعد إلى عبدالله بن نافع[٤]، مولى ابن عمر يسأله عن هذا الحديث، فكتب إليه عبدالله بن نافع: لا أعلم من حدّث بهذا عن نافع إلا قد قال عليه الباطل؛ ذكره الحلواني[٥]، عن سعيد بن أبي

---

(١) يحيى بن أيوب الغافقي ـ أبو العباس المصري ـ صدوق ربما أخطأ مات سنة ١٦٨هـ (ميزان الاعتدال ٦٣٢/٤ رقم: ٩٤٦٢).

(٢) زيد بن جبيرة بن محمود بن أبي جبيرة المدني ـ متروك (ميزان الاعتدال ص: ٩٩/٢ رقم: ٢٩٩٥).

(٣) داود بن الحصين الأموي مولاهم أبو سليمان المدني ثقة إلا في عكرمة مات سنة ١٣٥هـ (التقريب ص: ١٩٨ رقم: ١٧٧٩) و (ميزان الاعتدال ص: ٥/٢ رقم: ٢٦٠٠).

(٤) عبدالله بن نافع مولى ابن عمر ـ ضعيف مات سنة ١٥٤هـ (التقريب ص: ٣٢٦ رقم: ٣٦٦١).

(٥) الحسين بن علي بن محمد الهذلي، أبو علي الخلال الحلواني ـ نزيل مكة ـ ثقة حافظ مات سنة ٢٤٢هـ (التقريب ص: ١٦٢ رقم: ١٢٦٢).

مريم[1]، عن الليث، فصحّ بهذا وشبهه أن الحديث منكر، لا يجوز أن يحتج عند أهل العلم بمثله[2].

فهذا الحديث قد انفرد به زيد بن جبيرة وهو ممن لا يحتمل تفرده لضعفه، فحكم ابن عبدالبر على الحديث بأنه منكر.

أما ابن حزم ـ رحمه الله ـ فإنه يردّ حديث الضعفاء مطلقاً سواء خالف أو لم يخالف حديث الثقات، والأمثلة على ذلك كثيرة في كتبه خاصة كتابه المحلى.

فعند شرحه لمسألة «متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة» ذكر حديث الحجاج بن فرّوخ[3]، عن العوام بن حوشب[4]، عن عبدالله بن أبي أوفى[5]، قال: «كان بلال إذا قال: قد قامت الصلاة، نهض رسول الله ﷺ بالتكبير»[6]. قال البزار: لم يرو هذا أحد من غير هذا الطريق.

قال ابن حزم: أما حديث ابن أبي أوفى فمن طريق الحجاج بن فروخ، وهو متفق على ضعفه وترك حديثه[7].

---

(١) سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء ـ أبو محمد المصري، ثقة ثبت فقيه مات سنة ٢٢٤هـ وله ثمانون سنة (التقريب ص: ٢٣٤ رقم: ٢٢٨٦).

(٢) انظر التمهيد ص: ٥/٢٢٥، ٢٢٦.

(٣) حجاج بن فروخ الواسطي قال ابن معين: ليس بشيء وضعّفه النسائي (ميزان الاعتدال ١/٤٦٤).

(٤) العوام بن حوشب بن يزيد الشيباني، أبو عيسى الواسطي ـ ثقة ثبت فاضل مات سنة ١٤٨هـ (تقريب التهذيب ص: ٤٣٣ رقم: ٥٢١١).

(٥) عبدالله بن أبي أوفى ـ علقمة بن خالد بن الحادث الأسلمي، صحابي شهد الحديبية، وعمّر مع النبي ﷺ دهراً ـ مات سنة ٨٧هـ وهو آخر من مات بالكوفة من الصحابة (التقريب ص: ٢٩٦ رقم: ٣٢١٩).

(٦) انظر المحلى ص: ٤/١١٧ ـ (وذكره الذهبي في الميزان ص: ١/٤٦٤).

(٧) المرجع السابق.

وقد خالف لما رواه الثقات من ذلك:

- ما رواه ابن شهاب قال: أخبرني أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف سمع أبا هريرة يقول: «أقيمت الصلاة فقمنا فعدلنا الصفوف قبل أن يخرج إلينا رسول الله ﷺ، فأتى رسول الله ﷺ حتى إذا قام في الصلاة وقبل أن يكبّر، ذكر فانصرف، وقال لنا: «مكانكم» فلم نزل قياماً ننتظر حتى خرج إلينا وقد اغتسل، ينطف رأسه ماء، فكبّر فصلى بنا»[1].

- وما رواه معمر عن ثابت البناني عن أنس قال: «كانت الصلاة تقام فيكلّم الرجل النبي ﷺ في الحاجة تكون له، يقوم بينه وبين القبلة قائماً يكلّمه، فربما رأيت بعض القوم ينعس من طول قيام النبي ﷺ»[2].

الحديث المضطرب:

المضطرب أصله من مادة ضرب.

يقال: اضطرب الموج أي يضرب بعضه بعضاً، واضطرب أمره: اختل[3].

والحديث المضطرب: هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسمّيه مضطرباً إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجّحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان - باب (هل يخرج من المسجد لعلة) حديث رقم: ٦٣٩، وابن حزم في المحلى بسنده (المحلى ص: ٤/١١٥).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأذان - باب الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة حديث رقم: ٦٤٢ وباب الكلام إذا أقيمت الصلاة حديث رقم: ٦٦٣ - وكتاب الاستئذان باب طول النجوى حديث رقم: ٦٢٩٢ وأخرجه ابن حزم بسنده (انظر المحلى ص: ٤/١١٥).

(٣) انظر مختار الصحاح ص: ٣٧٨ - ٣٧٩.

الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذٍ وصف المضطرب، ولا له حكمه[1].

فلا بد للحديث المضطرب من:

- أن تكون رواياته متساوية في القوة وامتنع الترجيح بينها.

- وأن لا يمكن التوفيق والجمع بينها.

والاضطراب يوجب ضعف الحديث لاشعاره بعدم الضبط من رواته[2]. وهو ينقسم إلى قسمين بحسب موقعه من الحديث:

١ ـ اضطراب في السند.

٢ ـ اضطراب في المتن، أو يكون في الإسناد والمتن معاً.

وقد يطلق المحدّث صفة الاضطراب على الحديث ولا يقصد بها الاضطراب الاصطلاحي، وإنما يريد بها المعنى اللغوي، كما هو الحال عند القاضي أبي بكر بن العربي، وهو ما سنراه في الأمثلة الآتية:

مثال الاضطراب في المتن عند ابن عبدالبر:

عند تناوله للحديث الذي يرويه «مالك عن حميد الطويل[3]، عن

---

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح ص: ٤٤، النوع التاسع عشر.

(٢) قال العلامة أحمد شاكر: واضطرابه موجب لضعفه، إلا في حالة واحدة، وهي أن يقع الاختلاف في اسم راوٍ، أو اسم أبيه أو نسبته مثلاً، ويكون الراوي ثقة، فإنه يحكم للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما ذكر، مع تسميته مضطرباً، وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة. (انظر الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص: ٥٧ ـ ٥٨).

(٣) حميد الطويل بن أبي حميد أبو عبيد الخزاعي البصري ـ ثقة مدلّس، مات سنة ١٤٣هـ وهو قائم يصلي، وله خمس وسبعون (طبقات الحفاظ ص: ٧٢ رقم: ١٤١) و(ميزان الاعتدال ص: ١/٦١٠).

أنس بن مالك قال: «قمت وراء أبي بكر وعمر وعثمان فكلهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمٰن الرحيم إذا افتتح الصلاة»[1].

قال ابن عبدالبر:

وقد روى هذا الحديث عن أنس، قتادة وثابت البناني وغيرهما كلهم أسنده وذكر فيه النبي ﷺ إلا أنهم اختلف عليهم في لفظه اختلافاً كثيراً مضطرباً متدافعاً.

- فمنهم من يقول فيه «كانوا لا يقرؤون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾».
- ومنهم من يقول: «كانوا لا يجهرون بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾».
- ومنهم من قال: «كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾».
- ومنهم من قال: «كانوا لا يتركون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾».

قال ابن عبدالبر:

وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء[2].

مثال الحديث المضطرب عند ابن العربي:

عند شرحه للحديث الذي رواه الترمذي قال: حدثنا جعفر بن محمد بن عمران الثعلبي[3]، الكوفي حدثنا زيد بن حباب عن معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد الدمشقي[4]،

---

(١) التمهيد ص: ٢/٢٣٠. والحديث رواه مالك في الموطأ ـ كتاب الصلاة ـ باب العمل في القراءة حديث رقم: ٣٠، وأخرجه مسلم في كتاب الصلاة ـ باب حجّة من قال: لا يجهر بالبسملة حديث ٥٠.

(٢) انظر التمهيد ص: ٢/٢٣٠.

(٣) جعفر بن محمد بن عمران الثعلبي ـ الكوفي، وقد ينسب إلى جده ـ صدوق من الحادية عشرة (التقريب ص: ١٤١ رقم: ٩٥١).

(٤) ربيعة بن يزيد الدمشقي ـ أبو شعيب الإيادي، القصير، ثقة عابد مات سنة ١٢٣هـ (تقريب التهذيب ص: ٢٠٨ رقم: ١٩١٩).

عن أبي إدريس[1]، الخولاني وأبي عثمان[2]، عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: «**من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال أشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللّهم اجعلني من التوّابين واجعلني من المتطهّرين فتحت له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيّها شاء**»[3].

قال ابن العربي: روى أبو عيسى هذا الحديث مقطوعاً مضطرباً عن معاوية بن صالح عن ربيعة - يعني: ابن يزيد - عن أبي إدريس الخولاني وأبي عثمان عن عمر بن الخطاب: مشكلاً مقطوعاً مضطرباً، وأبو عثمان مجهول عندهم، وأبو إدريس لم يسمع من عمر شيئاً.

وقد أدخل الحديث مسلم في صحيحه بهذه الطريق مجوداً، فقال: حدثني محمد بن حاتم بن ميمون حدثني عبدالرحمٰن بن مهدي حدثنا معاوية بن صالح عن ربيعة - يعني: ابن يزيد الدمشقي - عن أبي إدريس الخولاني عن عقبة بن عامر عن عمر.

قال: وحدثني أبو بكر بن أبي عتيبة حدثنا يزيد بن الخباب حدثنا معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني وأبي عثمان عن جبير بن نفير بن مالك الحضرمي عن عقبة بن عامر الجهني عن عمر أيضاً.

قال ابن العربي: وهذه طريق ظاهرة وعجباً لأبي عيسى كيف عرّج

---

(١) عائذ الله بن عبدالله - أبو إدريس الخولاني - ولد في حياة النبي ﷺ يوم حنين، وسمع من كبار الصحابة، ومات سنة ثمانين، قال سعيد بن عبدالعزيز: كان عالم الشام بعد أبي الدرداء. (التقريب ص: ٢٨٩ رقم: ٣١١٥).

(٢) أبو عثمان شيخ لربيعة بن يزيد الدمشقي، قيل: هو سعيد بن هاني الخولاني، وقيل: حريز بن عثمان وإلا فمقبول من الثالثة (التقريب ص: ٦٥٨ رقم: ٨٢٤٣).
قال الذهبي: لا يدرى من هو وخرج له مسلم متابعة روى عنه معاوية بن صالح (الميزان ٤/٥٥٠).

(٣) عارضة الأحوذي ص: ٧١/١.

عنها[1]. ويبدو لي من خلال ما قدمت أن ابن العربي يقصد بقوله مضطرباً في هذا المقام: أن السند غير مستقيم سواء من جهة اتصال سنده أو عدالة رواته ويتضح ذلك من خلال تعقيبه على رواية الإمام مسلم الموصولة بأنها مجودة وظاهرة. ولا يقصد بقوله (مضطرباً) أنه ورد من عدة جهات متساوية لم يمكن الجمع بينها ولا ترجيح بعضها على بعض، والله أعلم.

الإدراج في الحديث:

هو ما ذكرت فيه زيادة ليست منه، فيحسبها من يسمعها، منه، وقد يقع الإدراج في المتن كما يقع في الإسناد[2].

ويدرك الإدراج بورود رواية مفصّلة للقدر المدرج، أو بالتنصيص على ذلك من الراوي أو من بعض الأئمة المطّلعين، أو باستحالة كون النبي ﷺ يقول ذلك[3].

ـ ومدرج المتن: هو أن يدخل في حديث رسول الله ﷺ شيء من كلام بعض الرواة، وقد يكون ذلك في بداية أو وسط أو آخر الحديث، وغالباً ما يكون الإدراج في المتن تفسيراً لعبارة في الحديث، أو استنباطاً لحكم منه.

ـ وأما الإدراج في الإسناد، ومرجعه في الحقيقة إلى المتن: فهو أقسام:

١ ـ أن يكون الراوي سمع الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنه راو آخر فيجمع الكل على إسناد واحد من غير أن يبيّن الخلاف.

٢ ـ أن يكون المتن عند راو بإسناد إلا طرفاً منه فإنه عنده بإسناد آخر، فيرويه راو عنه تاماً بالإسناد الأول، ومنه أن يسمع الحديث من شيخه

---

(١) المرجع السابق ص: ٧٢/١.

(٢) انظر في ذلك تدريب الراوي ٢٦٨/١، والباعث الحثيث ص: ٥٨.

(٣) انظر نزهة النظر لابن حجر ص: ٤٦.

إلا طرفاً منه فيسمعه عن شيخه بواسطة، فيرويه راو عنه بحذف الواسطة.

٣ ـ أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيرويهما راو عنه مقتصراً على أحد الأسانيد.

٤ ـ أن يسوق الراوي الإسناد، فيعرض له عارض، فيقول كلاماً من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد، فيرويه عنه كذلك[١].

ويرى الحافظ ابن عبدالبر أن الإدراج قد يكون أيضاً في الأحاديث الموقوفة، مثل أن تزاد لفظة أو عبارة، في متن الحديث من كلام الراوي، فيحسبها من يسمعها، أنها من كلام الصحابي الموقوف عليه الحديث، فيرويها كذلك.

هذا وقد عني محدّثو الأندلس بالبحث عن الإدراج في الحديث، وتوضيحه وأخذ الحيطة فيه لتمييزه عن كلام رسول الله ﷺ، خاصة منهم ابن عبدالبر في كتابه التمهيد، وابن حزم في المحلى وابن العربي في العارضة، وفي ما يلي نماذج من ذلك:

١ ـ الإدراج في المتن:

أ ـ ما رواه سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد[٢]، عن ابن عباس قال: صلينا مع النبي ﷺ ثمانياً جميعاً، وسبعاً جميعاً. قال عمرو: قلت: يا أبا الشعثاء، أظنه أخّر الظهر وعجّل العصر ـ وأخّر المغرب وعجّل العشاء، قال: أنا أظن ذلك.

ورواه قتيبة بن سعيد[٣]، عن ابن عيينة بإسناده، مثله، فأقحم في الحديث قول أبي الشعثاء، وعمرو بن دينار.

---

(١) هذا التقسيم الرباعي ذكره ابن حجر في شرح النخبة ص: ٤٦.

(٢) جابر بن زيد أبو الشعثاء الأزدي ثم الجوفي، البصري، مشهور بكنيته، ثقة فقيه مات سنة ٩٠هـ وقيل ١٩٣هـ (التقريب ص: ١٣٦ رقم: ٨٦٥).

(٣) قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي، أبو رجاء البغلاني، ثقة ثبت مات سنة ١٤٠هـ (التقريب ص: ٤٥٤ رقم: ٥٥٢٢).

قال قتيبة: حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس قال: صليت مع النبي ﷺ بالمدينة ثمانياً جميعاً وسبعاً جميعاً، أخّر الظهر وعجّل العصر، وأخّر المغرب وعجّل العشاء.

قال ابن عبدالبر:

الصحيح في حديث ابن عيينة هذا، غير ما قال قتيبة حيث جعل التأخير والتعجيل في الحديث، وإنما هو ظن عمرو بن دينار وأبي الشعثاء[1].

ب ـ ذكر ابن حزم في المحلى من طريق البزّار نا عمرو بن علي[2]، نا أبو معاوية الضرير[3]، نا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أفضل الصدقة ما أبقت غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى، تقول امرأتك: أنفق علي أو أطلقك**».

قال ابن حزم: فنظرنا في هذا الخبر، فوجدنا هذه الزيادة ليست عن رسوله الله ﷺ.

برهان ذلك: ما رويناه من طريق البخاري نا عمر بن حفص بن غياث[4]، نا أبي ثنا الأعمش نا أبو صالح حدثني أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**أفضل الصدقة ما تركت غنى واليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول، تقول المرأة: إما أن تطعمني، وإما أن تطلقني**»

---

(١) التمهيد ٢١٩/١٢.

(٢) عمرو بن علي بن بحر بن كنيز ـ أبو حفص الفلاس، الصيرفي الباهلي البصري ـ ثقة حافظ من العاشرة ـ مات سنة ٢٤٩هـ (التقريب ص: ٤٢٤ رقم: ٥٠٨١).

(٣) محمد بن خازم ـ أبو معاوية الضرير الكوفي، عمي وهو صغير ـ ثقة ـ أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره مات سنة ١٩٥هـ (التقريب ص: ٤٧٥ رقم: ٥٨٤١).

(٤) عمر بن حفص بن غياث بن طلق ـ الكوفي ـ ثقة ـ ربما وهم مات سنة ٢٢٢هـ (تقريب التهذيب ص: ٤١١ رقم: ٤٨٨٠).

قالوا: يا أبا هريرة، سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: لا، هذا من كيس أبي هريرة[1].

جـ - وعند شرحه للحديث الذي رواه الترمذي قال: حدثنا قتيبة حدثنا حمّاد بن زيد عن سنان بن ربيعة[2]، عن شهر بن حوشب[3]، عن أبي أمامة[4]، قال: توضأ النبي ﷺ فغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ومسح برأسه، وقال: الأذنان من الرأس. قال قتيبة قال: حمّاد، لا أدري هذا من قول النبي ﷺ أو من قول أبي أمامة.

قال ابن العربي:

والصحيح أن ذلك من قول أبي أمامة (صدي بن عجلان)، لا من نفس الحديث، والحديث نصه أن النبي ﷺ مسح برأسه، وقال الأذنان من الرأس يعني أن هذا قول أبي أمامة[5].

٢ - الإدراج في قول الصحابي:

ذكر ابن عبدالبر ما رواه مالك عن ابن شهاب عن سهل بن سعد الساعدي[6]، أنه أخبره أن عويمر بن أشقر العجلاني[7]، جاء إلى عاصم بن

---

(١) المحلى لابن حزم ٢٥٦/٩.

(٢) سنان بن ربيعة الباهلي، البصيري، أبو ربيعة، صدوق فيه لين، أخرج له البخاري مقروناً، من الرابعة (تقريب التهذيب ص: ٢٥٦ رقم: ٢٦٣٩).

(٣) شهر بن حوشب الأشعري - الشامي، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن، صدوق كثير الإرسال والأوهام مات سنة ١١٢هـ (التقريب ص: ٢٦٩ رقم: ٢٨٣٠).

(٤) صدي، بالتصغير - ابن عجلان، أبو أمامة الباهلي - صحابي مشهور - سكن الشام ومات بها سنة ٨٦هـ (التقريب ص: ٢٧٦ رقم: ٢٩٢٣).

(٥) عارضة الأحوذي ٥٠/١.

(٦) هو سهل بن سعد بن مالك بن خالد الأنصاري الخزرجي الساعدي، أبو العباس، له ولأبيه صحبة، مشهور - مات سنة ٨٨هـ وقيل بعدها (التقريب ص: ٢٥٧ رقم: ٢٦٥٨).

(٧) عويمر بن أشقر الأنصاري - صحابي جليل له حديث واحد في الأضاحي (التقريب ص: ٤٣٤ رقم: ٥٢٢٧).

عدي الأنصاري[1]، فقال له: يا عاصم أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقتله فتقتلونه؟ أم كيف يفعل؟ سل لي يا عاصم في ذلك رسول الله ﷺ، فسأل عاصم رسول الله ﷺ، فكره رسول الله ﷺ (المسألة) وعابها، حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله ﷺ. (فلما جاء عاصم إلى أهله، جاء عويمر) فقال: يا عاصم، ماذا قال لك رسول الله ﷺ؟ فقال عاصم: لم تأتني بخير، قد كره رسول الله ﷺ (المسألة) التي سألته عنها، فقال عويمر: والله لا أنتهي حتى أسأله عنها، فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله ﷺ وهو وسط الناس ـ فقال: يا رسول الله، أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً، أيقتله فتقتلونه؟ أم كيف يفعل؟ فقال رسول الله ﷺ: «قد أنزل فيك وفي صاحبتك، فاذهب فأت بها». فتلاعنا ـ وأنا مع (الناس) عند رسول الله ﷺ، فلما فرغا (من تلاعنهما) قال عويمر: كذبت عليك يا رسول الله إن أمسكتها، فطلقها (عويمر) ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ.

(قال مالك): قال ابن شهاب: فكانت تلك (بعد) سنة المتلاعنين.

قال ابن عبدالبر:

هكذا هو في الموطأ عند جماعة الرواة: قال ابن شهاب: فكانت تلك سنة المتلاعنين.

ورواها جويرية عن مالك بإسناد عن ابن شهاب عن سهل، وساقه بنحو ما في الموطأ إلى آخره وقال: «فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ، فكان فرقه إياها سنة». هكذا قال في نسق الحديث: جعله من قول سهل بن سعد، لا من قول ابن شهاب.

قال ابن عبدالبر:

كل ذلك مدرج في كلام سهل، وهو عند جماعة رواة الموطأ من قول ابن شهاب[2].

---

(١) عاصم بن عدي بن الجدّ بن العجلان الأنصاري، صحابي شهد أحد، مات في خلافة معاوية وقد جاز المائة (التقريب ص: ٢٨٥ رقم: ٣٠٦٦).

(٢) التمهيد ص: ٦/١٨٣ ـ ١٨٥.

ـ التصحيف في الحديث:

في اللغة: صحّف الكلمة: أخطأ في قراءتها وروايتها في الصحيفة أو حرفها عن وضعها ـ ومصدره: التصحيف.

وعند المحدّثين: التصحيف هو تغيير حرف أو حروف من الكلمة في الحديث أو تحويل الكلمة في الحديث[1]، من الهيئة المتعارفة إلى غيرها.

وقد قسمه العلماء إلى عدة تقسيمات نوجزها في الآتي:

١ ـ تصحيف في المتن وآخر في السند.

٢ ـ تصحيف سمع وتصحيف بصر.

٣ ـ تصحيف في المعنى (وهو من باب الخطأ في الفهم)[2].

٤ ـ وقد قسمه الحافظ ابن حجر إلى قسمين:

أ ـ ما كان فيه تغيير حرف أو حروف بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط فهو المصحّف.

ب ـ ما كان فيه ذلك في الشكل فهو المحرّف[3].

إن معرفة ضبط ألفاظ الحديث متنا وسنداً والاحتراز من التصحيف فيه، فنّ عظيم لا يتقنه إلاّ الجهابذة من المحدّثين. وقد عني علماء الأندلس بهذا الفنّ وأولوه أهمية خاصة، منهم القاضي عياض في كتابه مشارق الأنوار على صحاح الآثار، والحافظ أبو علي الغساني في كتابه تقييد المهمل وتمييز المشكل، والحافظ ابن عبدالبر في التمهيد والإمام ابن حزم وغيرهم.

وفي ما يلي نماذج من تنبيهات محدّثي الأندلس على التصحيف:

---

(١) انظر في ذلك نزهة النظر ص: ٤٧.
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص: ١٤٢.
(٣) شرح نخبة الفكر لابن حجر ص: ٤٧.

١ ـ التصحيف في السند:

ـ قال أبو علي الغساني:

من ذلك قول البخاري: «حدثنا عمرو بن خالد[١]، نا زهير[٢]، نا أبو إسحاق عن البراء، وذكر شأن تحويل القبلة».

قال أبو علي الغساني: كان في نسخة أبي زيد المروزي حدثنا عمر بن خالد، هكذا نقله عنه أبو الحسين القابسي، وأبو الفرج عبدوس بن محمد الطليطلي[٣]، وذلك وهم، والصواب عمرو بفتح العين وسكون الميم، وهو عمرو بن خالد الجزري وليس في شيوخ البخاري من يقال له: عمر بن خالد[٤].

ـ قال الغساني: ومن كتاب الجنائز قال مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع عن سعيد بن عبيد الطائي، ومحمد بن قيس عن علي بن ربيعة، قال: أول من نيح عليه بالكوفة قَرَظَة ابن كَعْب.

في نسخة ابن الحذّاء في إسناد هذا الحديث سعْد بن عُبيد بسكون العين وحذف الياء، والصواب، سعيد، بفتح السين وزيادة ياء، وسعيد بن عبيد[٥]، هو أخو عقبة بن عبيد يكنى: أبا الهذيل، ويكنى عقبة أبا الرجال

---

(١) عمرو بن خالد بن فروخ الحراني الجزري سكن مصر أخرج له البخاري في الإيمان والتفسير والأشربة، قال البخاري: مات سنة ٢٢٩هـ (التعديل والتجريح للباجي ص: ٩٧١/٣ رقم: ١٠٩٥).

(٢) زهير بن معاوية بن خديج بن الرجيل أبو خيثمة الجعفي الكوفي أخرج له البخاري في الإيمان والوضوء وغيرها مات سنة ١٧٣هـ (التعديل والتجريح للباجي ص: ٥٩٥/٢ رقم: ٤١٣).

(٣) عبدوس بن محمد بن عبدوس أبو الفرج ـ طليطلي فقيه محدّث مات سنة ٣٩٠هـ (بغية الملتمس ص: ٤٢٤).

(٤) تقييد المهمل وتمييز المشكل للغساني ص: ٣٩٢.

(٥) سعيد بن عبيد أبو الهذيل الطائي الكوفي أخو عقبة. وقال أبو حاتم والدارقطني وعمرو بن علي: سعيد بن عبيد وكذلك قاله البخاري (التعديل والتجريح ص: ١٠٩٠/٣ رقم: ١٢٨٣).

براء مهملة وحاء مهملة مشدّدة[١].

٢ ـ التصحيف في المتن:

ـ ذكر ابن عبدالبر: ما رواه صالح بن أبي الأخضر[٢]، عن الزهري عن عروة أن أسامة بن زيد حدّثه أن رسول الله ﷺ عهد إليه فقال: «أغر على أبني صباحاً وحرّق»، قال أبو داود، وحدثنا محمد بن عمرو الغزي[٣]، قال سمعت أبا مسهر[٤]، يقول وقيل له أبنى، فقال: نحن أعلم هي «يبنى» فلسطين.

فبيّن محمد بن عمرو الغزي وهو ممن عرف المنطقة أن الصواب في ذلك هو يبنى وليس أبنى، وهذا تصحيف سمع كما يبدو، والله أعلم.

قال ابن عبدالبر:

قد روى هذا الحديث عن صالح بن أبي الأخضر، وكيع وعيسى بن يونس، قال فيه: يبنى كما قال أبو مسهر.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم قال: حدثنا أحمد بن زهير قال: حدثنا يعقوب بن كعب[٥]، حدثنا عيسى بن يونس عن صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عروة قال فحدثني أسامة بن زيد «أن

---

(١) تقيد المهمل وتميز المشكل ص: ٥٧٠ ـ ٥٧١.

(٢) صالح بن أبي الأخضر اليماني ـ مولى هشام بن عبدالملك نزل البصرة ـ ضعيف يعتبر به مات بعد سنة ١٤٠هـ (ميزان الاعتدال ص: ٢٨٨/٢ رقم: ٣٧٦٩).

(٣) محمد بن عمرو بن الحجاج الغزي ـ صدوق مات سنة ٢٨٠هـ (التقريب ص: ٤٩٥ رقم: ٦١٨١).

(٤) أبو مسهر: عبدالأعلى بن مسهر الغساني، الدمشقي ثقة فاضل مات سنة ٢١٨هـ (التقريب ص: ٣٣٢ رقم: ٣٧٣٨).

(٥) يعقوب بن كعب بن حامد الحلبي ـ أبو يوسف ـ نزيل إنطاكية ثقة من العاشرة (التقريب ص: ٦٠٨ رقم: ٧٨٢٩).

رسول الله ﷺ قال: أغر على أبني ذا صباح وحرّق»[1].

وقد تتبع القاضي عياض التصحيفات الواردة في الروايات المختلفة للموطأ والصحيحين، في كتابه مشارق الأنوار على صحاح الآثار من ذلك:

ما وقع في حديث البخاري: أن أم حبيبة قالت: قلت: يا رسول الله، هل لك في بنت[2]، أبي سفيان، قال: «فأفعل ماذا؟» قلت: تنكح. قال: «أتحبين؟» قلت: لست لك بمخلية، وَأَحَبُّ من شركني فيك أختي، قال: «إنها لا تحلّ لي»، قلت: بلغني أنك تخطب، قال: «ابنة أمّ سلمة؟» قلت: نعم. قال: «لو لم تكن، بيبتي ما حلّت لي، أرضعتني وأباها ثويبة، فلا تعرضن عليّ بناتكن ولا أخواتكن»، قال الليث حدثنا هشام «درّة بنت أم سلمة»[3].

قال القاضي عياض ـ رحمه الله ـ:

كذا روايتنا عن جميعهم بالباء الموحدة على الصواب، ورواها بعض أصحاب أبي ذر من الأندلسيين «وإياها» باثنتين تحتها، وهو تصحيف قبيح.

وقوله في أول الحديث أنها ابنة أخي يدل على صحّة قول الكافة[4].

٣ ـ التصحيف في المعنى:

من أمثلة ذلك في كتاب التمهيد: ما وقع في اسم النمر بن جبل خال «السائب بن يزيد» من تصحيف فهو: السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة الكندي، ابن أخت النمر بن جبل، المتوفى سنة ثمانين وقيل: ست وثمانين[5]، وغالباً ما يقال فيه: السائب بن يزيد بن أخت النمر.

---

(١) انظر التمهيد ص: ٢/٢١٩، ٢٢٠.

(٢) هي غزة بنت أبي سفيان وقيل هي حمنة بنت أبي سفيان (انظر فتح الباري ٩/١٤٢).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ـ باب ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ حديث رقم: ٥١٠٦.

(٤) مشارق الأنوار للقاضي عياض ١/١٣.

(٥) انظر التمهيد ٦/٢١٩.

وقد ذكره أحمد بن عبدالله بن صالح الكوفي[1]، حدثنا النضر بن محمد[2]، قال: حدثنا عكرمة[3]، قال: حدثنا عطاء[4]، مولى السائب بن يزيد أخي النمر بن قاسط، قال: كان وسط رأس السائب أسود (الحديث).

قال ابن عبدالبر:

هكذا قال أحمد بن صالح الكوفي، وهو وهم وغلط منه، أو مَنْ نقل عنه، لم يتابع على قوله: أخو النمر بن قاسط، وذكر قاسط هنا خطأ، وأظنه لمّا لم يعرف النمر خال السائب فإنه لا يكاد يوجد منسوباً، توهم (أنه) النمر بن قاسط لشهرته في أنساب ربيعة فأخطأ، والغلط لا يسلم منه أحد[5].

وقد تبيّن من هذا المثال كيف صحّف الراوي نسب السائب بن يزيد وخاله النمر بن جبل، وذكر بدلاً منه النمر بن قاسط لشهرته، وهذا من التصحيف في المعنى (وهو من باب الخطأ في الفهم).

ولا يفطن لمثل هذه التصحيفات إلا الحذّاق من الحفاظ كابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ.

---

(١) ذكره الذهبي في الميزان عند ذكر أبيه: عبدالله بن صالح فقال: عبدالله بن صالح بن مسلم العجلي الكوفي المقرئ والد الحافظ أحمد بن عبدالله العجلي (ميزان الاعتدال ٢/٤٤٥ رقم: ٤٣٨٤).

(٢) النضر بن محمد بن موسى الجرشي ـ أبو محمد اليمامي ـ مولى بني أمية، ثقة له أفراد ـ من التاسعة (التقريب ص: ٥٦٢ رقم: ٧١٤٨) و (ميزان الاعتدال ٤/٢٦٢ رقم: ٩٠٨٤).

(٣) عكرمة بن عمار العجلي ـ أبو عمار اليماني ـ أصله من البصرة ـ صدوق يغلط مات قبيل الستين ومائة (ميزان الاعتدال ٣/٩٠ رقم: ٥٧١٣) و (التقريب ص: ٣٩٦ رقم: ٤٦٧٢).

(٤) عطاء بن يزيد الليثي ـ نزيل الشام ـ ثقة مات سنة ١٠٥هـ (التقريب ص: ٣٩٢ رقم: ٤٦٠٤).

(٥) انظر التمهيد ٦/٢١٩ ـ ٢٢٠.

الحديث المقلوب:

القلب في اللغة: صرف الشيء وتحويله عن وجهه أو حالته، تقول: قلب القوم أي صرفهم[1].

والمقلوب في اصطلاح المحدّثين: هو ما بَدَّلَ فيه راويه شيئاً بشيء وقد يكون القلب في السند أو في المتن، وقد يقع خطأ من الراوي أو عمداً[2].

والقلب في الحديث موجب لضعفه لأنه ناشئ عن اختلال ضبط الراوي للحديث حتى أحاله عن وجهه.

وقد اعتنى القاضي عياض في مشارقه بالكشف عمّا وقع من القلب في أحاديث الموطأ والصحيحين، وكذلك فعل أبو علي الغساني في تقييد المهمل، وأولى ابن عبدالبر عناية خاصة للكشف عن الأحاديث المقلوبة في كتابه التمهيد.

وفي ما يلي نماذج مما نبّه عليه محدّثو الأندلس من الأحاديث المقلوبة:

١ ـ ما رواه شعبة عن قتادة عن أبي الطفيل قال، قدم معاوية[3]، وابن عباس، فطاف ابن عباس فاستلم الأركان كلها، فقال معاوية: إنما استلم رسول الله ﷺ الركنين اليمانيين، وقال ابن عباس: ليس شيء من أركانه مهجوراً.

فقلب الراوي القصة فجعل مكان ابن عباس معاوية، ومكان معاوية ابن عباس.

---

(١) مختار الصحاح ص: ٥٤٧.

(٢) انظر في ذلك مقدمة ابن الصلاح ص: ٤٨ وتدريب الراوي ٢٩١/١.

(٣) معاوية بن أبي سفيان (صخر بن حرب) بن أمية الأموي ـ أبو عبدالرحمن، الخليفة، صحابي ـ أسلم قبل الفتح، وكتب الوحي، مات سنة ٦٠هـ (التقريب ص: ٥٣٧ رقم: ٦٧٥٨).

قال ابن عبدالبر:

روى هذا الخبر عبدالله بن عثمان بن خثيم[١]، عن أبي الطفيل، قال: طاف معاوية بالبيت ومعه ابن عباس فكان معاوية يستلم الأركان كلها، فإذا استلم الركنين اللذين في الحجر، قال ابن عباس: إن رسول الله ﷺ لم يكن يستلم هذين، فقال له معاوية: إنه ليس من البيت شيء مهجور، (وجعل ابن عباس يتخافتها كلما استلم، ويقول: إن رسول الله ﷺ لم يستلم هذين، ويقول له معاوية: أن ليس في البيت شيء مهجور).

قال ابن عبدالبر[٢]:

هذه رواية أثبت من رواية قتادة، لأن مجاهدا روى عن ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه لم يستلم إلا الركنين اليمانيين، وأنه أنكر على معاوية استلامه الركنين الآخرين، فلما قال له معاوية: ليس من البيت شيء مهجور، قال له ابن عباس: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[٣].

- بهذا تبيّن انقلاب متن الحديث، فجعل الراوي: معاوية مكان ابن عباس، وقد ذكر ابن عبدالبر الصواب في ذلك مدللاً بالآثار.

٢ - ونبّه القاضي عياض عن بعض التصحيفات الواقعة في روايات صحيح البخاري منها قوله: وفي كتاب التفسير، حديث الخضر: «فلما استيقظ نسي صاحبه أن يخبره بالحوت فانطلقا بقية يومهما وليلتهما، حتى إذا كان من الغد قال موسى لفتاه: آتنا غداءنا»[٤].

قال القاضي عياض[٥]: وقع في بعض الروايات «ليلهما ويومهما» وهو

---

(١) عبدالله بن عثمان بن خثيم القارئ المكي، أبو عثمان - صدوق مات سنة ١٣٢هـ (ميزان الاعتدال ٤٥٦/٢ رقم: ٤٤٤٢) و(التقريب ص: ٣١٣ رقم: ٣٤٦٦).

(٢) انظر التمهيد ٥٢/١٠، ٥٣.

(٣) سورة الأحزاب، آية: ٢١.

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب التفسير - باب ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا ﴿٦٠﴾﴾ حديث رقم: ٤٧٢٥.

(٥) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٣١٢/٢.

على القلب، والصواب يومهما وليلتهما، بدليل قوله بعد ذلك فلما أصبح، وفي الرواية الأخرى حتى كان من الغد.

٣ ـ وفي كتاب التفسير أيضاً من صحيح البخاري باب ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾.

قال ابن عباس هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان «مكان كل يوم مسكيناً»[١].

قال القاضي عياض: كذا لجميعهم، ووقع عند الأصيلي «مكان كل مسكيناً يوماً» على القلب وهو وهم[٢].

المعلل من الحديث:

قبل الدخول في تفاصيل هذا المطلب يجدر بنا أن نُعرّف معنى العلة في اللغة والاصطلاح.

العلة في اللغة:

لها معان ثلاثة نوجزها في الآتي:

١ ـ العلل: هو الشرب الثاني، وعله: أي سقاه السقية الثانية.

٢ ـ العلة: عائق أو حدث يشغل صاحبه عن وجهه، وكأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول.

٣ ـ العلة: المرض، وصاحبها معتل فهو عليل[٣].

العلة في اصطلاح المحدّثين:

هي سبب غامض خفي يقدح في الحديث[٤].

---

(١) أخرجه البخاري ـ كتاب التفسير ـ باب ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ حديث رقم: ٤٥٠٥.

(٢) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٣١٨/٢.

(٣) مختار الصحاح للرازي ص: ٤٥١.

(٤) انظر تدريب الراوي ٢٥٢/١.

والمعلل هو خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح[1].

ويسميه المحدّثون المعلول، والمعلل[2]، كما هو الحال عند الحافظ ابن عبدالبر.

والعلة قد تقع في إسناد الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه. ومعرفة العلل تكون بجمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته وتعتبر بمكانتهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط[3]. وذهب الحاكم[4]، إلى أن معرفة علل الحديث علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل.

وعلل الحديث عند محدّثي الأندلس، تشمل العلل التي مدارها الجرح، وتلك الناشئة عن أوهام الثقات وما يلتبس عليهم ضبطه من الأخبار.

ولئن كان كثير من العلماء يكتفي بالقول أن الحديث معلل، فإن الحافظين ابن عبدالبر وابن حزم، ينقّبان عن تفاصيل العلة ويكشفان عنها حتى يتسنى الحكم على الحديث. ولتوضيح ذلك نورد الأمثلة الآتية:

١ ـ عند مناقشته لصلاة النبي ﷺ ركعتين بعد العصر، وهل داوم ﷺ على ذلك أم لا؟ ذكر ابن حزم ـ رحمه الله ـ الحديث الذي رواه جرير بن عبدالحميد عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: «إنما صلى رسول الله ﷺ الركعتين بعد العصر لأنه جاءه مال فقسمه؛ شغله عن الركعتين بعد الظهر، فصلاهما بعد العصر ولم يَعُدْ لهما»[5].

---

(١) انظر فتح المغيث للعراقي ص: ١٠٥ (الحاشية).

(٢) قال السيوطي في التدريب ٢٥١/١: «المعلل ويسمّونه المعلول كذا وقع في عبارة البخاري والترمذي والحاكم والدارقطني وغيرهم، وهو لحن لأن اسم المفعول من أعل الرباعي لا يأتي على مفعول، بل والأجود فيه معل بلام واحدة لأنه مفعول أعل قياساً، وأما معلل فمفعول علل».

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص: ٤٣.

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم ص: ١١٢ ـ ١١٣.

(٥) الحديث أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة ـ باب ما جاء في الصلاة بعد العصر، من رواية جرير بن عبدالحميد (هو بن قرط الضبي أبو عبدالله الرازي القاضي ـ ثقة) عن عطاء بن السائب، وهو ثقة إلا أنه تغير بأخرة.

قال ابن حزم: فأما حديث ابن عباس فمعلول من وجوه:

أولها: أن جرير بن عبدالحميد لم يسمع من عطاء بن السائب إلا بعد اختلاط عطاء وتفلت عقله، هذا معروف عند أصحاب الحديث[١].

ثانيهما: أنه لو صحّ وسمعنا نحن من ابن عباس يقول ذلك، لما كانت فيه حجة لأنه ـ رضي الله عنه ـ أخبر بما عرف، وأخبرت عائشة بما كان عندها، مما لم يكن عند ابن عباس، من أن رسول الله ﷺ لم يدع الركعتين بعد العصر إلى أن مات. فهذا، العلم الزائد، الذي لا يحل تركه. ومن أيقن وقال: علمت، أولى ممن قال: لا أعلم، وكلاهما صادق.

ونقل التواتر عن عائشة[٢]، من رواية الأئمة: أنه لم يزل عليه السلام يصليهما عندها، مثل عروة بن الزبير، وعبدالله بن الزبير، ومسروق، والأسود بن يزيد، وطاووس، وأبي سلمة بن عبدالرحمٰن بن عوف، وأيمن غيرهم[٣].

على هذا المنوال وبهذه الطريقة الدقيقة سار ابن حزم ـ رحمه الله ـ في تتبّع علل الحديث والكشف عنها. فقد كشف عن علل الحديث السابق وبيّن أن جريراً سمع من عطاء بعد اختلاطه وأنه مخالف لرواية الثقات عن عائشة

---

(١) عطاء بن السائب اختلط بآخره، قال أحمد: من سمع منه قديماً فسماعه صحيح ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء. سمع منه قديماً سفيان وشعبة وحماد بن زيد ويحيى بن سعيد ـ وثقه أحمد والنسائي (ميزان الاعتدال ٣/٧٠ رقم: ٥٦٤١) و (التقريب ص: ٣٩١ رقم: ٤٥٩٢).

(٢) حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «ما ترك رسول الله ﷺ ركعتين بعد العصر عندي قط». أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين ـ باب معرفة الركعتين اللتين كنّ يصليهما النبي. والبخاري في كتاب مواقيت الصلاة ـ باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت ونحوها (حديث رقم: ٥٩١). وحديث عبدالرحمٰن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت: (ركعتان لم يكن رسول الله ﷺ يدعهما سراً ولا علانية: ركعتان قبل صلاة الصبح، وركعتان بعد العصر) أخرجه البخاري في نفس الكتاب والباب السابقين حديث رقم: ٥٩٢.

(٣) المحلى ٢/٣٥.

ـ رضي الله عنها ـ التي أخبرت بما كان عندها مما لم يعلمه ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ.

٢ ـ وممن اشتهر بمعرفة علل الحديث ـ من الأندلسيين ـ الحافظ ابن عبدالبر الذي انتهج طريقة متميّزة في الكشف عن علل الحديث نوضحها في الأمثلة الآتية:

أ ـ قال ابن عبدالبر: قد روي عن النبي ﷺ أنه كان يسلّم من الصلاة تسليمة واحدة، من حديث سعد بن أبي وقاص، وعائشة وأنس بن مالك: وكلها معلولة الأسانيد، لا يثبتها أهل العلم بالحديث.

ـ فأما حديث سعد، فإن الدراوردي رواه عن مصعب بن ثابت[١]، عن إسماعيل[٢] بن محمد بن سعد عن محمد[٣]، عن أبيه سعد، أن النبي ﷺ كان يسلّم من الصلاة تسليمة واحدة، فأخطأ فيه خطأ لم يتابعه أحد عليه، وأنكروه عليه وصرّحوا بخطئه فيه لأن كل من رواه عن مصعب بن ثابت بإسناده المذكور ـ قال فيه: أن رسول الله ﷺ كان يسلّم من الصلاة تسليمتين.

ـ وأما حديث عائشة فانفرد به زهير بن محمد[٤] ـ لم يروه مرفوعاً غيره، وهو ضعيف لا يحتج بما ينفرد به.

ـ وأما حديث أنس، فإنما روي عن أيوب السختياني، عن أنس ولم يسمع أيوب من أنس ولا رآه[٥].

---

(١) مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام الأسدي، ليّن الحديث وكان عابداً مات سنة ١٥٧هـ (تقريب التهذيب ص: ٥٣٣ رقم: ٦٦٨٦).

(٢) إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني ـ أبو محمد ـ ثقة حجة مات سنة ١٣٤هـ (تقريب التهذيب ص: ١٠٩ رقم: ٤٧٩).

(٣) محمد بن سعد بن أبي وقاص الزهري ـ أبو القاسم المدني ـ نزيل الكوفة ـ ثقة قتله الحجاج بعد الثمانين (التقريب ص: ٤٨٠ رقم: ٥٩٠٤).

(٤) مرت ترجمته.

(٥) ولد أيوب السختياني سنة ٦٦هـ، وتوفي أنس سنة ٩٣هـ، وعليه يكون أيوب قد عاصر أنساً إلا أنه لم يره ولا سمع منه.

قال أبو بكر البزار وغيره: لا يصحّ عن النبي ﷺ في التسليمة الواحدة شيء يعني من جهة الإسناد[1].

ب ـ عن محبوب بن موسى[2]، قال: حدثنا أبو إسحاق الفزاري[3]، عن حميد الطويل، عن أنس ابن مالك قال: لما انصرف رسول الله ﷺ من غزوة تبوك حين دنا من المدينة قال: «**إن بالمدينة أقواماً ما سرتم ميسراً، ولا قطعتم وادياً، إلا كانوا معكم**»، قالوا: وهم بالمدينة؟ قال: «نعم، حبسهم العذر»[4].

قال ابن عبدالبر: وهذا الحديث لم يسمعه حميد من أنس.

وأوضح الدليل على ذلك فقال:

حدثنا عبدالله بن محمد حدثنا محمد بن بكر[5]، حدثنا أبو داود حدثنا موسى بن إسماعيل[6]، قال: حدثنا حمّاد عن حميد عن موسى بن أنس[7]، عن أبيه أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «**لقد تركت بالمدينة أقواماً ـ ما سرتم مسيراً، ولا أنفقتم من نفقة، ولا قطعتم من واد إلا وهم معكم**»، قالوا: يا رسول الله، وكيف يكونون معنا، وهم في المدينة؟ قال: «حبسهم

---

(١) التمهيد ١٦/١٨٨، ١٨٩.

(٢) محبوب بن موسى أبو صالح الأنطاكي ـ الفرّاء ـ صدوق مات سنة ٢٣١هـ (التقريب ص: ٥٢١ رقم: ٦٤٩٥).

(٣) إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة الفزاري الإمام أبو إسحاق ثقة حافظ مات سنة ١٨٥هـ (التقريب ص: ٩٢ رقم: ٢٣٠).

(٤) التمهيد ١٢/٢٦٧.

(٥) محمد بن بكر الكلاعي ـ أندلسي محدّث ـ مات سنة ٣٥٠ (بغية الملتمس ص: ٥٤ رقم: ٧١).

(٦) موسى بن إسماعيل المنقري ـ أبو سلمة التبوذكي ثقة ثبت مات سنة ٢٢٣هـ (التقريب ص: ٥٤٩ رقم: ٦٩٤٣).

(٧) موسى بن أنس بن مالك الأنصاري ـ قاضي البصرة ـ ثقة من الرابعة (التقريب ص: ٥٤٩ رقم: ٦٩٤٥).

العذر، وقال الله عزّ وجلّ[1]: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾»[2].

هكذا أوضح الحافظ ابن عبدالبرّ أن الحديث لم يروه حميد عن أنس وإنما رواه عن موسى عن أنس.

الحديث الموضوع:

قبل إيراد الأمثلة التوضيحية لمنهج محدّثي الأندلس في الكشف عن الأحاديث الموضوعة نلقي أولاً نظرة موجزة عن الحديث الموضوع وأسباب الوضع في الحديث، وما يعرف به الحديث الموضوع.

ـ **الحديث الموضوع**: هو المختلق المصنوع، الذي نسبه الكذّابون المفترون إلى رسول الله ﷺ، وهو شرّ أنواع الضعيف، وتحرم روايته مع العلم به في أي معنى كان إلا مقروناً ببيان وضعه[3]، لحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «كفى بالمرء كذباً أن يحدّث بكل ما سمع»[4]، وحديث سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: «من روى عني حديثاً وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[5].

وحديث أنس بن مالك: قال رسول الله ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوّء مقعده من النار»[6].

وأسباب الوضع في الحديث كثيرة نذكر أهمها فيما يلي:

١ ـ الزندقة والعداء للإسلام والكيد له.

---

(١) سورة النساء، آية: ٩٥.

(٢) التمهيد ١٢/٢٦٨.

(٣) انظر في ذلك شرح نخبة الفكر ص: ٥٧ ـ وتدريب الراوي ١/٢٧٤ والباعث الحثيث ص: ٦١.

(٤) أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد ١/٤٠.

(٥) المرجع السابق ١/٤١.

(٦) المرجع السابق ١/٤٤.

٢ ـ الخلاف الذي استفحل بين المسلمين بعد الفتنة وظهور الفرق المختلفة.

٣ ـ الترغيب والترهيب لحثّ الناس على الخير وزجرهم عن الشرّ، مثل الذي يفعله بعض من ينسبون إلى الزهد والتعبّد.

٤ ـ السعي وراء الأغراض الدنيوية كالتقرب من الملوك والسلاطين، أو ما يضعه القصاص قصد التكّسب والارتزاق[1].

هذا وقد تتبّع جهابذة الحديث، الأخبار الموضوعة وميّزوها عن غيرها وحدّدوا الأمارات والعلامات التي يعرف بها وضع الحديث، نوجز أهمها في ما يلي:

١ ـ إقرار واضع الحديث بذلك أو ما يقوم مقام الإقرار.

٢ ـ ركاكة الألفاظ والمعنى.

٣ ـ أن يكون الحديث الموضوع مخالفاً للعقل بحيث لا يقبل التأويل أو يكون منافياً لدلالة الكتاب القطعية أو السنّة المتواترة.

هذا باختصار عرض موجز لأسباب الوضع في الحديث وعلامات ذلك.

وقبل ذكر النماذج الموضّحة لمنهج الكشف عن الأحاديث الموضوعة عند بعض محدّثي الأندلس تجدر الإشارة إلى أن أهم الكتب الحديثية التي تصدّر الأندلسيون لشرحها لا تحتوي على أحاديث موضوعة كموطأ الإمام مالك وصحيحي الإمامين البخاري ومسلم. وإنما ذكروا بعض الأحاديث الموضوعة في شروحهم وكتبهم الفقهية للتنبيه عليها والتحذير منها ومن أصحابها مهما كانت دوافعهم وفي ما يلي نماذج من ذلك.

أ ـ من أبرز المحدّثين الأندلسيين الذين اعتنوا بالكشف عن الأحاديث

---

(١) انظر في ذلك شرح نخبة الفكر ص: ٤٤ ـ ٤٥ وتدريب الراوي ٢٧٥/١، والباعث الحثيث ص: ٦٣ ـ ٦٦.

الموضوعة والتنبيه عليها الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ في كتابه المحلى بالآثار، ولتوضيح منهجه في ذلك نورد المثال الآتي:

ـ ما رواه شعبة عن أبي إسحاق عن امرأته، ومن طريق يونس بن أبي إسحاق عن أمه العالية بنت أيفع بن شراحيل، ثم اتفقا عنها قالت:

«دخلنا على عائشة أم المؤمنين وأم ولد لزيد بن أرقم فقالت أم ولد زيد بن أرقم: إني بعت غلاماً من زيد بن أرقم بثمانمائة درهم نسيئة إلى العطاء واشتريته بستمائة. فقالت عائشة: أبلغي زيداً أنك قد أبطلت جهادك مع رسول الله ﷺ، إلا أن يتوب، بئسما اشتريت وبئسما شريت. قلت: أرأيت إن لم آخذ إلا رأس مالي؟ قالت: فمن جاءه موعظة من ربّه فانتهى فله ما سلف».

قال ابن حزم:

فأما خبر امرأة أبي إسحاق ففاسد جداً لوجوه.

١ ـ أن من البراهين الواضحة على كذب هذا الخبر ووضعه، وأنه لا يمكن أن يكون حقاً أصلاً، ما فيه ممّا نسب إلى أم المؤمنين من أنها قالت: أبلغي زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إن لم يتب. وزيد لم يفته مع رسول الله ﷺ إلا غزوتان فقط: بدر وأحد فقط، وشهد معه عليه السلام سائر غزواته وأنفق قبل الفتح وقاتل، وشهد بيعة الرضوان تحت الشجرة بالحديبية، ونزل فيه القرآن، وشهد الله تعالى له بالصّدق وبالجنة على لسان رسول الله ﷺ، أنه لا يدخل النار أحَداً بايع تحت الشجرة.

ونصّ القرآن على أن الله تعالى قد رضي عنه وعن أصحابه الذين بايعوه تحت الشجرة، فوالله ما يبطل هذا كله ذنب من الذنوب غير الردّة عن الإسلام فقط، وقد أعاذه الله تعالى منها، برضاه عنه، وأعاذ أم المؤمنين من أن تقول هذا الباطل.

٢ ـ أن امرأة أبي إسحاق مجهولة الحالة لم يرو عنها أحد غير زوجها

وولدها يونس، على أن يونس[1]، ضعّفه شعبة بأقبح التضعيف، وضعّفه يحيى القطان وأحمد بن حنبل جداً.

٣ ـ أنه قد صحّ أنّه مدلّس، وأن امرأة أبي إسحاق لم تسمعه من أم المؤمنين، وذلك أنه لم يذكر عنها زوجها ولا ولدها أنها سمعت سؤال المرأة لأم المؤمنين، ولا جواب أم المؤمنين لها، إنما في حديثها، دخلت على أم المؤمنين أنا وأم ولد لزيد بن أرقم، فسألتها أم ولد زيد بن أرقم، وهذا يمكن أن يكون ذلك السؤال في ذلك المجلس ويمكن أن يكون في غيره.

٤ ـ وممّا يوضّح كذب هذا الخبر أيضاً: أنه لو صحّ أن زيداً أتى أعظم الذنوب من الربا المصرح، وهو لا يدري أنه حرام، لكان مأجوراً في ذلك أجراً واحداً غير آثم[2].

ب ـ وقد نبه الحافظ ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ في التمهيد على كثير من الأحاديث الموضوعة وكشف أسباب وضعها. وفي ما يلي نماذج مما نبه عليه في كتابه التمهيد.

١ ـ يرى الحافظ بن عبدالبر أن شرّ أصناف الوضّاعين وأعظمهم ضرراً، قوم يَنْسِبُونَ أنفسهم إلى الخير وليسوا كما نسبوا إليه.

قال ابن عبدالبر:

حدثنا عبدالوارث بن سفيان حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا أحمد بن زهير حدثنا عبيدالله بن عمر القواريري[3]، قال سمعت يحيى بن سعيد

---

(١) يونس بن أبي إسحاق السبيعي، قال ابن مهدي: لم يكن به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق، لا يحتج به، وقال النسائي: ليس به بأس، قال الذهبي: بل هو صدوق ما به بأس ـ توفي سنة ١٥٩هـ (الميزان ٤/٤٨٣).

(٢) انظر المحلى لابن حزم ٧/٥٤٩ ـ ٥٥١.

(٣) عبدالله بن عمر بن ميسرة القواريري ـ ثقة ثبت مات سنة ٢٣٥هـ (التقريب ص: ٣٧٣ رقم: ٤٣٢٥).

القطان يقول: «ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير والزهد».

وقال عفّان[1]: سمعت محمد بن يحيى بن سعيد القطان[2]، يقول: سمعت أبي يقول: «ما رأيت الصّالحين أكذب منهم في الحديث».

قال ابن عبدالبر:

هذا معناه والله أعلم، أنه ينسب إلى الخير وليس كما ينسب إليه، وَظُنَّ به، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قيل له: أيكون المؤمن كذّاباً؟ قال: «لا»[3].

مثال ذلك:

قال ابن عبدالبر: حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا محمد بن أحمد بن كامل حدثنا عبيدالله بن محمد بن حسين الدمياطي، حدثنا موسى بن محمد بن عطاء[4]، حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «هدية الله إلى المؤمن، السائل على بابه».

رواه أيضاً سعيد بن موسى[5]، عن مالك بإسناده مثله. ومحمد بن

---

(١) عفّان بن مسلم بن عبدالله الباهلي، ثقة ثبت مات سنة ٢١٩هـ (التقريب ص: ٣٩٣ رقم: ٤٦٢٥).

(٢) محمد بن يحيى بن سعيد القطان، ثقة مات سنة ٢٣٣هـ (التقريب ص: ٥١٢ رقم: ٦٣٨٤).

(٣) التمهيد ٥٢/١ والحديث رواه مالك عن صفوان بن سليم، أنه قيل لرسول الله ﷺ: أيكون المؤمن جباناً؟ قال: «نعم»، فقيل له: أيكون المؤمن بخيلاً؟ قال: «نعم»، قيل له: أيكون المؤمن كذاباً؟ قال: «لا». قال ابن عبدالبر حديث حسن (انظر التمهيد ٢٥٣/١٦).

(٤) موسى بن محمد بن عطاء الدمياطي ـ الواعظ ـ أبو طاهر ـ كذّبه أبو زرعة وأبو حاتم، وقال النسائي: ليس بثقة ـ وقال الدارقطني وغيره: متروك الحديث ـ وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه، كان يضع الحديث. (انظر ميزان الاعتدال ٢١٩/٤ رقم: ٨٩١٥).

(٥) سعيد بن موسى الأزدي، اتهمه بن حبان بالوضع (ميزان الاعتدال ١٥٩/٢) (التمهيد ٢٩٩/٥).

موسى، وسعيد بن موسى متروكان، والحديث موضوع.

٢ ـ ومن أصناف الوضّاعين الذين نبّه عنهم ابن عبدالبر طائفة همّها التقرّب إلى الأمراء بغية التوصّل إلى مآرب دنيوية.

مثال ذلك:

قال ابن عبدالبر: حدثنا عبدالوارث بن سفيان وسعيد بن نصر قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق قال: حدثنا أحمد بن يونس والقعنبي، قالا: حدثنا ابن أبي ذئب، عن نافع بن أبي نافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا سبق إلا في خفّ أو حافر، أو نصل».

قال ابن عبدالبر: وقد زاد أبو البختري القاضي[1]، في هذا الحديث: «أو جناح» وهي لفظة وضعها للرشيد، فترك العلماء، حديثه لذلك، ولغيره من الموضوعات، فلا يكتب حديثه بحال[2].

٣ ـ ويرى ابن عبدالبر أنّ من علامات الحديث الموضوع: أن ينكر المروي عنه الحديث ولا يعرفه، ويعرف ضدّه.

مثال ذلك:

قال ابن عبدالبر[3]:

حدثنا إبراهيم بن شاكر قال: حدثنا عبدالله بن محمد بن عثمان[4]،

---

(١) أبو داود كتاب الجهاد باب في السبق، حديث: ٢٥٧٤ ص: ٤٨٩/٢، وصححه الألباني.

(٢) هو وهب بن وهب بن كثير بن عبدالله بن زمعة بن الأسود ـ القاضي ـ أبو البختري؛ قال يحيى بن معين: كان يكذب عدو الله، قال أحمد: كان يضع الحديث (ميزان الاعتدال ٢٥٣/٤ رقم: ٩٤٣٤) وقد وهم محقق كتاب التمهيد فجعله: سعيد بن فيروز، أبو البختري، فهذا ثقة ثبت (التقريب ص: ٢٤٠ رقم: ٢٣٨٠).

(٣) التمهيد ٩٣/١٤ ـ ٩٤، والحديث في الموضوعات لابن الجوزي ص: ٤٢/١ (مطبعة المجد ١٣٨٦هـ).

(٤) عبدالله بن محمد بن عثمان الواسطي، المتوفى سنة ٣٧٣هـ (تذكرة الحفاظ ص: ٩٦٥).

حدثنا سعيد بن حميد وسعيد بن عثمان، قالا: حدثنا أحمد بن عبدالله بن صالح[(١)]، قال: حدثنا محمد بن عبدالله الرقاشي[(٢)]، حدثنا يزيد بن زريع[(٣)]، حدثنا محمد بن إسحاق قال: حدثني عاصم بن عمر بن قتادة[(٤)]، عن محمود بن لبيد[(٥)]، قال: أمّرني يحيى بن الحكم عن جرش فقدمتها فحدّثوني أن عبدالله بن جعفر[(٦)]، حدّثهم أن رسول الله ﷺ قال: «اتقوا صاحب هذا الداء» ـ يعني الجذام ـ، كما يتقى السّبع، إذا هبط وادياً فاهبطوا غيره» فقلت: والله لئن كان ابن جعفر حدّثكم هذا ما كذبكم، قال: فلمّا عزلني عن جرش، قدمت المدينة، فلقيت عبدالله بن جعفر، فقلت له: يا أبا جعفر ما حديث حدّثه عنك أهل جرش؟ ثمّ حدّثته الحديث فقال: كذبوا والله ما حدّثتهم، ولقد رأيت عمر بن الخطاب يدعو بالإناء فيه الماء فيناوله معيقيباً، وقد كان أسرع فيه هذا الداء، ثم يتناوله فيتيمّم بفمه موضع فمه، يعلم أنه إنما يصنع ذلك كراهية أن يدخل نفسه شيء من العدوى، ولقد كان يطلب له الطب من كل من سمع عنده بطب، حتى قدم عليه رجلان من أهل اليمن، فقال: هل عندكم من طب لهذا الرجل؟، فإن هذا الوجع قد أسرع فيه، قالا: أما شيء يذهبه فلا، ولكنّا نداويه دواء يقفه فلا يزيد، قال عمر: عافية عظيمة، قالا: هل تنبت أرضك هذا الحنظل؟ قال: نعم، قالا: فاجمع لنا منه، قال: فأمر عمر فجمع منه مكتلتان عظيمتان فأخذا كل حنظلة فشقاها باثنتين، ثم أخذ كل واحد منهما بقدم معيقيب فجعلا يدلكان

---

(١) أحمد بن عبدالله بن صالح، المتوفى سنة ٢٦١هـ (تذكرة الحفاظ ص: ٥٦١).

(٢) محمد بن عبدالله بن محمد الرقاشي ـ ثقة بصري مات سنة ٢١٩هـ (التقريب ص: ٤٩٠ رقم: ٦٠٤٨).

(٣) يزيد بن زريع ـ ثقة ثبت مات سنة ١٨٢هـ (التقريب ص: ٦٠١ رقم: ٧٧١٣).

(٤) عاصم بن عمر بن قتادة الأوسي ـ ثقة مات سنة ١٢٠هـ (التقريب ص: ٢٨٦ رقم: ٣٠٧١).

(٥) محمود بن لبيد بن عقبة ـ صحابي صغير، وجل رواياته عن الصحابة مات سنة ٩٦هـ (التقريب ص ك: ٥٢٢ رقم: ٦٥١٧).

(٦) عبدالله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي ـ له صحبة مات سنة ٨٠هـ (التقريب ص: ٢٩٨ رقم: ٣٢٥١).

بطون قدميه، حتى إذا أمحقت طرحاها وأخذا أخرى، حتى رأينا معيقيباً يتنخمه أخضر مراً، ثم أرسلاه، قال: فوالله ما زال معيقيب منها متماسكاً حتى مات.

قال ابن عبدالبر:

هذا محمود بن لبيد يحكي عن جماعة أنهم حدّثوه عن عبدالله بن جعفر بما أنكره ابن جعفر ولم يعرفه، بل عرف ضده[1].

٤ ـ ومن علامات الوضع التي كشف عنها ابن عبدالبر أن يكون الخبر عن أمر مشهور تتوفّر الدواعي على نقله، ثم لا ينقله إلا واحد ولا يعرف إلا به وهو متّهم.

فعند شرحه لمسألة صلاة المرأة خلف صفوف الرجال:

قال ابن عبدالبر: في هذا الباب حديث موضوع وضعه إسماعيل بن يحيى[2] بن عبيدالله التيمي عن المسعودي[3]، عن ابن أبي مليكة[4]، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «المرأة وحدها صفّ».

قال ابن عبدالبر: وهذا لا يعرف إلا بإسماعيل هذا[5].

هذه بعض الأمثلة أوردتها للتعرّف على منهج محدّثي الأندلس في الكشف عن الأحاديث الموضوعة والتحذير منها.

---

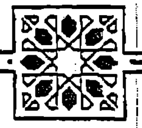
(١) التمهيد ١/٥٣، ٥٤.

(٢) إسماعيل بن يحيى بن عبيدالله بن طلحة ـ أبو يحيى التيمي، قال الأزدي ركن من أركان الكذب، لا تحل الرواية عنه. قال الدارقطني والحاكم: كذّاب، وقال الذهبي: مجمع على تركه. (ميزان الاعتدال ١/٢٥٣ رقم: ٩٦٥).

(٣) عبدالرحمن بن عبدالله بن عقبة بن عبدالله بن مسعود الكوفي ـ المسعودي ـ صدوق اختلط قبل موته، مات سنة ١٦٠هـ (التقريب ص: ٣٤٤ رقم: ٣٩١٩).

(٤) عبدالله بن عبيدالله بن عبدالله بن أبي مليكة ـ تابعي ـ ثقة فقيه مات سنة ١١٧هـ (التقريب ص: ٣١٢ رقم: ٣٤٥٤).

(٥) التمهيد ١/٢٦٨.



المبحث الثاني: شرح غريب الحديث

وهو توضيح وبيان معاني ما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم. والخوض في هذا الفنّ صعب، إذ يجب التحري والاحتياط في تفسير الألفاظ النبويّة.

وأول من صنفّ في شرح غريب الحديث: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي[1]، وأبو الحسن النضر بن شميل المازني[2]، والأصمعي عبدالملك بن قريب[3]، والإمام أبو عبيد القاسم بن سلام ثم ابن الأثير وغيرهم ممّن كتب في هذا الفنّ.

وقد أسهم محدّثو الأندلس بجهود متميّزة في إثراء هذا الفنّ وألّفوا في ذلك مصنّفات كثيرة نذكر أهمها فيما يلي:

أ شرح غريب صحيح البخاري لهشام بن عبدالرحمٰن بن الصابوني، المتوفى سنة ٤٢٣هـ.

---

(١) أبو عبيدة معمر بن المثنى ـ البصري ـ النحوي ـ اللغوي ـ صدوق إخباري مات سنة ٢٠٨هـ (التقريب ص: ٥٤١ رقم: ٦٨١٢).

(٢) النضر بن شميل المازني أبو الحسن النحوي البصري نزيل مرو ـ ثقة ثبت مات سنة ٢٠٤هـ (التقريب ص: ٥٦٢ رقم: ٧٣٣٥).

(٣) عبدالملك بن قريب ـ أبو سعيد الباهلي الأصمعي البصري ـ صدوق مات سنة ٢١٦هـ (التقرب ص: ٣٦٤ رقم: ٤٢٠٥).

- الأجوبة الموعبة على المسائل المستغربة في كتاب البخاري لابن عبدالبر، المتوفى سنة ٤٦٣هـ.

- تفسير غريب ما في الصحيحين لأبي عبدالله محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي، المتوفى سنة ٤٨٨هـ.

- مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض، المتوفى سنة ٥٤٤هـ.

- اختصار صحيح البخاري وشرح غريبه لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، المتوفى سنة: ٦٥٦هـ.

هذا إضافة إلى ما ضمّنه المحدّثون الأندلسيون شروحهم لكتب السنّة من شرح الغريب. وفي هذا المبحث نورد بعض النماذج من شروح محدّثي الأندلس لغريب الحديث:

- المثال الأول: من شرح المهلب بن أبي صفرة (المتوفى سنة ٤٣٣هـ) لصحيح البخاري:

عند شرحه لحديث سعيد بن مينا[١]، قال سمعت جابر بن عبدالله رضي الله عنهما قال: «قلت: يا رسول الله، ذبحنا بهيمة لنا وطحنت صاعاً من شعير فتعال أنت ونفر، فصاح النبي ﷺ فقال: «يا أهل الخندق إن جابراً قد صنع سؤراً. فحي هلا بكم»[٢].

قال المهلب: وقوله: «فحي هلا بكم» قال الفراء: (معنى «حي» عند العرب: هلم وأقبل)، أي هلمّوا إلى طعام جابر، وأقبلوا إليه ... ومنه قول

---

(١) سعيد بن مينا مولى البختري بن أبي ذباب الحجازي، يكنى: أبا الوليد - ثقة من الثالثة (التقريب ص: ٢٤١ رقم: ٢٤٠٣).

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجهاد - باب من تكلم بالفارسية والرطانة حديث رقم: ٣٠٧٠.

ابن مسعود: «إذا ذكر الصالحون فحي هلا لعمر»، معناه أقبلوا على ذكر عمر[1].

- **المثال الثاني**: من شرح صحيح البخاري لابن بطال (علي بن خلف، المتوفى سنة ٤٤٤هـ).

عند شرحه لحديث أنس - رضي الله عنه: «كان النبي ﷺ شثن القدمين والكفين»[2]، قال ابن بطال: كانت كفّه ﷺ ممتلئة لحماً، غير أنها مع ضخامتها كانت ليّنة. قال: وأما قول الأصمعي الشثن غلظ الكفّ مع خشونتها، فلم يوافق على تفسيره بالخشونة، ... وعلى تقدير تسليم ما فسّر الأصمعي به الشثن، يحتمل أن يكون أنس وصف حالتي كفّ النبي ﷺ، فكان إذا عمل في الجهاد أو في مهنة أهله صار كفّه خشناً للعارض المذكور، وإذا ترك ذلك رجع إلى أصل جبلّته من النعومة، والله أعلم[3].

- **المثال الثالث**: من كتاب المحلى لابن حزم علي بن أحمد، المتوفى سنة ٤٥٦هـ. عند تناوله لحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من قُتِل له قتيل فهو بخير النظرين، إما أن يُودَى وإمّا أن يُقادَ»[4].

قال ابن حزم: القود في لغة العرب: المقارضة بمثل ما ابتدأه به، لا خلاف بين أحد في أن قطع اليد باليد، والعين بالعين والأنف بالأنف والنفس بالنفس كل ذلك يسمى قوداً[5].

- **المثال الرابع**: من كتاب التمهيد لابن عبدالبر (المتوفى سنة ٤٦٣هـ).

---

(١) شرح المهلب بن أبي صفرة (لوحة ٤٢) نقلاً عن دعوة الحق ص: ١٣٨ عدد ١٣٧ شوال ١٤١٦هـ.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب اللباس - باب الجعد حديث رقم: ٥٩١٠.

(٣) انظر فتح الباري لابن حجر ٣٥٩/١٠.

(٤) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في كتاب الديات - باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين حديث رقم: ٦٨٨٠.

(٥) المحلى ٢٥٨/١٠، وقوله: يودى: أي يعطي القاتل أو أولياؤه لأولياء المقتول الدية (انظر فتح الباري ٢٠٨/١٢).

عند شرحه لحديث أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ قال: رأس الكفر نحو المشرق، والفخر والخيلاء في أهل الخيل والإبل الفدادين أهل الوبر، والسكينة في أهل الغنم»[1].

قال ابن عبدالبر: أهل الخيل والإبل هم الأعراب وأهل الصحراء وفيهم التكبّر والتجبّر والخيلاء وهي الإعجاب والفخر والتبختر.

وأما قول الفدادين، فكان مالك يقول: الفدادون هم أهل الجفاء، وهم أهل الخيل والوبر يريد الإبل، وهو كما قال مالك.

قال أبو عبيد: هم الفدّادون بالتشديد، وهم الرجال، والواحد فدّاد.

وقال الأصمعي: هم الذين تعلو أصواتهم في حروثهم ومواشيهم وما يعالجون منها.

قال أبو عبيد وكذلك قال الأصمعي، قال: ويقال منه فدّ الرجل يفدّ فديداً، إذا اشتدّ صوته، وأنشد:

أنبئت أخوالي بني زيد ظلماً علينا لهم فديد[2]

- المثال الخامس: من عارضة الأحوذي للحافظ ابن العربي الإشبيلي، (المتوفى سنة ٥٤٣هـ).

عند شرحه لحديث أنس، أن ناساً من عرينة قدموا المدينة فاجتووها فبعثهم النبي ﷺ في إبل الصدقة فقال اشربوا من ألبانها وأبوالها، فقتلوا راعي النبي ﷺ واستاقوا الإبل وارتدّوا عن الإسلام، فَأُتِيَ بهم النبي ﷺ فقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وسمّر أعينهم وألقاهم بالحرّة، قال أنس: فكنت أرى أحدهم يَكُدُّ الأرض بفيه حتى ماتوا، وربما قال: يكدم الأرض بفيه حتى ماتوا.

---

(١) التمهيد ١٨/١٤٢.

(٢) المرجع السابق ١٨/١٤٢، ١٤٣.

قال ابن العربي: غريبه:

الجوى: هو داء يأخذ من الوباء - وفي رواية استوخموا المدينة وهو مثله، سمل أعينهم: هو إخراج العين من محلّها بالشوكة، وقوله: سمر: يروى بتخفيف الميم وتشديدها، فقيل: إنها مخفّفة بمعنى سمل، وقيل: إنها بلفظ التشديد معناه: حمى المسامير فأدماها في العين حتى ذابت. يَكُدُّ: يعضّ ونحوه يكدم[1].

- المثال السادس: من كتاب المفهم لأحمد بن عمر القرطبي، (المتوفى سنة ٦٥٦هـ).

عند شرحه لحديث جابر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الضرب في الوجه وعن الوسم في الوجه»[2].

قال القرطبي: الوسم الكي بالنار، وأصله العلامة، ويقال: وَسَمَ الشيء يسمه، إذا أعلمه بعلامة يعرف بها، ومنه السيما: العلامة، ومنه قوله تعالى: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾[3].

ومعروف الرواية: الوسم بالسين المهملة، وقد رواه بعضهم بالشين المعجمة، وهو وهم، لأن الوشم إنما هو غرز الشفاه أو الأذرع بالإبرة وتسويدها بالنوز، وهو الكحل أو ما شابهه[4].

هذه باختصار نماذج من شروح محدّثي الأندلس لغريب الحديث توضح مدى ما أسهموا به في هذا المجال.

---

(١) عارضة الأحوذي لابن العربي ٩٤/١، ٩٥.

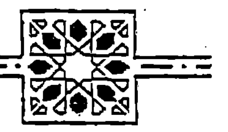
(٢) انظر تلخيص صحيح مسلم للقرطبي ٩٢٧/٢، ٩٢٨ (كتاب اللباس - باب النهي عن وسم الوجه).

(٣) سورة الفتح، آية: ٢٩.

(٤) المفهم للقرطبي (لوحة: ٣٢٩).

والجدير بالملاحظة أن هذا الفنّ شغل حيزاً كبيراً في الشروح الأندلسية لكتب السنّة، فقد تتبّعوا الألفاظ الغريبة والغامضة في الأحاديث وشرحوها شرحاً لغوياً وافياً يسفر عن معانيها ومدلولاتها في الأحاديث، يستشهدون في ذلك بآيات القرآن الكريم، وديوان الشعر القديم وأقوال أئمة اللغة.





المبحث الثالث: الناسخ والمنسوخ من الأحاديث

النسخ في اللغة عبارة عن إبطال شيء وإقامة آخر مقامه، وهو موضوع بإزاء معنيين:

أولها: الزوال على وجهة الانعدام مثل قولهم: نسخت الريح الأثر: أي أبطلتها.

الثاني: بمعنى النقل نحو قولنا: نسخت الكتاب إذا نقلت ما فيه، وليس المراد به إعدام ما فيه[1].

وفي الاصطلاح: أن النسخ هو رفع الشارع حكماً منه متقدّماً بحكم منه متأخر[2].

ويعرف النسخ بتصريح رسول الله ﷺ، وبقول الصحابي كقوله: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ كذا. ومنه ما يعرف بالتاريخ، فإن عرف وجب المصير إلى الآخر.

ولما كان هذا الفنّ من ضرورات الفقه والاجتهاد، ومعرفته من الدقة والصعوبة بمكان، لم يخض غماره إلا من استوفى الأهلية لذلك، قال

---

(١) انظر الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحافظ محمد بن موسى الحازمي ص: ٤ (الطبعة الأولى ـ إدارة الطباعة المنيرية ـ مصر ـ ١٣٤٦هـ).

(٢) انظر إحكام الفصول للباجي ٣٢١/١، وتدريب الراوي ١٩٠/٢.

الزهري: «أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه»[1].

هذا وقد كانت لمحدّثي الأندلس دراية واسعة بناسخ الحديث ومنسوخه وتحقيقات دقيقة في ذلك، خاصة الحافظ ابن عبدالبر والقاضي أبو الوليد الباجي والإمام ابن حزم الظاهري وغيرهم.

ولمعرفة منهج محدّثي الأندلس في الكشف عن الناسخ والمنسوخ من الآثار نورد الأمثلة الآتية:

أولاً: عند شرحه لحديث زيد بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: «توضؤوا مما غيّرت النار»[2].

قال ابن عبدالبرّ: «وقوله ﷺ: «توضؤوا ممّا مسّت النار»، أمر منه بالوضوء المعهود للصلاة لمن أكل طعاماً مسّته النار، وذلك عند أكثر العلماء وعند جماعة أئمة الفقهاء، منسوخ بأكله ﷺ طعاماً مسّته النار، وصلاته بعد ذلك دون أن يحدث وضوءاً، فاستدل العلماء بذلك على أن أمره بالوضوء مما مست النار منسوخ»[3]، بحديث مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبدالله بن عباس أن رسول الله ﷺ أكل كتف شاة، ثم صلى ولم يتوضأ[4].

بعد ذكره للحديثين، أورد ابن عبدالبر ما أمكنه من الأمارات الدالة على أن حديث عدم الوضوء مما مست النار ناسخ للآخر، نوجزها في الآتي:

١ ـ ثبت عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعبدالله بن عباس

---

(١) ذكره الإمام الحازمي بسنده، انظر الاعتبار ص: ٢.

(٢) أخرجه مسلم عن أبي هريرة وعائشة ـ كتاب الحيض ـ باب الوضوء مما مست النار (انظر شرح النووي ٤/٤٣).

(٣) انظر التمهيد ٣/٣٣٠ ـ ٣٣٢.

(٤) المرجع السابق ٣/٣٢٩، والموطأ كتاب الطهارة باب ترك الوضوء مما مسته النار حديث رقم: ١٩ ص: ١/١٨.

وعامر بن ربيعة[1]، وأبي طلحة الأنصاري[2]، وجابر بن عبدالله وأبي بن كعب (أنهم كانوا لا يتوضؤون ممّا مسّت النار)، وهم أعلم الناس بسنّة رسول الله ﷺ[3].

٢ ـ ما ذكره مالك في موطئه عن أبي طلحة يدل على أن المنسوخ، أمر النبي ﷺ بالوضوء مما مسّت النار، لأن أبا طلحة روى الأمر بالوضوء من ذلك عن النبي ﷺ وكان لا يتوضأ، فدل على أنه منسوخ عنده، لأنه يستحيل أن يأخذ بالمنسوخ، ويدع الناسخ وقد علمه[4].

٣ ـ ما ذكره مالك في موطئه، عن موسى بن عقبة، عن عبدالرحمن بن زيد الأنصاري عن أنس أن أبا طلحة وأبي بن كعب أنكرا عليه الوضوء مما غيّرت النار، فلو أن هذا الحديث عند أبي طلحة غير منسوخ لم ينكر ذلك على أنس[5].

٤ ـ وممّا يستبين به أن الأمر بالوضوء مما غيرت النار منسوخ: أن عبدالله بن عباس «شهد رسول الله ﷺ أكل لحماً، وخبزاً، وصلى ولم يتوضأ».

ومعلوم أن حفظ ابن عباس من رسول الله ﷺ متأخر[6].

٥ ـ قال ابن عبدالبر:

---

(١) عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك العنزي صحابي مشهور ـ مات ليالي قتل عثمان ـ رضي الله عنهما ـ (تقريب التهذيب ص: ٢٨٧ رقم: ٣٠٨٨).

(٢) أبو طلحة الأنصاري ـ زيد بن سهل بن الأسود ـ مشهور بكنيته ـ من كبار الصحابة مات سنة ٣٤هـ (تقريب التهذيب ص: ٢٢٣ رقم: ٢١٣٩).

(٣) التمهيد ٣/٣٣٨، والموطأ كتاب الطهارة باب ترك الوضوء مما مسته النار ـ أحاديث: ٢١ ـ ٢٢ ـ ٢٤.

(٤) المرجع السابق ٣/٣٣٩.

(٥) التمهيد ٣/٣٤٠ والموطأ كتاب الطهارة باب ترك الوضوء مما مسته النار، حديث: ٢٦.

(٦) التمهيد ٣/٣٤٢ وحديث ابن عباس أخرجه مالك في الموطأ الكتاب والباب السابقين، حديث رقم ١٩.

وأما طريق النظر: فإن الأصل أن لا ينتقض وضوء مجتمع عليه إلا بحديث مجتمع عليه، أو بدليل من كتاب أو سنة لا معارض له[1].

٦ - ثم أورد ابن عبدالبر: حديثاً عن جابر بن عبدالله قال: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيرت النار[2].

بهذه الطريقة العلمية الدقيقة تتبّع الحافظ ابن عبدالبر الأحاديث التي رويت في هذه المسألة، وأثبت أن آخر أمر رسول الله ﷺ، كان ترك الوضوء مما مسّت النار.

ويذهب الحافظ ابن عبدالبر إلى أن فضائله ﷺ لا يجوز عليها النسخ.

مثال ذلك:

ما رواه عبدالواحد بن زياد[3]، عن عمرو بن يحيى المازني[4]، عن أبيه[5]، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «الأرض كلها مسجد، إلا المقبرة والحمّام»[6].

قال ابن عبدالبر:

وكل ما روي في هذا المعنى من النهي عن الصلاة في المقبرة وبأرض بابل، وفي الحمّام، وفي أعطان الإبل... وغيرها ممّا في هذا المعنى، كل

---

(١) التمهيد ٣/٣٤٧.

(٢) المصدر السابق: ٣/٣٤٧.

(٣) عبدالواحد بن زياد العبدي مولاهم، البصري ثقة - في حديثه عن الأعمش وحده مقال - مات سنة ١٤٦هـ (التقريب ص: ٣٦٧ رقم: ٤٢٤٠).

(٤) عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني المدني ثقة مات بعد ١٣٠هـ (التقريب ص: ٤٢٨ رقم: ٥١٣٩).

(٥) يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني المدني - ثقة من الثالثة (التقريب ص: ٥٩٤ رقم: ٧٦١٢).

(٦) التمهيد ٥/٢٢٥، والترمذي في كتاب الصلاة باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد، حديث: ٣١٧، وقال: حسن.

ذلك عندنا منسوخ ومدفوع بعموم قوله ﷺ: «جعلت لي الأرض كلها مسجداً وطهوراً».

فعن يزيد بن هارون[1]، عن محمد بن عمرو[2]، عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجدا وطهوراً»[3].

وقوله هذا مخبر أن ذلك من فضائله، ومما خصّ به، وفضائله عند أهل العلم لا يجوز عليها لا التبديل ولا النسخ[4].

ففضائله ﷺ لم تزل تزداد، إلى أن قبضه الله، فمن ههنا قلنا: أنه لا يجوز عليها النسخ ولا الاستثناء ولا النقصان، وجائز فيها الزيادة[5].

ثانياً: يقول القاضي أبو الوليد الباجي أن النسخ في الحقيقة هو حكم الباري تعالى بإزالة العبادة المتقدّمة بالخطاب.

والناسخ: هو الباري تعالى، وهو المزيل لتلك العبادة التي تقدّم أمره بها، وإن سمي الخطاب ناسخاً فعلى المجاز والاتساع، وإنما الخطاب الوارد بذلك، دليل على النسخ.

والمنسوخ به: هو الحكم الذي نُسخ به الأول، وربما سمّوه ناسخاً مجازاً واتساعاً والمنسوخ: هو الحكم الأول[6].

---

(١) يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم ـ أبو خالد الواسطي ـ ثقة متقن عابد مات سنة ٢٠٦هـ (التقريب ص: ٦٠٦ رقم: ٧٧٨٩).

(٢) محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي ـ شيخ مشهور حسن الحديث ـ مكثر عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن توفي سنة ١٤٤هـ (ميزان الاعتدال ٦٧٣/٣ رقم: ٨٠١٥).

(٣) انظر التمهيد ٢٢٢/٥ ـ والحديث ذكره البخاري معلّقاً في كتاب الصلاة (انظر فتح الباري ٥٣٣/١ باب قول النبي ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» حديث رقم: ٤٣٨).

(٤) التمهيد ٢١٨/٥.

(٥) المرجع السابق ٢٢٠/٥ (والأمثلة على ناسخ الحديث ومنسوخه في التمهيد كثيرة، انظر مثلاً التمهيد ١٧٩/١ ـ ١٥٥/٢ ـ ٢٤٢/١٠ ـ ٢٠/١٢ ـ ١٥٨/١٦ ـ ١٩٧/١٧ ـ ٣٠٤/١٩).

(٦) إحكام الفصول في أحكام الأصول للباجي ٣٢١/١.

ويقول الباجي: أنه لا خلاف بين من يحتج بخبر الآحاد في جواز نسخ أخبار الآحاد بعضها ببعض، وممّا يدلّ على ذلك، ما ورد في الشرع من إباحة الانتباذ بعد حضره وحضر المتعة بعد إباحتها[1]. والأمثلة التي أوردها الباجي لتوضيح الناسخ والمنسوخ كثيرة نذكر منها:

أولاً: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إنما الماء من الماء»[2].

وقد نسخ بما روي عن أبي بن كعب أنه قال: إن الفتيا التي كانوا يفتون أن الماء من الماء رخصة رخّصها رسول الله ﷺ في بدء الإسلام ثم أمر بالاغتسال بعد[3].

ويؤيد ما ذكره الباجي حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل»[4].

ثانياً: ما روي عن طلق بن علي أنه قال: أتيت رسول الله ﷺ، وهو يؤسّس مسجد المدينة فجاء رجل فسأله عن مسّ الذكر أينقض الوضوء؟ فقال: «لا، هل هو إلا بضعة منك»[5].

فقد نسخ بما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره، ليس بينه وبينها شيء حائل فليتوضأ»[6].

---

(١) المرجع السابق ٣٥٨/١.

(٢) أخرجه مسلم عن أبي سعيد الخدري (كتاب الحيض ـ باب إنما الماء من الماء، حديث رقم ٣٤٣ ص: ٢٦٩/١).

(٣) انظر المنهاج في ترتيب الحجاج للباجي ص: ١٢١ ـ ١١٢، قال ابن حجر: وصحّحه ابن خزيمة وابن حبان ـ (فتح الباري ٣٩٧/١ ـ كتاب الغسل ـ باب غسل ما يصيب من فرج المرأة).

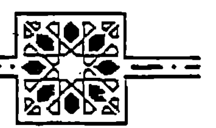
(٤) أخرجه البخاري في كتاب الغسل ـ باب إذا التقى الختانان حديث رقم: ٢٩١.

(٥) أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد عن قيس بن طلق عن أبيه (التمهيد ١٩٦/١٧ ـ ١٩٧).

(٦) المنهاج في ترتيب الحجاج للباجي ص: ١١٣ ـ والحديث رواه أبو داود في كتاب الطهارة ـ باب الوضوء من مسّ الذكر ـ وأخرجه مالك في الموطأ من حديث بسرة بنت صفوان (الموطأ كتاب الطهارة ـ باب الوضوء من مس الفرج حديث رقم: ٥٨، ص: ٤٢/١).

إن الأمثلة على ناسخ الحديث ومنسوخه في كتب الأندلسيين كثيرة، وللتشابه في معالجة ذلك والكشف عن الناسخ من المنسوخ، بينهم، اقتصرت على ما ذكره الإمامان ابن عبدالبر وأبو الوليد الباجي.





المبحث الرابع:
مختلف الحديث أو مشكل الحديث

وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً، فيفيد الأول حكماً معيّناً في مسألة معيّنة، ويفيد الآخر غير ذلك في نفس المسألة، فيعمد العلماء إلى التوفيق بينهما أو ترجيح أحدهما على الآخر بطريقة من طرق الترجيح، فإن تعذّر ذلك، وعُلم أن أحدهما ناسخ للآخر، أخذ باللاحق وترك السابق، وإذا لم يتيسّر شيء من ذلك توقف عن العمل بهما[1].

والأحاديث التي ظاهرها التعارض يمكن تصنيفها إلى صنفين:

١ ـ أن يمكن الجمع بين الحديثين المتعارضين ظاهراً، وإزالة الإشكال والتنافي بينهما.

٢ ـ إذا لم يثبت في ذلك نسخ، أخذ بالراجح منهما، وفق أوجه الترجيح التي ذكرها العلماء.

ولما كانت هذه المسألة أكثر التصاقاً بأصول الفقه، فأقتصر في هذا المبحث على ذكر الآتي:

١ ـ آراء القاضي أبو الوليد الباجي ونماذج مما ذكر الحافظ ابن عبدالبر، عن المذهب المالكي.

---

(١) انظر في ذلك الباعث الحثيث ص: ١٢٩ ـ ١٣١.

٢ ـ آراء الإمام ابن حزم، عن المذهب الظاهري، إذ هما المذهبان الرئيسيان في الأندلس.

أولاً: الجمع والتوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض:

١ ـ يؤكد الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ على عدم وجود أي تعارض بين الأدلة الصحيحة ويوضح ذلك بقوله: لا تعارض بين شيء من نصوص القرآن ونصوص كلام النبي ﷺ، وما نقل من أفعاله، قال الله عزَّ وجلَّ مخبراً عن رسوله ﷺ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[١].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ۝٨٢﴾[٢]. فلما صح أن كل ذلك من عند الله تعالى، ووجدنا أن الله تعالى قد أخبرنا أنه لا اختلاف فيما كان من عنده تعالى، صحّ أنه لا تعارض ولا اختلاف في شيء من القرآن والحديث الصحيح وأنه كله متفق كما قلنا، ضرورة[٣].

ويرى ابن حزم ـ رحمه الله ـ: «أنه إذا تعارض الحديثان . . . فيما يظن من لا يعلم، ففرض على كل مسلم استعمال كل ذلك، لأنه ليس بعض ذلك أولى بالاستعمال من بعض، ولا حديث بأحب من حديث آخر مثله ولا آية أولى بالطاعة لها من آية أخرى مثلها، وكل من عند الله عزَّ وجلَّ، وكل سواء في باب وجوب الطاعة والاستعمال ولا فرق»[٤].

وحصر ابن حزم ـ رحمه الله ـ الأوجه التي يمكن أن تكون عليها الأخبار التي ظاهرها التعارض بأربعة، قال: فإذا ورد النصان كما ذكرنا، فلا يخلو ما يظن به التعارض منهما ـ وليس بتعارض ـ من أحد أربعة أوجه لا خامس لها[٥]:

---

(١) سورة النجم، الآيتان: ٣، ٤.
(٢) سورة النساء، آية: ٨٢.
(٣) انظر الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ص: ٣٥/٢.
(٤) الإحكام في أصول الأحكام ٢١/٢.
(٥) المرجع السابق ٢٢/٢.

أ ـ إما أن يكون أحدهما أكثر معاني من الآخر، أو يكون أحدهما حاظراً والآخر مبيحاً، أو يكون أحدهما موجباً والثاني نافياً، فوجب ههنا أن يستثنى الأقل معاني من الأكثر معاني، (أو أن يكون أحد النصين موجب بعض ما أوجبه النص الآخر).

وضرب لذلك أمثلة كثيرة منها:

ـ أمره ﷺ بقطع السارق والسارقة جملة[1]، مع قوله ﷺ: «لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً»[2]. فوجب استثناء سارق أقل من ربع دينار من القطع، ويبقى سارق ما عدا ذلك على وجوب القطع.

ـ وقوله ﷺ: «دماؤكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام»[3]، وأمره ﷺ بقتل من ارتدّ[4]، بعد إسلامه أو زنى بعد إحصانه أو قتل نفساً.

ثم قال ابن حزم: ولا نبالي في هذا الوجه، كنّا نعلم أي النصين ورد أولاً أو لم نعلم ذلك. وسواء كان الأكثر معاني ورد أولاً، أو ورد آخراً، كل ذلك سواء، ولا يترك واحد منهما للآخر، لكن يستعملان معاً كما ذكرنا[5].

ب ـ أن يكون أحد النصين موجب بعض ما أوجبه النص الآخر، أو حاظراً بعض ما حظره النص الآخر، قال ابن حزم وليس شيء من ذلك

---

(١) انظر الحديث في صحيح البخاري كتاب الحدود، باب كراهة الشفاعة في الحد إذا رفع للسلطان حديث ٦٧٨٨.

(٢) المرجع السابق كتاب الحدود ـ باب قول الله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ حديث ٦٧٨٩ ـ ٦٧٩٠ ـ ٦٧٩١.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الحدود، باب لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا حديث: ٦٨٠٤.

(٤) انظر المرجع السابق كتاب الحدود ـ باب قول الله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾ حديث رقم: ٦٨٧٨.

(٥) انظر الإحكام في أصول الأحكام ٢/٣٢.

تعارض، مثل نهيه ﷺ (أن يزني أحدنا بحليلة جاره)، ونهى ﷺ عن الزنا مطلقاً[1].

جـ ـ الوجه الثالث الذي ذكره ابن حزم هو أن يكون أحد النصين فيه أمر بعمل ما معلّق بكيفية ما أو بزمان ما، أو على شخص ما، أو في مكان ما، أو عدد ما ويكون في نص آخر نهي عن عمل ما بكيفية ما، أو في زمان ما، أو مكان ما أو عدد ما، أو عذر ما، ويكون في كل واحد من العملين المذكورين اللذين أمر بأحدهما ونهي عن الآخر؛ شيء ما يمكن أن يستثنى من الآخر.

واعترف الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ بصعوبة ودقة مثل هذه الحالات فقال: وهذه من أدقّ ما يمكن أن يعترض أهل العلم من تأليف النصوص، وأغمضه وأصعبه، وضرب لذلك أمثلة كثيرة نذكر منها:

ـ قوله ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر إلا مع زوج أو ذي محرم منها»[2]. وقوله ﷺ: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله»[3]. قال: فجاء نص كما ترى في النساء بأنه لا يحل منعهن من المساجد، ومكة مسجد من المساجد، فكان هذا النص أقل معاني من حديث النهي عن سفر النساء جملة، فوجب أن يكون مستثنى منه ضرورة.

د ـ الوجه الرابع هو أن يكون أحد النصين حاظراً لما أبيح في النص الآخر بأسره أو يكون أحدهما موجباً والآخر مسقطاً لما وجب في النص الآخر بأسره.

---

(١) انظر صحيح البخاري كتاب الحدود ـ باب إثم الزنا.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ ـ كتاب الاستئذان حديث رقم: ٣٧، والبخاري في كتاب تقصير الصلاة رقم: ١٠٨٨، ومسلم في كتاب الحجّ باب سفر المرأة مع محرم إلى الحجّ وغيره حديث رقم: ٤٢١.

(٣) الحديث أخرجه مالك في الموطأ ـ كتاب القبلة باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد حديث رقم: ١٢، والبخاري في كتاب الجمعة ـ باب ١٣ ـ حديث رقم: ٩٠٠.

ففي مثل هذه الحالة يرى أن ينظر إلى النص الموافق لما كنا عليه لو لم يرد واحد منهما فنتركه ونأخذ بالآخر، ولا يجوز غير هذا أصلاً.

وضرب لذلك أمثلة منها:

ـ الحديث الوارد في الإكسال[1]، والحديث الوارد في الغسل منه[2]، فإن ترك الغسل منه موافق لمعهود الأصل، إذ الأصل أن لا غسل على أحد إلا أن يأمره الله تعالى بذلك، فلما جاء الأمر بالاغتسال وإن لم ينزل، علمنا يقينا أن هذا الأمر قد لزمنا وأنه ناقل للحكم الأول بلا شك.

أقول وقد تكلمنا عن الحديثين في المبحث السابق وأقوال العلماء في أن قوله ﷺ في بداية الأمر «الماء من الماء» كان رخصة ثم نسخ بوجوب الاغتسال إذا التقى الختانان.

وفي حديثه ﷺ **«أن لا يشرب أحد قائماً»**[3]، وما جاء من أنه ﷺ (شرب قائماً)[4]، قال ابن حزم: فقلنا: نحن على يقين من أنه كان الأصل أن يشرب كل واحد كما شاء من قيام أو قعود أو اضطجاع، ثم جاء النبي عن الشرب قائماً بلا شك فكان مانعاً مما كنا عليه من الإباحة السالفة.

ثم استدرك قائلاً:

فإن صح النسخ يقيناً صرنا إليه، ولم نبال زائداً كان على معهود الأصل أم موافقاً له[5].

بهذه الطريقة الدقيقة حدّد الإمام ابن حزم الأوجه التي يمكن أن تكون

---

(١) الإكسال: التثاقل عن الإنزال، من أكسل: إذا جامع ثم أدركه الفتور فلم ينزل (النهاية في غريب الحديث ٤/١٧٤).
(٢) الحديثان سبق تخريجهما.
(٣) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الأشربة باب في الشرب قائماً، وانظر مسلم بشرح النووي ١٣/١٩٤.
(٤) أخرجه البخاري في كتاب الأشربة باب الشرب قائماً حديث رقم: ٥٦١٥ ـ ٥٦١٦ ـ ٥٦١٧.
(٥) الأحكام ٢/٢٩.

عليها الأخبار التي ظاهرها التعارض وأوضح بالأمثلة كيفية رفع ما ظهر من تعارض بين الأخبار.

والحقيقة أن الخوض في مثل هذه المسائل إنما يقدر له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه والأصوليون المتبحرون في هذا الفنّ وغوامضه.

٢ ـ وقد تعرض الحافظ ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ في تمهيده للأحاديث التي ظاهرها التعارض، وعمد إلى رفع ذلك الإشكال وإزالة التعارض.

مثال ذلك:

ما رواه مالك عن زيد بن أسلم، عن ابن وعلة المصري[1]، عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا دبغ الإهاب فقد طهر**»[2].

وما رواه حفص بن عمر[3]، قال: حدثنا شعبة عن الحكم عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى عن عبدالله بن عكيم قال: قرئ علينا كتاب رسول الله ﷺ بأرض جهينة، وأنا غلام شاب: أن لا تستمتعوا من الميتة بإهاب ولا عصب. وفي رواية أخرى أن رسول الله ﷺ كتب إلى جهينة قبل موته بشهر: «**أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب**»[4].

قال ابن عبدالبر:

لو كان ثابتاً (يعني: الحديث الثاني) لاحتمل أن يكون مخالفاً للأحاديث التي ذكرنا عن النبي ﷺ أنه أباح الانتفاع بجلود الميتة إذا دبغت،

---

(١) عبدالرحمٰن بن وعلة المصري ـ صدوق من الرابعة (التقريب ص: ٣٥٢ رقم: ٤٠٣٩).

(٢) التمهيد ١٥٢/٤، والموطأ كتاب الصيد باب ما جاء في جلود الميتة، حديث رقم: ١٧.

(٣) حفص بن عمر بن الحارث بن سخبرة، الأزدي النمري ـ أبو عمر الحوضي ـ ثقة ـ ثبت مات سنة ٢٢٥هـ (التقريب ص: ١٧٢ رقم: ١٤١٢).

(٤) التمهيد ١٦٢/٤، ١٦٣.

وقال: دباغها طهورها، لأنه جائز أن يكون معنى حديث ابن عكيم: أن لا ينتفعوا من الميتة بإهاب قبل الدباغ، وإذا احتمل أن لا يكون مخالفاً له، فليس لنا أن نجعله مخالفاً، وعلينا أن نستعمل الخبرين ما أمكن استعمالهما.

وممكن استعمالهما بأن نجعل خبر ابن عكيم في النهي عن جلود الميتة قبل الدباغ ونستعمل خبر ابن عباس وغيره في الانتفاع بها بعد دباغها. فكان قوله ﷺ: «لا تنتفعوا من الميتة بإهاب»، قبل الدباغ، ثم جاءت رخصة الدباغ[1].

هكذا رفع الحافظ ابن عبدالبر التعارض الظاهر بين الحديثين السالفين، وفسّر كل حديث بطريقة لا تعارض مع ما فسّر به الحديث الثاني.

مثال آخر:

ما رواه مالك عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال: «الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة»[2].

قال ابن عبدالبر:

هذا الحديث لا يختلف في صحّته

وما رواه عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «الرؤيا الصالحة جزء من سبعين جزءاً من النبوة»[3].

قال ابن عبدالبر، هذا حديث صحيح الإسناد لا يختلف في صحته.

وفي التوفيق بين الحديثين قال ابن عبدالبر: اختلاف آثار هذا الباب في عدد أجزاء الرؤية من النبوّة، ليس ذلك عندي باختلاف تضاد وتدافع

---

(١) التمهيد ٤/١٦٤، ١٦٥.

(٢) المرجع السابق ١/٢٧٩، والموطأ كتاب الرؤيا باب ما جاء في الرؤيا، حديث رقم: ١، والبخاري كتاب التعبير باب رؤيا الصالحين حديث رقم: ٦٩٨٣.

(٣) التمهيد ١/٢٨٢.

والله أعلم، لأنه يحتمل أن تكون الرؤيا الصالحة من بعض من يراها، على ستة وأربعين جزءاً أو خمسة وأربعين جزءاً، أو أربعة وأربعين جزءاً، أو خمسين جزءاً، أو سبعين جزءاً، على حسب ما يكون الذي يراها، من صدق الحديث، وأداء الأمانة، والدين المتين، وحسن اليقين، فعلى قدر اختلاف الناس فيما وصفنا، تكون الرؤيا منهم على الأجزاء المختلفة العدد، والله أعلم.

فمن خلصت له نيته في عبادة ربّه ويقينه وصدق حديثه، كانت رؤياه أصدق وإلى النبوة أقرب[١].

بهذه النظرة الثاقبة لمعاني الآثار ومسلكها، وسعة الاطلاع على الأحاديث وفقهها سار الحافظ ابن عبدالبر في الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، والتوفيق بينها.

ثانياً: الترجيح بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض:

إذا تعارض الخبران ولم يمكن الجمع بينهما، فإذا علم أن أحدهما ناسخ للآخر، وجب المصير إلى اللاحق وترك المنسوخ، وإذا تعذّر ذلك، فإن العلماء يلجؤون إلى الترجيح بينهما وفق أوجه الترجيح المعتبرة، وقد اختلف محدّثو الأندلس في أوجه الترجيح وفقاً لاختلاف مدارسهم الفقهية.

وفي هذا المطلب نتعرّف على أوجه الترجيح بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض عند كل من أبي الوليد الباجي عن المذهب المالكي، وابن حزم عن المذهب الظاهري مع الأمثلة التوضيحية المبيّنة لمنهج كل منهما في ذلك.

أ ـ يرى الباجي أن الترجيح في أخبار الآحاد، يراد لقوة غلبة الظن بأخذ الخبرين عند تعارضهما[٢].

---

(١) التمهيد ١/٢٨٣.

(٢) إحكام الفصول في أحكام الأصول ٢/٦٤٥.

ويوضّح ذلك بقوله: إن الخبرين إذا وردا وظاهرهما التعارض، ولم يمكن الجمع بينهما بوجه، ولم يعلم التاريخ فيجعل أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، وَرُجِّحَ أحدهما على الآخر بضرب من الترجيح وذلك يكون في موضعين: في السند والمتن.

فأما الترجيح من جهة الإسناد عند الباجي فهو على ضُرُبٌ:

١ ـ أن يكون أحد الخبرين مروياً في قصة مشهورة متداولة معروفة عند أهل النقل، ويكون المعارض له عارياً من ذلك فيقدّم الخبر المروي في قصة مشهورة، ويعلل الباجي ذلك بأن «النفس إلى قبوله أسكن والظن في صحته أغلب»[١].

ويمثل الباجي لهذا النوع من الترجيح باستدلال المالكي في أن الشهادة ليست بشرط في صحة النكاح بما روى ثابت[٢]، عن أنس في غزوة خيبر من أن النبي ﷺ أَوْلَم على صفية[٣]. بإقط وسمن، فقال الناس: لا ندري أتزوّجها أم اتخذها أم ولد؟ فقالوا: إن حجبها، فهي امرأته، وإن لم يحجبها، فهي أم ولد، فلما ركب حجبها، قال: فعرفوا أنه تزوجها[٤].

قال الباجي: ولو كان اشتهر لم يشكّوا.

فيعارضه الشافعي: بما روى سعيد بن أبي عروبة[٥]، عن عكرمة عن

---

(١) الإشارة في أصول الفقه ص: ٧٤ وإحكام الفصول ٢/٦٤٦.

(٢) ثابت بن أسلم أبو محمد البناني البصري ـ كان من سادات التابعين علماً وفضلاً مات سنة بضع وعشرين ومائة (شذرات الذهب ١/١٦١) و(التقريب ص: ١٣٢ رقم: ٩١٠).

(٣) صفية بنت حيي بن أخطب الإسرائيلية، أم المؤمنين تزوجها النبي ﷺ بعد خيبر وماتت سنة ٣٦هـ وقيل في خلافة معاوية وهو الصحيح (تقريب التهذيب ص: ٧٤٩ رقم: ٨٦٢١). وكانت غزوة خيبر سنة ٧هـ

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب المغازي ـ باب غزوة خيبر ـ حديث رقم: ٤٢١٣.

(٥) سعيد بن أبي عروبة العدوي شيخ البصرة وعالمها توفي سنة ١٥٧هـ (شذرات الذهب ١/٢٣٩).

ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «لا نكاح إلا بصداق وولي وشاهدي عدل»[1].

ويرجّح الباجي الخبر الأول لأنه مروي في قصة مشهورة معلومة، والثاني عار عن ذلك، وأيضاً فإن الخبر الثاني انفرد برفعه عبدالأعلى[2] بن حماد النرسي، وسائر الرواة الحفاظ أصحاب ابن أبي عروبة يقفونه على عكرمة[3]؛ ورواية الحفاظ أولى[4].

٢ ـ أن يكون راوي أحد الخبرين أضبط وأحفظ[5]، وراوي الذي يعارضه دون ذلك وإن كانا جميعاً يحتجّ بقولهما، فيقدّم خبر أحفظهما وأثبتهما، لأن النّفس أسكن إلى روايته وأوثق بحفظه[6].

٣ ـ أن يكون رواة أحد الخبرين أكثر من رواة الآخر، ومثل الباجي للأول بحديث بسرة بنت صفوان عن النبي ﷺ: «أن من مسّ ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ»[7].

وللثاني بحديث قيس بن طلق بن علي عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «وهل هو إلا مضغة منك أو بضع منك»[8]. ويرجّح أبو الوليد الباجي الحديث الأول ويبرّر ذلك: بأنه رواه عن النبي ﷺ جماعة منهم: أم حبيبة،

---

(١) أخرجه البيهقي في السّنن الكبرى عن ابن عباس من طريق آخر (السنن الكبرى ١٢٤/٧).

(٢) عبد الأعلى بن حماد بن نصر الباهلي أبو يحيى البصري النرسي ـ وثقه أبو حاتم توفي سنة ٢٣٩هـ، قال ابن حجر: لا بأس به (التقريب ص: ٣٣١ رقم: ٣٧٣٠).

(٣) والحديث الموقوف عند الباجي: ما وقف على صحابي أو تابعي ولم يبلغ به الرسول ﷺ انظر المنهاج في ترتيب الحجاج ص: ١٣.

(٤) إحكام الفصول في أحكام الأصول ٦٤٦/٢.

(٥) المرجع السابق ٦٤٨/٢.

(٦) الإشارة ص: ٧٤.

(٧) الموطأ ـ كتاب الطهارة ـ باب الوضوء من مسّ الفرج حديث ٥٨ ص: (٤٢/١).

(٨) أخرجه الترمذي في الطهارة باب ما جاء في ترك الوضوء من مسّ الذكر، حديث: ٥٨ ص: ١٣١/١، وقال: هو أحسن شيء روي في الباب.

وأبو أيوب ـ وأبو هريرة ـ وأروى بنت أنيس[1]، وعائشة ـ وجابر ـ وزيد بن خالد[2] ـ وعبدالله بن عمر، قال أبو زرعة الرازي: حديث أم حبيبة صحيح.

قال الباجي: وأما الخبر الثاني فلم يروه إلا واحد[3].

٤ ـ أن يكون أحد الراويين يقول سمعت رسول الله ﷺ، والآخر يقول كتب إلي رسول الله ﷺ بكذا. وقد ذكرنا أحاديث الانتفاع بجلود الميتة وقصّة ابن عكيم في أن رسول الله ﷺ كتب إليهم أن لا ينتفعوا من الميت بإهاب ولا عصب.

قال الباجي ويقدّم خبر من سمع النبي ﷺ لأن السّماع من العالم أقوى من الأخذ من كتابه الوارد[4].

٥ ـ أن يكون أحد الخبرين متفّق على رفعه إلى رسول الله ﷺ والآخر مختلفاً فيه فيرجّح المتفق عليه لأنه أبعد من الخطأ والسهو[5].

٦ ـ أن يكون الراوي له عن النبي ﷺ قد اختلفت الرواية عنه، فمنهم من يروي عنه إثبات الحكم ومنهم من يروي عنه أنه روى نفيه، ولا يروى عن الراوي الآخر إلا الإثبات أو النفي.

ومثل له الباجي بما يستدل به المالكي: بأنه لا نافلة بعد العصر:

ما رواه عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس»[6]. فيعارضه الظاهري بما روي عن عائشة أنها قالت: «ما دخل علي رسول الله ﷺ بعد العصر إلا صلى ركعتين»[7].

---

(١) ذكرها ابن حجر في الإصابة ٢٢٦/٤.
(٢) زيد بن خالد الجهني صحابي توفي سنة ٧٨هـ (الإصابة ٥٦٥/١).
(٣) إحكام الفصول في أحكام الأصول ٦٤٩/٢ ـ ٦٥١.
(٤) الإشارة ص: ٧٤ وإحكام الفصول ٦٥٣/٢.
(٥) إحكام الفصول ٦٥٤/٢ والإشارة ص: ٧٤.
(٦) سبق تخريجه.
(٧) سبق تخريجه.

فيقول المالكي: ما قلناه أولى لأنه روي عن عائشة ما ذكرتهم، وروي عنها أن النبي ﷺ «نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس»[1].

فقد روي عنها النفي والإثبات. وعمر وميمونة وأبو موسى لم يرو عنهم إلا النفي فقط، فكان الأخذ به أولى لأنه أبعد عن الاضطراب.

٧ ـ أن يكون راوي أحد الخبرين هو صاحب القصة والمتلبّس بها، والآخر ليس كذلك، فيكون خبر المباشر أولى[2]، وقد سبق ذكر قصة زواج النبي ﷺ بأم المؤمنين ميمونة.

٨ ـ إطباق أهل المدينة على العمل بموجب أحد الخبرين، فيكون أولى من خبر من يخالف عمل أهل المدينة[3].

٩ ـ أن يكون أحد الراويين أشد تقصّياً للحديث وأحسن نسقاً له من الآخر، فنقدم حديثه عليه، ومثّل الباجي لهذا النوع بتقديم المالكية لحديث جابر[4]، في إفراد الحج، على حديث أنس[5]، في القِران، لأن جابراً تقصى صفة الحج من ابتدائه إلى انتهائه فدلّ على اهتمامه وحفظه وضبطه[6].

١٠ ـ أن يكون أحد الإسنادين سالماً من الاضطراب والآخر مضطرباً، فيكون السالم من الاضطراب أولى لأن ذلك دليل على اتفاق روّاته وحفظ حملته[7]، وضرب الباجي لهذا النوع نفس المثال الذي ذكره للنوع السادس.

أما بالنسبة للترجيح من جهة المتن فهو أيضاً على ضرب:

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة (انظر مسلم بشرح النووي ٦/١١٩).

(٢) إحكام الفصول في أحكام الأصول ٢/٦٥٦.

(٣) المرجع السابق ٢/٦٥٧.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الحجّ ـ باب التمتع والقران والإفراد بالحجّ، حديث رقم: ١٥٦٨.

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الحجّ ـ باب الإفراد والقران ـ (انظر مسلم بشرح النووي ٨/٢١٦).

(٦) إحكام الفصول ٢/٦٥٧ والإشارة ص: ٧٥.

(٧) المرجع السابق ٢/٦٥٨، والإشارة ص: ٧٥.

١ ـ سلامة متن أحد الحديثين من الاختلاط والاضطراب وحصول ذلك في الآخر، فيقدّم ما سلم لفظه، وتيقّن حفظه على المضطرب[1].

٢ ـ أن يكون ما تضمّنه أحد الخبرين من الحكم منطوقاً به، وما تضمّنه الآخر محتملاً، فيقدم ما نطق فيه الحكم[2].

٣ ـ أن يكون أحد الخبرين مستقلاً بنفسه والآخر غير مستقل بنفسه فيكون المستقل بنفسه أولى لأن المستقل بنفسه متعيّن المراد منه، وغير المستقل بنفسه لا يتعيّن المراد به إلا بعد نظر واستدلال[3].

ومثل له الباجي بقوله ﷺ: «في الرقة[4]، ربع العشر»[5].

فيعارضه المعارض بقول النبي ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق»[6]، في إسقاط الزكاة من الصبي.

يقول الباجي: فقدّمنا الأول لأن فيه إيجاب الزكاة في المال، عن الثاني لأنه ليس فيه نفي الزكاة عن المال وإنما فيه نفي وجوبها عن الصبي، وإنما تجب على ولي الصبي من أب أو وصي أو حاكم[7].

٤ ـ أن يكون أحد الخبرين يقصد به بيان الحكم والآخر لا يقصد به بيان الحكم فيكون ما قصد به بيان الحكم أولى لأنه أبعد عن الاحتمال[8].

وذكر الباجي عدة أوجه أخرى للترجيح تتعلق بمعاني الآثار.

---

(١) المرجع السابق ٢/٦٦٠.
(٢) المرجع السابق ٢/٦٦١ والإشارة ص: ٧٦.
(٣) الإشارة في أصول الفقه ص: ٧٦.
(٤) الرقة: هي الفضة الخالصة، (انظر فتح الباري ٣/٣٢١ ـ باب زكاة الغنم).
(٥) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ـ باب زكاة الغنم ـ جزء من الحديث رقم: ١٤٥٤.
(٦) أخرجه أبو داود رقم: ٤٤٠٢، كتاب الحدود باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً.
(٧) إحكام الفصول ٢/٦٦١.
(٨) الإشارة ص: ٧٦.

ب ـ أوجه الترجيح بين الأخبار عند ابن حزم.

لقد خصّص ابن حزم فصولاً للرد على كثير من أوجه الترجيح التي ذكرها الباجي وغيره من العلماء، ولم يوافقهم إلا على الأوجه الثلاثة الآتية:

١ ـ أن يكون أحد الخبرين قصد به بيان الحكم والآخر لم يقصد به بيان الحكم. قال ابن حزم: أما هذا الترجيح فصحيح، لأن الحديث إذا لم يقصد به بيان الحكم فلا إشكال فيه، في أنه لا خلاف فيه للذي قصد به بيان الحكم.

ومثل له بأمره ﷺ «بأن يكفّن المحرم إذا مات في ثوبه وأن لا يمسّ طيباً، ولا يغطى وجهه ولا رأسه»[(١)].

قال: فهذا قصد به بيان حكم العمل في تكفين المحرم، فهو أولى من احتجاج من منع ذلك، بما روي من قوله ﷺ: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث»[(٢)]، لأن هذا الحديث لم يقصد به بيان حكم عملنا نحن في من مات منّا محرم أو غيره.

٢ ـ أن يكون راوي أحد الخبرين باشر الأمر الذي حدّث به بنفسه وراوي الآخر لم يباشره، فتكون رواية من باشر أولى، ومثل لذلك بقصة زواج النبي ﷺ بأم المؤمنين ميمونة، رضي الله عنها ـ حيث قالت: [نكحني رسول الله ﷺ ونحن حلالان][(٣)]، وأنها أولى من حديث ابن عباس قال: [نكح رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم][(٤)].

قال ابن حزم: وهذا ترجيح صحيح لأنّا قد تيقنا أن من لم يحضر

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ـ باب كيف يكفن المحرم حديث رقم: ١٢٦٧ ـ ١٢٦٨، وانظر فتح الباري ١٣٧/٣.

(٢) الترمذي حديث رقم: ١٣٧٦ كتاب الأحكام ـ باب الوقف. وأخرجه مسلم في كتاب الوصية حديث ١٤، وأبو داود في كتاب الوصايا ـ باب ما جاء في الصدقة على الميت حديث رقم: ٢٨٨٠.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

الخبر إنما نقله عن غيره، ولا ندري عمّن نقله، ولا تقوم الحجة بمجهول، ولا شك في أن كل أحد أعلم بما شاهد من أمر نفسه.

٣ ـ أن يكون أحد الخبرين منصوصاً بنسبته إلى رسول الله ﷺ والآخر إنما ينسب إلى النبي ﷺ استدلالاً[1].

هذه بعض أوجه الترجيح عند محدّثي الأندلس. وقد ذكر العلماء أوجه أخرى كثيرة للترجيح ذكر منها الإمام الحازمي خمسين وجهاً في كتابه الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، ووصلها غيره إلى أكثر من مائة.



(١) انظر الإحكام في أصول الأحكام ٢/٤٣.

الفصل الثالث

اتجاهات الجرح والتعديل عند محدثي الأندلس

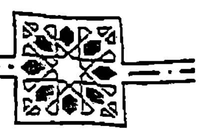
المبحث الأول: عدالة الصحابة وطبقاتهم.

المبحث الثاني: عدالة الرواة.

المبحث الثالث: الجهالة بالراوي.

المبحث الرابع: ضبط الرواة وحفظهم.

المبحث الخامس: مراتب الجرح والتعديل.



المبحث الأول: عدالة الصحابة وطبقاتهم عند محدثي الأندلسي

الصحابة والأصحاب، أصلها من الصحبة، وتطلق على كل من صحب غيره قليلاً أو كثيراً.

قال البخاري: «أن من صحب النبي ﷺ فهو من أصحابه»[1]. وقال ابن حجر: «وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام، فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى»[2].

وهذا هو الذي عليه الحافظ ابن عبدالبر وجمهور العلماء.

وعند أصحاب الأصول، الصحابي هو من طالت مجالسته للرسول ﷺ على طريق التبع[3].

ويوضح الإمام ابن حزم الصحبة فيقول:

وليس كل من أدرك النبي ﷺ ورآه صحابياً، ولو كان ذلك، لكان أبو جهل من الصحابة، لأنه قد رأى النبي ﷺ وحادثه وجالسه وسمع منه.

---

(١) انظر فتح الباري ٣/٧، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ.

(٢) الإصابة في تميز الصحابة ١٥/١، وانظر كذلك فتح الباري ٣/٧ ـ ٥.

(٣) انظر تدريب الراوي ٢٠٢/٢.

وليس كل من أدركه عليه السلام ولم يلقه ثم أسلم بعد موته عليه السلام أو في حياته ـ إلا أنه لم يره ـ معدوداً في الصحابة. ولو كان ذلك لكان كل من كان في عصره عليه السلام صحابياً. ويدلّل ابن حزم على ذلك بأمثلة فيقول: «ولا خلاف بين أحد في أن علقمة[1]. والأسود[2]، ليسا صحابيين، وهما من الفضل والعلم والبرّ بحيث هما، وقد كانا عالمين أيام عمر وأسلما في أيام النبي ﷺ.

ومن سمع النبي ﷺ يحدّث بشيء، والسامع كافر، ثم أسلم فحدّث به وهو عدل فهو مسند صحيح واجب الأخذ به، ولا خلاف بين أحد من العلماء في ذلك، وإنما شرط العدالة في حين النذارة والمجيء بالخبر، لا في حين مشاهدة ما أخبر به».

ويخلص ابن حزم بالقول: وإنما الصحابة[3]، الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾[4].

ومعرفة الصحابة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ من أجلّ العلوم وأنفعها، إذ هم خلفاء رسول الله ﷺ في نشر دعوته.

قال الحافظ ابن عبدالبر: الوقوف على معرفة أصحاب النبي ﷺ من أوكد علم الخاصة، وأرفع علم الخبر، وبه ساد أهل السّير[5].

عدالة الصحابة:

الصحابة جميعهم عدول عند أهل السنّة والجماعة من لامس منهم

---

(١) علقمة بن وقاص ـ الليث المدني ـ ثقة ثبت ـ ولد في عهد النبي ﷺ مات في خلافة عبدالملك، وأخطأ من زعم أنه من الصحابة (التقريب ص: ٣٩٧ رقم: ٤٦٨٥).

(٢) الأسود بن يزيد بن قيس النخعي ـ أبو عمرو وأبو عبدالرحمٰن ـ مخضرم ثقة مكثر فقيه ـ مات سنة أربع ـ أو خمس وسبعين (تقريب التهذيب ص: ١١١ رقم: ٥٠٩).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ٨٢/٢، ٨٣.

(٤) سورة الفتح، آية: ٢٩.

(٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبدالبر ٧/١، ٨.

الفتن وغيرهم، لأن عدالتهم ثابتة معلومة بتعديل الله لهم[1].

وقد أكد كل من كتب عن الصحابة من الأندلسيين على هذا الحقيقة.

قال الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ: الصحابة جميعهم عدول قال الله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾﴾[2].

قال: فشهد الله تعالى لجميع المهاجرين والأنصار بالصدق والفلاح، فقد تيقّنا عدالتهم[3].

وقد أوضح الحافظ ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ في مقدمة كتابه الاستيعاب في معرفة الأصحاب أن الصحابة هم خير القرون وخير أمة أخرجت للناس ثبتت عدالة جميعهم بنصوص القرآن والسنة.

قال ابن عبدالبر[4]:

الصحابة هم خير القرون وخير أمة أخرجت للناس ثبتت عدالة جميعهم بثناء الله عزَّ وجلَّ عليهم وثناء رسول الله ﷺ، ولا أعدل ممن ارتضاه الله لصحبة نبيه ﷺ ونصرته، ولا تزكية أفضل من ذلك ولا تعديل أكمل منها، قال الله عزّ وجلّ ذكره: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾[5].

---

(١) انظر الإصابة ١/١٧، والكفاية في علم الرواية ص: ٤٦، وتدريب الراوي ٢/٢١٤.

(٢) سورة الحشر، الآيتان: ٨، ٩.

(٣) النبذ في أصول الفقه الظاهري لابن حزم ص: ٨٢.

(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١/٢.

(٥) سورة الفتح، آية: ٢٩.

وبرد القاضي أبو الوليد الباجي ـ رحمه الله ـ عمّن قال بوجوب السؤال عن عدالة الصحابة بقوله: الصحابة كلهم عندنا عدول بتعديل الله تعالى لهم، وأخباره عن طهارتهم، وتفضيل النبي ﷺ لهم، فلا يحتاج إلى السؤال عن حالهم، ولا إلى البحث عن عدالتهم. وقال قوم من المبتدعة: حالهم في وجوب السؤال عن عدالتهم حال غيرهم من الأمة.

والدليل على ما نقول: أن تعديل المعدّل لهم إنما يخبرنا عن صحة ظواهرهم، لأنه لا يعلم بواطنهم.

وقد أخبرنا الباري تعالى عن عدالتهم، فهو أبلغ لأنه يخبرنا عن صحة ظواهرهم وبواطنهم، وقد أخبرنا عن عدالتهم تعالى بقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[2].

قلنا من هذه الآية دليلان: أحدهما: أنه جعلهم أمة فاضلة، ولأن الوسط الفاضل.

والثاني: أنه قال: ﴿لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ فجعلهم شهداء على الناس، ومعلوم أن المراد به غيرهم، ولم يجعل الناس شهداء عليهم، فلا يطلب الشهادة من الناس بعدالتهم، لأن نصّ الكتاب قد منع من ذلك. وإنما يطلب ذلك من الرسول ﷺ، وقد أخبر عن عدالتهم بما روي عنه ﷺ من قوله: «ولا تسبّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم ملأ أحد ذهباً ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصيفه»[3].

---

(١) سورة آل عمران، آية: ١١٠.

(٢) سورة البقرة، آية: ١٤٣.

(٣) إحكام الفصول في أحكام الأصول ٣٠٣/١ والحديث أخرجه البخاري في المناقب باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً...» رقم: ٣٣٩٧ ومسلم في فضائل الصحابة حديث رقم: ٤٦١١.

طبقات الصحابة:

اختلف العلماء في طبقات الصحابة: فجعلها ابن سعد[1]، خمس طبقات، وجعلها الحاكم النيسابوري اثنتي عشرة طبقة[2]، فما هي طبقات الصحابة عند محدّثي الأندلسي؟

لقد سبقت الإشارة إلى أن أهم الكتب الأندلسية المطبوعة حول الصحابة، هي كتاب الاستيعاب لابن عبدالبر، ورسالة ابن حزم في المفاضلة بين الصحابة، فما هي طبقات الصحابة عند هذين الإمامين؟.

أ ـ من خلال تتبّع ما كتبه الإمام ابن جزم ـ رحمه الله ـ حول هذا الموضوع، لاحظت أنه لم يعمد إلى تقسيم الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ إلى طبقات. بل ركّز على إبراز أوجه المفاضلة بينهم، وهو ما يوحي به عنوان رسالته.

وبإمعان النظر في ذلك يبدو لي من خلال الترتيب الذي ذكره ابن حزم في المفاضلة بين الصحابة أنه يصنّفهم إلى ست طبقات هي كالآتي:

الطبقة الأولى:

نساء النبي ﷺ أمهات المؤمنين ـ رضي الله عنهنّ ـ.

قال ابن حزم ـ رحمه الله ـ:

والذي نقول به وندين الله تعالى به أن أفضل الناس بعد الأنبياء عليهم السلام ـ نساء النبي ﷺ ثم أبو بكر. قال تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾[3].

فأوجب الله تعالى لهنّ حكم الأمومة على كل مسلم، هذا سوى حق إعظامهنّ بالصحبة له كسائر الصحابة، إلا أن لهنّ من الاختصاص في الصحبة ووكيد الملازمة له عليه السلام ولطف المنزلة معه والقرب منه والحضوة لديه ما ليس لأحد من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، فهنّ أعلى

---

(١) هو الحافظ محمد بن سعد بن منيع البصري كاتب الواقدي ـ كان من أهل العلم والفضل توفي سنة ٢٣٠هـ (طبقات الحفاظ ص: ١٨٦ رقم: ٤١١).

(٢) انظر معرفة علوم الحديث لأبي عبدالله الحاكم ص: ٢٢ ـ ٢٤.

(٣) سورة الأحزاب، آية: ٦.

درجة في الصحبة من جميع الصحابة، ثم فضلن جماعة الصحابة لحق زائد هو حق الأمومة الواجبة لهن بنص القرآن. ومارية أم إبراهيم داخلة معهن في ذلك لأنها داخلة معه عليه السلام في الجنة ومع ابنها معه بلا شك[1].

الطبقة الثانية:

وهي التي يمثّلها الخليفة أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ، وأمير المؤمنين عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ لما لهما من فضل واختصاص من بين الصحابة الآخرين ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ، وأبو بكر أفضل من عمر[2]، وقد أورد ابن حزم طائفة من الخصائص والفضائل التي تميّز بها أبو بكر عن سائر الصحابة.

الطبقة الثالثة: وهي طبقة المهاجرين الأولين:

قال ابن حزم: ونقول بفضل المهاجرين الأولين بعد عمر بن الخطاب قطعاً. لأننا لا نقطع بفضل أحد منهم على صاحبه كعثمان بن عفان ـ وعثمان بن مظعون[3]، وعلي وجعفر[4]، وحمزة[5]، ....

---

(١) المفاضلة بين الصحابة لابن حزم ص: ١٨٥ ـ ١٨٦ المطبعة الهاشمية ـ دمشق ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م.

(٢) المرجع السابق ص: ١٧٢.

(٣) عثمان بن مظعون بن حبيب بن وهب الجمحي ـ من أوائل من أسلم، هاجر إلى الحبشة الهجرة الأولى ـ توفي ـ رضي الله عنه ـ بعد شهوده بدراً في السنة الثانية من الهجرة (الإصابة ٢/٤٥٧) (والاستيعاب ٣/٨٥).

(٤) جعفر بن أبي طالب الهاشمي، ذو الجناحين ـ الصحابي الجليل، ابن عمّ رسول الله ﷺ.
استشهد في غزوة مؤتة سنة ثمان من الهجرة، (تقريب التهذيب ص: ١٤٥، رقم: ٩٤٣).

(٥) حمزة بن عبد المطلب بن هاشم، عمّ النبي ﷺ وكان يقال له: أسد الله وأسد رسوله يكنى: أبا عمارة وأبا يعلى ـ أسلم في السنة الثانية للبعثة، شهد بدراً وأبلى فيها بلاء حسناً ـ قتل شهيداً في وقعة أحد، على رأس ٣٢ شهراً من الهجرة (الاستيعاب ١/٣٦٩ بتحقيق البجاوي).

وطلحة[1]، والزبير[2]، ومصعب بن عمير[3]، وعبدالرحمٰن بن عوف[4]، وعبدالله بن مسعود، وسعد[5]، وزيد بن حارثة[6]، وأبي عبيدة[7]، وبلال[8]، وسعيد بن زيد وعمار بن ياسر[9]، وأبي سلمة، وعبدالله بن جحش وغيرهم[10].

---

(١) طلحة بن عبيدالله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرّة التيمي، أبو محمد المدني، أحد العشرة، مشهور، استشهد يوم الجمل، سنة ست وثلاثين وهو ابن ثلاث وستين (التقريب ص: ٢٨٢ رقم: ٣٠٢٧).

(٢) الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب، أبو عبدالله القرشي الأسدي، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، قتل سنة ٣٦هـ بعد منصرفه من وقعة الجمل (التقريب ص: ٢١٤ رقم: ٢٠٠٣).

(٣) مصعب بن عمير بن هاشم بن عبد مناف يكنى: أبا عبدالله ـ من فضلاء الصحابة ومن السابقين إلى الإسلام ـ هاجر إلى المدينة بعد العقبة الأولى ليعلّم الناس القرآن ويصلي بهم ـ شهد مع رسول الله ﷺ بدراً وقتل في أحد شهيداً (أسد الغابة في معرفة الصحابة ٣٦٨/٤).

(٤) عبدالرحمٰن بن عوف بن عبد عوف بن عبدالحارث بن زهرة القرشي الزهري، أحد العشرة، أسلم قديماً، ومناقبه شهيرة ـ مات سنة اثنتين وثلاثين وقيل غير ذلك (التقريب ص: ٣٤٨ رقم: ٣٩٧٣).

(٥) سعد بن أبي وقاص: مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب الزهري، أبو إسحاق، أحد العشرة، وأول من رمى بسهم في سبيل الله ـ مات سنة ٥٥هـ على المشهور وهو آخر العشرة وفاة (التقريب ص: ٢٣٢ رقم: ٢٢٥٩).

(٦) زيد بن حارثة بن شراحبيل الكلبي ـ أبو أسامة ـ مولى رسول الله ﷺ صحابي جليل مشهور ـ من أول الناس إسلاماً استشهد يوم مؤتة ـ سنة ثمان وهو ابن ٥٥ سنة (التقريب ص: ٢٢٢، رقم: ٢١٢٣).

(٧) عامر بن عبدالله بن الجراح بن هلال القرشي الفهري ـ أبو عبيدة بن الجراح، أحد العشرة، أسلم قديماً، وشهد بدراً، مشهور ـ مات شهيداً بطاعون عمواس سنة ١٨هـ وله ٥٨ سنة (التقريب ص: ٢٨٨، رقم: ٣٠٩٨).

(٨) بلال بن رباح المؤذن ـ وهو ابن حمامة، وهي أمه ـ أبو عبدالله، مولى أبي بكر، من السابقين الأولين، وشهد بدراً والمشاهد ـ مات بالشام سنة ١٧هـ أو ١٨هـ وقيل سنة ٢٠هـ وله بضع وستون (التقريب ص: ١٢٩، رقم: ٧٧٩).

(٩) عمار بن ياسر بن عامر بن مالك العنسي، أبو اليقظان ـ مولى بني مخزوم ـ صحابي جليل ـ من السابقين الأولين ـ بدري، قتل مع علي في صفين سنة ٣٧هـ (التقريب ص: ٤٠٨ رقم: ٤٨٣٦).

(١٠) المفاضلة بين الصحابة لابن حزم ص: ٢٦٤.

الطبقة الرابعة:

وهي طبقة من شهد مع النبي ﷺ بعض المشاهد، إلى بيعة الرضوان، وهم أهل العقبة ثم أهل بدر ثم أهل المشاهد، مشهداً مشهداً، وأهل كل مشهد أفضل من أهل المشهد الذي بعده حتى يبلغ الأمر إلى الحديبية.

قال ابن حزم: فكلّ من تقدّم ذكره من المهاجرين والأنصار - رضي الله عنهم - إلى تمام بيعة الرضوان. فإنّا نقطع على غيب قلوبهم، وأنهم كلهم مؤمنون صالحون، ماتوا كلهم على الإيمان والهدى والبر، كلهم من أهل الجنة، لا يلج أحد منهم النار البتة لقول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴿١٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿١٢﴾﴾[1]، وقول الله تعالى: ﴿۞ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾[2].

قال: فمن أخبر الله عنهم بذلك فلا يحلّ لأحد أن يتوقّف في أمرهم ولا الشك فيهم البتة ولقوله ﷺ: «لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة»[3]، ولإخباره ﷺ: «أنه لا يدخل النار أحد شهد بدراً»[4].

- الطبقة الخامسة:

وهم الذين أسلموا قبل الفتح. وذلك لقول الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[5].

---

(١) سورة الواقعة، الآيات: ١٠ - ١٢.

(٢) سورة الفتح، آية: ١٨.

(٣) أخرجه مسلم - كتاب فضائل الصحابة - باب فضائل أصحاب الشجرة ١٩٤٢/٤ حديث رقم: ١٦٣.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب المغازي - باب فضل من شهد بدراً - حديث رقم: ٣٩٨٣، وانظر فتح الباري ٣٠٤/٧.

(٥) سورة الحديد، آية: ١٠.

قال ابن حزم: فصحّ بالضرورة أن كل من أنفق من قبل الفتح وقاتل فيهم مقطوع على غيبهم لتفضيل الله تعالى إياهم، والله تعالى لا يفضّل إلا مؤمناً فاضلاً.

- الطبقة السادسة:

وهي طبقة الذين أسلموا بعد الفتح. قال ابن حزم: ثم نقطع على أن كل من صحب رسول الله ﷺ بنية صادقة ولو ساعة فإنه من أهل الجنة لا يدخل النار لتعذيب إلا أنهم لا يلحقون بمن أسلم قبل الفتح(١).

ب - طبقات الصحابة عند ابن عبدالبر:

الحافظ ابن عبدالبر هو الآخر لم يصنّف الصحابة - رضوان الله عليهم - في طبقات كما فعل بعض العلماء، لكنه ذكر من لهم مزية فضل عن غيرهم، وأنه ليس كل من رأى النبي ﷺ وآمن به، في درجة واحدة.

فعند ذكره لقول الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًاۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ﴾(٢).

قال ابن عبدالبر: تلك هي صفة من بادر إلى تصديقه ﷺ والإيمان به وآزره ونصره ولصق به، وليس كذلك جميع من رآه ولا جميع من آمن به... والله قد فضل بعض النبيين على بعض وكذلك سائر المرسلين(٣).

ثم أورد - رحمه الله - من لهم مزايا خاصة عن غيرهم دون تصنيفهم في طبقات محددّة من ذلك: قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾(٤).

---

(١) المفاضلة بين الصحابة ص: ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٢) سورة الفتح، آية: ٢٩.

(٣) الاستيعاب ٢/١.

(٤) سورة التوبة، آية: ١٠٠.

قيل: هم الذين صلّوا للقبلتين وقيل هم الذين بايعوا بيعة الرضوان.

وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[1]. قال ابن عبدالبر: ومن رضي الله عنه، لا يسخط عليه أبداً إن شاء الله[2]. وقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟﴾[3].

قال ابن عبدالبر: ومحال أن يستوي من قاتله ﷺ مع من قاتل معه... ولكل طبقة منهم منزلة معروفة وحال موصوفة[4].

ويبدو لي من خلال الترتيب الذي اتبعه ابن عبدالبر: في ذكر مزايا الصحابة وتفاضلهم أنه يصنّفهم إلى ثلاث طبقات.

الطبقة الأولى:

وهم كبار الصحابة كالعشرة المبشرين بالجنة، ومن في طبقتهم من المهاجرين الأولين والأنصار، الذين صلّوا إلى القبلتين وشهدوا بدراً مع رسول الله ﷺ.

الطبقة الثانية:

طبقة أوساط الصحابة الذين أسلموا قبل الفتح وشهدوا مع رسول الله ﷺ بعض المشاهد.

الطبقة الثالثة:

طبقة صغار الصحابة والذين تأخّر إسلامهم، وأبناء الصحابة الذين رأوه ﷺ في حجّة الوداع، ومن كان في طبقتهم.

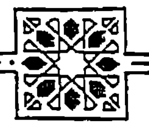
---

(١) سورة الفتح، آية: ١٨.

(٢) الاستيعاب ١/٣.

(٣) سورة الحديد، آية: ١٠.

(٤) الاستيعاب ١/٨.



المبحث الثاني:
عدالة الرواة عند محدّثي الأندلس

قبل التطرّق إلى آراء محدّثي الأندلس في مسألة عدالة الرواة ومناقشتها، نورد فيما يلي تعريف العدالة لغة وفي اصطلاح المحدّثين.

العدالة في اللغة:

العدل: ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضدّ الجور. وفي أسماء الله تعالى: «العدل» هو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم.

والعدل من الناس: المرضي قوله وحكمه.

وعدّل الرجل: أي زكاه.

والعَدَلة والعُدلة: هم المزكّون[1].

العدالة في الاصطلاح:

العدالة في اصطلاح العلماء هي: ملكة تحمل صاحبها على التقوى

---

(١) انظر في ذلك لسان العرب لابن منظور ١١/٤٣٠، ٤٣١ (دار صادر - بيروت) والقاموس المحيط للفيروزآبادي ٤/١٣ (مؤسسة الحلبي القاهرة) - ومختار الصحاح ص: ٤١٧.

واجتناب أسباب الفسق وخوارم المروءة[1]، قال الخطيب البغدادي: «الواجب أن يقال في جميع صفات العدالة أنها إتباع أوامر الله تعالى، والانتهاء عن ارتكاب ما نهى عنه»[2]، وقال النووي: «العدل أن يكون مسلماً، بالغاً عاقلاً سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة»[3].

ويرى الحاكم: أن أصل عدالة المحدّث أن يكون مسلماً لا يدعو إلى بدعة ولا يعلن من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالته[4].

بعد أن عرفنا أقوال بعض الأئمة في معنى العدالة، فما هي العدالة عند محدّثي الأندلس؟ وما هو العدد الذي يقع به التعديل عندهم؟

١ ـ العدالة عند القاضي أبي الوليد الباجي:

يرى أبو الوليد الباجي ـ رحمه الله ـ أن العدل هو من عرف بأداء الفرائض وامتثال ما أمر به واجتناب ما نهي عنه مما يثلم الدين أو المروءة. فمن كانت هذه حالة فهو عدل[5].

وأما عدد الذين يقع بهم التعديل للراوي، فيقول الباجي: «فأما عددهم فاختلف أهل العلم فيه، فقال كثير من الفقهاء لا يقبل في تعديل المخبر أقل من اثنين، وقال أكثر أهل العلم يكفي في ذلك الواحد، وهو الصحيح والدليل على ذلك أن هذا خبر عدل فوجب أن يعمل به كإخباره عن أقوال

---

(١) المروءة: هي كمال الرجولة، وقيل: المروءة أن لا تفعل في السر أمراً وأنت تستحي أن تفعله جهراً. (لسان العرب ١/١٥٥) وقيل هي آداب نفسانية تحمل مراعاتها على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات، وترجع معرفتها إلى العرف، وهو يختلف باختلاف البلدان والأشخاص (حاشية تدريب الراوي ١/٣٠٠، تعليق الأستاذ عبدالوهاب عبداللطيف).

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص: ٨٠.

(٣) تدريب الراوي ١/٣٠٠.

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم ص: ٥٣.

(٥) إحكام الفصول ١/٢٨٧.

الرسول ﷺ وأفعاله[1]. وأوضح ذلك بقوله: «إن التعديل يقرّ بقول الواحد ـ «فلان ثقة» ـ ولا يحتاج إذا كان من أهل العلم أن يبيّن معنى العدالة عنده»[2]. ويكفي في ذلك قول المزكي: فلان عدل رضي إذا كان ممن يعرف التعديل والتجريح، وهو الصحيح[3].

٢ ـ العدالة عند الإمام ابن حزم:

عرّف ابن حزم ـ رحمه الله ـ العدالة بأنها «القيام بالفرائض واجتناب المحارم والضبط للرواية. ويحكم بعد ذلك بأن من ثبتت عدالته فهو على الورع والصدق لا على الفسق والتهمة وسوء الظن المحرّم حتى يصحّ خلاف ذلك»[4].

٣ ـ بما تعرف عدالة الرواة عند ابن عبدالبرّ:

لابن عبدالبر رأي متميّز في هذه المسألة خالفه فيه كثير من العلماء. وهو أن «كل حامل علم معروف العناية به، فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة، حتى تتبيّن جرحته في حاله، أو في كثرة غلطه، لقوله ﷺ: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين**[5]، **وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين**»»[6].

---

(١) المرجع السابق ١/٢٩٧.

(٢) الإشارة ص: ٤٣، وإحكام الفصول ١/٣٠٠.

(٣) إحكام الفصول ١/٣٠٠.

(٤) الإحكام في أصول الأحكام ١/١٢٩ ـ ١٣١.

(٥) الغالين: أي المتجاوزين الحد ـ انتحال: أي ادعاء.

(٦) انظر: التمهيد ١/٢٨ و ٥٩ ـ الكامل في الضعفاء لابن عدي ١/١٤٦ (دار الفكر ط٣ ـ بيروت ١٤٠٩هـ/١٩٨٨) ـ الضعفاء للعقيلي ١/٩، ١٠ (دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٤هـ/١٩٨٤). الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/٣٦ ـ زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ٥/٣٠٥ (المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ـ بيروت ١٣٨٥هـ/١٩٦٥) ـ شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي ص: ٥ و ١٧ تدريب الراوي ١/٣٠٢.

وقد أثار استدلال الحافظ ابن عبدالبر بهذا الحديث على مذهبه، ردوداً من قبل العلماء بين معارض ومؤيد له، نورد أهمها في ما يلي:

أ ـ المعارضون لمذهب ابن عبدالبر:

ـ قال الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ: «في صحّة الحديث الذي استدل به ابن عبدالبر، نظر قوي، والأغلب عدم صحته، ولو صحّ لكان ما ذهب إليه قوياً»[1].

ـ ويرى الإمام السخاوي: أنما يصحّ الاستدلال به لو كان خبراً، ولا يصحّ حمله على الخبر لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل وغير ثقة[2].

ـ وممن لم يوافق على هذا المذهب الإمام ابن الصلاح الذي قال: «وتوسّع ابن عبدالبر فيه، فقال: كل حامل علم معروف العناية به محمول أبداً على العدالة حتى يتبيّن جرحه، وقوله هذا غير مرضي»[3].

ب ـ المؤيدون لمذهب ابن عبدالبر:

وإذا كان رأي ابن عبدالبر في عدالة الرواة، أثار اعتراض وتحفّظ بعد العلماء، فإنه في المقابل، وجد من الأئمة من استحسنه وارتضاه ودافع عليه، ومنهم على سبيل المثال:

ـ الإمام العلائي[4]: فقد ذكر السخاوي[5]، أن الإمام العلائي قال في الحديث أنه حسن غريب.

---

(١) انظر الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير ص: ٧١.

(٢) فتح المغيث للسخاوي ٢٩٨/١ (دار الكتب العلمية ط١ ـ بيروت ١٤٠٣هـ/١٩٨٣).

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص: ٥٠، وتدريب الراوي ٣٠٢/١.

(٤) هو الحافظ الفقيه صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي الشافعي، ولد سنة ٦٩٤هـ، ألّف في الحديث وغيره مصنّفات جليلة ـ توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٧٦١هـ (طبقات الحفاظ ص: ٥٣٢ رقم: ١١٦٠).

(٥) انظر فتح المغيث ٢٩٧/١.

ـ وذكر الخطيب[1]، أن مهنأ بن يحيى[2]، قال: سألت أحمد بن حنبل عن حديث معان بن رفاعة[3]، عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري، وقلت لأحمد: كأنه كلام موضوع.

قال: لا، هو صحيح، فقلت له ممن أنت سمعته؟ قال: من غير واحد، قلت: من هم؟ قال: حدّثني به مسكين[4]، إلا أنه يقول: عن معان عن القاسم بن عبدالرحمن[5]. قال أحمد بن حنبل: معان بن رفاعة لا بأس به.

ـ وممن سبق ابن عبدالبر في الاستدلال بالحديث السابق على العدالة: إسماعيل بن إسحاق القاضي[6].

---

(١) انظر: كتاب شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي ص: ١٧ (طبقة لاهور ـ باكستان ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤).

(٢) مهنأ بن يحيى الشامي صاحب الإمام أحمد، قال الدارقطني: ثقة نبيل، وقال الأزدي: منكر الحديث (ميزان الاعتدال ١٩٧/٤ رقم: ٨٨٣٥).

(٣) معان بن رفاعة الدمشقي، وثقة ابن المديني، وقال الجوزجاني: ليس بحجة، وليّنه يحيى بن معين ـ مات بعد ١٥٠هـ (التقريب ص: ٥٣٧ رقم: ٦٧٤٧) و(ميزان الاعتدال ٤/ ١٣٤ رقم: ٨٦١٩).

(٤) مسكين بن بكير الحراني ـ صدوق مشهور ـ صاحب حديث مات سنة ١٩٨هـ (ميزان الاعتدال ١٥١/٤ رقم: ٨٤٧٩) (وتقريب التهذيب ص: ٥٢٩ رقم: ٦٦١٥).

(٥) القاسم بن عبدالرحمن ـ أبو عبدالرحمن الدمشقي مولى بني أمية، قيل لم يسمع من أحد من الصحابة سوى أبي أمامة، وقيل روى عن علي وابن مسعود، وتميم الداري وغيرهم ـ وثقه العجلي وابن معين والترمذي، وقال يعقوب بن شيبة: منهم من يضعّفه. مات سنة ١١٢هـ (ميزان الاعتدال ٣٧٣/٣ رقم: ٦٨١٧) و(تقريب التهذيب ص: ٤٥٠ رقم: ٥٤٧٠).

(٦) إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد (القاضي) أصله من البصرة واستوطن بغداد سمع من القعنبي وعلي بن المديني وغيرهم وعنه عبدالله ابن الإمام أحمد وأبو القاسم البغوي، كان ثقة عالماً متقناً، فقيهاً على مذهب مالك ـ ولد سنة ٢٠٠هـ وتوفي سنة ٢٨٢هـ (الديباج المذهب لابن فرحون ص: ٩٢ ـ ٩٥).

فقد روى الخطيب بسنده[1]، أن محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة قال: رأيت رجلاً قدّم رجلاً إلى إسماعيل بن إسحاق القاضي، فأدّعى عليه دعوة، فسأل المدعى عليه فأنكر، فقال للمدعي: ألك بينة؟ قال: نعم، فلان وفلان، قال: أما فلان فمن شهودي، وأما فلان: فليس من شهودي. قال: فيعرفه القاضي؟ قال: نعم، قال: بماذا؟ قال: أعرفه بكتب الحديث، قال: كيف تعرفه في كتب الحديث؟ قال: ما علمت إلا خيراً، قال: فإن النبي ﷺ قال: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله»، ومن عدّله رسول الله ﷺ أولى ممن عدلته أنت، قال: فقم فهاته فقد قبلت شهادته.

وممن ارتضى رأي ابن عبدالبر أيضاً: الإمام النووي[2] ـ رحمه الله ـ الذي علّق على الحديث بقوله: «وهذا إخبار منه ﷺ بصيانة العلم وحفظه وعدالة ناقليه، وإن الله تعالى يوفّق له في كل عصر خلفاً من العدول يحملونه وينفون عنه التحريف فلا يضيع، وهذا تصريح بعدالة حامليه في كل عصر، وهكذا وقع ولله الحمد، وهذا من أعلام النبوة، ولا يضرّ مع هذا كون بعض الفساق يعرف شيئاً من العلم فإن الحديث: إنما هو إخبار بأن العدول يحملونه، لا أن غيرهم لا يعرف شيئاً منه»[3].

ـ وقال الإمام الذهبي[4]: أن ما ذهب إليه ابن عبدالبر هو حق «ولا يدخل في ذلك المستور، فإنه غير مشهور بالعناية بالعلم، فكل من اشتهر

---

(١) انظر كتاب شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي ص: ١٧.

(٢) النووي الإمام الحافظ محيي الدين أبو بكر زكريا بن يحيى بن شرف بن مري الخزامي الحوراني الشافعي. ولد سنة ٦٣١هـ ـ صنّف التصانيف النافعة في الحديث والفقه وغيرها كشرح صحيح مسلم والأذكار. مات سنة ٦٧٦هـ (طبقات الحفاظ ص: ٥١٣ رقم: ١١٢٨).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات للإمام النووي ١٧/١ (دار الكتب العلمية ـ بيروت).

(٤) هو الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي ولد سنة ٦٧٣هـ له تصانيف ثمينة منها تاريخ الإسلام ـ وسير أعلام النبلاء وميزان الاعتدال والكاشف وغيرها. توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٧٤٨هـ (طبقات الحفاظ ص: ٥٢١ رقم: ١١٤٤).

بين الحفّاظ بأنه من أصحاب الحديث، وأنه معروف بالعناية بهذا الشأن، ثم كشفوا عن أخباره، فما وجدوا فيه تبيّناً ولا اتفق لهم علم بأن أحداً وثقه، فهذا الذي عناه الحافظ (ابن عبدالبر)، وأنه يكون مقبول الحديث إلى أن يلوح فيه جرح»[1].

الخلاصة:

يبدو جلياً من خلال العرض الذي قدمناه، أن كثيراً من العلماء وافقوا على ما ذهب إليه ابن عبدالبر في إثبات العدالة لمن عرف بحمل العلم والعناية به حتى يتبيّن جرحه، منهم: الإمام النووي والإمام الذهبي والإمام إسماعيل بن إسحاق القاضي وغيرهم.

والراجع عندي أن الحديث الذي استدل به الحافظ ابن عبدالبر، يتقوى بتعدد طرقه، قال السخاوي: «فإن عندي من غير مرسل إبراهيم العذري، عن أسامة بن زيد، وجابر بن سمرة[2]، وابن عباس، وابن عمر، وابن عمرو، وابن مسعود، وعلي، ومعاذ، وأبي أمامة، وأبي هريرة رضي الله عنهم»[3].

- ومن شواهده ما جاء بسند جيد[4]، أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى رضي الله عنهما: «المسلمون عدول بعضهم على بعض، إلا مجلوداً في حدّ، أو مجرباً عليه شهادة زور، أو ظنيناً[5] في ولاء أو نسب».

ومن خلال هذا العرض لأقوال العلماء فيما ذهب إليه واستدل به

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ١/٣٠٠.

(٢) جابر بن سمرة بن جنادة، السّوائي - صحابي ابن صحابي نزل الكوفة ومات بها بعد سنة ٧٠هـ (تقريب التهذيب ص: ١٣٦ رقم: ٨٦٧).

(٣) فتح المغيث ١/٢٩٧، ٢٩٨.

(٤) فتح المغيث للسخاوي ١/٣٠١.

(٥) الظنين: المتّهم (انظر: مختار الصحاح ص: ٤٠٦).

الحافظ ابن عبدالبر في إثبات العدالة للرواة، يتضح أنه لا خلاف جوهري بين رأي ابن عبدالبر ورأي غيره من العلماء، والتباين ينحصر في الطريقة العملية لإثبات العدالة، والله أعلم.

وقد ذهب ابن عبدالبر في كتابه التمهيد إلى تعديل: «كل حامل علم معروف العناية به حتى تتبيّن جرحته في حاله، أو في كثرة غلطه» من ذلك:

١ ـ عبدالله بن الفضل[(١)]: قال عنه ابن عبر البر: مشهور بالرواية ثقة[(٢)].

وفي المقابل نرى ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ توقف في أحاديث من لا يعرف بحمل العلم ولم يشتهر بالرواية من ذلك.

١ ـ نبهان مولى أم سلمة[(٣)]: قال عنه غير معروف بحمل العلم[(٤)].

٢ ـ نعيم بن ربيعة[(٥)]، ومسلم بن يسار[(٦)]: قال عنهما: غير معروفين بحمل العلم[(٧)].

---

(١) هو عبدالله بن الفضل بن عباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم مشهور بالرواية ثقة، روى عنه مالك وزياد بن سعد وموسى بن عقبة ومحمد بن إسحاق وأبو أويس (التقريب ص: ٣١٧ رقم: ٣٥٣٣).

(٢) التمهيد ٧٢/١٩.

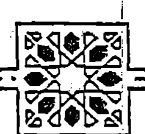
(٣) نبهان المخزومي مولاهم أبو يحيى المدني، مكاتب أم سلمة مقبول من الثالثة (التقريب ص: ٥٥٩ رقم: ٧٠٩٢).

(٤) انظر التمهيد ٢٣٦/١٦، ٢٣٧.

(٥) نعيم بن ربيعة الأزدي مقبول من الثانية (التقريب ص: ٥٦٥ رقم: ٧١٦٩) وقال الذهبي: مجهول (ميزان الاعتدال ٢٧٠/٤ رقم: ٩١٠٤).

(٦) مسلم بن يسار الجهني. قال ابن حجر: مقبول. (التقريب ص: ٥٣١ رقم: ٦٦٥٤) وقال الذهبي: تفرّد عنه عبدالحميد بن عبدالرحمن بن زيد بن الخطاب. (ميزان الاعتدال ١٠٨/٤ رقم: ٨٥١٤).

(٧) انظر التمهيد ٦/٦.



المبحث الثالث: الجهالة بالراوي

اختلفت مذاهب محدّثي الأندلس في تحديد الجهالة وأنواعها وبما ترفع، منهم من قسمها إلى قسمين:

جهالة العين وجهالة الحال.

ومنهم من جعلها ثلاثة أقسام:

جهالة العين - وجهالة الحال - وجهالة الصفات الظاهرة دون الباطنة وهو (المستور).

وفي هذا المبحث نتعرّف على ما ذهب إليه كل فريق مع التدليل بالأمثلة التطبيقية على ذلك:

أ - الجهالة عند الإمام ابن حزم الظاهري - رحمه الله -:

من خلال تتبعي لمنهج الإمام ابن حزم في إثبات الجهالة للرواة، تبيّن لي أن الجهالة عنده تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مجهول العين.

القسم الثاني: مجهول الحال.

القسم الثالث: المستور.

القسم الأول:

مجهولو العين:

الملاحظ عن الإمام ابن حزم أنه يطلق الجهالة على الراوي لمجرّد عدم معرفته إياه وقد انتقده العلماء في ذلك. ويستعمل ابن حزم للتدليل على أن الراوي مجهول العين عبارات منها:

مجهول أو مجهول لا يدرى من هو، وفي ما يلي نماذج من ذلك:

١ ـ محمد بن يحيى الكناني قال عنه: مجهول[١].

٢ ـ الوليد بن رباح قال عنه: مجهول[٢].

٣ ـ الحارث بن عمرو قال عنه: مجهول لا يدرى من هو[٣].

٤ ـ أبو هريرة المدني: قال فيه: لا يدري أحد من هو[٤].

٥ ـ أبو عتبة: قال عنه: مجهول لا يدرى من هو[٥].

٦ ـ نافع بن عجير، وأبوه عجير، قال عنهما: مجهولان[٦].

٧ ـ زينب بنت كعب بن عجزة: مجهولة لا تعرف، ولا روى عنها أحد غير سعد بن إسحاق وهو غير مشهور العدالة[٧].

فكل من وصفه ابن حزم ـ رحمه الله ـ بإحدى الألفاظ السابقة، فهو عنده مجهول العين.

---

(١) المحلى ٩٨/١، وهو محمد بن يحيى أبو غسان الكناني روى له البخاري وقال السلماني: حديثه منكر (ميزان الاعتدال ٦٢/٤، رقم: ٨٣٠٠).

(٢) الإحكام ٦٠٧/٥.

(٣) المحلى ٦٢/١.

(٤) المحلى ١٤٨/١٠.

(٥) المرجع السابق ١٦٢/١٠.

(٦) المرجع السابق ١٤٩/١٠.

(٧) المحلى ١٠٨/١٠.

وبالنظر في أقوال العلماء عن الرواة الذين جهّلهم ابن حزم يتبيّن أنه يوافقهم في بعض الأحيان ويخالفهم في كثير منها، مثال ذلك.

١ ـ محمد بن يحيى الكناني جهّله ابن حزم وقال فيه ابن حجر: ثقة[١]، وقال الذهبي: روى له البخاري، وقال السليماني: حديثه منكر[٢].

٢ ـ الوليد بن رباح جهّله ابن حزم وقال فيه: ابن حجر صدوق[٣].

٣ ـ أبو عتبة: شيخ لمسعر: قال ابن حزم مجهول وكذلك قال ابن حجر[٤]، وقال الذهبي: فيه جهالة[٥].

هذا وقد أطلق ابن حزم ـ رحمه الله ـ لفظة الجهالة عن بعض الصحابة لعدم معرفته لهم من ذلك:

١ ـ نافع بن عُجير: قال عنه مجهول كما تقدّم، قال ابن حجر: قيل: له صحبة وذكره ابن حبان وغيره في التابعين[٦]، وكذلك عجير والد نافع: جهله ابن حزم وقال عنه ابن حجر: صحابي من مشايخ قريش وكان ممن بعثه عمر لتجديد أعلام الحرم[٧].

٢ ـ عبدالله بن ثعلبة أو ثعلبة بن عبدالله بن أبي صغير قال عنه: مجهول[٨]، وهو صحابي مسح رسول الله ﷺ وجهه ورأسه زمن الفتح ودعا له، ولد قبل الهجرة وقيل بعدها. قال الذهبي: له صحبة إن شاء الله[٩]،

---

(١) انظر تقريب التهذيب ص: ٥١٣ رقم: ٦٣٩٠.
(٢) ميزان الاعتدال ٦٢/٤ رقم: ٨٣٠٠.
(٣) تقريب التهذيب ص: ٥٨١ رقم: ٧٤٢٢.
(٤) المرجع السابق، ص: ٦٥٧ رقم: ٨٢٣٦.
(٥) ميزان الاعتدال ٥٤٩/٤ رقم: ١٠٤٠٠.
(٦) تقريب التهذيب ص: ٥٥٨ رقم: ٧٠٧٩.
(٧) المرجع السابق، ص: ٣٨٨ رقم: ٤٥٣٦.
(٨) المحلى ٢١/٦.
(٩) الكاشف ٧٦/٢.

وقال الخزرجي: صحابي صغير[1]. وعده ابن عبدالبر في الصحابة[2].

ومن أكبر هفوات ابن حزم ـ رحمه الله ـ تجهيله للإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ قال الذهبي: عن تجهيل ابن حزم للإمام الترمذي «فإنه ما عرفه ولا درى بوجود الجامع ولا العلل اللذين له»[3].

القسم الثاني: مجهولو الحال:

وهم الرواة الذين عرفت أعيانهم، ولم تعرف صفاتهم الظاهرة والباطنة. وهؤلاء يصفهم ابن حزم ـ رحمه الله ـ بأوصاف متعدّدة منها: غير مشهور الحال غير معروف. مجهول الحال، وغيرها، مثال ذلك:

١ ـ امرأة أبي إسحاق[4]: مجهولة الحال لم يرو عنها غير زوجها وولدها يونس.

٢ ـ سعيد بن إسحاق[5]: قال عنه: غير مشهور الحال[6].

٣ ـ عبدالرحمٰن بن عبّاد: قال عنه: غير معروف[7].

٤ ـ سالم بن غيلان التجيبي: قال عنه: مجهول لم يعدّل[8].

٥ ـ أبو فروة مسلم بن سالم الجهني ـ قال عنه: ليس بالمعروف[9].

---

(١) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي ٤٤/٢.

(٢) الاستيعاب ٢٧١/٢.

(٣) انظر ميزان الاعتدال ٦٧٨/٣ رقم: ٨٠٣٥.

(٤) المحلى ٥٤٩/٧.

(٥) قال الذهبي: مجهول (ميزان الاعتدال ١٢٦/٢ رقم: ٣١٣٨).

(٦) المحلى ٢٧٣/٣.

(٧) جمهرة أنساب العرب ص: ٨٠.

(٨) المحلى ٢٢٢/١٢. قال الدارقطني: متروك، وقال أبو داود والنسائي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات. (ميزان الاعتدال ١١٣/٢).

(٩) المحلى ١٤٨/١٠. قال الذهبي: مسلم بن سالم النهدي الكوفي المعروف بالجهني لأنه نزل فيهم. يروي عن عبدالله بن عكيم، وابن أبي ليلى، وعنه ابن عيينة وعدة، وثقه ابن معين (ميزان الاعتدال ١٠٤/٤ رقم: ٨٤٨٩) وقال ابن حجر: صدوق. (تقريب التهذيب ص: ٥٢٩ رقم: ٦٦٢٧).

ولم يفصح ابن حزم ـ رحمه الله ـ عن الشروط التي يعتبرها في الحكم بجهالة حال الراوي، إلا أن العبارات التي استعملها في حقهم توحي بأنهم غير مجهولي العين عنده. لكن أوصافهم الظاهرة والباطنة لم تظهر له، فحكم بجهالة حالهم.

القسم الثالث: المستورون:

وهم الذين عرفت صفتهم الظاهرة دون الباطنة، مثال ذلك.

١ ـ زكريا بن إبراهيم: قال فيه: لا نعرفه بعدل ولا جرحة[١].

٢ ـ سعد بن إسحاق: قال عنه: غير مشهور بالعدالة[٢].

٣ ـ عبدالله بن رباح القرشي: قال عنه: غير مشهور بالعدالة[٣].

هؤلاء وأمثالهم ممّن لم تظهر له صفتهم الباطنة جرحاً أو تعديلاً هم المستورون عند ابن حزم.

وبالاستقراء تبيّن أن أغلب المستورين عند ابن حزم هم من الثقات عند العلماء.

ب ـ الجهالة بالراوي عند ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ:

من خلال تتبعي لمنهج الحافظ ابن عبدالبر في إثبات أو رفع الجهالة عن الرواة، تبين لي، أن الجهالة عنده تنقسم إلى قسمين:

أولاً: مجهول العين.

ثانياً: مجهول الحال أو المستور.

---

(١) المحلى ٤٢١/٧.

(٢) المرجع السابق ١٠٨/١٠: قال ابن حجر: سعد بن إسحاق بن كعب المدني: ثقة (تقريب التهذيب ص: ٢٣٠ رقم: ٢٢٢٩).

(٣) المحلى ٢٠٨/٨، وقال عنه ابن حجر: ثقة (تقريب التهذيب ص: ٣٠٢ رقم: ٣٣٠٧).

وعلى هذا التقسيم الثنائي سار الحافظ ابن حجر - رحمه الله[1] - ويرى كثير من العلماء[2]، أن الجهالة تنقسم إلى ثلاثة أقسام مثل ما ذهب إليه ابن حزم - رحمه الله -.

١ - مجهول العين عن ابن عبدالبر:

قال ابن عبدالبر: إن طائفة من أهل الحديث يذهبون إلى أن المحدّث إذا لم يرو عنه رجلان فصاعداً فهو مجهول[3].

قال الخطيب البغدادي: المجهول عند أصحاب الحديث من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به، ومن لم يُعرف حديثه إلا أن من جهة راو واحد. وأقل ما ترفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم[4].

رفع جهالة العين عند ابن عبدالبرّ:

بعد المتابعة الدقيقة والاستقراء تبيّن لي أن رفع الجهالة عند ابن البر، على ثلاثة أوجه:

أ - يرى ابن عبدالبر أن الراوي تُرفع عنه جهالة العين إذا روى عنه ثلاثة من المشهورين بالعلم، صرّح بذلك في كتابه الاستذكار، عند شرحه لمسألة ترك الوضوء مما مسته النار، قال: «زعم بعضهم أن عبدالرحمٰن بن يزيد الأنصاري[5]... مجهول، وقد روى عنه رجال كبار: موسى بن

(١) انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص: ٥٠.
(٢) انظر تدريب الراوي ٣١٦/١ - ٣١٧، والباعث الحثيث ص: ٧٤.
(٣) جامع بيان العلم وفضله ١٨٢/٢.
(٤) الكفاية في علم الرواية ص: ٨٨.
(٥) عبدالرحمٰن بن يزيد بن حارثة الأنصاري، أبو محمد المدني - أخو عاصم بن عمر لأمه، يقال ولد في حياة النبي ﷺ - وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، مات سنة ٩٣هـ (التقريب ص: ٣٥٣ رقم: ٤٠٤٢).

عقبة[1]، وبكير بن الأشج[2]، وعمرو بن يحيى[3]، وأسامة بن زيد الليثي[4]، وقد روى عنه ثلاثة، وقيل: رجلان، فليس بمجهول»[5].

أمثلة عن مجهولي العين عند ابن عبدالبر:

١ ـ ابن عبدالله بن مغفّل: قال عنه: غير معروف بحمل العلم مجهول[6]. لم يرو عنه غير أبي نعامة الحنفي (قيس بن عباية)[7].

٢ ـ أبو عمير بن أنس: قال عنه: يقال أنه ابن أنس بن مالك واسمه عبدالله، ولم يرو عنه غير أبي بشر[8]، ومن كان هكذا فهو مجهول لا يحتجّ به[9].

٣ ـ سعيد بن سلمة: لم يرو عنه ـ فيما علمت إلا صفوان بن سليم، ومن كانت هذه حاله فهو مجهول[10].

---

(١) موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي مولى آل الزبير ـ ثقة فقيه إمام في المغازي مات سنة ١٤١هـ (التقريب ص: ٥٥٢ رقم: ٦٩٩٢).

(٢) بكير بن عبدالله بن الأشج، مولى بني مخزوم، أبو عبدالله، أو أبو يوسف، المدني ـ نزيل مصر ثقة مات سنة ١٢٠هـ (تقريب التهذيب ص: ١٢٨ رقم: ٧٦٠).

(٣) عمرو بن يحيى بن عمارة المازني الأنصاري مدني ثقة روى عنه مالك وشعبة وخلق مات سنة ١٤٠هـ (التمهيد ١١٣/٢٠).

(٤) أسامة بن زيد الليثي مولاهم ـ أبو زيد المدني ـ صدوق ـ يهم مات سنة ١٥٣هـ (التقريب ص: ٩٨ رقم: ٣١٧) و(ميزان الاعتدال ١٧٤/١ رقم: ٧٠٦).

(٥) الاستذكار ٢٢٨/١.

(٦) التمهيد ٢٠٦/٢٠ ـ ٢١٥ وابن عبدالله بن مغفل اسمه يزيد (ميزان الاعتدال ٥٩٣/٤ رقم: ١٠٨٠٦).

(٧) قيس بن عباية ـ صدوق تكلم فيه بلا حجة مات بعد سنة ١١٠هـ (ميزان الاعتدال ٣٩٧/٣ رقم: ٦٩١٧) و(تقريب التهذيب ص: ٤٥٧ رقم: ٥٥٨٣).

(٨) أبو بشر: جعفر بن أبي وحشية الواسطي ثقة مات سنة ١٠٥هـ (التقريب ص: ١٣٩ رقم: ٩٣٠).

(٩) التمهيد ٣٦٠/١٤.

(١٠) المرجع السابق ٢١٧/١٦.

وقد تكون جهالة الراوي بتعدد نعوته فيذكر بأسماء مختلفة فيحصل الجهل به، من ذلك:

- عبدالله بن المغيرة بن أبي بردة، قال ابن عبدالبر: مجهول، قوم يقولون فيه عبدالله بن المغيرة بن أبي بردة، وقوم يقولون المغيرة بن عبدالله بن أبي بردة[1].

ب - ويرى ابن عبدالبر أن الجهالة ترفع عن الراوي برواية اثنان عنه إذا كان أحدهما إماماً. وأما إذا كان هذا الإمام لا يروى إلا عن ثقة، فإن روايته عنه بمثابة التعديل له. مثال ذلك:

أبو ليلى بن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن سهل[2]: قال ابن عبدالبر: لا معنى للقول بأنه مجهول لم يرو عنه غير مالك بن أنس، وليس كما قال، وليس بمجهول وقد روى عنه محمد ابن إسحاق ومالك، وحديثه متصل إن شاء الله صحيح[3].

جـ - ويرى ابن عبدالبر، أن الجهالة ترفع عن من لم يرو عنه إلا رجل واحد، إذا كان مشهوراً في غير حمل العلم.

قال ابن الصلاح[4]: بلغني عن أبي عمر بن عبدالبر الأندلسي وجادة قال: كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول، إلا أن يكون رجلاً مشهوراً في غير حمل العلم، كاشتهار مالك بن دينار[5]، بالزهد،

---

(١) التمهيد ٢٣/٤٢٩.

(٢) أبو ليلى بن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن سهل الأنصاري المدني - يقال اسمه عبدالله - ثقة من الرابعة (تقريب التهذيب ص: ٦٦٩ رقم: ٨٣٣٠).

(٣) التمهيد ص ٢٤/١٥٠، ١٥٢.

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص: ١٦٠ - ١٦١.

(٥) مالك بن دينار البصري الزاهد، أبو يحيى صدوق عابد - مات سنة ١٣٠هـ أو نحوها. (تقريب التهذيب ص: ٥١٧ رقم: ٦٤٣٥).

وعمرو بن معديكرب[1]، بالنجدة .

٢ - مجهول الحال أو المستور عند ابن عبدالبر:

وهو من عُرفت عينه، ولم يشتهر بحمل العلم، ولم يتكلم فيه العلماء جرحاً ولا تعديلاً، فمن كانت هذه حاله، يقول فيه ابن عبدالبر: غير مشهور بنقل العلم، أو ليس بالمشهور، ولم يقل فيه أنه مجهول، لأن الوصف بالجهالة إذا أطلقه فيعني به جهالة العين.

والأمثلة على هذا النوع كثيرة، نذكر منها:

١ - خارجة بن زيد[2]: قال عنه غير مشهور بنقل العلم[3].

٢ - عبدالملك بن جابر[4]: ليس بالمشهور بالنقل[5].

٣ - عبيدالله بن أبي مرثد: ليس بالمشهور[6].

٤ - محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي صعصعة[7]: ليس بالمشهور[8].

---

(١) عمرو بن معديكرب بن عبدالله بن عمرو بن عاصم بن زيد الأصغر - الشاعر الفارس المشهور يكنى: أبا ثور (الإصابة ١٨/٣ رقم: ٥٩٧٠) و(التاريخ الكبير للبخاري ٣١٢/٦ رقم: ٢٤٩٦).

(٢) خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري ثقة فقيه مات سنة ١٠٠هـ (التقريب ص: ١٨٦ رقم: ١٦٠٩).

(٣) التمهيد ١١٦/٢٣.

(٤) عبدالملك بن جابر بن عتيك الأنصاري المدني: ثقة من الرابعة (التقريب ص: ٣٦٢ رقم: ٤١٦٩).

(٥) التمهيد ٢٢٤/١٧.

(٦) المرجع السابق ٢٥١/٢٤.

(٧) محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري أبو عبدالرحمن المدني - ثقة. مات سنة تسع وثلاثين ومائة (التقريب ص: ٤٨٨ رقم: ٦٠٣٠).

(٨) التمهيد ١١٤/١٣.

٥ ـ معبد بن نباتة[١]: لا يدرى كيف هو[٢].

٦ ـ نُعيم بن ربيعة[٣]: ليس معروف بحمل العلم[٤].

٧ ـ عبدالملك بن بديل[٥]: شامي ليس بالمشهور بحمل العلم، ولا ممن تعرف له جرحة يجب بها ردّ روايته[٦].

بعد هذا العرض لمنهج ابن عبدالبر في مسألة الجهالة، نستخلص ما يلي:

١ ـ أن الراوي ترفع عنه الجهالة إذا روى عنه ثلاثة من المعروفين بالعلم. فصاعداً، وأن ذلك لا يثبت له العدالة.

٢ ـ أن من روى عنه اثنان إذا كان أحدهما إماماً، ترفع عنه الجهالة. وإذا كان هذا الإمام لا يروي إلا عن ثقة. فإن روايته عنه تعتبر تزكية له.

٣ ـ ترفع الجهالة عن من لم يرو عنه إلا واحد، إذا كان مشهوراً في غير حمل العلم كالزهد والنجدة.

٤ ـ مجهول الحال أو المستور الذي عُرفت عينه ولم يذكره أحداً بجرح ولا تعديل، فإن ابن عبدالبر يتوقف في حديثه، ولا يذكره إلا على سبيل المتابعة والشواهد.

جـ ـ الجهالة بالراوي عند القاضي أبي الوليد الباجي ـ رحمه الله:

يرى الباجي أن الجهالة المؤثّرة في قبول الرواية هي: أن لا يُعلم حال

---

(١) معبد بن نباتة: ذكره ابن حجر في الإصابة (الإصابة ٣/٤٤١ رقم: ٨١٠٩).

(٢) التمهيد ٢١/١٧٧.

(٣) نُعيم بن ربيعة الأزدي مرت ترجمته.

(٤) التمهيد ٦/٦.

(٥) عبدالملك بن بديل: قال الأزدي: متروك الحديث. (ميزان الاعتدال ٢/٦٥٢ رقم: ٥١٩١).

(٦) التمهيد ١٩/٥.

الراوي في عدالته، وإن عُلم اسمه ونسبه، لأن الاعتبار بالعدالة لا بالنسب والاسم.

ولو جُهل اسمه ونسبه وصفته، وعُرفت عينه وعدالته، إما بالإشارة إليه ورؤيته، أو بإضافته إلى صناعة أو أمر يتميّز به، لوجب أن يحتج بخبره إذا علمت فيه شروط العدالة؛ لأن الذي جهل من حاله غير مؤثرة في باب العدالة[1].

مجهول العين عند الباجي:

قال ـ رحمه الله ـ: قد ذهب جمهور أصحاب الحديث إلى أن الراوي إذا روى عنه واحد فقط فإنه مجهول، وإذا روى عنه اثنان فزائد، فهو معلوم قد انتفت عنه الجهالة برواية الاثنين[2].

ثم عقّب على ذلك بقوله: وهذا ليس بصحيح عند المحققين من أصحاب الأصول ـ ويبرر هذا الاعتراض فيقول: لأنه قد تروي الجماعة عن الرجل لا يعرفون حاله، ولا يجيزون شيئاً من أمره، ويحدّثون بما رووه عنه، ولا تخرجه روايتهم عنه عن الجهالة به إذا لم يعرفوا عدالته، وممّا يدل على ذلك أيضاً: أنه قد يُعرف من لم يرو عنه راوٍ: كحمزة بن عبد المطلب ومصعب بن عمير وخبيب بن عدي وعاصم بن أفلح. فلو كانت رواية الاثنين شرطاً في المعرفة لوجب أن يكون هؤلاء مجهولون.

والحقيقة أن أصحاب الحديث يقولون بارتفاع جهالة العين برواية الاثنين فصاعداً عنه، لا بارتفاع جهالة الحال.

قال الخطيب البغدادي: «أقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل

---

(١) إحكام الفصول في أحكام الأصول للباجي ٢٩٤/١.

(٢) وهذا بالنسبة لرفع جهالة العين، والذي عليه جمهور الأصوليين أن مجهول الحال مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه، لا تقبل روايته (انظر إرشاد الفحول للشوكاني ص: ٥٣).

اثنان من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما»[1].

قال الباجي: ومما تثبت به الجهالة أيضاً: أن يروى الخبر عن شخص فيسمى باسم يشترك فيه ثقة وضعيف، ولا يعلم هل هو عن الثقة أو عن الضعيف لاشتراكهما فيمن رُوي عنه، ومن رواه عنهما، مثل: أن يروي عن عبدالكريم أحد الرواة، فيحتمل أن يكون عبدالكريم المعلم[2]. وهو ضعيف. أو عبدالكريم الجزري وهو ثقة[3].

قال الباجي: فهذا من باب الجهالة، يوجب التوقف إلى أن يبيّن مَنِ الراوي للخبر، لجواز أن يكون الراوي للخبر هو الضعيف فلا يجوز الأخذ عنه[4].

القسم الرابع: ضبط الرواة وحفظهم

لقد مر بنا عند الكلام عن الحديث الصحيح، اشتراط الضبط في راويه، إضافة إلى بقية الشروط الأخرى.

ويُعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات المتقنين الضابطين إذا اعتبر حديثه بحديثهم، فإن وافقهم في رواياتهم، غالباً، ولو من حيث المعنى، فضابط، ولا تضر مخالفته النادرة لهم.

وإن كثرت مخالفته لهم وندرت الموافقة، اختلّ ضبطه، ولم يحتجّ به في حديثه[5].

وعليه ينبغي فيمن تقوم الحجة بروايته أن يكون متيقظاً لما يرويه، غير

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص: ٨٨.

(٢) هو عبدالكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري المعلم - ضعيف مات سنة ١٢٦هـ أو ١٢٧هـ (ميزان الأعتدال ٢/٦٤٦ رقم: ١٥٧٢).

(٣) عبدالكريم بن مالك الجزري - أبو سعيد مولى بني أمية، وهو الخضرمي (بالخاء) ثقة متقن مات سنة ١٢٧هـ (تقريب التهذيب ص: ٣٦١ رقم: ٤١٥٤).

(٤) إحكام الفصول ١/٢٩٧.

(٥) انظر تدريب الراوي ١/٣٠٤.

مغفَّل، حافظاً لروايته إن روى من حفظه. ضابطاً لكتابه، إن روى من كتابه عالماً بمعنى ما يرويه، وبما يحيل المعنى عن المراد، إن روى بالمعنى، حتى يثق المطّلع على روايته، المتتبع لأحواله، بأنه أدى الأمانة كما تحمّلها، لم يغيّر منها شيئاً، وهنا مناط التفاضل بين الرواة الثقات[1].

وقد ذكرنا في بداية الباب بعض أقوال محدّثي الأندلس في صفة من تقبل روايته من الرواة.

قال ابن حزم ـ رحمه الله ـ: إذا كان الراوي عدلاً حافظاً لما تفقّه فيه. أو ضابطاً له بكتاب. وجب قبول نذارته، فإن كان كثير الغلط والغفلة غير ضابط بكتابه، فلم يتفقّه فيما نفر للتفقّه فيه، وإذا لم يتفقّه فليس ممن أمرنا بقبول نذارته[2].

وقال ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ:

«الذي اجتمع عليه أئمة الحديث والفقه في حال الراوي الذي يقبل نقله، ويحتجّ بحديثه، ويجعل سنة وحكماً في دين الله، هو أن يكون: حافظاً إن حدّث من حفظه، عالماً بما يحيل المعاني، ضابطاً لكتابه إن حدّث من كتاب، يؤدي الشيء على وجهه، متيقّظاً غير مغفّل، وكلهم يستحب أن يؤدي الحديث بحروفه، لأنه أسلم له، فإن كان من أهل الفهم والمعرفة جاز له أن يحدّث بالمعنى، وإن لم يكن كذلك لم يجز له ذلك، فإنه لا يدري لعله يحيل الحلال إلى حرام»[3].

وهذا المعنى يمكن استخلاصه أيضاً من كلام ابن عبدالبر في عدالة الرواة.

قال ابن عبدالبر: كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى تتبين جرحته في نفسه أو في كثرة غلطه[4].

---

(١) انظر الكفاية في علم الرواية ص: ٣٤.
(٢) الإحكام ١/١٣٨ ـ ١٤٧.
(٣) انظر التمهيد ١/٢٨.
(٤) نفس المرجع السابق.

فالمقصود بالشهرة بحمل العلم والعناية به، أن يكون للراوي مزيد اعتناء بالرواية، لتركن النفس إلى كونه ضبط ما روى، إلا أن تظهر كثرة غلطه.

والرواة بالنسبة إلى الضبط والحفظ والإتقان، على مراتب:

١ ـ تام الضبط.

٢ ـ من خفّ ضبطه.

٣ ـ من كثر غلطه.

قال أبو موسى محمد بن المثنى[١]: سمعت ابن مهدي يقول: الناس ثلاثة:

ـ رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه (أي في الرواية عنه والاحتجاج بحديثه).

ـ وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه.

ـ وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه[٢].

وفي ما يلي نتعرّف على طبقات الرواة بالنسبة للضبط والحفظ عند كل من الإمام ابن حزم والحافظ ابن عبدالبر:

أ ـ طبقات الرواة بالنسبة للضبط والحفظ عند ابن حزم:

من خلال تتبّع منهج الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ في التعامل مع مسألة ضبط الرواة وحفظهم تبيّن لي أنه يقسّمهم إلى ثلاثة مراتب:

أولاً: طبقة الحفاظ المتقنين: وهؤلاء تقبل روايتهم مطلقاً.

---

(١) محمد بن المثنى بن عبيد العنزي ـ أبو موسى ـ البصري ـ المعروف بالزمن ـ ثقة ثبت أخرج له الستة، مات سنة اثنين وخمسين ومائتين (التقريب ص: ٥٠٥ رقم: ٦٢٦٤).

(٢) انظر شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ٣٩٨/١.

اسم الراوي	عبارة ابن حزم	المصدر
محمد بن سيرين.	ثقة حافظ.	الإحكام ١٣٢/٢.
يزيد بن إبراهيم التستري.	ثقة ثبت.	المحلى ٥٧/٧.

ثانياً: طبقة الذين خفّ ضبطهم وحفظهم: وهؤلاء تقبل رواياتهم لكنهم دون الطبقة الأولى.

اسم الراوي	عبارة ابن حزم	المصدر
بهز بن حكيم.	ليس بالقوى.	المحلى: ٢٥/١٢.
إبراهيم بن طهمان.	ليس بالقوى.	المحلى: ٢٧٦/١٢.
خلف بن خليفة.	ليس بالحافظ.	المحلى: ١٦٥/١٠.
محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى.	سيء الحفظ.	المحلى: ٢٢٣/٥

ثالثاً: طبقة من غلب على حديثه الوهم والخطأ ومن يقبل التلقين: وهؤلاء تردّ رواياتهم.

اسم الراوي	عبارة ابن حزم	المصدر
عبدالله بن رجاء الغداني.	كثير التصحيف والغلط.	المحلى ١٣٦/٣.
النعمان بن راشد.	ضعيف كثير الغلط.	المحلى ١٢١/٦.
سماك بن حرب.	يقبل التلقين.	المحلى ١٧٥/١و٣٠٨/١٢.

ب ـ طبقات الرواة بالنسبة للضبط والحفظ عند ابن عبدالبرّ:

من خلال تتبّع منهج الحافظ ابن عبدالبر في التعامل مع مسألة ضبط الرواة وحفظهم، ظهر لي أنه يقسمهم إلى المراتب الآتية:

١ ـ قسم تقبل رواياتهم مطلقاً وهم الحفاظ المتقنون.

٢ ـ قسم تقبل رواياتهم لكنّهم دون الصنف الأول، لخفّة ضبطهم.
٣ ـ قسم تختبر رواياتهم لسوء حفظهم مع صدقهم، فيكتب حديثهم وينظر فيه اعتباراً.
٤ ـ قسم تردّ رواياتهم عن شيخ معين أو أهل بلد معينة.
٥ ـ قسم تردّ رواياتهم مطلقاً لكثرة مخالفتهم للحفّاظ وفحش غلطهم.

ولتوضيح ذلك نورد نماذج من عبارات ابن عبدالبر التي وصف بها ضبط الرواة، حسب المراتب التي ذكرنا:

الحفاظ المتقنون:

اسم الراوي	عبارة ابن عبدالبرّ	المصدر
ابن جريج.	ثقة حافظ.	التمهيد ٢٠٤/٢٢.
مالك بن أنس.	موضعه من الحفظ والإتقان موضعه ومن حجج الله على خلقه.	التمهيد ٤٢/٥، ١٢١/٨، ٦١/٩، ٥٤/١٠، ٧٣/١، ٢٢٠/١٥.
محمد بن شهاب الزهري.	مقدّم في الحفظ والإتقان.	التمهيد ١٠١/٦ ـ ١١٢، ١٥٢/١٢.
عمرو بن دينار.	لا نظير له في الحفظ والإتقان.	التمهيد ٢٥٢/١٢.

الحفاظ المتقنون الذين اشتهروا بالرواية عن شيخ معيّن:

اسم الراوي	عبارة ابن عبدالبرّ	المصدر
معمر.	أثبت الناس في ابن شهاب.	التمهيد ٤٢٧/٦، ٧/١٠.
يزيد بن خالد الكشوري[1].	أثبت الناس في الليث.	التمهيد ٢١٠/٢٤.

(١) يزيد بن خالد بن يزيد بن عبدالله بن موهب، ذكره ابن حبان في الثقات مات سنة ٢٣٢هـ (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي ١٦٨/٣ رقم: ٨١١٧ (المكتبة الأثرية ـ باكستان).

اسم الراوي	عبارة ابن عبدالبرّ	المصدر
هشام الدستوائي[1].	أثبت من روى عن يحيى بن أبي بكير.	التمهيد ٥/١٢٥، ٢٤/١٣٠.
عبدالله بن وهب.	من أجلّ من روى عن مالك وأثبتهم فيه.	التمهيد ١٣/٢٢٠، ١٩/٩٥، ٢٠/١٦٦.

من ندر خطؤه من الحفّاظ:

اسم الراوي	عبارة ابن عبدالبرّ	المصدر
شعبة.	موضعه من الإتقان والحفظ موضعه وقد أدركه الوهم في حديث (عزائم الصلاة أربع).	التمهيد ١٩/١٢٦، ٢٠/١٦٦.
إسحاق بن إسماعيل القاضي.	أخطأ في حديث الوضوء على جلالة قدره.	التمهيد ٢٠/١١٥.

من خفّ حفظه:

اسم الراوي	عبارة ابن عبدالبرّ	المصدر
عبدالرحمٰن الأوزاعي.	كان في حفظه شيء.	التمهيد ٢١/١٩٤.
جعفر الصادق.	ثقة مأمون وكان في حفظه شيء.	التمهيد ٢/٦٦.

(١) هشام بن أبي عبدالله، أبو بكر الدستوائي ـ ثقة ثبت رمي بالقدر مات سنة ١٥٤هـ (التقريب ص: ٥٧٣ رقم: ٧٢٩٩).

من ضعف حديثه إذا حدّث عن غير أهل بلده:

اسم الراوي	عبارة ابن عبدالبرّ	المصدر
إسماعيل بن عياش[1].	ليس بالقوى إذا حدّث عن غير أهل بلده.	التمهيد ٦/٤٢٩، ٨/٤٠٧.

من كان ليّن الحديث في شيخ معيّن:

اسم الراوي	عبارة ابن عبدالبرّ	المصدر
عبدالرحمٰن بن نمير[2].	ليّن الحديث عن الزهري.	التمهيد: ٣/٣١١.
سليمان بن كثير[3].	ليّن الحديث في الزهري.	التمهيد: ٣/٣١١.
سفيان بن حسين[4].	ليس في الزهري بالقوي.	التمهيد: ٣/٣١١، ١٢/٦٧ ـ ٦٨.
خلاس بن عمرو الهجري[5].	أحاديثه عن علي ضعيفة.	التمهيد: ٨/٤١٢.

---

(١) إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي أبو عتبة الحمصي، المتوفى سنة ١٨١هـ أو ١٨٢هـ. (تهذيب الكمال للمزي ٣/١٦٣ رقم: ٤٧٢ مؤسسة الرسالة ط١ ـ ١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

(٢) عبدالرحمٰن بن نمير اليحصبي ضعفّه ابن معين (التاريخ الكبير للبخاري ٥/٣٥٧ رقم: ١١٣٣).

(٣) سليمان بن كثير أبو داود العبدي البصري (ت ١٣٣هـ) أخرج له الجماعة (التاريخ الكبير ٤/٣٣ رقم: ١٨٧٣).

(٤) سفيان بن حسين (أو ابن حصين) السلمي الواسطي ـ أبو محمد، مات بالري في أول خلافة الرشيد. (التاريخ الكبير ٤/٨٩ رقم: ٢٠٦٦) و(تقريب التهذيب ص: ٢٤٤ رقم: ٢٤٣٧).

(٥) خلاس بن عمرو الهجري البصري ثقة وكان يرسل، من الثانية، صح أنه سمع عمّاراً (التقريب ص: ٩٥).

اسم الراوي	عبارة ابن عبدالبرّ	المصدر
جعفر بن برقان[1].	في الزهري ليس بالقوي.	التمهيد: ٦٧/١٢، ١/١٣.

من كثر خطؤه عن شيخ معيّن:

اسم الراوي	عبارة ابن عبدالبرّ	المصدر
صالح بن أبي الأخضر[2].	في حديثه عن الزهري خطأ كثير.	التمهيد ٦٧/٢، ٦٨/٢٤.
موسى بن مسعود أبو حذيفة[3].	كثير الوهم والخطأ في حديثه عن الثوري.	التمهيد ٢٥٣/١٢، ٤٥/١٤.

من غلب على حديثه الوهم والخطأ:

اسم الراوي	عبارة ابن عبدالبرّ	المصدر
عثمان بن محمد بن ربيعة بن عبدالرحمٰن.	الغالب على حديثه الوهم.	التمهيد ٢٥٤/١٣.
محمد بن كثير[4].	كثير الخطأ ضعيف النقل.	التمهيد ٩٩/٢١.
إسحاق بن إبراهيم الحنيني.	كثير الوهم والخطأ ضعيف.	التمهيد ٢٤٠/١٣، ٣٠/٢٢.
أبو علقمة الفروي[5].	كثير الخطأ.	التمهيد ١٧٢/٢٤.

---

(١) جعفر بن برقان الجزري أبو عبدالله ـ كان أمياً ـ مات سنة ١٥٤هـ (التاريخ الكبير ١٨٧/٢ رقم: ٣١٤٣).

(٢) صالح بن أبي الأخضر مولى هشام بن عبدالملك، قال يحيى: ليس بشيء، قال ابن حجر: يعتبر به، مات بعد سنة ١٤٠هـ (التاريخ الكبير ٢٧٣/٤ رقم: ٢٧٧٨) و(تقريب التهذيب ص: ٢٧١ رقم: ٢٨٤٤).

(٣) موسى بن مسعود أبو حذيفة النهدي البصري، المتوفى سنة ٢٢٠هـ (التاريخ الكبير ٢٩٥/٧ رقم: ١٢٦٠) قال ابن حجر: سيئ الحفظ. (التقريب ص: ٣٥٢).

(٤) محمد بن كثير أبو يوسف المصيصي، المتوفى سنة ٢١٦هـ (التاريخ الكبير ٢١٨/١ رقم: ٦٨٤).

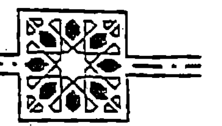
(٥) هو عبدالله بن محمد بن عبدالله بن أبي فروة الأموي، أبو علقمة المدني، وثقه النسائي مات سنة ١٩٠هـ (خلاصة تذهيب التهذيب ٩٥/٢ رقم: ٣٧٨٦).

اسم الراوي	عبارة ابن عبدالبرّ	المصدر
إبراهيم بن محمد الفزاري[1].	يخطئ كثيراً.	التمهيد ٤٥/١٤.

بعد هذا العرض الموجز لأحوال بعض الرواة في حفظهم، وضبطهم لمروياتهم يتضّح، أن الحافظ ابن عبدالبر سلك منهجاً دقيقاً في تتبع وتمييز ضبط الرواة، وتثبتهم في الرواية. فميّز الحفّاظ المتقنين، ومن قل خطؤهم وخفّ ضبطهم فقبل حديثهم، وعرف من لم يحفظ عن شيخ معين أو عن أهل بلد معينة أو كان في حفظه لين، فلم يقبل رواياتهم إلا إذا تعضّدت بما يقويها، وترك حديث من كثر خطؤه وبانت غفلته في أغلب رواياته.



(١) إبراهيم بن محمد بن إسحاق الفزاري، المتوفى سنة ١٨٦هـ (التاريخ الكبير ٣٢١/١ رقم: ١٠٠٥).



المبحث الخامس:
مراتب الجرح والتعديل عند محدّثي الأندلس

أ ـ المتكلمون في الرجال من الأندلسيين:

لا يمكننا في مثل هذا المبحث حصر كل من تكلّم في الرجال من الأندلسيين، لكثرتهم، فقد ذكر الإمام الذهبي أكثر من ستين أندلسياً ممن تكلم في الرجال[1].

وذكر الإمام السخاوي أكثر من عشرين منهم[2]، إلا أن مساهماتهم في هذا الفنّ لم تكن متساوية، فمنهم المقلّ الذي لم يتكلّم إلا في القليل من الرواة. ومنهم المكثر في نقد الرجال.

والشيء المؤكّد هو استمرار هذا العطاء عبر العصور، إلى أن أسدل الستار عن الحكم الإسلامي لتلك الديار.

ـ فقد ظهر في القرن الثالث الهجري محدّثون اشتهروا بنقد الرجال منهم:

---

(١) رسالة في: الذين يعتمد قولهم في الجرح والتعديل للإمام الذهبي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة المكتبة العلمية ـ لاهور ط٤ ـ ١٤٠٢هـ/١٩٨٣م.

(٢) رسالة في: المتكلمون في الرجال للإمام السخاوي بتحقيق عبدالفتاح أبو غدة، نفس الطبعة السابقة.

محمد بن وضّاح القرطبي وقاسم بن محمد بن قاسم وبقي بن مخلد[1].

- وشهد القرن الرابع الهجري نخبة من علماء هذا الشأن منهم:

أبو عمر أحمد بن خالد بن الجباب القرطبي، المتوفى سنة ٣٢٢هـ[2].

أبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم، المتوفى سنة ٣٥٠هـ[3].

أبو المطرّف عبدالرحمٰن بن فطيس قاضي قرطبة، المتوفى سنة ٤٠٢هـ[4].

- ومن علماء هذا الفنّ في القرن الخامس الهجري الذي يعتبر أزهى القرون بالنسبة لعلوم الحديث في الأندلس:

الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري المتوفى سن ٤٥٦هـ.

الحافظ أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر، المتوفى سنة ٤٦٣هـ[5].

القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، المتوفى سنة ٤٧٤هـ.

الحافظ أبو عبدالله محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي، المتوفى سنة ٤٨٨هـ.

---

(١) ذكرهم الإمام الذهبي في الطبقة السادسة ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص: ١٩١.

(٢) ذكره الإمام الذهبي في الطبقة الثامنة ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص: ١٩٧.

(٣) ذكره الإمام الذهبي في الطبقة العاشرة: ص: ١٩٦.

(٤) ذكره الإمام الذهبي في الطبقة الحادية عشرة ص ١٩٧، وذكره السخاوي في الطبقة الثامنة عشرة ص: ١٠٥.

(٥) ذكرهما الإمام الذهبي في الطبقة الثالثة عشرة ص: ٢٠٠، وذكرهما السخاوي في الطبقة الواحدة والعشرين ص: ١٠٩.

الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجياني، المتوفى سنة ٤٩٨هـ[١].

ـ وظهرت في القرن السادس نخبة متميّزة من علماء الجرح والتعديل نذكر منهم:

الحافظ أبو بكر محمد بن حيدرة بن مفوّز المعافري، المتوفى سنة ٥١٥هـ[٢].

القاضي أبو بكر محمد بن عبدالله بن العربي الإشبيلي، المتوفى سنة ٥٤٣هـ.

القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، المتوفى سنة ٥٤٤هـ[٣].

الحافظ أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي، المتوفى سنة ٥٧٥هـ[٤].

الحافظ أبو القاسم خلف بن عبدالملك بن بشكوال القرطبي، المتوفى سنة ٥٧٨هـ[٥].

الحافظ أبو محمد عبدالحق بن عبدالرحمٰن الإشبيلي، المتوفى سنة ٥٨١هـ[٦].

---

(١) ذكرهم السخاوي في الطبقة الحادية والعشرين من المتكلمين في الرجال ص: ١٠٩. وذكرهم الذهبي في الطبقتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة ممن يعتمد قولهم في الجرح والتعديل ص: ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٢) هو الحافظ أبو بكر محمد بن حيدرة بن مفوّز بن أحمد بن مفوّز المعافري الشاطبي ـ حدّث عن أبي علي الغساني وأجاز له أبو الوليد الباجي ـ كان حافظاً متقناً ضابطاً ـ مات سنة ٥١٥هـ (طبقات الحفاظ ص: ٤٥٥ رقم: ١٠٢٥).

(٣) [ذكرهما الذهبي فيمن يعتمد قولهم في الجرح والتعديل] ص: ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٤) ذكره الذهبي في الطبقة السابعة عشرة ص: ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٥) المرجع السابق ص: ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٦) ذكره الذهبي في الطبقة السابعة عشرة ص: ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

- وممن اشتهر بهذا الفنّ في القرن السابع:

الإمام أبو موسى عيسى بن سليمان الرعيني، المتوفى سنة ٦٣٢هـ[١].

الحافظ أبو بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون الأزدي، المتوفى سنة ٦٣٦هـ[٢].

الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرّج الأموي المعروف بابن الرومية المتوفى سنة: ٦٣٧هـ[٣].

الإمام أبو بكر محمد بن عبدالله بن سيد الناس اليعمري الإشبيلي، المتوفى سنة ٦٥٩ هـ[٤].

الحافظ شهاب الدين بن فرح بن أحمد اللخمي الإشبيلي، المتوفى سنة ٦٩٩هـ[٥].

- وأشهر من عرف بهذا الفنّ في بداية القرن الثامن:

الحافظ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، المتوفى سنة ٧٠٨هـ[٦].

وكما ذكرت في مطلع هذا المبحث فقد تباينت مساهمات المتكلمين في الرجال من الأندلسيين بين مكثر ومقلّ.

وفي ما يلي نماذج من أقوال المقلّين من النقّاد الأندلسيين:

---

(١) ذكره الذهبي في الطبعة العشرين ص: ٢٠٨.
(٢) ذكره السخاوي في الطبقة الرابعة والعشرين من المتكلمين في الرجال ص: ١١٧.
(٣) المرجع السابق، ص: ١١٧.
(٤) ذكره الذهبي في الطبقة العشرين من الذين يعتمد قولهم في الجرح والتعديل ص: ٢١٠.
(٥) الطبقة الحادية والعشرين في المرجع السابق ص: ٢١١.
(٦) المرجع السابق ص: ٢١١.

١ ـ أبو علي الغساني:

اسم الراوي	عبارة الغساني	المرجع
نوح بن قيس[1].	ليس به بأس.	ميزان الاعتدال ٢٧٩/٤ رقم ٩١٤٠.

٢ ـ الحافظ أبو بكر بن مفوّز:

اسم الراوي	عبارة ابن مفوز	المرجع
قال في: محمد بن يحيى المدني أبو غسان[2].	كان أحد الثقات المشاهير.	تهذيب التهذيب ٥١٨/٩.

٣ ـ الحافظ أبو بكر ابن العربي:

اسم الراوي	عبارة ابن العربي	المرجع
معاوية بن صالح[3].	ثقة فقيه عظيم القدر.	عارضة الأحوذي ٧/١.
يزيد الدلائي أبو خالد[4].	ضعيف.	عارضة الأحوذي ١٠٣/١.
زاذان[5].	محطوط عندهم عن الرتبة.	عارضة الأحوذي ١٦١/١.

(١) نوح بن قيس الحدّاني بصري وثقه أحمد وابن معين وقال أبو داود: كان يتشيّع مات سنة ١٨٤هـ. (ميزان الاعتدال ٢٧٩/٤ رقم: ٩١٤٠).

(٢) محمد بن يحيى بن علي بن عبدالحميد الكناني ـ أبو غسّان المدني ثقة ـ من العاشرة (تقريب التهذيب ص: ٥١٣ رقم: ٦٣٩٠).

(٣) معاوية بن صالح الحضرمي أبو عمرو ـ قاضي الأندلس ـ روى عن مكحول والكبار، وعنه ابن وهب وعبدالرحمٰن بن مهدي وطائفة ـ وثقه أحمد وأبو زرعة وغيرهما وكان يحيى القطان يتعنّت ولا يرضاه (ميزان الاعتدال ١٣٥/٤ رقم: ٨٦٢٤).

(٤) يزيد بن عبدالرحمٰن أبو خالد الدلائي محدّث مشهور ـ قال أبو حاتم: صدوق وقال أحمد: لا بأس به وقال ابن حبان: فاحش الوهم لا يجوز الاحتجاج به (ميزان الاعتدال ٤٣٢/٤ رقم: ٩٧٢٣).

(٥) زاذان أبو عمر الكندي البزاز ـ أبو عبدالله صدوق ـ يرسل وفيه تشيّع مات سنة ٨٢هـ (التقريب ص: ٢١٣ رقم: ١٩٧٦).

اسم الراوي	عبارة ابن العربي	المرجع
القاسم بن غنّام البياضي الأنصاري[1].	سيئ الحفظ ضعيف النقل.	عارضة الأحوذي ٢٨٢/١.

٤ ـ القاضي عياض:

اسم الراوي	عبارة القاضي عياض	المرجع
أحمد بن أبي بكر الزهري أبو مصعب.	ثقة لا نعلم أحداً ذكره إلا بخير.	ترتيب المدارك ٣٤٧/٣.
أحمد بن سعيد الهمداني الأندلسي[2].	واهي.	ميزان الاعتدال ١٠٠/١ رقم ٣٨٨.

٥ ـ ابن بشكوال:

اسم الراوي	عبارة ابن بشكوال	المرجع
خلف بن غصن أبو سعيد الطائي[3].	كان أمياً ولم يكن بالحافظ.	ميزان الاعتدال ٦٦١/١ رقم ٢٥٤٦.
خليص البلنسي[4].	سمعت من ينسبه إلى الكذب.	ميزان الاعتدال ٦٦٥/١ رقم ٢٥٥٩.

---

(١) القاسم بن غنّام الأنصاري البياضي المدني ـ صدوق ـ مضطرب الحديث (تقريب التهذيب ص: ٤٥١ رقم: ٥٤٨١).

(٢) أحمد بن سعيد الهمداني الأندلسي عن قاسم بن أصبغ وهّاه القاضي عياض (ميزان الاعتدال ١٠٠/١ رقم: ٣٨٨).

(٣) خلف بن غصن ـ أبو سعيد الطائي ـ رحل وقرأ على ابن غلبون الكبير وابن عراك، وأقرأ بقرطبة، قرأ عليه عبدالله بن سهل قال ابن بشكوال: كان أمياً ولم يكن بالحافظ. (ميزان الاعتدال ص: ٦٦١/١ رقم: ٢٥٤٦).

(٤) خليص بن عبدالله بن أحمد بن عبدالله العبدري أبو الحسن ـ فقيه محدّث عارف يروي عن أبي عمر بن عبدالبر والعذري والباجي ـ يروي عنه أبو الحسن بن النعمة وغيره (بغية الملتمس ص: ٢٧٦ رقم: ٧٢٧).

اسم الراوي	عبارة ابن بشكوال	المرجع
صاعد بن الحسن الربعي[1].	متّهم بالكذب.	ميزان الاعتدال ٢/٢٨٧ رقم ٣٧٦٤.

وقد عرفت الأندلس طائفة من العلماء لهم باع أوسع في نقد الرجال، تكلّموا في قواعد هذا الفنّ فأوضحوا مشروعيته وما يجوز من التجريح وما لا يجوز. وبينوا معايير قبوله وأسباب ردّه، وتكلموا في كثير من الرواة جرحاً وتعديلاً، فامتاز بعضهم بالاعتدال في ذلك كالإمام محمد بن وضّاح القرطبي والحافظ ابن عبدالبر، واشتهر آخرون بالتعنّت في الجرح كالإمام ابن حزم.

وفي هذا المطلب ستتعرّف على بعض آراء محدّثي الأندلس في قواعد هذا الفنّ، ونماذج من أقوال ابن وضّاح والباجي في الرجال ـ وهم من المكثرين ـ ثم نبيّن مراتب الجرح والتعديل عند كل من ابن عبدالبر وابن حزم.

١ ـ جواز الجرح:

قال يحيى بن سعيد القطان: سألت مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وشعبة وابن عيينة، عن الرجل لا يحفظ أو يُتّهم في الحديث؟ فكلهم قال لي: بيّن أمره، بيّنْ أمره مرتين.

قال الإمام الباجي: وعلى هذا إجماع المسلمين إلا من لا يعتدّ بقوله في هذا الباب، وذلك أن الشاهد يشهد على الدينار، ويسير المال، فتُعلم منه الجرحة، فلا يسع من عَلِمَ ذلك إلاّ أن يجرّحه بها، ويزيل عن المشهود عليه ضرر شهادته، فكيف الدين الذي هو عماد الدنيا والآخرة، ينقله من

---

(١) صاعد بن الحسن الربعي أبو العلاء ورد إلى الأندلس في حدود ٣٨٠هـ ـ متّهم بالكذب توفي سنة ٤١٧هـ (انظر بغية الملتمس ص: ٣٠٦ رقم: ٨٥٢) (وميزان الاعتدال ٢/٢٨٧ رقم: ٣٧٦٤).

تعلم جرحته فلا يبيّن أمره، ومما يدلّ على صحة هذا أنّا قد وجدنا الجرح لنقلة الأخبار والبحث عن أحوالهم، وطعن الأيمة عليهم في سائر أعصار المسلمين، من أهل العلم والدين والورع[1]. وإنما يجوز للمجرِّح أن يذكر المجرَّح بما فيه مما يرُدّ حديثه لما في ذلك من الذّب عن الحديث. وكذلك ذو البدعة يذكر ببدعته لئلا تغتر به الناس، حفظا للشريعة وذباً عنها، ولا يذكر غير ذلك من عيوبه لأنه من باب الغيبة[2].

٢ ـ موقف محدّثي الأندلس من تبيين الجرح:

الذي عليه جمهور المحدّثين أنه لا يقبل الجرح إلا مبيّناً وهو ما ذهب إليه ابن عبدالبر وابن العربي وابن حزم وخالف في ذلك القاضي أبو الوليد الباجي.

أ ـ درج الحافظ ابن عبدالبرّ في كتابه التمهيد على عدم قبول الجرح إلا مبيناً ولو كان ذلك صادراً عن إمام في هذا الشأن.

ولتوضيح ذلك نورد الأمثلة الآتية:

ـ سهيل بن أبي صالح:

اسم أبيه ذكوان يقال له الزيات، وهو مولى جويرية امرأة من غطفان، توفي بالمدينة سنة إحدى ومائة.

قال ابن عبدالبر:

أما سهيل فروى عنه مالك والثوري وموسى بن عقبة[3]،

---

(١) التعديل والتجريح للباجي ص: ٢٨٢/١.

(٢) المرجع السابق ص: ٢٨٣/١.

(٣) موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي مولى آل الزبير، ثقة فقيه إمام في المغازي، من الخامسة ـ لم يصح أن ابن معين لينه، مات سنة ١٤١هـ (تقريب التهذيب ص: ٥٥٢ رقم: ٦٩٩٢).

ووهيب[1]، وابن عيينة والدراوردي وغيرهم، وهو ثقة فيما نقل، إلا أن يحيى بن معين كان يضعّفه، ولا حجّة له في ذلك، وقد روى عنه الأيمة واحتجّوا به، ولا يلتفت إلى قول ابن معين فيه[2].

- عكرمة مولى ابن عباس:

من جلّة العلماء لا يقدح فيه كلام من تكلم فيه؛ لأنه لا حجّة مع أحد تكلم فيه، وقد يحتمل أن يكون مالك جبن عن الرواية عنه، لأنه بلغه أن سعيد بن المسيّب كان يرميه بالكذب، ويحتمل أن يكون لما نسب إليه من رأي الخوارج، وكل ذلك باطل عليه إن شاء الله... قال عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه عن إسحاق الطباع[3]، قال: سألت مالك بن أنس قلت: أبلغك أن ابن عمر قال لنافع: لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس، قال: لا ولكن بلغني أن سعيد بن المسيّب قال ذلك لبرد مولاه[4].

ب - ويذهب الإمام ابن حزم إلى أنه لا يقبل في التجريح قول أحد إلا حتى يبيّن وجه تجريحه، فإنّ قوماً جرّحوا آخرين بشرب الخمر. وإنما كانوا يشربون النبيذ المختلف فيه بتأويل منهم أخطأوا فيه، ولم يعلموه حراما، ولو علموه مكروهاً فضلاً عن حرام، ما أقدموا عليه ورعاً وفضلاً، منهم الأعمش وإبراهيم وغيرهما من الأئمة رضي الله عنهم.

وهذا ليس جرحة، لأنهم مجتهدون طلبوا الحق فأخطئوه[5].

---

(١) وهيب بن الورد القرشي مولاهم المكي - أبو عثمان أو أبو أمية، يقال اسمه عبدالوهاب ثقة عابد من كبار السابعة. أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (التقريب ص: ٥٨٦ رقم: ٧٤٨٩).

(٢) انظر التمهيد ص: ٢٣٦/٢١.

(٣) إسحاق بن عيسى بن نجيح أبو يعقوب ابن الطباع - صدوق مات سنة ٢١٤هـ (تقريب التهذيب ص: ١٠٢ رقم: ٣٧٥).

(٤) التمهيد: ٢٧/٢ - ٢٨.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام ص: ١٤٦/١.

مثال ذلك: قال ابن حزم:

العلاء (بن عبدالرحمٰن الحرقي): ثقة روى عنه شعبة وسفيان الثوري ومالك وسفيان بن عيينة، فلا يضرّه غمزان ابن معين له[1].

جـ - ونفس الرأي اعتمده القاضي أبو بكر بن العربي حيث قال:

«فإن الطعن لا يقبل مطلقاً، حتى يتبيّن وجهه، فينظر فيه، فكم من حافظ سقط، ومتقن لُغط»[2]، يعني بغير حق.

د - أما القاضي أبو الوليد الباجي فإنه اتخذ رأياً مخالفاً لما ذكرنا. قال رحمه الله:

التجريح من العدل، يردّ خبر المجرّح، لأن طريقه الخبر، وما كان طريقه الخبر يكفي فيه قول الواحد العدل، ويعمل به، ولا يحتاج إلى أن يبيّن المعنى الذي جرّحه إذا كان عدلاً عالماً بما يقع التجريح به، ويستدل الباجي على ما يقول: بأنه إذا كان المجرِّح عدلاً رضيّاً، عالماً بما يقع به التجريح، فإنه يجب حمله على الصحة والإصابة فيما جرّح به، لأن في كشفه على معنى التجريح اتهاماً له، ونقضاً لما بينا عليه أمره من الرضى به والتصديق له[3].

٣ - أوجه تجريح الرواة:

أ - يوضح الإمام أبو الوليد الباجي الأوجه التي تمنع من وجوب العمل بخبر الراوي فيقول:

الذي يمنع من وجوب العمل بالخبر ثلاثة معان[4]:

- أن يكون الراوي فاسقاً.

---

(١) المحلى ص: ٢٥/٧.

(٢) عارضة الأحوذي ص: ١٦/١.

(٣) إحكام الفصول في أحكام الأصول ص: ٣٠٥/١.

(٤) إحكام الفصول ص: ٢٩٣/١.

- أو كثير الغفلة والخطأ والسهو مشهوراً بذلك.

- أو يكون مجهولاً.

قال الباجي: وإذا لزم معرفة الثقة من غيره، فإن صفة المُطَّرَح حديثه أولى بالمعرفة. قال مالك: لا يؤخذ الحديث عن أربعة، ويؤخذ عمن سواهم:

- رجل معلن بالسفه، وإن كان أروى الناس.

- ورجل يكذب في أحاديث الناس إذا حدّث وإن كنت لا تتهمه بالكذب عن رسول الله ﷺ.

- وصاحب بدعة يدعو إلى بدعته.

- ورجل له فضل ولا يعرف ما يحدّث به وإن كان له فضل وعبادة[1].

ب - ويذهب الإمام ابن حزم - رحمه الله - إلى أن الجرح في نقلة الأخبار لا يكون إلا بأحد أربعة أوجه لا خامس لها:

١ - الإقدام على كبيرة قد صحّ عند المقدم عليها بالنص الثابت أنها كبيرة.

٢ - الإقدام على ما يعتقد المرء حراماً، وإن كان مخطئاً فيه قبل أن تقوم الحجة عليه بأنه مخطئ.

٣ - المجاهر بالصغائر التي صحّ عند المجاهر بها بالنص أنها حرام، (وهذه الأوجه الثلاثة هي جرحة في نقلة الأخبار وفي الشهود، وفي جميع الشهادات في الأحكام، وهذه صفات الفاسق...).

٤ - هذا الوجه ينفرد به نقلة الأخبار دون الشهود في الأحكام، وهو أن لا يكون المحدّث إلا فقيهاً فيما روى، أي حافظاً.

---

(١) التعديل والتجريح ص: ٢٨٨/١.

ومن لم يحفظ ما روى فلم يتفقه، وإذا لم يتفقه فليس ممن أمرنا بقبول نذارته[1].

٤ ـ كلام العلماء بعضهم في بعض:

أسهب الحافظ ابن عبدالبر في شرح هذه المسألة في كتابه جامع بيان العلم، وبيّن الأسباب الكامنة وراءها، وأنها لم يخلُ منها عصر من العصور، منذ عهد الصحابة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ إلى زمانه هو، وخلص إلى القول بعدم قبول ذلك إلا إذا تأيّد بالبراهين القاطعة.

قال ابن عبدالبر:

هذا باب غلط فيه كثير من الناس، وضلت به نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك. والصحيح في هذا الباب أن من صحّت عدالته وثبتت في العلم أمانته وبانت ثقته وعنايته بالعلم، لم يلتفت فيه إلى قول أحد، إلا أن يأتي في جرحته ببيّنة عادلة تصح بها جرحته على طريق الشهادات والعمل فيها، من المشاهدة والمعاينة لذلك، بما يوجب قوله من جهة الفقه والنظر.

وأما من لم تثبت أمانته ولا عرفت عدالته ولا صحت ـ لعدم الحفظ والإتقان ـ روايته فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه، ويجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر إليه والدليل، على أنه لا يقبل فيمن اتخذه جمهور من جماهير المسلمين إماماً في الدين، قول أحد من الطاعنين. فإن السّلف ـ رضوان الله عليهم ـ قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير في حال الغضب، ومنه ما حمل عليه الحسد.

ثم استدل ابن عبدالبر على ما ذهب إليه بنماذج من كلام الأئمة بعضهم في بعض، من ذلك:

أ ـ ذُكر إبراهيم النخعي عند الشعبي، فقال: ذلك الأعور الذي

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام ص: ١٤٧/١.

يستفتيني بالليل ويجلس يفتي الناس بالنهار، فذُكِرَ لإبراهيم فقال: ذاك كذّاب، لم يسمع من مسروق شيئاً.

قال ابن عبدالبر: معاذ الله أن يكون الشعبي كذّاباً. بل هو إمام جليل والنخعي مثله جلالة وعلماً وديناً[1].

ب ـ وكذلك كان كلام مالك في محمد بن إسحاق لشيء بلغه عنه تكلم به في نسبه وعلمه، وهو أن عبدالله بن إدريس[2]، قال: قدم علينا محمد بن إسحاق فذكرنا له شيئاً عن مالك، فقال: هاتوا علم مالك فأنا بيطاره[3].

قال ابن إدريس: فلما قدمت المدينة ذكرت ذلك لمالك بن أنس فقال: ذلك دجّال الدجاجلة ونحن أخرجناه من المدينة.

قال ابن عبدالبر:

وقد روي عن مالك أنه قيل له: من أين قلت في محمد بن إسحاق أنه كذّاب، قال: سمعت هشام بن عروة يقوله. وهذا تقليد لا برهان عليه[4].

وخلص الحافظ ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ: إلى القول بأن «من أراد أن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة الأثبات بعضهم في بعض فليقبل قول الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين بعضهم في بعض، فإن فعل ذلك ضلّ ضلالاً بعيداً وخسر خسراناً مبيناً. . .

فإن لم يفعل، ولن يفعل، إن هداه الله وألهمه رشده، فليقف عند ما

---

(١) جامع بيان العلم وفضله: ١٥٤/٢.

(٢) هو عبدالله بن إدريس بن يزيد بن عبدالله الأودي ـ أبو محمد الكوفي ـ ثقة فقيه عابد ـ مات سنة ١٩٢هـ وله بضع وسبعون سنة (تقريب التهذيب ص: ٢٩٥ رقم: ٣٢٠٧).

(٣) بطر الشيء يبطره بطراً، فهو مبطور وبطير: شقه. والبطر: الشق، وبه سمي البيطار، وهو معالج الدواب ـ والبيطر: الخياط (لسان العرب: ٦٩/٤).

(٤) جامع بيان العلم وفضله ص: ١٥٦/٢.

شرطناه في أن لا يقبل فيمن صحّت عدالته وعلمت بالعلم عنايته وسلم من الكبائر ولزم المروءة والتعاون وكان خيره غالباً وشره أقل عمله، فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به، فهذا هو الحق الذي لا يصح غيره إن شاء الله»[1].

٥ ـ إذا تعارض الجرح والتعديل، فأيهما يقدم؟:

اختلف محدّثو الأندلس في تقديم الجرح أو التعديل إذا تعارضا في راو، فمنهم من يرى أن التجريح يغلب التعديل، وعليه فمن عدّله عدل وجرّحه عدل فهو ساقط الرواية، ومنهم من يرى أن الأمر يحتاج إلى تفصيل.

أ ـ يرى الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ أن «من اختلف فيه فعدّله قوم وجرّحه آخرون، فإن ثبتت عندنا عدالته قطعنا على صحة خبره، وإن ثبتت عندنا جرحته قطعنا على بطلان خبره، وإن لم يثبت عندنا شيء من ذلك وقفنا في ذلك»[2].

وهو عنده المستور الذي لم تعرف له جرحة ولا تعديل، مثال ذلك:

ـ زكريا بن إبراهيم: قال فيه: لا نعرفه بعدل ولا جرحة[3].

أما إذا ثبت جرح الراوي وتعديله من عدول فالأمر يختلف عند ابن حزم حيث يرى في هذه الحالة تقديم الجرح على التعديل لأنه علم زائد عند المجرّح. قال ـ رحمه الله ـ:

«ومن عدّله عدل وجرّحه عدل فهو ساقط الخبر، والتجريح يغلب التعديل لأنه علم زائد عند المجرّح لم يكن عند المعدّل، وليس هذا تكذيباً للذي عدّل بل هو تصديق لهما معاً»[4].

---

(١) المرجع السابق ص: ١٦٢/٢.

(٢) الإحكام ص: ١٣٧/١.

(٣) المحلى ص: ٤٢١/٧.

(٤) الإحكام ص: ١٤٦/١.

وعليه اشتهر الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ بالتعنّت في التجريح، حيث جرّح كثيراً من الرواة الذين وثقهم غيره، وسنوضّح ذلك بالأمثلة التطبيقية في المطلب القادم.

ب ـ ولم يختلف الإمام الباجي عما ذهب إليه ابن حزم كثيراً، حيث يرى أن التجريح مقدّم على التعديل إذا تعارضا، وذلك لأن الجارح أتى بخبر جديد لم يعلمه المعدّل، فوجب قبول خبره، لأنه زيادة من ثقة، وزيادة الثقة مقبولة. إلا أنه ـ رحمه الله ـ لا يأخذ بهذه القاعدة على إطلاقها ويفصل ذلك بقوله: إذا اتفق التعديل والتجريح، فلا يخلوا أن يكون التجريح مثل التعديل فزائداً عليه أو أقل منه، فإن كان عدد المجرحين مثل عدد المعدّلين أو أكثر، فلا خلاف في تقديم التجريح، هذا الذي ذكره القاضي أبو بكر، ورأيت لبعض أصحابنا الفقهاء أنه إذا تساوى التجريح والتعديل لم يقدّم أحدهما، وإن كان عدد المعدلين أكثر فالذي عليه أكثر الناس أن التجريح مقدم أيضاً. وذهبت طائفة إلى أن التعديل مقدّم.

ثم يرجّح الباجي القول الأول وهو تقديم التجريح عن التعديل ويدافع عنه بقوله: فإن قال قائل: فلم قلتم التجريح مقدّم؟

قيل له: لإجماع الأمة على ذلك، ولا يلزمنا دليل على الإجماع.

وأيضاً فإن المجرّح يصدّق المعدّل فيما أخبره به من صلاح حاله، ويزيد علماً على ما علمه المعدّل من خبر، وزيادة الثقة مقبولة.

قال الباجي:

هذا قول جميع أصحابنا في هذه المسألة، وعندي أنها تحتاج إلى تفصيل: ويوضح الباجي أن هذه القاعدة ليست على إطلاقها، وأن الذي يحدّد ذلك هو عبارات المجرّح والمعدّل، ويضيف قائلاً:

«إن هذا الحكم الذي حكيناه إنما يثبت في قول المعدّل: (عدل رضي)، وفي قول المجرّح (فاسق قد رأيته يشرب الخمر)، فهاتان الشهادتان لا تنافي بينهما، فأما إن قال المجرّح: رأيته أمس يشرب خمراً، وقال

المعدِّل: فارقني أمس وقد كنا في الجامع مصليين، فهاتان الشهادتان متعارضتان، وفي قبول إحداهما، ردّ الأخرى. ويخلص الإمام الباجي بالقول: ففي تقديم التجريح في هذا الموضع نظر، ولعل من ساوى بين التعديل والتجريح من أصحابنا، إنما ساوى بينهما في مثل هذا، والله أعلم»[1].

٦ ـ الرواية عن المبتدع:

يذهب ابن حزم والباجي وابن العربي إلى جواز الرواية عن المبتدع إلا إذا كان يدعو إلى بدعته.

أ ـ قال ابن حزم: «فقد يكون الراوي ثقة صالحاً ويردّ حديثه إذا كان مغفّلاً غير ضابط ولا مستقيم الحديث سيّما إذا كان كاذباً أو داعياً إلى بدعته»[2].

ب ـ ويبدو أن الإمام الباجي ـ رحمه الله ـ يرد رواية المبتدع المظهر لبدعته باعتبار ذلك من قبيل الدعوة إلى بدعته. فعند ذكره لقول الإمام مالك: «لا يؤخذ الحديث عن أربعة منهم صاحب بدعة يدعو إلا بدعته».

قال الباجي: وأراه يريد بقوله: يدعو إلى بدعته أنه يقرّ بذلك فيظهرها حتى تظهر عليه، ويَثْبُتُ من اعتقاده ومذهبه، فيجب أن لا يؤخذ عنه ما دعا إلى بدعته أو ترك ذلك.

واستدل بما رواه يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب: سمعت مالكاً يقول: «لا يصلى خلف القدرية ولا يحمل عنهم الحديث»، فرواه على الإطلاق ولم يشترط أن يكون داعياً[3].

جـ ـ أما الإمام ابن العربي ـ رحمه الله ـ فيرى الرواية عن المبتدع إذا

---

(١) إحكام الفصول ص: ١/٣٠٩، ٣١٠.

(٢) النبذ في أصول الفقه الظاهري لابن حزم ص: ٥٠.

(٣) التعديل والتجريح ص: ٢٨٨.

كان ما يرويه لا يعضد بدعته، أما إذا روى ما يحتجّ فيه على بدعته فلا يجوز الرواية عنه قال:

«وأما المبتدع فيروى عنه ما لا يحتج فيه على بدعته إذ يعتقد في ما يراه الحقّ. فهو متهم في رواية ما يعضده، فسقطت روايته فيه، ولم تسقط في ما لا تهمة عليه فيه»[1]. لأن تزيين بدعته قد تحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه، وهو ما ذهب إليه كثير من العلماء[2].

هذه بعض آراء محدّثي الأندلس في الرواية عن المبتدع، وهي تظهر اتفاقهم على ردّ رواية الداعية.

وقد يعترض على هذا الرأي بأن الشيخين احتجّا بالدعاة. فاحتج البخاري بعمران بن حطان[3]، وهو من الخوارج داعية إلى مذهبه وهو الذي رثى عبدالرحمٰن بن ملجم قاتل علي رضي الله عنه. أخرج له البخاري في كتاب اللباس حديثين.

ـ الأول: عن يحيى بن أبي كثير عن عمران بن حطان قال: سألت عائشة عن الحرير فقالت: ائت ابن عباس فاسأله، قال فسألته فقال: ائت ابن عمر قال فسألت ابن عمر فقال: أخبرني أبو حفص ـ يعني عمر بن الخطاب. أن رسول الله ﷺ قال: «**إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة**». فقلت: صدق وما كذب أبو حفص على رسول الله ﷺ[4].

---

(١) عارضة الأحوذي ص: ٣١٢/١.

(٢) انظر تدريب الراوي ص: ٣٢٤/١ ـ ٣٢٦ وشرح نخبة الفكر لابن حجر ص: ٥٠ ـ ٥١.

(٣) عمران بن حطان السدوسي ـ صدوق إلا أنه كان على مذهب الخوارج. ويقال رجع عن ذلك مات سنة ٨٤هـ (تقريب التهذيب ص: ٤٢٩ رقم: ٥١٥٢).

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب اللباس ـ باب لبس الحرير للرّجال ومقدار ما يجوز منه حديث رقم: ٥٨٣٥ وانظر فتح الباري ص: ٢٨٥/١٠.

وظاهر هذا الحديث أنه مؤيد لمذهب الخوارج الذين يكفرون بالذنوب.

- **الحديث الثاني**: عن يحيى عن عمران بن حطان أن عائشة رضي الله عنها حدّثته أن النبي ﷺ لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه[1].

ويبدو أن الاعتبار في الرواية عن المبتدع يدور على صدق الراوي وتديّنه قال ابن حجر: وإنما أخرج له البخاري على قاعدته في تخريج أحاديث المبتدع إذا كان صادق اللهجة متديناً[2]، قال أبو داود: ليس في أهل الأهواء أصحّ حديثاً من الخوارج[3].

وكذلك أخرج البخاري لعبدالملك بن أعين الكوفي، في التوحيد وكان شيعياً[4]. وخرّج مسلم وأصحاب السنن لأبان بن تغلب[5]، وقد تلكم فيه للتشيع.

بعد هذا العرض لآراء محدّثي الأندلس في جواز التجريح وأنه ليس من الغيبة المنهي عنها، وذكر أوجه التجريح، والموقف من كلام العلماء بعضهم في بعض، وعند تعارض الجرح والتعديل، وحكم الرواية عن المبتدع، وبعد أن أوضحنا كل ذلك بالأمثلة التطبيقية، نورد فيما يلي أمثلة من أقوال كل من محمد بن وضّاح والإمام الباجي في الرجال وهما من المكثرين في نقد الرجال. ونختم المبحث بذكر مراتب الجرح والتعديل عند

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب اللباس باب نقض الصور حديث رقم: ٥٩٥٢، وانظر فتح الباري ص: ١٠/٣٨٥.

(٢) انظر فتح الباري ص: ١٠/٢٩٠.

(٣) هدي الساري ص: ٤٣٢.

(٤) انظر التعديل والتجريح للباجي ٢/٩٠٢ رقم: ٩٦٠. وعبدالملك بن أعين الكوفي هو أخو عمران بن أعين، مولى بني شيبان صدوق، شيعي من السادسة (تقريب التهذيب ص: ٣٦٢ رقم: ٤١٦٤. أخرج له البخاري في التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ حديث رقم: ٧٤٤٥).

(٥) أبان بن تغلب أبو سعيد الكوفي ثقة تكلم فيه للتشيع مات سنة ١٤٠هـ (تقريب التهذيب ص: ٨٧ رقم: ١٣٦).

كل من ابن حزم وابن عبدالبر وهما من أشهر المتكلمين في الرجال.

ب ـ نماذج من أقوال الإمام محمد بن وضّاح القرطبي في نقد الرجال:

يعتبر الإمام محمد بن وضّاح القرطبي من المؤسسين الأوائل لمدرسة الحديث بالأندلس مع عصريّه الإمام بقي بن مخلد ـ رحمهما الله.

قال ابن الفرضي: «كان محمد بن وضّاح عالماً بالحديث بصيراً بطرقه متكلّماً في علله»[1]. ويعدّ ابن وضّاح من أئمة هذا الشأن الذين يعتد بقولهم في الرجال، استشهد به من جاء بعده من الحفاظ كالقاضي عياض في مداركه، والإمام الذهبي في تذكرته وميزانه والحافظ ابن حجر في تهذيبه، وفي ما يلي طائفة مما نقله العلماء من أقوال ابن وضّاح في الرجال:

اسم الراوي	عبارة ابن وضّاح	المصدر
الحارث بن مسكين المصري[2]، (ت٢٥٠هـ).	هو ثقة الثقات.	ترتيب المدارك ٢٧/٤.
أحمد بن موسى المروزي السمار[3]، ت٢٣٥هـ).	ثقة ثبت.	تهذيب التهذيب ٧٧/١.
إسحاق بن سليمان الرازي الكوفي[4]، (ت٢٠٠هـ).	ثقة في الحديث.	تهذيب التهذيب ٢٣٥/١.

---

(١) تاريخ ابن الفرضي ص: ١٦/٢.

(٢) قال ابن حجر: ثقة فقيه مات سنة ٢٥٠هـ وله ٩٦ سنة (التقريب ص: ١٤٨ رقم: ١٠٤٩).

(٣) قال ابن حجر: أحمد بن محمد بن موسى أبو العباس السمار ثقة حافظ. (التقريب ص: ٨٤ رقم: ١٠٠).

(٤) قال ابن حجر: ثقة فاضل من التاسعة مات سنة ٢٠٠هـ (التقريب ص: ١٠١ رقم: ٣٥٧).

المصدر	عبارة ابن وضّاح	اسم الراوي
تهذيب التهذيب ٣٠/٣.	كان حافظاً ضابطاً.	حمزة بن سعيد المروزي[١].
ترتيب المدارك ٣٧٣/٣ ـ ٣٧٤.	ثقة الثقات.	سعيد بن الحكم أبو محمد بن أبي مريم[٢]، (ت٢٢٤هـ).
تهذيب التهذيب ٣٩١/٤.	ثقة.	صالح بن رستم الخزّاز[٣].
ميزان الاعتدال ٨٢/٤ رقم ٨٣٨٩.	مدني ثقة.	مخلد بن خفاف بن إيماء بن رحفة[٤].
تهذيب التهذيب ٩٦/٦.	وثقه.	عبدالأعلى بن عبدالأعلى بن محمد القرشي (ت١٨٩هـ).
تهذيب التهذيب ١٦٤/١٠.	ثقة.	مصعب بن ماهان المروزي (ت١٨٠هـ)[٥].
تهذيب التهذيب ٤٥٢/٧.	ثقة أزهد أهل الكوفة.	عمر بن سعيد بن عبيد أبو داود (ت ٢٠٣هـ)[٦].

(١) حمزة بن سعيد المروزي أبو سعيد نزيل طرسوس صدوق من العاشرة (التقريب ص: ١٨٠ رقم: ١٥٢١).

(٢) سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء أبو محمد المصري ـ ثقة ثبت فقيه مات سنة ٢٢٤هـ (تقريب التهذيب ص: ٢٣٤ رقم: ٢٢٨٦).

(٣) قال ابن حجر: صالح بن رستم المزي مولاهم أبو عامر الخزاز البصري صدوق كثير الخطأ توفي سنة ١٥٢هـ (تقريب التهذيب ص: ٢٧٢ رقم: ٢٨٦١).

(٤) قال البخاري فيه نظر (ميزان الاعتدال ٨٢/٤) وقال ابن حجر: مقبول (التقريب ص: ٥٢٣ رقم: ٦٥٣٦).

(٥) قال أبو حاتم: شيخ وقال أحمد: كان رجلاً صالحاً وحديثه مقارب (ميزان الاعتدال ص: ١٢١/٤ رقم: ٨٥٦٨).
وقال ابن حجر: صدوق عابد كثير الخطأ (تقريب التهذيب ص: ٥٣٣ رقم: ٦٦٩٤).

(٦) قال ابن حجر: ثقة عابد من التاسعة أخرج له مسلم وأصحاب السنن (التقريب ص: ٤١٣ رقم: ٤٩٠٤).

اسم الراوي	عبارة ابن وضّاح	المصدر
إبراهيم بن المنذر أبو إسحاق الحزامي (ت ٢٣٦هـ)[١].	لقيته بالمدينة ثقة.	التعديل والتجريح ٣٥١/١.
يحيى بن زكريا بن محمد بن الحاكم.	لقيته بالقيروان وهو شيخ.	ترتيب المدارك ٣٢٤/٣.
محمد بن رمح أبو عبدالله المصري[٢]، (ت ٢٤٢هـ).	شيخ لقيته بمصر وكان نعم الشيخ.	ترتيب المدارك ٣٧٧/٣. وتهذيب التهذيب ١٦٥/٩.
محمد بن المتوكل بن أبي السري[٣]، (ت ٢٣٨هـ).	كثير الحفظ كثير الغلط.	تهذيب التهذيب ٤٢٤/٩.
صدقة بن سعيد الحنفي[٤].	ضعّفه.	تهذيب التهذيب ٤١٥/٤ وميزان الاعتدال ٣١٠/٢ رقم ٣٨٧٠.

بعد هذا العرض لأقوال الإمام محمد بن وضّاح القرطبي في بعض الرواة على اختلاف مراتبهم يتضح أن أقواله في الغالب موافقة لأقوال العلماء إلا في ما ندر مثل مخلد بن خفاف وحمزة بن سعيد المروزي وصالح بن رستم.

---

(١) قال ابن حجر صدوق تكلم فيه أحمد لأجل القرآن ـ أخرج له البخاري (التقريب ص: ٩٤ رقم: ٢٥٣).

(٢) قال ابن حجر: محمد بن رمح بن المهاجر التجيبي مولاهم المصري ثقة ثبت من العاشرة مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين أخرج له مسلم وابن ماجه (التقريب ص: ٤٧٨ رقم: ٥٨٨١).

(٣) قال ابن حجر: صدوق عارف له أوهام كثيرة مات سنة ٢٣٨هـ (التقريب ص: ٥٠٤ رقم: ٦٢٦٣).

(٤) قال أبو حاتم: شيخ وقال الساجي: ليس بشيء. وقال البخاري: عنده عجائب، وذكره ابن حبان في الثقات (ميزان الاعتدال ٣١٠/٢ رقم: ٣٨٧٠).

ويرجع السبب في هذا التباين في الألفاظ إلى الطريقة التي يُسْأَلُ فيه الناقد عن الراوي.

قال الباجي: قد يقول المعدّل فلان ثقة ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه، ويقول فلان لا بأس به ويريد أنه يحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له، فقد يسأل عن الرجل الفاضل في دينه المتوسط حديثه فيقرن بالضعفاء. فيقال: ما تقول في فلان وفلان؟ فيقول فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قرن به، وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره، وقد يسأل عنه على غير هذا الوجه، فيقول: لا بأس به[1].

ج ـ نماذج من أقوال الإمام أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي في نقد الرجال:

يعدّ الباجي من أعلام المحدّثين النقاد الذين أثروا هذا الفنّ، وكتابه التعديل والتجريح دليل على تبحّره في العلم، وفي ما يلي طائفة من أقوال الباجي ـ رحمه الله ـ في نقد الرجال:

١ ـ نماذج من أقواله في تعديل الرواة:

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
إبراهيم بن عبدالرحمٰن بن عوف[2]، (ت٩٦هـ).	ثقة ثبت.	التعديل والتجريح ٣٥٣/١.
موسى بن عقبة المدني[3]، (ت ١٤١هـ).	حافظ إمام.	إحكام الفصول ص: ٦٤٩.

(١) انظر التعديل والتجريح للباجي ٢٨٣/١، ٢٨٤.

(٢) قيل له رؤية أخرج له الجماعة إلا الترمذي (تقريب التهذيب ص: ٩١ رقم: ٢٠٦).

(٣) موسى بن عقبة ثقة حجة من صغار التابعين (ميزان الاعتدال ٢١٤/٤ رقم: ٨٨٩٧).

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري[1]، (ت٢٤٢هـ).	ثقة.	التعديل والتجريح ٣٣٣/١.
يحيى بن عبدالله بن بكير المخزومي[2]، (ت ٢٣١هـ).	ثبت في الليث.	ترتيب المدارك ٣٦٩/٣ ـ ٣٧٠.
عبدالكريم بن مالك الجزري[3]، (ت١٢٧هـ).	ثقة.	إحكام الفصول ص: ٢٩٧ والتعديل والتجريح ٩١٧/٢ رقم ٩٩٣.
أحمد بن بشير أبو بكر المخزومي[4]، (ت ١٩٧هـ).	صدوق إلا أنه ليس بالحافظ.	التعديل والتجريح ٣١٥/١.
النضر بن عربي[5].	لا بأس به.	التعديل والتجريح ٢٩٧/١.

(١) أخرج له البخاري في العلم ـ باب حفظ العلم وغيره (التعديل والتجريح ٣٣٣/١ رقم: ٢٦).

(٢) قال الذهبي: يحيى بن عبدالله بن بكير المصري الحافظ صاحب الليث ومالك ثقة صاحب حديث ومعرفة يحتج به في الصحيحين ـ قال النسائي: ضعيف، قال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به (ميزان الاعتدال ٣٩١/٤) و(التعديل والتجريح للباجي ١٢١٢/٣ رقم: ١٤٦٦).

(٣) ترجمته في تذكره الحفاظ ١٤٠/١ وتهذيب التهذيب ٣٧٣/٦ ـ أخرج له البخاري في التفسير وغير موضع.

(٤) أخرج له البخاري في آخر كتاب الطب ـ باب شرب السمّ والدواء به وما يخاف منه حديث رقم: ٥٧٧٩.

(٥) النضر بن عربي أبو روح العامري الجزري ـ قال ابن معين: ثقة ـ وقال عثمان بن سعيد الدارمي: ليس بذلك وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. وقال أحمد والنسائي: ليس به بأس (ميزان الاعتدال ٢٦١/٤ رقم: ٩٠٧٩).

٢ ـ نماذج من أقواله في تجريح الرواة:

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبدالله بن أبي فروة[1]، (ت ٢٢٦هـ).	اتهم لكثرة خطئه بقلة التحري.	التعديل والتجريح ٣٧٨/١.
عبدالكريم بن أبي المخارق (المعلم)[2].	ضعيف.	إحكام الفصول ص: ٢٩٦.
النضر بن عبدالرحمٰن أبو عمر الخزاز[3].	ضعيف.	التعديل والتجريح ٢٩٧/١.
عبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم[4].	ضعيف.	التعديل والتجريح ٢٩٨/١.
إبراهيم بن هدبة[5].	كذاب.	التعديل والتجريح ٢٩٤/١.

---

(١) قال ابن حجر: صدوق كُفّ فساء حفظه أخرج له البخاري والترمذي وابن ماجه (التقريب ص: ١٠٢ رقم: ٣٨١).

(٢) عبدالكريم بن أبي المخارق ـ ضعيف مات سنة ١٢٦هـ (التقريب ص: ٣٦١ رقم: ٤١٥٦).

(٣) النضر بن عبدالرحمٰن الخزاز ـ ضعفه أحمد والدارقطني وقال البخاري: ضعيف ذاهب الحديث. وقال النسائي: متروك. وقال ابن عدي: يكتب حديثه مع ضعفه. (ميزان الاعتدال ٢٦٠/٤ رقم: ٩٠٧٧).

(٤) عبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم الدمشقي ـ قال النسائي: متروك الحديث ـ وضعفه أحمد وأبو زرعة (ميزان الاعتدال ٥٩٨/٢ رقم: ٥٠٠٦).

(٥) إبراهيم بن هدبة أبو هدبة الفارسي ثم البصري قال النسائي: متروك الحديث. وقال أبو حاتم: كذّاب (ميزان الاعتدال ٧١/١ رقم: ٢٤٢).

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
أحمد بن عبدالله الجوباري[1].	كذاب.	التعديل والتجريح ٢٩٤/١.
مقاتل بن سليمان المفسر[2]، (ت ١٥٠هـ).	كذاب.	التعديل والتجريح ٢٩٥/١.
محمد بن سعيد بن أبي قيس المصلوب[3].	كان يضع على الثقات.	التعديل والتجريح ٢٩٥/١.

ومن خلال هذا العرض الموجز لأقوال الإمام أبي الوليد الباجي ـ رحمه الله ـ ومقارنتها بأقوال أئمة هذا الشأن يتضح أنه ليس بالمتساهل الذي يوثق الضعفاء ولا بالمتعنت الذي يجرّح الثقات، وأغلب أقواله مطابقة لما ذهب إليه العلماء وليس له شذوذ يذكر في هذا المجال.

د ـ مراتب الجرح والتعديل عند كل من ابن حزم وابن عبدالبر ـ رحمهما الله ـ:

اصطلح علماء الجرح والتعديل على استعمال عبارات يصفون بها حال الراوي من حيث قبوله أو ردّه كما مرّ في ما تقدم من أمثلة.

---

(١) أحمد بن عبدالله بن خالد الجويباري ويقال: الجوباري ـ قال ابن عدي: كان يضع الحديث، وقال ابن حبان: هو أبو علي جويباري دجال من الدجاجلة ـ وقال النسائي والدارقطني: كذاب (ميزان الاعتدال ١٠٦/١ رقم: ٤٢١).

(٢) مقاتل بن سليمان البلخي المفسّر: قال وكيع: كان كذاباً وقال النسائي: كان مقاتل يكذب ـ وقال البخاري: سكتوا عنه. وقال الجوزجاني: كان دجالاً جسوراً ـ مات سنة ١٥٠هـ وقيل بعدها (ميزان الاعتدال ١٧٣/٤ رقم: ٨٧٤١).

(٣) محمد بن سعيد المصلوب شامي من أهل دمشق هالك اتهم بالزندقة، قال النسائي: غير ثقة ولا مأمون. وقال الدارقطني: متروك، وقال أحمد بن حنبل: كان كذاباً. (ميزان الاعتدال ٥٦١/٣ رقم: ٧٥٩٢).

وقد ذكر العلماء كثيراً من هذه العبارات وقسموها إلى مراتب ليعرف من خلالها موضع كل راو جرحاً وتعديلاً.

فقد قسم الإمام ابن أبي حاتم الرازي[1]، مراتب التعديل إلى أربع مراتب هي:

أ ـ ثقة أو متقن أو ثبت وهي طبقة من يحتج بحديثه.

ب ـ صدوق أو محلّه الصدق أو لا بأس به وهو (الذي يكتب حديثه وينظر فيه).

جـ ـ شيخ: يكتب حديثه وينظر فيه إلا أن هذه المرتبة دون الثانية.

د ـ صالح الحديث: يكتب حديثه اعتباراً.

وقسم مراتب الجرح أيضاً إلى أربع مراتب هي:

أ ـ ليّن الحديث: يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً.

ب ـ ليس بقوي: يكتب حديثه إلا أنه دون الأولى.

جـ ـ ضعيف الحديث: دون المرتبة الثانية لا يطرح حديثه بل يعتبر به.

د ـ متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذّاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه[2].

وقد تابع الإمام ابن أبي حاتم على هذا التقسيم: الإمام النووي وابن الصلاح[3]، ومن العلماء من زاد على هذا التقسيم بعض التفصيل كالإمام الذهبي[4]، فجعل المرتبة الأولى من التعديل ما تكرر فيها لفظ التوثيق كقولهم: حجة متقن أو ثقة ثبت أو ثبت حجة.

---

(١) أبو محمد عبدالرحمٰن بن محمد بن إدريس التميمي الحنظلي الرازي ـ ثقة حافظ زاهد. مات سنة ٣٢٧هـ (طبقات الحفاظ ص: ٣٤٦ رقم: ٧٨٢).

(٢) الجرح والتعديل للإمام ابن أبي حاتم الرازي ٣٧/٢.

(٣) انظر تدريب الراوي ٣٤٢/١ ـ ٣٤٦.

(٤) ميزان الاعتدال ٤/١.

١ ـ مراتب الجرح والتعديل عند الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ:

لم ينص الإمام ابن حزم في كتبه على مراتب معيّنة للجرح والتعديل، إلا أن سبر وتمييز عباراته ـ في وصف الرواة بما يقتضيه حالهم جرحاً وتعديلاً وما ينبني على ذلك من قبول أو ردّ مروياتهم ـ يُظْهِرُ أن له تقسيماً متميّزاً، نذكر فيما يلي أهم مراتبه مع الأمثلة التطبيقية:

أ ـ مراتب التعديل عند ابن حزم:

يظهر لي من خلال صنيع الإمام ابن حزم في محلاه وإحكامه أنه يقسّم مراتب التعديل إلى أربع مراتب هي كالآتي:

المرتبة الأولى:

وهي أعلى مراتب التزكية عنده، وهي مرتبة الصحابة الذين ثبتت تزكيتهم بتعديل الله تعالى لهم ورسوله ﷺ.

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
بسرة بنت صفوان بن نوفل.	مشهورة من صواحب رسول الله ﷺ.	المحلى ١/٢٣٦.
زينب بنت أم سلمة[١].	لها صحبة.	المحلى ١٠/٢٧٦.
سعيد بن يربوع بن عنكثة[٢].	له صحبة ورواية.	جمهرة أنساب العرب ص: ١٤٢.

---

(١) زينب بنت أبي سلمة المخزومية ربيبة النبي ﷺ ماتت سنة ٧٣هـ أخرج لها الجماعة (التقريب ص: ٧٤٧ رقم: ٧٩١٤).

(٢) سعيد بن يربوع بن عنكثة بن عامر بن مخزوم القرشي المخزومي ـ صحابي كان اسمه الصّرم، ويقال أصرم فغيره النبي ﷺ ـ مات سنة ٥٤هـ (التقريب ص: ٢٤٢ رقم: ٢٤١٨).

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
عبدالرحمٰن بن معاذ بن عثمان[1].	له صحبة ورواية.	جمهرة أنساب العرب ص: ١٤٠.
مخرمة بن نوفل.	له صحبة.	جمهرة أنساب العرب ص: ١٢٩.

المرتبة الثانية: وهي طبقة من كرّر في حقه لفظ التوثيق وهي طبقة الحفّاظ المتقنين:

ابن أبي مليكة[2].	هو الثقة المأمون المشهور.	المحلى ١٠/١٩٤.
أبو بكر بن نافع مولى ابن عمر[3].	ثقة عال.	المحلى ١١/٤٠٥.
شعيب بن أبي حمزة[4].	في غاية الثقة والجلالة.	المحلى ١٢/٣٥٩.
طلحة بن مصرّف بن عمرو[5].	في غاية الثقة والجلالة.	جمهرة أنساب العرب ٣٩٤.
مالك بن أنس.	ثقة حافظ.	الإحكام ٢/١٣٨.

---

(١) عبدالرحمٰن بن معاذ بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة التيمي صحابي شهد الفتح (تقريب التهذيب ص: ٣٥٠ رقم: ٤٠٠٩).

(٢) عبدالله بن عبيدالله بن أبي مليكة المدني أدرك ثلاثين من الصحابة ثقة فقيه مات سنة ١١٧هـ (تاريخ البخاري ٥/١٣٧) و(تقريب التهذيب ص: ٣١٢ رقم: ٣٤٥٤).

(٣) أبو بكر بن نافع مولى ابن عمر ـ مدني صدوق يقال اسمه: عمر من كبار السابعة (التقريب ص: ٦٢٤ رقم: ٧٩٩١).

(٤) قال ابن حجر: ثقة عابد وقال ابن معين: من أثبت الناس في الزهري مات سنة ١٦٢هـ (التقريب ص: ٢٦٧ رقم: ٢٧٩٨).

(٥) قال ابن حجر: ثقة قارئ فاضل مات سنة ١١٢هـ أو بعدها (التقريب ص: ٢٨٣ رقم: ٣٠٣٤).

محمد بن سيرين.	ثقة حافظ.	الإحكام ٢/١٣٢.
محمد بن عبدالله بن مسلم الزهري.	ثقة حافظ.	الإحكام ٢/١٣٨.
محارب بن دثار السدوسي[1].	من كبار التابعين أحد الأئمة.	المحلى ٣/١٩٩.
نباتة الجعفي[2].	من أوثق التابعين.	المحلى ٢/٩١.
يزيد بن إبراهيم أبو سعيد التستري[3].	ثقة ثبت.	المحلى ٧/٥٧.
يونس بن محمد[4].	ثقة إمام مشهور.	المحلى ٦/١.

المرتبة الثالثة: وهي مرتبة من أفرد بصفة دالة عن التوثيق أو ما يقارب ذلك:

أبو صالح الحكم بن موسى[5].	ثقة.	المحلى ١/٢٤٠.
شعيب بن إسحاق[6].	ثقة.	المحلى ١/٢٤٠.

---

(١) قال ابن حجر: ثقة إمام زاهد مات سنة ١١٦هـ (التقريب ص: ٥٢١ رقم: ٦٤٩٢).

(٢) نباتة الوالبي أو الجعفي كوفي مقبول من الثانية (التقريب ص: ٥٥٩ رقم: ٧٠٩٠).

(٣) يزيد بن إبراهيم التستري أبو سعيد نزيل البصرة ثقة ثبت إلا عن قتادة فقيه لين (التقريب ص: ٥٩٩ رقم: ٧٦٨٤).

(٤) يونس بن محمد بن مسلم البغدادي أبو محمد المؤدب ـ ثقة ثبت مات سنة ٢٠٧هـ (التقريب ص: ٦١٤ رقم: ٧٩١٤).

(٥) أبو صالح الحكم بن موسى بن أبي زهير البغدادي القنطري وثقه ابن معين مات سنة ٢٣٢هـ (التعديل والتجريح ٢/٥٢٧ رقم: ٢٨٨).

(٦) شعيب بن إسحاق الدمشقي أخرج له البخاري في الزكاة باب ما أدي زكاته فليس بكنز ـ وأيضاً في المزارعة. قال أبو حاتم: ثقة (التعديل والتجريح ٣/١١٥٦ رقم: ١٣٨٠).

علي بن عبدالله البارقي[1].	ثقة.	المحلى ٨/١..
العلاء بن عبدالرحمٰن[2].	ثقة.	المحلى ٥/٧.
محمود بن الربيع[3].	ثقة.	المحلى ٢٣٦/٣.
نافع بن محمود بن الربيع[4].	ثقة.	المحلى ٢٣٦/٣.

المرتبة الرابعة: وهي مرتبة من قصر عن الدرجة السابقة كمن يقول فيه لا بأس به.

عبد ربه بن سعيد[5].	لا بأس به وليس بالهنالك في الإمامة.	المحلى ٤/١١.

هذه باختصار مراتب التعديل عند ابن حزم كما بدت لي من خلال صنيعه في المحلى والإحكام، وهو على كل حال لا يعتبر بهذا التقسيم في الترجيح بين الأخبار كما بيناه في بداية الباب.

---

(١) علي بن عبدالله البارقي الأزدي أبو عبدالله بن أبي الوليد ـ قال ابن عدي: لا بأس به. وقال الذهبي: ما علمت لأحد فيه جرحة وهو صدوق. (ميزان الاعتدال ١٤٢/٣ رقم: ٥٨٧٨).

(٢) العلاء بن عبدالرحمٰن بن يعقوب المدني قال أحمد: ثقة وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن معين: حديثه ليس بحجة (ميزان الاعتدال ١٠٢/٣ رقم: ٥٧٣٥)، وقال ابن حزم: ثقة لا يضره غمزان ابن معين له. (المحلى ٢٥/٧).

(٣) محمود بن الربيع أبو محمد الأنصاري الحارثي ـ أدرك النبي ﷺ وهو صغير أخرج له البخاري في العلم باب متى يصح سماع الصغير (التعديل والتجريح ٧٣٦/٢ رقم: ٦٦٦).

(٤) نافع بن محمود بن الربيع ـ ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: حديثه معلل (ميزان الاعتدال ٢٤٢/٤ رقم: ٨٩٩٥)، وقال ابن حجر: مستور من الثالثة. (التقريب ص: ٥٥٨ رقم: ٧٠٨٢).

(٥) عبد ربه بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري النجاري المدني أخرج له البخاري في أكثر من موضع قال أبو حاتم: لا بأس به حسن الحديث ثقة ـ وقال يحيى بن معين: ثقة مأمون ـ مات سنة ١٣٩هـ (التعديل والتجريح ٩١٦/٢ رقم: ٩٩٢).

ومن خلال تتبع أقوال ابن حزم في تعديل الرواة ومقارنتها بأقوال غيره من العلماء يظهر لي أنه إذا عدّل راوياً فهو في الغالب موافق لأئمة الجرح والتعديل وعليه فهو معتدل في التعديل.

إلا أنني بالتتبع وجدته تختلف أقواله أحياناً في الراوي الواحد بين التوثيق والتضعيف من ذلك مثلاً:

ـ محمد بن عبدالرحمٰن بن ثوبان[1]، قال عنه مرة: ليس بالقوي (الإحكام ١٤٩/٢) وضعّفه مرة (المحلى ٣٧٢/٧) ووثقه مرة أخرى (المحلى ٢٦/٥).

ـ مراتب الجرح عند ابن حزم:

من خلال تتبعي للعبارات التي استعملها الإمام ابن حزم في تجريح الرجال، تبيّن لي أنها تنقسم إلى خمس مراتب بعضها أشدّ من بعض، وهي كالآتي:

المرتبة الأولى: وهي أخف مراتب التجريح عنده كقوله في الراوي: تكلم فيه.

ليس بالقوى ـ ليس بحجة ـ لين الحديث ـ لا نعرف له عدل ولا جرحة:

مثال ذلك:

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
قيس بن الربيع[2].	تكلم فيه.	المحلى ٢٩٤/٩.

(١) محمد بن عبدالرحمٰن بن ثوبان القرشي العامري مولاهم المدني أخرج له البخاري في الصلاة وفضائل القرآن. قال أبو حاتم: هو من التابعين لا يسأل عنه وقال أبو زرعة: هو ثقة (التعديل والتجريح ٦٥٦/٢ رقم: ٥٢٨).

(٢) قيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي ـ صدوق تغيّر لما كبر من السابعة (التقريب ص: ٤٥٧ رقم: ٥٥٧٣).

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى[1].	سيء الحفظ.	المحلى ٥/٢٢٣.
عبدالصمد بن حبيب[2].	ليّن الحديث.	المحلى ٦/٢٤٩.
إبراهيم بن طهمان[3].	ليس بالقوي.	المحلى ١٢/٢٧٦.
ليث بن أبي سليم[4].	ليس بالقوي.	المحلى ١٢/١٥ ـ ١٦.
سماك بن حرب[5].	يقبل التلقين.	المحلى ١/١٧٥.

المرتبة الثانية: وهي أشدّ من الأولى كقوله في الراوي: ضعيف ـ واهٍ ـ ليس بشيء ضعيف البتة ـ في غاية الضعف ـ متفق على ضعفه.

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
أبو سفيان طلحة بن نافع[6].	ضعيف.	الإحكام ١/١٠٤.

---

(١) محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي أبو عبدالرحمٰن ـ صدوق سيء الحفظ جداً مات سنة ١٤٨هـ (التقريب ص: ٤٩٣ رقم: ٦٠٨١).

(٢) عبدالصمد بن حبيب الأزدي ـ قال البخاري وأحمد: ليّن الحديث ـ وقال يحيى بن معين: ليس به بأس. (ميزان الاعتدال ٢/٦١٩ رقم: ٥٠٧٠).

(٣) إبراهيم بن طهمان: ثقة من علماء خرسان ـ ضعّفه محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي ـ وقال الدارقطني: ثقة إنما تكلموا فيه للإرجاء (ميزان الاعتدال ١/٣٨ رقم: ١١٦).

(٤) ليث بن أبي سليم الكوفي الليثي أحد العلماء ـ قال أحمد: مضطرب الحديث ـ وقال يحيى والنسائي: ضعيف. وقال ابن معين: لا بأس به وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره مات سنة ١٤٣هـ (ميزان الاعتدال ٣/٤٢٠).

(٥) سماك بن حرب أبو المغيرة الهذلي الكوفي ـ صدوق ـ صالح ـ ضعّفه يحيى ووثقه شعبة وقال العجلي جائز الحديث (ميزان الاعتدال ٢/٢٣٢ رقم: ٣٥٤٨).

(٦) طلحة بن نافع أبو سفيان الواسطي مولى قريش قال أحمد: ليس به بأس، قال ابن معين: لا شيء ـ أخرج له البخاري متابعة في كتاب الأشربة (التعديل والتجريح ص: ٢/٦٠٢ رقم: ٤٢٣).

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
أسد بن موسى[1].	ضعيف.	المحلى ١٠/٢٦٥.
محرز بن هارون[2].	ضعيف.	جمهرة أنساب العرب، ص: ١٣٥.
شريك بن عبدالله بن أبي نمر[3].	واهٍ.	ميزان الاعتدال ٢/٢٦٩ رقم ٣٦٩٦.
يحيى بن عبدالحميد[4].	ليس بشيء.	المحلى ٢/١٤٩.
عبدالكريم بن أبي المخارق.	ليس ثقة.	المحلى ١/٢٦٥.
محمد بن الزبير الحنظلي[5].	في غاية الضعف وزيادة.	المحلى ٨/٧.
الحجاج بن فروخ[6].	متفق على ضعفه.	المحلى ٤/١١٧.

---

(١) أسد بن موسى بن إبراهيم بن الخليفة الوليد بن عبدالملك بن مروان ـ الأموي الحافظ الملقب بأسد السنة ـ قال النسائي: ثقة وقال البخاري: هو مشهور الحديث ـ (مات سنة ٢١٢هـ (ميزان الاعتدال ١/٢٠٧ رقم: ٨١٥).

(٢) محرز بن هارون القرشي التيمي المدني ـ قال البخاري: منكر الحديث وقال الدارقطني: ضعيف وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به (ميزان الاعتدال ص: ٣/٤٤٣ رقم: ٧٠٩٠).

(٣) شريك بن عبدالله بن أبي نمر أبو عبدالله المدني ـ صدوق يخطئ مات سنة ١٤٠هـ (التقريب ص: ٢٦٦ رقم: ٢٧٨٨).

(٤) يحيى بن عبدالحميد الحماني الكوفي الحافظ ـ وثقة يحيى بن معين، وقال أحمد: كان يكذب جهاراً، وقال النسائي: ضعيف توفي سنة ٢٢٨هـ (ميزان الاعتدال ٤/٣٩٢ رقم: ٩٥٦٧).

(٥) محمد بن الزبير التيمي الحنظلي البصري قال النسائي: ضعيف، وقال ابن معين: لا شيء ـ وقال أبو حاتم: ليس بالقوي (ميزان الاعتدال ٣/٥٤٧ رقم: ٧٥٣٠) ـ وقال ابن حجر: متروك (التقريب ص: ٤٧٨ رقم: ٥٨٨٥).

(٦) حجاج بن فروخ الواسطي: قال ابن معين: ليس بشيء وضعفه النسائي (ميزان الاعتدال ١/٤٦٤).

المرتبة الثالثة: وهي أسقط من سالفتها وهي طبقة المتروكين:

الضحاك بن حمرة[1].	هالك.	المحلى ١/٢.
حرام بن عثمان[2].	هالك بمرة.	المحلى ١/١٠.
عبدالملك بن الوليد بن معدان[3].	ساقط.	المحلى ٥٩/١.
حجاج بن أرطأة[4].	ساقط لا تحل الرواية عنه.	المحلى ٧/٥.
إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة[5].	متروك الحديث.	المحلى ١٠١/١١.
حفص بن سليمان الكوفي[6].	هالك متروك.	المحلى ٣٧٢/٨.

المرتبة الرابعة: وهي طبقة المتهمين بالكذب:

---

(١) الضحاك بن حمرة قال النسائي: ليس بثقة. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أحمد: ترك الناس حديثه (ميزان الاعتدال ٣٢٢/٢).

(٢) حرام بن عثمان الأنصاري المدني قال مالك ويحيى: ليس بشيء وقال أحمد: ترك الناس حديثه (ميزان الاعتدال ٤٦٨/١).

(٣) عبدالملك بن الوليد بن معدان: قال ابن معين صالح، وقال أبو حاتم: ضعيف - وقال ابن حبان: يقلب الأسانيد لا يحل الاحتجاج به، وقال البخاري: فيه نظر. (ميزان الاعتدال ٦٦٦/٢ رقم: ٥٢٥٨).

(٤) حجاج بن أرطأة النخعي - قال أحمد: كان من الحفاظ. وقال ابن معين: ليس بالقوي وهو صدوق يدلس، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الدارقطني وغيره: لا يحتج به (ميزان الاعتدال ٤٥٨/١ رقم: ١٧٢٦).

(٥) إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة قال البخاري: تركوه - قال أبو زرعة وغيره: متروك (ميزان الاعتدال ١٩٣/١ رقم: ٧٦٨).

(٦) هو حفص بن أبي داود الكوفي قال أحمد: متروك الحديث، وقال البخاري: تركوه (ميزان الاعتدال ٥٥٨/١ رقم: ٢١٢١).

يزيد بن عياض بن جعدبة[1].	مذكور بالكذب ووضع الحديث.	المحلى ١٦/١٠.
يوسف بن خالد السمتي[2].	مرغوب عنه متروك مذكور بالكذب.	الإحكام ١٤٨/١٠.
سويد بن عبدالعزيز[3].	مذكور بالكذب.	الإحكام ١٢٨/١٠.

المرتبة الخامسة: آخر مراتب التجريح عند ابن حزم وهي مرتبة الكذابين:

الحارث الأعور[4].	كذاب.	المحلى ٢١/٦.
يحيى بن أبي أنيسة[5].	كذاب.	المحلى ٢٦٥/١٠.
أشعث بن بزار[6].	كذاب.	الإحكام ١٩٩/٢.

---

(١) يزيد بن عياض بن يزيد بن جعدبة الليثي قال البخاري وغيره: منكر الحديث وقال يحيى: ليس بثقة ورماه مالك بالكذب وقال النسائي وغيره: متروك. (ميزان الاعتدال ٤٣٨/٤ رقم: ٩٧٤٠).

(٢) يوسف بن خالد السمتي الفقيه: كذّبه يحيى بن معين، وضعّفه ابن سعد وقال النسائي: ليس بثقة مات سنة ١٨٩هـ (ميزان الاعتدال ٤٦٤/٤ رقم: ٩٨٦٣).

(٣) سويد بن عبدالعزيز الدمشقي قال البخاري في بعض حديثه نظر، وقال أحمد وغيره: ضعيف، قال النسائي: ليس بثقة، وقال الذهبي: واهٍ جداً (ميزان الاعتدال ٢٥١/٢ رقم: ٣٦٢٣).

(٤) الحارث بن عبدالله الهمداني الأعور من كبار علماء التابعين على ضعف فيه، قال ابن المديني: كذاب. وقال ابن معين والدارقطني: ضعيف ـ مات سنة ٦٥هـ (ميزان الاعتدال ٤٣٥/١ رقم: ١٦٢٧).

(٥) هو يحيى بن أبي أنيسة الجزري الرهاوي: قال أحمد والدارقطني: متروك ـ وقال البخاري: ليس بذاك وقال ابن معين: ليس بشيء ـ مات سنة ١٤٠هـ (ميزان الاعتدال ٣٦٤/٤ رقم: ٩٤٦٣).

(٦) هو أشعث بن بزار الهجيمي ـ ضعّفه ابن معين وغيره، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث (ميزان الاعتدال ٢٦٢/١ رقم: ٩٩٤).

هذه باختصار أهم مراتب الجرح والتعديل عند الإمام ابن حزم - رحمه الله -، ومن خلال تتبع أحكام ابن حزم على الرواة في التعديل يلاحظ أنه من المعتدلين في التعديل فإذا عدّل راو فهو في الغالب كما قال. إلا أنه في التجريح متشدداً.

ورغم أن كثيراً من أحكامه في تجريح الرواة، يوافق فيها علماء هذا الفنّ إلا أنه في كثير من الأحيان يخالف العلماء فيضعّف الثقات.

أمثلة من الثقات الذين ضعّفهم ابن حزم:

١ - حرام بن حكيم الدمشقي قال عنه: ضعيف[١].

وقال العجلي ثقة[٢]، وقال الذهبي: ثقة[٣]، وكذا وثقه ابن حجر[٤].

٢ - أبو صالح ماهان الحنفي قال عنه: ضعيف[٥].

ووثقه ابن معين[٦]، وابن حبان[٧]، والعجلي[٨]، والذهبي[٩]، وابن حجر[١٠].

٣ - خثيم بن عراك: قال عنه: في غاية الضعف[١١]، ووثقه ابن حبّان[١٢]، والنسائي[١٣]، وغيره.

---

(١) المحلى: ١٨١/٢.
(٢) الثقات للعجلي ص: ١١١.
(٣) الكاشف: ٢١١/١.
(٤) تقريب التهذيب ص: ١٥٥ رقم: ١١٦٢.
(٥) المحلى: ٣٧/٧.
(٦) تاريخ الدارمي ص: ٢٤٠.
(٧) كتاب الثقات لابن حبان ٥٢٥/٧.
(٨) الثقات للعجلي ص: ٥٠١.
(٩) ميزان الاعتدال ٥٣٩/٤ رقم: ١٠٣١٢.
(١٠) تقريب التهذيب ص: ٥١٨ رقم: ٦٤٥٩.
(١١) المحلى: ١٢٠/٨.
(١٢) الثقات لابن حبان: ٢٧٤/٦.
(١٣) ميزان الاعتدال ص: ٦٥٠/١ رقم: ٢٤٩٣.

والذي يمكن استخلاصه من منهج ابن حزم في الجرح والتعديل أنه - رحمه الله - متعنت في الجرح معتدل في التعديل[١].

٢ - مراتب الجرح والتعديل عند ابن عبدالبر:

لم ينص الحافظ ابن عبدالبر في كتابه التمهيد على مراتب معيّنة للجرح والتعديل - إلا أن سبر وتمييز عباراته - في وصف الرّواة بما يقتضيه حالهم جرحاً وتعديلاً وما ينبني على ذلك من قبول أو ردّ مروياتهم - يظهر أن له تقسيماً مقارباً إلى حدّ كبير، لما سار عليه المحدّثون من قبله

أ - مراتب التعديل عند ابن عبدالبر:

يبدو لي من خلال صنيع ابن عبدالبر في التمهيد أنه قسّم مراتب التعديل إلى خمس مراتب هي:

- **المرتبة الأولى**: وهي أعلى مراتب التزكية عند ابن عبدالبر، بحيث يأتي التعديل فيها بما يدل على المبالغة أو يعبّر فيه بأفعل التفضيل كقوله في الراوي: موضعه من الحفظ والإتقان موضعه، أو لا نظير له في الحفظ والإتقان أو مقدّم في الحفظ والإتقان.

مثال ذلك:

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
سفيان الثوري.	موضعه من الحفظ والإتقان موضعه.	التمهيد ٤/١٣١.
مالك بن أنس.	موضعه من الحفظ والإتقان موضعه ومن حجج الله على خلقه.	التمهيد ١/٧٣، ٩/١٦١، ٢١/١٢٦، ٨/١٢١.

(١) كتب الأخ الفاضل إبراهيم فارح عبدالله القاعود رسالة قيمة في منهج ابن حزم في الجرح والتعديل (نسخة منها في مكتبة الجامعة الإسلامية بإسلام آباد تحت رقم: T 551) وقد استفدت منها كثيراً.

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
عمرو بن دينار[1].	لا نظير له في الحفظ والإتقان.	التمهيد ٢٥٢/١٢.
محمد بن شهاب الزهري.	متقدّم في الحفظ والإتقان والرواية والاتساع - إمام جليل.	التمهيد ١٠١/٦ - ١١٢، ٢٥٢/١٢.

- المرتبة الثانية: وهي طبقة من كرّر في حقه لفظ التوثيق كقوله: ثقة حافظ أو ثقة حجة أو بحر ثقة حجة وغيرها:

مثال ذلك:

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
إبراهيم بن عقبة.	ثقة حجّة.	التمهيد: ٩٤/١.
ابن جريج[2].	ثقة حافظ.	التمهيد: ٢٠٤/٢٢.
طلحة بن عبدالملك الايلي[3].	ثقة مرضي حجة فيما نقل.	التمهيد: ٩/٦.
عبدالله بن عبدالرحمن بن عوف[4].	أحد فقهاء المدينة الجلة الثقات الأثبات.	التمهيد: ٥٧/٧.

---

(١) عمرو بن دينار أبو محمد الأثرم المكي - أخرج له البخاري في الصلاة والحج والجهاد وغير موضع - قال أبو حاتم: هو ثقة - توفي سنة ١٢٦هـ (التعديل والتجريح ٩٧١/٣ رقم: ١٠٩٦).

(٢) عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي - ثقة فقيه وكان يدلس مات سنة ١٥٠هـ (التقريب ص: ٣٦٣ رقم: ٤١٩٣).

(٣) طلحة بن عبدالملك الايلي - أخرج له البخاري في النذور - قال أبو حاتم: لا بأس به (التعديل والتجريح ٦٠٤/٢ رقم: ٤٢٦).

(٤) عبدالله بن عبدالرحمن بن عوف أبو سلمة المدني - أخرج له البخاري في أكثر من موضع - مات سنة ١٠٤هـ (التعديل والتجريح ٨٣٨/٢).

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
صالح بن كيسان (أبو محمد)[1].	ثقة حجة.	التمهيد: ٢٧٩/١٦.
عبدالله بن المبارك.	بحر ثقة حجة (ت: ١٨١هـ).	التمهيد: ١٤٤/١٧.
نافع مولى عبدالله بن عمر.	ثقة حافظ ثبت فيما نقل (ت: ١١٧هـ).	التمهيد: ٢٣٦/١٣.

ـ المرتبة الثالثة: من أُفرد بصفة دالة على التوثيق كقوله: ثقة أو حجّة أو ثبت، أو ثقة كثير الحديث أو ثقة صاحب سنة أو ثقة جليل أو أحد الحفّاظ العدول. أو يصفه بما يقارب ذلك كقوله: روى عنه الأئمة ووثقوه أو ثقة لا بأس به، والظاهر أن إضافة عبارة لا بأس به تشعر بأن صاحبها أقل مرتبة ممّن وصف بمطلق الثقة، مثال ذلك:

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
ابن عجلان (محمد).	ثقة (ت: ١٤٨هـ).	التمهيد: ١٨٤/٢٤.
عراك بن مالك (تابعي).	ثقة جليل.	التمهيد: ١٢٤/١٧.
زيد بن أبي أنيسة البرهاوي (أبو أسامة).	ثقة صاحب سنة (ت: ١١٩هـ).	التمهيد: ١/٦.
سليمان بن يسار الهلالي.	رضي ثقة (تابعي).	التمهيد ١٧٣/١ ـ ١٧٤.
إبراهيم بن أبي عبلة.	ثقة فاضل (ت: ٢٥٢هـ).	التمهيد ١١٤/١ ـ ١١٥.
عثمان بن حكيم بن عباد (أبو سهل المدني).	ثقة لا بأس به.	التمهيد: ٣٥٣/٢٣.

---

(١) صالح بن كيسان أبو محمد ـ أخرج له البخاري في الإيمان والصلاة والجهاد ـ تابعي ثقة (التعديل والتجريح ٧٨٣/٢ رقم: ٧٤٨).

ـ المرتبة الرابعة: وهي ما عبّر فيها بصدوق أو صدوق لا بأس به وما قارب هذه الأوصاف مثال ذلك:

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
ثور بن زيد الديلي.	صدوق (ت: ١٣٥هـ).	التمهيد: ١/٢.
حكيم بن سيف[١].	صدوق لا بأس به (ت: ٢٣٨هـ).	التمهيد: ٧/٦.
حمّاد بن دُلَيْل (أبو زيد)[٢].	ليس به بأس.	التمهيد: ٣٠٥/٢٣.
مهاجر بن مخلد (أبو مخلد)[٣].	صدوق.	التمهيد: ١٥٥/١١.

ـ المرتبة الخامسة: وهي آخر مراتب التعديل وأدناها، ويشعر الوصف فيها بالقرب من التجريح كقوله: صالح الحديث أو ليس به بأس ولم يكن بالحافظ أو رجل صالح أو صالح.

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
شريك بن عبدالله بن أبي نمر (ت: ١٤٠هـ).	في عداد الشيوخ صالح الحديث.	التمهيد: ٦١/٢٢.
عبدالرحمٰن بن حرملة[٤].	صالح الحديث ليس به بأس ولم يكن بالحافظ (ت: ١٤٥هـ).	التمهيد: ٥/٢٠.

(١) حكيم بن سيف بن حكيم الأسدي أبو عمرو الرقّي صدوق مات سنة ٢٣٨هـ (التقريب ص: ١٧٧ رقم: ١٤٧٣).

(٢) حمّاد بن دليل أبو زيد ـ صدوق من التاسعة (تقريب التهذيب ص: ١٧٨ رقم: ١٤٩٧).

(٣) مهاجر بن مخلد أبو مخلد ـ مقبول أخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه من السادسة (التقريب ص: ٥٤٨ رقم: ٦٩٢٤).

(٤) عبدالرحمٰن بن حرملة بن عمرو بن سَنَّة الأسلمي ـ صدوق ربما أخطأ مات سنة ١٤٥هـ (التقريب ص: ٣٣٩ رقم: ٣٨٤١).

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
يحيى بن أيوب.	صالح.	التمهيد: ٦٧/١٢.
بكير بن عتيق[١].	رجل صالح.	التمهيد: ٤٦/٦.
صفوان بن أبي الصهباء التيمي[٢].	رجل صالح.	التمهيد: ٤٦/٦.
يعقوب بن عبدالله بن الأشج[٣].	رجل صالح (ت: ١٢٢هـ).	التمهيد: ١٨٤/٢٤.
يونس بن يوسف بن حماس[٤].	رجل صالح فاضل.	التمهيد: ١٢٠/٢٤.

بعد هذا العرض لمراتب تعديل الرواة والأمثلة الموضحة لذلك من خلال كتاب التمهيد يتبيّن أن منهج ابن عبدالبر لا يختلف كثيراً عما انتهجه العلماء.

فابن عبدالبر، يرى أن عدالة الصحابة ثبتت بالكتاب والسنة كما ذكرنا في مبحث الصحابة، لذلك لم يجعلهم ضمن مراتب التعديل التي تعتمد على المعدّلين من الناس.

وكذلك فإن عبارة «لا بأس به» عند ابن عبدالبر هي المرتبة التي دون الثقة، بخلاف يحيى بن معين فإنه إذا قال فلان لا بأس به فإنه ثقة عنده[٥].

---

(١) بكير بن عتيق - عامري وقيل محاربي - كوفي صدوق من السادسة (التقريب ص: ١٢٨ رقم: ٧٦٢).

(٢) صفوان بن أبي الصهباء التيمي - الكوفي - مقبول - اختلف فيه قول ابن حبان - من السابعة (التقريب ص: ٢٧٧ رقم: ٢٩٣٥).

(٣) يعقوب بن عبدالله بن الأشج - أبو يوسف المدني - ثقة مات سنة ١٢٢هـ (التقريب ص: ٦٠٨ رقم: ٧٨٢١).

(٤) يونس بن يوسف بن حماس - ثقة عابد من السادسة أخرج له النسائي وابن ماجه (التقريب ص: ٤١٤ رقم: ٧٩٢١).

(٥) انظر تدريب الراوي ٣٤٣/١، ٣٤٤.

أما من ناحية الاحتجاج فإن المراتب الثلاثة الأولى يحتجّ بحديث رواتها. أما الرابعة والخامسة فإن أحاديثهم تكتب وتختبر، إلا أن أهل المرتبة الخامسة دون التي قبلها وذلك لكون الألفاظ المعبّر بها على عدالتهم لا توحي بضبطهم لما يروونه.

ثم إن الحافظ ابن عبدالبر قسّم مراتب التجريح إلى خمسة مراتب:

المرتبة الأولى: وهي أخفّ مراتب الجرح كقوله في الراوي:

لم يكن بالحافظ ـ لا يدرى كيف هو ـ منهم من يضعّف حديثه، كثير الخطأ ـ يتكلمون فيه ـ ليس بالقوي ـ ضعّفه جماعة لم يكن بالرضي ـ ليّن الحديث ـ ليس بحجّة، أو ما أشبه ذلك من العبارات، وأهل هذه الطبقة تذكر أحاديثهم للاعتبار. ولتوضيح ذلك نورد الأمثلة الآتية:

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
أبان بن يزيد العطار (ت: ١٦٠هـ)[١].	ليس بحجّة.	التمهيد: ٦/٤١٠.
إبراهيم بن عبدالله بن حنين (مات بعد المائة).	لم يكن بالحافظ.	التمهيد: ٤/٢٦٢.
معبد بن نباته.	لا يُدرى كيف هو.	التمهيد: ٢١/١٧٧.
عبدالله بن لهيعة (ت: ١٧٤هـ).	منهم من يضعّف حديثه.	التمهيد: ٢٤/١٧٦ ـ ١٧٧.
عبدالله بن محمد بن عبدالله (أبو علقمة الفروي ت: ١٩٠هـ).	كثير الخطأ جداً.	التمهيد: ٢٤/١٧٢.

(١) أبان بن يزيد العطار قال الذهبي: حافظ صدوق ـ قال ابن عدي: حسن الحديث (ميزان الاعتدال ١/١٦).

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
أحمد بن طاهر[1].	ليس بالقوي.	التمهيد: ٢٧٢/١٢.
أحمد بن شبيب (ت: ٢٢٩هـ).	يتكلمون فيه.	التمهيد: ٦/٢١.
الأحوص بن حكيم بن عمير العنسي.	ضعّفه جماعة.	التمهيد: ٢٤٥/٢٠.
محمد بن عبدالرحمٰن بن بحير.	لم يكن بالرضي.	التمهيد: ١٨/٢١.
سليمان بن كثير العبدي (ت: ١٣٣هـ)[2].	ليّن الحديث.	التمهيد: ٣١١/٣.

المرتبة الثانية: وهي دون الأولى، كقوله في الراوي أنه: ضعيف ـ لا يحتجّ به ـ لا يحتجّ بحديثه ـ حديثه لا تقوم به حجّة ـ لا تقوم به حجّة ـ في حديثه مناكير ـ منكر الحديث.

وأهل هذه الطبقة يعتبر بحديثهم أيضاً إلا أنهم دون أهل المرتبة الأولى.

وفيما يلي أمثلة توضيحيّة لذلك:

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
بقية بن الوليد بن صائد (ت: ١٩٧هـ).	لا تقوم به حجّة.	التمهيد: ٥٨/١، ٢٧٤/٢.
محمد بن الزبير الحنظلي البصري.	في حديثه مناكير.	التمهيد: ٩٦/٦.
إبراهيم بن يزيد الخوزي (ت: ١٥١هـ).	ضعيف.	التمهيد: ١٢٥/٩، ١٢٦.

---

(١) أحمد بن طاهر بن حرملة المصري قال الدارقطني: كذاب (ميزان الاعتدال ١٠٥/١ رقم: ٤١٤).

(٢) سليمان بن كثير العبدي ضعّفه ابن معين. وقال النسائي: ليس به بأس، مات سنة ١٦٣هـ (ميزان الاعتدال ٢٢٠/٢ رقم: ٣٥٠٠).

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
جابر الجعفي (هو ابن يزيد بن الحارث ت: ١٣٢هـ)[1].	لا يحتجّ بحديثه.	التمهيد: ١٤٣/٦.
حارثة بن أبي الرجال (ت: ١٤٨هـ).	لا يحتجّ به.	التمهيد: ١٥٢/١٩.
جعفر بن أبي المغيرة الخزاعي.	حديثه لا تقوم به حجة.	التمهيد: ١٩٩/١٤، ٢٠٠.
حميد بن قيس الأعرج (ت: ١٣٠هـ)[2].	منكر الحديث.	التمهيد: ٤٣٥/١٧.

المرتبة الثالثة: وهي أسوأ من المرتبتين السابقتين كقوله في الراوي: ضعيف جداً أو ليس بشيء أو مجتمع على ضعفه أو أجمعوا على ضعفه. مثال ذلك:

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
عبدالجبار الإيلي الأموي (ت: بعد ١٦٠هـ).	ضعيف جداً.	التمهيد: ٦/٩.
عبدالله بن حكيم الداهري البصري أبو بكر.	مجتمع على ضعفه.	التمهيد: ١٨٤/٢.
الحسن بن عمارة البجلي (ت: ١٥٣هـ)[3].	مجتمع على ضعفه.	التمهيد: ٢٧٥/٢.

---

(١) جابر الجعفي هو ابن يزيد بن الحارث أبو عبدالله الكوفي - ضعيف رافضي مات سنة ١٢٧هـ أو ١٣٢هـ (التقريب ص: ١٣٧ رقم: ٨٧٨).

(٢) حميد بن قيس المكي قال ابن حجر: ليس به بأس من السادسة (التقريب ص: ١٨٢ رقم: ١٥٥٦).

(٣) الحسن بن عمارة قال ابن حجر: متروك من السابعة (التقريب ص: ١٦٢ رقم: ١٢٦٤).

المرتبة الرابعة: وهي أسوأ من سابقتها. كقوله في الراوي:

متروك الحديث - مجتمع على ترك حديثه - متروك - ضعيف منسوب إلى الكذب - ليس ممن يلتفت إليه - غير ثقة.

مثال ذلك:

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
أبان بن أبي عياش (ت: ١٤٠هـ)[١].	مجتمع على ترك حديثه.	التمهيد: ٢٩٠/٢٣.
أبو جابر البياضي (محمد بن عبدالرحمٰن).	متروك الحديث.	التمهيد: ٦/٢٤.
أبو أمية بن يعلى (إسماعيل بن يعلى).	متروك.	التمهيد: ١٦٥/١٩.
كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المدني.	ضعيف منسوب إلى الكذب.	التمهيد: ١/١٩.
إسحاق بن راشد الجندي.	ليس ممن يلتفت إليه.	التمهيد: ١٠٠/١٠.
يزيد (والد الأسود بن يزيد).	ليس بثقة ولا مأمون.	التمهيد: ٢٦٢/١٢.

المرتبة الخامسة: وهي أسوأ المراتب على الإطلاق، كوصف الراوي بأنه كذّاب أو وضّاع أو وضع حديثاً.

مثال ذلك:

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
إسماعيل بن يحيى بن عبيدالله التيمي (أبو يحيى).	وضع حديثاً.	التمهيد: ٢٦٨/١.

---

(١) أبان بن أبي عياش فيروز البصري متروك من الخامسة (التقريب ص: ٨٧ رقم: ١٤٢).

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
محمد بن عبدالرحمٰن بن بحير بن عبدالرحمٰن بن معاوية.	وضع حديثاً.	التمهيد: ٥/٢٩٧.
عبدالملك بن زيد (وقيل: عبدالملك بن عبد ربه الطائي).	وضّاع.	التمهيد: ١٧/١٨٠.
وهب بن وهب (أبو البختري) (ت: ٢٠٠).	وضع لفظ (جناح).	التمهيد: ١٤/٩٤.

والحافظ ابن عبدالبر كغيره من المحدّثين لا يحتج بأهل المراتب الثلاث الأخيرة بل ولا يستشهد بأحاديث أهلها ولا يعتبر بها.

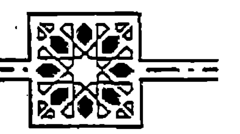
ومن خلال هذا العرض الموجز لكلام الحافظ ابن عبدالبر في الرّواة يبدو أنه لا يختلف كثيراً عما قاله المحدّثون من قبله، فهو ليس من المتعنّتين في تجريح الرواة، فلا يقبل الجرح إلا مبيناً ولا من المتساهلين في ذلك.

والأمر الذي تميّز به ابن عبدالبر عن غيره ممّن تكلّم في الرّجال ينحصر في مسألتين:

١ ـ رفع الجهالة عن الراوي (وقد بسطنا القول فيها).

٢ ـ إثبات العدالة للرواة (وقد بيّنّا منهجه وشروطه فيها).

ففي هاتين المسألتين تحديداً يمكن إدراج ابن عبدالبر ضمن المتشدّدين من النقّاد.



الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة، سيدنا محمد وآله ومن والاه...

وبعد:

فهذه هي مدرسة الحديث بالأندلس، وتلكم هي أسسها وصواريها، وأولئك هم رجالاتها الذين أفنوا سوادهم ونياضهم في سبيل نصرتها.

ولا أجد حاجة لتكرار سرد الأبحاث التي تناولتها، فدون من أراد ذلك المقدمة والفهارس ففيها ما يغني، وسأبرز في هذه الخاتمة أهم النتائج التي أمكنني استخلاصها من هذه الدراسة.

فبعد هذه الجولة الطويلة في كنوز المكتبة الأندلسية، وبعد أن عشت أوقاتاً ممتعة أفتش وأنقب في التراث الحديثي الأندلسي، حتى استطعت - بعون الله وتوفيقه - جمع ما تيسّر لي في هذا البحث المتواضع، أقف لأسجل أهم النتائج والفرائد التي توصلت إليها:

١ - كان الفتح الإسلامي لبلاد الأندلس تحريراً لشعوبها من الاستعباد، وإنقاذاً لها من التخلف، وإيذاناً بطلوع فجر جديد ملأ تلك الربوع علماً وعدلاً.

٢ - أنجبت بلاد الأندلس أجيالاً من العلماء المبدعين في كل فن من

الفنون وبرزت مدن قرطبة وإشبيلية وغرناطة كمراكز علمية قدمت للحضارة الإسلامية والإنسانية إسهامات سنية لازدهار ورخاء البشرية.

٣ ـ منّ الله على بلاد الأندلس بأن دخلها المنيذر اليماني ـ رضي الله عنه ـ صاحب رسول الله ﷺ وعشرات من التابعين. ورغم تفاوتهم في العلم فقد أسهموا في نقل حديث رسول الله ﷺ، إلى تلك الديار، خاصة من اشتهر منهم بكثرة الرواية كعلي بن رباح اللخمي، وحنش بن عبدالله الصنعاني وغيرهم، الذين وضعوا النواة الأولى لمدرسة الحديث بالأندلس.

٤ ـ أن من العوامل التي ساعدت على انتشار الحديث الشريف وعلوم في ربوع الأندلس:

ـ الرحلات التي كان يقوم بها العلماء وطلبة العلم، في طلب الحديث.

ـ الرحلات إلى الحجّ التي لا يمكن فصلها عن الرحلات السابقة.

ـ المذاهب الفقهية التي لعبت دوراً هاماً في نقل الحديث النبوي الشريف إلى الأندلس خاصة مذهب الإمام الأوزاعي ومذهب الإمام مالك، أما المذهب الظاهري، فقد تأخر ظهوره بتلك الديار.

٥ ـ يعتبر محمد بن وضّاح وعصريّه بقي بن مخلد القرطبيان من المؤسسين الأوائل لمدرسة الحديث في الأندلس.

٦ ـ حرص علماء الأندلس على جلب ما أمكنهم من المصنفات المشرقية وغيرها إلى بلادهم ونسخها والاستفادة منها خاصة موطأ الإمام مالك بن أنس وكتب السنن والصحيحين.

٧ ـ لم يكتف الأندلسيون بما وصلهم من الكتب المشرقية وغيرها بل كانت لهم جهودهم الذاتية المتميّزة في التأليف، وظلّ هذا العطاء يزداد رغم ما تعرضت له بلادهم من هزات سياسية.

٨ ـ ألف محدثو الأندلس في مجال الرواية مؤلفات متميزة لم يؤلف مثلها قط كمسند بقي بن مخلد الذي رتبه على أسماء الصحابة ـ رضي الله

عنهم ـ ثمّ رتّب حديث كل صاحب على أسماء الفقه وأبواب الأحكام، روى فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب ونيّف، فهو مصنف ومسند في آن واحد.

٩ ـ تميز محدثو الأندلس في التأليف على المجاميع وتفنّنوا في ذلك كالجمع بين الصحيحين لأبي عبدالله الحميدي، الذي شرحه الوزير بن هبيرة، وكتاب التجريد في الجمع بين الموطأ والصحاح الخمسة لرزين بن معاوية، الذي يعتبر أصلاً لكتاب جامع الأصول لابن الأثير.

١٠ ـ أبدع محدثو الأندلس في التصنيف على الأجزاء فكانت مؤلفاتهم في هذا الفنّ مراجع في أبوابها، إلى يومنا هذا، كالبدع والنهي عنها لمحمد بن وضّاح، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبرّ، والاعتصام للشاطبي وغيرها.

١١ ـ لم يحظ عند محدثي الأندلس بعد كتاب الله، ما حظي به موطأ الإمام مالك ـ رحمه الله ـ من عناية، فقد عكفوا على دراسته، دراسة معمقة، شرحاً لمعانيه، وبياناً لأحكامه، وتوضيحاً لغريبه، وتعريفاً برجاله. وألفوا في ذلك كتباً لم تزل تشهد على تفوقهم على من سواهم، حتى أنهم بالغوا في التأليف حول الموطأ لدرجة أنك تجد للعالم الواحد أكثر من شرح على الموطأ، فهذا الحافظ ابن عبدالبرّ ألف كتاب «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» الذي قال فيه الإمام ابن حزم «التمهيد لصاحبنا أبي عمر، لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً فكيف أحسن منه»، وكتاب الاستذكار وهو أوسع وأشمل من التمهيد أجاد فيه المؤلف وأفاد.

وألّف أبو الوليد الباجي كتاب الانتقاء في شرح الموطأ، ثم اختصاره المنتقى، وكتاب المعاني في شرح الموطأ.

وألّف ابن العربي الإشبيلي عدة شروح على الموطأ، منها كتاب المسالك في شرح موطأ مالك وكتاب القبس على موطأ مالك بن أنس.

١٢ ـ لم تكن عناية الأندلسيين بالصحيحين أقل من عنايتهم بالموطأ، فقد أحصيت ما لا يقلّ عن أربعة وعشرين مؤلفاً حول صحيح البخاري منها

ثلاثة عشر مخطوطة، وبعضها مطبوع. وما لا يقلّ عن اثني عشر مؤلفاً حول صحيح مسلم منها مخطوطتان لم تطلهم يد التحقيق.

١٣ ـ لم تحظ كتب السنّة الأخرى بنفس العناية التي حظي بها الموطأ والصحيحان، فقد لاحظت شحاً في هذا المجال حيث لم أر من الكتب المطبوعة سوى عارضة الأحوذي في شرح سنن الترمذي للحافظ ابن العربي الإشبيلي.

١٤ ـ كان لمحدثي الأندلس باع واسع في التأليف حول الصحابة فقد حصرت ما لا يقلّ عن ثمان عشرة مؤلفاً أهمها كتاب (الاستيعاب) لابن عبدالبرّ الذي عرّف فيه بحوالي ٣٥٠٠ صحابي ـ ويعتبر هذا الكتاب من المصادر الرئيسية في موضوعه، كما أن مصنفات الأندلسيين في هذا الموضوع صبغت بطابع الاستدراك حيث أحصيت ما لا يقلّ عن ثمانية استدراكات على كتاب الاستيعاب لابن عبدالبرّ.

١٥ ـ أظهر محدثو الأندلس عناية خاصة بكتب الرجال ولم تنحصر مؤلفاتهم حول رجال الموطأ فحسب بل وسعت رجال كل من البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي، وغيرهم.

كما اهتموا بالتعريف برجال الأندلس خاصة في سلسلة من المؤلفات يكمل اللاحق فيها جهود من سبقه، وصلنا بعضها، وكثير منها فقد مع ما اندثر من التراث الأندلسي.

وعنوا كذلك بتدوين أسماء مشايخهم ومروياتهم عنهم في كتب عرفت بالفهارس أو البرامج.

١٦ ـ ألّف محدثو الأندلس كتباً نفيسة في علوم الحديث لم يصلنا منها سوى النزر اليسير أهمها كتاب الإلماع للقاضي عياض، وكتاب التعديل والتجريح للباجي.

١٧ ـ لعلماء الأندلس مذاهب في نقد الحديث تلتقي أحياناً وتتباين أحياناً أخرى خاصة مع آراء الإمام ابن حزم الظاهري.

ففي مسألة إفادة خبر الواحد للعمل أو العمل والعلم معاً، يرى جمهور محدثي الأندلس أنه يفيد العمل فحسب ويذهب ابن حزم إلى أنه يفيد العلم والعمل معاً.

كما يذهب ابن حزم إلى ردّ الحديث المرسل والمدلس مطلقاً إلاّ أنه لا يعتبر ذلك جرحة في حق الثقة الذي ربما أرسل حديثاً أو حدّث به على سبيل المذاكرة أو الفتيا أو المناظرة فلم يذكر له سنداً، وربما اقتصر على بعض رواته دون بعض، أما من ثبت عنه إسقاط من لا خير فيه من أسانيده عمداً فذاك رجل مجرح.

والأصل عند جمهور محدثي الأندلس، اعتبار حال المحدّث، فإن كان من المتسامحين في الأخذ عن كل أحد لم يحتجّ بشيء مما رواه حتى يقول أخبرنا أو سمعت، هذا إذا كان عدلاً ثقة في نفسه، وإن كان ممن لا يروي إلاّ عن ثقة استغنى عن توقيفه في ذلك.

١٨ ـ يردّ الإمام ابن حزم الإجازة جملة وتفصيلاً، ولا يجوّز ذلك أبداً مخالفاً بذلك عامة محدثي الأندلس الذين يعتبرونها من طرق التحمّل الصحيحة.

١٩ ـ أظهر محدثو الأندلس براعة فائقة في الكشف عن علل الحديث خاصة منهم ابن حزم وابن عبدالبرّ.

٢٠ ـ حصر ابن حزم ـ رحمه الله ـ الأوجه التي يمكن أن تكون عليها الأخبار التي ظاهرها التعارض والتي يمكن الترجيح بينها بأربعة:

ـ إما أن يكون أحدهما أكثر معاني من الآخر فيستثنى الأقل معاني من الأكثر معاني.

ـ أن يكون أحد النصين موجب بعض ما أوجب النص الآخر أو حاظراً بعض ما حظره النص الآخر وفي هذه الحالة ليس شيء من ذلك تعارض.

ـ أن يكون أحد النصين فيه أمر بعمل ما معلّق بكيفية ما أو زمن ما ويكون في النص الآخر نهي عن عمل ما بكيفية ما.

ـ أن يكون أحد النصين حاظراً لما أبيح في النص الآخر بأسره، أو يكون موجباً والآخر مسقطاً لما وجب في النص الآخر بأسره، فالمصير إلى خلاف النصّ الموافق لما كنا عليه لو لم يرد واحد منهما.

ونفى ابن حزم كل أوجه الترجيح الأخرى التي اعتمدها العلماء.

٢١ ـ تمايزت آراء الأندلسيين بالنسبة لعدالة الرواة.

فابن حزم يرى بأنها «القيام بالفرائض واجتناب المحارم والضبط للرواية» في حين ينفرد ابن عبدالبرّ برأي متميّز فيقول بأن «كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى تتبين جرحته في حاله أو كثرة غلطه لقوله ﷺ: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين**»».

٢٢ ـ تباينت مساهمات المتكلمين في الرجال من الأندلسيين بين مكثر ومقل. ومن المقلين: أبو علي الغساني ـ أبو بكر بن مفوّز ـ أبو بكر ابن العربي ـ القاضي عياض وابن بشكوال وغيرهم.

ومن المكثرين محمد بن وضّاح القرطبي ـ ابن حزم ـ ابن عبدالبرّ وغيرهم.

٢٣ ـ اختلف محدثو الأندلس في تقسيم مراتب الجرح والتعديل، حيث قسم ابن حزم مراتب التعديل إلى أربع ومراتب الجرح إلى خمس في حين قسم ابن عبدالبرّ مراتب التعديل إلى خمس ومراتب الجرح إلى خمس.

٢٤ ـ تبين لي من خلال البحث الدقيق أن ابن حزم متعنت في الجرح حيث وجدته قد ضعف كثيراً من الثقات، ومعتدل في التعديل.

أما ابن عبدالبرّ فهو من المعتدلين في الجرح والتعديل عموماً.

إن الكم الهائل من المخطوطات الحديثية الأندلسية الموجودة في

مكتبات العالم تشكل زاداً علمياً لطلبة العلم والباحثين، وأن العناية بها تحقيقاً ودراسة أمراً حرياً بالعناية.

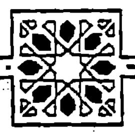
وأخيراً لعلّ هذا العمل ـ مع أمثاله من الأعمال العلمية المخلصة ـ يسلم في تكوين موسوعة جامعة للحديث والمحدثين في الأندلس تكون نبراساً للمحققين وطلبة العلم وتكشف عن جانب من جوانب الحضارة الإسلامية التي شيّدت في ذلك الفردوس المفقود.

والله سبحانه وتعالى المسؤول أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وموجباً للفوز برضائه في جناة النعيم، إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مصطفى محمد حميداتو

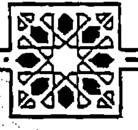


الفهارس



فهرس الآيات
(مرتب أبجدي)

الآية	السورة رقمها	الصفحة
﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾	التوبة: ١٠٠	٦٩٠
﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ (١٠) أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ (١١) فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ (١٢)﴾	الواقعة: ١٠ ـ ١٢	٦٨٩
﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ (٤٤)﴾	النحل: ٤٤	٣٦ ـ ٤٤
﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾	المائدة: ٦	٣١٩
﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ (١٠) كِرَامًا كَاتِبِينَ (١١)﴾	الإنفطار: ١٠ ـ ١١	٣٧١
﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾	البقرة: ٨٣	٤٥
﴿وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً﴾	الكهف: ٤٧	٣٨٣
﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ...﴾	البقرة: ١٤٣	٦٨٥
﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ...﴾	المائدة: ١١٧ ـ ١١٨	٣٣١
﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾	آل عمران: ٩٧	٤٥
﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾	طه: ١٣٤	٥٢٤
﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا (٨٢)﴾	النساء: ٨٢	٦٦٦
﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾	الحج: ٥٢	٣٧٢
﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (٤)﴾	النجم: ٣ ـ ٤	٦٦٦
﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾	يس: ١٢	٤١
﴿وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾	الفتح: ٢٠	٣٧٤
﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾	الأعراف: ٥٧	٣٤٧
﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ...﴾	الأنعام: ١٢١	٤٦



فهرس الأحاديث

طرف الحديث	الصفحة

- أ -

طرف الحديث	الصفحة

طرف الحديث	الصفحة

- ك -

- ل -

طرف الحديث	الصفحة

طرف الحديث	الصفحة
ليس في أقل من مائتي درهم شيء	٢٠٢

- م -

- ن -

- ص -

- ع -

- ف -

- ق -

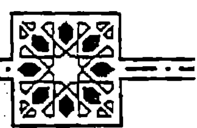
- س -

- ش -

- هـ -

- و -

- ي -



فهرس الآثار

- م -

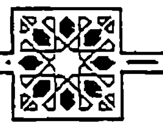
- ع -

- ف -

- ق -

- هـ -

- ي -



فهرس المصادر والمراجع

١ - القرآن الكريم.

٢ - ابن عبدالبر مؤرخاً - ليث سعود - نسخة مكتوبة على الآلة الراقنة بمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد.

٣ - إتحاف السادة المتقين - الزبيدي - تصوير بيروت.

٤ - الإحاطة في أخبار غرناطة - لسان الدين بن الخطيب - دار المعارف القاهرة، ١٣٧٥هـ.

٥ - إحكام الفصول في أحكام الأصول - الباجي سليمان بن خلف - مؤسسة الرسالة، ط: ١ - ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٦ - الإحكام في أصول الأحكام - للآمدي علي بن محمد مطبعة المعارف مصر ١٣٣٢هـ/١٩١٤م.

٧ - الإحكام في أصول الأحكام - لابن حزم علي بن أحمد - مطبعة السعادة - مصر، ط: ١ - ١٣٤٥هـ.

٨ - أخبار مجموعة - مؤلف مجهول - مدريد ١٨٦٧م.

٩ - أخبار الفقهاء والمحدثين - محمد بن حارث الخشني - تحقيق ماريا آبيلا، ولويس مولينا - طبعة المجلس الأعلى للأبحاث العلمية - مدريد ١٩٩٢م.

١٠ - الأدب المفرد - البخاري محمد بن إسماعيل - القاهرة، ط: ٢ - ١٩٧٩م.

١١ - إرشاد الفحول - للشوكاني محمد بن علي - مطبعة السعادة - ١٣٢٧هـ.

١٢ - إرشاد الساري إلى صحيح البخاري - للقسطلاني أحمد بن محمد - ط:٧ - بولاق مصر ١٣٢٣.

١٣ ـ إكمال المعلم بفوائد مسلم ـ القاضي عياض ـ تحقيق: د. يحيى إسماعيل ـ دار الوفاء مصر ٢٠٠٤.
١٤ ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ـ للقاضي عياض بن موسى ـ دار التراث القاهرة ١٣٩٧هـ/١٩٧٨م.
١٥ ـ الإنباه عن قبائل الرواة ـ لابن عبدالبر يوسف بن عبدالله ـ مطبعة السعادة ـ مصر ١٣٥٠هـ
١٦ ـ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ـ لابن عبدالبر ـ مطبعة السعادة ـ مصر ١٣٥٠هـ
١٧ ـ الإصابة في تمييز الصحابة ـ لابن حجر العسقلاني ـ مطبعة مصطفى محمد ـ مصر ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م.
١٨ ـ أصول الفقه ـ للبزدوي ـ طبعة اسطنبول ١٣٠٨هـ
١٩ ـ أصول التخريج ودراسة الأسانيد ـ محمود الطحان.
٢٠ ـ أصول الفقه ـ عبدالوهاب خلاف ـ ط:١٢ ـ دار القلم الكويت ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
٢١ ـ أصول الفقه الإسلامي ـ وهبة الزحيلي ـ ط:١ ـ دار الفكر ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٢٢ ـ الأعلام ـ خير الدين الزركلي ـ ط:٣ ـ المصورة في بيروت ١٣٨٩هـ
٢٣ ـ الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ـ الحازمي محمد بن موسى ـ إدارة الطباعة المنيرية ط:١ ـ ١٣٤٦هـ.
٢٤ ـ الاعتصام ـ الشاطبي إبراهيم بن موسى ـ ط: ١ ـ دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٢٥ ـ الإفصاح عن معاني الصحاح ـ لابن هبيرة يحيى بن محمد، ط:١ ـ قطر ـ ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٢٦ ـ الاستذكار ـ ابن عبدالبر يوسف بن عبدالله ـ دار قتيبة للطباعة والنشر بيروت ـ تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي.
٢٧ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب ـ لابن عبدالبر ـ يوسف بن عبدالله ـ ط:١ ـ مطبعة السعادة مصر ١٣٢٧هـ
٢٨ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة ـ لابن الأثير عز الدين ـ القاهرة ١٩٧٠م.
٢٩ ـ الإشارة في أصول الفقه ـ أبو الوليد الباجي ـ طبعة معهد الدراسات الإسلامية ـ إسلام آباد ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٣٠ - أوجز المسالك إلى موطأ مالك - محمد زكريا الكاندهلوي - إدارة التأليف الأشرفية - ملتان - باكستان.
٣١ - الباعث الحثيث - أحمد محمد شاكر ط:٣ مؤسسة الثقافة بيروت ١٤٠٨هـ.
٣٢ - البداية والنهاية - ابن كثير - ط:١ - دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٣٣ - البدع والنهي عنها - محمد بن وضاح القرطبي - دار الرائد العربي - بيروت ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٣٤ - برنامج شيوخ الرعيني - علي بن محمد - مديرية إحياء التراث القديم - دمشق ١٩٦٢م.
٣٥ - برنامج ابن جابر الوادي آشي - محمد بن جابر تحقيق محمد الحبيب الهيلة - الدار التونسية للطباعة والنشر - ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
٣٦ - بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس - الضبّي أحمد بن يحيى - مطبعة روخس مجريط ١٨٨٤م.
٣٧ - بقي بن مخلد ومقدمة مسنده - أكرم ضياء العمري - ط: ١ - ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٣٨ - البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب - ابن عذارى المراكشي - تحقيق: أ.ليفي برفنسال - طبعة ليدن - ١٩٥١م.
٣٩ - تاريخ ابن خلدون (العبر وديوان المبتدأ والخبر) - عبدالرحمن بن خلدون - مؤسسة جمال للطباعة والنشر - بيروت ١٩٧٩م.
٤٠ - تاريخ الأدب العربي - كارل بروكلمان - ط:٢ - دار المعارف - القاهرة ١٩٦٩م.
٤١ - تاريخ الأندلس - المسمى: المعجب في تلخيص أخبار المغرب - عبدالواحد المراكشي مطبعة السعادة - مصر.
٤٢ - تاريخ الإسلام - الذهبي محمد بن أحمد - ط:٢ - دار الكتاب العربي - بيروت ١٤١١هـ/١٩٩١م.
٤٣ - تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي - مطبعة السعادة - ١٣٤٩هـ
٤٤ - تاريخ التراث العربي - فؤاد سزكين - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - ١٩٧١م.

٤٥ - تاريخ الثقات - العجلي أحمد بن عبدالله - ط: ١ - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.

٤٦ - التاريخ الكبير - للبخاري محمد بن إسماعيل - دار الفكر - بدون تاريخ.

٤٧ - التاريخ الصغير - للبخاري - محمد بن إسماعيل - ط:١، إله آباد - الهند ١٣٢٥هـ.

٤٨ - تاريخ عبدالملك بن حبيب - طبعة مجريط ١٩٩١م.

٤٩ - تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي - طبعة جامعة الملك عبدالعزيز - مكة.

٥٠ - تاريخ العرب والإسلام - سهيل زكار - دار الفكر ١٩٨٢م.

٥١ - تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس - ابن الفرضي عبدالله بن محمد - الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م.

٥٢ - تحفة الأحوذي - المباركفوري محمد بن عبدالرحمٰن - دار الفكر - ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٥٣ - تدريب الراوي - السيوطي عبدالرحمٰن - ط:٢ دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٩م.

٥٤ - تذكرة الحفاظ - الذهبي شمس الدين - ط:٤ - الهند ١٣٨٨هـ/١٩٧٧م.

٥٥ - تذكرة الموضوعات - علي القارئ - دار السعادة - اسطنبول - ١٣٠٨هـ.

٥٦ - التربية والتعليم في الأندلس - إبراهيم علي العكش - ط:١ - دار عمار - عمان - الأردن ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٥٧ - ترتيب المدارك - القاضي عياض بن موسى - دار مكتبة الحياة - بيروت.

٥٨ - الترغيب والترهيب - للمنذري - مطبعة السعادة مصر ١٣٧٩هـ.

٥٩ - التكملة لكتاب الصلة - ابن الأبار - مطبعة الخانجي ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م.

٦٠ - تلخيص صحيح الإمام مسلم - أحمد بن عمر القرطبي - ط: ١ - مطبعة دار السلام - مصر ١٤٠٩هـ/١٩٩٨م.

٦١ - تلقيح فهوم أهل الأثر - ابن الجوزي عبدالرحمٰن - دلهي - الهند - بدون تاريخ.

٦٢ - التمهيد - ابن عبدالبر يوسف بن عبدالله - مطبعة فضالة المغرب ١٩٩٠م.

٦٣ - تنوير الحوالك شرح موطأ مالك - السيوطي عبدالرحمٰن - دار الفكر - بيروت.

٦٤ - التعديل والتجريح - الباجي سليمان بن خلف - تحقيق أبو لبابة حسين - ط:١ - دار اللواء الرياض ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٦٥ ـ تقريب التهذيب ـ ابن حجر ـ أحمد بن علي ـ دار الرشيد سوريا ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٦٦ ـ التقصي لحديث الموطأ ـ ابن عبدالبر ـ يوسف بن عبدالله ـ مكتبة القدسي ـ القاهرة ١٣٥٠هـ

٦٧ ـ التقييد والإيضاح ـ للعراقي عبدالرحيم ـ ط:١ ـ المكتبة السلفية ـ بالمدينة المنورة ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٦٨ ـ تقييد العلم ـ الخطيب البغدادي ـ ط:٢ دار إحياء السنّة المحمدية ١٩٧٤.

٦٩ ـ تهذيب الأسماء واللغات ـ النووي ـ يحيى بن شرف ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٧٠ ـ تهذيب تاريخ ابن عساكر ـ بدران ـ ط:٢ ـ دار المسيرة ـ بيروت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٧١ ـ تهذيب التهذيب ـ ابن حجر أحمد بن علي ـ ط:١ ـ الهند ١٣٢٥هـ.

٧٢ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال ـ الحافظ المزي ـ ط:١ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٧٣ ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر ـ طاهر الجزائري ـ ط:١ ـ المطبعة الجمالية ـ مصر ١٣٢٨هـ

٧٤ ـ الثقات ـ ابن حبان محمد ـ ط:١ ـ حيدر آباد الدكن ـ الهند ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٧٥ ـ الجامع لأحكام القرآن ـ القرطبي ـ محمد بن أحمد ـ دار الكتب المصرية ١٩٥٢م.

٧٦ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ـ الخطيب البغدادي ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٧٧ ـ جامع الأصول ـ ابن الأثير ـ مبارك بن محمد ـ ط:٢ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٧٨ ـ جامع بيان العلم وفضله ـ ابن عبدالبر يوسف بن عبدالله ـ دار الكتاب العربي بيروت.

٧٩ ـ جامع التحصيل ـ العلائي خليل بن كيكلدي ـ ط:١ الدار العربية للطباعة ـ بغداد ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٨٠ - جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس - أحمد بن القاضي المكناسي دار المنصور - الرباط.
٨١ - جذوة المقتبس - الحميدي محمد بن أبي نصر - الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م.
٨٢ - الجرح والتعديل - ابن أبي حاتم عبدالرحمٰن ط:١ - حيدر آباد الدكن - الهند ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.
٨٣ - جمهرة أنساب العرب - ابن حزم علي بن أحمد - تحقيق عبدالسلام هارون - دار المعارف مصر ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م.
٨٤ - جوامع السير - ابن حزم علي بن أحمد - تحقيق إحسان عباس وناصر الدين الأسد دار المعارف - مصر.
٨٥ - حجة الوداع - ابن حزم علي بن أحمد - تحقيق ممدوح حقي - دار اليقظة العربية - دمشق.
٨٦ - الحدود - الباجي سليمان بن خلف - تحقيق نزيه حماد - ط:١ مؤسسة الزعبي للطباعة والنشر ١٣٩٢هـ/١٩٩٣م.
٨٧ - الحلة السيراء - ابن الأبَّار - تحقيق حسين مؤنس - ط:١ الشركة العربية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٣م.
٨٨ - الحلل السندسية - شكيب أرسلان - طبعة ١٩٣٦م.
٨٩ - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال - الخزرجي أحمد - المكتبة الأثرية - باكستان.
٩٠ - الدر المنثور - السيوطي عبدالرحمٰن - طبعة قم - إيران ١٤٠٤هـ.
٩١ - الدرر في اختصار المغازي والسير - ابن عبدالبر يوسف بن عبدالله - تحقيق شوقي ضيف لجنة إحياء التراث الإسلامي - مصر - ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
٩٢ - دولة الإسلام في الأندلس - محمد عبدالله عنان - ط:١ - القاهرة ١٩٦٩م.
٩٣ - الديباج المذهب - ابن فرحون المالكي - دار التراث العربي - مصر ١٩٧٢م.
٩٤ - ديوان الإمام الشافعي - تعليق محمد إبراهيم سليم.
٩٥ - الذيل والتكملة - عبدالملك المراكشي - تحقيق إحسان عباس - ط:١ - دار الثقافة بيروت ١٩٧٣.
٩٦ - رجال صحيح البخاري - للكلاباذي أحمد بن محمد ط:١ - دار المعرفة - بيروت ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٩٧ - رجال صحيح مسلم - ابن منجويه أحمد بن علي ط:١ - دار المعرفة - بيروت ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٩٨ - الرسالة - للإمام الشافعي محمد بن إدريس - دار الفكر بيروت ١٣٠٩هـ.
٩٩ - الرسالة المستطرفة - محمد بن جعفر الكتاني - دار الكتب العلمية - بيروت.
١٠٠ - رسالة في الذين يعتمد قولهم في الجرح والتعديل - الذهبي محمد بن أحمد - تحقيق عبدالفتاح أبو غدة ط:٤ - المكتبة العلمية - لاهور - باكستان ١٤٠٢هـ/١٩٨٣م.
١٠١ - رسالة في المتكلمين في الرجال - السخاوي محمد بن عبدالرحمن - تحقيق عبدالفتاح أبو غدة ط:٤ - المكتبة العلمية - لاهور - باكستان ١٤٠٢هـ/١٩٨٣.
١٠٢ - رسالة وصل البلاغات الأربع في الموطأ - ابن الصلاح عثمان - تحقيق عبدالله بن الصديق، دار الطباعة الحديثة - الدار البيضاء - المغرب ١٤٠٠هـ/١٩٧٩م.
١٠٣ - رياض النفوس - لأبي عبدالله المالكي - ط:١ - مكتبة النهضة المصرية ١٩٥١م.
١٠٤ - زاد المسير في علم التفسير - ابن الجوزي عبدالرحمن - المكتب الإسلامي - بيروت ١٣٨٥هـ
١٠٥ - طبقات الحفاظ - السيوطي عبدالرحمن - ط:١ - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
١٠٦ - الطبقات الكبرى - محمد بن سعد - دار صادر - بيروت ١٩٥٨م.
١٠٧ - طبقات المفسرين - الداودي محمد بن علي - دار الكتب العلمية بيروت.
١٠٨ - طبقات الشافعية - تاج الدين السبكي - ط:١ - القاهرة ١٩٦٤م.
١٠٩ - الكامل في التاريخ - ابن الأثير - مطبعة محمد أفندي مصطفى ١٣٠٣هـ
١١٠ - الكامل في الضعفاء - ابن عدي - ط:٣ - دار الفكر - بيروت ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
١١١ - كنز العمال - المتقي الهندي - حيدر آباد الدكن ١٣١٢هـ
١١٢ - الكفاية في علم الرواية - الخطيب البغدادي أحمد بن علي - المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
١١٣ - كشف الظنون - حاجي خليفة مصطفى بن عبدالله - مكتبة المثنى بغداد.

١١٤ - الكواكب الدراري - الكرماني محمد بن يوسف - مؤسسة الطباعة الإسلامية - القاهرة.
١١٥ - لسان العرب - ابن منظور محمد بن مكرم - دار صادر - بيروت.
١١٦ - لسان الميزان - ابن حجر العسقلاني - حيدر آباد الدكن - الهند ١٣٣١هـ.
١١٧ - مجمع الزوائد - الهيثمي علي بن أبي بكر - ط: ٤ دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
١١٨ - المحلى - ابن حزم - علي بن أحمد - دار الآفاق الجديدة - بيروت + (دار الفكر).
١١٩ - محمد بن وضاح القرطبي - نوري معمر - مكتبة المعارف - الرباط ١٩٨٣/١٤٠٣.
١٢٠ - مختار الصحاح - محمد بن أبي بكر الرازي - دار القلم - بيروت.
١٢١ - مختصر صحيح مسلم - عبدالعظيم المنذري - تحقيق ناصر الدين الألباني - ط: ٤ المكتب الإسلامي - بيروت ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
١٢٢ - مدرسة الإمام البخاري في المغرب - يوسف الكتاني - دار لسان العرب - بيروت.
١٢٣ - مصنف عبدالرزاق بن همام - ط: ٢ - المجلس العلمي - كراتشي ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
١٢٤ - المصعد الأحمد - ابن الجوزي - عبدالرحمن - تحقيق أحمد محمد شاكر - دار المعارف ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م.
١٢٥ - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم - ابن الجوزي - عبدالرحمن - ط: ١ حيدر آباد الدكن الهند ١٣٥٧هـ.
١٢٦ - معجم الأدباء - ياقوت الحموي - مكتبة عيسى البابي الحلبي - مصر.
١٢٧ - معجم الأدباء - ياقوت الحموي - دار صادر - بيروت.
١٢٨ - المنتقى - الباجي سليمان بن خلف - دار الكتاب العربي - بيروت.
١٢٩ - المنهاج في ترتيب الحجاج - الباجي سليمان بن خلف - تحقيق عبدالمجيد التركي - جامعة باريس السوربون - ١٩٧٨م.
١٣٠ - منهج ابن حزم في الجرح والتعديل - إبراهيم فارح عبدالله القاعود - نسخة مكتوبة بالآلة الراقنة - بمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية - إسلام آباد.

١٣١ ـ معالم الإيمان ـ الدباغ عبدالرحمٰن حمد بن محمد ـ المطبعة العربية التونسية ١٣٢٠هـ.
١٣٢ ـ معالم السنن ـ الإمام الخطابي حمد بن محمد ـ مطبعة أنصار السُّنَّة المحمدية ـ مصر ١٣٦٧هـ/١٩٤٨.
١٣٣ ـ المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي ـ ابن الأبّار محمد بن عبدالله ـ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
١٣٤ ـ المعجم الكبير ـ الطبراني سليمان بن أحمد ـ مطبعة الأمة بغداد.
١٣٥ ـ معجم المؤلفين. عمر رضا كحالة ـ دمشق ـ ١٩٦١م.
١٣٦ ـ معرفة علوم الحديث ـ الحاكم النيسابوري ـ ط: ١ ـ دار إحياء العلوم ـ بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
١٣٧ ـ المغرب في حلي المغرب ـ ابن سعيد ـ تحقيق شوقي ضيف ـ دار المعارف مصر ١٩٥٣م.
١٣٨ ـ المفاضلة بين الصحابة ـ ابن حزم علي بن أحمد المطبعة الهاشمية، دمشق ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م.
١٣٩ ـ المقاصد الحسنة ـ السخاوي محمد بن عبدالرحمٰن ـ دار الأدب العربي ١٣٧٥م.
١٤٠ ـ مقدمة ابن خلدون ـ عبدالرحمٰن بن خلدون ـ دار النهضة القاهرة ١٤٠١هـ.
١٤١ ـ مقدمة ابن الصلاح ـ عثمان بن عبدالرحمٰن ـ بومباي الهند ١٣٥٧هـ.
١٤٢ ـ المستدرك ـ الحاكم النيسابوري ـ دائرة المعارف العثمانية ـ الهند ١٣٣٤هـ.
١٤٣ ـ مسند أبي عوانة ـ يعقوب بن إسحاق ـ دار المعرفة ـ بيروت لبنان.
١٤٤ ـ مسند الإمام أحمد ـ أحمد بن محمد بن حنبل ـ ط: ٢ ـ دار الفكر ـ بيروت ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
١٤٥ ـ مسند أبي يعلى الموصلي ـ ط: ٢ دار المأمون للتراث ـ بيروت ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
١٤٦ ـ مشارق الأنوار ـ القاضي عياض بن موسى ـ المكتبة العتيقة ـ تونس.
١٤٧ ـ الموافقات ـ الشاطبي إبراهيم بن موسى ـ دار المعرفة ـ بيروت.
١٤٨ ـ الموضوعات ـ ابن الجوزي عبدالرحمٰن ـ مطبعة المجد ١٣٨٦هـ.
١٤٩ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال ـ الذهبي محمد بن أحمد ـ تحقيق علي محمد البجاوي ـ مطبعة عيسى الحلبي ـ القاهرة ١٩٦٣م.

١٥٠ ـ النبذ في أصول الفقه الظاهري ـ ابن حزم علي بن أحمد ـ تحقيق محمد صبحي حسن حلاق ط: ١ ـ دار ابن حزم ـ بيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
١٥١ ـ نزهة النظر شرح نخبة الفكر ـ ابن حجر العسقلاني ـ ط: ٢ ـ مكتبة الغزالي دمشق ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
١٥٢ ـ النكت على كتاب ابن الصلاح ـ ابن حجر العسقلاني، تحقيق ربيع بن هادي عمير ـ ط:٢ ـ دار الراية ـ الرياض ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
١٥٣ ـ نفح الطيب ـ المقري التلمساني أحمد بن محمد ـ دار صادر بيروت.
١٥٤ ـ نوادر المخطوطات العربية في المكتبات التركية ـ رمضان شيشن ـ بيروت ١٩٧٥م.
١٥٥ ـ نيل الابتهاج ـ بابا التنبكتي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.
١٥٦ ـ صحيح البخاري ـ الإمام محمد بن إسماعيل. مع فتح الباري ـ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ومحب الدين الخطيب ـ مكتبة الغزالي ـ بيروت.
١٥٧ ـ صحيح مسلم ـ الإمام مسلم بن الحجاج ـ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ـ طبعة الحلبي ١٣٧٤هـ
١٥٨ ـ صحيح مسلم بشرح النووي ـ يحيى بن شرف ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
١٥٩ ـ الصلة ـ ابن بشكوال خلف بن عبدالملك ـ القاهرة ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.
١٦٠ ـ صلة الصلة ـ أحمد بن إبراهيم بن الزبير ـ تحقيق أ ـ ليفي برفنسال ـ المطبعة الاقتصادية ـ الرباط ١٩٣٧م.
١٦١ ـ الضعفاء ـ للعقيلي ـ محمد بن عمرو ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
١٦٢ ـ الضوء اللامع ـ السخاوي ـ محمد بن عبدالرحمن ـ مطبعة القدسي القاهرة ١٣٥٢هـ.
١٦٣ ـ عارضة الأحوذي ـ ابن العربي ـ محمد بن عبدالله ـ ط:١ ـ دار المعرفة بيروت ١٩٥٥م.
١٦٤ ـ عارضة الأحوذي ـ ابن العربي محمد بن عبدالله ط:١ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
١٦٥ ـ عمدة القاري شرح البخاري ـ بدر الدين العيني ـ مصورة عن طبعة إدارة المطبعة المنيرية القاهرة.

١٦٦ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري ـ ابن حجر العسقلاني ـ مكتبة الغزالي ـ بيروت.
١٦٧ ـ الفتح الرباني ـ أحمد بن عبدالرحمٰن البنا ـ دار الشهاب القاهرة.
١٦٨ ـ فتح المغيث ـ السخاوي محمد بن عبدالرحمٰن ـ المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
١٦٩ ـ فهارس سنن النسائي ـ عبدالفتاح أبو غدّة ـ ط:١ دار البشائر الإسلامية بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
١٧٠ ـ فهرس الفهارس ـ الكتاني عبدالحي ـ الرباط ١٣٤٧هـ.
١٧١ ـ فهرسة ابن خير ـ محمد بن خير الإشبيلي ـ ط:٢ مؤسسة الخانجي ـ القاهرة ١٩٦٣م.
١٧٢ ـ فهرسة ابن عطية عبدالحق ـ تحقيق محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي ـ ط:٢، دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٨٢م.
١٧٣ ـ فهرسة مخطوطات دار الكتب المصرية ـ مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٥هـ/١٩٥٦.
١٧٤ ـ فهرسة المخطوطات المصورة ـ فؤاد سيد ـ دار الرياض ـ القاهرة ١٩٥٤م.
١٧٥ ـ فهرسة المخطوطات والمصورات ـ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض ١٤٠٥هـ/١٩٨٥.
١٧٦ ـ فهرسة المخطوطات العربية ـ في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ـ مطبعة الإرشاد بغداد ١٩٧٣م.
١٧٧ ـ القاموس المحيط ـ الفيروزآبادي مجد الدين ـ مؤسسة الحلبي ـ القاهرة.
١٧٨ ـ القبس في شرح موطأ مالك بن أنس ـ ابن العربي محمد بن عبدالله ـ تحقيق محمد بن عبدالله ولد كريم ـ ط:١ ـ دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٩٢م.
١٧٩ ـ القصد والأمم في التعريف بأصول أنساب العرب والعجم ـ ابن عبدالبر يوسف بن عبدالله مطبعة السعادة مصر ١٣٥٠هـ
١٨٠ ـ قواعد التحديث ـ جمال الدين القاسمي ـ ط: ١ دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٩.
١٨١ ـ السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي ـ مصطفى السباعي ـ ط: ٢ ـ المكتب الإسلامي دمشق ١٩٧٨م.
١٨٢ ـ سنن الترمذي ـ محمد بن عيسى الترمذي الإمام ـ طبعة اسطنبول ١٩٨١.

١٨٣ ـ سنن أبي داود ـ سليمان بن الأشعث الإمام ـ طبعة اسطنبول ١٩٨١.
١٨٤ ـ سنن الدارمي ـ عبدالله بن عبدالرحمٰن الدارمي الإمام ـ مطبعة نشر السنة ـ ملتان باكستان.
١٨٥ ـ السنن الكبرى ـ الإمام البيهقي أحمد بن الحسين ـ ط:١ دار الفكر بيروت ١٣٥٥هـ.
١٨٦ ـ سنن ابن ماجه ـ الإمام محمد بن يزيد القزويني ـ طبعة اسطنبول ١٩٨١م.
١٨٧ ـ سنن النسائي (المجتبى) ـ الإمام أحمد بن شعيب النسائي ـ طبعة اسطنبول ١٩٨١.
١٨٨ ـ سير أعلام النبلاء ـ الذهبي محمد بن أحمد ـ ط:١ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
١٨٩ ـ شذرات الذهب ـ ابن العماد الحنبلي عبدالحي ـ دار المسيرة بيروت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩.
١٩٠ ـ شرح الزرقاني على موطأ مالك ـ محمد بن عبدالباقي الزرقاني ـ دار المعرفة بيروت ١٤٠١هـ/١٩٨١.
١٩١ ـ شرح علل الترمذي ـ ابن رجب الحنبلي ـ تحقيق همام عبدالرحيم سعد ط:١ ـ مكتبة المنار ـ الأردن ١٤٠٧هـ/١٩٨٧.
١٩٢ ـ شرف أصحاب الحديث ـ الخطيب البغدادي ـ لاهور باكستان ١٣٨٤هـ/١٩٦٤.
١٩٣ ـ شروط الأيمة الخمسة ـ محمد بن موسى الحازمي ـ ط:١ ـ دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠١هـ /١٩٨١.
١٩٤ ـ الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ ـ القاضي عياض بن موسى ـ ملتان ـ باكستان.
١٩٥ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ـ محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي ـ تحقيق أحمد فؤادي عبدالباقي ـ القاهرة ١٩٥٨م.
١٩٦ ـ هدية العارفين ـ إسماعيل باشا البغدادي ـ مكتبة المثنى بغداد.
١٩٧ ـ وفيات الأعيان ـ ابن خلكان ـ تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ـ القاهرة ١٩٤٩م.
١٩٨ ـ الوثائق السياسية والإدارية في الأندلس ـ محمد ماهر حمادة ـ مؤسسة الرسالة ط٢، ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م.

الدوريات

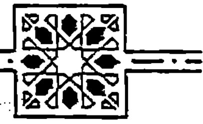
١٩٩ ـ مجلة أخبار التراث الإسلامية ـ (الكويت) عدد ٣٤ شوال ١٤١٣هـ/١٩٩٣.

٢٠٠ ـ مجلة الدراسات الإسلامية ـ (عدد خاص بالأندلس) ـ الجامعة الإسلامية إسلام آباد.

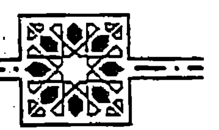
٢٠١ ـ مجلة دعوة الحق ـ (المغرب) ـ عدد أكتوبر ١٩٨٨.

٢٠٢ ـ مجلة دعوة الحق ـ (المغرب) ـ عدد رقم ٣١٧ سنة ١٩٩٦.

٢٠٣ ـ مجلة دعوة الحق ـ (المغرب) ـ عدد رقم ٣١٩ سنة ١٩٩٦.



فهرس المخطوطات



فهرس الأعلام

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف السين

حرف الشين

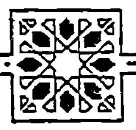
حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

الكنى

الأبناء



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

